

المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والانتقاء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسي والاشتراكي

الاشتراكية والفائنية

في ثلاثينيات القرن العشرين

لمبرور الفلانة ج. ٥٠ د. كول

ترجمة وتقديم:

عبد الحميد الاسلامبولي

مراجعة:

الدكتور عبد الملك عودة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

من الفكر السياسي والاقتصادي

الإشراكية والفائدية

في ثلاثينيات القرن العشرين

للبروفسور العالميه كول

مراجعة:
الدكتور عبد الملك عودة

ترجمة وتقديم:
عبد الحميد الإسلامبولي

محتويات الكتاب

صفحة

تقديم بقلم عبد الحميد الاسلامبولي	٣
تمهيد بقلم مارجريت كول	١٠
تعريف بقلم جوليوس براونثال	١٢
الفصل الاول العالم في ثلاثينيات هذا القرن	١٧
الفصل الثاني خسوف الاشتراكية في المانيا	٤٦
الفصل الثالث بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن العشرين	٧٤
الفصل الرابع الاشتراكية الفرنسية في ثلاثينيات القرن العشرين	١٠١
الفصل الخامس الحرب الاهلية في اسبانيا	١٢٤
الفصل السادس افول الاشتراكية النمساوية	١٥٣
الفصل السابع اسكنديناوة وفنلندا	١٧٢
الفصل الثامن بلجيكا وهولندا وسويسرا	١٨٩
الفصل التاسع أوروبا الشرقية	١٩٧
الفصل العاشر الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية	٢٠٧
الفصل الحادي عشر الاتحاد السوفيتي منذ بداية المشروع	٢٢٨
الفصل الثاني عشر الشيوعية في الصين خلال الثلاثينيات	٢٦٠
فصل الختام نظرة بين الماضي والمستقبل	٢٨٦

هوامش الترجمة العربية

النيدوبيل (ص ١٧)	الهويتسانتايد (ص ٩٥)
الدولية الثانية ونصف (ص ١٥٥)	الأنشولوس (ص ١٥٨)
براونثال (ص ١٧٠)	البيروقراطية (ص ١٩٢)
الأسس التكنولوجية (ص ٢٤٣)	الاستخاقوفية (ص ٢٤٥)
اللافلزات (ص ٢٥٣)	الماركسية الأرثوذكسية (ص ٢٦١)
الاشتراكية التعددية (ص ٢٨٤)	دولة الرفاهة (ص ٢٨٧)
ادارة الأشياء (ص ٢٨٩)	اليوتوبيا (ص ٢٩٣)

تقديم

بقلم عبد الحميد الاسلامولى

الكتاب الذى تقرأه الآن بين يديك ، هو خاتمة الدراسات العالمية الفاحصة ، التى عكف عليها العلامة الأشهر بروفيسور كول ، وهى الدراسات التى صدرت على التتابع فى سبعة مجلدات ، عرفتها الدوائر العلمية باسم « تاريخ الفكر الاشتراكى » . ويوم فرغ العلامة من آخر مجلد فى هذا البحث ، الذى تقرأه اليوم باسم « الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين » تهباً لمراجعتها فما أوفى ما تهباً له ، إذ دهمته حادثة عارضة أقعدته ، ثم لم يلبث أن لفظ آخر أنفاس الحياة ، وظلت أوراق هذا المجلد الزاخر حبيسة الأضابير حتى توفرت على إخراجها أرملته الباحثة المعروفة ، الأستاذة مارجريت كول .

ولعله يكون من تمام التقديم وتوفية العرض ، أن أشير هنا فى عجالة عابرة ، الى بيان المجلدات السبعة لتلك الدراسات العالمية الفاحصة ، التى عرفتها الدوائر العلمية باسم « تاريخ الفكر الاشتراكى » ، والتى يعتبر كتاب اليوم ، عن الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، خاتمة لها على التحقيق . أما المجلد الأول ، فقد تناول موضوع الحديث عن بشائر الفكر الاشتراكى خلال ستين عاماً - من ١٧٨٩ الى ١٨٥٠ - وأما المجلد الثانى ، فقد تناول موضوع الحديث عن الماركسية والفوضوية خلال أربعين عاماً - من ١٨٥٠ الى ١٨٩٠ - وأما المجلدان الثالث والرابع معا ، فقد تناولوا موضوع الحديث عن الدولية الثانية خلال خمسة عشر عاماً - من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ - وأما المجلدان الخامس والسادس معا ، فقد تناولوا موضوع الحديث عن الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية خلال سبعة عشر عاماً - من ١٩١٤ الى ١٩٣١ - ثم يأتى بعد ذلك المجلد الأخير وهو كتاب اليوم ، ليتناول موضوع الحديث عن الاشتراكية والفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين - من ١٩٣١ الى ١٩٣٩ .

ولسوف يلحظ القارئ فى متابعة فصول هذا المجلد ، مدى الإفاق الرحبة التى زخرت بها الدراسة بحق « حتى ليصدق « جولوس براونثال »

صاحب التعريف في قوله : ان النطاق الذى احتواه هذا الكتاب ، اكبر من العنوان الذى اختير له في يقين . . على اننى اود ان الفت النظر بخاصة الى فصلين من هذا الكتاب بالذات ، هما الفصل الاول الذى استهل به العلامة دراسته ، ثم الفصل الاخير الذى ختم به البحث الضاق اروع ما يكون الختام . ذلك ان العلامة في هذين الفصلين المتعنين ، اللذين يطويان بين البداية والنهاية ماينوف على عشرة فصول اخريات ، قد ذهب فيهما مذهب الابداع بشاقب الفكر وصائب النظر ، غير مجتزئ بمسلك المؤرخ الذى يقصر نفسه على رصد الاحداث فحسب .

فهو في الفصل الاول ، يصوغ تقييما جديدا للفاشية لم يذهب اليه الباحثون من قبل ، بل هو يشجب التحليل الشيوعى المعروف لظاهرة الفاشية في مدلولها ، بمنطق سليم تترابط فيه المقدمات على نحو متسلسل ، ثم ينتهى الى صورة مبتكرة في تقييم تلك الظاهرة العالمية ، حين يرى ان الفاشية لم تكن في ثلاثينيات القرن العشرين ، هي الرمية الاخيرة للرأسمالية في طور انحدارها على النحو الذى نادى به الشيوعيون من قبل ، وانما هي مجرد تعبير عن الفرائز القومية ، لجذور عنصرية ضاربة في الاعماق ، لم ترتفع سورة غضبها الى ذروة الغليان ، الا يوم حط الكساد بأثقاله على ذلك الحين . فهى ليست اذن في جوهرها ظاهرة اقتصادية بحث ، وانما هي ظاهرة عنصرية تستند الى عواطف الجماهير ، دون ان تمارس الدوافع الاقتصادية فيها الا الدور الثانوى على مسرح الاحداث .

ثم هو لايقف عند هذا التحليل المستحدث للفاشية ، بل يذهب مذهب العتب والملامة للشيوعيين ، الذين قادتهم الماركسية الى تفسير كل شئ في اطار اقتصادي خالص ، فاطخطوا المفتاح الجوهرى في قوة الفاشية الدافعة ، وغابت عن انظارهم طبيعتها العدوانية الفاسية ، حتى انتهوا الى التحالف معها عن ضلالة في الراى وخطل في التفكير ، وخاصموا الاشتراكية الديمقراطية على النحو الذى هيا للفاشية انتصارها الموهوم . ولو انهم حقا احسنوا تشخيص الخطر الفاشى منذ البداية ، لادركوا ببصيرتهم ذلك المدى الواسع من التدبير والخراب ، الذى اتاخ بكلكله على شعوب الاتحاد السوفييتى ، باكثر مما اصطلت به الشعوب الديمقراطية الاخرى ، التى وقف الشيوعيون من الاشتراكيين فيها موقف الخصام .

اما الفصل الاخير الذى ختم به العلامة بحثه الضاق اروع ما يكون الختام ، فلست احسب القارئ الا مستعيذا قراءته بدلا من المرة مرات . ذلك ان الرجل كانما قد استشعر فراق الحياة على وجيعة ، فاراد لنفسه خلود الذكر عند الراشدين الفاقهين ، باستجماع الخلاصة الخالصة لما كايد به من ذوب الفكر المصفى اربعين عاما ، ليختصر منها ذلك السمت الرفيع في تصويره للاشتراكية

إلحق ، التى انتهى إليها بآخر فقرة من آخر فصل لإختر كتاب في آخر حياته
... ثم مات .

لقد عرض العلامة في هذا الفصل الختامي الرائع ، جماع المراتب في الفكر
الاشتراكي منذ بواكيره الأولى ، متدرجا في تحليل الصراع بين عمالقة المذهب
حتى يومنا الراهن ، حيث انقسمت العقيدة الاشتراكية الى حركتين متنازعتين:
هما الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية على السواء ، برغم النبع الماركسي
الواحد الذى استقت منه الحركتان لبائهما . وسوف يرى القارئ في ثنايا
ذلك الفصل القل ، ملامح الالتقاء بين الاتجاهين ثم ملامح الافتراق ، حين
يكشف العلامة عن الثغرة المثلومة بينهما على تفاوت ، مقررا أنها الصدع الواحد
بين التوأمين ولا صدع سواه . ذلك أن القيم في المجتمعات الشيوعية ، إنما
تصدر عن جوهر الجماعية ، التى تفرض الاقرار بالحقوق الشخصية للأفراد ،
بينما هى تصدر في الاشتراكية الديموقراطية ، عن جوهر المساواة في الحقوق
السياسية والاقتصادية جميعا .

ثم هو حين يناقش التقاليد التى يزخر بها السجل الاشتراكي ، يبرز في
أصالة وفي طلاوة معا ، تلك الانتفاضة المتمردة للنخبة المثقفة من الثوريين ،
الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الجماهير الخاملة نحو المجتمع الجديد ،
فتربط انتفاضتهم في الواقع ، بهذا التصور الغريزي للثورة الاشتراكية وحدها .
ولعل أصدق تمثيل لهذه النخبة التى تحدث عنها ، ما أورده في كتابه عن
الشيوعية في الصين ، حيث بسط أرشد بحث في فلسفة الشيوعية الصينية ،
وأقوم سرد لمداير الكفاح التى تقلبت فيها ، حتى تسنمت بالثورة الوطنية
ذروة السلطان ، لتسعى الى التطبيق الاشتراكي في أرحب نطاق ، فتفتتح البراعم
كلها زهورا يانعات ، دون مرارة في الحقد ولا ضراوة في الانتقام .



وظاهر من سياق العنوان لهذا الكتاب ، أن الاشتراكية والفاشية هما
التقطبان اللذان تجرى على محورهما ، دورة الفلك فيما رصده المؤلف من زمن
للأحداث ، جملة مقصورا على الثلاثينيات من هذا القرن الذى نعيش فيه . .
وإذ كان المؤلف قد قصد الى درس الفكر الاشتراكي فحسب ، دون التصدى
لتاريخ الاشتراكية في ذاتها ، فقد أحسست من الضرورة اللازمة لكمال الصورة
عند القارئ العربى ، أن أقدم هاهنا في شذرات عابرة ، موجزا لألوان
الاشتراكية على تسلسل زمني ، وخلاصة خاطفة عن الفاشية في سرد تاريخي ،
عسى أن تساهم هذه الشذرات على قدر ، في إدراك العناصر التى يهدف المؤلف
الى إبراز مراميها ، عند تحليله للصراع الذى جرى بين الاشتراكية والفاشية
في ذلك الزمان .

فلاشتراكية في إيسر عبارة : هي نظام الملكية المشتركة ، والتخطيط الاقتصادي ، على نحو جماعي ، بحيث ينتفى بائع الربح ، ليحل في مقامه بائع آخر ، هو صالح الجماعة في شمول . ومن أجل هذا التحديد الجامع المانع ، لا يكون من الاشتراكية أبداً ، أى اصلاح اجتماعي في نظام الرأسمالية ، ولا أى تحسين عمالي في كنف البورجوازية ، مادام ذلك الإصلاح وهذا التحسين ، لا يستهدفان التغيير الجذري لبنيان الجماعة ، على أساس الملكية المشتركة والتخطيط الاقتصادي .

وقد استخدم لفظ الاشتراكية أول ما استخدم في فرنسا منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، للتعبير به عن حركات الإصلاح الاجتماعي في ذلك العهد . ثم أخذ مفهوم اللفظ يتدرج في التحديد ، حتى انتهى اليوم الى ذلك التعريف الذي تقدمت به السطور . ومن أجل هذا ، أصبح مفهوم الاشتراكية عند أساتذة الفكر السياسي ، لا ينطبق الا على خمس جماعات فحسب ، هي : جماعة الاشتراكية الديمقراطية ، جماعة الشيوعية ، جماعة الفوضوية ، فجماعة النقابية ، ثم جماعة الاشتراكية التعاونية في بعض السمات المعينة .

أما الاشتراكية الديمقراطية ، فهي الجناح المعتدل للحركة الاشتراكية ، التي ترتفع شعاراتها في أغلب الأحزاب العمالية منذ أواخر القرن الماضي ، وتقوم برامجها على المزاجية بين الأهداف الاشتراكية من ناحية ، والممارسة الديمقراطية من ناحية ثانية . وأما الشيوعية ، فهي دعوة الملكية المشتركة والعمل المشترك معا ، بنصيب متماثل لكل أعضاء المجتمع في الإنتاج والأداة على السواء ، وتقوم برامجها على الإطاحة بالنظام الرأسمالي عن طريق ثورة البروليتاريا ، وفقا للمنهج الذي رسمه ماركس وانجلز ولينين . وأما الفوضوية فهي اتجاه الى إلغاء كل سلطة تنظيمية لجهاز الدولة ، وخلق مجتمع تقوم فيه الجماعات على تنظيمات لا قسر فيها للأفراد ، بحيث يعيش الناس كلهم في توافق على أساس التعاقد الاختياري المتبادل ، فلا تصبح هناك حاجة لقانون مكتوب ، ولا محاكم ولا سجون ولا شرطة ولا محاربين ، وتلك هي ركائز التنظيم الحكومي على أى شكل من الأشكال . وأما النقابية ، فهي حركة لتحقيق الحرية الإنسانية في نظام اشتراكي ، وبذلك تقر بعض المبادئ الرئيسية في الفوضوية من حيث هي حرية إنسانية ، وترفض الأسس الاستبدادية التي تقوم عليها الماركسية من حيث هي نظام اشتراكي ، ومن أجل هذا فهي تعارض فكرة قيام الحزب العمالي أو الإجراء البرلماني ، وتفضل عليها فكرة قيام النقابات ذاتها بالكفاح السياسي المباشر . وأما الاشتراكية التعاونية ، فهي ممارسة للنشاط الاقتصادي عن طريق الجمعيات التعاونية ، بدلا من مشروعات الأعمال الرأسمالية المعروفة ، وعلى الرغم من الجوهر الاشتراكي في مفهومها ، فإن ميدان نشاطها مقصور على المحيط الرأسمالي ، بل ان قطاعات كبيرة منها ، لاسيما في المناطق الزراعية ، ترفض اعتبار الاشتراكية نظاما قوميا على الإطلاق .

غير أن هذه الجماعات الخمس ، تختلف فيما بينها على الهدف الذى ترمى اليه ، من حيث اعتبار الاشتراكية اشتراكية للدولة ، او اعتبار الاشتراكية اشتراكية للجماعة . فالاشتراكيون الديموقراطيون والشيوعيون فى جانب ، يهدفون الى اقامة اقتصاد مخطط لحكومة مركزية ، وتلك هى اشتراكية الدولة . بينما الفوضيون والنقاييون والاشتراكيون التعاونيون فى جانب آخر ، يرون ان مثل هذا النظام ينطوى على مخاطرة بالحرية ، وأن وسائل الإنتاج لابد من تملكها للوحدات الصغرى ، كجسميات التعاون وتقابات العمال ، التى ترتبط بعد ذلك فى تخطيط مشترك على قاعدة حرة ، وتلك هى اشتراكية الجماعة . وواضح اليوم من استقرار الحركة الاشتراكية فى مختلف انحاء العالم ، أن اشتراكية الدولة هى المذهب السائد ، وليست كذلك اشتراكية الجماعة .

وكما اختلفت هذه الجماعات الخمس فيما بينها على الهدف الذى تسعى اليه ، بين اشتراكية للدولة واشتراكية للجماعة ، فكذلك هى تختلف فيما بينها على الوسيلة التى تسلك سبيلها ، بين أسلوب ديموقراطى او أسلوب ثورى . فالاشتراكيون الديموقراطيون والتعاونيون وبعض الفوضويين ، يظهرون الأسلوب الديموقراطى لتحقيق الاشتراكية ، بينما الشيوعيون والنقاييون ومعظم الفوضويين ، يظهرون الأسلوب الثورى فى التطبيق الاشتراكى .

والواقع ان الاشتراكية باختصار ، انما تبدأ منذ عهد الزعيم الثورى الفرنسى بابوف ، صاحب المؤامرة الكبرى المعروفة باسم « مؤامرة الأنداد او الأكفاء » التى حاول بها إيقاف الحركة الاشتراكية عام ١٧٩٦ ، والذى اثرت كتاباته الأولى على كل الاشتراكيين اليوتوبيين الذين تعاقبوا من بعده ، داعين من أجل اشتراكية اليوتوبيا - واليوتوبيا هى مثوى الكمال عند البشر - وتلك هى الاشتراكية التى لاتتبع فى تقديرهم من الثورة ، وانما هى تتبع عندهم من الافئدة العقلية والحس الخلقى . وهؤلاء لم يحققوا فى الواقع العملى أى نجاح مادى مشهود ، وأن يكونوا قد اثروا دون ريب فى كثير من الحركات الاشتراكية التى أتت من بعدهم . وفى عام ١٨٤٨ ، خطت الاشتراكية أولى خطواتها لتصبح عنصرا سياسيا فى المجتمع ، الذى كانت قد انتشرت فيه بين الطبقات العاملة على وجه الخصوص ، فى المناطق الصناعية بطبيعة الحال . . وقد تمثلت هذه الخطوة فى قيام الدعوى الماركسية ، التى حاولت ترجمة المجتمع المثالى لليوتوبيا ، الى مجتمع واقعى للبروليتاريا . وتفترض الماركسية أن بناء المجتمع ، انما يتأثر بالمصالح المادية لطبقاته الحاكمة ، ولا يمكن لهذه الطبقات أن تتنازل عن ملكيتها وسلطانها ، عن طريق الافئدة العقلية والحس الخلقى . ثم تفترض الماركسية أن طبقة البروليتاريا ، هى وحدها التى تتفق مصالحها المادية مع المفهوم الاشتراكى ، ومن أجل ذلك ، تبدو الضرورة عند الماركسية لتنظيم هذه الطبقة على أساس المصلحة الطبقية وحدها ، حتى تصل الى

مستوى القوة ، التى تسحق بها الطبقة البورجوازية ، على النحو الذى قضت به تلك الطبقة البورجوازية نفسها ، على طبقة الاقطاع من قبل ، وعندئذ يقوم النظام الاشتراكى فى دولة العمال . تلك كانت هى بداية الماركسية ، متخذة لنفسها سمة « الاشتراكية العلمية » التى سيطرت بعد ذلك على الحركة الاشتراكية ، طوال الأعوام المائة التالية ، أى الى ثلاثينيات هذا القرن العشرين الذى سنرى علامتنا « كول » يعالج تحليلها فى هذا الكتاب .



أما الفاشية فى أيسر عبارة كذلك ، فهى : تقليد سياسى على غير مذهب اقتصادى ، تنهض به عصابة من الجماعة المتطرفة ، لتحتوى زمام السلطة فى ديكتاتورية عارمة ، تنبع من النعرة القومية المحلية فحسب . وهى تصدر فى تسميتها عن رواسب التقاليد الرومانية البالية ، حين كان الفارس أو الجلابد أو حامل المشعل على السواء يمسك بحزمة من العصي فى يمينه رمزا للصولجان فيفسح بها الطريق من خلفه لصاحب السلطان ، وفى اللغة اللاتينية يسمون هذه الحزمة فاشيز ، ومنها فى الإيطالية يسمون العصابة فاشيو ، والجماعة فاشيزمو .

وقد استخدم لفظ الفاشية أول ما استخدم فى إيطاليا منذ عام ١٩١٩ : للتعبير به عن الحركة التى قام بها بنيتو موسوليني ، وأن تكن لفظة فاشيو قد استخدمت قبل ذلك ، فى تسمية بعض الجماعات الراديكالية المختلفة فى إيطاليا على نحو ما .

ولكن الأيدولوجية الفاشية فى ذاتها ، لم يتبلور مفهومها الا على يد موسوليني ، الذى تأثر بالأراء الرومانتيكية للسياسى الفرنسى سوريل ، فى معارضته للديموقراطية والحكومة البرلمانية ، وتأثر بالفكرة الأخلاقية للاقتصادى الإيطالى باريتو ، فى السلوك غير المنطقى للجماهير وضرورة انقيادها لزعيم ، ثم تأثر بالنظرة الفلسفية للفيلسوف الألمانى نيتشه ، فى ارادة القوة التى ترفع من مرتبة الانسان . ومن هنا ، رفضت الفاشية رفضا قاطعا ، فكرة المساواة بدعوى تملر تحقيقها ، وفكرة الأغلبية بدعوى عبثها ، ثم فكرة أهمية الفرد فى حد ذاته بدعوى الأنانية . وفى عبارة أخرى ، تميزت الفاشية بثلاث سمات بارزة القسما ، هى رفض المساواة ، وشجب الأغلبية ، وإغفال قيمة الفرد .

وإذ كانت الفاشية تقليدا سياسيا على غير مذهب اقتصادى كما قدمنا ، فقد كان من الطبيعى أن تنادى الفاشية بلون جديد ، لاهو رأسمالى ولا هو اشتراكى . ذلك أنها انكرت البلوتوقراطية - أى حكومة الأثرياء - التى تلبس مسوح الديموقراطية ، وأصررت على أن حركة المال وحركة العمل كليهما ، أنهما تصلان الى هدف واحد مشترك بالذات ، لأنهما تسعيان فى الواقع من أجل

المادية البحت . وعلى هذا النحو ، رفضت الفاشية دعوة الكفاح الطبقي ، في الوقت الذي سيطرت فيه على رأس المال ، ولم تسمح له بحرية العمل . كذلك الفت الفاشية كل الأحزاب والنقابات العمالية ، لتقيم في مراتبها نقابات فاشية منتحلة ، ليس لها من النقاية الا واجهة الاعلان « وليس لها من هدف الامجرد حشد العمال في صعيد مرصود .

اما من حيث الأفق العالى للفاشية ، فهي لم تكن الا حركة قومية توسعية وصفها العلامة كول في كتابه هذا بالقومية العدوانية ، وقد ذكر الأستاذان « تايمر » و « كامبل » في دائرة المعارف المشهورة باسم « موسوعة السياسة العالمية » انه على الرغم من ان الفاشية لم تكن دعوة للتصدير فيما أعلن موسوليني ، وبرغم معارضتها المبكرة للنازية حتى عام ١٩٣٥ ، قبل دخولهما معا في المحور التمس ، فانه قد انبثقت على غرارها ، حركات مماثلة في كثير من الدول ، حيث تسنمت ذروة السلطان على صور انقلابية ، في كل من المانيا والنمسا واسبانيا والبرتغال والبرازيل واليونان ورومانيا ، وحيث قامت بنشاط ظاهر دون ان تتمكن من الحكم ، في كل من بريطانيا باسم حركة موزلي وفي فرنسا باسم شملة الصليب ، وفي بلجيكا باسم شبيبة ديجريللي ، وفي هولندا باسم حركة موسيرت ، وفي النرويج باسم جماعة كويسلنج ، وفي المجر باسم حزب السهم المارقي ، ثم في سويسرا باسم حركة الجبهات . ولقد انتهى الأمر بالفاشية الى اشعال الحرب العالمية الثانية ، التي اودت بها الى قبرها المحتوم ، والتي اعتبرت حربا للديموقراطية ضد العدوان الفاشي ، وقفت فيها الراسمالية الى جانب الاشتراكية برفقة السلاح، للقضاء على جرثومة الفاشية في كل مكان من الشرق والغرب على السواء .

اما بعد ...

فالنص العربي لهذا الكتاب ، ترجمة كاملة للنص الانجليزي غير منقوص .. والحرص على ايراد كل لفظة في موضعها من الاصل ، معانة يدرکها العارفون بتباين الصياغة في اللغات ، اذ تفرق الاساليب اللاتينية في بنيانها ، عن قوام الأسلوب العربي في اصالته . ومن اجل هذه الملة القاهرة وحدها ، تراوحت بعض المفردات بين التقديم والتأخير ، في الجملة الواحدة على اضيق نطاق ، دون أى تزيد ودون أى ابتسار . والله الموفق .

القاهرة في ١٩٦٤

عبد الحميد الاسلامبولي

تمهيد

بقلم السيدة ماجريت كول أرملة المؤلف

توفى ج.د.هـ. كول فجأة في يناير ١٩٥٩ ، وكانت مسودة هذا المجلد الأخير المقرر لكتابه « تاريخ الفكر الاشتراكي » قد استكملت قبل ذلك بفترة وجيزة وتم نسخها . غير أنه بالنظر الى حادثة عارضة انكسر فيها ذراعه ، لم يعد كول قادرا على تطويع المسودة لتصويب الدقيق ، وأمعان النظر عبر المستندات الأخرى ، التي كان قد استخدمها من قبل في صدد المطبوعات المتقدمة . ومن هنا ، بدا في المسودة بعض التداخل وبعض الفلطات التي كان سيزيلها بكل تأكيد . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من الجلي أيضا ، أن فصلين مصممين عن اسرائيل والهند ، وثبت المراجع فيما عدا القسم الخاص بالصين ، لم تكن جميعها كاملة حتى تنشر بوضعها الذي كانت عليه . واذ جاءت وفاته مفاجئة تماما بالنسبة لتوصيات اللحظة الأخيرة ، فقد اغفلت لذلك هذه الأجزاء أما القسم الخاص بثبت المراجع التي تعالج الصين ، فقد الحق بالفصل الثاني عشر .

وبمساعدة ولدنا همفري كول ، وجوليوس براونثال الذي يكتب التعريف نحيث الحشو الزائد ، وازلت الفلطات الهيئة ، قدر ما استطعنا من كشف لها ، وبعبارة أخرى ، قد أعددت الكتاب للطبع ، على نحو ما أنا قادرة عليه حتى الآن . . . واود لو يفضي النقاد عن أى عيوب متخلفة . أما ماعدا ذلك ، فالكتاب باق على نحو مادبجه هو .

ولقد سبق مرة لكول ، أن فكر في الوصول بالقصة الى عام ١٩٤٥ ، على النحو الذي تشير اليه مقدمة المجلد الثالث . وهو قد فعل ذلك بصورة جزئية فحسب ، اذ ينتهى أكثر الحديث هنا عند اندلاع الحرب ، ولكن الفصل الأخير المسهب يكشف في وضوح ، أن هذا المجلد انما هو آخر حلقات السلسلة وان كول قد أنهى ماكان عليه أن يقول .

فمن أجل الأسباب السالف ذكرها ، لم يتضمن هذا التمهيد بيانا مطولا بالاسماء التي يجب ازجاء الشكر اليها ، على نحو ماجرت به التمهيدات في المجلدات المتقدمة . أما أولئك الذين ساهموا بالاعلام ، وبخاصة فيما يتعلق

بالبلاد الأجنبية ، وهم بالضرورة كثيرون حين كان الكتاب في سبيل الاعداد ، فلا مندوحة من أن يتفضلوا بقبول هذا العرفان لخدماتهم على التعميم . ومع هذا ، فلا بد أن أشكر قلة منهم على التخصيص ، وهؤلاء هم :

همفري كول الذى عكف على التصويبات اللازمة عن سعة في الجهد . وجوليوس براونثال الذى تابع التجارب (البروفات) في تفصيل ، واوعز بكثير من الآراء ذات القدر الموفور ، ثم كلية نافيلد التى زودتنا بمعونة في النسخ لا تقوم بثمن . والآنسة براذرهورد من نافيلد ، التى جاهدت باتقان مذهل ، فى المهمة الشاقة لقراءة الخط البالغ الصعوبة .

مارجريت كول

كينسينجتون ١٩٦٠

تعريف

بقلم جوليس براونثال

اننى لجد شاكر للسيدة مارجريت كول ، على رجائها لى بقراءة تجارب الطبع ، المجلد المطبوع بعد وفاة المرحوم ج.د.ه. كول ، من كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكي » ، ثم تحرير مقدمة موجزة له . ولكم هزنى هذا الشرف العظيم فى عمق ، شرف الدعوة لضم اسمى الى هذه الهيئة الجلى ، لتسارخ الاشتراكية الدولية .

ذلك ان كتاب كول ، انما هو حصيلة ضخمة ، لم يسبق ان حاولت من قبل ، بواسطة اى عالم فى اى بلد . وحين فرغ الرجل من التأمل فى مجال الدراسة التى قامت بذهنه ، مضى الى حصرها فى نطاق تاريخ للفكر الاشتراكي فحسب ، على نحو ما أورده فى مقدمة المجلد الاول من كتابه . اذ اعتبر كول ان كتابة تاريخ جامع للاشتراكية ، انما هو «عمل مستحيل بالنسبة لاي مؤلف فرد » ، ومع ذلك ، فقد انجز هو هذا المستحيل . ذلك ان كتابه فى الواقع « انما هو اكمل تاريخ للاشتراكية الحديثة ، كتب بأى لغة فى وقت ما ، وهو موسوعة للحركة الاشتراكية الدولية ، بما لا يقل عنه موسوعة للفكر الاشتراكي .

ثم ان هذه الحصيلة لى أجدر بالاعتبار ، لأنها قد انجزت تحت قيـد صحة يتزايد اعتلالها . فالرجل بوصفه مكابدا لمرض السكر منذ أعوام عديدة، قد عرف أنه لن يعيش عمرا مديدا على كل احتمال . وهو اذ يتأمل بين الحين والحين ، حجم العمل الذى عينه بنفسه ، قد تسامل فى عجب عما اذا كان سيعيش حتى يفرغ منه ، على نحو ماورد فى مقدمة المجلد الرابع ، الذى نشر فى نهاية عام ١٩٥٨ . وهاهو ذا بجهد فائق لقوة الإرادة ، قد نجح فى كتابة النصف الف صفحة ، التى تشكل المجلد الحالى ، وهكذا وصل بدراسة الاشتراكية العالية الى الحرب العالمية الثانية ، والى مايجاوزها لحد ما .

لقد اعطى كول لهذا المجلد عنوان « الاشتراكية والفاشية » ، ولكن المجلد فى الحق ، انما يحيط بأكثر مما يشير اليه العنوان . ذلك أن قصة مأساة الاشتراكية الأوروبية قد بسطت بتعامها ، وطبيعة الفاشية قد حلت بفكر

ناقب ، في تناول جديد لتلك الظاهرة « كذلك جرى الفحص والتقييم ، للموجة الصاعدة للحركة العمالية الأمريكية ، التي أثرت بالكساد العنصرى فى باكورة الثلاثينيات ، وللتغييرات فى مركز القوة بالنسبة للطبقة العاملة فى الولايات المتحدة ، التى نتجت عن سياسة « النيوديل » . ثم جرى الوصف والشرح المفصل ، للسمة الفريدة فى الثورة الاجتماعية بالمكسيك ، والحركات الاجتماعية فى سائر البلاد الأمريكية اللاتينية الأخرى . ومع ذلك ، فالشيوعية تحتفظ بالمقام المركزى فى هذه الدراسة ، إذ قد أعيد الفحص كلية ، لمداول الثورة البولشفية وايدئولوجيتها ، وللهوض الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ، منذ بداية الخطة الأولى للسنوات الخمس ، حتى قرابة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الروسى ، وذلك فى ثنايا الاستقصاء للقوى الأساسية ، التى تسببت فى افول الاشتراكية الأوروبية وانتصار الفاشية . وأخيرا ، فقصد نوقشت فلسفة الشيوعية الصينية وارتقاؤها السلطة % فى فصل رائع .

وفضلا عن هذا ، فقد اختتم كول الدراسة ، بفصل جاوز به نطاق المجلد على النحو الذى أشار إليه عنوانه . إذ حاول فى الفصل الختامى « نظرة بين الماضى والمستقبل » أن يقيم الوضع الراهن للاشتراكية وأن يرصد مطامحها . وبذلك يصبح هذا المجلد معبرا من عدة وجوه عن كلمته الأخيرة فى الآراء والأحداث . فهو يتعقب تطور الفكر الاشتراكى منذ بداياته المبكرة فى نهاية القرن الثامن عشر الى أيامنا الراهنة ، ميرزا ماصارت إليه هذه البدايات فى سير التفاعل بالأفكار والملايسات . ثم هو يعود بعد ذلك الى تأملات على قدر رفيع من الإثارة ، بصدد المعضلة الموجعة للاشتراكية فى يومها الحاضر ، تلك المعضلة الخاصة بالكيفية التى يمكن بها احتمال عبور الهوة المشؤومة ، التى تمتد بين الاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين . فهو يناقش جوهر القيم التى تكافح الاشتراكية الديموقراطية لأدراكها - الحقوق المدنية ، والحقوق السياسية ، والضمان الاجتماعى والاقتصادى - منبعثة من المطلب الأساسى للمساواة الفردية ، ثم يناقش القيم الخاصة بالمجتمعات الشيوعية ، منبعثة من الجماعية الأساسية التى تنكر الأولوية للحقوق الفردية ، وهو فى نهاية المطاف لم ير سبيلا يفوق هذا الخلاف الجوهرى .

ومهما يكن من أمر ، فلم يكن كول شيوعيا وما كان اشتراكيا ديموقراطيا لأنه اعتبر الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية كلتيهما ، عقيستين للتركيز والبيروقراطية ، بينما كان يشعر هو على نحو ماقال فى عباراته الختامية للبحث ، « أن المجتمع الاشتراكى الذى يصدق مع مبادئه فى المساواة للأخوة الإنسانية ، يجب أن يستقر على أوسع انتشار ممكن للسلطة والمسئولية » .

وهذا المفهوم للاشتراكية ، الذى صاغه كول أول ماصاغه نظريا فى كتاباته من فئات الاشتراكية منذ أربعين عاما ، كان هو الذى يهذى عمله

الخلق طوال حياته . كذلك كان هذا المفهوم ، هو الذى اوحى بفحص المدارس
التبائية للفكر الاشتراكى في هذه المجلدات ، لاسيما مناقشة البرودونية وبعض
اتجاهات الباكوتينية ، ثم الاتجاه الاشتراكى لسيزار دى بابي وبعض اتجاهات
السينديكالية الفرنسية .

ولسوف يظل العمل التذكارى لكول ، برغم عدم اكتماله ، العمل القياسى
في تاريخ الاشتراكية لكثير من الاعوام القادمة . فهو بهذا العمل قد اضاف الى
صيته ، بوصفه المؤرخ لحركة الطبقة العاملة البريطانية ، امتيازاً رفيعاً ، بوصفه
المؤرخ الاعظم للحركة الاشتراكية الدولية .

لقد كان كول علماً كبيراً بالنسبة للاشتراكية الدولية ، بما لا يقل عنه
قدراً بالنسبة للاشتراكية البريطانية . وانه لمن اشد الامور صعوبة بطبيعة
الحال ، ان نقدر المدى والعمق البالغين لتأثيره على الحركة الاشتراكية الدولية
.. ذلك ان السلسلة المذهلة للغات التى ترجمت اليها كتبه - وهى اليابانية
والصينية والعبرية والايطالية والاسبانية والبولندية والصربية ، ثم بالضرورة،
الالمانية والسويسرية والنرويجية والهولندية - هذه السلسلة وحدها ، قد
وضعت في الصف الاول للعلماء الاشتراكيين ، المعروفين للاشتراكيين في كل
انحاء العالم . ثم ان كول يظهر بالاحترام من الحركة الاشتراكية الدولية ،
بوصفه في المقام الاول ، المؤرخ الأشهر في عصره للطبقة العاملة البريطانية .
فكتابه « موجز تاريخ حركة الطبقة العاملة البريطانية » الذى ترجم الى
اليابانية والعبرية والايطالية ، قد اختير كتاباً للدرس في جامعات كثير من
البلاد . ودراسته الفريدة عن الفكر الاقتصادى الماركسى ، التى قدم بها طبعة
أفريمان لكتاب رأس المال ، وكذلك أيضاً ، عرضه الواضح للماركسية في كتابه
الدائع « ماذا عناء ماركس بحق » ، الذى أعيد طبعه في عام ١٩٤٨ تحت عنوان
« مفهوم الماركسية » ، يعتبران مساهمة كبرى في نشر الفلسفة الماركسية
وإدراكها .

على أن بعضاً من كتبه ، اذا جاز لى أن أتحدث من واقع تجربتى الذاتية،
قد أبدى تأثيراً مباشراً على الحركة الاشتراكية الدولية . ومثال ذلك كتابه
« الادارة الذاتية في الصناعة » الذى طبع عام ١٩١٧ ، وترجم الى الالمانية
والسويدية ، اذ كان مصدر الهام لواضعى خطة التعمير الاشتراكى في المانيا
والنمسا ، عندما اثارت الموجة الثورية الصاعدة في نهاية الحرب العالمية الاولى
مشكلة التطوع الاشتراكى للصناعات في هذه البلاد . فقد كتب رودولف
هيلفردينج مقدمة للترجمة الالمانية للكتاب ، وهو واحد من القادة البارزين
للطبقة العاملة الالمانية ، وعضو في لجنة التأميم التى شكلتها الحكومة
الاشتراكية الالمانية . ثم كان أوتو باور ، في كتابه « الطريق الى الاشتراكية »
الذى نشر عام ١٩١٩ ، متأثراً بأفكار كول الى درجة كبيرة . وكذلك كان الشان

في مشروع أوتو نورات الخاص بالتأميم ، والذي أعده لحكومتي ساكسوني وبافاريا الاشتراكيتين في ذلك الحين .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان تأثير كول بوصفه مدرسا ، إبعداً من ذلك انرا مباشراً ، بل إبعداً من ذلك في الواقع تأثيراً قاطعاً . ذلك أنه في سنواته الأولى ، كان باعتباره معلماً في الجامعة ، وفي حركة تثقيف الطبقة العاملة ، قد أثر بعمق في كثير من الشباب والشابات ، ممن كانوا وسيلة في بناء عالم ما بعد الحرب . وعندما أصبح بعد ذلك استاذاً ، وكرس معظم وقته لتعليم المتخرجين في الجامعات ، كان لديه طلاب كثيرون من أمريكا ومن اوكمونولث ومن آسيا . ولقد طالما ذهب الدارسون للحركات الاجتماعية في البلاد الاسيوية ، على النحو الذي اتبعت به بعد الحرب العالمية الثانية ، الى تفسير ظاهرة الانتشار المذهل للأمانى الاشتراكية في كل أنحاء آسيا ، بذيوع الاتجاهات الاشتراكية للفكر بين المثقفين الآسيويين ، وهي في الواقع ظاهرة من أعظم الظواهر المجيئة في التاريخ المعاصر . ثم اننى قد وجدت تأكيداً لهذه الملاحظة خلال محادثاتي مع المثقفين ، في طوكيو وهونج كونج وجاكارتا وسنغافورة ورائجون ودلهي ، سواء كانوا عاملين في الحركة العمالية ، أو مدرسين في الجامعات ، أو مشغلين في جهاز الادارة لبلادهم . أما اسم كول ، بقدر ما هو الشان بالنسبة لاسمى لاسكى واتونى ، فاسماء مألوفة لديهم ، وهم يذكرون تعاليمهم وكتاباتهم بالرفان ، بوصفها مصدراً للإلهام الاشتراكي .

لقد كان كول يؤمن بالاشتراكية عقيدة نابضة بالحياة . فهي لم تكن بالنسبة له مجرد خاطرة جميلة تصلح لتأمل الدارسين ، وانما هي تحد معنى جاد ، لابد من ان يواجه بأقصى الجهد لاستيعابه . وقد كان في سنواته المبكرة ، ضابط أبحاث بالجمعية المتحدة للمهندسين (التي أصبحت فيما بعد النقابة الهندسية المتدمجة) ، وواحداً من المؤسسين الرئيسيين لعصبة الجماعات القومية ، ثم ادارة الأبحاث الفابية (التي أصبحت فيما بعد ادارة الأبحاث العمالية) . كذلك كان السكرتير الأول للأبحاث في حزب العمال ، وكان واحداً على الدوام من أهم زعماء جمعية تثقيف العمال . وفيما بين الحربين ، كان ذا نشاط في كثير من المنظمات الاشتراكية . وهو المصمم الأكبر للمكتب الجديد للأبحاث الفابية ، الذي صيغ الفابية في بداية الحرب ب حياة جديدة جميلة الأثر ، ثم كان رئيساً للجمعية يوم وفاته . . ولقد أوصى في سنواته الأخيرة ، خلال سعيه لإحياء روح الجهاد في الحركة الاشتراكية ، بتشكيل الجمعية الدولية للدراسات الاشتراكية .

أما الفكرة التي كانت تستحثه ، في آخر ما أنجز بميدان العمل الاشتراكي فهي وثيقة رفيعة المثالية التي كان مصطبها بها . ذلك أنه على غير وهم بالولاء الأعمى للاشتراكية - كما أقر بذلك في مقالين مشهورين بصحيفة نيوسيتسمان - كان لا يرى أملاً لخلصها من سجنها في الحدود القومية ، الا بخلق حركة

اشتراكية دولية من جديد ، لانكون بمثابة اتحاد لأحزاب قومية ، بل تكون بالآخرى جهادا لاقلية مخلصه فى كل بلد . وقد اقترح اقامة نظام عالمى للاشتراكيين يتعهدون فيه بلدانهم ، أن يضموا فى الصدارة واجبهم نحو الاشتراكية ، باعتبارها قضية على الصعيد العالمى الفسيح . ذلك ان الاشتراكية فيما قد الح ، انما هى فى جوهرها انجيل دولى للانسانية ، والخيال المرجى لعالم يعيش بحس الزمالة الادمية ، والايمان بمساواة اجتماعية غير مقصورة على أبناء الوطن الواحد فحسب ، بل هى لسائر الجنس البشرى جميعا .

وبعد ، فما كانت هذه الروح الفريدة للدولية الاشتراكية ، باقل الجوانب شأنا فى التركة الموسرة ، التى خلقها كول لحركة الاشتراكية الدولية .
لقد كان الرجل فى الواقع ، اشتراكيا عظيما .

جوليوس براونثال

سبتمبر ١٩٥٩

الفصل الأول

العالم في ثلاثينيات هذا القرن

الفترة التي تعالج في هذا الجزء من دراستي ، هي تلك الفترة الخاصة بثلاثينيات القرن العشرين ، أو بتحديد أدق ، فترة السنوات فيما بين الكارثة الاقتصادية لعام ١٩٣١ ، واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بثمانيّة أعوام .

لقد كانت تلك الفترة هي فترة التحول السياسي والاقتصادي المثير ، وكذلك كانت تلك هي فترة الانتقالات السريعة في الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية .

ففي خلال هذه الأعوام الثمانية ، أصبحت الفاشية بصورتها الألمانية النازية ، هي السيد المطلق في ألمانيا والنمسا ، وصاحبة النفوذ القوي في جانب كبير من أوروبا ، بعد أن أخذت حركات الطبقة العاملة ، التي كانت يوما ذات قوة في ألمانيا والنمسا ، بطريقة أشدّ يطشا من تلك التي مارسها الفاشية الإيطالية ، في هدم الطبقة العمالية بإيطاليا .

وكابدت الولايات المتحدة جائحة اقتصادية واجتماعية ، في شدة ليس لها مثيل . تلك الشدة التي انبعثت منها - نتيجة لسياسة « النيوديل » (١)

(١) النيوديل : كلمة جرت مجرى الاصطلاح السياسي للتعبير بها عن تلك السياسة التي اختطها الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٣٣ ، والتي سيتناول المؤلف بيانها في الفصل العاشر من هذا الكتاب . وقد اشتق الاصطلاح من عبارة وُردت في الخطاب الرسمي الذي تقدم به الرئيس الأمريكي الى الكونجرس يومئذ ، ونص العبارة

“The Forgotten men will be given a new deal.”

ولما كانت الكلمة بهذا الوصف قد أصبحت اصطلاحا بيمينه ، فقد أثرت ترجمتها دون ترجمتها ، إذ التعريب نقل لنطق الكلمة الأجنبية بحرف عربي ، بينما الترجمة نقل للمفهوم . الكلمة الأجنبية بتعبير عربي ، وهو فرق جوهرى طالما اختلط فيه الأمر على كثيرين ، حين يحسبون أن الترجمة تعريب ، وما كان ذلك كذلك على التحقيق .

أما الذين تصدوا لكلمة النيوديل بالترجمة العربية ، فقد ترجموها بعبارة « الصفقة الجديدة » التواما منهم بحرفية النص ، وهي في تقديرى ترجمة تحتاج الى تصويب ، إذ لم يكن الرئيس الأمريكي يعرض صفقة جديدة حين أعلن بيانه المشر اليه ، وهو بالضرورة بيان رسمي له صيغة اللوائح التي تنصص الأساليب ، وإنما كان الحاكم يقطع على حكومته عهدا أمام الكونجرس ليصدق على سياسته ، فكان أولى بهم أن تكون الترجمة العربية بعبارة « العهد الجديد » ، على نحو ما جاء بالصف المصرفة في ذلك الحين وهو سليم ، إذ العهد هذا تمهد والتزام ، وليس فترة من الزمن كما فهم آخرون .

ومهما يكن من أمر ، فلا يزال الرأي عندي أن نقل الاصطلاح السياسي بمنطوقه نقل التعريب لا الترجمة ، كشأننا في اصطلاحات الديمقراطية والفاشية وأثرابهما ، وكما في القرآن الكريم نفسه من الفاظ معربات بمنطوقها الاصعص - أى الاجنبى - لم تنقص يوما من بيسانه العربى المعجز في يقين .

«الترجم»

— حركة نقابات عمالية أقوى من أن تقارن بما مضى ، ثم التمتع بتدبيرات فيها من الاقترار الشعبى والاجتماعى ، مالم يكن معروفا أبدا من قبل .

ونهض الاتحاد السوفييتى بالمرحل المتتابعة لمشروعاته الاقتصادية ، تحت نظام بالغ الديكتاتورية من الحكم البوليسى ، صاحبته سلسلة من المحاكمات المثيرة التى قتل فيها كثيرون من اعلام الثورة ، اشباعا لريبة ستالين المفرطة ، وشهوته الجامحة للسلطة والتقديس .

وفى بريطانيا العظمى ، اصيب حزب العمال فى انتخابات ١٩٣١ بهزيمة ، بلغ من كارثتها ، أنه لم يخلص من كيوتها حتى فى انتخابات ١٩٣٩ .

وفى فرنسا ، حيث تأخر ظهور الأزمات الاقتصادية عن غيرها من البلدان ، استجمع اليسار قوته للزحف عام ١٩٣٦ ، فى صورة ذلك التجمع الذى عرف فيما بعد باسم « تجربة بلوم » غير أنه فشل فى استثمار نصره فى الانتخابات العامة ، ازاء الانقسامات السياسية الحادة ، فتداعى الى اضطراب وحيرة ، جعلته غير قادر على مواجهة الكارثة عام ١٩٤٠ .

وفى البلاد الاسكندنافية ، سجل الاشتراكيون المعتدلون نجاحا كبيرا فى مواجهة الكارثة العارمة ، التى هبطت عليهم انقالها ، بأخف مما هبطت به على بقية غرب أوروبا .

وأخيرا فى اسبانيا ، ضاع النصر الذى أحرزه الجمهوريون والاشتراكيون فى ذوب الدماء ، بحرب أهلية قدمت فيها الفاشية أضخم المساعدات للقوات الثائرة ، بينما وقفت فيها الدول الديمقراطية الغربية فى تهييب ، ملتزمة من جانب واحد بما زعموه « سياسة عدم التدخل » .

والواقع أنه ليس من اليسير تماما ، اعداد بيان بالمركز الحسابى للاشتراكية العالمية فى خلال هذه الفترة المضطربة ..

فمن ناحية ، نرى هناك الإبادة التامة لحركات الطبقة العاملة فى المانيا والنمسا . والانهار الذى يوشك أن ينزل بالطبقة العاملة والحركة الاشتراكية فى معظم جنوب شرق أوروبا . والكسوف الكامل للحركة الاسبانية بعد مقاومة بطولية فى الحرب الأهلية . والتكوص الخطير للحركة البريطانية فى سنة ١٩٣١ وما بعدها . ثم ذلك التحول بالشيوعية الروسية الى نظام الاستبداد الشخصى بلا أى ضابط أخلاقى للريب والشكوك ، وأن يكن بزغم ذلك مصحوبا بما أنجز من اهداف اقتصادية واسعة ، أوست بدوها الأسس لذلك التقدم الفنى والعلمى ، الذى لايزال ملحوظا فى السنوات القريبة الراهنة ..

وفى مواجهة هذه الرزايا ، هناك ذلك المد السريع للنقابية العمالية فى الولايات المتحدة ، دون أن يكون مصحوبا بأى أحياء للنفوذ الاشتراكى . وانبعث

الحركات الاشتراكية في الهند وغيرها من الدول المتخلفة ، والتي ان تسكن حركات صغيرة فهي ذات دلالة مشهودة . ومراتب النجاح التي أحرزتها الحكومات الاشتراكية المعتدلة في الدول الإسكندنافية ، وظهور الاشتراكية كعنصر قوة أساسية في كندا ، ومصدر دعم للنفوذ العمالي في استراليا ونيوزيلندا . ثم ملاح من بعض النمو للاشتراكية - وكذلك للشيوعية - في أمريكا اللاتينية لاسيما في المكسيك . وأخيرا مابدا بين المثقفين في بلاد كثيرة ، من نمو الاحساس العاطفي المناهض للفاشية ، ازاء زيادة النفوذ الفاشي في قطاعات أخرى من الطبقات المتوسطة .

وعلى الجملة ، يبدو واضحا أن الخسائر الاشتراكية - حتى عام ١٩٣٩ - ترجع كثيرا كلفة المكاسب ، ولكن المكاسب بدورها لم تكن أقل رسوخا ، بل زادت ظروف الحرب من دم أثارها دعما كبيرا ، وبخاصة منذ عام ١٩٤٠ ، باعتبار أنها قد أصبحت ضرورة لازمة لتعبئة الرأي العام الشعبي وراء الجهد الحربي ، وباعتبار أن القوى الاشتراكية بعد انخراطها في الدول الديمقراطية على جميع مستويات الأحداث ، قد شاركت العمالين بما هيا لها مزيدا من القوة ، في كل من نفوذها العملي ومقامها الاجتماعي .

لقد كانت ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا ، الى الغرب من الاتحاد السوفييتي ، هي العصر الأعظم للفاشية . وأنه لمن الأهمية القصوى لادراك هذه الحقيقة ، أن نصوغ تقييما صحيحا للفاشية في واقعها على ذلك العهد .

انه لمن أشد الضلالات في تقديري ، أن نتناول الفاشية على أساس انها الرمية الأخيرة للرأسمالية في طور انحدارها ، برغم أن الفاشية قد تلقت بالضرورة مساعدة ضخمة من الرأسماليين في بداية تسنمها للسلطة ، وفي تدابيرها لاتمام اباداة الطبقة العاملة . اننى قد أوافق على أن الفاشية كانت الحليف للرأسمالية في هذا الصراع ، ولكنها لم تكن مجرد صنعة للمصالح الرأسمالية . لقد كان نموها متأثرا تماما بالظروف الاقتصادية للعصر ، والمنويات البائسة التي أثارها الكارثة الاقتصادية في عقول الصغار . ولكنها لم تكن حركة اقتصادية من حيث الأساس ، بل مجرد ظاهرة قومية عدوانية تستند الى العواطف الحادة لعامة الجماهير . وهكذا لو حاولنا أن نميز سماتها في اطار اقتصادي خالص ، لآخطانا المفتاح الجوهرى في قوتها الدافعة، ولغابت عن انظارنا طبيعتها ذات الخطورة العظمى - تلك هي دفعها الذى لا يرتدع نحو الحرب .

ان هتلر ، ماكان يمكن أبدا في الغالب الأعم ، أن يصل الى السلطة في ألمانيا ، لو لم يكن هناك ذلك الكساد الفظيع ، الذى طوح ببلالين الألمان الى البطالة ، وفرض ظروفنا غاية في السوء على أولئك الذين كانوا قادرين على الاحتفاظ بأعمالهم . ولكن هذا لايعنى أن هتلر او الحركة التى أوحى بها ، كانت

نتاجا خالصا أو بالأحرى نتاجا أساسيا للظروف الاقتصادية ، حتى ولو كانت هذه الظروف هي السبب الرئيسى فى تسنمه للسلطة .

ان الحركة النازية فى جوهرها حركة سياسية أكثر مما هي حركة اقتصادية ، فهي قد انبثقت من المشاعر المضادة لآلة المانية منهزمة ، تصر على تأكيد ذاتها القومية وعلى الثأر .

وهي قد استخدمت الرأسماليين الألمان بأكثر مما استخدموها هم ، وأصبحت « المانيا » التي خلقتها هذه النازية أقل رأسمالية مما هي عسكرية، وسيقت الى عقيدة متعصبة فى سيادة الألمان على بقية الجنس البشرى . ان مناهضتها للسامية ومعاداتها للسلافية ، لم تكن أبدا لمشاعر أو اتجاهات رأسمالية ، وانما هي قد نبعت على الأرجح من مصادر نفسية بدائية . ولئن كانت النازية فى جوهرها غير مستقرة « كما كان الأمر كذلك بلا شك ، فان التذبذب فيها لم ينبع من تناقضات الرأسمالية ، التي لم تستطع الفكاك منها، وانما ينبع من ميلها الكامن الى محاربة جيرانها لتأكيد سيادة المانيا على مستوى عالمي .

والشيوعيون الذين قادتهم الماركسية الى تفسير كل شيء بمزيد من التزبد فى الصبغ الاقتصادية ، لم يكونوا قادرين على أن ينظروا الى النازية ، كما كانت هي فى حقيقتها . لقد اعتبروها على الفور عدوا يجب أن يحارب فى جلاء ، بأى وسيلة تسعها طاقتهم ، وراحوا يبذلون الجهد فى الاتفاق مع كل من يحتمل استمالته ، ليضع يده فى أيديهم فى أى شكل من أشكال « الجبهة المتحدة » لمناهضة الفاشية . ولكن الشيوعيين الألمان بخاصة ، قد أظهروا عجزا تاما فى كفايتهم لفهم ماكانوا يواجهونه خلال السنوات الحرجة ، عندما بدأت النازية تزحف صاعدة نحو السلطة ، بل لقد تعاونوا مع النازيين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين فى بعض اللحظات الدقيقة المعينة (١) . وبينما قدمت الطبقة العاملة الفرصة الممكنة الوحيدة للمقاومة الناجحة ضد النازية ، خلال السنوات الأخيرة لجمهورية فايمار — كان الألمان الشيوعيون الذين اتهموا الاشتراكيين الديمقراطيين بأنهم خونة للثورة الألمانية ، قد بلغوا من الضراوة فى عدائهم لهم حدا لم يكن فيه أى احتمال للوحدة على الإطلاق . وفى هذه الظروف ، درج الشيوعيون على اقناع أنفسهم بأن انتصار النازية ليس فيه مايدعوى الى الفرع ، بدعوى انها بطبيعتها صائرة الى زوال ، ثم حكموا عليها بالفناء تأسيسا على تناقضات الرأسمالية ، التي لن يمكن للنازية الفكاك منها أو الارتفاع عن مستواها . ومن أجل ذلك أصبحت النازية فى تقديرهم ، معجدة للطريق نحو الشيوعية على الرغم من ارادتها وضد مصلحتها .

(١) انظر المجلد الرابع ، الجزء الثانى من ٦٥٧ .

وما من شك في أن هذا التصور وقتئذ كان فيه العزاء ، ولقد ثبت حقا ان انتصار النازية لم يكن يستمر أكثر من نحو اثني عشر عاما ، ومع ذلك ، فان الذي أودى بالنازية ليس هو وقوعها في أحبولة تناقضات الرأسمالية ، وانما هو الجشع المعتوه للقوة المعتدية ، الذي قاد النازية الى حرب عدوانية ، وتسبب ببطره في تكاثر عدد الماديين لها ، سواء بالهجوم على الاتحاد السوفييتي أو استفزاز الولايات المتحدة بالصورة التي جعلتها تنضم منقذة لحلفاء الغرب الأوروبيين .

صحيح ان النازية كانت غير مستقرة في كيانها ، ولكن الشيوعيين كانوا على خطأ تماما في تحليل أسباب ذلك ، ولم يكن يسيرا عليهم ما أخذوا به انفسهم من عزاء ، لو أنهم حقا أحسنوا تشخيص الشر النازي ، وادركوا بفسيرتهم ذلك المدى الواسع من التدمير والخراب الذي انتهى اليه انتصار النازية ، والذي ناء بكله على شعوب الاتحاد السوفييتي أكثر من غيرهم من سائر الشعوب .

والآن دعوني اقرر ما اعتقده بوضوح في السمة الحقيقية للنازية الألمانية ، على أي نحو يجب أن تكون .

لقد اعتدنا أن نجمل معا تحت عنوان الفاشية ، عددا من أنظمة الحكم السائدة في ثلاثينيات القرن العشرين ، التي كانت في الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف في طبيعتها ، ولو أنني لا أنكر أنها كلها قد تتواءم في شيء ما . تلك هي المجموعة التي تضم الى النازية الألمانية ، كلا من الفاشية الإيطالية ، ونظام هورتي في المجر ، والديكتاتوريات المختلفة التي أقيمت في البلقان ، ومهدد المارشالات الذي أعقب وفاة بيلسودسكي في بولندا ، والحكم الديكتاتوري لسالازار في البرتغال ، ثم حكومة فرانكو في اسبانيا بعد الحرب الأهلية . لقد كانت هذه الأنظمة جميعها قومية خالصة في روحها ، وكلها خصم عنيف للاشتراكية ولحركة الطبقة العاملة . ولقد تلقت جميعها العون الرأسمالي ، ولكن لم تكن الرأسمالية هي القوة الرئيسية الدافعة في أي واحد منها . وتفايرت جميعها في السمات الاقتصادية ، على اختلاف مراتب النمو الاقتصادي التي تباينت فيها على أوسع نطاق .

فبعض منها ، كان محافظا أو رجعيا في سياسته الاقتصادية ، ومعتمدا الى حد كبير على عون الطبقات الاقطاعية والاستقرائية ، التي أزعجها الخطر أو الثورة من جانب جماهير الشعب ، وان تكن بالضرورة غير ثورة البروليتاريا اذ كانت البروليتاريا في بعض هذه البلاد أبعد ما تكون في تخلفها عن أن تصنع ثورة بذاتها ، وكانت القوة الثورية الرئيسية ماثلة في الفلاحين ، الذين ما كان يمكن بغير مشاركتهم الإيجابية ، حدوث أي ثورة ناجحة . مثل هذه العناصر الاقطاعية الاستقرائية ، التي ظهرت الفاشية في كل مكان ، تسمنت فيه

السلطة ، كانت بارزة على وجه الخصوص في المجر وبولندا وأسبانيا ، ثم بطبيعة الحال في شرق ألمانيا وجنوب إيطاليا . وفي هذه البلاد ، كما هو الشأن في غيرها ، كانت الكنيسة الكاثوليكية كذلك عضدا قويا يقف الى جانب المناهضين للاشتراكية .

وفي بعضها الآخر لم تكن القوة الدافعة الرئيسية هي الاقطاع او الاستقرابية بحال من الأحوال ، بل على العكس من ذلك كانت قوة من سواد الشعب ، تستمد عونها الأعظم من العناصر التابعة من المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ، التي استنكرت بعنف ذلك الطموح الى المساواة من جانب الطبقات العاملة ، ووجدت نفسها متأثرة في نحوها بالكساد الاقتصادي ، الى جانب قصورها عن المناصب الكبيرة التي تهيؤ لها المقام الاجتماعي المرموق . لقد كانت هذه المراتب الدنيا للطبقة المتوسطة ذات أهمية كبيرة في ألمانيا وإيطاليا ، واختلف نفوذها اختلافا كبيرا عن نفوذ العناصر المحافظة التي انضمت الى الفاشية ، اذ كان لا يمتنعها الابقاء على نظام اجتماعي قائم ، وانما هي تهتم باقامة نظام جديد قد يهيؤ لها فرص السلطان والتقدم ، اللذين ينكرهما عليها ذلك النظام الاجتماعي القائم .

ومن حيث الواقع العملي في كل من إيطاليا وألمانيا ، اتجهت تلك الفاشية ذات الطابع المتطرف والهدام ، الى ربط نفسها بالقوى العدوانية للاقطاع والراسمالية ، بدون حمائم الدم التي أيدت فيها معظم العناصر الراديكالية بعنف ، ولكن عندما صار مثل هذا التحالف تاما متكاملا ، لم تصبح النازية الألمانية في جوهرها اقطاعية ارستقراطية او راسمالية ، بل ظلت في اساسها قومية عسكرية ، وراحت تتولى قيادة الجماهير التي آزرنها أصلا من أجل دموها القومية العدوانية بجذورها العميقة ، أكثر من مؤازرتها لها في أي شعار يقوم على الدافع الاقتصادي البحت . وما من شك في أن مثل هذه الدوافع الاقتصادية ، قد لعبت دورا كبيرا في الاتجاهات العقلية لكثير من الأفراد المناصرين ، الذين رأوا فيها مطمحا للمقنم المالى كما هي مطمح للسلطة ، ولكن مظاهر الفساد الاقتصادي للنازية ، ماكان يجب أن تمنعنا عن طبيعتها الحققة ، باعتبارها مستندة الى دوافع أولية من الصرامة والتعصب ، اللذين اصطنعتهما لتجمع انصارا للماطفة القومية العدوانية .

وقبل هتلر أسس موسوليني الفاشية الإيطالية ، على فكرة تمجيد الأمة التي يقوم تصورها بالضرورة على الجماعة القوية الراسخة ، وتنهض فاعليتها في علاقاتها ببقية العالم على « اثنائية اجتماعية » للجماعة ، ثم تستوحى الهامها من شعار العنف ، الذي جعل من العنف والقسوة خصائص مجيدة ، عند ما يمارس هذا العنف وهذه القسوة من أجل الأمة ذاتها . ومع ذلك فمن حيث الواقع العملي ، كان الفاشيون الإيطاليون أقل مضيا في هذا السلوك من النازيين ، وكانت فظاظتهم أخف قسوة في معاملتهم لخصومهم ، برغم أنهم قد

مارسوا الوحشية بلا ريب ، والقوا كل اعتبار للحرية الانسانية بدعوى انها حقاقة عاطفية تستحق الازدراء ، فهم لم يتعففوا عن القتل ، كما كان الشأن في محاكمات ماتيو توي والاخوة روزيللى وغيرها من المحاكمات المعروفة ، ولكنهم لم يلجأوا الى القتل الجماعى ، او بصفة عامة ، لم يتجهوا الى التعذيب النظم . صحيح انه كان هناك بعض من ذلك مع اليهود في ايطاليا ، ولكن المناهضة للسامية ، لم تلعب بلاشك اى دور هام في الفاشية الايطالية ، تلك الفاشية التى كانت قوتها الدافعة قومية أكثر منها عنصرية ، في حين كانت المناهضة البغيضة للسامية بألمانيا موضوعا أساسيا في المذهب النازى ، وكان تمجيد العنصر الألمانى باعتباره سيد العالم ، قاعدة أساسية في الدعوة النازية دائما . لقد كانت النازية حركة أشد خسة من الفاشية الايطالية ، واحتوت على أكبر قدر من الاغراق في نبد كل التقاليد الحضارية التى ينهض عليها نموذج الغرب الأوربى ، ومن هنا اكتنفها كثير من الاستنفار الحثيث للنمرات الدفينة عند سواد الجماهير .

ولقد اختلفت الصورتان الرئيسيتان للفاشية كذلك من حيث النظرة لقيام « الزعيم » فموسوليني كان « الدوتشى » وهو مخول للسلطة الكبيرة والتبجيل من تابعيه ، ولكنه لم يكن أبدا « بنفس المدى الذى كان عليه هتلر المصدر الوحيد للسلطة ولو من الناحية النظرية البحث .

لقد ربطت الفاشية الايطالية في تصورها بين فكرة الزعامة الشخصية وفكرة الدولة الاندماجية ، حيث يختص المجلس الفاشيستي الأعلى بسلطة قانونية كبيرة ، باعتباره الهيئة الممثلة للحزب الفاشى ، مع الاعتراف ببعض السلطة حتى ولو لم تكن غير سلطة ثانوية ، للمندمجات التى أقامها الفاشيون لتنظيم مجالات النشاط الأساسى في المجتمع - والتى كانت في الغالب الأعم غير ناجحة - لاسيما في الميدان الاقتصادى ، ومع أن المبادئ التى افترضت توزيع السلطة بين القوى الثلاثة - الدوتشى والحزب والنقابات - ليست واضحة تماما ، إلا أنه لم يكن هناك على أى نحو ، وجود لمثل هذا الالتزام في المائيتا النازية ، باستمداد جميع السلطات من القوهر الملمم . لقد كانت لموسوليني عصمته - على حد التعبير المعروف لماكس ووبر - ولكن العصمة التى اتصف بها أبسر هونا من دعوى هتلر ، الذى استجمع في ذاته هو ، الإرادة السكيلة ومصير الشعب الألمانى جميعا . ولطه من الممكن أن يقال من حيث الواقع أن النقابات الايطالية لم تكن شيئا مذكورا ، وهى في الحق ماكانت لتقوم على أى معنى كامل ، ولكن على الرغم من فقدانها لهذا الحسبان ، فإن توزيع السلطات والاختصاصات بين الدوتشى والحزب الفاشى ، كان مختلفا بالضرورة عن ذلك الذى كان بين القوهر والحزب النازى في ألمانيا ، ومرد هذا الخلاف بلا شك ، أنما ينبع واضحا من تباين الطبائع القومية بين الطليان والألمان . فالألمان كانوا على كثير من القسوة والصرامة في المضى بمقيدتهم الى أبعد الحدود . لقد

قاموا بتصفية روم وسحق شتراسر ، من أجل دموتهما لمزيد من النظيرة الجماعية في اختصاصات الحزب على نحو لم يطق هتلر احتماله .

بينما استطاع رجال في الحركة الإيطالية من أمثال بوتاي ، أن يحتفظوا بمراكزهم وأن يواصلوا جهدهم على درجات متفاوتة ، في الدعوة لفكرة القيادة الجماعية ، بل كذلك لم تخدم تعبيرات الضيق في إيطاليا بمثل المدى الذي أخذت به في ألمانيا ، ولقد استمعت بنفسى الى أحد قادة الفاشية المحليين والنظام القائم في ذروة قوته ، يعن مرتجلا في اجتماع مفتوح ، انه قد أصبح « يضيق ذرعا » باختصاصات الإدارة ، وأنه مصمم على الاستعفاء والانطواء في حياته الخاصة ، ولست اعرف ماإذا كان قد استقال بالفعل ، ولا ماجرى له نتيجة لهذا الحديث ، ولكننى واثق على التحقيق ، أن مثل هذه الواقعة ماكانت تحدث في ألمانيا منذ أن أقام النازيون حكمهم .

ولقد مارست إيطاليا في الحدود الضرورية ذلك الاضطهاد السياسى الذى مارسه المانيا ، ولكن بصورة أقل كثيرا ، بل لقد كان يسيرا على الأفسراد الإيطاليين بأكثر مما هو ممكن للأفراد الألمانين ، أن يحيا حياتهم بغير خوف ولا قلق ، ماداموا يحرسون على هدوتهم ، ويبرهنون على أنهم بلا ماضى سياسى قد يعرضهم للاضطهاد .

ومن الحق أن نقرر أن الفاشية الإيطالية كان فيها دائما ذلك العنصر المسرحى الذى افتقده النازية الألمانية، ثم ان سخرية موسوليني بالديمقراطية الأفلاطونية كان لها رنينها الخطابى ، حتى لتختلف كثيرا عن تلك الاتهامات التى وجهها اليها جوبلز ، أو تلك الأحقاد المناهضة لليهودية التى مارسها شتراينغر .

ولقد يؤخذ هذا دليلا على أن النازيين الألمان كانوا أعمق اخلاصا لمذهبهم الرهيب ، وما من شك فى أن كثيرين منهم كانوا كذلك .. ولكن الخلاف لم يكن ظاهرا على هذا النحو ، فكل من الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية ، قد استخدمت العناصر العدوانية والوحشية المتزايدة فى التقييم الإنسانى ، وان يكن النازيون قد مضوا بعيدا فى ارساء نظامهم عمدا على عقيدة من الوحشية البحت . وبطبيعة الحال ، كان كثيرون من أولئك الذين قفزوا الى مراكز السلطة فى كل من النظامين ، اما امعات بالضرورة واما منتفعين غير أكفاء ، تدفعهم شهوة السلطان دون اعتبار للغايات التى من أجلها مارسوا هذا السلطان . والأشخاص الذين هم على هذه الشاكلة قد انجذبوا بالضرورة الى كل من النظامين ، ووجدوا فى كليهما الوسائل التى تشبع بواعث الشرف فيهم . ولكن الى جانب هؤلاء الامعات وأولئك المنتفعين ، كان هناك فى كل من الحركتين متحمسون عن اصالة ، وفى حدود الامتثال للأهداف العامة لكلتا الحركتين ، نبع من مثل هؤلاء الأشخاص المتحمسين نوع من الزمالة الصادقة فى ممارسة

الشر ، الى حد الاقدام على التضحية بالذات ، ولقد كانت هذه الروح اقوى فيما اظن بين النازيين باكثر مما كانت بين الفاشيين الطليان ، وكانت مصدرا هاما لقوة النظام النازي ، وسببا لكثير من السطوة والاحكام في سلوكه المقيت - باعتبار ان مايسمى « العمل الانساني » ليس الا شيئا يمكن ان يكون في الشر كما يمكن ان يكون في الخير .

ان الامر المؤكد عندي ، ان القوة الدافعة سواء في الفاشية الايطالية او النازية الالمانية ، لم تكن على التحقيق قوة مستندة الى عوامل اقتصادية او مصالح ومشاعر طبقية ، وان يكن كل منهما متضمنا هذه العناصر ، وقائما في مظهره الرئيسى على تكتيل الجماعات التى نادت بالسيطرة الاجتماعية والاقتصادية ، ضد اتجاهات المساواة المطلقة التى شقت طريقها بخاصة الى حركة الطبقة العمالية ، تلك الحركة التى عولج امرها في كل من النظامين بالابادة . ولكن النازية الالمانية والفاشية الايطالية قد نجحتا بالفعل في اكتساب تأييد مجموعة اساسية من الطبقة العاملة ، ذلك التأييد الذى لم يكن في اعتقادي نتيجة للوعود التى بذلت لخلّاص من البطالة والبؤس ، ولو ان ذلك شيء له وزنه بلاجدال ، لاسيما في المراحل المبكرة لنمو الحركتين ، وانما اجتذبت النازية هذا التأييد من جانب المجموعة الاساسية للطبقة العاملة بحكم نزعتهما القومية والعنصرية ، اكثر من اجتذابها لها بحكم دعوتها الاقتصادية ، او على اقل تقدير ، قد اصبحت هذه الطبقة العاملة مرتبطة في تأييدها للنازية بخاصة من اجل هذه الاسباب غير الاقتصادية . وحتى لو كان الرأسماليون وقطاع كبير من الطبقة المتوسطة ، قد راوا في النازية - قبل كل شيء - تلك القوة القوية القادرة على تحقيق واقرار سيطرتهم الاجتماعية والاقتصادية على العمال، فان هذا لايمكن ان يفسر السبب الذى من اجله نفّض العمال ايديهم من الاشتراكية الديمقراطية او الشيوعية ، وانضموا في النهاية الى الدعوة النازية ، اذ الواقع ان جمهورية فايمار لم تكن في سنواتها الأخيرة متداعية اقتصاديا فحسب ، بل كذلك كانت مؤسّسة أشد ما يكون اليأس ، بالنسبة لأولئك الذين كانوا في حاجة الى القدرة على ان يخرطوا في عداد البشر العاملين ، ثم كانت مظهرا لاحساس المانيا بالآلم من الحطة التى فرضتها عليها معاهدة فرساي . هذا الشعور بالآلم قد أثر في العمال بقدر ما أثر في المنتمين الى الطبقات المسيطرة سواء بسواء ، ومكن للنازيين ان يتسمنوا السلطة باسم بعث الامة ، وليس بدعوى كراهية الطبقات الاقتصادية للمستوى الاشتراكي واني هنا لاكرر مرة اخرى ، اننى لا ازمع ان الملامح الاقتصادية لم تكن غير ذات موضوع ، وانما اقول يقينا ، انه لخطأ جسيم ان نعتبر هذه الملامح الاقتصادية موضع الاهتمام كله ، او ان نفسر النازية بكل بساطة على انها النزوع الاخير في الاندحار الرأسمالى .

ولقد كان الموقف مختلفا على ماأظن ، في تلك البلاد الاخرى التى وقعت بين الحريين فريسة لأنظمة توصف بعامّة انها « فاشية » . ففي المجر مثلاً

ولو ان نظام هودنى كانت له تلك الملامح التى تجمعها بانفاشية الابطالية والالمانية، قد كان واضحا انه يستند في جوهر قوته الدافعة الى نفوذ رأسمالى اقل كثيرا مما هو الحال في كلى الاثنين الآخرين ، وكانت عناصر التأييد الاساسية له قائمة على الاستقرائية المالكة للارض ومن يرتبطون بها من ناحية ، ثم تنهض من ناحية اخرى على اصرار قوى للقومية المجرية ، في اعادة وممارسة السيادة المجرية على العناصر السلافية ، التى ظلت والتى كان واجبا في وهمهم ان تظل ، تحت الحكم المجرى. لقد كانت العوامل الاقتصادية قوية في هذا النظام لاسيما بعد محاولة بيلاكوف للاستيلاء على السلطة ، ولكن هذه العوامل الاقتصادية كانت في اساسها عوامل استقرائية اقطاعية اكثر منها عوامل رأسمالية ، باعتبار انها كانت عوامل محدودة بحكم التخلف الاقتصادى لكثير الصناعات المجرية ، ومحدودة بحكم المدى الذى كانت فيه كل من الصناعة والتجارة بأيد اجنبية غير مجرية .

وفي اسبانيا تحت ظل فرانكو « ولو ان الرأسمالية كانت عاملا له خطره في قطالونيا وفي عدد قليل من المناطق الاخرى ، الا انه لم يكن لها حساب كبير في بقية البلاد ، وكانت القوة الدافعة في الثورة المضادة مستمدة من الكنيسة ومن المستويات القيادية في القوات المسلحة ، أكثر من انبعاثها عن منابع اقتصادية .

وفي بلاد البلقان كانت العروش الطامحة ، ومن يحيطون بها من المستشارين العسكريين بخاصة ، هي المسؤولة أولا عن انهيار الانظمة البرلمانية التى قامت في أعقاب الحرب عام ١٩١٨ ، ولم يكن الرأسماليون على ضعفهم النسبى ، بأكثر من حلفاء ثانويين لهذه العروش ، زد على ذلك الدور المشؤوم ، الذى قامت به في بعض الاحيان تلك الدوائر الاجنبية الرأسمالية .

وفي بولندا حيث قام بيلسودسكى ممثلا لليساويين ، الذين لم يستطيعوا الاتفاق أبدا مع دموفسكى واليمينيين الوطنيين ، كان نظام المارشالات بعد وفاة بيلسودسكى هو النتيجة المحتومة للتوافق بين القادة العسكريين وملوك الاراضى ، اكثر من ان يكون نتيجة لأى نفوذ رأسمالى ذى قوة حقيقية نافذة ، على الرغم من ان هذا النظام قد تلقى التأييد الرأسمالى في حربه ضد الاشتراكيين والنقابات العمالية والجناح اليسارى لحركة الفلاحين .

في كل هذه البلاد جميعا ، لا يمكن لواحدة من تلك الحركات التى قامت باسم الفاشية ، ان تكون قادرة على اعتبارها مفهومة في صورة نزاع اقتصادى بين الفقراء والأثرياء ، أو بين الطبقات العاملة وبقية الطبقات الأخرى ، وذلك على الرغم من أنها كلها قد كابدت صراعا عنيفا بين الطبقات « المسيطرة » والحركة المنظمة للطبقة العاملة ، التى أبيدت في كل بلد استولت فيه هذه الانظمة على مقاليد الحكم .

والواقع ان المبرر الوحيد لتفسير الفاشية على اختلاف مظاهرها ، في صورة معبرة عن تلك القوى الاقتصادية والحرب الطبقية ، انما يعود في الغالب الاعم ، الى ان حركات الطبقة العاملة كانت هي التنظيم الرئيسى - ان لم تكن التنظيم الوحيد - الذى يواجه تلك الانظمة الفاشية الجديدة . اما معارضة الاحرار الديمقراطيين ، على النحو الذى كانت تمثله الاحزاب البورجوازية اليسارية والوسطية معا ، فقد اثبتت في كل مكان عجزها عن القيام باى كفاح صلب ضد القوى الجديدة المتسلطة ، التى نحتهم عن طريقها في بساطة . وحتى تلك الاحزاب البرلمانية للاشتراكية الديمقراطية ، لم تكن هي الاخرى باحسن حالا ، وهكذا اصبح الامر متروكا للشيوخيين وللأقلية الصغيرة من الجناح اليسرى في النقابات العمالية - تلك الأقلية التى وقعت اساسا تحت السيطرة الشيوعية - لكى يلعبوا الدور الرئيسى في حركات المقاومة السرية ، بالقدر الذى كان يسمح باستمرار وجودهم في ظل الانظمة الفاشية . ولقد كان من بين زعماء الاشتراكية الديمقراطية ، قليلون ممن اتاحت لهم الفرصة ليساهموا بانفسهم في الامكانيات المحدودة للمعارضة الدستورية داخل الدول الفاشية ، بينما هربت الغالبية فيهم الى خارج البلاد ، لتحاول اقامة هياكل « لاحزاب المنفى » تلك الاحزاب التى سرعان ما فقدت اتصالها بالسابقين من انصارها ، ولم تلبث ان تضاعلت ليقصر تمثيلها على قلة قليلة بجانب زعمائها انفسهم .

فمن هذا الواقع اذن ، واقع قيام الفاشية في بلد بعد آخر بالحرب المبررة ضد الاشتراكيين وضد حركة الطبقة العاملة ، ينهض المبرر لاعتبار الفاشية بالضرورة صورة حتمية من صور الرأسمالية ، تهدف في جوهرها الى الاطاحة بالاشتراكية خصمها الرئيسى ، مهما تكن السمات الأساسية لهذه الفاشية .

لقد جرى تشخيص الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين ، على اعتبارها أزمة العالم الرأسمالى - وذلك أمر صحيح في مجموعه - تلك الأزمة التى كان الاتحاد السوفييتى محصنا منها بحكم اقتصاده الاشتراكى .

ولقد فشل الرأسماليون في مناهضة الأزمات بتدابير اقتصادية بحت ، وفشلوا في الالتجاء الى فرض اجراء سياسى يرجون به اطلاق ايديهم ازاء الكارثة ، بابعاد الأزمة عن أن تكون أداة للقوة العمالية في معارضتها لهم ، ولقد كان هناك حديث كثير عن قرب وصول الرأسمالية الى ازمتهما الخاتمة ، التى تسقط فيها سقطتها الأبدية تحت اثقال ماتحمله من متناقضات ، في مقدمتها عجز الرأسمالية عن ايجاد الاسواق للانتاج المتزايد باطراد ، على اعتبار أن ذلك التزايد نتيجة محتومة للتقدم الفنى . ولقد حدث جدال كذلك فيما اذا كان ماركس على صواب فيما ذهب اليه ، من أن تحديد القوة الاستهلاكية للجماهير هو السبب الحاسم في تواتر أزمات الرأسمالية ، اذ لو كانت القوة الشرائية للجماهير يعوقها الاستغلال الرأسمالى ، فان التحديد التبعى لحاجات السوق

في عمومها ، لابد له من أن يضع حدودا لريح الاستثمار المالي ، الأمر الذي يسلم الى الكساد والبطالة .

واخيرا كانت الصورة في لمسائها النهائية مرسومة على اعتبار أن سحق حركة الطبقة العاملة ، بما يمكن للرأسماليين من مواصلة استغلال العمال ، سوف لا يأتي بأي علاج ، مادام المزيد من تهديد السوق الشرائية يستتبع المزيد من سقوط الاستثمار المالي ، وبعض الكساد الى أسوأ بدلا من أن يمضي به الى أحسن ، وعلى هذا النحو يكون التجاء الرأسماليين الى الفاشية ، هو في حقيقته بمثابة من يحفرون القبور لأنفسهم ، مهما يكن من أمر نجاحهم العاجل في اباداة قوة الطبقة العاملة ، اذ هم بذلك انما يبيدون الرأسمالية ذاتها ، ويفرسون بذور الثورة العالمية ، التي سوف تحدث بطريقة ما ، تبعا للوئس المتزايد للعمال ، حتى ولو انهارت منظمات الطبقة العاملة ، والتجسّات الى النشاط السري .

ولقد غفل الرأسماليون عن رؤية هذه الحقيقة بسبب العمى الذي انتابهم في ادراك الاسباب الحقيقية للكساد ، ومحاولتهم علاجه باطلاق أيديهم في تناول « قوة العمل » على نحو مايرضيههم بحسب . وهكذا ، لم يعد لدى شأن أن تنهار الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية على السواء ، بل لعله يكون ميزة ايجابية ، لو أن الأحزاب الاشتراكية « الدستورية » والنقابات العمالية « الإصلاحية » ، قد جردت من قوتها في تضليل وخيانة العمال ، حتى ترك الطريق مفتوحا للثوريين الحقيقيين ، الذين تمكنهم مذهبيتهم من اعداد قوة المقاومة السرية - حتى تحت سلطان الديكتاتورية الفاشية - تلك القوى التي سوف تضع طبقا لجريبات الأمور ، نهاية حاسمة لرأسمالية لم تعد قادرة على تنظيم قوى الانتاج .

فإن ان الفاشية حقا كانت ببساطة مجرد مظهر للرأسمالية في نزعها الأخير ، لكان هناك اصل لهذه الآمال في الواقع المشهود . ذلك أن الديكتاتورية الرأسمالية ، انما تهدف بوضوح الى مزيد من استغلال العمال ، وتجريدهم من كل وسائل المقاومة الجماعية ، التي لابد أن تقودهم الى موقف ثوري ، تكون فيه المقاومة السرية المنظمة قادرة على الكسب من ورائه ، وذلك في مواجهة الكساد العارم الذي لا يستطيع أن تجد له فكاكا .

ولكن تشخيص الوضع على هذا النحو كان خطأ تماما ، في ضوء الوقائع الحقيقية البحث . ففي ألمانيا ، استطاع النازيون على أية حال أن يقللوا من البطالة الى مستويات معتدلة نسبيا ، وأن يزيدوا من الانتاج الى مدى ذي دلالة واضحة . صحيح أن هذا قد تحقق أكثره بالقرارات الشاملة لمعالجة الطوارئ ، على قواعد غير اقتصادية ، وهو رهن بالزيادة القصوى للانفاق على التسليح ، حيث الانفضلية للمدفع قبل الزيد . ولكن حتى لو كانت الأجور

منخفضة ، ولو بقيت تناقضات الرأسمالية بغير حل جلى ، فان اغلب العمال كانوا مزودين بالعمل يشغلونه على أى نحو ، وفى مواجهة هذا الواقع ، كانت عوامل الإثارة للمقاومة السرية ، عاجزة تماما عن تحريك ثورة الجماهير

لقد كان الرأسماليون قادرين على استغلال العمال الذين لم ينخرطوا فى سلك النقابات العمالية ، ولكنهم كذلك - أى الرأسماليين - كانوا موضع المطالب الثقيلة من جانب الدولة فى الأرباح الخاصة بالتسلح الضخم ، طبقا للخطة المقررة فى أعداد الموارد للحرب العدوانية . وفى الوقت نفسه كانت الأمة كلها بما تضمه من عمال ، مهية بالدعاية القومية والعسكرية الضخمة ، التى عملت بكل طاقتها على ادماج جميع مصادر الدولة تحت القيادة النازية ، وطوعت لخدمتها آخر ماسجلته السيكلوجية الفنية من جهود .

هذه الظروف كلها ، لم تكن أبدا هى ذلك الذى اراده الرأسماليون على أى وضع ، بعد أن حققوا هدفهم فى تحطيم حركة الطبقة العاملة . لقد اعدوا الرأسمالية لا باعتبارها سيدا ، ولكن باعتبارها الخادم المستسلم للعسكرية ، ولانجيل النازية فى البطش ، وجنون القومية الموهوم . لقد صار الاقتصاد الألمانى كله تحت النازية جهازا ضخما للأعداد العسكرية ، وبذلك أصبحت ثروات المانيا الرأسمالية مرتبطة بآمال النصر فى الحرب، نصرا ليس أولا وأخيرا من أجل الرأسماليين ، ولكن من أجل شعب الأسياد ، الذى يقوده الحزب النازى وزعيمه الملم المعنوه ، الذى لم يعرف طموحه نقطة يتوقف فيها عن غزو العالم واحتوائه جميعا .

على هذا النحو اذن ، كان الشيوعيون على صواب فى تحليلهم للأنظمة الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، حين اعتبروها أنظمة غير مستقرة بطبيعتها ، ولكنهم كانوا مخطئين تماما فى تقدير أسباب عدم استقرارها ، فلم يكن عدم استقرارها راجعا لمجزها عن توظيف العمال ، وانما هو راجع الى تصميم زعمائها على استخدام جميع مصادر الإنتاج فى معدات القتال قبل كل شئ ، تحقيقا لهدف محدد فى اشعال نار الحرب ضد جيرانهم .

فلو كانت النازية مجرد رأسمالية خالصة ، تستهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية والكساد الخيم ، ماكانت لتفضل « المدفع » على « الزيد » بل كان عليها أن تسعى لاكبر ماتستطيع من الأسواق فى سبيل الانتاج المتزايد للصناعة الألمانية ، غير أن القوى التى كانت فى مركز السلطة بالمانيا النازية ، انما اهتمت بالرأسمالية بمقدار ماكانت تفيد منها فى خدمةغاياتها الخاصة بالعدوان القومى ، وانقلبت عليها تماما وفى اصرار ، بمجرد أن تنحت هذه الرأسمالية عن السير معها فى سبيل مخططاتها .

وفضلا عن هذا ففى الدول الرأسمالية التى نجت من السيطرة الفاشية، لم يكن هناك دليل على أن الأزمة الاقتصادية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، هى

الأزمة الخاتمة للرأسمالية على النحو الذى يؤمله الشيوعيون . ففى الولايات المتحدة ، حيث كانت الكارثة فيها أعظم الكوارث جميعا ، استطاع الرئيس روزفلت بسياسة « النيوديل » أن يهيم علاجا اقتصاديا أساسيا ولو أنه غير كامل ، صاحبه تغيير حقيقى فى توزيع قوى المجتمع . ومارس اتحاد العمل الأمريكى ، الذى كان من قبل غير ذى اثر الا فى نطاق ضيق من الصناعات ، ولم يكن يتمتع الا بمقام اجتماعى ضئيل على وجه العموم ، مارس هذا الاتحاد نهوضا عظيما حين قرر مؤتمر المنظمات الصناعية بجدارة ، أن يمتد نشاط الاتحاد الى ميدان الانتاج الضخم للصناعات الكبرى كالسيارات والصلب، وحين تمت تصفية « الاتحادات » صنعة الشركات المنتشرة فى أنحاء البلاد ، ثم حين أخذ اصحاب الأعمال الأمريكيون أنفسهم فى قوة وصرامة ، بإجراءات الاتفاق الجماعى (المساومة الجماعية) .

لقد تحولت العلاقات الصناعية الأمريكية بالضرورة خلال سنوات معدودة ، وأصبح من التطبيقات المشهود لها ، أن يكون للعمال نصيب أساسى فى ثمار التقدم الفنى . وتحت هذه الظروف المتغيرة ، تجدد بناء الرأسمالية الأمريكية فى نجاح ملحوظ ، وفق شروط مقبولة تماما من التنظيم الرئيسى للعمال الأمريكيين . وهكذا فى الوقت الذى نمت فيه اتحادات العمال بخطى ثابتة لتصبح أقوى وأشد نفوذا ، اختفت الاشتراكية الأمريكية تماما على وجه العموم . لقد استعادت الرأسمالية قوتها ، ولكن على أسس قبلت بها الوضع الجديد للاتحادات ، وأقرت فيها عمليا بزيادة عنصر التدخل العام فى الشؤون الاقتصادية ، ومايتضمنه كل ذلك من نمو جوهري فى الخدمات الاجتماعية العامة ، وفى تدابير المسؤولية العامة لأقرار المعاملة على مستوى ملائم . لقد كان هناك كثير من الرأسماليين الأمريكيين محججين فى شدة عن قبول هذه التغييرات ، وسعوا حثيثا للعودة الى الأوضاع القديمة لسياسة الحرية الاقتصادية « وليأخذ الشيطان بعد ذلك مابقى » ، ولكن صيحاتهم كانت اخفت من أن تعيد الحياة الى الأوضاع القديمة للحرب الطبقة المستعرة ، وفى الوقت نفسه ، مازالت هناك فى الولايات المتحدة تيارات خفية لها ركيزتها نحو التعصب القومى ، مماثلة لتلك الاتجاهات القومية التى مهدت لنمو الفاشية فى أوروبا ، ولكنها لم تتخذ سمات الفاشية فى مواجهة الطابع الأساسى الديمقراطى للحياة الأمريكية ، بل ظهرت بدلا من ذلك فى صورة « الماكارية » وبدعوى الأمريكية البحت ، لتقتنص فى مصيدها السحرية أى نزوع تقدمى ، يمكن لها أن تضمه فى صورة عدم الولاء للنظام القائم . وعلى أية حال ، فإن هذه الاتجاهات انما تقدمت تماما بعد الفترة التى أناقشها اليوم فحسب ، اذ كان التيار الرئيسى خلال ثلاثينيات القرن العشرين فى الولايات المتحدة ، يفضى فى الاتجاه الى مزيد من الرأسمالية الحرة الإصلاحية ، المستعدة لقبول مطالب الطبقة العاملة ، والأذعان لآى جماعات كبيرة تستشعر الحرج والضيق .

وهناك في بريطانيا العظمى كانت نكبة الأزمة الاقتصادية العالمية ، أقل حدة منها في الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من النكسة الخطيرة لحزب العمال في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، فقد أثبتت النقابات العمالية نجاحها المحفوظ في تحديد خفض الأجور « برغم ضعف هذه النقابات بعد الاضراب العام في سنة ١٩٢٦ . لقد كان الكساد في الواقع بالغ اللدوة في مناطق معينة ، وبخاصة في أحواض السفن ، وفي صناعات الفحم والحديد ، وظل أمر احياء هذه المناطق المصابة بالكساد بطيئا ومنقوصا حتى بواكير الحرب العالمية . ومن الناحية السياسية استعاد حزب العمال قوته في تناقل بعد هزيمته ، ولكنه ظل أضعف من أن يكون له الأثر الخطير في انتخابات ١٩٣٥ ، وبذلك استمتع المحافظون بفترة من النفوذ السياسي الى ما قبل اشتعال الحرب ، وخلال السنة الأولى لفترة « الحرب الكلامية » . لقد كان مفروضا أن يستعيد العماليون قوتهم بأسرع مما حدث ، لو أنهم لم يقموا في ورطة حادة بين اتجاههم السلمى الجذرى العميق ، وبين رغبتهم في أن يساهموا بدورهم في المقاومة الجماعية للفاشية باعتبارها قوة اضطراب دولي ، ذلك أن نزوعهم السلمى ، الذى تدعمه ربيتهم العميقة في الاتجاهات المحافظة ، قد منعهم من تأييد التسليح تحت حكومة المحافظين ، في الوقت الذى أصبح من الواضح فيه تماما، انه لا شيء أقل من تكتيل قوة مسلحة ، يمكن أن يكون ذا اثر في صد عدوان نازى . ولقد ظهر اللبس في الاتجاه العمالى كذلك بصدد الحرب الأهلية الأسبانية ، حين اضطّر العمال الى تأييد سياسة غير واقعية ، هي سياسة عدم التدخل ، تحت تأثير حكومة بلوم في فرنسا الى حد ما ، تلك الحكومة التى أضعفتها قوة التهدة بفرنسا ، فما كانت تلك السياسة « سياسة عسدم التدخل » بمانعة للقوى الفاشية من التدخل في جانب الثوار ضد الحكومة الجمهورية الأسبانية .

لقد كان من الصعب حقا درء الورطة العمالية ، فكل شهر يتوالى انما يحمل معه ما يوضح أن القوى الفاشية وفى صدارتها المانيا النازية ، ماضية الى الحرب ، وأنه ليس هناك ما يمكن أن يساعد على وقف الفاشية المظاهرة للقوة الساحقة ، ومع هذا فقد ظل غير مؤكد ذلك الأسلوب الذى سيقرره هتلر في مهاجمة أعدائه، وكم كان هناك كثيرون من البريطانيين المحافظين من يعيشون على أمل قاطع ، في أنه لابد لهتلر أن يخلى سبيل الغرب ، ليوجه غزوه ضد الاتحاد السوفييتى الذى يرجبون بدماره حتى على يد هتلر . ولقد ظل حزب العمال حتى بعد اقراره للتسلح ، يواصل بلبل الآمال فى السلام على أساس الأمن الجماعى ، تحت لواء عصبة الأمم التى كانت فى الحقيقة قيئارة محطمة . ولما كان الحزب بلا سلطة لتقرير الأمور ، ولا حتى نفوذ فعال فى سياسة الحكومة ، فقد كان عليه أن ينتحى فى يأس ، ولو أنه مارس الاحتجاج إبان فترة ميونيخ . وحينما اشتعلت الحرب بالفعل فى الغرب عام ١٩٣٩ ، ظل الحزب هاجزا حتى بعد انهيار فرنسا ، ذلك الانهيار الذى جرف حكومة تشمبرلن ،

واجبر تشرشل بوصفه رئيسا للحكومة من بعده ، على دعوة حزب العمال للاشتراك بدور قيادي في الحكومة ، التي كانت بحاجة الى توحيد المواطنين جميعا من خلفها ، في عملية ظاهرة اليأس لحرب هم فيها يتامى .

أما في فرنسا ، فقد تأخر ظهور الكساد فيها عن سواها ، بسبب سياسة بواتكويه الذي أجرى تخفيضا في قيمة الفرنك ، بحيث ترك للاقتصاد الفرنسي فرصة طيبة في المجال الفسيح ، عندما أخذت النقود المتداولة تترنح يمينسا وشمالا سنة ١٩٣١ وما بعدها. ومع ذلك فلم تكن فرنسا من الناحية السياسية قد أفادت من خسارتها الجسيمة في شببتها التي فقدتها خلال الحرب العالمية الأولى ، وتلقى جانب كبير من الشعب الفرنسي قيام النازية في ألمانيا بجزء من الخشية ، جعلهم لا يشدون على خواصرهم من أجل صراع جديد ، بل حملهم على لهفة التوصل الى أي شروط مع الألمان لمنع الحرب . وعلى عكس ما جرى في بريطانيا ، تمزقت حركة الطبقة العاملة الفرنسية ، بالخلاف الذي نشب بين الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فانتمى الجزء الغالب من منظمات العمال اليديويين الى الشيوعية تاركن الحزب الاشتراكي ، مجرد مخلفات يظاهرها الموظفون وجماعات أخرى لعمال غير يديويين . ولقد عاد هذا الانقسام الذي امتد الى النقابات العمالية ، بأكثر قدر من التوهين للحركة الاشتراكية ، وأصبح من الواضح كذلك انه لا رجاء في استمرار أي حكومة للجناح اليساري بغير تأييد الشيوعيين .

وفي هذه الظروف لقيت الجبهة المتحدة قبولا في فرنسا ، الأمر الذي كان مرفوضا في بريطانيا العظمى ، ولكن هذه الجبهة المتحدة لم تفعل شيئا في النطاق الدولي ، بأكثر مما تدفعها اليه الأسباب المحلية .

أما الجبهة الشعبية التي قادها ليون بلوم ، فلم تواجه الفاشية الا باقل كثيرا مما واجهت به تحسين وضع العمال الفرنسيين ، عن طريق ما مارسه من التشريع التقدمي الاجتماعي . ولقد جمعت معها شتات النقابات العمالية في صورة الاتحاد العام للعمل ، ذلك الاتحاد الذي انتهى أمره فيما بعد الى الوقوع تحت سيطرة شيوعية . وتبع ذلك كله ما عرف باسم اتفاقيات ماتينيون التي تضمنت الاعتراف الكامل بحقوق المساواة الجماعية ، ودخلت الدولة في أي نزاع صناعي ، مع اقرار مبدأ « الأربعين ساعة للعمل الأسبوعي » ، الأمر الذي أثقل كاهل اقتصاد لم يكن يملك المعدات الحديثة ولا يعرف الأساليب الجديدة في الإنتاج . حقا لقد حصد العمال مكاسب اقتصادية في وقتهم الحاضر يومئذ ، ولكن ميزان المدفوعات الفرنسي قد ترنح . وفي ثانيا هذا الوضع أخذ عدم استقرار الطبقات الموظفة ينمو ويزداد ، وأفحم الجناح اليميني حكومة اليسار ، بازدهار المظاهر الفاشية والقوة الشبيهة بالفاشية . وكان بلوم أضعف من ان يقدم أي عون للجمهوريين الأسبان ، أو ان يتخذ أي خطوة حاسمة مع

اللمان ، ثم لم يكن خليفته الراديكالى دالاديه ، الامجرد شريك على قدم المساواة مع تشمبرلين فى استسلام ميونيخ .

لقد اهتز النظام البرلمانى تماما تحت عنف جماعة كاجولار والجماعات الفاشية الاخرى ، وذهب ببيير لافال ومجموعة من السياسيين ذوى النفوذ الى تأكيد الحاجة الملحة للمساومة مع الفاشيين ، وتفرقت الامة ابدى سببا ، وكانت اوضح ماتكون عجزا عن قيادة النجاح فى حرب . اما الاستراتيجية العسكرية الفرنسية ، فقد استقرت منفردة منذ ظهور النازية على قاعدة الدفاع الثابت ، جاعلة من خطماجينو حصنها الحصين . فلما جاءت الحرب لتثبت كارثة الاعتماد على هذه الصورة من صور الدفاع الذى تحطم على الفور ، انهضت معنويات فرنسا بالقدر الذى انهضت به مسكيتها ، ثم سقطت فريسة سهلة بين يرائن الاحتلال الالمانى ، وبين الادعاءات المزورة لحكومة فيشى ، التى حاولت ان تغطي خجلها بتنصيب المارشال بيتان ابا لها ، فما نجحت الا فى الصاق المزيد من الخجل بشعب منهزم مدنى .

وبينما كانت الاشتراكية تقاسى النكسة الكبرى فى المانيا ، وتمارس تراجعها الخطير فى كل من بريطانيا وفرنسا ، كانت الدول الاسكندنافية تقدم شهادا مختلفا تماما لنجاح الاشتراكية المعتدلة . فالدول الاسكندنافية فى مجموعها لم تتأثر الا تأثيرا خفيفا خلال سنوات الكساد ، وذلك بسبب الطلب المتزايد على صادراتها الرئيسية من ناحية ، وبسبب سياسة حكوماتها التى أظهرت كثيرا من الحصافة فى علاج الصعوبات من ناحية اخرى ، فبينما كانت اغلب الدول التى تعيش فى كثف النظم الرأسمالية ، تحاول التغلب على الضائقة الاقتصادية باتخاذ تدابير متصرفة تزيد الحال سوءا على سوء ، كان السويدون خاصة على كثير من حسن الادراك ، بحيث اخذوا على عاتقهم اعداد ميزانية موقوتة للمعجز فى المدفوعات لمقاومة البطالة ، فى الوقت الذى حصنوا فيه انفسهم ضد التضخم المالى ، بالمزيد من موازنة الميزانية فى السنوات الاخيرة .

وكانت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية هى التى أقرت هذه السياسات الفعنة ، سواء من طريق اغلبياتهم فى البرلمان فحسب ، أو عن طريق تأييد تحالف يضم عددا كافيا من الأحزاب المماثلة نوعا ما . ان هذه الحكومات لم تحاول حقيقة ان تقوم بخطوات تقدمية كبيرة ، لتحقيق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، التى كانت تكتفى بترك معظمها بين ايدى الرأسماليين ، وانما يشرت اجراءات واسعة للضمان الاجتماعى ، وقنعت بأن تباشر نفوذا على سلوك الرأسمالية بواسطة اجراءات تنظيمية قانونية . ولما كانت الظروف الاقتصادية ملائمة ، فقد ساعدها ذلك على النجاح المرموق بصفة عامة ، واستطاعت ان تهيء لنفسها السلطة طوال فترات مديدة على أساس التأييد الشعبى . ولا شك ان الاشتراكيين الاسكندنافيين قد افادوا من واقعهم ،

حيث التباين في الثروة والدخل بين الأفراد ، أقل بصفة جوهرية من مثيله في البلاد الرأسمالية الكبرى ، وهكذا استطاع التقارب الواضح نحو المساواة أن يقلل من حراوة الصراع السياسي ، وأن يتمتع نمو الشيوعية باعتبارها المنافس الخطير للاشتراكية الديمقراطية . ولقد أصبح من الشائع في ثلاثينيات القرن العشرين ، أن يشار الى السويد باعتبارها المثل الأعلى لنجاح الاشتراكية المعتدلة ، وباعتبارها من الناحية الاقتصادية ، رائدا في ممارسة خبرات جديدة للارتفاع بالأجراء الحكومي في الاحتفاظ للعمالة بالمستوى الرفيع . وعلى العموم فقد استحققت السويد هذا الشناء بجداره ، حتى ولو كان هذا النجاح راجعا الى الظروف الملائمة ، بأكثر مما لو كان راجعا الى أى عبقرية اشتراكية خاصة في ايجاد الحلول للمعضلات المتشابهة . أما الضعف الدائى في الاشتراكية الاسكندنافية ، فقد كان مائلا في أحجامها منذ امد طويل ، عن الوصول الى الغاية فيما يمكن أن تصنعه لتحسين أوضاع الطبقة العاملة عن طريق التشريع الاشتراكي ، وكان هذا الضعف ظاهرا في عدم استعدادها للتقدم نحو مزيد من مرحلة البناء الاقتصادي الاشتراكي الكامل . ومع هذا ، فالاشتراكيون الاسكندنافيون والسويديون منهم بخاصة ، يعتبرون حتى اليوم أصحاب النموذج المقنع لاحتمالات التطور الاشتراكي ، الذى تظاهره المنظمات الشعبية للناخبين البرلمانيين عن اقتناع تام .

أما في هولندا وبلجيكا وكذلك في سويسرا ، فقد انتهى الاشتراكيون الى موقف متخاذل ، اذ بعد أن خبطت الحركات الاشتراكية في تلك البلاد خطوات لها قيمتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تداعت الى اعتبارها مجرد ممثلة لجانب كبير من الأقلية فحسب ، دون أن تظهر أى تقدم فى سبيل كسب الأغلبية ، التى تمكنها من جعل السلطة في يديها ، حتى ولو كان ذلك عن طريق التحالف مع أحزاب أخرى ، يحتاج الأمر الى معاملتها على قدم المساواة ، دون اعتبارها مجرد حلفاء ثانويين . لقد كانت العقبة الرئيسية للتقدم الاشتراكي في كل من هولندا وبلجيكا ، مائلة في وجود الأحزاب الدينية - الكاثوليك في بلجيكا والكاثوليك والبرستنت في هولندا - وكانت تلك الأحزاب قادرة على التحكم في التأيد الجماهيري للطبقة العاملة ، في الوقت الذى لا تسيطر فيه الطبقة العاملة عليها ، وإنما يسيطر عليها النفوذ المحافظ المرتبط تماما بالهيئات الكنوية للكنائس ذات الشأن . وكذلك أيضا تمزقت النقابات العمالية في هذه البلاد ، بين الحركات المتنافسة تحت قيادة اشتراكية أو دينية ، وأصبح لارضاء فى قيام وحدة للطبقة العاملة ، سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية ، ولا رجاء فى تحقيق أغلبية برلمانية ما دامت هذه الوحدة غير قائمة .

أما في اسبانيا فقد شهدت ثلاثينيات القرن العشرين قيام الجمهورية وسقوطها ، وانتصار الفاشيين تحت زعامة الجنرال فرانكو وحزب الفالانج .

لقد ظهرت الجمهورية الى الوجود باعتبارها خلفا لديكتاتورية الرئيس ريفيرا ، ثم ادبرت لتسلم الزمام الى وضع أكثر ضراوة وأشد رجعية ، بعد أن مزقت نفسها الى شيع بانشقاقاتھا الداخلية . وكانت القوى الجمهورية تتألف في البداية من تحالف قوى المراس لعناصر متباينة ، من محافظين كاثوليك دستوريين أمثال الرئيس الكالازامورا ، الى بورجوازيين أحرار وراديكاليين مضادين للكنيسة ، ثم الى خليط متمايز من الاشتراكيين والسينديكاليين والفوضويين والشيوعيين ، وهؤلاء جميعهم تتفاوت أفكارهم بما لا يقبل التعديل ، في صدد القوام الجديد للمجتمع الذي تحالفوا على بنيانه .

فقد كان بعضهم دعاة سلطة مركزية قوية ، وبعضهم يصممون على الجماعية ، وبعضهم الآخر يتراوحون على مناوأة الدولة في أى صورة تكون . ولقد كان أغلب الزعماء - وليس جميعهم - مناهضين نهاما للكنيسة ، وزجوا بأنفسهم في صراع حتى الموت ، ضد الامتيازات غير العادية للكنيسة الكاثوليكية التي كانت في أسبانيا على أشد ما يكون التعصب والاحتكار . وكثيرون من أعوان هؤلاء الزعماء كانوا ثوارا بالطبيعة ضد أى نوع من السلطة ، فهم ليسوا أقل مخاصمة للجمهورية من مخاصمتهم للأشكال الأخرى . ولقد عم الإضراب الشامل لفترة طويلة في كثير من قطاعات أسبانيا ، وقام الفلاحون بشورات ذاتية في قطاعات أخرى ، وكان لانهايار الديكتاتورية والملكية مع انبثاق الآمال العريضة في « عهد جديد » ، أكبر الأثر في توفير الفرص لهذه المظاهر كلها على نطاق غير محدود . ولم يكن هناك في أسبانيا حزب منظم مترابط قادر على الإمساك بزمام العاصفة التي صاحبت الثورة الجمهورية ، بل ان الجماعات التي وحدث قواھا خلال الثورة ، سرعان ما انشطرت في اللحظة التي كانت الوحدة فيها ضرورية لممارسة النجاح الذي تحققت بواكيره الأولى . ففى البداية ، استطاعت العناصر المتنازعة الى حد كبير ، أن تتفق على وضع دستور الجمهورية عام ١٩٣١ ، ذلك الدستور الذي نص على اقامة مجالس تشريعي واحد « كورتيز » ، عن طريق الانتخاب العام والافتراع السري . ولكن سرعان ما سحب الجناح اليعننى للجمهوريين تأييده في تلك المرحلة المبكرة ، عندما هوجمت الكنيسة ، ولحق به الراديكاليون المناهضون للكنيسة في صفوف المعارضة ، في الوقت الذي امتنعت فيه جماعات النقابيين والفوضويين من اليسار المتطرف ، الذين لم يشتركوا في جهاز الدولة الجديدة ، من تأييد الحكومات المتعاقبة التي حاولت أن تمسك بزمام العاصفة . ولقد جرت محاولة لاعادة الوحدة الجمهورية عن طريق الجبهة الشعبية عام ١٩٣٥ ، وحققت هذه الوحدة من الناحية النيابية نجاحا واضحا ، حين كسب الجناح اليسارى في فبراير ١٩٣٦ أغلبية ظاهرة في مجلس الكورتيز ، على مجموعة الجناح اليميني والجناح الوسيط . وفي هذا الوقت ، لم تكن هناك حكومة واحدة قادرة على ممارسة أى سلطة حقيقية ، فلا إضرابات يتلو بعضها بعضا الى غير نهاية ، والفلاحون الذين أحزنهم عجز قانون الإصلاح الزراعي عن

تحقيق كسب واقعي ، بسبب رفض الجناح الوسيط لتنفيذه برغبة صادقة ، قد تواتروا من جانبهم على تقرير الامور بسواعدهم وحدهم ، وراحوا يستولون على الأرض دون انتظار لاجراءات القانون . وفي الوقت نفسه كان الجناح اليميني يتخذ عدته لثورة مضادة ، فما أن هلك زعيمه المرحى « سانجورا » في حادث طائرة كانت تقله من البرتغال ، حتى رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة بمراكش الأسبانية في يونيو ١٩٣٦ ، وبدأت الحرب الأهلية في البلاد .

أما في أوروبا ، خارج نطاق البلاد التي جرى الحديث بشأنها الآن ، فليس ثمة ما يقال عن الاشتراكية في ثلاثينيات القرن العشرين . اذ هي لم توجد الا بشق الأنفس في حركات سرية ضئيلة النطاق « أو بين جماعات صغيرة من المثقفين الذين كانوا على غير اتصال باتجاهات الرأي داخل بلادهم . ولم يكن هؤلاء المتآمرون من رجال الحركات السرية ، ولا أولئك القابعون في المنفى ، في وضع يهيئ لهم أى مساهمة أصيلة في الفكر الاشتراكي ، ولو أن ذلك لم يمنهم من الانخراط في قتال من الشعب المرير . ففي يوغوسلافيا مثلا ، بعد الانقلاب العسكري الملكي عام ١٩٢٩ ، كانت الاشتراكية والشيوعية مضطهدة في الواقع ، ولم يكن من الممكن القيام الا بالنشاط السرى ، فنظم زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين انفسهم خارج البلاد ، وفي مقدمتهم الاشتراكي المعروف توبالوفيتش ، وفر معظم الشيوعيين هربا الى الخارج ، لمحاولة قيادة نشاط الحرب من فينا . وحتى عندما تولى بيتو الزعامة عام ١٩٣٧ ، لم يكن الشيوعيون اليوفسلاف قادرين على كثير ، اللهم الا ابان احتلال دول المحور لبلادهم خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث مكنتهم هذه الحرب من وضع انفسهم على رأس المقاومة الوطنية ، وبذلك مهدوا الطريق لحركة التحرير عام ١٩٤٥ .

ومن الناحية الدولية « لم تكن الاشتراكية قادرة على المصاولة خلال ثلاثينيات القرن العشرين . فقد استمرت الحركة العالمية العمالية والاشتراكية تواصل اجتماعاتها في مؤتمرات دولية ، وسنحت لها فرص عديدة للاحتجاج على الاجراءات القاسية ضد الاشتراكيين ، في الدول التي تعرضت للفاشية او أى صورة أخرى من صور الحكومات الديكتاتورية .

ولكن هذه الحركة العالمية قد ضعفت كثيرا بانهيار الاشتراكية في المانيا وفي النمسا بعد ذلك ، ثم دخلت في صراع متواصل مع الكومينترن ، الذى أصبح من الواضح انه قد تحول الى وكالة من أجل الترويج للمصالح الروسية فحسب ، بعد أن كف ستالين عن آماله في الثورة الدولية ، ومضى في محاولة اقامة « الاشتراكية في دولة واحدة » ، على أساس التخطيط الصناعى الضخم والجماعية الزراعية معا . ولكن هذا التحول لايعنى بالضرورة ان البولشفيين قد وقفوا جهدهم من تقوية الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفييتى ، وانما هو يعنى أنهم قد قللوا من اهتمامهم بتحريك الثورة في الدول الرأسمالية

المتقدمة ، وزادوا من اهتمامهم بإريك هذه الدول نفسها ، عن طريق إثارة النشاط الشيوعي في مناطق المستعمرات ، وفي الدول غير المستقلة والبلاد الهامة لتسللهم الاقتصادي ، كالهند مثلا وغيرها من دول آسيا وأمريكا اللاتينية . . ففي عدد من هذه المناطق ، تقدمت الأحزاب الشيوعية بسرعة واضحة خلال سنوات الكساد التي طحنت الدول المتخلفة بخاصة ، إذ أسلمها هذا الكساد الى انهيار حاد في الأسعار العالية للمنتجات الأولية ، مما أثر تأثيرا سيئا على علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة . ولقد بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون جنبا الى جنب مع الشيوعيين ، في مد جذورهم تحت هذه الظروف في بعض البلاد المتخلفة ، التي كان من الصعب أن يقوموا فيها من قبل بحركات منظمة ، كالهند مثلا ، حيث شقوا طريقهم فيها الى النمو داخل اطار حزب المؤتمر ، بوصفه التنظيم الرئيسي لحركة الكفاح القومي من أجل الاستقلال وكذلك كانت هناك خطوات صغيرة تجريبية ، نحو إقامة حركات اشتراكية في بعض البلاد العربية ، لاسيما في مصر ، ولكن مثل هذه الحركات كانت مقصورة على المثقفين ، ولم يكن لها الا أقل القليل من التأييد الشعبي . وفوق هذا ، فقد كان هناك اتجاه واضح لدى الشيوعيين لاعطاء مزيد من الاهتمام للاتجاهات المادية للاستعمار خارج أوروبا ، وتقديم كل مايمكنهم من جهد لجعل الأمور مربكة للقوى الاستعمارية ، التي كانت بدورها مكدودة مؤرقة بمشكلاتها الداخلية .

تلك كانت هي الحقيقة ولاسيما في السنوات الأولى لثلاثينيات القرن العشرين ، حتى اذا أصبح التهديد النازي باشمال الحرب العالمية أمرا ملحا في صورة متزايدة ، اتجه الروس بالتدريج الى تغيير سياستهم الراهنة ، وربط نشاطهم الموجه ضد القوى الاستعمارية الحاكمة ، بالسعى الى بناء حركات مناهضة للفاشية على قاعدة مريضة ، في صورة جبهة شعبية حيثما وجدوا الى ذلك سبيلا . وسوف نرى كيف كان نجاحهم في هذا الصدد بفرنسا ، حين عاودوا توحيد حركة النقابات العمالية ، وأولوا تأييدهم لحكومة ليون بلوم اليسارية ، ولو أنهم سرعان ما اضطروا الى مهاجمتها ، لفشلها في الوقوف الى جانب الجمهوريين بأسبانيا .

كذلك سوف نرى كيف كانت الحركة من أجل إقامة جبهة شعبية ، عقيما في بريطانيا العظمى ، بسبب الرفض القاطع من جانب حزب العمال للاستجابة الى تودد الشيوعيين ، وكيف أن الجبهة الشعبية في أسبانيا نفسها ، قد ذابت تحت وطأة الصدام مع الثوار في أتون الحرب الأهلية ، بعد أن كانت قد نجحت في تمكين الجناح اليساري من النصر الانتخابي المؤبد عام ١٩٣٦ .

وفي ميدان الشؤون الدولية من الناحية الحكومية ، أقدم الاتحاد السوفييتي بالفعل لفترة ما ، وفقا لسياسة وزير خارجيته ليتفينوف ، على بذل مجهود حقيقي للاتفاق مع الدول الغربية على توحيد التضال ضد العدوان

الفاشي ، واستثمار عصبه الأمم بوصفها أداة لهذا الغرض . ولكن هذا المجهود لم يشعر شيئا ، بازاء سياسة التهدة التي انتهجها تشامبرلن ودالايديه ، وبازاء رفض الغرب للاهتمام بالمحادثات العسكرية التي طال مداها بين القيادات العسكرية السوفييتية والغربية . لقد كان نتائج هذه الأحداث جميعا ، هو ذلك الانقلاب السياسي الجارف ، الذي تمثل في توقيع الاتفاق النازي السوفييتي لعام ١٩٣٩ . بيد أن هذا التحول المذهل ، لم يكن يعني أن محاولات الروس الأولى ، لاقامة جبهة عالمية مشتركة ضد الفاشية ، كانت محاولات غير حقيقية على المدى الذي جرت فيه ، وكذلك لم يكن يعني أن اللوم كله في شأن هذا الاتفاق ، يمكن أن يقع وزره على الروس فحسب . اذ لاجدال هناك على التحقيق ، في أن الساسة الغربيين الذين ذهبوا شوطا بعيدا في تهدة هتلر بعميونخ ، انما كانوا ينطوون على رجاء أن ينقلب هتلر بقواته ضد الروس لا ضد الغرب ، أو أن هؤلاء الساسة الغربيين كانوا على استعداد لموازرة هتلر في انتهاج هذه السياسة ، التي كانت تبدو لكثيرين منهم نتاجا طبيعيا لِمِثاق مناهضة الشيوعية ، الذي وقعته دول المحور فيما بينها . ولا ريب في أن الاتفاق النازي السوفييتي ، كان خيانة عظيمة للمبدأ المناهض للفاشية ، ذلك المبدأ الذي ارتكزت عليه جذور السياسة الشيوعية العالمية خلال السنوات السالفة ، ولكنه كان أمرا له ما يبرره ، بازاء اتجاه الغربيين من دعاة التهدة ، ولو أنه كذلك كان لقمة غير سائغة لكثير من الشيوعيين ، ازدردوها على غصة ووجعية ، حين تفجر هذا الاتفاق من فوقهم بغير توقع على الإطلاق ، واضطهرهم الى ابتلاع السنثم ، أو التخلي عن ايمانهم الراسخ بالاتحاد السوفييتي ، بوصفه حامى دمار الاشتراكية على الصعيد العالمي . وإذا كان أغلب الشيوعيين الغربيين قد ابتلعوا الوجبة غير الشهية ، فلم يكن ذلك راجعا الى نفوذ الاتحاد السوفييتي القوي الضخم على ولائهم فحسب ، بل كذلك هو راجع الى الشكوك العادلة بحق في اتجاهات الدول الغربية ، طوال المدى الذي تربع فيه دعاة التهدة على قمة دولهم ، خلال الحرب الكلامية بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . ولكم اهتز كثيرون منهم في مرارة لسقوط فرنسا وانسحاب القوات البريطانية من دنكرك ، حتى اذا مازق هتلر الاتفاق عام ١٩٤١ ، وزحف بجحافل على الاتحاد السوفييتي ، كانوا سعداء لتغيير الجانب الذي يظاهرونه مرة أخرى ، وأعادوا الكرة في ارتباطهم بحرب الجهاد ضد الفاشية ، تلك الحرب التي كانوا حشرفين عنها تماما منذ أقل من سنتين سابقتين .

ومع ذلك كله ، لم تكن الحرب العالمية الثانية حربا من اجل الاشتراكية ، ولو اضطرت الاتحاد السوفييتي الى اصطلاح جحيمها ، بل كانت صراعا حتى الموت ضد العدوان الفاشي ، تنهض به الدول الغربية والاتحاد السوفييتي ، بوصفهم شركاء متباغضين بالضرورة مسترربين بالطبيعة ، تجمعهم المساومة للخطر المشترك فحسب . ويقدر ما استمرت الحرب ، اتسدت الاستتار

الموقوتة على تلك الخصومة المتأصلة في عمق بين الغرب والاتحاد السوفيتي ، بحكم الحاجة التي لا محيد عنها للعمل المشترك ، بينما ظلت هذه الخصومة راسبة في القاعدة ، حتى قدر لها أن تقفز الى المقدمة مرة أخرى ، بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها .

لقد ظهر هذا الوضع للوجود في ثلاثينيات القرن العشرين الى مدى محدود ، ولكنه كان يومئذ بالغ انتعاش - وان يكن قد حجب انقسام العالم الى جبهتين متعاديتين - بحكم قيام الفاشية بالتحدي الخطير لسكل من الاشتراكية والحكومة البرلمانية على السواء . وفضلا عن هذا ، فقد كان ذلك التحدي يومئذ مباشرا وعاجلا ، بدرجة صرفت الاهتمام بعيدا عن الخصومة الجذرية بين الشيوعية والحكومة البرلمانية ، ووضعت فريقا من المؤيدين لكلى النظامين ، في وضع التصميم على الانضمام للقوى المناهضة لهذا التحدي . فمئذ قريب في اواخر عشرينيات هذا القرن وبواكير الثلاثينيات ، كانت الخصومة بينهما على نحو أكثر وضوحا . اذ في خلال تلك السنوات ، كان الكومينترن تحت السيطرة الروسية الحازمة ، يوجه تعليماته في كل الدنيا ، باتباع سياسة « الجبهة المتحدة من اسفل » ، أو يستخدم التعبير الذي هم استخدمه في كل مكان ، ذلك هو تعبير « طبقة ضد طبقة » . لقد كان هذا يعني من الناحية التطبيقية ، استمرار الشيوعيين في محاولة ضم العمال الى جبهة متحدة تحت زعامة شيوعية ، وفي سحبهم بعيدا عن القيادات الاشتراكية الديمقراطية ، التي اتهموها بالنفاق ومحالفة البورجوازية ، ثم عادوا فوصفوها « بالاشتراكية الفاشستية » ، بعد أن أصبح التكتيل الشيوعي قائما على انكار اي خلاف حقيقي ، بين الاشتراكيين الديمقراطيين من ناحية والفاشيين من ناحية أخرى ، وعلى اتهام الاشتراكيين الديمقراطيين بالتعاون الإيجابي مع الفاشيين ضد الطبقة العاملة . لقد انتهج الشيوعيون في اصرار هذا النهج ، خلال الفترة التي كان النازيون يصعدون فيها لتسلم زمام السلطة في ألمانيا ، رافضين كل تصور للقيام باجراء مشترك مع الاشتراكيين الديمقراطيين ضد النازية .

وفي الحق ، كانت هذه السياسة العريضة نفسها ، هي منهج احزاب الكومينترن في كل البلاد التي كانت فيها هذه الاحزاب قادرة على التأثير في مجريات الأحداث ، سواء في الفترة التي كانت فيها الرأسمالية متفتحة نامية ، او في الفترة التي عانت فيها الرأسمالية ازمتها العظمى في بواكير الثلاثينيات . ولم يغير الكومينترن من هذا المنهج ، الا بعد أن أيدت حركة الطبقة العاملة الألمانية تماما ، حيث تخلى عن تعبيره « طبقة ضد طبقة » وطرح سياسته في اقامة « جبهة متحدة من القاع » . ومن عجب أن أولئك الزعماء الذين دعوا لهذا التغيير السياسي في ألمانيا من قبل أن يقره ستالين قد طردهم الحزب ، امثال ريميل ونيومان ، حيث خلصت الزعامة في ألمانيا للذمى المستسلم تالان .

وكذلك كان الشأن في حركات تطهير مماثلة في عدد من البلاد الأخرى ، وبخاصة
حرد كيلوم في السويد ، وأخراج آخرين في الولايات المتحدة . ولا شك ان
الشيوعيين قد سلكوا خلال فترة أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ،
سياسة مدمرة تتحمل أكبر قدر من المسؤولية في انتصار هتلر بألمانيا ، وفي
اضعاف مقاومة الطبقة العاملة - عبر الدنيا - لنجسة الكساد وكارثة النفوذ
الفاشي ، على الرغم مما يمكن أن يبرر به هؤلاء الشيوعيون سياستهم ، أزاء
اتجاهات الجناح اليميني للاشتراكيين الديمقراطيين .

وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ، كان واضحا أن وصول النازيين الى
السلطة في ألمانيا ، وأن الشواهد غير المشجعة لعزوف الحكومتين البريطانية
والفرنسية عن اتخاذ أى إجراء فعال ضد العدوان النازي في أوروبا ، قد
أصبحت له آثار قوية في تطوير نظام الحكومة وفي مناخ الراي البولشفي . إذ
لاجدال في أن محاكمات الخيانة العظمى التي جرت في أواخر الثلاثينيات ،
وسقط فيها كثيرون من الشيوعيين ضحايا الاستبداد الستاليني ، إنما ترتبط
تماما بالخوف التي أثارها قيام النازية ، والإعلان العدائي الذي أصدرته دول
المحور ضد الشيوعية . وسوف يظل دائما موضع الأخذ والرد ، مدى
ما تتحمله شخصية ستالين من المسؤولية عن تحول الشيوعية في ثلاثينيات
القرن العشرين ، أو مدى ما اضطر اليه ستالين من رد فعل كان لابد أن يسلكه
غيره من الزعماء . ومع ذلك فإنه يبدو واضحا ، أن رية ستالين ورفيقه
الجامحة في السلطة الشخصية ، كانتا عاملين هاميين في اذكاء الوسائل التي
استخدمت بالفعل ، في تصفية الناقدين ، أو حتى من يحتمل أن يكونوا ناقدين
لنظام الحكم . وفي نطاق هذا المدى ، يكون ما قيل عن ستالين منذ موته ، من
سوء استخدامه وأفراطه في « عبادة الفرد » ، على شيء حقيقي من الإنصاف .
ولكن يجب ألا ننسى إلى جانب ذلك ، أن التعصب وعدم التقيد بالقيود الأخلاقية
التقليدية ، كانا منذ لحظة البناء الأولى ، يميزان سمات البولشفية حتى أيام
لينين ، وأن لهما رواسبهما في أقوال ماركس نفسه ، لاسيما عندما كان يكتب
إلى صديقه أنجلز . فلم يكن ستالين بأية حال مبتكر هذه الصورة للسلوك
الشيوعي ، ولكنه قد أفرط كثيرا وكثيرا في مظاهر هذا السلوك . كذلك لم
يكن نمو التفاوت الاقتصادي الذي ترتب على التخطيط السوفييتي في ثلاثينيات
القرن العشرين ، هو النتائج الحتمية لأراء ستالين الشخصية ، إذ من المحتمل
كثيرا أن تكون الاستاخونافية ورهبة البواعت الاقتصادية التي اندفعت
بمقتضاها مشروعات للسنوات الخمس ، هي التي حققت تقدما عاجلا بأكثر
مما كان يمكن أن تحققه المشروعات لولا هذه الرهبة على الأقل . وفي هذا
النطاق يمكن أن نقدر في إنصاف ، رأى القائلين بأن نجاح المشروعات راجع إلى
تفضيلها بالأولوية على كل ما عداها من ضرورات الحياة . ولاشك أن طبيعة
ستالين المتشككة ، قد جعلت من اليسير عليه أن ينتهج هذا السلوك ، إذ

جعلته هذه الطبيعة الشخصية غير عابىء بالقيم التى ضحى باهدارها من اجل بناء القوة السوفييتية فى مواجهة عالم مترىص . ولكن حتى أولئك الذين يبالغون فى الترحيب بهذه القيم ، لابد أن يزونا الرأى المتأدى بتضحيتها فى سبيل المصاحبة الحيوية المجردة لدولة السوفييت ، فإن ستالين ، ماكان يمكن أن يمضى فى نجاح على النحو الذى حققه ، اذا كانت أفعاله قد صدمت بحق وبعمق زملاءه فى الحزب الشيوعى ، بل ان الشواهد كلها لتظهر انهم لم يكونوا ليصدموا ، وقد يكون مرد هذا هو عدم الفهم للظلم الجائر فى أساليبه ، أو قد يكون راجعا كذلك الى فهمهم الكثير من ألوان هذا الحيف . فالظروف التى جرت فيها تطبيقات النظام الجماعى للزراعة ، لم تترك فى الواقع أى نافذة شك للفظامة الشيوعية والقساوة المتحجرة فى شأن آلام البشر . ولم تكن هذه الصفات مألوفة فى ستالين وحده بذاته ، بل كانت مألوفة أيضا فى معظم أعضاء الحزب الشيوعى ، وكذلك الشأن فى أكثر التابعين سواء سواء . ومع هذا ، فكم هو صعب أن نعتقد أن معظم أموان ستالين كانوا يعرفون أو يعون تماما ، ذلك المدى الذى تمضى فيه محاكمات الخيانة العظمى ، لتحديد المنعوتين وتزييف الدلائل ، ولو حتى أدرك الكثيرون منهايقينا ، أو على الأقل استشعروا ، أن معظم الاتهامات ماكان يمكن أن تكون صادقة . وكذلك ثم هو صعب جدا على المقيمين فى الخارج من أمثالى ، أن يصوغوا تقييما موفوقا به لما كان يجرى بداخل روسيا فى الثلاثينيات ، بل اتى لا أشك أن مثل هذا التقييم ليس بأيسر شأنا ، حتى على الروس أنفسهم .

وبرغم هذا كله ، فقد بدا واضحا لأكثر الاشتراكيين ، حتى الذين كانوا منهم يخاصمون الشيوعية فى قوة ، أنه لابد للثورة الروسية أن تميش ، ولابد لمحاولة التخطيط السوفييتى الكبرى أن تنجح . ومرجع ذلك فى أكثره ، إنما هو المخاوف المتزايدة فى معظم الدنيا ، من احتمالات تقدم الفاشية فى أوروبا . وبرغم أن كثيرين من الاشتراكيين قد اضطروا الى نقد الفلسفة الشيوعية ، وانتقاد تطبيقاتها الواقعية فى الاتحاد السوفييتى ، فإن هؤلاء الاشتراكيين لم يكونوا على استعداد أن يمضوا فى تجريهم ، الى المدى الذى يرون فيه الاطاحة بالنظام السوفييتى ، عن طريق القوى التى كانت دأبة السعى الى تطويقه .

وكثيرون من الذين كانوا يعادون الشيوعية فى عمق ، لم يمنعمهم ذلك من الإعجاب بالاهداف الضخمة التى حققها الاتحاد السوفييتى ، فى إرساء قواعد الاقتصاد الصناعى ذى الدرجة العالية ، وفى تقديم فرص التعليم على نحو لايدانيه نحو فى أى بلد آخر ، ثم فى النهوض بالخدمات الاجتماعية الى مستوى تقضى رفيع . ولقد لوحظ على هذه الخطوات أنها إنما تحققت على حساب الاستهلاك المحلى ، وأنها تضمنت تضحيات ضخمة من جانب الجماهير ، ولكن كثيرين قد أخذوا الأمر على أن التضحيات ضرورية لادبمنها للنجاح الاقتصادى

وأنه عندما يؤتى النجاح ثماره ، فسوف يكون التمويض العاجل يومئذ ، برفع مستويات العيش ، ويزيادة حرية الفرد .

وفي ضوء هذه الظروف جميعا ، كان هناك ميل الى اغماض العين عن سقطات التطبيق ، فيما بزغ من اقتصاد اشتراكي ترمقه القلوب على رجاء . وكان هناك عزاء عن السيئات أو بالأحرى تجاهل لها ، خوفا من أولئك المخاصمين للشيوعية في لاجاة ، لا سيما النفيون منهم ، الذين لم يتوانوا في انكار دعوى الاشتراكية على الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي ، والذين كانوا على استعداد للاتفاق مع أي الناس أقدر على مظاهرة العداء للشيوعية في صلابة كافية . كذلك لم يكن الأمر في ذلك الحين يسيرا كما هو اليوم ، لتخطيط مسلك معقول بين أولئك القابضين على زمام كل شيء في الاتحاد السوفيتي تماما ، وهؤلاء المعادين للشيوعية على إطلاقها . ولكن الموازين قد رجحت كفتها خلال الثلاثينيات في جانب الاتحاد السوفيتي ، بنفس الحدة والقوة التي حاجمه الفاشيون بها ، وأحس معظم الاشتراكيين وبخاصة اليساريون منهم ، بالتقدير الخالص لما حققه من مراتب النجاح الاقتصادي .

وفوق كل هذا ، فإن عددا كبيرا من الاشتراكيين الذين كانوا يعارضون الشيوعية ، قد أمروا عن شيء من الإعجاب بالحزب الشيوعي والنظام الذي يمارسه في أعضائه . فالبلبل الذي يكرسه الشيوعيون لحزبهم ، كانت تقابله على الجانب الآخر ، تلك الميوعة وذلك التضارب بين الغالبية الكبيرة للاشتراكيين الديمقراطيين في تلبية مطالب أحزابهم . ولقد نسب هذا الخلاف الى ما قبل من أن الشيوعيين لهم فلسفتهم الأساسية التي يصدرون عنها ، بينما الأحزاب الاشتراكية الغريبة لم يكن لها مثل هذا الرباط الوجدوي في الالتزام بعقيدة مشتركة . والواقع أن هذا ليس صحيحا على الإطلاق ، إذ أن الاشتراكية البرلمانية لها في حقيقة الأمر فلسفتها الخاصة ، التي تختلف تماما عن فلسفة الشيوعية ، والتي تركز أساسا على استمرار تقاليد الحرية في الغرب وليس انكارها ، ومع هذا فقد كان حقا أن الشيوعية لها من قوة الالتزام على أعضائها ما يفوق الاشتراكية الديمقراطية، كما بدا أنها العقيدة الأكثر مثالية من حيث التطبيق ، برغم مجافاتها « للمثالية » ، وأنها تدرك المزيد من التكريس العملي والاستعداد للتضحية بالذات .

ففي البلاد التي لم تكن فيها الشيوعية على شيء من السلطان ، بل مجرد دعوة مستهجنة لأقلية مضطهدة تسمى لقلب نظام الحكم ، كانت مهمة الإيمان الشيوعي تؤدي غالبا الى الانخراط في تضحيات شخصية جادة ، استمرت موضع الترحيب من أجل الحاضر الشيوعي عن يقين . وفي الاتحاد السوفيتي نفسه ، كان لا يزال هناك جانب كبير من الإيمان بالبحث المطلق ، الذي استطاع القادة أن يركنوا اليه ، برغم أن الشيوعية قد اجتذبت بلا ريب كثيرين من

المنعمين والمحبين لدوائهم . فضلا عن أن الجانب الأكبر من العمل الجوهري ، كان راجعا الى العاطفة الخالصة من أجل المجتمع الجديد ، الذي آمن الرجال بأنه قد ولد على ألم المخاض وقسوة المهاد . وحتى لو كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي خلال الثلاثينيات ، قد تحول الى بيروقراطية واسعة على نحو ما اعتقده تماما ، وتنكر للقدر الموفور من الديمقراطية الذاتية تحت وطأة النظام الذي مارسه ستالين ، فإن الحاجة الى بناء دولة السوفييت لمناهضة الفاشية ، كانت تبدو لكثيرين أمرا مفضلا ، وكانت تثير المشاعر الاصلية نحو الرضا عن طوعية قيام سيطرة مركزية الحزب .

فبرغم المظالم التي مارسها ستالين والتابعون له في ثلاثينيات القرن العشرين ، وبرغم الفظاعة التي جرت في المزارع الجماعية ، وافتقاد أبسط عناصر العدالة لأولئك الذين سموهم الكولاك ، وبرغم التجاهل المطلق للمعايير الاخلاقية في الاجراءات التي اتخذها ستالين لرصد خصومه ، عن حقيقة أو ظن وبرغم المدى العجيب الذي ذهب اليه الاتهام بالتروتسكية ، بل وتعقب تروتسكي بالذات حتى الموت ، برغم كل هذه الاشياء جميعا ، فاني اعتقد ان أولئك الذين يواصلون الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد أعدائه ، هم بالضرورة مصيبون تماما . فما من شك في أن هتلر وستالين كانا متماثلين ، من حيث الاستبداد والابوتوقراطية ، يطمحان فوق كل اعتبار الى السلطة دون اهتمام بالاساليب ، ومع ذلك فقد كان بينهما الخلاف العظيم في الغايات المتباعدة ، التي من أجلها كانا يسعيان للسلطان . فهتلر وراء قومية عدوانية ركيزتها غزو العالم ، في سبيل السيادة المزعومة للجنس الالمانى ، تلك السيادة الجامعة التي لا يمكن أن يحققها ، الا نصر مؤزر لحرب العدوان . وستالين وراء ثورة عالية واسعة لضحايا الاستغلال والقمع ، في الدول التي تمتد بجوار الاتحاد السوفييتي ، وتقف الى الجانب اليميني من شئون العالم ، برغم الاساليب السيئة التي مارسها الرجل في سبيل ذلك . ولسوف يعترض من يعترض على هذا الرأي ، بأن ستالين في الحقيقة لم يكن يسعى وراء ثورة عالمية في ثلاثينيات القرن العشرين ، بقدر ما كان يسعى وراء المصالح القومية للاتحاد السوفييتي فحسب . وهذا اعتراض صحيح الى حد كبير ، ولكن الاتحاد السوفييتي مع ذلك قد ظل بكل عناده ، الحصن الأكبر للاشتراكية ضد الفاشية طوال الثلاثينيات ، وكان لابد من تفضيله عن جدارة برغم تخلفه المشهود في المظاهر الرقيقة للعيش المتحضر .

ولقد كان مقولا للمرء أن يتوقع ، أنه لو أمكن ازالة التهديد الفاشي لكيان الاتحاد السوفييتي نفسه ، ولو توقفت الحاجة الى التضحية بمستويات العيش من أجل ضرورات الأمن ، لتضاءلت قسوة الديكتاتورية السوفييتية . رويدا رويدا ، ولاتسعت بالتدرج مراتب الحرية الشخصية تحت ضغط الجماهير . وليس معنى هذا بالضرورة أن الاتحاد السوفييتي كان سينتجح بعمر الزمن

الى انظمة الديمقراطية الحرة ، على النحو المفهومة به في الغرب ، ولكنه يعنى الاعتقاد الراجح ، بان الروس كانوا سيشقون طريقا لانفسهم للعيش في الوقت المناسب ، يكون اقل تضاربا مع المفاهيم الغربية ، من الصورة الراهنة لديكتاتورية الحزب الواحد . وبما لابد للحكومة السوفييتية ان تأخذ وقتا طويلا بلارب ، حتى تتحل وتذبل كما هو الرجاء الموعود ، ولكنها كانت سوف تبدأ يقينا في الذبول ، بمجرد ان تبرا تماما من الضغط الواقع عليها بتصفية الفاشية من الوجود . وعلى كل حال ، فهذا الرجاء هو ماتوقفته ، بالاشتراك مع كثيرين غيرى من المراقبين للشئون العالمية ، خلال الفترة المضطربة لثلاثينيات القرن العشرين ، واني اظن انه رجاء له ما يبرره . وهانذا بعد العشرين الاخيرتين من السنين ، اى في الخمسينيات ، اواصل تقديم الرجاء نفسه ، معتقدا ان هناك بعض ما يبدل على ادراكه ، بما يتمثل من تراخ ملحوظ في السيطرة على التعبير عن الآراء ، وبالقدر الذى يتمثل به في اعطاء مزيد من الوزن لمطالب الاستهلاك عند الجماهير . ولاشك ان الزعامة السوفييتية لاتزال شديدة الجفاء ، وعلى كثير من الاسترابة في الغرب . ولكن ، اليس لهذه الزعامة ان تستريب حقا ، ازاء سجل السياسة الأمريكية ، وانطواء الغرب الاوروبى تحت الامرار الأمريكى ؟ وهل لقي الاتحاد السوفييتى اى استمالة كافية في السنوات الراهنة ، ليعدل عن ذلك الأسلوب الجافى الذى طالما أرغم عليه ؟ يقينا لم يحدث من ذلك شيء على التحقيق .

وبعد ، فكم أود في هذا الفصل ، ان اقرر نفسى بخاصة على ثلاثينيات القرن العشرين ، وليس على مجريات الأمور في يومنا الراهن . والذي ألح في بياحه ، انه خلال تلك الثلاثينيات ، كان صوابا من الاشتراكيين الغربيين ان يظاهروا الاتحاد السوفييتى ضد أعدائه ، برغم السوءات التى اجترحها ستالين . وكان صوابا منهم ان يتلاقوا مع الاتحاد السوفييتى ، على ركيزة مشتركة ضد العدوان الفاشى . فلو ان الأمر قد جرى حقا على هذا النحو ، واضطر هتلر منذ البداية لخوض الحرب في جبهتين بدلا من واحدة ، لما كان هناك اى احتمال ليكابذ الغرب ما كابده في كارثة ١٩٤٠ ، ولكانت الهزيمة النازية امرا مقروا منذ اندلاع الشرارة الاولى للقتال . ولكن اليسار على النحو الذى جرت به سياسة الأمور في الغرب بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، كان اضعف من ان يصر على هذا الاجراء المشترك ، ولم يكن حتى على اتحاد يمكنه من مجرد السعى الى ذلك . فقد انقسمت المشورات بين الاشتراكيين في اوربا الغربية ، بقدر ماكان الانقسام في الاتحاد السوفييتى . وكانت هناك سياسة «التهذبة» التى جرفت اوربا الغربية الى حافة المحنة الطاحنة، من قبل ان تستسلم لياس تلمنا ، مخلقة من وريثها بريطانيا العظمى تحت قيادة جديدة ، تقايل وحدها لفترة ، لم يتقلدها خلالها الا حداثان جرت بهما الايام ، هما دخول الولايات المتحدة في حومة المعركة ، واجتياح هتلر الجنونى للاتحاد السوفييتى . هذان الحداثان معا ، قد حققا الدمار للنازية ، ولكنهما لم يحققا اى تسوية بين الاتحاد

السوفييتي والغرب ، فيما عدا ذلك الفرض المحدود للقتال المشترك ، بحيث
قد مضى اليوم مايقرب من عشرين سنة ، والعالم لايزال فريسة حرب باردة ،
ترتعد فرائسه من حرب عالمية جديدة ، فما هي الا الخطوة الطامة ، حتى تدمر
القوة المخربة كل ماحقته الانسان ، وتصبح تهديدا لذات كيان الجنس
البشرى .

الفصل الثاني

خسوف الاشتراكية في ألمانيا

لقد حاولت في المجلد الرابع من تاريخ الفكر الاشتراكي ، أن أرصد تاريخ جمهورية فايمار منذ قيامها ، حتى ظهور البداية الخطيرة للكساد العالمي سنة ١٩٣١ ، وحاولت أن أصف الانهيار المتواصل للعناصر الديوقراطية في ألمانيا ، ازاء النمو السائد للقيادات العسكرية ، والمرد المرتفع للنزوع القومي . وما من شك في أنه كان هناك انتعاش اقتصادي سريع منذ سنة ١٩٢٤ وما بعدها . بفضل القروض الكبيرة لرؤوس الاموال التي اقترضتها ألمانيا من الولايات المتحدة بخاصة ، اذ أصبحت ألمانيا لفترة من السنوات حقلا خصيبا لاستثمار رأس المال الاجنبي ، بعد تثبيت العملة بمقتضى برنامج داووز ، وبعد أن أصبح عدم الالتزام بمطالب الحلفاء الخيالية في التعويضات ، شيئا مفروغا منه . بحكم الواقع العلمي . بل لقد كان أمر الوفاء بمطالب التعويضات المتواضعة في الحقيقة ، متوقفا على مدى تدفق رأس المال الاجنبي بالقدر الوفور ، بحيث لم يكن سداد التعويضات مرجحه الارصدة الاحتياطية في ألمانيا ، وانما مصدره تلك القروض التي يتدفق سيلها .

ومن هنا لم يكن الالمان هم الذين يسددون التعويضات ، وانما تسدها الاستثمارات الامريكية ، وبذلك ظل انتظام الدفع المتصل ، معتمدا تماما على استمرار هذه الارصدة الاجنبية فحسب . ومع ذلك فلم يكن هذا الامر جليا خلال الفترة التي كان يتدفق فيها سيل القروض ، اذ كان المساهمون في القروض الممنوحة لألمانيا يحصلون على ارباح أسهمهم ، بينما كانت اقساط التعويضات تسدد طبقا لبرنامج داووز في انتظام ، وبذلك خطأ الانتاج الالمانى وصادراته بسرعة متزايدة ، وارتفعت الاجور التي كانت منخفضة في البداية تدريجيا تحت ضغط نقابات العمال ، وأصبح هناك رجاء موثوق بان الفئمة قد انتشعت سحابتها ، وان ألمانيا قد وضعت قدمها على الطريق الصاعد نحو 'لانتعاش اقتصادي المزددهر .

واستمر الحال على هذا النحو حتى عام ١٩٢٨ ، حيث بدأت تظهر أولى الدلائل على عدم الاستقرار الحقيقي ، فقد أخذ الامريكيون وهم يلاحقون فترة الرواج المالى التي انبثقت في محيطهم الداخلى ، يستشعرون أن المضاربة

الحلية افضل لهم من الاستثمار الاجنبى ، واذا بسيل الارصدة الامريكية لالمانيا يتهدج ثم يكاد يتوقف تماما . وما كادت سنة ١٩٢٨ تؤذن بنهايتها ، حتى ظهر التيار العكسى ، اذ بدأت المؤسسات الامريكية بالفعل فى سحب القروض قصيرة الاجل التى اقترضتها لالمان ، حتى تستخدمها فى تحقيق ارباح المضاربات بارض الوطن . واذا الالمان الذين كانوا ينتفعون بهذه القروض الامريكية قصيرة الاجل ، فى تمويل قروضهم طويلة الاجل لعملائهم فى اوربا ، يجدون انفسهم مجردين من وسائل سداد السلفيات بمقتضى اوامر الدفع ، وراحوا يبدلون كل جهد ممكن لتأمين الديون فى اى بلد آخر يسدون به الثغرة . ولكن البلاد الاخرى لم تكن باسعد حالا ، اذ كانت تعاني من قصور الارصدة لديها ، نتيجة اندفاع المولين فيها الى تصدير اموالهم للمشاركة فى ارباح المضاربة المالية بامريكا . ومع ان المانيا استطاعت ان تؤمن الديون الجوهرية بقروض من بريطانيا العظمى وغيرها ، الا ان المبالغ التى اقترضتها على هذا النحو ، قد اصبحت مجمدة لا تستطيع سدادها ، يوم بدأ الدائنون يلحون فى طلب السداد . وهكذا كان ظهور المتاعب الراهنة فى المانيا ، ليس نتيجة للكساد فى الولايات المتحدة ، وانما هو نتيجة لحدة الزيادة فى المضاربات المالية هناك ، تلك المضاربات التى ارتفعت باسعار الاوراق المالية ، دون اى اعتبار لتقدير مكاسب العمل على نحو اصيل .

لقد اصبح الوضع المالى لالمانيا مزعزا تماما ، عندما توقف سوق المضاربة المالية فى امريك توقفها المفاجيء فى خريف عام ١٩٢٩ ، وانهارت اسعار الاوراق المالية انهيارا حادا ، دفع المضاربين المتهورين الى الاندفاع فى الحصول على الارصدة السائلة ، باى طريق يمكنهم من مواجهة خسائرهم ، وهكذا كان التحول فى المضاربة الى الكساد فى الولايات المتحدة ، ابعدا ما يكون عن تيسير المصاعب فى المانيا او اى بلد اوروبى آخر ، بل زاد ذلك من الحاج الامريكيين فى الاندفاع الى استعادة المال المستثمر فى الخارج .

وما ان اقبل عام ١٩٣٠ حتى اناخت الازمة المطبقة بكلكتها ، وفى تلك الاناء اعيد النظر فى شروط دفع التعويضات بمؤتمر لاهاى ، وجرت محاولة اخرى لاقرار الاقتصاد الالمانى ، بمساعدة القرض الذى مول جانباً من مشروع « خطة بونج » . ومع ذلك ، فبرغم ان حدود هذه الخطة قد انقصت كثيرا من التكاليف الكلية ليقصر عبؤها على الالمان ، فقد ظلت الخطة غير واقعية على الاطلاق ، فيما عدا ما افترضته من مواصلة التوسع فى طلب الصادرات الالمانية ، على مستوى طيب من الاسعار الثابتة . اذ قد وضع تماما ان الطلب على هذه الصادرات قد تناقص فى خطورة ، بحكم زيادة مصوبات ميزان المدفوعات ، بالنسبة للدول المشتري . وهكذا لم يكد يقبل صيف عام ١٩٣١ حتى كان الكساد العالمى القفطع قد خيم فى يقين ، اذ كلن انهيار بنك النمسا (كريدى انشتالت) بمثابة الدليل على الكارثة التى تداعت اليها دوائر المالى فى

أوروبا . وواجهت حكومة العمال في بريطانيا أزمة مالية عصفت بها ، لتجرفها مججلة بالعار خارج الحكم في أغسطس ، وتنبه الأمريكيون أنفسهم شيئا فشيئا إلى أهمية الكارثة الاقتصادية التي واجهت كثيرين منهم ، لتكون عقوبة لهم على المضاربات المسرفة في الأموال الخالية .

لقد كانت الكارثة في بدايتها ، واقعة بائق أثقل أثقالها على عاتق الألمان دون سواهم ، إذ كانت تموزهم الاحتياطيات التي يلجأون إليها ، فوق أنهم يواجهون ركاما من مطالب التعويضات ، التي لم تكن لهم حيلة في الوفاء بها . لقد أعادت ألمانيا بناء صناعتها فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، بوسائل مستحدثة في الإنتاج ، إذ استطاعت أن تقدم إنتاجها بتكاليف منخفضة ملحوظة الاعتدال ، بقدر ما كانت هذه الوسائل دائبة التشغيل . فلما تراجعت المبيعات وترنحت فرص التشغيل المطرد ، ارتفعت تكاليف الإنتاج في حدة صارخة . وفضلا من هذا ، فقد كانت الصادرات الصناعية الألمانية مرتكزة على قاعدة ضيقة ، ومعمدة بصفة خاصة على مستوى عال من الطلب للسلع الإنتاجية ، لا سيما منتجات الصلب والمحركات ، والكهربائيات والكيمائيات ، ولكن هذه السلع في جانبها الأكبر لم تكن سلعا يمكن بيعها بالقروض المؤجلة ، وكانت على أية حال ، من بين ما تعرض لتضييق الطلب عليه في زمن الكساد الاقتصادي . وهكذا وجد الألمان أنفسهم يواجهون زيادة مطردة في البطالة ، وعجزا محتوما في الوفاء بديونهم الخارجية على السواء .

وقد جرت محاولات في خضم هذه الظروف لدعم الاقتصاد الألماني بأساليب وقتية متلاحقة . ففي ربيع ١٩٣١ صدر قرار هوفر لوقف الدفع الذي أجل سداد التعويضات سنة واحدة ، ولكن ألمانيا كانت لا تزال وقتئذ مغالبة بدفع أرباح ديون داووز وخطة يونج معا ، وفي خلال الشهور المتعاقبة صدرت سلسلة من اتفاقات التجميد ، التي سمحت بوقف سداد الديون الألمانية قصيرة الأجل . ولكن هذه التدابير التي كان لا بد من تجديدها كلما أدير عام بعد عام ، لم تكن ملائمة تماما لعلاج الأوضاع . وكذلك لم تكن اتفاقية لوزان التي وقعت عام ١٩٣٢ بقيادة على علاج المشكلة من جذورها ، وهي المعاهدة التي نزلت بتعويضات الحلفاء إلى جزء مما كانت عليه في عام ١٩٣٠ ، ثم أذنت كذلك بالتوقف من دفع التعويضات لأربع سنوات تأليات ، ولو أن كثيرين قد أدركوا في ذلك الوقت الذي وقعت فيه المعاهدة ، أن استئناف دفع التعويضات بعد هذا الوقف أمر غير مقبول على الإطلاق . بيد أن شيئا من ذلك كله لم يستطع أن يحول دون انهيار الشديد في الصادرات الألمانية ، ولأن بمنع البطالة في داخل ألمانيا من أن تبرز في نسب مفرغة ، ولا أن يوقف التدهور الجارف في أجور أولئك الذين ما زالوا يدورون في عجلة الممهل .

لقد كانت هذه هي الضربات الاقتصادية الثقيلة ، التي ناءت بها امة في حالة قواضحة من عدم الاستقرار السياسي ، والتي اودت بجمهورية فايمار الى تهايتها الشائنة ، لتحمل النازيين الى مدارج السلطة الكاملة .

ولقد حاول السياسي الكاثوليكي الرجعي برونينج ، ان يمسك زمام العاصفة بتدابير قاصمة من الاتكماش والقيود على الواردات ، ادت بدورها الى انهيار عاجل في مستويات المعيشة بالمتيا ، وهو انهيار لم يجدد الاشتراكيون الديمقراطيون ولا نقابات العمال حيلة في مقاومته ، فكانت النتيجة السياسية لنظام حكم برونينج ، هي التفكك السريع في جبهة احزاب الوسط - التي من بينها الاشتراكيون الديمقراطيون بالضرورة - والزيادة العاجلة في التأييد الذي منح للمتطرفين ، الذين يمثلهم الشيوعيون في جانب ، والنازيون والقوميون في الجانب الآخر .

ففي الانتخابات العامة لسنة ١٩٢٨ لم يكن النازيون بقيادة برلين على ادخل اكثر من اثني عشر عضوا في « الرايشتاك » اي البرلمان ، واذا بهم في انتخابات يوليو ١٩٣٢ يقتحمون البرلمان بمائتين وثلاثين عضوا ، صوت لهم ثلاثة عشر مليوناً وثلاثة ارباع المليون من المواطنين . صحيح ان الانتخابات الخاطفة التي أعقبتها في نوفمبر ١٩٣٢ ، قد نزلت بغالبية اصواتهم الى احد عشر مليوناً وثلاثة ارباع المليون من المواطنين ، فنزل مجموع نوابهم المنتخبين الى مائة وستة وتسعين نائباً ، وصحيح ان كثيرين في ذلك الحين ، اعتقدوا ان النازية قد زابت اوج مجدها ، وانها في طريقها السريع الى الانحلال ، ولكن لم يكد يعضو شهران عندما أصبح هتلر مستشارا للدولة في فبراير ١٩٣٣ ، برغم التراجع الذي بدأ في نوفمبر السابق ، حتى قفزت الانتخابات النازية بعدد الاصوات الى سبعة عشر مليوناً وربع المليون من المواطنين ، واصبحت للنازيين بعد طرد الشيوعيين من البرلمان ، اقلية مطلقة في الرايشتاك ، بضم حلفائهم القوميين الاثنيين والخمسين نائباً .

لقد سقطت الحكومة الائتلافية التي راسها الاشتراكيون الديمقراطيون في مارس ١٩٣٠ ، عندما طالب شركاؤهم في الحكومة باجراء تخفيضات خطيرة في امانات البطالة والخدمات الاجتماعية . ثم أعقبتها حكومة برونينج التي ظلت في مقاعد الحكم حتى يونيو ١٩٣٢ ، حيث أقصيت لتحل في محلها حكومة من الجناح الايمن للقوميين برئاسة فون بابن . ولقد استمر فون بابن في الحكم حتى ديسمبر ١٩٣٢ ، عندما فقد الشيء الكثير من شعبيته ، ليخلفه فون شلايخر عضو الجناح الايمن القديم ، الذي قام بمحاولة بسيطة لتهدئة نقابات العمال ، ولكنه سرعان ما اقبل من جانب الرئيس هيندينبورج في الشهر التالي ليأتي بهتلر من بعده ، الذي اشترط عليه الرئيس ان يدخل في تحالف مع القوميين . وان يأخذ معه فون بابن نائباً للمستشار . ومع ذلك فلم يكن

التحالف أبدا حقيقة قائمة من حيث الواقع العملي ، وأصبحت السلطة الكاملة بين يدي النازيين على الفور ، وسرعان ما اضطر زعيم القوميين هيوجنبرج الى الاستقالة ، واندمج حزبه القومي جنوة في الحزب النازي . وتحت حكم النازيين تمت الإبادة الكاملة للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ولقيت حركة النقابات العمالية نصيبها في هذا المصير ، عندما اضطر العمال الى الانخراط قهرا في جبهة عمالية جديدة تحت قيادة الحزب النازي وسيطرته . أما الحزب الشيوعي فكان قد انقضى بالفعل ، وانقلب الى حركة سرية بحث ، بينما صفيت الأحزاب البورجوازية كذلك بلا رحمة . ثم عمل النازيون تبعا لسياستهم في التوحيد الفكري ، على اخضاع كل تنظيم ذي اثر في المجتمع الألماني للسيطرة النازية ، وإزالة كل بؤرة يمكن أن تكون فيها معارضة . ولقد فر الى الخارج رعماء الاشتراكية الديمقراطية ممن لم يمسهم الاعتقال والتصفية ، ليحاولوا إقامة مركز لهم في براج (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) ، يمارسون منه الدعاية في ألمانيا ، ولكنهم لم يفلحوا في أن يقوموا بعمل ذي جدوى . وهناك في معسكرات الاعتقال ، تكسب الآلاف من الاشتراكيين والعماليين والنقابيين وحتى البورجوازيين الأحرار ، حيث قتل منهم من قتل وضرب فيهم من ضرب ، وعوملوا بأقصى ما تكون الوحشية النافرة . وكذلك هوجمت الكنائس البروتستنتية والكاثوليكية على السواء ، اللهم الا من امتثل منها للخضوع المطلق ، وأصبحت ألمانيا كلها وقد مضت في سرعة خاطفة ، تروح تحت ديكتاتورية أشد ضراوة واكمل احكاما ، من مثيلتها التي مارستها الفاشية في إيطاليا .

على أن الامر قد زاد خطبا ، إذ اخذت النازية الألمانية تنفعل يوما بعد يوم بتلك المشاعر ، التي جعلت منها خطرا جسيما على بقية العالم . فبمقتضى تمجيدها لفكرة القوة والتفوق العنصري للشعب الألماني ، كانت النازية غير قادرة على قبول الحقيقة الماثلة للهزيمة التي لقيتها جيوش ألمانيا بميلان القتال ، واستنارت النازية أسطورة « الخنزير من الخلف » لتفسر بها الهزيمة العسكرية ، بوصفها نتيجة تبعية لخيانة المدنيين للعسكريين ، أولئك المدنيين الذين إما أن يكونوا قد فقدوا أعضائهم من طول القتال ، وإما أن يكونوا خونة مفضوحين للكيان الألماني .

وهكذا اعتبرت النازية كل من وافق على معاهدة فرساي خائنا ، تلك المعاهدة التي سموها « أملاء فرساي » ، برغم أنها وقعت في ساعة هزيمة طاحنة ، وكذلك كان الشأن في كل من وافق بالضرورة على سياسة « الوفاء بالتعهدات » وفقا لمشروع داوز . وصارت جمهورية فايمار تعتبر في تقدير النازيين منطوية على ذلك الاتجاه الزرى للامتنال والخضوع ، وهو أمر يتعارض جوهريا مع احتياجات الشعب الألماني ، لنظام ينبثق عن مشاعره في الاستعلاء القومي

وتأكيد الذات . لقد كانت المتاعب التي يلقاها اى المانى مخلص ، وكل عقبة تعترض سبيله في تحقيق طريقة ثلاثم حياته ، وكل فشل مهما تكن طبيعته . . كانت كل الرزايا جميعها ، ينسبها النازيون الى أجهزة الشر لاولئك الرجال الذين جعلوا من انفسهم سادة للمجتمع الالماني ، واستخدموا سلطانتهم في تحقير الامة وافسادها . لقد قالوا للخاملين ، ان السبب في قصورهم عن وسائل كسب العيش الكريم ، انما مرجعه الى المساءات التي يمارسها أعداء الشعب ، الذين يقيمون أبراج القصور فى بلذخ واسراف . ولقد شهروا برجال البنوك لرفضهم المساهمة فى القرض الذى ارادوه باسم دعم الاستقرار التقدي ، واتهموا أصحاب المحال والاتحادات التجارية بالتآمر على ائفال كاهل المستهلكين ، وعززوا افكاراتهم المسلحة ضد من سموهم مجرمين ، بدعوى انهم عناصر اجنبية شقت طريقها عنوة لتصل الى مراكز الصدارة فى الاقتصاد الالماني ، وفي مقدمة هؤلاء جميعا اليهود ، الذين قيل انهم يحتكرون المجالات العليا للمال والتجارة ، يستخدموا نفوذهم بلا حسرج في تخريب وتوهين العناصر الامينة النوردية ، التي تكون حقيقة الشعب الالماني . ولقد كانت هذه الاتهامات للأشخاص والجماعات ذات السلطان في جمهورية فايمار ، تلقى في الغالب اعم استجابة قوية ، أنذرت كثيرين من الرأسماليين وغيرهم من المرموقين فى الطبقات المتوسطة . ولكن الوضع كان يتضمن كذلك حملة عارمة ضد حركة الطبقة العاملة ، التي هوجمت بدعوى طابعها المستسلم ، وارتباطها بالصور البرلمانية الديمقراطية ، المتعارضة مع مطالب القومية الجهادية ، والعمل من أجل استعادة الحقوق الألمانية . ولقد كانت المناهضة للسامية ذات جنور عميقة فى المجتمع الالماني ، من قبل أن تحولها النازية الى مبدأ أساسى فى منهجها ، وتجعل من وجود الدم اليهودى مبررا كافيا لاهدار أبسط الحقوق الأساسية للإنسانية فى عمومها .

لقد كان البرنامج الرئيسى للحزب النازى ، الذى أعد اصوله المهندس جوتفريد فيسدير سنة ١٩٢٠ ، يفتتح مواده الأربع والعشرين بالدعوة الى « وحدة الألمان جميعا فى دولة الاتحاد الالماني » طبقا لحق جميع الشعوب فى تقرير المصير ، ولم يكن واضحا أن هذا الاتحاد الالماني يتضمن المناطق التي يمثل فيها الألمان مجرد أقلية بين السكان ، ولكن فكرة توحيد كل الألمان قد يبدو أنها تعنى هذا الاتجاه ، حتى ولو كانت الاشارة الى تقرير المصير لكل الشعوب تنفى ذلك . وبطبيعة الحال لم يكن النازيون من الناحية العملية يهتمون أبدا بحقوق اى فرد غير المانى . ومع ذلك فلم تكن الملة الثانية من البرنامج تدعو لاكثر من أن يكون للشعب الالماني « حقوق متساوية مع سائر الشعوب » ووجوب إلغاء معاهدتى فرساي وسان جرمان . ثم طالبت الملة الثالثة بـ « جعل حيوى من أجل بقاء الشعب الالماني ، والدعوة لحل مشكلة

التزايد المطرد للسكان ، وقد كان هذا تأكيدا جديدا لمطالب المانيا في التوسع الاستعماري .

ويضي البرنامج أبعد من هذا ليصبح ببساطة مجرد برنامج قومي متطرف ، اذ يقضى في مادته الرابعة ، بأن الأشخاص ذوى الدم الالماني وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا مواطنين في الدولة الالمانية ، أو يمكن اعتبارهم رعايا المانيا . ثم ينص في صراحة صارخة على أنه لا يمكن اعتبار أى يهودى « رعية المانية » . وهكذا كانت المناهضة للسامية منذ البداية جزءا أساسيا في العقيدة النازية ، اذ لم ترد الإشارة الى عزل أى جنس آخر غير الالماني . ويعود البرنامج بعد ذلك في صورة نصوص عامة ، الى العلاقات بين الألمان وغير الألمان فى المجتمع المقترح للاتحاد الالماني ، فقررت المادة الخامسة ان غير الألمان يمكن لهم أن يعيشوا في هذه الدولة بوصفهم أجانب، وخاضعين للقوانين الخاصة بالأجانب فحسب . وتقرر المادة السادسة حقوق التصويت للمواطنين (أى الألمان) ، وتحرم كل من ليسوا المانيين من تقلد أى وظيفة عامة ، سواء كانت مركزية أو اقليمية ، أو حتى بلدية ، كذلك تعرب المادة عن رفضها لديمقراطية الحكومة البرلمانية ، بحيث يلى المناصب من يوليه الحزب نفسه ، دون اعتبار للمؤهل أو الكفاية .

وتأتى بعد ذلك في المادة السابعة ، الدعوة الى « التزام حكومات الولايات بتأمين الفرصة العادلة لكل مواطن في العيش الكريم وضمان حياته الرفدة » مع النص في دلالة واضحة على أنه « اذا ثبت استحالة توفير هذا الرفد لجميع السكان تحتم طرد الأجانب من البلاد » . وتضمن المادة الثامنة من البرنامج في المطالبة ، لا بمجرد منع المزيد من هجرة غير الألمان ، بل كذلك بطرد كل الأجانب الذين دخلوا ألمانيا منذ أغسطس ١٩١٤ . ثم تأتى الدعوة في المادة التاسعة الى النسوية بين الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، كما تقرر المادة العاشرة اعتبار العمل - عقليا كان أو بدنيا - واجبا أوليا على كل مواطن ، وأن المواطن لن يقوم بأى عمل يكون ضارا للمجتمع ، بل سيكون عمله مساهمة في الصالح العام .

والواقع أن هذه المواد العشر ، تشكل نوعا من الديباجة للمطالب الأكثر خصوصية وتفردا فيما يلى ذلك . وأول هذه المطالب ، يكفى إبرازه فيما تضمنته المادة الحادية عشرة ، حيث طالبت بإلغاء كل الدخول غير المكتسبة من عمل ، كما طالبت المادة الثانية عشرة بالمصادرة الكاملة القاطصة لكل أرباح مستغل الحرب ، مع ألنص على اعتبار كل المكاسب الشخصية التى نتجت عن الحرب خيانة للشعب ، ثم دعت المادة الثالثة عشرة الى مطالبة الحكومة بالاستيلاء على كل الاحتكارات . ونصت المادة الرابعة عشرة على وجوب مساهمة الدولة

فى أرباح كل الصناعات الكبرى . ونادت المادة الخامسة عشرة بزيادة كبيرة جدا فى معاشات الدولة للمسنين .

وتأتى بعد ذلك المادة السادسة عشرة للمطالبة بخلق طبقة متوسطة ذات صوت مسموع ، يعقبها مطلب صارخ بضرورة تحويل المتاجر الكبرى الى ملكية عامة ، وأن تؤجر أساسا لصغار التجار ، ووجوب تفضيل هؤلاء التجار الصغار على كل العقود الخاصة بالتوريدات الحكومية .

وتعود المادة السابعة عشرة الى الإصلاح الزراعى ، فتطالب بنزع ملكية الاراضى التى يحتاج اليها فى الأغراض القومية دون أى تمويش ، والغاء إيجارات الاراضى ومنع جميع المضاربات . أما المادة الثامنة عشرة فقد كانت عامة مطلقة ، إذ طالبت بالإجراءات الصارمة ضد الذين يعملون على العبث بالصالح العام ، والعقاب بالموت لكل « الخونة والمرايين والمستغلين » ، وهلم جرا « دون اعتبار للعنصر أو العقيدة » . وتطالب المادة التاسعة عشرة بالغاء القانون الرومانى الذى « يخدم النظام المادى للعالم » ليحل فى محله قانون جرمانى عام .

ولقد عالجت المادة العشرون موضوع التعليم والثقافة ، فنصت على أنه « من أجل التيسير على كل المانى قادر مجد للحصول على مزيد من التعليم ، ومن ثم الحصول على فرصة الارتقاء الى المناصب الهامة ، فإن الدولة سوف تنظم تماما كل الجهاز الثقافى للأمة » . وعلى هذا النحو ، وجب اعداد جميع المعاهد التعليمية طبقا لاحتياجات الحياة العملية ، ووجب أن تلقن « فكرة تجسيد الدولة » فى المدارس منذ اللحظة الأولى . أما الأطفال ذوى المواهب الخاصة من أبناء الفقراء ، فيجب أن يتلقوا تعليمهم على نفقة الدولة . وقد ألقت المادة الواحدة والعشرون على عاتق الدولة واجب النهوض بمستويات الصحة العامة ، باعداد المراكز لرعاية الأمومة ، ومنع تشغيل الأحداث ، وإقامة دورات للألعاب والرياضة ، ودعم الجماعات المعنية برعاية النشء بأعظم قدر ممكن من التشجيع .

ثم تأتى بعد ذلك المادة الثانية والعشرون لتطالب بالغاء الجيش المحترف ليحل محله « جيش وطنى » ، وأعقب هذا ما تناولته المادة الثالثة والعشرون من سلسلة للمطالب التى تعالج الصحافة . فلا بد من اجراء ضد كل الذين استخدموا الصحافة لترويع ونشر « الأكاذيب السياسية » ، ولابد أن يكون المحررون والصحفيون فى الصحف التى تطبع فى ألمانيا من المواطنين الألمان ، ولا يسمح للصحف غير الألمانية أن تطبع فى ألمانيا إلا بتصريح خاص من الدولة ولا أن تكون بلغة غير اللغة الألمانية ، ولا يسمح لغير الألمان أن تكون لهم مصالح مالية أو نفوذ فى أى صحيفة ألمانية ، وتصادر الصحف التى تتعارض مع الصالح العام ، ثم يتخذ الاجراء القانونى ضد « أى تأثير فى الفن أو الأدب يتطوى على التأثير الضار بحياة الجماهير » وتصفى أى منظمة تهدد هذه الاتجاهات .

وعالجت المادة الرابعة والعشرون مسألة الدين ، فطالبت بالحرية لكل العقائد الدينية في الدولة ، ما دامت لا تهدد كيان الدولة أو تعمل ضد الشعور القومي والخلقى للنصر الألماني ، ثم قررت أن الحزب النازي « يمثل المقام الاسمي للمسيحية الإيجابية ، دون أن يربط نفسه بأى مذهب خاص » ثم مضت لتعلن معارضة الحزب للروح اليهودية في الداخل والخارج على السواء . ولتعلن أن الانعاش الدائم للشعب لا يمكن أن يتحقق الا من الداخل ، طبقا لمبدأ « صالح الدولة قبل صالح الفرد » .

وأخيرا طالبت المادة الخامسة والعشرون من أجل ما نودى به في كل تلك المواد « بخلق سلطة قوية مركزية في الدولة ، ورقابة غير مشروطة للبرلمان المركزى السياسى على الدولة كلها وجميع منظماتها » ثم طالبت بتشكيل لجان مهنية ولجان ممثلة لمختلف اقاليم الدولة ، لتضمن تنفيذ القوانين التى اقترتها السلطات المركزية في كل اقليم من اقاليم الاتحاد الألماني . وقد جاء في الكلمات الختامية للبرنامج ، أن زعماء الحزب قرروا النهوض بانجازه « بأى ثمن حتى لو قضت الضرورة بتضحية حياتهم » .

ان هذا البرنامج الذى أعلن هتلر بعد ذلك بست سنوات ، أنه غير قابل للتفسير ، والذي تميز في الواقع عند تسنم النازين للسلطة ، انما يتميز بأربع سمات بارزة : اذ هو برنامج لاتحاد جرمانى ، مناهض للسامية ، مركزى السلطة ، يستند الى البورجوازية الصغيرة . وأوضح ما فى هذا البرنامج من حيث السلبية ، هو خلوّه من الاشارة الى « زعيم » له مقام خاص فى صياغته أو انفاذه - والحق أن تاريخه يبدأ من فترة تسبق الفترة التى نصب هتلر فيها نفسه زعيما - فقد كان البرنامج نتاجا جماعيا لمجموعة لم يقدر لواحد منها باستثناء هتلر ، أن يلعب دورا رئيسيا فى التطور الكامل بالنازية . وكان فى ذات نصوصه واضح الارتباط بالموقف الراهن يومئذ بالمانيا ، خلال السنوات التى أعقبت عام ١٩١٨ ، سنوات الحطام الاقتصادى والاجتماعى البالغ ، والبطالة المتفشية ، والنقد المضطرب ، ومطالب الحلفاء المفترطة من أجل التعويضات التى كانت فوق مستوى قدرة المانيا تماما .

حقا ان القومية العدوانية للاتحاد الجرمانى لتبدو فى أصول هذا البرنامج . ولكنها كانت بعيدة عن ذلك الطراز من القومية الارستقراطية للطبقة الحاكمة السابقة ، وهى فى اتجاهاتها الاجتماعية والاقتصادية مناهضة للرأسمالية بنفسى الحدة التى تناهض بها الاشتراكية . ثم ان تأكيد البرنامج لمطالب التاجر الصغير بأكثر من عنايته بمشكلة الفلاحين ، ليربّز فيه بوضوح خصائص البورجوازية الصغيرة بالفروءة ، ويظهر فيه الارتباط بالمناهضة المطلقة للسامية بحكم واقع السيطرة اليهودية السابقة على الشؤون التجارية . وأخيرا فالبرنامج فى مظهره العام ، صرخ الدعوة لتمجيد الدولة ، والمركزية والتسلطية ، متضمن

لاصول سياسة الوحدة الفكرية التى انطلق النازيون فى تطبيقها عندما تسلموا مقاليد السلطان . فهو برنامج اشتراكى فقط ، من حيث انه يطالب بارتباط الفرد الكامل بالتزامات الدولة ، وينادى بمسئولية الدولة فى تنظيم وتخطيط التوجيه للشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على السواء . ولكنه تطبيقا لهذا المبدأ ، يعنى مواصلة الاستمرار للمشروع الخاص ، باعتباره القاعدة الرئيسية فى رموس الأموال ، ولو انه لا يطالب بتفتيت الصناعات الكبرى ، وانما يطالب بمجرد مشاركة شعبية فى ارباحها . ثم هو برنامج مناهض لقطاع الأرض ، ويهدف الى اختفاء جميع صور الدخل غير المكتسب عن طريق العمل ، ولكنه لا يذهب حتى الى مجرد الاعلان عن تفتيت القطاعات الكبيرة ، ولو انه يذهب الى الفناء ايجارات الأرض . ان هدفه ليس فى اعادة النظام الذى انهار بشورة ١٩١٨ ، ولكن فى السعى لخلق ألمانيا جديدة ، تتركز فيها السلطة بين يدى الشعب الألماني ، وتذكوها الدفعة القومية المارمة ، ويرودها العداء ضد الاجانب من كل جنس لا سيما اليهود فى المقام الاول ، ومن بعدهم سائر الاجانب المقيمين ، والسلافيون منهم خاصة ، فى الاقاليم التى يطالب بها الحزب باعتبارها جزءا من دولة « ألمانيا العظمى » .

فالنازية اذن ، مهما كانت المراحل التى تطورت اليها فيما بعد ، لم تبدأ باعتبارها الرمية الاخيرة لرأسمالية ضد المد الصاعد للاشتراكية ، ولكنها بدأت باعتبارها محاولة لنعناصر القومية فى الطبقة الوسطى ، للاطاحة بكل مخلفات الحرب التى اعقبت هزيمة ألمانيا فى الحرب ، ولاعادة بناء قوة الأمة الألمانية ، على أساس من السلطة المركزية القوية لحزب الدولة الواحد . وعلى اية حال فقد كانت النازية من حيث البداية الأولى ، الخصم الوحش لحركة الاشتراكية والطبقة العاملة ، اذ كرهت النازية كلا من الاشتراكية والاتحادات العمالية المرتبطة بها ، من أجل أسباب عديدة . وأول هذه الأسباب فى نظر النازية ، أن غالبية الاشتراكيين كانوا مرتبطين بالدعوة للدولية والسلام ، وكانوا معارضين للأفكار العنصرية التى تعتبر القوة الأساسية وراء الحركة النازية . ولم يكن هناك الا عدد قليل من اليهود يحتل مراكز هامة فى الحركة الاشتراكية ، ومع ذلك فقد كان من اليسير للنازية ان تعتبر اليهود ذوى تأثير فى الحركة الاشتراكية ، باكثر مما لهم فى واقع الأمر ، ولو بتحكهم فى الحركة الاشتراكية من خلال التآمر السرى الذى تدفعه أغراض شريرة . والسبب الثانى ، أن الشيوعية الألمانية كانت بكل تأكيد جزءا من حركة خاضعة للقيادة والتوجيه السلافى ، وكانت تتلقى أوامرها من موسكو باعتبارها صاحبة السلطة فى اقرار السياسة الشيوعية ، ولم تكن هذه الأوامر تصد فى صورتها النهائية من الحكومة السوفييتية ، أو الحزب الشيوعى السوفييتى ، وانما هى تصدق

عن الكومينترن ، الفى كان يعتبر ممثلا للطبقة العاملة فى كل أنحاء العالم دون
أى اعتبار قومى . ولم يكن هذا مما يمكن أن تقبله النازية ، التى كانت تتخذ
من القومية الألمانية العدوانية مثلها الأعلى ، ثم ان الأمر من حيث الواقع العمل
كما هو معروف ، كان يقرر أن تكون قيادة الكومينترن فى أيدي الروس ، وأن
تجرى قراراته وفقا لمصلحة الاتحاد السوفييتى .

حقا ، لقد عمل الشيوعيون الألمان والنازيون جنبا الى جنب فى مناهضة
جمهورية فايمار ، طبقا لأوامر صادرة الى الشيوعيين الألمان من الكومينترن ،
الذى تحمل وزر الخطأ الذى ساد يومئذ ، فى الاعتقاد بأن مؤازرة النازية فى
القضاء على النظام الجمهورى القائم ، سوف يكون تمهيدا للطريق أمام الثورة
الشيوعية ، ومع ذلك فان مثل هذا التعاون لم يكن ليؤثر فى التعارض الأساسى
بين النازية والشيوعية ، ولم يحصل الشيوعيون الألمان على أى منفعة من
استعدادهم لنضم قواهم الى النازية فى صراعها ضد جمهورية فايمار . ولقد
كان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين بطبيعة الحال مغايرا تماما فى هذا
الشان ، فقد كانوا معادين بشدة للشيوعيين ، وكانوا دائما المدافعين عن
الجمهورية ، حتى يوم كانت تحكمها العناصر المعادية للاشتراكيين من أمثال
برونينج وفون بابن ، ولكن هؤلاء الاشتراكيين فى حين هتلر كانوا هم الماركسيين
المفوضين ، وكانوا هم أس البلاء المعادية « اليهودية » ، بل كانوا هم الأعداء
للروح الوطنية ، وتبعاً لذلك فقد كان لابد من اجتثاث جذورهم تماما كما هو
الحال مع خصومهم الشيوعيين .

أما فيما يختص بالاتحادات العمالية ، فقد أحس النازيون بحاجتهم الى
أن يكونوا متلائمين مع الظروف ، حتى تنتهى السلطة السياسية الى أيديهم على
وجه اليقين . فبينما كان النازيون دائبى السعى لاقامة جماعات تابعة لهم لى
أوساط العمال الصناعيين ، كانوا خلال سنوات كفاحهم من أجل السلطة هم
أنفسهم الذين أوقفوا تماما أى محاولة لتأسيس نقابات عمالية ، تنافس الاتحادات
العمالية الاشتراكية « الحرة » التى أقاموها ، أو تنافس الاتحادات العمالية
المسيحية الصغيرة التى ترتبط أساسا بحزب الوسط الكاثولىكى . حقا لقد
أسسوا عام ١٩٢٨ جهازا أطلقوا عليه اسم منظمة الخلية الوطنية الاشتراكية
الصناعية ، ليصلى باعتباره أداة تجنيد لأنصار الحزب فى المصانع والتجمعات
العاملة ، وسرعان ما انتشرت فى معظم المصانع خلايا هذا الجهاز الذى أعيد
تنظيمه عام ١٩٣١ تحت قيادة راينهولد ماخوف ، واستوعبت قدرا موفورا من
الأعضاء ، ولكنه مع ذلك كان مكتوفا عن أن يلعب أى دور فى اتفاقات الأجور ،
أو مجرد المهام العادية التى يؤديها الاتحاد العمالى . لقد اقتصرته مهمته على
أن يكون مجرد وكالة سياسية لرحمة تأييد الطبقة العمالية للنسازية ، وتزويد
الجيش النازى الخاص من ذوى القمصان الرمادية بالمدد من العمال .

وهكذا تركت النقابات العمالية لتمارس أوجه نشاطها في المساومة الجماعية ، دون ان يأخذ النازيون فيها جانبا بوصفهم الحزبي ، ولو ان هذا الاتجاه قد اسلم الى انشقاقات ملحوظة بين الزعماء النازيين ، فقد كان جريجور شتراسر بوجه خاص ، وهو الذى شغل مركزا كبيرا في منطقة برلين ، والذى اعتمد على الجناح اليسارى للحركة النازية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية ، يرغب في أن يتخذ الحزب خطا مناهضا للرأسمالية على التحقيق ، وكان يود من الحزب أن يتخذ قرارا فاعلا لتأييد نقابات العمال . كذلك أراد شتراسر في الشهور الأخيرة لعام ١٩٣٢ ، عندما بدأ النفوذ النازي يتداعى سريعا بعد تقدمه الساحق في باكورة العام ، أن يتفق مع الجنرال فون شلايخر ونقابات العمال ، ضد القوى الرجعية المتجمعة وراء فون بابن ، على أمل أن يساعد مثل هذا التحالف النازيين على كسب نصيب كاف من السلطة ، في ائتلاف يرأسه شلايخر بوصفه مستشارا ، لتنفيذ جانب كبير من برنامجهم على سنن مناهض للرأسمالية . ولكن النتيجة التى تمخضت عنها ثورة شتراسر ، كانت هي اضطرابه في أوائل ديسمبر عام ١٩٣٢ ، الى الاستقالة من جميع مراكزه بالحزب النازي ، في مواجهة معارضة هتلر الصارمة لسياسته . وقد حدث هذا في لحظة كان فيها هتلر ، الذى صمم على كسب السلطة بالأساليب المنتهوية وحدها ، يعرقل الضغط الشديد لكثيرين من أنصاره للاستيلاء على السلطة بانقلاب عنيف ، بل كان موضع الظن من كثيرين منهم بأنه انما يترك الفرصة للأفلات منه .

وفي يوليو ١٩٣٢ فاز النازيون بنصر ظاهر في الانتخابات ، اذ حصلوا على ٢٣٠ مقعدا في الرايشتاك (البرلمان) من مجموع المقاعد وعددها ٦٠٧ ، أى بنسبة تقرب من خمسي المجموع ، وجرى محادثات بين هتلر وبين الرئيس هيندنبرج ، قبل فيها الرئيس أن يكون هتلر نائبا للمستشار فون بابن ، وهو عرض كان موضع الرفض البات . ونهض فون بابن بعصب المستشار ، على الرغم من استناده الى اقلية ضئيلة في الرايشتاك الجديد ، وهو البرلمان الذى رأسه النازي هيرمان جورنج . واذا وجه فون بابن بالهزيمة في البرلمان ، استعمل سلطة الرئيس في حله ، وبدأت انتخابات جديدة أخرى في نوفمبر ، وفي هذه الانتخابات فقد النازيون أكثر من مليوني صوت ، ونزل عدد مقاعدهم من ٢٣٠ الى ١٩٧ فحسب ، بينما زادت مقاعد الشيوعيين من ٨٩ الى ١٠٠ ، والقوميين الارستقراطيين من ٢٧ الى ٥١ ، وهبط الاشتراكيون الديمقراطيون من ١٣٣ الى ١٢٢ ، وحزب الوسط من ٩٧ الى ٨٩ - وهكذا كسب كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف على حساب كل من أحزاب الوسط والنازيين - وفوق هذا فقد النازيون خلال الأسابيع التالية نسبتهم في الانتخابات الخاصة بمجالس الولايات ، وبدأ أنهم قد فقدوا نفوذهم بدرجة متزايدة . تلك كانت اللابسات التى أدت الى سقوط فون بابن الذى كان مكروها من الوسط بقدر ما كان

مكروها من النازيين ، وادت الى الصعود بالجنرال فون شلايخر الى منصب المستشار على الرغم من افتقاره الى اى امكانية تجعله قادرا على حكم البلاد، الا اذا استطاع أن يضمن تأييد كل من الوسط والنازي على السواء . وقد أعقب ذلك فترة من التمرغ في الخديعة ، اذ انهزم جريجور شتراسر - الذى كان يريد الاتفاق مع شلايخر - في داخل الحزب النازي ، وتم تجريده من كل مناصبه ، ولجأ شلايخر - في سبيل الحصول على وسيلة للخلاص من متاعب المانيا الاقتصادية - الى تحدى هندنبرج والقوميين باقتراح اصلاحات زراعية ، تتضمن بعض التوزيع للاقطاعات الكبرى في المانيا الشرقية . وفي الوقت نفسه رفض هندنبرج طلبه الخاص باعادة حل الرايشتاك واجراء انتخاب جديد .

لقد كان القوميون المتطرفون يريدون حل الرايشتاك ، ولكنهم لم يكونوا يريدون اجراء الانتخاب الجديد ، وبمضى آخر كانوا يريدون انفصلايا تقوم بمقتضاه ديكتاتورية رئاسية تذهب بدستور جمهورية فايمار . ولكن هندنبرج الذى كان لا يثق فى هتلر الى حد بعيد ، كان يريد أن يعود فون بابن مستشارا ، ولكنه أدرك عدم وجود الاسس الكافية لقيام مثل هذه الحكومة بدون تأييد النازي ، فعادو المحاولة لاقتناع هتلر بمنصب نائب المستشار في وزارة فون بابن ، على نحو يصبح فيه بغير سلطان حقيقى ، وقد أمر هتلر على المستشارية . ولكنه رفض أن يقوم بأى محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة . أما هندنبرج الذى كان يبحث على ضرورة قيام وزارة « حاشدة » تستند الى القسالية في الرايشتاك ، فقد رفض قبول هتلر مستشارا باعتباره زعيما لحزب ، وأصبح واضحا أن الأمور قد استحسنت أزمتهما الى حد لا يمكن اجتيازها .

وأخيرا وجد الحل ، عندما تم اتفاق هتلر مع زعماء القوميين وأحزاب الوسط وفون بابن ، على أن يكون هتلر مستشارا ، وفون بابن نائبا له في حكومة ائتلافية يكون فيها النازيون أقلية ، ووفق هذه الشروط ، اضطر هندنبرج الى قبول هتلر مستشارا ، مع النص صراحة على أن تعيينه في منصب المستشار ليس باعتباره زعيما للنازيين ، ولكن باعتباره مثالا « للحشد » الذى دعا اليه الصالح القومي . وبهذا ، وقع كل من هندنبرج وزعماء الأحزاب الأخرى في وهم خاطئ ، حين حسبوا أنهم بذلك سيضعون النازيين تحت سيطرتهم ، وأن هتلر نفسه قد وعد ألا يستخدم سلطته في أغراض حزبية . صحيح أن الزعيم النازي قد اضطر الى الموافقة على أن يكون فون بابن رئيسا للوزارة البروسية ، الى جانب منصبه نائبا للمستشار . ولكن النازي فريك قد أصبح كذلك وزيرا لداخلية الرايخ ، كما تقلد جورنج المنصب المائل في بروسيا ، أما القومي هوجنبرج فقد عين وزيرا لوزرائين - التجارة والزراعة - في الرايخ وفي بروسيا كليهما . أما المحافظ بارون فون نوبرات فقد ظل وزيرا

للخارجية ، وأما المناصب الوزارية الأخرى فقد أعطيت لأصدقاء وأعوان هندنبرج وفون بابن . وهكذا أصبح رجعيو النظام الهرم على ثقة من أنهم قد تاوروا هتلر ودعموا سلطانهم .

ولكن سرعان ما بدت خديعتهم ، فقد عمل جورنج من جانبه على استغلال منصبه وزيرا لداخلية بروسيا ، فأقال على الفور كل أصحاب المناصب الكبرى في البوليس ، ممن لم يكن النازيون يثقون فيهم ، وأحسّل محلهم آخرين من « فتوات » الحزب ، كذلك عمل على مد قوات البوليس بجموع غفيرة من « الكونستبلات » الذين جاء بهم من قوات العاصفة وفصائل حرس النازي ، وأصدر سلسلة من الأوامر التي تخول للبوليس استخدام العنف ، فتمتصنة التأييد المطلق لكل مزيد من التدابير الوحشية ضد « أعداء الدولة » وبخاصة ضد الشيوعيين . بل لقد أعلن جورنج في أمره الصادر يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ، « أن رجال البوليس الذين يستخدمون أسلحتهم النارية في أثناء أداء أعمالهم ، يمكن أن يلقوا كل تأييد ، دون اعتبار لما يترتب على تصرفاتهم من مسؤولية . » وهكذا لم تكن هناك من الناحية العملية أى حدود للعنف الذي يمكن أن يمارس ، لا ضد الشيوعيين وحدهم ، بل كذلك ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، بل حتى أولئك البورجوازيين المعتدلين الذين يعارضون عقيدة النازي .

لقد أعطيت للبوليس سلطة مطلقة غير محدودة لمهاجمة وفض الاجتماعات ، وأصبحت الصحافة خاضعة لرقابة صارمة تمنعها من مجرد النقد الهين لسياسة النازي . وكذلك قتل كثير من الناس ، وآخرون كثيرون تعرضوا للضرب من عصابات الحزب ، سواء كانت هذه العصابات منخرطة في رجال البوليس أو تحت سمعهم وبصرهم على السواء . ولقد حاول الشيوعيون أن يدعوا لاضراب عام ، سرعان ما أخمد بوحشية على الفور . وحتى اجتماعات حزب الوسط قد هوجمت وأوقفت ، بعد أن رفض هتلر مطالب الحزب باتخاذ إجراء لضمان الحرية الدستورية .

وقد صاحب هذه الحملات المنظمة للأرهاب مجهود انتخابي ضخم من أجل الأمل في كسب الأغلبية بالرايشتاك الجديد الذي تقرر انتخابه مبكرا في مارس ، حيث حصل النازيون على ٢٨٨ مقعدا من ٦٤٧ مقعدا ، وبهذا أصبح الحزب أقوى مما كان عليه في انتخابات يوليو ١٩٣٢ ، ولكنه ما زال على وضع تموزه فيه الأغلبية المطلقة .

ومع ذلك ، فقد كان هناك ٥٢ للقوميين ، وكانت للحزبين الاثنين فيما بينهما الأغلبية الواضحة . أما الاشتراكيون الديمقراطيون فقد كانوا برغم الارهاب الذي مورس على حسابهم ، لا يزالون قادرين على إعادة ١٢٠ نائبا ، بمقارنتهم مع ١٣٣ في يوليو و١٢١ في نوفمبر و١١٣٢ . وكان الشيوعيون

٨١ ، بمقارنتهم مع ٨٩ ثم ١٠٠ في الانتخاباتين السابقتين ، وكان لحزب الوسط ٧٣ ، بالمقارنة مع ٧٥ ثم ٧٠ ، أما بقية الأحزاب فلم يكن لها قیما بينها سوى ١٤ مقعدا . وحزب الشعب - حزب شترسمان - الذي كان يوما ذا قوة ، انكمش الى قلة قليلة بقدر مقعدين اثنين فحسب . وفوق هذا ، فإن الشيوعيين ، برغم نجاحهم النسبي في مواجهة اضطهاد عارم ، قد حرموا في الواقع من كل نصيب في البرلمان الجديد ، اذ سرعان ما سجن ممثلوهم أو وضعوهم في معسكرات اعتقال اقيمت بمقتضى نظام جورنج الجديد . وشاركهم في هذا المصير عدد جوهرى من الاشتراكيين الديموقراطيين . وقد أدت صور الحرمان هذه ، الى منح النازيين الأغلبية الواضحة التى أنكرها عليهم الناخبون ، ومكنتهم من ألا يبالوا بشركائهم في الحكومة الائتلافية بالاسم فحسب . وقد شرعوا في تقديم لائحة للتفويض فى الرايشتاك ، تلتى في الحقيقة معظم دستور فايمار ، وتفوض الحكومة في إصدار قوانين ملزمة دون اقرار الرايشتاك . وهكذا كان الانهاف في الواقع لظهر الحكومة البرلمانية . وقد أصبح هذا الاجراء واجب التنفيذ ب ٤٤١ صوتا ضد ٩٤ صوتا للاشتراكيين الديموقراطيين - أما تصويت الوسط والأحزاب الأقل ، وكذلك الشأن بالنسبة للقوميين ، فقد كان الى جانب النازيين تأييدا لهذا الاجراء . وقد تم إلغاء الحزب الشيوعى واعتباره خارجا على القانون في فبراير، قبل أن تبدأ الانتخابات، ولو انه كان مسموحا للناخبين أن يصوتوا اذا رغبوا لصالح مرشحي الحزب في انتخابات مارس . وقد انخرطت البقية من أعضائه في حركة سرية ، واعتقل بعض زعمائه في معسكرات الاعتقال ، بينما فر آخرون عبر الحدود ، وظلت قلة قليلة منهم تمارس نشاطها باعتبارهم هاربين من انفضاء النازى ، أما الاشتراكيون الديمقراطيون باستثناء أولئك الذين اعتقلوا أو قتلوا ، فقد سمح لهم بدخول الرايشتاك الجديد ، واحتفظ الحزب بوجوده ائقانونى لفترة قصيرة رغم تعرضه للاضطهاد المنيق . ولقد بذل الحزب بحق جهودا يائسة ليلائم بين نفسه والحكم النازى ، على أمل أن يحتفظ بوجوده وكيانه ، فاستقال زعيمه أوتو فلز من منصبه فى المنظمة الدولية العمالية الاشتراكية عندما هاجمت تلك المنظمة الحكم النازى، وانتخب الحزب في إبريل لجنة مركزية جديدة ، اسقط منها زعماءه الذين فروا بالفعل خارج البلاد ، ولكن هذا الاستسلام المتهاوى لم يأت بجدرى، اذ احتل جورنج في ١٠ مايو مباني الحزب ومكاتبه الصحفية واستولى على أرصده المالية . ورغم ذلك فقد ظهر الاشتراكيون الديمقراطيون بعد ذلك بأسبوع فى الرايشتاك ، حيث صوتوا فى صالح بيان هتلر عن السياسة الخارجية ، لكن يتلقوا المكافأة عن هذا التصنيع فى الشهر التالى ، بقرار من فريك (وزير الداخلية) بمنع أى نشاط للحزب ، ويطرد جميع أعضائه من جميع الأجهزة البرلمانية والحكومة المحلية ، وأخيرا تم اغلاق فروعه ووقف صحفه ، ومصادرة

مكاتب النشر الخاصة به ، وفي هذه الاثناء ، فر معظم زعمائه عبر الحدود ، او اعتقلوا ، واقام اوتو فلز وأعوانه قيادة للحزب في المنفى في مدينة براج .

وعلى وجه العموم ، كان النازيون قادرين على بناء نظامهم الجديد دون أى مقاومة . فكم كانت وسائل القوة تنفجر بين أيديهم ، وكم كانت الغطاعة التى تستخدم بها هذه الوسائل ، سواء كان استخدامها يعنف تحتمسه الضرورة ، او عنف خارج على كل قانون . ولقد اظهر الاشتراكيون الديمقراطيون في البداية شيئا من الشجاعة الشخصية بحضورهم اجتماعات الرايشتاك ، وتصويتهم ضد قانون تفويض السلطة ، ولكنهم لم يبدلوا أى محاولة لمواجهة القوة بالقوة ، واستناموا لآبادة جيشهم الحزبي المسمى « حماة الرايخ » دون أى محاولة لاستخدامه ضد قوات العاصفة النازية . وليس من شك في ان أى محاولة من هذا النوع كان مكتوبا لها الهزيمة ، حتى لو دفن الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون خلافاتهم ، وتأزروا سويًا على الدفاع عن الجمهورية ، الامر الذى لم يكن أى الحزبين مستعدا للقيام به . لقد كانت هناك فرصة سانحة لمثل هذه المقاومة ان تحرز قدرا ضئيلا من النجاح ، في تلك اللحظة التى اطاح فيها فون بابن بالحكومة الاشتراكية الديمقراطية ببروسيا في يوليو ١٩٣٢ ، ومع ذلك فقد كان الأمل في النصر يبدو ضعيفا . ذلك ان « حماة الرايخ » بتشكيلاتهم الوفيرة في اعدادها ، كان أغلبهم بغير سلاح ، في الوقت الذى اظهر فيه الشيوعيون بالغ الخصومة للاشتراكيين الديمقراطيين البروسيين ، الذين كانوا من ناحية أخرى تعوزهم الأغلبية في المجلس البروسى ، ولم يكونوا يحتفظون بمقاعد الحكم الا لدم وجود أغلبية قادرة على التضامن للوقوف ضدهم ، بينما كان الامر على عكس ذلك في الجانب الآخر ، اذ كانت تشكيلات النازيين مجهزة بالسلاح تجهيزا طيبا ، ولقد كان حتما للحكومة البروسية بزعامة اوتو براون وكارل سيفرينج ان تدروها الرياح لو انها حاولت مقاومة فون بابن بالقوة ، بدلا من الخضوع له تحت ستار الاحتجاج باستعراض للقوة ، ومع هذا ، فقد كانت المقاومة في تلك المرحلة لا تزال ممكنة بالكاد ، بينما كان احتمال ذلك في أى مرحلة تالية قد اختفى في الواقع العملى .

وما من شك في ان هناك عنصرا هاما كان سببا في تحويل الاتجاه ضد مقاومة انقلاب فون بابن ، ذلك هو الاتجاه الخاص باتحادات العمال ، التى راحت تحت زعامة تيودور لايبارت ترمى بثقلها في جانب الانغضاء عن سياسة هتلر ، وسعى جورنج للاستيلاء على السلطة . ولم يكن هذا الانغضاء يعطى أى ميزة لزعماء اتحاد العمال ، الذين كانوا يأملون بسياستهم هذه ان ينقلوا أروصدهم وفروعهم من المصادرة ، وأن يسمح لهم بالابقاء على مجرد ظل لمنظمتهم ، ولكن النازيين لم يلبثوا في أول مايو ١٩٣٣ أن حولوا الميد الاشتراكي للعمال الى احتفال نازي عظيم ، تحت ستار اقامتهم لجبهة العمال الجديدة ، وفي اليوم

التالى استولوا على ابنية الاتحاد العمالى ، واعتقلوا مئات من زعماء الاتحاد ، ثم حولوا اعضاء النقابات العمالية الى جبهة للعمال . وفى هذه الجبهة التى كانت تابعة يقينا للحزب النازى ، تحت قيادة دكتور لاي الذى كان بدوره على رأس منظمة الحزب ، وجد اعضاء مختلف النقابات العمالية السابقة الحرة والمسيحية انفسهم مندمجين قهرا فى اربعة عشر «اتحادا» ، كل واحد منها مرتبط بمجال معين من الصناعات . وقد حاول دكتور لاي فى البداية أن يعطى « جبهة العمال » صفة النقابات الاندمجية ، بادخاله المستخدمين الى جانب العمال ، ولكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل . غير أنه على الرغم من أن الجبهة قد أعدت لكى تقوم بتمثيل العمال ، فانها لم تكن ذات سلطان حقيقى تمارسه لصالح العمال . وفى ١٩ مايو عينت حكومة هتلر مجلسا عماليا اعلى ، لكل منطقة من المناطق الثلاث عشرة التى قسمت اليها المانيا ، وتم اختيار كل مجلس بمشاورات فى كل منطقة على حدة ، وأسندت الى هذه المجالس سلطة تحديد الأجور ، وشروط العمل بدلا من نظام الاتفاق الجماعى . فلم تكن وظيفه جبهة العمال أن تساوّم فى مثل هذه الشؤون ، أو أن تدافع عن امتيازات العمال ، وانما اصبحت مهمتها تكريس قوة الأيدى العاملة القومية لخدمة دولة النازى ، وهكذا صفت الحركة العمالية تماما دون أى مقاومة ، وأرسل زعيمها لايبارت وجروسمان الى معسكرات الاعتقال رغم ادعائهما .

والآن علينا أن نتساءل ، ما هو الدور الذى لعبته خلال تلك الأحداث طبقة اصحاب الأعمال فى ألمانيا ؟

نقد مضى بعض كبارهم الى النازيين وفى مقدمتهم فريتز تيش ملك الصلب ، حيث ساهموا بسخاء فى تمويل الحزب النازى قبل الانقلاب بوقت طويل . وقد أراد تيش رمعه أولئك الآخرون الذين حذوا حذوه ، أن يستخدموا النازيين فى خدمة الرأسمالية الألمانية ، للقضاء على كل من الاشتراكيين والشيوعيين واتحادات العمال ، وكانوا يأملون أن تصبح لهم قدرة السيطرة على النازية لجعلها مددا قويا لاهداف الرأسمالية . وعندما مضت النازية فى تحديدها لجمهورية فايمار ، وأصبحت على قدر ظاهر من القوة والبأس ، تزايد عدد الرأسماليين الذين اقمتموا بوجهة النظر تلك ، وأعلنوا اوتباطهم بالنازية برغم ماينطوى عليه برنامجها من عناصر مناهضة للرأسمالية ، ومع ذلك فلم يكن هذا هو الاعتقاد الثابت بين زعماء طبقة اصحاب الأعمال ، حتى عندما أصبح هتلر مستشارا للرايخ ، اذ انقسم هؤلاء الزعماء من الناحية السياسية الى متابعين لمختلف الاحزاب البورجوازية لاسيما حزب الوسط ، وقوميين فى صور رجعية أقرب الى الارتباط بالقوميين الألمان انصار هوجنبرج ، من الارتباط بالنازيين . ولقد كان تقلد هتلر لمنصب المستشار ، علامة للبدء فى سلسلة من النضال على السلطة داخل الوكالات المركزية للرأسمالية الألمانية ، وفى مقدمتها الاتحاد القومى للصناعة الألمانية الذى كان يرأسه كروب فون

يوهين ، فقد طوب كروب بالاستقالة ، كما حمل كستل - مدير الاتحاد على الاستقالة من منصبه بالفعل . ومع ذلك فقد استطاع كروب ان يحتفظ بوضعه ، وفشل دكتور أوتو فاجنر المدير الاقتصادي للحزب النازي في محاولته لوضع الاتحاد تحت سلطان الحزب . فقد كان اتجاه فاجنر مع دكتور لاي هو اعادة تكوين الاتحاد ، باعتباره عنصرا ينضم الى جبهة العمال في تنظيم اندماجي يجمع المستخدمين والعمال ، ولكن الاتحاد لم يمس في هذا الاتجاه ، واضطر هتلر الى المدول تحت نفوذ الاتحاد القومي للصناعة عن مشروعاته الخاصة بالمنظمات الاندماجية ، وترب على ذلك اقضاء فاجنر ليحل محله فيلهلم كيلر ، الذي كان مقبولا من جانب رجال الصناعات ، ولم يكد يونيو يشرق حتى عين واحد من اشد انصار الرأسمالية وزيرا للتجارة .

أما الوكالات الرئيسية الأخرى ذات التمثيل الرأسمالي في ألمانيا ، فكانت شركة صيانة المصالح الاقتصادية في أرض الراين ووستفاليا - المعروفة باسم « اتحاد الاسم الطويل » ، ثم شركة اصحاب الأعمال بالشمال الغربي ، التي تمارس نشاطها بخاصة في مناطق الفحم والصلب . وقد كانت الشركة الأولى تحت رئاسة الدكتور شلوخر ، الذي كان في حزب الشعب الألماني . من قبل ، ولكنه ارتبط مؤخرا بالقوميين التابعين لهوجنبرج ارتباطا وثيقا ، وقد اضطر شلوخر الى الاستقالة سريرا ، وبعد فترة قصيرة حل محله بيسن ، الذي أصبح كذلك رئيسا لشركة الشمال الغربي ، وهكذا رفع الى أعلى مراتب النفوذ في صناعة ألمانيا الغربية .

وعلى وجه العموم ، فقد أفلح النازيون في اكتساب السلطة على المنظمات الأساسية للرأسمالية الألمانية ، ولكن تحت شرط واحد ، هو جعل سياستهم الاقتصادية ملائمة للمصالح الرأسمالية ، والتوصل من وعودهم بإقامة منظمات اندماجية تزيل الخلافات الطبقية . وتحت هذه الأوضاع كان أغلب رجال الأعمال مستعدين تماما للعمل مع النظام النازي الجديد ، لا سيما بعد أن شهدوا الى أي مدى من المساواة مارست النازية سحقها لحركة الطبقة العاملة .

وفي الحقيقة ، لم يكن لكبار اصحاب الأعمال شيء من الاختيار ، فقد خضع جانب كبير من الصناعة الألمانية لسيطرة البنوك نتيجة للكساد العارم ، وكانت هذه البنوك نفسها مدفوعة الى طلب العون من الدولة ، فكان من يمتنع بؤمام الدولة حينئذ هو صاحب اليد القوية في ضمان طاعتهم . ولم يكن النازيون من ذلك النوع الذي يفتح ، بل هم يستثمرون أية فرصة مستح للمزيد من التسلطان .

ومهما يكن من شيء ، فقد فرغ هتلر على أية حال من قبل عام ١٩٣٣ بزمين بعيد من الاهتمام بالعناصر المناهضة للرأسمالية ، التي كانت قد قامت بأعداد البرنامج النازي . فقد كانت هذه العناصر صالحة لاجتذاب الجنوع بين

البورجوازية الصغيرة ، التي أمكن اغرائها بظواهر التنديد بالمصالح التجارية والصناعية الكبيرة . ولكن النازية بعد أن أفسحت من مجال دعوتها ، وأصبحت أكثر فاعلية في الناطقة باسم القومية الشعبية المتطرفة ، قد أخذت حاجتها الى دعوة البورجوازية الصغيرة ضد العناصر الفنية تضمر قليلا ، ثم ان حرب النازية ضد حركة الطبقة العاملة ، قد دفعتها الى التحالف مع كبار اصحاب الأعمال . ومع ذلك ، وحتى عام ١٩٣٣ ، كان كثيرون من صفار التجار وصفار اصحاب الأعمال ، المنظمون في « رابطة النضال » للطبقات الصناعية المتوسطة ، لا يزالون ينظرون في ثقة الى النازيين ، لانفاذ برنامجهم في شجب الارتباطات التجارية الكبيرة ، وتسليمها الى « المواطن الصغير » . وفي مارس ١٩٣٣ ، بادرت رابطة النضال تحت اشراف النازيين في جلاء ، باقامة مندمجات الرايخ للتجارة الألمانية برئاسة دكتور فون رينتلين ، وقد ظفر هذا الاتحاد بالاشراف على اللجنة الألمانية للصناعة والتجارة ، وهي الاتحاد المركزي للغرف التجارية المحلية ، التي أصبح فون رينتلين رئيسا لها كذلك . ومع هذا ، فسرعان ما وجدت هذه المؤسسات نفسها في خلاف حاد مع دكتور لاي ، الذي كان يرغب في ارساء البناء الجديد الاندماجي للرايخ النازي ، على جبهته العمالية بأكثر من ارسائه على منظمات البورجوازية الصغيرة . وفي الحال ، قبول كلا المتنازعين بهزيمة متعاقبة ، عندما طرح هتلر فكرة الدولة الاندماجية ، بدلا من منح تأييده لاي منهما ، واتجه في الحقيقة الى جانب الرأسماليين الكبار ضدهما معا .

وهكذا ، لم تكن النازية كما أشرت الى ذلك في الفصل الاول ، أداة للرأسمالية الألمانية في كفاحها ضد الاشتراكية ، بل ان نتيجة التحالف بين النازية والرأسمالية كان كسبا للنازية ، قبل أن تكون كسبا للرأسمالية ، لقد أمكن للرأسمالية الألمانية أن تنجو من متاعبها الملحة ، وأن تستأنف الحياة في ظل النازية ، فاعطت للنازية عونها القوي خلال السنوات المتتالية بشكل رئيسي ، وهي فوق ذلك قد طوعت نفسها للزعامة النازية ، في وضع « المدفع » قبل « الزبد » ، وفي اعطاء الأولوية للاتجاه النازي نحو اعادة التسلح والحرب ، قبل مصلحتها الاقتصادية بالذات .

على أن الحقيقة المائلة ، في كون هذه التسوية ذات قيمة طيبة للرأسماليين ، من حيث انها تزيل تهديد الاشتراكية وتمنح اصحاب الأعمال ميزة ضخمة في التعامل مع العمال ، لم تكن أبدا لتوهن من صحة القول ، بأن النازيين في الرايخ الثالث - وليس بالآخرى الرأسماليون - هم الذين كانوا في وضع من يضبط ايقاع اللحن ، وهم الذين كانوا يطوعون الصناعة الألمانية لأغراضهم القومية بالذات .

اما بالنسبة لكيام ملاك الاراضي ، فلم يكن الامر اقل يسرا للنازيين ،

اد. كان هؤلاء الملاك مجادين لأى تدبير يستهدف تفتيت الاقطاعات الكبرى فى ألمانيا الشرقية ، وقد كانت لدى النازيين فى عام ١٩٣٣ حركة جديدة للفلاحين ، قائمة على جهاز الحزب المسمى الجهاز السياسى الزراعى ، تحت قيادة فالتار داريه وهو اقتصادى اشتراكى أرجنتينى المولد ، قفز بسرعة الى صدارة الحزب ، وأصبح فيه علما لاصراره على ضرورة خفض أسعار الفائدة الحقيقية الى ٢ فى المائة ، معارضا بذلك كلا من هوجنبرج الذى كان يدعو الى اجراءات تستهدف زيادة الأسعار الزراعية ، وخبراء الحزب الماليين من امثال شميدت وشاخت . وقد عمل داريه بتأييد من هتلر على تنظيم كتلة الفلاحين 'الألمان فى شكل ' مندمجات الرايخ لمنتجى ومستهلكى الغذاء ' تحت رقابته الشخصية ، وعلى وضع التشريعات التى تمنع بيع ارض الفلاح بالمزاد ، وتحرم طرد الفلاحين من أجل الديون . وقد أعلن أن الفلاحين هم المؤسسون الحقيقيون للعلظة القومية والباعثون لروح الأمة ، وود أن يصبح قادرا على تحقيق مزيد من الاجراءات لمشكلة الفلاح بالنسبة للاقطاعات الكبرى فى ألمانيا الشرقية . ولقد أدت هذه السياسة الى وضعه فى نزاع حاد مع هوجنبرج وكذلك الرئيسى هندنبرج ، حيث يظهر كل منهما حقوق الملاك . كما أنه فشل فى ضمان عون هتلر ، الذى أعلن أن مشكلة المجال الحيوى للشعب الألماني لا يمكن علاجها بالاستعمار فى ارض الوطن ' يقصد استصلاح وتمجير الاراضى ، بل يكون حلها بالضرورة هو غزو المناطق فيما وراء الحدود الراحنة للرايخ ، لاسيما فى شرق أوروبا . وقد اضطر داريه من أجل الاحتفاظ بسلطته ، الى الفاء مطالبته بخفض الفائدة الى ٢ فى المائة ، والى التمثل فى مشروعاته الخاصة بمشكلة الارض فى ألمانيا الشرقية ، ومع ذلك فان هذه المالبسات لم تكن لتفيد هوجنبرج ولا مؤيديه القوميين ، ففى يونيو اجتاح النازيون نوادى القوميين ودوائرهم فى جميع ألمانيا ، واستولوا على ممتلكاتهم ، واعتقلوا منهم خلقا كثيرا . وقد قام هوجنبرج باحتجاجات فوية فى الوزارة ضد هذه الهجمات دون جدوى ، ثم استقال من منصبه فى ٢٧ يونيو . وقد رد هتلر على ذلك بالفاء الحزب الألماني القومى ، ولم يكذبى أسبوعان ، حتى أعلنت الوزارة قانونا جديدا ينص على أن يكون الحزب النازى هو الحزب السياسى الوحيد الذى له حق الوجود فى ألمانيا ، ويقضى بالفاء سائر ما عداه من أحزاب .

وهكذا انتهت فترة الائتلاف المضطرب الذى كانت تحكم به ألمانيا خلال الشهور الستة الأولى لمشاركة هتلر . فلم يكن الاشتراك فى السلطة حقيقيا أبدا ، بالرغم من أن وجود هوجنبرج فى الوزارة قد حزم بعض الاتجاهات لا سيما فيما يتعلق باصلاح الاراضى . وقد كان الأثر الرئيسى لاقالة هوجنبرج من الحكومة ، هو تمكين هتلر من دعم قبضته على الرايشتاك ،

وتفككت استطاع تقليل أعضائه على قواته العاصفة ، التي كان زعيمها روم ،
يزعم في محاضرة الضغط ببطش ثوري ، في صور تنصب الى حشد الضنومة
مع كل من موقف القوميين ، وموقف عناصر كثيرة رأسمالية وبورجوازية .
وفي أغسطس ١٩٣٣ ، مضى جورج في بروسية الى شوط أبعد مدى ، بحل
البوليس الخاص الذي كان يتكون بصفة أساسية من يتفوق قوات العاصفة .
وأصبح المسرح مصدا للصراع الذي بلغ أوجه في عام ١٩٣٤ ، بالاطاحة بروم
ثم مصرعه .

وقد أصبحت النازية بعد انفرادها بالسلطان على استعداد للتحويل
من صورة الحركة القومية الموجهة ضد النظام القائم ، الى صورة المدافع عن
النظام الجديد الذي جاءت به الى عالم الوجود . ومن أجل التكوّن من كثير
من معتقداتها الاقتصادية الهدامة السابقة ، أصبحت النازية هي التي تكبح
جماع أولئك الذين مازالوا يعملون وفقا لتلك الروح السالفة . ولا يعني
هذا أن النازية قد أخذت تنمو لتضيق أقل نزوعا الى العنف ، وإنما يعني أن
الأغراض التي تمارس النازية إزائها هذا العنف ، قد أصبحت واضحة المعالم
محدودة المدى . فهي لم تتوان أبدا في اضطهاد اليهود أو الشيوعيين أو
الاشتراكيين الديموقراطيين أو النقابيين « الأحرار » ، ولكنها أوقفت بالفعل
توجيه عندها ضد الرأسماليين الذين أقروا النظام النازي الجديد ، وضد
أولئك الأريين الذين كانوا على استعداد للعمل مع النازية ، أو حتى مجرد
القبول لنظامها في الحكم .

لقد كان طرد روم ثم قتله في صيف عام ١٩٣٤ بمثابة الخاتمة لسحق
جماعته باعتبارها قوة قادرة على العمل المستقل ، ومن ثم فهو يعني الاخضاع
النهائي لجناح النازية اليساري .

وعلى أية حال ، فقد أصبح هتلر بعد ذلك قويا خالصا أكثر منه
زعيم « اشتراكي » وطنيا للشعب الألماني ، وأصبح سندا قويا للمصل
الرأسمالي ضد كل المناهضين للرأسمالية ، سواء كان ذلك لحساب الجماهير
الشعبية أو عناصر البورجوازية الصغيرة ، التي ساهمت بقدر ضئيل في
وصوله الى السلطة . وكما رأينا ، فإن التحول في النازية قد بدأ وانتهى
منذ وقت مبكر ، إذ هو بدأ حقيقة قبل أن يصبح هتلر مستشارا ، منذ اليوم
الذي أخذ فيه الحزب النازي يقبل التبرعات الفخمة من تيش وغيره من كبار
الرأسماليين . وقد أصبح الأمر مشهودا بوضوح في خلال الشهور القليلة
الآتية لتسلم هتلر مقاليد السلطة ، منذ اليوم الذي استقر فيه شخصيا على
فكرة إعادة التسلح والتجهيز لحرب عدوانية ، فمن أجل هذه الأهداف كان
يحتاج للوعود والتأييد من أصحاب الأعمال الكبيرة ومن القوميين الألمان على
السواء ، الذين أمكن اقناعهم بقبوله زعيما ، لا سيما أولئك الذين يشغلون

مراكز للظروف حتى أي حركة يمكن أن تخضع لعملية التوحيد الفكري . . .
أظهر تماما احتفال المقاومة من جانب الحركات الاشتراكية الأصلية والثقافات
العثمانية . لم يبق هناك أي احتفال للمعارضة ذات الخطر ، اللهم إلا
الكنائس ، التي أحس النازيون بضرورة علاج أمرها على نحو ملائم . يختلف
عما مارسوه مع خصومهم الآخرين .

لقد كانت الاشتراكية الألمانية بأسسها الماركسية ، حركة مناهضة
للدين بحكم تقاليدها ، ومعادية لكل من البروتستنتية اللوثرية في المناطق
الشرقية بألمانيا ، والكاثوليكية الرومانية في مناطق الراين ووسنغاليا وبافاريا
على السواء .

وتحت تأثير هذه الاشتراكية ، لم يكن للدين أي أثر في قطاع كبير من
الطبقة العاملة ، كما أن الزعماء الاشتراكيين والمعمولين كانوا يفتنون تماما
بعيدا عن نطاق النفوذ الكنسي ، وكانت الاتحادات النقابية المسيحية المنافسة ،
كاثوليكية في مجموعها الرئيس من حيث الزعامة والاتجاهات ، بالرغم من
أنها كانت مفتوحة للبروتستنتيين على السواء ، ولكن هذه الاتحادات
الكاثوليكية لم تكن تمثل إلا أقلية صغيرة في الحركة العمالية . أما النازية
من ناحية أخرى . فقد كانت منذ البداية بعيدة من الدين أكثر منها مناهضة
للدين . فهي إذ تعتبر نفسها متجددة باسم جميع الألمان الحقيقيين ، كان
لزما عليها أن تفتح جنباتها للبروتستنت والكاثوليك معا ، وأن تمنع بقدر
المستطاع كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانقسام بينهم . وقد كان هتلر نفسه
كاثوليكيا منذ ولادته ، وظل في هذه الصورة من الكاثوليكية على أية حال ،
ولو أنه لم يكن يلقى اهتماما لاعتبارات الدين . أما الرئيس هيندنبرج فقد
كان بروتستنتيا حقيقيا ، ونصيرا قويا للدعوة البروتستنتية في فكرتها
التي تنادى بتحالف الكنيسة مع الدولة . ولم تكن الكنائس البروتستنتية
متحدة على مستوى الوطن بأسره ، بل كانت تقوم على قاعدة المناطق ، حيث
لكل ولاية في الرايخ كنيسة خاصة ، في ارتباط وثيق مع حكومة الولاية ،
ومن هنا كانت الكنائس مرتبطة إلى حد ما بفكرة الانقطاع وبمنطق الحقوق
الذاتية للولاية . وإن كان هناك في الواقع نوع من الأفضلية الممنوحة للكنيسة
اللوثرية البروسية .

وإذ كانت النازية حركة مركزية تقوم على الإصرار القوي للوحدة
الوطنية بين جميع الألمان ، فقد كان لابد من مراعاة حتمى بينها وبين إقليمية
الألمان ، البروتستانت . ثم إن الحاح النازية على السلطة المطلقة لحكومة
الرايخ ، إنما يعنى بالضرورة تبعية الأديان للسلطة السياسية التي تجري على
نسق يقاير الدعاوى الكنسية بسلطانها الروحي على المؤمنين . ولقد نادى
بعض النازيين منذ زمن طويل ، بأن على المسيحية أن تتطور لتسير في خط

الفكرة النوردية لانجيل النازية . وذلك بأن تهر المنصرية باعتبارها قاعدة من قواعد الإيمان ، كذلك نهضت حركة نوميدي بروستانتية بعد أن تزايد النفوذ النازي ، لتصبح في طرفها على صورة تكاد تتعارض مع الروحية المسيحية بالذات .

وقد أصبح القس اللوثرى هاسينفيلدر ، الأس الأكبر « للمسيحية الألمانية » المزعومة ، وأخذ يعمل على توحيد اشراف الكنائس اللوثرية ، بإزاحة رؤسائها المكرسين من مناصبهم . وعلى الرغم من التقليد الخاص بخضوع الكنيسة لأشراف الدولة ، فقد أثارت حملة هاسينفيلدر معارضة منتشرة ، فأقاله هتلر من منصبه ، وعين في مكانه لودفيج مولر راعي كنيسة راينسفر بشرق بروسيا ، رئيسا للمسيحيين الألمان . وقد أعقب ذلك في مايو ١٩٣٣ ، مؤتمر رسمي طوال أيام ثلاثة ، بين مولر وعدد من رجال الكنائس البارزين ، سلم فيه مولر بتحرر الكنيسة من وصاية الدولة ، وتأسيسا على ذلك ، انتخبت سلطات كنيسة برلين ، فريدريك فون بولشفينج - وهو أرثوذكسي لاهوتي ملحوظ - مطرانا للأرايخ ، بمعنى أن يكون رئيسا للكنيسة اللوثرية الألمانية . ولقد كان هذا شيئا كثيرا بالنسبة لهتلر ، الذي رفض تعيين بولشفينج ، وأصدر تعليماته إلى جورنج بوصفه رئيسا للحكومة البروسية ، بتعيين موظف مدني ، هو جيجر بالذات ، قوميسيرا للكنيسة بسلطات عليا . وعندئذ عزل جيجر الرؤساء المكرسين للكنيسة البروسية ، وعين سولر رئيسا لاتحاد الكنيسة الانجيلية الألمانية . أما بولشفينج فقد طرد ، واختل النازيون الكنائس البروتستانتية ، ورفضوا عليها الاعلام الخيرية . وقد أدى هذا التحدى إلى اقحام الرئيس هندنبرج في الأمر ، فاستدعى هتلر وطلب ضرورة إعادة الحرية للكنائس ، وأن تسوى الموضوعات بين النازيين ورؤساء الكنيسة بمفاوضة ودية . وقد استسلم هتلر على ذلك الحين ، فألقى أمر مولر الخاص بوجوب تعيين المسؤولين في الكنيسة مستقبلا عن طريق الحكومة ، وأسقط ما كان يسمى « البند الآرق » الذي يقصر العضوية على ذوي العنصر « الآري » ، فيما عدا العضوية بالنسبة للأكليروس . أما الاشراف المستقل على العقيدة والمعادة للكنائس الدولة الاقليمية ، فقد أعيد تأكيدهم . ثم أقيمت جيجر من منصبه بوصفه قوميسيرا كذلك وضع نص لإعادة انتخاب الجمعيات الكنسية ، التي كان النازيون قد اخضعوها لعملية « التوحيد الفكري » بقصد ادراجها نهائيا تحت الاشراف النازي . واستطاع هتلر أن يرغم إلى الرئيس تقريرا بأن أوامره قد تم اتفادها ، وأن اتفاقا قد تم الوصول إليه بين الكنائس والدولة .

وحتى ذلك الوقت ، كان النازيون يبدوون في صورة من ووجه بهزيمة ظاهرة ، ولكنهم لم يضيئوا الوقت في الصودة لتأكيد مطالبهم ، فأجريت

الانتخابات للجمعيات الكنسية الجديدة تحت ظروف من الإرهاب المنتشر ، وترتب عليها انتصار الحثالة من المسيحيين الألمان ، لا سيما في بروسيا . وعندئذ انتخب مولر مطران دولة لكنيسة الدولة البروسية أساقفة ، ثم لم يلبث بعد ذلك بقليل ، أن اختير في سبتمبر ١٩٣٣ مطرانا للرايخ ، بواسطة المجمع القومى لرؤساء المذهب الدينى فى وبننبرج . وقد أثارت هذه التدابير احتجاجات صارخة من جانب الأرثوذكس ، توقع ألفان من القساوسة على عريضة « ماربورج » للاحتجاج . ونشر كارل بارت رجل اللاهوت فى بون رسائله المشهورة للمعارضة « انى اقول لا » . ولكن الاحتجاجات لم تكن ذات اثر ، ولم يتدخل هندنبرج الى ابعد من هذا . على انه بالرغم من ذلك ، فقد كسب رجال الكنيسة المناوئون شيئا ما ، اذ قد امسك المسيحيون الألمان بعد أن انزلتهم الأزمة ، عن تنفيذ سياسة « التوحيد الفكرى » الى أقصى مداها ، واستطاع مناوئوهم أن يحتفظوا بدرجة بسيطة من القسوة لتضييد اتجاهاتهم المعارضة .

وفى الوقت نفسه كان النازيون يسعون حثيثا للوصول الى اتفاق مع الكنيسة الكاثوليكية . فقد سبق للأساقفة الكاثوليك قبل تسلم هتلر السلطة فى ألمانيا ، أن أعلنوا عن معارضتهم الرسمية للنازية ، ولكنهم أخذوا فى تعديل موقفهم بعد الانتصار السياسى الذى حققه النازى . ففى مارس ١٩٣٣ ، أعلن الأساقفة أنه مع عدم الإخلال بتحريمهم للدين الخاص والهرطقات الروحية التى قدمها النازيون « فإن الأسقفية تعتقد أن لديها ما يبرر اعتبار تحريماتها وتحذيراتها العامة السابقة ، لم تعد ضرورية بعد » . وهكذا خلت خطوة واسعة نحو قبول النظام النازى . ومع ذلك فقد استعزت الكنيسة الكاثوليكية فى شجب ارتباطها بالمذاهب المتصرفة المتطرفة للنازية ، وفى الاحتجاج ضد الأعمال العدائية التى مارستها قوات العاصفة . وقد أقدم النازيون من جانبهم على تصفية حزب الوسط المسيحى وغيره من المناهضين على ذات النسق ، سواء فى ذلك حزب الشعب البافارى أو اتحادات العمال المسيحيين ، ولكن هتلر أرسل فون بابن الى روما للتفاوض من أجل الوضول الى اتفاق كنسى مع الفاتيكان ، وهو الاتفاق الذى تم توقيعه فى يوليو من ذلك العام . ووفقا لنصوص هذا الاتفاق أصبحت حرية العقيدة والمادة مكفولة للألمان الكاثوليك ، وأصبحت كذلك ادارة الكنائس مستقلة .

وفى مقابل ذلك وافقت البابوية على منح القساوسة والرهبان من الاشتراك فى الشؤون السياسية ، وعلى ضرورة مباورتهم للسلطات المدنية فى تعيينات الأساقفة والبطاركة . وعلى أن يقسم كل أسقف يمين الولاء للولاية التى يمارس فيها سلطانه الكنسية ، ويمين الولاء لحكومة الرايخ على السواء . وهكذا كان هذا الاتفاق دليلا واضحا على مدى الانتصار الذى

أحرزته النازية ، ودليلا مشهودا على عزوف البابوية عن اتخاذ أى خطوة فعالة
خند دعاوى النظام النازى .

وعلى أية حال فقد استطلع البروتستانت والكاثوليك ، أن يضمّنوا من
النازية ممارسة نشاطهم ، فى مقابل موافقتهم على السيادة العليا للنظام
الجديد فى ألمانيا . ولكن اليهود التمسّد لم تكن لديهم مثل هذه الامكانية ،
فقد كانوا منذ البداية معرضين لسلب الحقوق القانونية ، بل لكثير من
الاساءة والاضطهاد الشخصى . ولم يكن من العمل طرد الأعداد الوفيرة لليهود
من مهنتهم على الفور ، كالأطباء ورجال القانون مثلا ، ولكن النازيين لم
يخفوا اهتمامهم بالتعجيل فى جعل هذه المهن وفقا على الآريين قدر المستطاع ،
وبدأوا فى تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم بالعمل فى تلك المهن تحديدا
صارما . كذلك لم يكن من العملى إغلاق المجال اليهودية دفعة واحدة ، أو
اقصاء كل اليهود عن الاشتراك فى أسواق التجارة والمال ، ولكن فرض
المقاطعة على المتاجر اليهودية ، واستخدام وسائل العنف والسباب فى أحكام
هذه المقاطعة يوما بعد يوم ، قد جعل اليهود فى خطر داهم من الاعتمادات
الشخصية والتخريب الاقتصادى .

والواقع انه لم يكن هناك فى عام ١٩٣٣ أى ادراك لخطر النازية المفرغ
ضد السامية ، على النحو الذى ظهرت به خلال الحرب العالمية الثانية ، ومع
ذلك فإن ما حدث فى عام ١٩٣٣ كان على درجة من السوء ، بالقدر الذى
يكفى لاثارة احتجاج دولى قوى ، ولاغلات الكثيرين من اليهود الألمان هاربين
الى المنفى . ولقد كان كثيرون ياملون فى أن النازيين وقد كسبوا السلطة ،
سوف يتخلون عن كثير من عدوانهم ضد السامية ، الى جانب تخليهم عن
كثير من تعصّبهم ضد الرأسمالية ، ولكن الخطة سارت على نقيض ما كانوا
ياملون ، فقد أثبتت الدعوة العنصرية انها أعمق وأقوى أصولا فى سبيل
وصولها الى السلطان ، ولم يلبث النزوع المادى للسامية ان تزايد فى قوة
وفى وحشية يوما بعد يوم ، فقد كان اليهود الأغنياء يعاملون فى البداية بأفضل
حما يعام لربه قراؤهم ، ولكن الحكومة النازية سرعان ما أدارت اسلحتها
ضد أصحاب الأملاك اليهود ، بنفس القوة التى تواجه بها الفقراء منهم ،
وحتى ذلك الحين ، لم يكن يسمح لأغنياء اليهود أن يميزوا الحدود دون عودة،
فى مقابل ترك معظم أملاكهم من خلفهم ، الى أن كانت شرارة الحرب ، التى قرر
النازيون على اثرها استئصال الأرومة اليهودية فى ألمانيا جميعا .

بيد ان النازية منذ البداية فى الغالب الأم ، قد مضت عندما استأثرت
بالسلطة ، الى مدى يتجاوز السياسة التى وضعتها فى برنامجها الأصلى ،
ولكى السياسة التى كانت تلحق لليهود برغماتى كسب المعيشة ، بينما تجردهم
من كل الحقوق السياسية .

وبعد ، فقد كان اندحار الاشتراكية في ألمانيا ضربة قاصمة للاشتراكية بوصفها حركة عالمية ، وكان أشد من اندحار الاشتراكية في إيطاليا منذ استولى الفاشيون فيها على السلطة ، لا باعتبار أن ألمانيا كانت مجرد الدولة الأقوى فحسب بحيث تصبح قادرة على ممارسة نفوذ أكبر في مجرى أحداث العالم ، بل باعتبار أن ألمانيا كانت في الواقع هي المهد الذي قام فيه أقوى حزب اشتراكي ، ونهض فيه أكبر تفكير أساسي للعقيدة الاشتراكية الديمقراطية في الغرب . وما من شك في أن أثر صدمة الانهيار الألماني على بقية العالم ، قد خفف من ذلك الفشل الواضح للثورة الألمانية في عام ١٩١٨ ضد نظام هوبنزلرن ، ثم ذلك الانحلال الظاهر للحزب الاشتراكي الديمقراطي عبر السنوات التالية لهذه الثورة . فالواقع أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، قد سقطت من مقامها الذي تقلدته خلال الفترة السابقة على ١٩١٤ ، قبل أن تبلغ مرحلة التحطيم الكامل على أيدي النازيين بعد ذلك بسنوات ، لا بسبب انقسامها انقساما حادا إلى جماعات شيوعية وأخرى اشتراكية ديمقراطية فحسب ، بل بسبب ما وضع لدى هذه الجماعات من عدم الأهمية في مواجهة المشكلات الأساسية لألمانيا تحت ظل جمهورية فايمار . إذ أخزى الشيوعيون أنفسهم بفشلهم المشهود في فهم الطبيعة الحقيقية للخطر النازي ، وباستعدادهم كلما سنحت الفرصة لوضع أيديهم في أيدي النازيين ضد الاشتراكيين الديمقراطيون ، في الوقت الذي استسلم فيه الاشتراكيون الديمقراطيون لقوى الرجعية من أجل « انتقال الجمهورية » وسعوا لمقامهم أن يكون موضع الازدراء المشين بمساوماتهم ونهايتهم على الأذمان .

لقد كانت هذه الاتجاهات ظاهرة في وضوح ، حتى قبل تفشي الكساد الفظيع الذي أسلم البلاد إلى الكارثة الاقتصادية ، ومكن للنازيين أن يضموا من ورائهم كتلة الجماهير اليائسة الضائعة ، التي حملتهم في النهاية إلى ذروة الحكم . واستطردا على ذلك ، يمكن أن ندرك أن المقاومة الناجحة ضد النازيين عقب هذا الانهيار ، كانت أبعد ما تكون عن قدرة الحركة الصالية الألمانية أثناء ملايسات عام ١٩٣٣ ، ومع ذلك فقد كان الأمر صدمة عنيفة للاشتراكيين في الدول الأخرى ، إذ يرون الاشتراكيين الألمان الذين كانوا يوما أولى قوة وعزم قد أصبحوا مضطرين لأن يسعوا بتصفية حركتهم ، دون محاولة توجيه ضربة واحدة في سبيل الدفاع .

لقد انحصرت القوة المؤثرة للاشتراكية العالمية في حدود ضيقة جدا ، بعد أن أزيلت ألمانيا وإيطاليا كل لون من ألوان الاشتراكية على إطلاقها ، وأصبحت الدولية العمالية والاشتراكية في الواقع منذ عام ١٩٣٣ وماتلاها ، أقل من مجرد ارتباط مهزوز بين الأحزاب البريطانية والفرنسية من ناحية ، وتلك الأحزاب المماثلة في بعض الدول الصغيرة الممتدة بقرب أوروبا من ناحية أخرى . وفيه

الفرنسيون المكين الأساس لحزب الطبقة العاملة بهذا أن اسلحوا إلى الشيوعيين ، بينما ووجه البريطانيون بالهزيمة العمالية المرة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ . لذا في أوروبا الشرقية فقد انطقت أصوات الاشتراكية الديمقراطية في معظم أقطارها ، وانخفضت كلفة في الاتحاد السوفييتي . وهناك خارج أوروبا اختفت الاشتراكية تماما في الولايات المتحدة ، وفشلت في دق جفون عميقة لها في أي جزء من القارة الأمريكية . ولم يكن هناك أي وجود مؤثر لأية أحزاب اشتراكية في أي دولة بآسيا أو أفريقيا ، بينما لم تشهد امتراليا إلا شيئا ضئيلا من الاشتراكية في مرحلة التكوين ، على الرغم من أن العمال فيها كانوا على قدر من النفوذ السياسي . ولم يكن هناك أي ميل لإنجاد رابطة مشتركة مع الاشتراكية في أوروبا الغربية . وحتى التقدم الاشتراكي الملحوظ تماما في اسكنديناوه ، والمناصر الاشتراكية البارزة في الحركة الجماهيرية الأسبانية ، لم تكن إلا تمويضا ضئيلا بالنسبة لانحسار الاشتراكية الديمقراطية ، التي جرفها الانتصار النازي بألمانيا في جلاء إلى خمود .

ولم تكن الشيوعية بأسمع حالا ، فقد كان الكومينترن في واقع الأمر خاضعا تماما للروس ، ووجهت هذه الشيوعية بما بدا أنه هزيمة لها تكراه في الصين . ولم يكن لأي حزب شيوعي خارج الاتحاد السوفييتي أهمية حقيقية ، اللهم إلا الحزب الفرنسي على هون ما ، إذ بنت قدرته على التأثير في مجريات الأمور بفرنسا منعذمة في الغالب الأعم . أما الأحزاب الشيوعية السرية في أوروبا الشرقية ، وتلك الأحزاب الشيوعية الأجنبية في أمريكا اللاتينية (أي التي كانت كالجنين في بطن أمه في طور التكوين) فلم تكن في الواقع شيئا مذكورا . وبطبيعة الحال ، لم يكن هناك جديد في شأن الاشتراكية بتلك المناطق ، التي كانت مجرد حركة لأقلية ضعيفة في أغلب بلاد العالم خارج غرب أوروبا . ولكن حتى ذلك الحين ، وعلى ما كانت فيه الاشتراكية هناك من ضعف ، فقد بدا أنها كانت تتقدم وتكسب انتصارا جديدا ، إلى أن كانت سنة ١٩٣٣ حيث ظهر أنها قد أخذت تفقد الأرض التي كسبتها في كل مكان . وحتى في النمسا التي كرس الاشتراكيون فيها عزائمهم للكفاح ضد الرجعية ، سبقت الاشتراكية إلى التقهقر في صرامة لتواجه التهديد الجديد المؤنس لانتصار النازية في ألمانيا .

وما من جدل في أن التراجع العالمي المدى لقضية الاشتراكية ، كان ملائما للإبقاء على الرأسمالية . ولكن يجب هنا أن أكرر مرة أخرى ، أن الرأسمالية لم تكن هي العامل الرئيسي في الوصول بالاشتراكية إلى هذا التراجع . فالحق أن النظام الرأسمالي عبر تاريخه ، لم تكن هيئته أبدا أهون شأننا مما كان عليه وضعه في عام ١٩٣٣ . لقد كان هذا هو أبرز ما في الوضع الرأسمالي بالولايات المتحدة ، حيث القيت مسؤولية الكساد العارم بحق على بيوت الأعمال الكبرى ، وحيث تقدمت الراديكالية الاجتماعية - ولو أنها ليست هي الاشتراكية -

بخطوات سريعة غير مسبوقه ، تحت ضغط الافلاس المتواتر والبطالة الشاملة . وما من شك فى أن انكسار حكومة العمال فى بريطانيا العظمى عام ١٩٣١ قد حمل فى طياته النصر للقوى الرأسمالية ، ولكن حتى هناك فى بريطانيا ، كان الكساد هو الذى هبط بالهزيمة الرأسمالية . وأخيرا فى ألمانيا ، بالرغم من أن هتلر قد واد الراديكالية الاقتصادية التى ظهرت بها النازية فى أطوارها الأولى ، وجعل من الرأسمالية الوطنية حليفا له فى القضاء على الحركة العمالية ، فإن النصر الجوهري هناك لم ينته الى الرأسماليين ، وإنما انتهى النصر الى القومية العنصرية ، التى أغرقت البلاد فى صراع عسكرى حتمى من أجل السيطرة العالمية؛ ذلك الصراع الذى كانت الرأسمالية فيه كاسبة فحسب ، بمقدار اخضاع أطماعها فى الربح للمطالب المنهكة لعدوان عنصري .

وبالاختصار ، لم تكن الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، حيث لعبت النازية دورها القيادى أولا وأخيرا ، لم تكن الفاشية هى « الرمية الأخيرة » للرأسمالية فى طور الفناء بكل تأكيد ، ولا هى تحقيق للتسلط الرأسمالى فى تشكيل السيلسة القومية والدولية ، وإنما كانت الفاشية هى التعبير عن الغرائز القومية والعنصرية ذات الجذور الضاربة ، التى ارتفعت فورتها الى نقطة الغليان ، بحكم الضيق الاقتصاد الخائى ، والتى عبرت عن ذاتها فى استعلاء ، بأساليب تمارس فيها الدوافع الاقتصادية دورا ثانويا فحسب ، ولو أنه دور هام .

الفصل الثالث

بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن العشرين

عندما منى حزب العمال البريطاني بالهزيمة المرة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣١ ، كان واجبه الاساسى لأول مرة في تاريخه ، هو ان يواجه الائتلاف القومى الكبير لخصوم الحزب . فقد كان هناك في معظم الدوائر عراك ناشب بين مرشح للعمال ومرشح للائتلاف ، حيث اتحدت الاجنحة الثلاثة لحزب الاحرار في معارضة له على طول الخط . كذلك كان هناك انتقاص جوهري في اصوات الناخبين من جماعات الطبقة الوسطى ، وهى الجماعات التى كانت قد اتحدت مع حزب العمال في عام ١٩٢٩ . وعلى الجملة ، فقد هبطت حصيلة العمال بمليونين اثنين ، بينما ارتفعت حصيلة المحافظين بأكثر من ثلاثة ملايين ، وفقد الاحرار - بكل جماعاتهم - ما يقرب من ثلاثة ملايين من الاصوات .

وكانت الاصوات التى اعطيت لاتباع ماكدونالد باسم « العمل القومى » ، والحزب الجديد للسير اوزوالد موزلى ، والشيوعيين الستة والعشرين ، ضئيلة للغاية ، اذ كانت حصيلتها العامة تقل مليوناً عما كانت عليه في عام ١٩٢٩

... وتطبيق هذه النتائج على القاعد المكسوبة ، كانت الخسائر ابلغ دماراً ، فقد هبط النواب العماليون من ٢٥٩ نائباً عام ١٩٢٩ ، الى مجرد حفنة من ٤٦ نائباً عام ١٩٣١ ، ولكن بالإضافة الى ذلك ، كان هناك ستة من المستقلين ، نجح ثلاثة منهم تحت رعاية حزب العمال المستقلين ، والثلاثة الآخرون كان من بينهم اثنان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في الحقيقة بحزب العمال المستقلين . وفازت مجموعة « العمل القومى » بثلاثة عشر مقعداً ، بمعونة الائتلاف . اما الحزب الجديد الذى نزل بأربعة وعشرين مرشحاً بدلاً من أربعمئة مرشح كان يعد بانزاهم في الميدان ، فقد فشل هو والشيوعيون في الحصول حتى على مقعد واحد في البرلمان . ومن بين الستة والاربعين نائباً الذين انتخبوا على مبادئ حزب العمال ، كان نصفهم بالكامل (اى ٢٣) من مرشحي عمال المناجم ، وكان تسعة آخرون من المرشحين الرسميين لنقابات العمال ، ولم يبق الا ثلاثة عشر من النواب المرشحين لاحزاب العمال الفرعية ، حيث كان بعضهم من التقاييين العماليين . وكذلك هبط نصيب الحزب التعاونى الى

ممثل واحد. فحسب . وقد بلغت المقاعد العمالية المفقودة ٤٥ مقعدا في لندن و ٢٩ مقعدا في لايتشير و ٢٤ في سكوتلاند و ٢٣ في يوركشير . أما ويلز فقد كانت أحسن نسبيا. إذ خسر العمال فيها عشرة مقاعد من خمسة وعشرين مقعدا ، بينما لم تترك انتخابات عام ١٩٣١ لحزب العمال أى مقعد في جنوب إنجلترا. وخرج لندن ، اللهم الا مقعدا واحدا للسير ستافورد كريس في منطقة الغرب . ولم ينجم من وزراء الحكومة العمالية الا وزير واحد هو لانزبرى ، حيث كان ظهيرا في مجلس العموم الجديد هما آتلى وكريس . اما هندرسون وكلاينز ، ودالتون ، وجرينود ، وموريسون ، وشينويل ، وسوزان لورنس ، والي ويلكينسون ، ومارجريت بونفيلد فقد كانوا جميعهم من الخاسرين . بينما انتقل كل من ويب ونويل باكستون الى مجلس اللوردات .

وهكذا كان المهتلون لحزب العمال قلة ضعيفة العدد ، لم تلبث ان نزلت المزيد من جراحها بعد اشهر قليلة من الانتخابات العامة ، بانشقاق حزب العمال المستقل . ذلك ان حزب العمال المستقل كما اشرنا الى ذلك من قبل (في الفصل الواحد والعشرين من الجزء الرابع من هذه الموسوعة) قد بدأ منذ بعيد عراكه مع الحزب بصدد سياسة الحزب ونظامه ، ووصلت الامور الى الالحاد الذي كان فيه نواب العمال المستقلين ، يرفضون في البرلمان الاستجابة لتعليمات الحزب ، يأخذون انفسهم في الواقع بتنظيم خاص بهم في البرلمان ، على نحو كان مقلدا لزعماء حزب العمال .

وقد حركت زعامة ماكستون هذه الاتجاهات بعد الانتخابات ، بحيث لم يكن هناك بد في عام ١٩٣٢ من حدوث التصدع وزعل هؤلاء العمال المستقلين ، الذين كانوا مع ذلك اقلية دائبة السمي للبقاء في حظيرة العمال .

وقد كان ضعف حزب العمال في القدرة على المناقشات البرلمانية ، موازيا لضعفه في النسبة العددية . ثم ان هندرسون قد اعيد انتخابه زعيما للحزب ، برغم عدم حصوله على مقعد في البرلمان ، وبرغم وجوده معظم الوقت خارج إنجلترا ليرأس مؤتمر نزع السلاح ، الذي بدأ يتهاوى نحو خاتمته المشؤمة ، فأصبح لانزبرى في غيابه رئيسا للمجموعة البرلمانية ، وأصبح آتلى تابعا للرئيس . وقد عاد هندرسون الى مجلس العموم في سبتمبر ١٩٣٣ ، ولكنه كان قد استقال من الزعامة بالفعل منذ عام مضى ، تلك الزعامة التي حملها لانزبرى من بعده .

وعلى وجه العموم ، كان الاثر الفوري لهزيمة ١٩٣١ هو دفع حزب العمال في الاتجاه اليسارى ، اذ كان هناك اعتقاد واسع المدى ، بان سقوط الحكومة العمالية كان مرجعه الى « قبضة رجال البنوك » ، بتوجيهه من مونتاجو نورمان محافظ بنك إنجلترا ، وكان هناك تصميم قاطع على عدم وقوع العماليين مرة أخرى في مثل هذا الاسلوب ، وفي الوقت نفسه ، او على الاقل

بعد أن بدأت تنحسر موجة الصلحة القويبة للكارثة ، أخذت المناقشات تجري
أثرى أن للكارثة أسبابا أبعد مدى ، حيث لم تكن هناك سياسة واضحة
ولا برنامج محدد للحكومة العمالية الثانية ، وأنه لا بد للصالحين عند عودتهم إلى
الحكومة بأغلبية كبيرة أو غير كبيرة ، من وجود مثل هذا البرنامج المفصل . كما
أسلمت بعض هذه المناقشات إلى فكرة إنشاء المكتب الجديد للأبحاث القافية ،
الذي سنتحدث عنه في هذا الفصل .

لقد كان هناك اتفاق عام ، على أنه لا بد من تأميم بنك إنجلترا ووضعه
تماما تحت رقابة الخزنة العامة ، وأنه يجب على حزب العمال أن يبدأ في أعداد
برنامج جديد يربط الحزب بعمل اشتراكي محدد ، يتضمن الملكية العامة
لصناعات الوقود والقوى ، بما فيها الفحم والكهربا ، وكذلك خدمات النقل
الجوهرية ، على أن تقدم التقارير الخاصة بهذا الشأن إلى مؤتمر الحزب .
وعندما قدم التقريران الأولان من هذه التقارير إلى مؤتمر ليستر عام ١٩٣٢ ،
كان واضحا فيهما تماما ذلك الميل إلى اليسار . أما التأميم الخاص بالمالية
والبنوك ، فقد حث على تأميم بنك إنجلترا ، بينما توقف عن اقتراح تأميم
البنوك الكبيرة الأخرى ، ولو أن تأميم هذه البنوك كان يعتبر عند كثير من
الاشتراكيين أساسا ضروريا لتخطيط اقتصادي فعال .

وقد حدث بعد ذلك تعديل بأغلبية ضئيلة قضى بتأميمها ، وكانت النتيجة
انتصارا للعصبة الاشتراكية التي تألفت حديثا . وكان الموضوع الثاني في
المناقشة خاصا بالتمثيل النقابي في مجالس إدارة الصناعات والخدمات المؤممة ،
وقد نص التقرير على اقتراح تشكيل المجالس كاملة بالتعيين من قبل الحكومة ،
مما كان موضع انتقاد مرير . ولما كان مؤتمر النقابات لم يحسم الأمر بقرار
محدد ، فقد طوى البحث في هذا الشأن على أن يكون موضع النقاش في
وقت آخر .

وفي الوقت نفسه ، كانت هناك علامات ظاهرة على تزايد القلق في البلاد .
وخاصة في المناطق الكاسدة والمدن الكبرى التي تعاني من قسوة البطالة ، وهي
التي استمرت في تفاقمها بعد تشكيل الحكومة القومية للبلاد . فقد نظمت في
عام ١٩٣٢ حركة جديدة يقودها الشيوعيون باسم « زحف الجوع » ، قابلها
العمال بتأييد واسع النطاق ، كما كان هناك سحق كبير على الاقتطاعات التي
فرضتها الحكومة في الأرباح والخدمات الاجتماعية . وقد استمرت حملات
الزحف والاحتجاجات بين الحين والحين خلال العامين التاليين ، كمظاهرات
« الشمس السوداء » التي نظمها آل هالينجتون ، عندما رقد المتطلون أرضا غير
الطريق في شارع أوكتفورد ، ساعة تراحم الناس حين الانتصاف ، وحملوا
بعثا به دمية مع أسطورة دينية تقول « لقد منعت عنه نمونة الشتاء » . ومع
ذلك ، فقد كانت هذه المظاهرات محمومة بالمراكب الدائر بين النقابيين العماليين

اليسويين في جانب ، والشيوخيين والمعماليين اليساريين في الجانب الآخر .
واخيرا في عام ١٩٣٣ بدلت مجلتي نقابات العمال محاولة لاندراج المتعطلين في
حركة ذات صبغة رسمية ، تحت رعاية تلك المجالس العمالية المحلية ، التي
كانت مستعدة لقبول زعامته . ولكن المحاولة كانت غير حارة (بين بين) ،
فقوبلت بنجاح ضئيل ، في مواجهة حركة اللجنة القومية للعمال المتعطلين التي
يسيطر عليها الشيوعيون ، والتي كانت راسخة في المراكز الصناعية الرئيسية .

والواقع ان مؤتمر ليستر كان في عمومته نصرا للييسار ، ولكنه كان نصرا
عابرا ، اذ كان حزب العمال نفسه خارج البرلمان ، تحت قيادة رجال مرتبطين
أشد الارتباط بالحكومة العمالية السابقة ، من الذين كانوا قبل سقوطها على
الاستعداد للاذعان لخضومتهم الى مدى بعيد ، ولم يفض وقت طويل حتى
سيطروا على الحزب مرة أخرى .

ومع ان المعارضة السياسية كانت نشيطة ذات صوت مسموع ، إلا انها
في الحقيقة لم تكن قوية ، اذ كانت تتكون بمسدد عام ١٩٣٢ من فريق من
الشيوعيين ، ومن الغلبة الاشتراكية بصفة خاصة ، ثم من المستقلين العماليين
المشلولين من حزب العمال .

والغلبة الاشتراكية كانت في الواقع نتاجا لتجمع متعدد الاطراف .
ففي نهاية ١٩٣٢ عندما بدأ الكساد يتوه بكله ، وحكومة العمال ظاهرة العجز
في مواجهته ، بدأت جماعة من الاشتراكيين - بقوة متى ومن زوجتى - لكل
من لويد صاحب مجلة ستيتسمان ، وويليو ويميشيسون وبلير من الجمعية
التعاونية للبيع بالجملة وغيرهم آخرين - في الاجتماع بايستن لودج في اسكس
بمقاطعة وارويك التي كان روبرت بلانشفورد قد حول شبابها للاشتراكية ،
حيث اقمتا جمعية جديدة للاستعلامات والدعاية الاشتراكية ، على أساس من
القضية الفردية ، لتكون على ارتباط وثيق بحزب العمال . وقد ضمت
الجماعة ارنست ييفن رئيسا ، وأطى وكريس وفيزهم أعضاء ، وتوفرت على
اعداد برنامج في صورة محاضرات ونشرات .

وقد دعمت الجماعة نفسها منذ البداية بمصادر متعددة ، كانت
اقوام مجموعة الاشتراكيين الجامعين السابقين من امثال هيو جيتسكل ،
وأخرين من الذين تقلدوا بعد ذلك مراكز في حكومة العمال الثالثة .

وبعد ذلك بوقت قصير تكونت جماعة أخرى من عناصر مماثلة ، باسم
المكتب الجديد للأبحاث الغاية ، كرست نفسها منذ وكود الجمعية الغاية الاولى
لاغراض البحث التي كانت تقوم بها تلك الجمعية في ابان نهضتها . وقد لوحظ
في اختيار اسم « الغاية الجديدة » تأكيد معنى الاستمرار لتقاليد الجمعية
السابقة ، فضلا عن انها قد حظيت بمساهمة المجلس التنفيذي السابق لتلك

الجمعية ، وتعهد كل من هندرسون وهيوالتون وليونارد وولف خبير العلاقات الدولية وشؤون المستعمرات ، ثم روبنسون الأستاذ بكلية لندن للاقتصاديات ، وكذلك أسرة ويب . وقد قام كل من رودلف وروبسون وانا (المؤلف) باعداد برنامج شامل للبحث في قطاعات ثلاثة ، دولية وسياسية واقتصادية .

وكانت فكرتي تقوم على اعتبار كل من المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، وجماعة الاعلام والنمو الاشتراكية ، فريقين متكاملين ، بحيث ينهض المكتب بالبحث وتقوم الجماعة بالدعوة لنتائج هذا البحث . ولكن هذه الخطة لم تتحقق في الواقع العملي ، اذ اخذت جماعة حزب العمال المستقلة في صيف عام ١٩٣٢ بقيادة وايز ، في مرض اقترحات تهدف لانضمامها مع جماعة الاعلام والدعوة الاشتراكية في صورة هيئة جديدة يرأسها وايز . وقد ووفق على هذا الاتجاه بعد مناقشة طويلة ، وافرت الاغلبية قرار الاندماج ، وه قرار غير سليم في تقديرى ، ولو اتنى في ذلك الوقت قد اذعننت له . ثم ما لبثت جماعة الاعلام والاعوة الاشتراكية ان انتهت وجودها نتيجة لذلك الاندماج مع الجماعة المستقلة . اما النتيجة الكبرى لذلك فقد تمثلت في استقالة بيغن بطريقة فيها كثير من الضيق ، على نحو كان له تأثيره بعد ذلك ، في موقفه من المتقنين في الحركة الاشتراكية .

اما الهيئة الجديدة فقد اتخذت لنفسها اسم «العصبة الاشتراكية» احياء لذكرى ويليام موريس ، ولم يلبث وايز أن توفي بعد عام من الاندماج ، حيث حل في مقعد الرئاسة ستافورد كريسن . وقد قدمت استقالتي في ربيع ١٩٣٣ بعد ان أحسست ان الخط السياسي الذي اتخذته العصبة بزمامة وايز ، كان لا بد له أن يلتقى في صدام مباشر وغير مثمر مع الحزب الرسمى للعمال .

اما المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، باعتباره منظمة منفصلة ، فلم يتأثر بهذا الموقف ، بل مضى في رسالته وفقاً لبرنامجها الخاص . وقد بدأ صغيراً جداً في مرحلته الأولى ، حيث تولى سكرتيرته العامة جون باركر الذى انتخب لبرلمان ١٩٣٥ ، وكنت أنا السكرتير الفخري للمكتب خلال الثلاثينيات ، ثم نما في عدد اعضائه ، وتزايدت شهرته حتى بواكير الحرب العالمية الثانية ، حيث ضم اليه مزيداً من القوى ، من قدامى الجمعية الفابية . وهكذا بحث اسم « الجمعية الفابية » بتاريخها منذ خمسين عاماً ، وكذلك بحثت الجمعيات الفابية المحلية ، التى انخفضت يؤمئذ الى اقل من أصابع اليد الواحدة ، ثم زادت الى أكثر من مائة خلال سنوات الحرب وظل ارتباطها قائماً بحزب العمال . وقد أضيفت مادة جديدة إلى دستور المكتب الجديد للأبحاث الفابية . تقضى بالإتخذ أى قرارات سياسية أو تطبيع أى نشرات يلهم جماعة الفابيان ، بل يكون كل ذلك باسم الأفراد أو المجموعات التى أعدت هذه القرارات أو النشرات . وقد

توالت على ذلك نتيجة هامة وعظيمة ، اذ جنبته هذه القلعة بجاعة الفايان ،
 أن تضع نفسها موضع المناقشة أو المعارضة داخل حزب العمال ، كما مكنت
 الاشتراكيين على اختلاف آرائهم ، من أن يتعاونوا ويصلوا في نطاق هذا المكتب
 الجديد . ولم تكن ثمرة هذا التعاون وذلك البحث المتواصل خلال السنوات
 الطويلة ، مقصورة على هذه القائمة المعروفة للنشرات ، وهذه الدراسات والمكتب
 والتقارير التي صدرت باسم المكتب الجديد للأبحاث الفابية ، ثم باسم جماعة
 الفايان بعد نشوب الحرب ، فحسب ، بل كذلك كانت الثمرة ماثلة في عدد
 الفايين الذي أعيد انتخابهم لبرلمان ١٩٤٥ ، حيث أصبح أكثر من نصف
 الوزارة العمالية وزراء فايين .

ولم يكن الحال كذلك كما سنرى ، في قصة العصبة الاشتراكية .

ففي حزب العمال ، لم يكن هندرسون ليلعب الا دورا ضئيلا بعد عام
 ١٩٣١ ، برغم سكرتاريته الرسمية للحزب ، وذلك بسبب اعتلال صحته من
 ناحية ، وبسبب انشغاله بمؤتمر نزع السلاح من ناحية أخرى . ومن أجل
 هذا السبب ، ظل لانزبرى زعيما في مجلس العموم ، ولو أنه كذلك وقع
 فريسة للمرض الخطير في نهاية ١٩٣٣ ، ولم يستأنف زعامته حتى خريف
 العام التالي ، حيث كان أتى يقود الجبهة بمساعدة آرثر جرينود ، الذي عاد
 الى المجلس في انتخاب فرعى . وقد توفي هندرسون عام ١٩٣٥ بعد أسابيع
 قليلة من مؤتمر برايتون ، الذي تعذر عليه حضوره لشدة المرض ، والذي انتخب
 فيه نائبه ميدلتون لينخلفه على أساس محدد مفهوم ، هو ألا تكون له الزعامة في
 البرلمان . ولا ريب في أن هناك بعض الظن بأن هذا التغيير في الزعامة ، سواء
 في البرلمان أو في الخارج ، قد أدى الى مزيد من الفوضى في موقف ، هو في
 واقعه غامض مبهم .

ذلك أن هذه الأحداث كلها قد جرت في مواجهة ظروف من الكساد المارم ،
 فبلغت البطالة مزيدا من الحدة في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ - لا سيما في صناعة
 بناء السفن ومراكز المحركات الثقيلة وحقول الفحم - بينما الحكومة القائمة لا
 تعرف شيئا يمكن به أن تعالج الأمر . ولم تكن التعريف العامة التي حددتها ،
 بقادرة طبعاً على أن تصنع شيئا لتجارة الصادرات ، التي كانت اسوأ ما طحنته
 المحنة . أما بالنسبة لأولئك الذين استطاعوا أن يحتفظوا بأعمالهم ، أو أن
 يجدوا لأنفسهم أعمالاً جديدة ، فقد خفف من آثار الكساد عليهم ، ذلك الانخفاض
 الكبير الذي دعا اليه الكساد في أسعار المنتجات الأساسية ، والمواد الغذائية .
 وفي هذه الظروف ، انفتحت نفرة بين هؤلاء العمال الموجودين في مناسط
 وصناعات كاسدة ، وأولئك العمال الذين كان وضعهم أحسن أملاً . وقد حال
 ذلك دون تقدم الإجراءات الجماعية ، كما كان مفروضاً على نحو آخر . بل
 أنه ساعد تلك النقابات التي لم يكن أعضاؤها قد تأثروا كثيراً بالكساد ، في

الإبقاء على موقفها ، بينما جنمها من الاتحاد في تضامن لمعونة المتعطلين . وقد عينت الحكومة بالإضافة إلى التخفيضات التي أجرتها في إعانة المتعطلين علم ١٩٣١ ، لجنة ملكية قبل نهاية ذلك العام ، للتحقيق في مستقبل التكوين ضد البطالة ، وإعداد تقرير عن صور العلاج ، ومن مناقشات هذه اللجنة ، صدر قانون التأمين ضد البطالة عام ١٩٣٤ . وقد صنف هذا القانون المتعطلين في الواقع على مراتب ثلاث :

أولها - أولئك الذين كان يمكن مواجهة احتياجاتهم بطريقة التأمين المعان .
وثانيها - أولئك الذين كانوا في حاجة إلى مساعدة أكثر من الأرصدة القومية بعد أن استهلكت مطلوباتهم التأمينية .

وثالثها - أولئك الذين كانوا إما غير صالحين للدراج تحت هاتين المرتبتين ، وإما قد استنفدوا مطلوباتهم المحدودة في المرتبتين معا . وهؤلاء لم يكونوا صالحين إلا للمعونة العامة على أسس محلية وفقا لقانون الفقر ، ويخضعون لإعانة العجز في هذا القانون ، ولشروط تختلف من مكان إلى مكان ، تبعا لوضع اللجان المحلية للمعونة العامة .

وقد شكل القانون مكتب مساعدة المتعطلين القومي ، لإجراء تنفيذ المادة الثمانية من هذه الصيغ المتقدمة ، مع تعليمات للمكتب بأن يقرر معدله الخاص من المعونة . وقد أصدر المكتب في ديسمبر ١٩٣٤ معدله المقترح ، وأدرج اقتطاعات عام ١٩٣١ التي كانت قد أعيدت في باكورة ذلك العام كوسيلة للانتعاش من الكساد الكبير . وسرعان ما أصبح واضحا عندما أديت هذه المعدلات الجديدة ، أن كثيرين من العمال المتعطلين ، سوف يحصلون وفقا لهذه المعدلات على أقل مما كانوا يحصلون عليه وفقا للإجراءات السابقة الممول بها . فأتبع ذلك قلق متزايد ، واضطر مكتب مساعدة المتعطلين إلى سحب معدله المقترح وإعادة النظر مرة أخرى . ثم كانت النتيجة إيجاد معدل جديد في عام ١٩٣٦ ، تخففت به أساليب الاختبار البغيضة إلى درجة ملحوظة ، وهي التي كانت أصل المتاعب . وقد بذلت هذه التعديلات من نطاق اضطرابات المتعطلين ، حيث عنيت حركتهم بعد ذلك بالالاحاح على تدخل الحكومة لمساعدة المناطق الكاسدة أكثر من عنايتها بالمطالب الخاصة بتحسين معاملة المتعطلين .

وقد بدأت مناطق الكساد في تنظيم مظاهرات الجوع بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ تجت قيادة الشيوعيين على وجه الخصوص ، ولكن هذه المظاهرات لم تحظ بكثير من اهتمام الرأي العام ، بسبب التحسن الذي أخذ يطرأ على الأحوال الصناعية .

والواقع أن مركز الاهتمام في ذلك الوقت قد تحول بصفة رئيسية من المشكلات المحلية إلى الشؤون الدولية ، لا سيما ذلك الكفاح المناهض للفاشية ،

في صدد العدوان الإيطالي على أثيوبيا ، وفي صدد الحرب الأهلية بإسبانيا . وقد كان هذا التحول في الاهتمام طبيعيا ، عندما استولى النازيون على السلطة في عام ١٩٣٣ ، وحطوا حركة الطبقة المالية الألمانية . وفي نهاية ذلك العام ، انتهت أسوأ مرحلة للكساد العالمي ، ومضى روزفلت بإجراءاته القوية المؤثرة من أجل تحسين الأحوال ، والتي تسمى بالنيوديل . وقد ظهرت بوادر التحسن في أسعار المواد الغذائية الأولية وكذلك السلع ، كما حظيت القسود التي حدثت من سياسة التعريف الجمركية بتقدير بالغ ، في بلاد تعتمد على هذا النحو من التجارة الخارجية مثل بريطانيا العظمى . وهكذا كانت سنة ١٩٣٤ ، سنة تحسن اقتصادي بكل تأكيد ، وكانت تعنى بالنسبة لبريطانيا على الأقل ، انخفاض درجة التوتر الاقتصادي والسياسي . وكما رأينا ، فقد أعيدت في الربيع اقتطاعات عام ١٩٣١ ، التي أجريت في الخدمات الاجتماعية ، وفي انتخابات مارس عام ١٩٣٤ ، حصل حزب العمال لأول مرة على أغلبية واضحة بمجلس مقاطعة لندن ، وحصل على السلطة فيها منذ ذلك الحين .

وفي مواجهة هذه الاتجاهات المواتية ، كانت هناك تطورات غير مواتية تماما فيما وراء البحار ، ففي النمسا وقعت الحرب الأهلية في فبراير ، التي أطاح فيها الاشتراكيون المسيحيون من أتباع دولفوس بالاشتراكيين النمساويين ، ثم أقام دولفوس ديكتاتوريته الهشة ، ليفتال بعد ذلك في يوليو ويحل في محله شوشنيج ، الذي حاول مفاوضة موسوليني على أمل حماية النمسا ضد هتلر . وفي الشرق الأقصى نصب اليابانيون إمبراطورا العوبة في أيديم على رأس الدولة المفتتلة ، مانشوكو ، ومضوا في إبريل يخرقون اتفاقية الدول التسع التي تنظم التدخل في شئون الصين . وفي مايو أقيمت ديكتاتورية في بلغاريا بطريق الهجوم الخاطف ، وفي يونيو وقع « حمام الدم » الذي نصبه هتلر على حساب روم وأوتو شتراسر . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أصبح هتلر رئيسا لجمهورية ألمانيا بعد موت هندنبرج ، وظفر بالسلطة المطلقة في الشئون الألمانية .

وفي فرنسا ، على ذلك الحين ، أدت إذاعة فضيحة ستانيسكي إلى سقوط الحكومة الفرنسية ، حيث حلت في محلها حكومة أكثر رجعية برئاسة دومينج . وقد أدى هذا في يوليو ١٩٣٤ إلى أن يقرر الشيوعيون الفرنسيون والاشتراكيون تشكيل جبهة متحدة ، كما أدت في شهر أكتوبر إلى إعادة توحيد لقايات العمال الفرنسية في المؤتمر العام للعمل . وقبل وقوع هذا الحادث الأخير ، كانت الجبهة المتحدة قد انتشرت في سبتمبر ابتداء من فرنسا حتى إسبانيا ، وتبعها بعد ذلك في أكتوبر حركة إضراب واسعة شاملة ، كانت مقدمة للحرب الأهلية . وفي نوفمبر ، كسب الديموقراطيون من أتباع روزفلت انتخابات الكونجرس في الولايات المتحدة . وفي ديسمبر اغتيل كيزوف في ظروف

غامضة. بلينجراد ، كما ألغت اليابان معاهدة واشنطن البحرية في الشرق الأقصى .

وهكذا بعد عام ١٩٣٤ عاد التقدم الفاشيستي في الخارج ، وألحظ المتزايد في الشرق الأقصى ، ولكنه كان كذلك عام التركيز ضد الفاشية في فرنسا وأسبانيا . وقد كان طبعيا أن ينتهز الشيوعيون والمنسالم المستقلون في بريطانيا المظلم هذه الفرصة للإسراع بخلق جبهة متحدة مائلمة ، ولكنهم ووجهوا برفض قاطع من حزب العمال ، الذي أعلن أن الجبهة المتحدة الحقيقية الوحيدة ، هي التي تتكون منه ومن مؤتمر النقابات الممالية والاتحاد التعاوني ، وهم الذين يشتركون جميعا في المجلس القومي للعمل ، ثم أعاد تأكيد عداته لأى نوع من الديكتاتورية ، كما أعاد تأكيد ثقته في « حكومة ديموقراطية ونظام انتخابي حر وجهاز برلماني نشيط وكفء من أجل الوصول الى قرارات فعالة بعد ائاحة الفرص المناسبة للمناقشة والنقد » . وفي مؤتمر الحزب في ذلك العام ، أقر المجلس التنفيذي لحزب العمال مشروع بيان جديد للسياسة العامة ، الى جانب عدد من تقارير السياسة الاضافية حول موضوعات خاصة ، وهو بيان بديل لبيان « الاشتراكية والأمة » ومعنون باسم « من أجل الاشتراكية والسلام » . وقد قدمت المصبة الاشتراكية تعديلات لا تقل عن ٧٥ تعديلا ، مغايرة لكل السياسة التي نادى بها المجلس التنفيذي ، وبذلك تكون قد تحدث الجميع ، مع أنها تأكدت عليها أنها لن تنجح في تعديل مشروع البرنامج في أية نقطة يمينها ، عن طريق إثارة رغبة بقية المؤتمر في الدفاع عنها . وائنى على يقين من أنها باتخاذها هذا الطريق ، تكون قد ارتكبت غلطة كبيرة . وقد اكتشفها في النهاية أصحاب الجناح اليسارى ، الذين أرادوا الاستمرار في العمل داخل حزب العمال بدلا من أن ينشقوا عنه . ولكن تحدى العصبة لسياسة المجلس التنفيذي جميعها ، وقبولها في الوقت نفسه للجبهة المتحدة مع الشيوعيين في مواجهة عدا المجلس التنفيذي ، كان من المؤكد أن يحصل وضما داخل الحزب شيئا غير مقبول ، وذلك في الوقت الذي كان هناك عطف كاف على بعض مقترحاتها ، التي كان مقدرا لها أن تنجح ، لو أنها قدمت مستقلة بذاتها ، بدلا من أن تكون جزءا من التحدى الشامل . والواقع أن بيان « من أجل الاشتراكية والسلام » لم يكن وثيقة رجيمية ، ولكنه كان بالأحرى تقليدا ملوسا عما سبقه بوصفه بيانا للأهداف الاشتراكية . وهو يبدأ بوضع خمسة مبادئ عامة ، يمكن أن تساعد الحزب في تحديد أهدافه . وأول هذه المبادئ الخمسة ، الزام الحزب بأن يعمل للسلام من طريق إزالة الأسباب العميقة لأشكال النزاع الدولي ، ويكون سبيله في ذلك بالتشاور والتحكيم ، وبالتخل عن اعتبار الحرب أداة للسياسة القومية ، وبنزاع السلاح ،

يويا التعاون في نطاق عصبة الأمم ومع الدول التي لم تصبح بعد أعضاء في
العصبة (١) .

أما المبدأ الثاني فيقرر تأمين كل عضو في المجتمع على مستوى مرض
للعيش ، مع فرصة متساوية للرجال والنساء على السواء . وينص المبدأ الثالث
على تحويل الصناعة من ضراع طائش من أجل الكسب الخاص ، الى اقتصاد
وطني مخطط يكون هدفه خدمة المجتمع . ويتناول المبدأ الرابع التوسع
الديموقراطي في التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية الأخرى . وأخيرا يتألف
المبدأ الخامس التشريع الضرائبي الذي يجب تعديله ليتضمن النص اللازم لاقرار
وتحسين الجهاز القومي للصناعة (أى الاستثمار) ولاستخدام الفائض الذي
يخلقه الجهد الاجتماعي من أجل الصالح العام .

لقد بدأت العصبة الاشتراكية بتحدى هذه المبادئ ، ولم يكن ذلك لعدم
موافقتها عليها ، ولكن لأنها لم تكن واضحة لدرجة جعلها تشكل أى التزام محدد
لأى حكومة قادمة . فلم يكن هذا هو الهدف من هذه المبادئ ، اذ كان البيان
في صيغة توهم بالأهداف بعيدة المدى ، أكثر منه برنامجا لحكومة تنهض بأعباء
الحكم .

والحق ، ان هذا البيان كان يحتوي على عدد من الاقتراحات المفصلة ، ولكنه
اغفل عن عمد ، توضيح أى من هذه الاقتراحات سوف يدرج في البرنامج المراهق
لحكومة عمالية ، خلال دورتها الأولى في الحكم . ولقد كان البيان في جزئه
الختامى برلمانيا ودستوريا بكل تأكيد ، عندما أعلن عن تعهده بالفناء مجلس
اللوردات ، ووعده باتخاذ إجراءات الإلغاء حالما يقف اللوردات لتعويق تنفيذ
برنامجهم . وكذلك الشأن عندما أعلن عن الحاجة الماسة لاصلاح مجلس العموم ،
الامر الذي تناوله تقرير خاص قدم في مؤتمر الحزب لعام ١٩٣٤ . أما ما كانت
تمترض عليه العصبة الاشتراكية ، فهو أولا ، عدم وجود برنامج محدد عاجل ،
وثانيا الالتزام الصريح بالوسائل الدستورية ، دون اعتبار لأى تصرف يتخذه
معارضو حزب العمال لهزيمة إجراءاته . فقد أرادت العصبة التزاما ليس فيه
نزاع لاتخاذ « تقدم حاسم في غضون خمسة أعوام ، نحو تحقيق الاشتراكية
في بريطانيا » ، ويتضمن تغييرا حاسما في « كل قاعدة الانتاج والتوزيع » ، وذلك
حتى يمكن الانتفاع بطاقة الانتاج لتلبية احتياجات الشعب ، طبقا لاقتصاد
مخطط . وقد قدم سير ستافورد كريبس مقترحات العصبة للتعديل على هذا
الأساس ، بينما طالب دالتون عن المجلس التنفيذي ، بسحب التعديل ، واعد
باصدار بيان أوجز ، يحتوي في طياته البرنامج العاجل لحزب العمال . ولكن

(١) ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتي اشترك في العصبة في سبتمبر عام ١٩٢٤ بعد اصدار
هذا البيان .

العصبة رفضت سحب التعديلي ، وهزمت بأكثر من عشرة إلى واحد ، بعدما هاجم هربرت موريسون ما وصفه بالدافع الشيوعي وراء التعديل . ومع هذا ، فقد أصرت العصبة ، وراحت بمدد من التعديلات الأخرى ، تقضى فى هزائم ماثلة . وفى النهاية تم اقرار بيان « من أجل السلام والاشتراكية » دون أن يغير منه المؤتمر شيئا . وقد تم معه اقرار بيان خاص عن « الحرب والسلام » وضع بإشراف المجلس القومى للعمل . ويصالح هذا البيان نظاما مقترحا للأمن الجماعى عن طريق عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية . وهو يبحث فى تدويل الطيران المدنى ، وإدخال الاتحاد السوفييتى فى العصبة ، بينما كان يتقدم خطوة خطوة للاتفاق مع الولايات المتحدة . وقد نادى بالمقاومة الفردية فى أى حرب تشرع انتهاكا لمبادئ العصبة ، ولكنه عارض الإضراب العام ضد الحرب باعتباره عملا غير مناسب ، فى مواجهة التحطيم الذى تلاقيه الحركات العمالية الإيطالية والألمانية ، والذى حد من التزاماتها نحو السياسة التى تم اقرارها ، بشأن عقد مؤتمر خاص للتحقيقات العمالية لتقرير مايجب عمله إزاء خطر الحرب . ولقد لقي هذا البيان كذلك تحديا من العصبة الاشتراكية ، التى نظرت الى عصبة الأمم على أنها مرتبطة ارتباطا لازما بمعاهدة فرساي ، وغير قادرة على أن تصنع شيئا أكثر من اقرار الأمر الواقع . فطالبت فى تعديلها بإقامة اوثق الروابط مع الاتحاد السوفييتى ، ودعوة العمال فى كل مكان لمقاومة الحرب بكل وسيلة ممكنة لديهم ، بما فى ذلك الإضراب العام ، وقد هزمت العصبة الاشتراكية فى التصويت على هذا الموضوع كذلك ، ولكن ٦٧٣٠٠٠ صوت من ١٠٥١٩٠٠٠ كانت ضد هذا البيان بصفة عامة ، وهى أصوات الجعاعات اليسارية المتضامنة ، والجعاعات التى تدعو لسياسة السلام .

لقد كانت العصبة الاشتراكية فى هذه الشؤون تمثل رد فعل عنيف لكثرة عام ١٩٢١ ، ولكن رد الفعل هذا لم يكن كافيا لطرداها من حزب العمال مع العمال المستقلين ، وإن يكن قد بلغ من القوة درجة تسلكها فى عداد المارضة الحادة للأوضاع الدستورية ، والميل إليها من جانب زعامة حزب العمال . وفى مؤتمر ليستر عام ١٩٢٢ ، كانت هذه الحالة منتشرة الى المدى الذى خول لها أن تعمل المؤتمر على اتخاذ قرار يدعو الى تأميم مجموعة البنوك المشتركة ، بتأييد من عمال المناجم ورجال السكك الحديدية . ولكن فى عام ١٩٢٤ تبدد جانب كبير من رد الفعل اليسارى ، إذ كانت زعامة الحزب فى أيدي رجال أشد حزما ، وهم الذين كانوا بارزين فى الحكومة العمالية ، ولربطوا بسياستها الخاصة بالحل الوسط ، الى أنه وقع الخلاف النهائى مع ماكدونالد . ولم يمنع من وقوع هذا ، أن يكون أغلب الزعماء القدامى - ومن بينهم موريسون ودالتون - غير أعضاء فى مجلس العموم ، ذلك أنهم كانوا جميعا أكثر قدرة على تكريس طاقاتهم من أجل احياء الحزب ، وصيغه ببرنامج مدروس ، أفضل من برنامج عام ١٩٢٩ أو عام ١٩٣١ . ولم تكن دروس ١٩٣١ ، كما عرّفها الرجال الأشبهاء من

امثال موريشون ودالتون وبتيك لورنس ، لتعنى ضرورة تخطي حزنزب العمال عن سياسته القائمة على الدستورية التطورية ، على انه يجب ان يكون خيرا من ذلك ، ان يكون الحزب مستعدا ببرنامج عملى تقوم بتنفيذه الحكومة العمالية التالية . لقد كانوا يحثون السعى من اجل اغلبيه واضحة فى البرلمان ، تلك الاغلبية التى كان افتقارهم اليها فى دورة ١٩٢٦ - ١٩٣١ هو السبب فى كثير من متاعبهم ، حيث لم يكن يدور فى خلدكم ان الاحزاب البورجوازية ، ستوف تكون مستعدة للاطاحة بالاوضاع الدستورية من اجل تعويقهم ، وماكانوا يعتقدون ظفرهم باغلبية لو انهم اقدموا على تحدى التقاليد البرلمانية . ومن ناحية اخرى فان العصبة الاشتراكية التى تعزو سقوط حزب العمال ، الى استعداد معارضيه للاستناد الى اى وسيلة لهزيمته ، اصبحت تشعر بأنه من المؤكد ان هذه السياسة سوف تتكرر فى حالة انتصار العمال فى الانتخابات وأيقنت ان موقف التحدى النزيه - وليس الحل الوسط - هو السبى بضمن المزيد من التأييد القوى . وهكذا كان هناك صراع حاد فى الآراء بين اليسار واليمين ، مع فوز الجناح اليميني بعد عام ١٩٣٢ ، بكتلة أصوات نقابات العمال ، ضد اقتراحات اليساريين الشبيهة بالثورية .

وبعد مؤتمر حزب العمال فى ١٩٣٤ مباشرة ، اصدر حزب العمال سلسلة من التقارير الخاصة ، تتناول المناطق المصابة بالكساد ، وتدعو الى العمل على ازالة مظاهر البطالة المنتشرة ، والتى مازالت قائمة برغم التحسن العام . وقد أصدرت الحكومة القرار الخاص بالمناطق المصابة بالكساد ، لتعيين هيئات لمساعدة هذه المناطق ، ولكن سلطات هذه الهيئات كانت محدودة تماما ، ولذلك سعى حزب العمال فى البرلمان الى زيادتها دون جدوى ، مما دعا مكتب مساعدة المتعطلين الى اصدار مشروع للتنظيمات فى ديسمبر ، أثار احتجاجا عاما ، وجعلت لجان البطالة المحلية تتوحد خلف حركة جديدة ، نالت التأييد من مجالس النقابات وفروع نقابات العمال . وانضم أعضاء مؤتمر النقابات العمالية الى حركة الاحتجاج عن طريق مجلس العمل القومى ، ولكنهم رفضوا الاعتراف بالحركة القومية للعمال المتعطلين التى يتزعمها الشيوعيون ، كما رفض حزب العمال طلبات عديدة للانضمام من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقلين . وفى فبراير ١٩٣٥ اذاع الحزب الشيوعى بيان سياسته تحت اسم يدعو الى التحدى ، ذلك هو « من اجل بريطانيا السوفيتية » كما اذاع لويد جورج أيضا برنامجه تحت شعار « الرخاء المنظم » دون سلب استشارة مع المجموعات الليبرالية الأخرى . وقد طالب لويد فى برنامجه بتشكيل مجلس اقتصادى أعلى ، تدبره لجنة وزارية جديدة ، تقوم بتنفيذ برنامج واسع لتنمية الصناعات الكبيرة ، التى لا يزال جانبها الرئيسى فى قطاع الملكية الخاصة ، على ان تمويلها الدولة عند الحاجة . كذلك هرض التعاون مع حكومة قومية لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، ولكن شيئا

من هذا لم يتحقق ، وبدلا من ذلك أطاح المحافظون برامزي ماكdonald ،
واعادوا تشكيل الحكومة التي كان جميع اعضائها من المحافظين تحت
رئاسة بلوين .

لقد أدت مشكلات السياسة الدولية وكذلك الشئون الداخلية ، الى
انقسام حاد في صفوف الاشتراكيين ببريطانيا العظمى ، وكما رأينا ، فان
حزب العمال ، كان يعجز السياسة الجماعية للأمن في نطاق عصبة الأمم ، ولكن
لم يكن في ذلك توجيه واضح للموقف الذي يجب اتخاذ ازاء التسلسل .
وقد واصل حزب العمال حديثه في نزع السلاح ، طوال الفترة التي اكتنفت
حملة السلام عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، بالرغم من الفشل الواضح لمؤتمر نزع
السلاح في احرار اي تقدم ، وبالرغم من سخريه النازيين الواضحة من شروط
نزع السلاح في معاهدة فرساي . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت إيطاليا عام
١٩٣٥ مركز الاهتمام ، اد كان موسوليني يقوم علانية بالاعداد لحرب ضد
الحبشة . وفي مؤتمر ستريزا خلال شهر يونيو عام ١٩٣٥ ، وهو المؤتمر
الذي دعي للنظر في إعادة ألمانيا للتجنيد العسكري ، لم تجر أي إشارة الى
الحبشة ، بالرغم من أن لافال قد عقد حلفا مع موسوليني قبل ذلك بخمسة
شهور . وقد تمهد مؤتمر نقابات العمال البريطانية بتأييد الاجراءات التي
تقضي بتضييق الخناق على الحكومة الإيطالية ، ولكن موسوليني الذي لم يعبأ
بتهديد عصبة الأمم ، مضى في طريقه الى الحبشة . وازاء هذا الموقف ،
فرضت عصبة الأمم عقوبات اقتصادية على إيطاليا في أكتوبر ، ولكنها لم تكن
عقوبات جديّة ، ولم تحل دون ارسال البترول لتستخدمه القوات الإيطالية
في الغزو .

وفي نوفمبر ١٩٣٥ أجريت الانتخابات العامة التي زادت من نفوذ
دعوة السلام ، فاستطاع فيها بلوين أن يبدو في مظهر البطل ، من أجل
سياسته في اقرار الأمن الجماعي عن طريق عصبة الأمم ، وأمكن له أن يجند
من أغلبيته . وقد ظفر العمال بطبيعة الحال بعدد من المقاعد ، فحصلوا على
١٥٤ في مقابل ٤٦ مقعدا فقط في عام ١٩٣١ ، ولكنها كانت تنقص ١٣٤ مقعدا
عن عام ١٩٢٩ . وفي البرلمان الجديد ، كان المرشحون الذين آزرتهم نقابات
العمال القومية لايزالون أقلية ، ولكن أغلب الزعماء الذين فقدوا مقباعدهم
في عام ١٩٣١ قد حصلوا عليها ثانية . كذلك أعيد انتخاب ماكdonald
للجامعات الاسكتلندية في عام ١٩٣٥ ، بعد أن كان شينويل قد هزمه في
سيهام ، ولكنه توفي بعد ذلك بعام . ومن بين الذين انشقوا على الوزارة عام
١٩٣١ ، بقي توماس وحده حتى استقلال بعد ذلك في عنام ١٩٣٦ ، نتيجة
لفضيحة الميزانية . أما الأحرار المستقلون الذين كانوا خارج الحكومة في ذلك
الوقت ، فقد ناضلوا من أجل الحصول على ١٦١ مقعدا ، ولكنهم لم يكسبوا

٢١ مقعدا فحسب ، في مقابل ٣٣ مقعدا كسبها الاحرار القوميون بمساعدة المحافظين ، وبذلك حصل المحافظون على اغلبيه واضحه . وعندما انتهت الانتخابات اذاع المحافظون برنامجا للتسلح ، لم تكن لديهم الجرأة في عرضه على النازيين . اما حزب العمال فقد صوت ضد الاتفاق الزائد على التسلح برغم معارضته للفاشية ، واصبح عليه ان يقرر ما اذا كان سيؤيد برنامج الحكومة او يعارضه ، ولم يعد في مقدوره ان ينتحي جانبا لواصله تأييده للتسلح داخل الحدود التي فرضها ، وهي الحدود التي تقضى بتكتيل كل القوى القومية الممكنة ضد أي معتد ، كما تقضى برفض التفكير في احتمال الحاجة لاجراء بريطاني منفرد . ومع ذلك ، فانه لم يكن من السهل اتخاذ قرار ، ازاء الشك في ان الحكومة تريد مزيدا من القوات ، لا من أجل دعم فاعلية العصبه ، ولكن لكي تكون اساسا لاتفسيق تطلق فيه يد المعتدين لتوجيه قواتهم ضد الاتحاد السوفيتي .

وفي الوقت الذي كان فيه موسوليني يواصل عدوانه على الحبشة ، دون ان تقف عصبه الامم في طريقه ، كان هتلر يواصل محاولاته مع الغرب ، ليؤكد له انه لا يريد تهديد أمنه ، وانه انما يرغب في السلام عن صدق ، وذلك في الوقت الذي يواصل فيه حملته لحماية أوروبا الغربية من البلشفية . وفي الوقت نفسه ، طرد لانزبري من الزعامة في مؤتمر حزب العمال عام ١٩٣٥ ، بعد ان هاجمه ارنست بيغن بسبب سياسة اللين التي يتبناها ، وخلفه آتلي في زعامة الحزب .

والحقيقة ان لانزبري كان محبوبا من الجناح اليساري ، ولكن مهادنته جرت عليه غضب المعادين للفاشية ، دون أن يحصل على رضاه معارضيه من الجناح اليميني ، ولم يعد في وضع يسمح له بأن يعطى الزعامة ما تحتاجه . ولقد اثارت اتفاقية هور - لافال ، التي لم تحظ بشيء من القبول في ديسمبر عام ١٩٣٥ ، كثيرا من غضب الشعب الى الحد الذي كان لابد فيه من رفضها . وكانت هذه الاتفاقية تقترح التسليم لابطاليا بامتلاك معظم المناطق التي تحتلها . ومع ذلك فقد ظلت السياسة الخارجية البريطانية غير الآمنة قائمة دون تعديل . وفي مارس ١٩٣٦ زحف هتلر الى منطقة الراين ، وخرق معاهدات لوكارنو ، واثار أزمة اوروبية جديدة .

وفي شهر يونيو من العام نفسه ، بدأت الحرب الاهلية الاسبانية بثورة الجنرال فرانكو في شمال افرقيا ، فاثير بذلك التساؤل عما اذا كان من حق الحكومة الجمهورية الاسبانية شراء الأسلحة والحصون على مساعدة من الخارج . وقد سارعت الدول الفاشية الى تزويد الثوار بالمساعدات الكبيرة على نطاق واسع ، وحاول الحلفاء القريبون مقاومة هذا الوضع ، باعداد

« ميثاق عدم التدخل » الذى ارتبطت به الدول الفاشية ، دون أن تكون لديها
النية لمراجعتها .

أما حكومة الجبهة الشعبية التى كانت تحكم فرنسا تحت رئاسة ليون
بلوم ، فلم تكن مسعدة للعمل دون التأييد الكامل من جانب بريطانيا ،
بسبب قوة الشعور الفرنسى الذى ينادى بسياسة التهدئة ، وبسبب
التأثيرات القوية التى كانت تؤيد الوصول الى اتفاق مع الألمان . كذلك كانت
الحكومة البريطانية تعادى الجمهوريين الأسبان . وهكذا أمكن للدول الفاشية
أن نعبث بميثاق عدم التدخل ، بينما لم يكن فى قدرة الاتحاد السوفيتى
تقديم مساعدات كبيرة للجمهوريين الذين وقعوا تحت سيطرته بالرغم من
ذلك .

لقد كان هذا هو الموقف الذى كان يتعين على مؤتمر حزب العمال أن
يواجهه ، عندما انعقد فى أدنبرة فى أكتوبر عام ١٩٣٦ . وقد اتخذ المجلس
التنفيذى عدة قرارات فى الأيام الأولى للمؤتمر تؤيد سياسة عدم التدخل ،
وأصر على أن يعمل بها الجميع . ولكن وفود الصداقة الأسبانية استطاعت
أن تبطل من خرق الفاشية للميثاق مادة للتشهير ، الى المدى الذى حصل
المؤتمر على تضييس رايه ، وارسال آتلى وجرينوود مبعوثين عن المؤتمر
لاحتجاج لدى الحكومة ، ثم اصدار قرار جديد بعد عودتهما يعتبر بمثابة
تأييد أكبر للجانب الجمهورى . وفى شهر مايو اصدر المجلس القومى للعمل
تصريحا باسم « الاشتراكية والدفاع عن السلام » يعلن فيه أن « العمال يجب
أن يكونوا على استعداد لقبول نتائج سياستهم » ، وأن « حركة تؤيد نظام
العصبة لا يمكن أن تتخلل عنها فى وقت الأزمة » وكان التأكيد لا يزال مركزا
على أن يكون الاجراء عن طريق العصبة ، والاعراب عن المعارضة للتسلح
الفردى . ولكن المعارضة قد انتقلت بذلك من معارضة مائعة ، الى
تأييد واضح للقسمات لسياسة التسلح ، فى الوقت الذى تركت فيه لحزب
العمال فى البرلمان مهمة تقرير الظرف الذى يصوت فيه مؤيدا او معارضا
لمقترحات الحكومة الفعلية . والحقيقة أن حزب العمال كان فى ورطة بيسر
قراره الخاص بتنظيم المعارضة ضد الفاشيين ، وخوفه من أن يكون التسلح
فى ايدى حكومة المحافظين ، ليس وسيلة لتأييد الأمن الجماعى بل وسيلة
للعمل ضد هذا الأمن .

وفى ثنايا هذه الورطة ، اتخذ كريس والعصبة الاشتراكية والعمال
المستقلون ، طريقا محلدا برفضهم تأييد التسلح مادام المحافظون فى الحكم ،
بينما كانه أغلبية الحزب تؤيد التسلح بالأسلحة الثقيلة على درجات
متفاوتة ، بالرغم من عدم ثقتها فى الحكومة .

واقعد صوت مؤتمر أدنبرة لصالح القرار الفاضل بأغلبية تريد على
انتهن الى واحد ، ولكن القرار الحقيقى هو ذلك الذى اتخذته الشعبية

البرلمانية للحزب . وفي الوقت نفسه ، ظل موقف زعامة الحزب غامضا بالنسبة لموضوع الحرب الأهلية الأسبانية ، كما كان في الحقيقة مقصورا على تنفيذ ميثاق عدم التدخل . وقد ذهب وفد فرنسي برئاسة جان لونغ الى لندن في نوفمبر ١٩٣٦ ، ليسأل عما اذا كان البريطانيون سوف يؤيدون فرنسا في انسحابها من الميثاق لتتدخل الى جانب الجمهوريين . ولكن الوفد لم يحظ الا باجابة معتمة ، ازالة الخوف من ان يؤدي التدخل الى حرب . كذلك لم يكن الاتحاد السوفيتي مستعدا للتدخل الشامل ، ما لم يكن متأكدا من التأييد الفرنسي والبريطاني . وهكذا استمرت الحرب الأهلية ، وزاد التدخل الفاشي في الحرب ، وكانت المعركة تسير ضد الجمهوريين بمرور الوقت ، على الرغم من ان مدريد قد حاولت الصمود حتى اوائل عام ١٩٣٩ ، عندما اعقبت انتهاء القتال مرحلة من الانتقام ، وحملة من الاضطهاد التام لحركة طليعة العمال الأسبانية ، التي عاشت في المنفى بعد ذلك ، وعلى الأخص في فرنسا والمكسيك .

وفي يوليو عام ١٩٣٧ ، اصدر المجلس القومي للعمال بيانا جديدا باسم « السياسة العالمية والدفاع » وكان هذا البيان يعتبر اذنانا لسياسة التسلح ، حتى ولو مارسته حكومة المحافظين ، ويمتدح البيان ان عمية الأهم قد « أصبحت في هذا الوقت غير فعالة » ، وانه في الوقت الذي يعمل فيه الحزب من أجل استعادتها ومن أجل مبدأ الأمن الجماعي ، فانه يصر على انه لو عادت الحكومة العمالية الى الحكم في هذا الوقت العالمي الراهن ، فانه يتعين عليها ان تكون قادرة لا على مجرد الدفاع عن البلاد فحسب ، بل تكون قادرة على ان تلعب دورها في الأمن الجماعي ، وأن تواجه اي تحد من البيول الفاشية ، وانه لن يمكنها التخلي عن سياسة التسلح الا اذا استطاعت ان تغير من الموقف العالمي الى وضع افضل .

وبالرغم من ان هذه السياسة لقيت هجوما قويا من أنورين بيان ، الذي سرعان ما أصبح شخصية قيادية لليساريين ، الا انها لقيت التأييد بنسبة عشرة الى واحد في مؤتمر الحزب ببيورتموث على الأقل . وقبل هذا كان اليابانيون قد شنوا هجوما واسع النطاق على شمال الصين وعلى شنغهاي ، فأصدر المؤتمر قرارا يدعو الى العمل ، بالتعاون مع الولايات المتحدة ، لوقف العدوان الياباني عن طريق الضغط الاقتصادي والمالي . وفي الوقت نفسه دعا المجلس القومي للعمال الى مقاطعة اليابان ، ولكن بالرغم من ان مؤتمر العصبة عقد في بروكسل في نوفمبر لبحث الموضوع ، الا انه لم يمكن الاتفاق على شيء فعال . والسني حدث بالفعل ، انه بينما كانت الاجتماعات تحرز تقدما ، كانت كل من ايطاليا وألمانيا واليابان توقع حلفا ضد ككومنترون ، وجددت محاولاتها للحصول على تأييد الغرب لخطتها ضد الاتحاد السوفيتي ، وفي هذا الجو إنتهى عام ١٩٣٧ ، وبدأ عام ميونخ .

ففى بداية الأزمة التشيكية ، لم يكن هناك الا قليلون حتى قى خسرب العمال الذين رأوا شيئا من القوة فى مطالب السوييت ، وكانوا ياملون فى ان يستطيع التشيكيون حراجتها دون الاستسلام المطلق . ولكن المفاوضات خلال الصيف قد اقنعت غالبيتهم بان هتلر لن يكون راضيا الا بتخليم دولة تشيكوسلوفاكيا ، حتى ينهى للقيام باى مطالب اخرى يطالب بها بعد ذلك . وقبل مناقشات ميونيخ ، كان البراى القومى الى جانب تأييد تشيكوسلوفاكيا مهما يكن الثمن . وبذلت محاولات لاقامة جبهات متحدة من الحركات الاشتراكية والعمالية البريطانية والفرنسية ، ولكن اللرتسيين تراجعوا نظرا لخلافاتهم الداخلية وشعورهم بضعفهم . ولم ينمقد مؤتمر حزب العمال فى عام ١٩٣٨ ، نظرا لاسباب فنية اقتضت تغيير تاريخ انعقاده . ولكن المجلس القومى للعمال اعد فى سبتمبر بيانا باسم « العمال والموقف الدولى على حافة الحرب » وأعلن فيه انه ليس من حق أية حكومة ان توصى تشيكوسلوفاكيا بقبول مطالب النازية ، وقال « ان الوقت قد حان من اجل خلق قيادة ايجابية لا تخطئ الدفاع الجماعى ضد العدوان ومن اجل حماية السلام » ثم اضاف انه « يجب الا تترك الحكومة البريطانية اى شك لدى الحكومة الألمانية ، فى انها سوف تتحد مع الحكومتين الفرنسية والسوفيتية لمقاومة اى هجوم ضد تشيكوسلوفاكيا » . ولقد كتب هذا البيان بطبيعة الحال قبل المراحل الاخيرة للآزمة ، ومن الممكن ان يفسر انه قد علق القرار على اشتراك فرنسا والاتحاد السوفيتى . ومع قيام الشرط الأخير ، فلم تكن هناك مشاورات سابقة ، كما لم تكن هناك محاولة لتنسيق الخطط العسكرية ولكن كان واضحا ان الحكومة السوفيتية التى تشعر بانه ليست لديها القوة الكافية للتدخل وحدها ، كانت تنتظر قرارات بريطانيا العظمى وفرنسا ، وتقف على استعداد للتدخل اذا قامت الدولتان الأخريان بذلك .

وقبل مؤتمر ميونيخ ، كان اللبس فى بيانات العمال فى بريطانيا العظمى قد اختفى ، وأصبح واضحا ان حزب العمال البريطانى بأغليته الكبيرة ، يقف الى جانب الدفاع عن تشيكوسلوفاكيا ، فيما عدا مجموعات صغيرة من دعاة التهدة الذين كانوا لا يزالون معارضين . ومع ذلك ، فقد كانت هناك خلافات داخلية قبل الوصول الى هذا الذى يقرب من الاجماع ، وخصوصا فيما اذا كان يجب على حزب العمال ان يقف وحده ، على ان يعد لاجراء انتخابات عامة يمكن ان تعطيه اقلية واضحة ، ام انه يجب عليه ان يسمى للحصول على حلفاء للقيام بحملة ضد الفاشية ، وذلك داخل نطاق حركة الطبقة العاملة ، يقبول العروض المقدمة من الحزب الشيوعى وحزب العمال المستقل والعصبة الاشتراكية ، للتعاون فى جبهة عمالية متحدة ، ام انه يجب ان يعضى الى ابعد من ذلك ، بالدعوة لتعاون جميع أعداء الفاشية فى صورة جبهة شعبية ، تقوم الى حد كبير على مثال الجبهات الموجودة فى فرنسا

والتجاذب ، ولكن المجلس التنفيذي لحزب العمال ، يؤازره مؤتمر الحزب ،
قد غارضاً معارضة شديدة هاتين الخطتين ، ودعا كل الرجال والمتنزه ذوي
الخصائص الطيبة ، إلى أن يتجمهروا حول الحزب وحده ، باعتباره الوكيل الوحيد
الذي يقر أي سياسة أخرى بديلة ، ثم جادل فيما إذا كان أي نوع من الجبهة
للطبقة أو الشعبية ، يمكن أن يحظى بتأييد انتخابي أوسع مما لو وقف حزب
العمال وأخطأ من أجل سياسة يستسلم بها .

وكما رأينا ، فإن العصبية الاشتراكية قد تحولت زعامة الحزب حول
شئون السياسة الداخلية ، مما أدى إلى هزيمتها بشدة في مؤتمرات الحزب
المتعاقبة . ولكن منذ عام ١٩٣٦ فصاعداً ، كانت الخلافات مقصورة في الغالب
على ميدان الشؤون الدولية ، وخاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية
في إسبانيا ، وفي مايو ١٩٣٦ قام الناشر فيكتور جولانز بمساعدة هارولد
لاسكي وجون سترانشي ، بافتتاح نادي الكتاب اليساري ، الذي سرعان ما أصبح
له نفوذ واسع الانتشار ، بواسطة جماعته المحلية وتوزيع كتبه ذات اليساري
اليسارية . وقد لقي استجابة خاصة لدى صفار الأعضاء في الحركة العمالية
وبين الطبقة المثقفة .

أما جون سترانشي الذي ولد عام ١٩٠١ ، وأحد الفيلسوفين اللاتنيين
لنادي الكتاب اليساري ، فقد أصبح في المقدمة ، لأنه كان في الأصل يساري
باصلاح السياسة النقدية ، ولأنه باعتباره عضواً في مجلس العموم ، قد ساند
أوزولد موذلي الذي انضم إلى حزبه الجديد في بدايته ، برغم أنه تركه بعد
ذلك على الفور . وفي عام ١٩٣٨ ، فقد مقعده في البرلمان ، ومضى اتجاؤه
السياسي يميل نحو اليسار أكثر فأكثر ، ولقيت كتاباته وخطبه استجابة قوية
لدى الشباب ، وعلى الأخص رسالته « الصراع القادم من أجل الحكم » التي
اصدرها عام ١٩٣٢ ، والتي ركز فيها على موضوعات الطبقة والحكم ، وجملته
واحداً من أقوى المبشرين بالجبهة المتحدة ضد الفاشية .

ومع ذلك ، فإن هارولد لاسكي (١٨٩٥ - ١٩٥٠) كان أهم المشاركين
في نادي الكتاب اليساري ، من حيث الفكر الاشتراكي . وقد كان لاسكي يعمل
أستاذاً للنظرية السياسية في مدرسة لندن للاقتصاد ، كما كان منذ عام ١٩٣٧
عضواً في المجلس التنفيذي لحزب العمال ، « إذ انتخبته أحزاب العمال
المحلية » ، حيث كان يعتبر فيه زعيماً للأقلية المنشقة على وجه العموم .
ولم يكن لاسكي شيوعياً ، بالرغم من ترحيبه بالعمل مع الشيوعيين . والعق
أن المجلس التنفيذي كان يجعل منه في مهارة ملحوظة ، متحدثاً باسم المجلس
في مؤتمرات الحزب ، لمواجهة القرارات التي تصدر عن مصادر شيوعية ،
حيث قام عن اقتدار بأعداد بيانات بالغة الأثر . وقد كان مشهوراً بوصفه
كاتباً منذ أن نشر كتابه الأول عام ١٩٣٧ ، وهو دراسة أكاديمية حول النظرية

السياسية ، باسم « مشكلة السيادة » ، ثم هيا لنفسه شهرة في الولايات المتحدة بقدر ما بلغت شهرته في بريطانيا ، حيث اشتغل مدرسا لعدة سنوات في جامعات هارفارد وويل وغيرهما من الجامعات الأمريكية الأخرى . وهناك صنادف متعاقبة خطيرة بتأييده العمال المضربين . ولقد لعب لاسكى كذلك دورا نشيطا في حركة منح المرأة حق الانتخاب ، كما كان كاتبها كبيرا في جريدة الديلي هيرالد التي يمتلكها لانزبرى قبل الحرب العالمية الأولى ، وفي خلال العشرينيات كان نشيطا بصفة خاصة في الجمعية الفابية ، وفي عام ١٩٢٦ خلف جراهام ولاس في كرسيه بمدرسة الاقتصاد ، وعلى وجه العموم ، فقد بدأ لاسكى اشتراكيا معتدلا ، ثم تقدم في ثبات الى اليسار بعد حصوله على درجة الأستاذية ، وأصبح ذا فاعلية متزايدة في حزب العمال . واذ كان مدرسا ومحاضرا ، فقد كان له تأثيره الكبير على تلاميذه ، الذين واجه بسببهم متاعب لا تنتهي . ولما كان هؤلاء من بينهم عدد كبير من الخارج ، سواء من المستعمرات البريطانية أو البلاد الأجنبية ، فقد طبقت شهرته الآفاق . ولا سيما خلال سنوات الكساد . وفي عام ١٩٢٥ نشر كتابه المعروف « قواعد السياسة » وفي عام ١٩٢٧ نشر كتابه عن « الشيوعية » الذي ميز ظهوره بوصفه المفكر اليسارى . وبعد ذلك أصبحت كتبه عن السياسات المعاصرة ، أبواق دعائية خاضعة للنفوذ الماركسى ، ولو أنه قد بقى فيها دائما ذا نزوع قوى الى المذهب النفى ، دون أن ينخرط هذا النزوع في سلك متابعتة للمفاهيم الماركسية . وقد كتب لاسكى كثيرا من الوصف النقدي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعضها مبنى على الخبرة الشخصية ، وبعضها الآخر مبنى على اتصالاته بأصدقائه وتلاميذه الأمريكيين العديدين ، ولما كان شخصية هامة في نادى الكتاب اليسارى ، فقد كان من الطبيعي أن يلعب دورا بارزا في الحركات التي ترمى الى خلق جبهة متحدة او شعبية . ولكن بالرغم من أنه كان حليفا للشيوعيين في هذه المعارك ، إلا أنه بقى ناقدا لاذعا للتكتيك الشيوعى . كذلك ظل في مكانه من حزب العمال ومن المجلس التنفيذي ، في الوقت الذي طرد أقرب معاونيه من الحزب ، وهما ستافورد كريس وأورين بيغان .

وبعزى أكثر نجاح نادى الكتاب اليسارى في الثلاثينيات ، الى التأييد الكبير للشيوعيين والقربين الى الشيوعية ، الذين قدموا كثيرا من المواد للنشر ، كما أنهم شكلوا دوائر لتوزيع الكتب والجريدة الشهيرة . ولكن فيكتور جولانز منشئ النادى ، مثله في ذلك مثل الآخرين ، لم تكن معدته تهضم الحلف النازى - البونىيى . واذ انتهى التأييد الشيوعى للنادى فقد بدأ يلدوى ، بالرغم من التقارب بين الشيوعيين والاشتراكيين الذى أدى اليه غزو هتلر لروسيا .

وفي حوالى الوقت الذى انشئ فيه النادى ، تحولت ملكية جريدة « دينولڤ نيوز » التى تصدر كل أحد ، الى الحركة التعاونية ، بعد أن امتست

وقتا طويلا في الجانب الراديكالي ، وشنت حملة شعبية ضد الحكومة في قضية المناهضة للغاشية . وفي الوقت نفسه ، كانت اللجنة التنفيذية لحزب العمال مشغولة بصفة أساسية ، في حملة ضد عصبة شباب العمال ، التي كانت باعتبارها هيئة شبه مستقلة ، تطالب بالحق في نقد زعامة الحزب ، وفي استخلاص برنامج عاجل يلحق ببيان « من أجل الاشتراكية والسلام » . يتقرر فيه بتحديد أوضح ، ما الذي ستفعله الحكومة العمالية القادمة ، التي تظاهرها الأغلبية في البرلمان .

ولقد ظهر « برنامج العمال العاجل » بالفعل في مايو ١٩٣٧ ، ووافق عليه مؤتمر الحزب في أكتوبر ، ولم يكن لدى البرنامج شيء كثير يقوله في موضوع السياسة الخارجية ، ولكنه تعهد بأن يؤمّن بنك إنجلترا (وليس مجموعة البنوك المشتركة) . وصناعة النعم وعمليات النقل الكبيرة فيما عدا السفن ، وامتدادات الغاز والكهرباء ، كما اقترح أيضا إجراءات لتيسير الحصول على الأرض من أجل المنافع العامة ، وليس من أجل التأميم التام للأرض ، ولإعادة تنظيم الزراعة البريطانية وتموين الفداء ، ومنح المسائل اجازات باجر ، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة في الأسبوع مع بعض الاستثناءات ، ثم العمل على زيادة الأجور على أن يبحث ذلك مع نقابات العمال وحزب العمال المستقل . كذلك قدم البرنامج وعودا باصلاح إجراءات الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك المعاشات للمسنين ، مع تحسين الخدمات الصحية والفداء شروط الاختبار . أما في المسائل الخارجية ، فقد اكتفى بإعادة تأكيد سياسة العصبة من أجل الأمن الجماعي ، بما في ذلك تدويل القوات الجوية ، كما تعهد البرنامج بصيانة القوات المسلحة على النحو الذي يكفي « الدفاع عن بلادنا وتنفيذ التزاماتنا كمضو في الكومنولث البريطاني وفي عصبة الأمم » ، وإنشاء وزارة للدفاع . وقد كان هذا برنامجا ملموسا ، ولم يكن يختلف كثيرا عما أرادت حكومة العمال عمله بالفعل في عام ١٩٤٥ ، ولكن لم تجر الانتخابات العامة التي كان مقررا لها هذا البرنامج ، وكذلك لم يقدم أي توجيه لمعالجة المشكلات الراهنة للعمال وهم في صفوف المعارضة .

وقبل صدور « البرنامج العاجل » كان الحزب الشيوعي وحزب العمال المستقل والعصبة الاشتراكية ، قد نشروا « بيان الوحدة » في يناير ١٩٣٧ . ووقعه كريس ولانكي وآخرون ، كما وقع جاك تاتنر باسم الاتحاد الهندي المدمج ، وأرثر هورنر عن عمال المناجم ، وغاستون وجويت ، وبوليت ، وتوم مان . وقد اختلف « البيان » عن تصريحات حزب العمال ، وخاصة في لهجه العسكرية ، وفي تأكيد على الكفاح ضد الاستعمار في الهند والمحيط ، وفي إصراره على عدم الانتظار حتى موعد الانتخابات العامة ، ورغبته في القيام بالكفاح فوراً لاسيما في الجبهة المحلية ، عن طريق ميثاق واضح مع فرنسا والاتحاد السوفيتي . من أجل الدفاع عن السلام . وقد أجاب المجلس التنفيذي

لحزب العمال سريما على « بيان الوحدة » بطرد العصبة الاشتراكية من صفوفه ، وبإعلانه أن الارتباط بمضوية هذه العصبة لا يتفق مع عضوية حزب العمال . ولقد وضعت هذه القرارات العصبة أمام اختبار صعب ، ذلك لأن الكثيرين من أعضائها قد ترددوا في معاناة الطرد من حزب العمال . وواجهت العصبة هذا الموقف بأن حلت نفسها . وبهذا تركت أعضائها لا يزالون أعضاء في حزب العمال ، ما لم يطردوا فرادى . ولكن المجلس التنفيذي للحزب ، في تصريح آخر صدر في مايو ، دعا أعضاء الحزب إلى عدم الاشتراك في أي نشاط مع الحزب الشيوعي أو حزب العمال المستقل ، وأن يركزوا أنفسهم على مقترحات الحزب نفسه ، أي « البرنامج العاجل للحزب » الذي كان قد صدر بالفعل .

وإذا كانت العصبة الاشتراكية قد حلت ، فقد اقتصرت حملة الوحدة على الشيوعيين وحزب العمال المستقلين ، مع أعضاء العصبة الذين كانوا لا يزالون مشتركين في الحملة كأفراد . وقد شكل هؤلاء الآخرون لجنة لأعضاء الحزب العاطفين على الوحدة ، سرعان ما ألغاهما المجلس التنفيذي لحزب العمال تماما . وكذلك منع المجلس التنفيذي أيضا كل القرارات التي تصدر لصالح الوحدة . والمقترحات التي يرسلها الأعضاء المنضمون إلى المؤتمر السنوي ، على أساس أن هذه المسألة قد بحث بالفعل ولا يمكن بحثها مرة أخرى قبل ثلاث سنوات طبقا للائحة الإجراءات . وقد كان من شأن ذلك أن أصبح إعادة النظر في تقرير المجلس التنفيذي ، هو السبيل الوحيد لتحدي القرار الخاص بالأعضاء السابقين للعصبة . وعندما انعقد المؤتمر في أكتوبر قدم كريس هذا الاحتجاج نيابة عنهم . ودفع بأن قرار المجلس التنفيذي بمنع أعضاء الحزب مع الاشتراك في لجنة الوحدة عمل غير دستوري تماما . ثم تلاه لاسكي ، ورد عليه كلانيس ، وهيربرت موريسون ، الذي قال أن المجلس التنفيذي كان حتى ذلك الوقت متسامحا ، ولم تكن لديه الرغبة في فرض المظهر الموحد عن طريق النظام الجماعي ، ولكنه سوف يكون مضطرا إلى ذلك إذا أمر التوار عسلى موقفهم . وقد وقف موريسون إلى جانب التوار ، ما داموا قد اتجهسوا إلى « استقطاب دعواهم » والبقاء في الحزب « رفقا صالحين » . ثم جاءت مرحلة التصويت أولا ومباشرة على طرد العصبة الاشتراكية ، ثم التصويت على مسألة الجبهة المتحدة ، فرفضت إعادة النظر في الحالتين كتيهما بأغلبية كبيرة ضد أقليات تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ . ومع ذلك فقد عدل مؤتمر ١٩٣٧ من دستور الحزب في نقطتين ، أولاهما إضافة عضوين في اللجنة التنفيذية من أحزاب العمال المحلية ، وثانيهما النص على أن هذين العضوين يجب اختيارهما مستقبلا من بين أعضاء هذه الأحزاب . بدلا من أن ينتخبا عن طريق المؤتمر بأكمله . وقد وافقت على التعديل الأول أغلبية ضئيلة ٥٠ - ٤٠ . أما في مقابل ٣٤٦ - ١١٠ ، بينما تمت الموافقة على التعديل الثاني بنسبة

ثلاثة الى واحد تقريبا ، كذلك تغير موعد عقد المؤتمرات في المستقبل من أكتوبر الى « الهويتسانايد » (١) ، وذلك لتحاشي التعاقب السريع للمؤتمر نقابات العمال المستوى ، ويرجع ذلك الى عدم انعقاد مؤتمر لحزب العمال في سنة ١٩٣٨ عندما حدث استسلام ميونيخ .

لقد وضعت هذه الأحداث نهاية للجهة المتحدة ، برغم استمرار الدعاية لها ، ونحلت في محلها الجهة الشعبية الى حد كبير في عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، وهي تشمل أعضاء حزب الأحرار ، وربما بعض المنشقين من المحافظين . ولقد أدت هذه الحركة التي ساندتها صحيفة « رينولدز نيوز » في قوة ، كما ساندتها محررها اليوت في صورة حلف سلام متحد ، الى ضمان تأييد الحزب التعاوني ، حتى رفضها المؤتمر التعاوني في يونيو ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذي تولى السلطة النهائية في الشؤون التعاونية . ولم تستطع حركة الجهة الشعبية مطلقا أن تنظم نفسها بنجاح على مستوى الأمة ، ولكنها اتخذت شكل عدد من الحركات المحلية ، ونجحت في نوفمبر عام ١٩٣٨ في كسب فيرنون بارليت اليساري الليبرالي « التحرري » الذي انتخب عضوا في مجلس العموم عن بريدجوتر ، عندما دخل في معركة على المقعد مع أحد المحافظين ، وحصل على مقعده باعتباره « تقدميا مستقلا » . وقد كان دعاة الجهة المتحدة لا يزالون يمارضون التسليح ، في الوقت الذي كان فيه تشامبرلين في الحكم ، بينما كان أعضاء الجهة الشعبية يحذرون ، وأصرروا على أن أية حكومة يسارية ، سوف تكون غير قادرة على مقاومة الديكتاتوريين ، ما لم تكن مسلحة على نحو ملائم .

ولقد جاء انتصار بارليت في بريدجوتر والمرشحين الآخرين للجهة الشعبية ، بعد أزمة ميونيخ . وحاول ستافورد كريس ، الذي بقي عضوا في المجلس التنفيذي لحزب العمال ، أن يأخذ المركز القيادي فيه ، كرد فعل لهذا الانتصار . ووزع على المجلس التنفيذي مذكرة تدعو الى انشاء جهة شعبية مفتوحة لكل الجماعات المعارضة ، وطلب عقد اجتماع للمجلس التنفيذي لبحث مقترحاته تلك . وعقد الاجتماع ، ولكنه رفض اقتراحاته بسبعة عشر صوتا مقابل ثلاثة . غير أن كريس لم يدعن للهزيمة ، ووزع مذكرته على نطاق واسع تحت رعاية لجنة قومية طارئة للمرائض . فطلبت اللجنة التنفيذية للحزب منه أن يسحب مذكرته علنا ، وأن يعيد تأكيد ولائه لمستور الحزب ، ولما رفض كريس هذين الطلبين ، طردته اللجنة التنفيذية من الحزب ، وعندما استمرت الحملة بالرغم من قرارها ، مضت في اتخاذ المزيد من قرارات الطرد .

(١) القصور بتعبير الهويتسانايد ، أيام عيد المنصرة عند المسيحيين ، وهي التي تبدأ بالأحد السابع بعد عيد الفصح .

بما في ذلك سير تشارلس تريغليان وأنورين بيفان * وأعلن كريس عن عزمه على التوجه بندها إلى مؤتمر الحزب ضد طرده ، ولكنه أخبر أنه لم يعد عضوا وليس هناك من يسمع صوته . وقد أثار ذلك ضجة حملت اللجنة التنفيذية على سحب قرارها ، ووافقت على ترك الموضوع إلى الوفود لتقرر ما إذا كان يجب الاستماع إليه أو لا يجب . وعندما اجتمع المؤتمر في أعياد العنصرة ، صوتت أغلبية صغيرة لصالح الاستماع إلى كريس ، ولكنه استدر كثيرا من العطف ، عندما ألقي خطبة قانونية دافع فيها عن حقه في التصرف كما فعل من قبل ، وذلك بدلا من أن يؤيد الخلافات الحقيقية في السياسة . وقد هزمت محاولة الرجوع في قرار اللجنة التنفيذية بنسبة خمسة إلى واحد ، إذ حصل كريس على ما يكاد يزيد على ٤٠٠ ألف صوت .

والواقع أن هذه كانت نهاية الحركة الشعبية . وفي ذلك الوقت ، انتهت الحرب الأهلية الأسبانية بسقوط مدريد في مارس ١٩٣٩ ، وتقدم الألمان نحو براج وعصفوا بدولة تشيكوسلوفاكيا ، واستولى الإيطاليون على ألبانيا . وفي مارس ، غير تشامبرلين من لهجته ، عندما أعطى ضمانا غير عادي إلى بولندا ودول شرق أوروبا الأخرى ، وهو ضمان غير عادي بمعنى أنه بعد سقوط تشيكوسلوفاكيا ، لم تكن لدى بريطانيا الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة إلى هذه الدول ، كما أن هذا الضمان قد أعطى دون استشارة الاتحاد السوفيتي . ولقد جرت المفاوضات في موسكو خلال شهر مايو ، ولكن كان واضحا في ذلك الوقت أن الاتحاد السوفيتي لم يعد لديه أمل في الوصول إلى اتفاق مرض مع الغرب . وطرده ماكسيم ليتفينوف من منصبه ، وهو الذي بلل غاية جهده في الإبقاء على نظام العصبة . وبدأ ستالين في توجيه اهتمامه إلى فكرة عقد حلف مع النازيين ، يضمن به حماية الاتحاد السوفيتي ، ويطلق لهتلر يده حرة في الغرب ، وكذلك يسمح للنازيين والاتحاد السوفيتي باقتسام بولندا بينهما .

وسرعان ما أوقع الحلف النازي السوفيتي ، الشيوعيين الغربيين في مشكلة محرجة للغاية . ذلك لأنهم كانوا طوال فترة من السنين يقرعون الطبول من أجل الدعوة ضد الفاشية ، ويدعون الحكومات والشعوب لمقاومتها في قوة ، فأصبح عليهم الآن إما أن يسحبوا كلامهم ، وإما أن يواجهوا الطرد من السجل الشيوعي . لقد قبل قليلون جدا ذلك الحل الثاني ، ولكن أغلب الزعماء كانوا ملتزمين بالوقوف مع الاتحاد السوفيتي في كل المناسبات ، ولذلك فضلوا الطريق الأول . وفي بريطانيا العظمى ، نشر هاري بوليت كتابا يدعو فيه إلى الحرب ضد الفاشية ، ولكن عندما تبرأ الحزب منه وطرده من منصبه كسكرتير للحزب الشيوعي ، عاد فخضع لنظام الحزب وتراجع عن كلامه . ومهما يكن من أمر ، فإن عددا لا بأس به من عامة الشيوعيين قد تركوا الحزب ، وكانت معنويات المفكرين مرتفعة كثيرا ، وهم في الغالب مناهضون

للفاشية أولا ، ثم هم يعطون على الشيوعيين ثانيا . وقد كان يمكن أن تكون حركة الخروج من الحزب أشد ، لو أنه لم يتضح بسرعة أن « الديموقراطيات الغربية » تتراجع بدلا من أن تبذل أقصى الجهود لهزيمة هتلر ، وكان عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ هو فترة « الحرب الكلاسية » التي انتهت بهزيمة فرنسا ، وكان على بريطانيا العظمى أن تختار بين أن تحارب وحدها تقريبا ، أو أن تقبل الهزيمة ، الأمر الذي كان كثيرون ينظرون إليه على أنه أمر لا مفر منه .

ولقد اختار الشعب البريطاني الحرب ، وأقصى تشامبرلين عن الحكم ، بالرغم من أنه كان لا يزال يتمتع بتأييد أغلبية المحافظين ، وحصل في محله ونستون تشرشل على رأس وزارة ائتلافية، ووجد حزب العمال نفسه مسؤولا بصفة أساسية عن « الجبهة الداخلية » ، كما كان كذلك مسئولوا عن إعداد الطاقة البشرية القومية باختيار أرنست بينغ وزيرا للعمل والخدمة الوطنية .

وصحيح أن تشرشل قد اعترض على إثارة الموضوعات السياسية والصناعية الخلافية ، حتى أنه رفض طلب العمال في الغاء أو تعديل قانون نقابات العمال لعام ١٩٢٧ ، الذي أقره المحافظون بعد الإضراب العام . ولكن هذا لا يغير الوضع أو يهز من جدية التحالف . وقد ظل تشرشل محتفظا طوال الحرب بقيادة سفينتها ، وكان له الرأي الأخير في الشؤون الدولية ، بينما ترك أغلب الشؤون الداخلية في أيدي الوزراء العمال ، الذين لم يستخطوا على هذا التقسيم في الحكم . ذلك أنهم كانوا يستطيعون على أية حال أن يثقوا في أن تشرشل لن يتهاون مع هتلر ، وهذا هو ما كان يهمهم أكثر من أي شيء ، كما كان يهم أغلب أتباعهم كذلك .

ولم يقدم حزب العمال طيلة الحرب أي تحد انتخايم للمحافظين ، ولكن منذ عام ١٩٤١ فصاعدا ، كان الحزب مشغولا تماما في تجديد برنامجه . وقد بدت العملية ببيان عام عن السياسة صدر عام ١٩٤٢ باسم « العالم القديم والمجتمع الجديد » ، ولقى الموافقة بشكل عام في صورة قرار قدمه هارولد لاسكي في المؤتمر لذلك العام . ولم يكن هذا البيان كسابقيه : « العمال والنظام الاشتراكي الجديد » و « من أجل السلام والاشتراكية » . إذ هو لم يكن مصمما باعتباره برنامجا انتخابيا ، كما أنه لم يشر بالتحديد إلى ماسوف تفعله حكومة العمال إذا رجعت إلى الحكم . ولكنه كان بالأحرى ييسانا عاما بالاهداف طويلة الأجل ، وقد صيغ في قوة وعلى وتيرة اشتراكية . ويبين البيان بتأكيد الحاجة إلى النصر الكامل على الديكتاتوريين الفاشيين ، وإلى إعادة تشكيل دول العالم في وجه العنوان بشكل تحترمه وتقبله شعوب الدول التي انهمزت . وقد تابع أكثر كل من سياسة التهدة والديكتاتورية الفاشية ، إلى أن عرض شروط المجتمع الرأسمالي غير المخطط ، وطالب « بإنتاج مخطط من أجل استهلاك المجتمع » كشرط أساسي للحرية . كما دعا إلى صيانة ومساائل السيطرة على الحرب ، خلال فترة انتقال لما بعد الحرب ، وإلى الاحتفاظ بالعمال

الكاملة والتسويق المنظم في ظل الملكية العامة واشرافها . وكانت نقط التأكيد الأربع الهامة ، تركز على العمالة الكاملة ، وإعادة بناء بريطانيا على قدر من المستويات التي يستحقها مواطنوها في الخدمات الاجتماعية الواسعة ، وعلى قدر من التعليم بقصد إقامة مجتمع ديمقراطي . وقد اقتصر البيان في هذه الموضوعات على التعميم بصفة أساسية . واضعا في اعتباره تلك التنصيلات التي تضمنتها التفاصيل السياسية السابقة في نقاط معينة . وقد أفسح البيان للشئون الدولية قدرا أرحب من أي قدر احتواه بيان سابق ، محددا لبريطانيا العظمى دورا في الزعامة الديمقراطية بعد الحرب . أما فيما يخص بالهند ، فقد كان البيان على شيء من اللبس إلى حد ما ، إذ طلب لها الحكم الذاتي وليس الاستقلال . وفيما يخص بالمناطق المختلفة ، فإنه توقف عن النوع بمنحها الاستقلال ، وذلك بالرغم من أنه استنكر كل أشكال التفوق العنصرية ، كما طالب بفرض الوصاية كأساس تقوم عليه حكومة المستعمرة . وأخيرا فقد أكد البيان ضرورة الحاجة للوصول إلى تفاهم مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انتهاء الحرب ، وكان واضحا أنه لم يقدر مدى الصعوبة في مثل هذا التفاهم المزدوج .

وعلى وجه العموم ، فقد كان هذا البيان وثيقة مثيرة بل صريحة ، بالرغم من أنها كانت تحمل بين طياتها ضعفا خطيرا وإهمالا بالغا .

أما الإهمال فقد أمكن إصلاحه إلى حد ما ، في السلسلة الطويلة من التقارير الخاصة التي وضعتها لجنة إعادة البناء الخاصة بحزب العمال في اثنين التالية . ويرجع هذا إلى العمل المتواصل ، الذي بدأه المكتب الجديد للأبحاث الفابية قبل الحرب . وكذلك الجمعية الفابية التي أعيد تشكيلها ، وهما اللذان سبقت الإشارة إليهما . ولقد أكدت العلاقة الوثيقة بين الحزب والجمعية أن التقارير والكتيبات التي نشرتها الجمعية ، لم يدرسها أعضاء لجنة إعادة البناء واللجان الفرعية فحسب ، بل أكدت أن الأعضاء الفابيين النشطين كانوا هم أنفسهم من بين هؤلاء الأعضاء ، قائمين بالرسالة التقليدية للجمعية الفابية ، في تقديم النصح والتقد واعداد المشروعات . وفي عام ١٩٤٤ أصدرت اللجنة حوالي أربعة عشر تقريرا ، وكل من هذه التقارير يغطي ميدانا معيناً في السياسة العامة بكثير من التفاصيل ، وبالإضافة إلى تقارير مماثلة وضمت قبل الحرب ووفق عليها ، كانت اللجنة تبني في الشئون الداخلية أساسا مناسباً تماما للحكومة العمالية القادمة . ولكن الاهتمام بالمشكلات الدولية كان أقل من ذلك بكثير ، كما لم يكن هناك شيء يتناول موضوع التجارة الخارجية على نحو شامل ، بالرغم من أنه كان واضحا أن ثمة مشكلات كبيرة سوف تبرز في هذا الميدان . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك قدر كاف تماما ، يختار منه المجلس التنفيذي ما يشاء ، عندما يبدأ في اعياد برنامج موزج للعمل الراهن . وقد ظهر هذا البرنامج في أبريل عام ١٩٤٥ .

تحت عنوان « دعونا نواجه المستقبل » وأصبح بالفعل هو البيان الانتخابي لحزب العمال في ذلك العام . وعلى الرغم من أن برنامج « دعونا نواجه المستقبل » قد ابتداء وأنهى بفقرات عامة حول الآمال الدولية ، إلا أنه كان عليه أن يتناول الشؤون المحلية بصفة رئيسية . ويقول البيان « إن الأمة تريد الغذاء والحمل والمسكن » ثم مضى يوضح الطريقة التي سيوفر بها هذه الاحتياجات . ويعد البيان بأن تضمن حكومة العمال إيجاد العمالة الكاملة ، وتحقيق الإنتاج المرتفع عن طريق « الأجور الطيبة » ، والخدمات الاجتماعية ، والتأمين ، والضرائب التي لا تنقل كاهل « الفئات ذات الدخل المنخفض » ، وأن حكومة العمال سوف تعمل أيضا على الإشراف على الأسعار والإيجارات ، وكذلك على تحديد المراكز الصناعية ، وستخطط الاستثمار عن طريق مجلس الاستثمار القومي ، كما ستضع نهاية لحال المناطق الكاسدة ، وتؤمّن بنك إنجلترا ، وتخلق « التوافق » بين عمليات البنوك الأخرى واحتياجات الشعب . وستؤمّن الحكومة صناعات الوقود والطاقة والنقل البري والحديد والصلب ، وستحرم ممارسة القيود التجارية ، وتضع الاحتكارات تحت الإشراف العام . وستجعل الأولوية للمنازل قبل الفيلات ، والضروريات قبل الكماليات في كل ميسادين الإنتاج ، فتخطط غذاء أوفر ، وتخطط الإنتاج من أجل منتجات أجود ، وتصون الخدمات الجديدة التي وجدت أيام الحرب ، بسا فيها من المطاعم المدنية والكانتينات واللبن الرخيص من أجل الأمهات والأطفال ، وتعمل على استقرار أسعار الأغذية ضد القوى التضخمية ، كما ستنتهى وزارة للاسكان والتخطيط - وتلك هي واحدة من الأشياء الصغيرة في برنامج حكومة العمال التي فشلت في وضعها موضع التنفيذ - وستقدم خدمات صحية على النطاق القومي ليستفيد منها الجميع . كما تقدم تشريعات في التأمين الاجتماعي ، وتتحذّر الإجراءات من أجل « مزيد من السلطة للأسراع في نزع ملكية الأرض للمنافع العامة » مع تعويض عادل يمكن الطعن فيه قانونا لرفع قيمته ، وكذلك فهي سوف تقوم بتنفيذ قانون بتلر للتعليم تنفيذا كاملا .

لقد كانت كل هذه الوعود مباشرة ومفصلة الى درجة كافية ، ولكن لم تكن هناك وعود معينة فيما يخص بالشؤون الدولية ، باستثناء تشكيل منظمة دولية لحفظ السلام ، تقوم على أساس التعاون المستمر لبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، بالاشتراك مع فرنسا والصين ، والبلاد الأخرى التي ساهمت في النصر المشترك . ولم يصدر شيء عن العلاقات مع الحركات العمالية والاشتراكية الأخرى ، أو عن مشكلات الديمقراطية في أوروبا بعد الحرب أو باقي أنحاء العالم . ومما لا شك فيه أن من الصعب القطع في مثل هذه الأمور ، ولكن الخفة التي عولجت بها هذه الموضوعات أو مجاوزتها ، كانت نذيرا سيئا . فالحقيقة الواضحة أن حزب العمال قد خرج

من الحرب ، دون ان تكون له سياسة خارجية مدروسة جيدا ، وانه سرعان ما قاسى نتيجة ذلك عندما وضعت السلطة بين يديه •

ومهما يكن من أمر ، فان قلة فحسب ، هي التي أدركت ذلك خلال انتخابات ١٩٤٥ ، بالنسبة لما كان عليه بيان « دعونا نواجه المستقبل » من مقام مشهود •

الفصل الرابع

الإشتركية الفرنسية في ثلاثينيات القرن العشرين

لم يصب الكساد فرنسا في ثلاثينيات القرن العشرين الا مؤخرا بالنسبة لسائر البلاد ، وكان ذلك واجعا بصفة رئيسية ، الى ان سياسة بوانكاريه في تثبيت الفرنك عام ١٩٢٨ ، قد وصلت به الى درجة من الانخفاض ، كافية لمنح صادرات فرنسا ميزات لها وزنها في الأسواق العالمية ، بيد انه على العكس من ذلك ، كانت صادرات فرنسا في أكثرها بضائع ترف ، بحيث تأثرت على وجه الخصوص بالتدهور في الطلب عليها . كذلك كانت فرنسا تعتمد كثيرا على الحركة السياحية التي انكمشت أيضا الى حد بعيد . ومهما يكن من امر ، فان انخفاض سعر التحويل للفرنك ، قد منح فرنسا مهلة الى حين ، ولو ان مالية فرنسا ، بصرف النظر عن الكساد العالمي ، كانت تعاني خلا معيба ، كما كان هناك قدر كبير من الضجر الاجتماعي .

وقد تمخضت انتخابات عام ١٩٢٨ عن انتصار بوانكاريه والأحزاب المسماة أحزاب الوسط ، وهي أحزاب الجمهوريين المحافظين ، ثم تعاقبت بعد استقالة بوانكاريه ، حكومات قصيرة الأجل ، بعضها راديكالي وان يكن أغلبها من الوسط واليمين ، فتولت الحكم برئاسة بريان ، فتارديو ، فستيج ، فشيوتام ، ثم لافال ، الذي كان في الحكم عندما أجريت الانتخابات التالية عام ١٩٣٢ . وقد تمخضت هذه الانتخابات عن فوز اليسار بما فيه من الراديكاليين ، الذين كانوا في واقع الأمر منقسمين تماما ، بين جناح يساري تحت زعامة دالادييه ، وجناح يميني كان أبرز زعمائه كابو ، ومالفي . وقد أعلن ليون بلوم باسم الاشتراكيين قبل الانتخابات ، أنهم على استعداد لتسلم زمام الأمور ، لو برزوا بوصفهم أكبر الأحزاب ، ولكن ذلك لم يحدث ، ولو أنهم عادوا أقوياء الى مجلس النواب باحراز ١٢٩ مقعدا ، في مقابل ١٥٧ مقعدا للراديكاليين ، وأربعة عشر مقعدا فحسب للشيوعيين ، الذين كانوا قد قرروا خوض المعركة الانتخابية وحدهم ، تحت شعار «طليقة ضد طبقة» مما ترتب عليه التدهام الى الهزيمة في الاقتراع الثاني ، الذي خاضه الاشتراكيون والراديكاليون معا ضد اليمين . ومع ذلك ، فقد فشل هذان الحزبان في الاتفاق على برنامج مشترك ، يستطيع الاشتراكيون على أساسه

الدخول في الحكومة ، فتولى الراديكاليون الحكم دون مساهمة الاشتراكيين ، فيما عدا بول يونكور ، الذي انسحب من حزبه ليصبح وزير الحرب ، ثم رئيسا للوزارة على الفور ، عندما استقال هيريو لقضله في حمل المجلس على قبول الاستمرار في دفع ديون الحرب للولايات المتحدة ، بعد ان كان مؤتمر لوزان قد قرر اخيرا خصم التعويضات التي تدفعها المانيا .

على ان بول يونكور وخليفته شيرون لم يستمرا في الحكم طويلا ، اذ اعتقهما دالادييه « الذي قدم للاشتراكيين عرضا جديدة لدخول الحكومة ، ولكنه فشل للمرة الأخرى في الوصول معهم الى اتفاق » . وقد كان الاشتراكيون مع ذلك منقسمين بين انفسهم تماما ، اذ كانت أقلية جوهريه منهم ، لا سيما بين النواب ، ترى أنه من الضروري احياء تكتل اليساريين لمساولة المد الصاعد للفاشية في البلاد وللدفاع عن الجمهورية ضد أعدائها ، وكان أبرز المنادين بهذا الرأي ، بيير رينو الزعيم القديم للجناح الاشتراكي اليميني ، وأدريان ماركيه عمدة بورجو ، ومارسل ديا رسول الاقتصاد الموجه من اقليم أوفيرين . غير أن هؤلاء الداعين للوحدة الجمهورية ، قد فشلوا في اقناع أغلبية الحزب . ويرجع ذلك في أكثره الى أن دالادييه قد وضع ضمن تدابيرهِ لمواجهة هجز الميزانية ، اقتراحا باقنطاع مرتبات الموظفين المدنيين ، الذين يشكلون عنصرا من أقوى عناصر الحزب الاشتراكي . والى جانب ذلك أصر المنشقون على موقفهم ، وأصدروا بيانا أعقبه استبعادهم من الحزب . وعندئذ شكلوا من انفسهم حزب الاشتراكيين الجدد ، الذي سلخ ما يقرب من عشرين ألف عضو من المائة والثلاثين ألف عضو للحزب القديم .

وفي ثانيا هذه الفترة لعام ١٩٣٣ وعقب انقلاب هتلر في المانيا كانت الحركة المناهضة للجمهورية في فرنسا ، تتزايد في سرعة بنسب خطيرة خارج البرلمان ، أو في باريس على أية حال ، وإن كان تمثلها أنموذج الفاشية الإيطالية ، أوضح كثيرا من تمثلها لأنموذج الفاشية الألمانية . وكان على رأس هذه الحركة منظمتان ، أولاهما « كامو دي روا » التي أوحى بها الدعوة الملكية « اكسيون فرانسيز » بقيادة شارل مورا وليون دوديه ، وأخرهما « كروا دي فو » التي كانت في الأصل منظمة للجنود السابقين بقيادة كولونيل دولاروك . وقد اشتركت هاتان المنظمتان وآخرون غيرهما مثل جملة الشباب الوطنيات ، في مظاهرات صاخبة واضطرابات ، قيل ان البوليس تدخلت عنها الى حد ما . ثم زاد من اشتعال الموقف ، ظهور النصاب سيرج الكسندر ستافيسكي ، الذي كان موضع الاتهامات منذ عام ١٩٢٧ ، ولكنه لم يقدم الى المحاكمة حتى أثير موضوع عضاية الاحتيال في بابو في ديسمبر ١٩٣٣ ، وقد قيل عن ستافيسكي الذي اختبر بعد اكتشاف أمره « أنه كان يتلقى الحماية من جانب هيئات سياسية عليا ، من بيتنا الوزير الراديكالي دالينييه . وضغط اليحينيون في البرلمان على ضرورة اجراء تحقيق كامل في

الفضيحة ، ولكن شوتام الذي كان لا يزال يومئذ رئيسا للوزارة رفض ذلك ، وعندئذ زادت حدة الاضطرابات بين الجماهير ، واستقال شوتام ليخلى الطريق. لوزاوة جديدة يرأسها الدالدييه الذي زاد من الاضطرابات بطرده جان كياب مفتش البوليس في محافظة باريس ، وهو كورسكي نشيط من انصار اليمين المتطرفين . وكان طرده شرطا اصر عليه الاشتراكيون لتأييد حكومة الدالدييه .

وقد اطمانت الحكومة بالتأييد الاشتراكي الى حصولها على الأغلبية في البرلمان ، غير أن مثل هذه الأغلبية لم تكن كافية لحمايتها من عنف العصابات الفاشية ، فبينما كان الدالدييه يلقي خطابه الرسمي باسم الحكومة في مجلس النواب يوم ٦ فبراير ١٩٣٤ ، تجملت الجماهير الصاخبة عبر النهر على الضفة اليمنى ، وحاولت اختراقه والاستيلاء على المجلس . وقد أمكن صدعهم بصعوبة ، مع وقوع خسائر فادحة . وكان أهم هذه الخسائر ضياع هيبة الجمهورية ، فاستقال الدالدييه ، ليخلفه دوميرج رئيس الجمهورية السابق ، على رأس حكومة تسمى حكومة « الاتحاد الوطنى » . وهكذا عاد الجناح اليمنى في الواقع الى الحكم .

لقد كان من مضاعفات الاضطراب الذى أحدثته الجناح اليمنى فى ٦ فبراير ، أن قامت موجة من الاضرابات والمظاهرات القصيرة ، ولكنها لم تسفر عن نجاح ملحوظ . وكان العمال الفرنسيون فى ذلك الحين منقسمين بين حركتين نقابيتين متنافستين ، كانتا منظمتين على نحو كامل ، بينما الغالبية الاخرى من النقابات ليست كذلك ، وهما الاتحاد العام للعمل ، الذى كان مستقلا ، وان يكن فى الواقع العمل حليفا للاشتراكيين ، ثم الاتحاد العام للعمل الموحد ، الذى كان الشيوعيون يسوقونه فى تبعية للحزب الشيوعى . ولكن أحداث ٦ فبراير وحركة الاضراب قد أدت الى حركة للتجمع بين الطوائف المتخصصة ، وانتهت الى التمام فى يناير ١٩٣٦ ، وصحبها ارتفاع محسوس فى العضوية ، وصل الى حوالى ٥ ملايين فى نهاية العام . وكانت هناك حركة مماثلة للتعاون السياسى بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية . وكانت موسكو قد بدأت تغير خطها نتيجة للأحداث التى وقعت فى ألمانيا ، وتابع الحزب الشيوعى الفرنسى الاتجاه الجديد للكومينترن ، وكان من قبل يتند فى شدة بالاشتراكيين عام ١٩٣٣ لتأييدهم للحكومات الراديكالية ، فبدأ يدعو بصراحة للوحدة ، ليس فقط مع الاشتراكيين ، ولكن مع أى واحد يكون على استعداد للتحالف ضد الفاشية . وكان هناك حزب صغير ، سمي أولا بالحزب الاشتراكي الشيوعى ، ثم سمي أخيرا باسم حزب الوحدة البروليتارية ، وكان قد خرج على الشيوعيين فى عام ١٩٢٣ ، وانضم الى سائر القوى التى تمثل جماعات المشغقين . وقد باهى هذا الحزب منذ عدة سنوات ، بمحاولة توحيد

احزاب الطبقات العاملة المتنافسة ، ولكنه لم يصل الى نتيجة . وكان يتزعم هذه المجموعة الثالثة بول لويس مؤرخ الاشتراكية الفرنسية ، ولكنه لم يكن قويا بالقدر الذي يمكنه من اكتساب اكثر من حفة من النواب ، حتى في الانتخابات العاسمة لعام ١٩٣٦ ، ومع ذلك ، فان أحداث ١٩٣٤ قد اضطرت الحزب الاشتراكي الى قبول عروض الشيوعيين من اجل جبهة متحدة . ووضع الحزب الاشتراكي في مؤتمر بولوني ، برنامجا ينص على شروطه للانضمام لجبهة شعبية مناهضة للفاشية ، تضم كلا من الشيوعيين والراдикаليين ، وقد اشتمل هذا البرنامج على حل المنظمات الفاشية بقانون ، وتأميم البنوك وشركات التأمين والصناعات الكبرى الخاضعة لسيطرة احتكارية ، والاقرار بحقوق المساومة الجماعية ، واقامة اشراف حكومي على اسعار القمح واللحم ، بالاضافة الى ضرائب تصاعدية على رأس المال ، ثم اصلاحات واديكالية أخرى.

وفي هذه الاثناء اعقب فضيحة ستافيسكي اكتشاف مقتل البرت برنس في ١٢ فبراير ١٩٣٤ ، وهو احد كبار الموظفين القضائيين الذين اشتركوا في التحقيق ، ولم يعرف القتلة ، ولكنه كان من الواضح أن برنس قد قتل وسرقت منه الأوراق المهمة من اجل منع اظهار الحقائق التي تدمغ شخصيات سياسية كبيرة . ولم يكن هناك دليل على ذلك ، ولكن كان هذا هو الاعتقاد السائد في ذلك الحين ، وقد شكلت لجان خاصة ، اقامها دوميرج للتحقيق في قضية ستافيسكي من حيث جوانبها السياسية ، فكتشفت عن قدر معين من الفساد ، شمل عددا من النواب وقطاعا من الصحافة ، ولكنها برأت الشخصيات الكبيرة التي كانت قد وجهت اليها اتهامات . وقد تقدم دوميرج من جانبه باقتراحات تهدف لزيادة سلطان رئيس الوزراء والحكومة ، على حساب مجلس النواب . فاقترح أن يسلم النواب للوزارة حق التقدم بمشروعات تتعلق بانفاق الميزانية ، وأن يمنح الرئيس بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، سلطة حل البرلمان دون حاجة لموافقة مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الثاني القوي ، الذي يظن فيه الراديكاليون وانصارهم الحاليون بأغلبية لها وزنها . لقد كانت اقتراحات دوميرج أمر من أن يستيفها الراديكاليون في حكومته (حكومة الاتحاد القومي) ، فأجبرت وزارته على الاستقالة في نوفمبر ١٩٣٤ ، وحل في محله من زعماء الوسط يبيراتين فلانندان ، وكانت مهمته تنحصر في اخضاع العناصر الفاشية للقانون ، وفي الدفاع عن الفرنك الذي ظل مرتبطا بالذهب ، منذ أن خرجت بريطانيا العظمى على قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ ، وقد كان هذا الوضع الأخير ، يمثل مشكلة تتفاقم تدريجيا ، نتيجة للكساد العالمي الذي اجتاحت فرنسا ، واضطرها الى اتباع مزيد من سياسة الانكماش . وقد هبطت أسعار الأغذية بخاصة الى حد كبير في السوق العالمية ، ووجد الفرنسيون أن الحل الوحيد لهذه المشكلة ، هو وضع حد أدنى لأسعار القمح

بقوة القانون ، واعداد قانون آخر لضمان مراعاة الفلاحين لهذه الاسعار ، من ظلت حبوبهم بلا بيع طبقا للسعر الرسمي . وقد زاد الطين بلة ، في الموقف المعقد بما فيه الكفاية ، أن ثارت موجة واسعة من السخط بين الفلاحين ، تزعمها السياسي المحافظ دورجير ، بينما قامت جماعة كروا دي فو بتساعدها جماعة كاميلود وروا بأثارة شغب في المدن لا نهاية له ، وضاعت قصة ستافسكي وسط زحام الأحداث . ولكن قامت ضجة صاحبة حول السلطات الكاسحة للبتيوك ، لاسيما بنك فرنسا وهو ملكية خاصة وكان يعتبر أداة « للمائتي أسرة » التي تسيطر على الاقتصاد الفرنسي ، والتي تعتبر مسؤولة عن سياسة الانكماش ، التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة . وفي الوقت نفسه ، كان هناك احساس شعبي قوى ضد أي مزيد من التخفيض في سعر الفرنك ، الذي كان بوانكاريه قد استقر به على خمس قيمته من الذهب فيما قبل الحرب منذ عام ١٩٢٨ . والفرنسيون بوصفهم شعب صغار المدخرين ، لا يريدون أن يروا مخزواتهم تسلب قيمتها للمرة الثانية . انهم في الحقيقة يريدون أشياء لا تقبل التصور ، اذ يرغبون في أسعار مرتفعة للفلاحين ، وتكاليف معيشة منخفضة ، ثم الاحتفاظ بقيمة الفرنك على نحو ما كانت عليه في عام ١٩٢٨ . أما النواب ، فقد كانوا على استعداد لتغطية المجز في المالية العامة بقبول مزيد من الضرائب والحكومة لا تستطيع أن تقدم على تحقيق الأمرين مما الا بالاستئذنة ، مما ضمنها في أيدي دائئتها ، وأدى الى دخولها في صراع مع بنك فرنسا ، الذي كان يدعو الى التقشف والانكماش باعتبارهما العلاج البديل . وقد استقال فلاندان بـوره ، بعد أن عجز عن مواجهة الموقف ، وخلفه من بعده بيير لافال الذي كان يوما من الاشتراكيين ، ثم أصبح الآن حليفا بكل تأكيد للجناح اليميني ، فانحنى لبنك فرنسا ، وعضى في سياسة الانكماش على نحو شامل .

لقد أعطى تكوين وزارة لافال ، الإشارة الى المزيد من اندلاع الصلوان الفاشي ، وأعلنت جبهة دورجير من الفلاحين اضرابا ضرابيا ضد الحكومة . أما اليسار فقد طالب بحل العصابات الفاشية ، التي كانت الحكومات متهمة بمعالمتها على نحو غير واجب . واضطر لافال في مواجهة انسحاب الراديكاليين الذين كان يحتاج اليهم من أجل الحصول على الأغلبية ، الى بذل الوعد باتخاذ اجراء ضد العصابات ، فصدر قانون جعل المنظمات الشبيهة بالمسكرية منظمات غير قانونية ، ومنح الحكومة سلطة حلها ، واعتبر التحريض على القتل أو العنف جريمة يعاقب عليها . وقد كان القانون الجديد فعالا الى حد بعيد ، فتكسرت أجنحة منظمة كروا دي فو ، ولم تعد أكثر من مجرد وكالة انتخابية للجناح اليميني ، وكذلك توقف الخطر من وقوع انقلاب فاشي ، اذا كان حقا له وجود . ولكن وضع لافال السياسي كان قلقا في هذا الصدد ، لأنه ما زال

يواجه ضجة كبيرة ضد ميامنة التقشف وضد بنك فرنسا ، كما أن الموقف الثغولي أصبح يتطور بسرعة في خطوة أشد . وقد كانت فكرة لافال الأساسية في هذه المرحلة هي أن يباعد بين ألمانيا وإيطاليا ، بملائنة الإيطاليين ، الذين كانوا يمارضون في عنف أطماع هتلر في النمسا ، بغض النظر عن خطتهم في أثيوبيا . وفي يوليو ١٩٣٤ فشل انقلاب نازي في النمسا ، ولو أنه قد ترقب عليه مقتل دولفوس ديكتاتور النمسا . وقرر لافال كسب الإيطاليين إلى صف فرنسا ، وكان هذا يعني إطلاق يد الإيطاليين في الحبشة . وقد بدا أنه نجح في ذلك الوقت ، حين زار روما في يناير ١٩٣٥ ، وأجرى مفاوضات مع موسوليني بشأن عدد من المسائل البارزة ، تضمنت إفساح الطريق له في الصراع الخاص بالحبشة . وقد اعتقد لافال أنه يستطيع التأكد من تأييد بريطانيا في هذا الصدد ، لأنه أزاء فشل العصبة في التدخل ضد اليابان في منشوريا ، أصبح الأمل في تقديره ضعيفا بشأن اتخاذ العصبة لأي إجراء ضد الإيطاليين في الحبشة ، وخاصة أن البريطانيين كانوا يمارضون دخول الحبشة في عصبة الأمم ، وقاموا بمفاوضات مع إيطاليا عام ١٩٢٥ بشأن مناطق نفوذهم في تلك البلاد . ولكن بريطانيا العظمى ، التي انقلبت رأسا على عقب نتيجة لفشل العصبة في منشوريا ، كانت مقدمة في عام ١٩٣٥ على انتخابات عامة حول موضوع السلام ، أراد فيها حزب العمال أن يعالج الكارثة التي حدثت عام ١٩٣١ ، فلم تستطع بريطانيا أن تنبذ ميثاق العصبة قبل التأكد من انتهاء الانتخابات بسلام . وقد اتخذ السير صمويل هور وزير خارجية بريطانيا موقفا الداعي لتوقيع العقوبات ضد إيطاليا ، بينما كان واضحا أن على فرنسا أن تختار بين الاستمرار في خطتها للتقارب مع إيطاليا ، أو ضمان مواصلة التأييد البريطاني . ولكن الحكومة البريطانية ، ورغم أنها دعت لتوقيع العقوبات ضد إيطاليا ، كانت قائمة بالتدابير الهينة التي لم تقف في مسبيل غزو الحبشة ، ولم تقم بأي محاولة لمنع إمدادات الزيت عن إيطاليا ، وهو إجراء كان يكون له أثره على الفور ، فيصبح على موسوليني أن ينسحب ويعترف بالهزيمة ، أو أن يدخل في حرب مع دول العصبة ، ويلقى بنفسه تماما في المعسكر الألماني . وفوق هذا ، فقد زار وزير خارجية بريطانيا باريس في ديسمبر . وناقش مع لافال ما عرف باسم خطة لافال - هور ، حيث سمح لإيطاليا بأن تقطع جزءا كبيرا من الحبشة ، وتحصل على امتيازات اقتصادية في بقية البلاد . وقد نشرت هذه الخطة في باريس عقب فوز حزب المحافظين في الانتخابات ، فخلقت ضجة في بريطانيا العظمى ، أدت إلى استقالة هور ، وحل في محله ايدن وزير الخارجية . واستمرت العقوبات الهينة ، ولكنها لم تستطع أن تمنع موسوليني من أكمال غزوه للحبشة ، بسبب قناعة غستان هذه العقوبات ، بينما كان انشغال فرنسا وانجلترا بشئون إيطاليا . قد أعطى هتلر فرصته للزحف على منطقة الراين المنزوعة السلاح في مارس ١٩٣٦ .

وبذلك مزق نهائيا معاهدة فرساي ، وأصبحت القوات الفرنسية في مواجهة القوات الألمانية على الحدود مباشرة .

وليس هناك شك في أن زحف هتلر على منطقة الراين ، كان خطوة حاسمة في الطريق الى الحرب العالمية . واذا كان ضعف العصبة ازاء إيطاليا واضحا ، فقد أجبرت هذه الخطوة الإيطاليين على التحالف مع الألمان ، وترتب على ذلك تحطيم كيان المحالفات الفرنسية في أوروبا . وقد أتبع هتلر سيره في إعادة تسليح منطقة الراين ، بوضع « مشروع سلام » لم يكن في الواقع إلا محاولة لمصل بريطانيا عن فرنسا ، وضمان عزل كليهما عن الاتحاد السوفيتي . وقد ردت دول ميثاق لوكارنو بمشروع مضاد رفضه هتلر ، معلنا أنه سوف يعد اقتراحات مضادة بعد إجراء استفتاء في ألمانيا ، الأمر الذي فعله على نحو ما يجب ، ضامنا الغالبية الكاسحة في تأييده بطبيعة الحال . وعندئذ وضع « مشروع سلام » معدلا ، يشبه كثيرا في أثره للمشروع الأول ، ولكن بتأكيد أشد ، على ما تتوقعه ألمانيا من إعادة النظر في المعاهدات القائمة ، إذا هي وافقت على الانضمام الى عصبة الأمم شريكا مساويا . ولم يعارض البريطانيون مشروع هتلر على الفور ، ولكنهم طالبوا بمزيد من التفسيرات ، بينما رد الفرنسيون بمشروع بعيد المثال . وفي يوليو ١٩٣٦ ، دعت الحكومة البريطانية فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا الى مؤتمر في لندن ، لتقييم المشروع الألماني ، ولكن بادت محاولتهم بالفشل ، وتحركت إيطاليا أكثر فأكثر نحو فلك ألمانيا ، لا سيما حين وقع هتلر في يوليو ١٩٣٦ اتفاقية مع النمسا ، لتأكيد عسائم التدخل في شئونها الداخلية ، وأن يكون مفهوما أنها ستعتبر كأنها دولة ألمانية ، الأمر الذي لم يحافظ عليه بأكثر من محافظته على وعوده الأخرى لصيانة السلام .

وفي هذا الوقت ، ظهر خطر جديد في أوروبا الغربية ، باندلاع الحرب الأهلية في أسبانيا . فقد رفع الجنرال فرانكو لواء الثورة في مراكش الأسبانية في يوليو ١٩٣٦ ، وأصبحت هناك انتفاضات عسكرية ضد الحكومة في عدة أجزاء من أسبانيا . وبحثت الحكومة الأسبانية عن دول تشتري منها أسلحة تعوضها عن الأسلحة التي اغتصبها الثوار ، وكذلك سعى الثوار من جانبهم الى طلب العون من الدول الفاشية ، التي أبدت استعدادها لتقديم المعونة اللازمة . أما فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد تخاذلتا خشية قيام حرب أوروبية ، نتيجة للصراع الأسباني ، وراحتا تمدان للتفاوض مع إيطاليا وألمانيا ، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي فيما يسمى بميثاق عدم التدخل ، الذي توقفتا بمقتضاه عن مساعدة الحكومة الجمهورية . بينما لم تأبه الحكومتان الفاشيتان لوعودهما ، واخذتا ترسلان الرجاك والسلاح لمساعدة فرانكو في استهانة بالميثاق .

ولم يلبث الموقف أن تغير في فرنسا ، بتكوين الجبهة الشعبية من الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين ، وبانتصارها الكاسح في الانتخابات العامة في أبريل - مايو ١٩٣٦ . وقد أدى ظهور التحالف الجديد بين اليسار الفرنسي ، الى قيام مظاهرات اشهرت فيها الشيوعيون تطبيعا لاتجاه موسكو الجديد ، وتلت ذلك مفاوضات رسمية من اجل العمل المشترك ، وفي ١١ يناير ١٩٣٦ نشرت أحزاب اليسار البرنامج المتفق عليه عن التجمع الشعبى . وقد اشتمل البرنامج على مزيد من القوانين المشددة ضد العصابات الفاشية ، وقوانين تجبر الصحف على كشف مصادر تمويلها ، وعلى انشاء صندوق قومى للبطالة ، وتخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجر ، وإعادة تقييم أسعار المحصولات الزراعية دون ارتفاع في تكاليف المعيشة ، ثم اصلاح نظام الضرائب لمنع الاكتناز بين الطبقات الثرية .

لقد دخلت أحزاب اليسار الانتخابات العامة بهذا البرنامج المتفق عليه ، وكان انتصارها فيها أمرا مفروغا منه ، ولكن طبيعة انتصارهم كانت تعنى تغييرا كبيرا في توزيع القوى ، حتى ولو أن اليسار الذى فاز بالانتخابات السابقة عام ١٩٣٢ ، لم يستطع أن يحصل الا على زيادة قدرها ٣٠ مقعدا اضافيا . أما الامر الذى كانت له دلالة ، فهو أنه حيث فقد الراديكاليون من المقاعد بقدر ما كسبه اليسار في مجموعه ، فإن الشيوعيين الذين ساعدتهم يومئذ ذلك الاتفاق الانتخابي قد كسبوا ضعفى الأصوات التى ظفروا بها عام ١٩٣٢ ، وفازوا فضلا بثلثين وسبعين مقعدا في مقابل اثني عشر . وكذلك فاز الاشتراكيون بمليونين من الأصوات وكسبوا ١٤٦ مقعدا ، وإن يكن ذلك أقل مما كان متوقعا . ومع ذلك فقد أصبحوا أكبر حزب ، وأخذوا بزعامة بلوم يشكلون الحكومة الجديدة ، التى وافق الشيوعيون على تأييدها ، برغم أنهم رفضوا الاشتراك فيها . وبناء على ذلك شكل بلوم حكومة من وزراء اشتراكيين وراديكاليين ، وبدأ في العمل لا على أساس الاعتبار الاشتراكي ، الذى كان الراديكاليون يعارضونه في ضراوة ، بل على هدى البرنامج المتفق عليه ، والذى خاضوا معركة الانتخابات على أساسه . وقد كانت هناك أقلية من الاشتراكيين بزعامة مارسو بيفرت وزيرومسكى ، تعارض هذه الاتفاقات مع البورجوازيين، ولكنها طردت خارج الحزب .

لقد قوبل مجيء حكومة بلوم ، في الوقت الذى كانت تشتعل فيه الحرب الأهلية في اسبانيا ، باندلاع كبير للاضرابات في فرنسا ، اشترك فيها العمال النقابيون وغير النقابيين . وقد استولى المضربون على المصانع في منطقة اتر أخرى ، لكى يمنوا أصحاب الأعمال من شجب الاضرابات باستخدام الخارجين عليهم ، ولكنهم لم يبدلوا أى محاولة لاستمرار الإنتاج ، على نحو ما فعل المضربون الإيطاليون في عام ١٩٢٠ ، بل جلسوا مشدودين في بنسطة ،

وتحلوا البوليس أن يزحزحهم ، أو أن تجاب مطالبهم ، في انقاص ساعات العمل ، وزيادة الأجور ، والاقرار بالحقوق الكاملة في المساواة الجماعية . وقد رفض بلوم من جانبه اتخاذ أى إجراء لزحزحتهم ، لعلهم يمدى قوة الشعور الشعبى ، ثم دعا أصحاب الأعمال الى مكتبته في فندق ماتينيون ، وحثهم على توقيع اتفاقيات ماتينيون، التى وافقوا بمقتضاها على رفع الأجور ، وأن يسلموا بالحقوق الكاملة في المساواة ، على أن تترك التفاصيل لتبرم باتفاقات خاصة في كل صناعة أو مؤسسة على حدة . كذلك مضى قدما في سن تشريع لتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، ومنح إجازات مدفوعة الأجر . واذ كان أصحاب الأعمال فزعين من الاضرابات وحرارة الشعور الشعبى ، فقد أحسوا بأنهم فى وضع لا يسمح لهم بالمقاومة واستسلموا ، على الرغم من أن الصناعة الفرنسية بمعاداتها التى طال عليها الأمد ، وتكاليفها الباهظة ، كانت فى وضع سيئ لا يكاد يتحمل الأعباء الجديدة المفروضة عليها . وهكذا كسب اليسار شهرة من الناحية الصناعية ، أكثر منها شهرة فى الناحية السياسية . واندفع العمال للانخراط فى نقابات العمال .

لقد كانت اتفاقيات ماتينيون ، وتحديد العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، مكاسب حقيقية للطبقة العاملة . وكذلك كان الشأن على ذلك الحين ، فى زيادة الأجور بنسبة ١٢ - ١٥ فى المائة ، التى اضطر أصحاب الأعمال الى منحها ، وفى سياسة الأشغال العامة التى وضعتها الحكومة لتوفر مزيدا من العمالة . ولكن الاضطرابات سرعان ما ثارت بشأن التفاصيل الخاصة بهذه الاتفاقات ، عندما التقط أصحاب الأعمال أنفاسهم فأخذت الأسعار ترتفع بسرعة فى عناد مضاد لجهود الحكومة ، حتى أصبحت زيادات الأجور كأنها لم تكن فى مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . فضلا عن ذلك ، فقد كانت الحكومة لا تزال فى أزمة مالية حادة ، واضطرت الى الاحتفاظ بالفرنك على سعره الحال قدر ما تستطيع . أما الفلاحون فقد اطمأنوا حقا بانشاء مكتب القمح الذى عمل على استقرار سعر القمح ، بأن أصبح هو المشترى الوحيد لمحصول الفلاحين من القمح . ولكن هذا قد أضاف أعباء مالية جديدة على عاتق الحكومة ، مما دفع حكومة بلوم الى تأميم بنك فرنسا ، والغاء مجلس المحافظين ، وانفرادها بتعيين محافظ البنك ، ولكن هذا لم يعطها مهربا من أزمته المالية ، فاضطرت أخيرا فى عام ١٩٣٦ ، برغم وعودها السابقة ، الى تخفيض الفرنك بتحديد سعر جديد اقل للتبادل ، بعد الاطمئنان الى وعود بريطانيا والولايات المتحدة بالا يتأبعا التخفيض ، ومع ذلك فلم تمض الحكومة فى تخفيضها ، الى الحد الذى يكفى لإعطاء هذا السعر الجديد مهلة طويلة للمضى .

وفى أقل من مضى عام واحد على تولى الجبهة الشعبية للحكم ، أعلن بلوم حاجته لمهلة يسعم بها المكاسب التى تم أحرارها ، تلك المكاسب التى بدأت فى

الواقع تدوى الى ضياع . وأصبح واضحا لانصاره بقدر ما أصبح واضحا لاعدائه ، ان الحكومة إنما تمضي الى تراجع حبير . فاضطر بلوم في يونيو ١٩٣٧ الى أن يطلب من البرلمان منح حكومته سلطات مطلقة ، بعد أن استقال الخبيران الماليان اللذان كان قد عينهما لتقديم المشورة اليه ، على أمل تهدئة طبقات المستثمرين . وبدأ زصيد فرنسا من الذهب يتجهود بسرعة مهولة ، وتسرب جزء كبير من الذهب عن طريق المهربين في الداخل والخارج على السواء ، ووجد مجلس الشيوخ فرصته ليرفض طلب بلوم للسلطات المطلقة ، وهو الذي كان منذ البداية أكبر الناقدين لسياسة الحكومة ، ولم يكن يقرأها الا تحت الرغبة في تقوية الجبهة الشعبية فحسب . وعندئذ استقال بلوم ، وانتهت حكومة الجبهة الشعبية في يونيو ١ٹ٣٧ ، وحلت في محلها حكومة بزعامة الراديكالي شوتام ، التي قبل بلوم أن يضع نفسه في خدمتها . ولكن القوة الدافعة التي كانت موجودة في عام ١٩٣٦ قد تبددت ، ولم يكن ليتوقع من حكومة شوتام أى تقدم جديد .

لقد جنح بلوم طوال فترة وجوده فى الحكم ، الى سياسة عدم التدخل فى اسبانيا ، برغم الاحتجاجات الشيوعية الصاخبة ، وذلك لانه كان عليه ان يتبع القيادة البريطانية من ناحية ، ولانه كان واضحا من ناحية أخرى ، ان أى بديل لهذه السياسة سوف ينتهى الى المخاطرة بحرب أوروبية ، يحرص هو على الحيولة دون وقوعها بأى ثمن ، فضلا عن انه كان يقال له دائما ، ان الفلاحين لن يخوضوا حربا من أجل اسبانيا . وكان الجناح اليميني فى فرنسا يظهر فراتكو ، سواء فى ذلك الفاشيون الفرنسيون ، وكثير من الكاثوليك ان لم يكن جميعهم ، بينما كان الجانب الأكبر من البورجوازيين لا يلقون بالا الى الصراع الاسباني . وقد كانت هناك روايات غريبة عن فظائع الجمهوريين الاسبان - وبعضها صحيح حقا - بقدر ما كان من فظائع اليمينيين الاسبان ومن معهم من الجنود المغاربة المرتزقة ، ولكن فوق ذلك كله ، كانت هناك رغبة من أجل السلام بأى ثمن على التقريب . وقد كانت دعسوة المسألة قوية فى صفوف الحزب الاشتراكي ، الذى كان اقرار السلام واحدا من بنود سياسته التقليدية . ثم انه كان مما يخالف طبيعة بلوم ان يصبح زعيم حرب ، بل انه لما يخالف أصالة الحزب الاشتراكي أن يقر الحاجة الى حرب ، اللهم الا ان تكون الملاذ الاخير اذا لم يكن سواها ملاذ .

ولقد يكون بلوم غير آسف على انصرافه عن منصب رئيس الوزراء فى يونيو ١٩٣٧ ، عندما أصبح واضحا على التحقيق ، ان الدول الفاشية لا ترمى تنفيذ ميثاق عدم التدخل فحسب ، بل كذلك ان هتلر سوف يتقدم بمزيد من الطلبات الجديدة التى تمصف بالسلام . وكان شوتام سياسيا طالما اعتاد رئاسة حكومات انتقالية لا تقدم على شيء ، ثم سرعان ما ينفرط عقدها عنصا

يظهر رجال اقوياء، يكونون قادرين على ان يحلوا في مشاكلهم . وكل ما فصله شوتام على تردد واستحياء ، او بالاحرى ما فعله وزير ماليته جورج بونه ، هو العودة الى تخفيض الفرنك مرة اخرى ، الذي وصل في ذلك الحين الى ما يقرب من ١٣٠ بالنسبة للجنيه الاسترليني ، ثم اخراج الاشتراكيين بعد ذلك من حكومته ، وتشكيل وزارة راديكالية خالصة في مطلع عام ١٩٣٨ . وبعد اقل من ثلاثة شهور استقال شوتام ، واذا بفرنسا تصبح على حال من الازمة السياسية ، بعدم وجود حكومة على الاطلاق ، في اليوم الذي زحف فيه هتلر على النمسا والحقها بالرايخ . وعلى الفور ، حلت وزارة بلوم ثانية في محل شوتام ، ولكن الخطا الاكبر كان قد وقع بالفعل على ذلك الحين ، واندمجت النمسا في الرايخ الالماني ، دون احتجاج يزيد على احتجاج غير ذي اثر من جانب لندن . وفي بريطانيا العظمى ، استقال انتوني ايدن من منصب وزير الخارجية في فبراير ١٩٣٨ ، احتجاجا على سياسة نيفيل تشامبرلان الخاصة بالتهدة ، وحل في منصبه لورد هاليفاكس .

لقد كان واضحا ان هتلر اتما يدبر لمطالب جديدة ، وبدا ان تشيكوسلوفاكيا هي الضحية القادمة لاندفاعاته . وقد كانت تشيكوسلوفاكيا هي الحليفة الوحيدة التي بقيت لفرنسا على التقريب ، فبادرت حكومة بلوم الى اعطاء عدة تأكيدات ، بان فرنسا سوف تفي بشرف التزاماتها في الوقوف الى جانبها في حالة العوز . ولكن حكومة بلوم لم تلبث ان سقطت من الحكم في ابريل ، وتشكلت وزارة جديدة من الراديكاليين والاشتراكيين برئاسة الادالديه . وفي مايو ١٩٣٨ قامت فرنسا وبريطانيا العظمى مشتركتين معا ، بحث التشيكيين على ضرورة اجراء تنازلات كبيرة من اجل قضية السلام ، وتبع ذلك وصول بعثة رانسيمن الى تشيكوسلوفاكيا في يوليو ، واصبح ظاهرا ان التشيكيين في خطر داهم من ان يخذلهم حلفاؤهم الغربيون . اما الاتحاد السوفيتي فقد وعد بمساعدتهم اذا اقدمت فرنسا وبريطانيا العظمى على مساعدتهم بالمثل . ولكن سياسة التهدة ، كانت هي صاحبة اليد العليا في توجيه الامور بالبلاد الغربية في ذلك العهد .

على هذا النحو اذن ، جرت الاحداث ، الى ان انعقد مؤتمر ميونيخ في نهاية سبتمبر ١٩٣٨ ، وهو المؤتمر الذي انتهى فيه تشامبرلان ودالاديه اخيرا ، الى التفريط في تشيكوسلوفاكيا وتسليمها الى هتلر تسليحا شائنا . وفي هذا الوقت ، كانت الجبهة الشعبية في فرنسا قد ماتت تماما ، ولو ان غالبيتها البرلمانية قد بقيت قائمة ، وظلت الحكومة الراديكالية في الحكم . وقد يستطيع الفرنسيون ان يجادلوا ، بان الطريق الوحيد المفتوح امامهم ، اتما كان هو اتباع الخط البريطاني ، وان الزبلة الاولى لبعثة رانسيمن ، ثم الزبلة الثانية لتشامبرلين ، لكل من برختستاجان وجوديزبرج في سبتمبر ، قد اظهرتا بما لا يترك مجالا للخطا ، مدى ما كان يمكن ان يكون عليه الوضع قبل

اجتماع ميونيخ . والواقع ان هذا القول صحيح تماما ، ويعطى صورة للوضع على نحو ما كان عليه في عام ١٩٣٨ .

والسؤال الآن ، هو ما اذا كان الفرنسيون يستطيعون ان يفعلوا اكثر مما فعلوا ، للحيلولة دون هذا الوضع ، بمحاولة التعاون مع الاتحاد السوفيتي بمزيد من التوثيق ، بعد توقيع الميثاق الفرنسي السوفيتي لعام ١٩٣٥ ، وعلى ضوء اشتراك الاتحاد السوفيتي في العصبة خلال السنوات التالية . والجواب دون ريب ، هو انهم كانوا يستطيعون ان يفعلوا اكثر كثيرا ، ولكن ، ليس من غير الملائم الا نلاحظ ان الاتحاد السوفيتي في خلال تلك الفترة ، كان يجتاز ازمة داخلية عظمى ، شانه في ذلك شأن فرنسا ، نتيجة لمصرع كيروف في ديسمبر عام ١٩٣٤ . ولقد كان للميثاق الفرنسي السوفيتي كثير من الاعداء العتاة في فرنسا على اية حال ، ولكنهم قد ازدادوا شائنا نتيجة للشكوك التي اكتنفت عدم الثقة في القوات المسلحة السوفيتية وقادتها ، الذين سوف يحتاج اليهم في اجراء المفاوضات . ولا شك في ان ليتفينوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، كان يبذل اقصى الجهد للوصول بالاتحاد السوفيتي الى تعاون اوثق مع العصبة ، في سياسة مقاومة العدوان الفاشي ، ولكنه كان مشكوكا في مدى سلطته ، وفي ماهية الطريق الذي يفكر ستالين في اتخاذه . وقد غير الكومينترن من سياسته بلا ريب ، وكذلك كان شأن الاحزاب الشيوعية في الغرب بناء على توجيهه . فلم يعد شعار « طبقة بائزاء طبقة » قائما بمعد ، واستبدل به تركيز الجهود على اجتذاب اى قادر على المشاركة في جبهات شعبية مناهضة للفاشية . وقد مضى الحزب الشيوعي الفرنسي بخاصة ، في سياسة وطنية من النوع المتطرف ، لم يكتف فيها بدعوة نقابات العمال الكاثوليكية بقدر دعوته للاشتراكيين فحسب ، بل دعا كذلك الطبقات الوسطى ، التي اعلن انها تستطيع انقاذ نفسها بالتحالف مع البروليتاريا ، لو انها اتحدت معه ضد « المائتي اسرة » ، وضد عصابة الاحتكاريين المستغلين والسامسة ، الذين يسمنون على حسابهم بقدر ما يسمنون على حساب العمال . والواقع ان الشيوعيين الفرنسيين ، كانوا اعلى من الاشتراكيين صوتا ، في صيحاتهم من اجل اوسع تحالف ممكن لمناهضة الفاشية . ذلك انه ، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الشيوعيون عندما يتعاملون مع الاشتراكيين ، ان يجادوا فكلاهما من تفسير الجبهة المتحدة ، بانها تعنى حزبا واحدا منظما في قوة ، وحركة تخضع لسلطانهم المركزي ، فانهم يصبحون على العكس من ذلك عندما يتعاملون مع الحلفاء السياسيين من الطبقة العاملة ، فلا يقدمون مثل هذه التفسيرات ، بل يشعرون بالتحور في المناداة بتعاون محدود ، بطوع لمثل هؤلاء الحلفاء ان يتركوا وشأنهم ، ليسلكوا سبيلهم في الوقت الراهن على اية حال .

وهكذا ، كانت مفاوضات الوحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين التي جرت متقطعة ، ومصحوبة بكثير من العتاب المتبادل خلال هذه الاعوام ، تسلم الى كثير من الاهداف المتعارضة تماما . فقد كان الشيوعيون يريدون اندماج الحزب الاشتراكي معهم ، واثقين من انهم قادرون بطاقتهم المركزية وتصميمهم ، على ارساء سيطرتهم على الحزب المتحد . بينما كان الاشتراكيون الذين يرفضون فكرة « الديمقراطية المركزية » وديكتاتورية الحزب ، انما يفهمون قوة الشعور الشعبي لتأييد الاجراء الموحد ، على انه تأييد لصورة من التعاون بين الحزبين ، بحيث يكون كل منهما قائما بذاته . وقد ناز كثير من النزاع ، حول ما اذا كان من الواجب ان يبدأوا بوحدة تنظيمية أولا ، ام انهم يبدأون بالعمل المشترك على الفور . وكان هذا في الحقيقة نزاعا بين الانماجين من ناحية ، ودعاة التعاون الاتحادى المؤقت من ناحية أخرى . والواقع انه لم تكن هناك اى فرصة ، لان يوافق الحزب الاشتراكي على اذابة نفسه في الحزب الشيوعى ، ولا ان يتحد معه فى حزب واحد يتعرض للنفوذ الشيوعى ، عل نحو ما جرى بالتيمة ، فى اندماج الاتحاد العام للعمل ، بالاتحاد العام للعمل الموحد ، فى الميدان الصناعى . غير انه كان لا بد من عمل شئ لضمان العمل الموحد ضد الفاشية ، وقد كان الشيوعيون برغم استمرارهم فى الضغط من أجل التوحيد الكامل لقوى الطبقة العاملة ، على استعداد للذهاب الى أبعد من الاشتراكيين ، فى الضغط من أجل جبهة شعبية كبيرة ، مفتوحة لكل من يمكن اغراؤه بالانضمام .

وقد سادت الخصومة بين الدولتين المتنافستين ، اللتين كان الحزبان الفرنسيان يظاهراهما ، على احباط المفاوضات من أجل الوحدة ، عندما استؤنفت بعد الانتهاء من تكوين الجبهة الشعبية . اذ انهم الاشتراكيون الشيوعيين بمحاولة اقحام مطالب الكومينترن ، والاصرار على اطاعة املائه ، بينما طالب الشيوعيون الاشتراكيين بضمانات لقبولهم بالالتزام بالاتحاد من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفييتى . كذلك كان مما يضايق الاشتراكيين ، رفض الشيوعيين لاشتراكهم فى حكومة بلوم الاولى ، فى حين وعد الشيوعيون بتأييد الحكومة مع بقائهم خارجها ، فاصبحوا بذلك قادرين على الادعاء بالفضل فى كل ما تحققه الحكومة من مكاسب ، بينما هم احرار فى نقصد ما تعجز عن تحقيقه . ولم يكن هناك اى ود متبادل بين موريس توريز الزعيم الشيوعى ، وبول فور الذى قام بالدور القيادى فى المفاوضات من الجانب الاشتراكي . وقد تحسنت العلاقات خلال الشهور الاولى لحكومة بلوم الاولى ، ولكنها تدهورت سريعا عندما تعرضت الحكومة للمتاب ، وعندما طلب بلوم « المهلة » ثم بدأ من بعدها فى التقهقر .

والواقع انه كان من الواضح ان حكومة بلوم مدفوعة بسير الاحداث ، بعد اتخاذها من السلطة قدرا اوفر مما كانت هى قادرة بالفعل على استيعابه .

وقد اضطرتها الموجة الكبيرة من إضرابات التوقف عن العمل ، التي قامت فور تشكيل الحكومة ، الى أن تنفذ للوهلة الاولى اسبوع الاربعين ساعة ، وأن تجبر اصحاب الاعمال على توقيع اتفاقيات مائتينون ، بينما هي كانت تفضل دون شك ، أن تتبنى وضعا أكثر مرونة لساعات العمل ، وأن تعدل تحسين الاجور في حدود أضيق ، لأنه كان يجب عليها أن تكون يقظة ، تعرف أن الصناعة الفرنسية لن تستطيع أن تتحمل الاعباء التي فرضت عليها ، لا سيما بعد الخفض العام في ساعات العمل ، وأنه سوف تكون هناك مضاعفات ضخمة ، سواء في تقديم النظام الجديد للعمل الاسبوعي ، أو في الممارسة التفصيلية لشروط المساومة الجماعية بوصفها حقاً قانونياً .

ومن الناحية الأخرى ، لم يكن الشيوعيون ليرتدوا بالنسبة لهذه الأمور . فقد كان هدفهم هو اقتناص الحشد الأقصى من التنازلات على الفور ، لأنهم يدركون تماماً ، أن اصحاب الأعمال سوف يبرأون من حالة الضرر إذا أتاحت لهم الفرصة ، فتزداد مقاومتهم لمطالب العمال . ولم يكن الشيوعيون مسئولين أساساً عن الإضرابات التي حدثت ، والتي كانت في أكثرها نتيجة للتفجر العفوي في مشاعر الجماهير . ولكنهم كانوا في أحسن وضع للفادة من هذه الإضرابات ، ولاحظوا على الحكومة لتقديم أكبر قسط من التنازلات . والحقيقة أن فرنسا قد انخرطت في كيان جديد من العلاقات الصناعية ، التي لم تكن على استعداد لها أبداً ، إذ كان التنظيم النقابي العمالي في أشد حالات الضعف ، خلال فترة انقسام النقابات الى حركتين أو ثلاث حركات متنافسة متصارعة . وكانت المساومة الجماعية لا تشغل الا جانباً صغيراً في هذا المجال . وفجأة انتشرت الحركة النقابية في كل مكان على التقريب ، وأصبح لزاماً على اصحاب الأعمال الذين لا يحصى عددهم ، والذين لم يتعاملوا مع النقابات من قبل ، أن يفعلوا ذلك للمرة الاولى . وقد استسلموا للوضع بداءة ذي بدء ، وقبلوا أن يكون اسبوع العمل أربعين ساعة ، وأن تكون إجازات العمال مدفوعة الاجر كذلك . غير أنهم لم يكونوا راضين عن ذلك على الإطلاق ، فلم يكادوا يستعيدون رباطة جأشهم ، حتى كان أول ما اتجه اليه تفكير كثيرين منهم ، هو استرداد ما فقدوه .

والواقع أنه قد أصابهم مظالم حقيقية ، تتمثل في زيادة ثقيلة لتكاليفهم في الإنتاج ، دون أي امهال لهم حتى يلائموا أنفسهم مع الوضع الجديد . وقد كان صغار اصحاب الأعمال على وجه الخصوص ، يضيّقون بما تلقى على كواهلهم ، نتيجة للمفاوضات التي دارت بين الحكومة ونقابات العمال والشركات الكبرى المنظمة في الاتحاد الكبير للإنتاج الفرنسي ، دون أي مشاور معهم .

وقد كان من نتائج الإضرابات أن اتسع نفوذ نقابات العمال ، وأقيمت لجان المؤسسات التي كانت تحت سيطرتها في أغلب المؤسسات المهمة . ولكن

بقى كثير من الشركات الصغيرة دون تنظيم قائم ، وظل تطبيق اتفاقيات ماتينيون على مثل هذه الشركات مصدرا لكثير من المتاعب منذ البداية .

أما التنازلات الكبيرة الخاصة بالاجور ، والتي جاءت نتيجة للاضرابات ، فلم يكد يضى وقت طويل حتى ضاعت في خضم ارتفاع الاسعار . ولم تفلح الحكومة في الحد من هذا الارتفاع . وهكذا وجد العمال أنفسهم في وضع لا يزيد من حيث الاجور الحقيقية عما كان من قبل ، بل لعله يزيد سوءا ، بالرغم من انهم كانوا لا يزالون يتمتعون بمزايا المعطلات المدفوعة الاجر ، وانقاص ساعات العمل الاسبوعى . وقد تواكب العمال في البداية على الريف ينعمون بمعطلاتهم ، ثم لم يلبثوا بعد قليل ، ازاء ارتفاع الاسعار ، أن اتجه كثيرون منهم الى البحث عن أعمال ثانوية لزيادة اجورهم ، وكان على النقابات العمالية أن تتخذ اجراء لوقف هذا الاتجاه ، بسبب القصور في فرص العمل بالنسبة للآخرين . وقد حاولت الحكومة في البداية كما رأينا ، الاقدام على مشروع طموح للاشغال العامة ، حتى توفر فرصة المزيد من العمالة ، ولكنها كانت في حاجة ماسة للمال ، وكانت احتياجات الذهب تزدى سريعا ، بتصديره أو باخفائه في خزائن خاصة . وكان فنسانت اوريول وزير مالية بلوم ، قد وعد بالحفاظ على قيمة الفرنك ، ولكنه عندما لجأ الى الاقتراض ، اضطر الى قبول الدفع على أساس القيمة المحددة للذهب . وحين اضطر أخيرا الى تخفيض قيمة الفرنك ، فشلت محاولاته لتحقيق ربح للدولة على حساب الذهب المخبوء ، واضطرت الدولة الى أن تسمح لمخزنى الذهب بأن يحتفظوا به لانفسهم . وكان مجلس الشيوخ الذى اخلى الطريق أمام الحكومة في البداية ازاء مشاعر الجماهير ، انما يتحين الفرصة فحسب ، ليقلم اظافر الحكومة . وكان رفضه لمنح بلوم السلطات الخاصة التى طلبها - مع أنه سمح بها بعد ذلك لشوتام الراديكالى - قد ادى الى سقوط حكومة بلوم .

والواقع أنه كان من المستحيل على الجبهة الشعبية أن تفى بوعودها . أو تحقق مطالب العمال ، دون تغييرات جذرية كبرى في البناء الاقتصادى بأسره ، وهو ما لم يوافق عليه الراديكاليون بأية حال من الأحوال . ذلك أن الحزب الراديكالى ، برغم أن فيه جناحا يساريا ، كان في أساسه حزبا محافظا تماما ، يرتبط بمذهب حرية التعامل في الاقتصاد ، على أشد ما يكون عمق الارتباط ، ويؤيد المشروعات الخاصة بأقصى ما يكون التأييد . وكان تابعوه بصفة أساسية من بين البورجوازية الصغيرة وقطاع من المزارعين ، وهو لم يستغ على أى وضع ، تلك التنازلات التى تحققت منذ البداية لطبقات عمال المدن . ومع أن الحزب لم يراجع عن تحالفه مع الاشتراكيين بأى شكل رسمى ، إلا أنه كان مصرا على ألا يخطو في المجال الاقتصادى أكثر مما اضطر اليه من حيث الضرورة . كذلك كان الراديكاليون علمانيين ، يمارسون مطالب الكنيسة

الكاثوليكية في قوة ، ولكنهم لم يرضوا أبداً عن أى وضع يضطرهم للوقوف الى جانب العمال ضد أصحاب الأعمال من الكبار أو الصغار على السواء .

وهكذا انتهت « تجربة بلوم » الى الخيبة منذ البداية ، لأنها كانت محاولة لأمر متعارضة ، اذ هى تهاجم كبار الماليين والاحتكاريين ، ولكنها تنافى من صغار أصحاب الأعمال ، وفي الوقت نفسه تلبى مطالب الطبقة العاملة . وقد كان عليها كذلك أن ترضى المزارعين الذين كانوا جامحين كثيراً الى حين ، غير أنه لم يكن فى وسعها أن تجد وسيلة لرفع الاسعار الزراعية ، دون أن تسمع فى الوقت نفسه بارتفاع تكاليف المعيشة . وقد نجح بالفعل مكتب القمح والمؤسسات الأخرى التى خصصت لمساعدة الفلاح ، ولكن ذلك قد أضر بالاستهلاك العام فى الوقت نفسه . إلا أن الجبهة الشعبية لم تستطع أن تغفل من هذه التناقضات ، لأنها وعدت بمساعدة الرجل العادى دون مهاجمة الطبقات المستثمرة للمال ، فيما عدا الذين يصلون الى حد بالغ من الثراء . ولكنها لم تذكر تمارس هذا الهجوم ، حتى أصبحت محاولاتها الإصلاحية حملاً يضع الاقتصاد فى ورطة أشد .

فما هو فى الحقيقة وجه الخطأ فى الاقتصاد الفرنسى ، الذى لم يستطع أن يحتمل حتى أهون الإصلاحات المثمرة ؟

لقد عانى الاقتصاد الفرنسى فى المقام الأول ، من عدم الاستقرار المزمن فى المالية العامة ، بسبب التهرب بدرجة كبيرة من الضرائب ، لاسيما من جانب الطبقات الغنية والمزارعين ، ثم بسبب تردد مجلس النواب فى فرض الضرائب اللازمة لإنجاز الفايات المقصودة . وقد كانت هناك فترة مريحة ، أعقبت استقرار بوانكاريه بالفرنك فى عام ١٩٢٨ ، ولكن عندما اجتاحت الكساد العالمى فرنسا ، استنفدت ميزات هذا الاستقرار ، وعاد العجز فى الميزانية من جديد . وفضلاً من هذا ، فقد أصبح على فرنسا الآن أن تواجه المشكلات الاقتصادية بفقر مواجهتها للمشكلات المالية . فبدلاً من أن يستثمر أصحاب رأس المال أموالهم فى رفع وسائل الإنتاج ، راحوا يفضلون المضاربة حين تطيب الفرصة لذلك ، ويهربون الى الاختزان فى الداخل أو الخارج حين تسوء الأقدار . كذلك كان المدخرون يستمسكون بالقيمة الذهبية للفرنك ، عندما أصبح يزيد على تقييمه الرسمى ، بعد تخفيض العملة فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، ثم لم يلبث المدخرون أن فقدوا أكثر من أربعة أخماس القيمة الاسمية لفرنكاتهم ، بالتخفيض الذى أجراه بوانكاريه ، فأخذوا يحرسون بعد ذلك على ألا يتكرر هذا الصنيع بالمثل .

وقد كانت حكومة بلوم مشدودة بين الرغبات المتصارعة لاصدقاتها الأجراء ، ومطالب المستهلكين الذين كانت تريد أن تصطنعهم لنفسها أصدقاء كذلك ، بتخفيض الاسعار أو على الأقل بوقف ارتفاعها . ولم تكن هناك مع ذلك

أى وسيلة لإرضائهما معا ، لا سيما بالنسبة لحكومة تحتاج الى الاقتراض .
فيصبح لزوما عليها أن تصانع أولئك الذين لديهم المال للاقتراض . ولقد
استمسكت الحكومة بالسعر المحدد للفرك ما وسعها الجهد فى ذلك ، على
حساب الاستنفاد لإيراداتها . وعندما اضطرت الحكومة للتخفيض ، أقدمت
على ذلك متراوحة لا تجترىء على خفض كبير ، حتى تتيح لنفسها مجالا
أوسع .

أما فى الدول الأخرى ، فقد كانت نتائج تجربة بلوم موضع المراقبة باهتمام
بالغ ، وكان لا بد أن تقارن بالنيوديل الثورى لروزفلت . غير أن الوضع الفرنسى
كان يختلف كثيرا عن الوضع الأمريكى ، من حيث أن أسباب الكساد إنما حطت
على فرنسا من الخارج بصفة أساسية ، فلم يكن من الممكن أن تعالج هذه
الأسباب بتدابير محلية بحت ، أو على أية حال ، لم تكن لتعالج بتلك التدابير
التي استطاعت الجبهة الشعبية أن تتفق عليها . ففى أقل من عام واحد ،
كانت الجبهة الشعبية فى حال من التراجع الشامل ، عاجزة عن إلغاء تحديد
العمل الأسبوعى بأربعين ساعة ، وعاجزة كذلك عن منع التنازلات الخاصة
بالاجور التي أصبحت ملفاة بحكم ارتفاع الاسعار ، ثم عاجزة أخيرا عن وقف
برنامج الأشغال العامة بسبب الحاجة الى وسائل الإنفاق عليها .

فما الذى كان يجب عمله إذن ؟ لقد كانت للجبهة أغلبية واضحة فى مجلس
النواب ولم يكن أعضاؤها ينوون بأية حال ، أن يعيدوا اليمينين السلطة التي
كانوا قد حصلوا عليها فى انتخابات ١٩٣٦ ، لأن اليمين الفرنسى كان ضاريا فى
رجعيته وعداوته للجمهورية . أما الفاشيون فقد واصلوا نشاطهم تحت أسماء
جديدة ، بعد أن صدر قانون بحل عصاباتهم . ورفضت جماعة دولاروك
المسماة كروا - دى - فو أن تتحول الى حزب سياسى ، أو أن ترشح بعض أعضائها
للانتخابات فى عام ١٩٣٦ ، ولكنها بقيت منظمة كبيرة ومؤثرة ، تضم شتات
القوى المعادية لمفهوم الديمقراطية السياسية ، وتمثل الخطر المحتمل أن لم
يكن الخطر الفعلى على النظام الجمهورى . ثم كان لا بد من وجود حكومة تمثل
المنتصرين فى انتخابات ١٩٣٦ ، فلما أصبح شركاء بلوم غير قادرين على الاستمرار ،
لم يبق الا احتمال وحيد ، هو تشكيل حكومة تحت زعامة الحزب الراديكالى ،
يدخل الاشتراكيون فيها أو يؤيدونها وهم فى الخارج ، إذ لم تكن أى حكومة قادرة
على البقاء بدون تأييد الراديكاليين والاشتراكيين كليهما . وقد جربت
الطريقتان ، فعمل بلوم تحت رئاسة شونام ، ثم عمل شونام بعد ذلك دون
بلوم ، ولكن الاشتراكيين مضوا فى تأييد الحكومة بأصواتهم ، حتى ولو لم يكونوا
على اتفاق معها ، لانه بغير ذلك ، ما كان يمكن لاي حكومة أن تحصل على أغلبية
فى البرلمان . ولكن الجبهة الشعبية فقدت روحها ، برغم انها ظلت قائمة من حيث
الشكل ، حتى قبل استقالة بلوم فى ١٩٣٧ ، وأصبحت قاعدتها الوحيدة قاعدة

سلبية ، إذ كانت تعرف الشيء الذي تعارضه ، ولكنها لم تكن تعرف الشيء الذي تريده . وكان لا بد من حركة جديدة لها حماسها خارج البرلمان ، لتسير بروح ١٩٣٦ بوصفها قوة دافعة . ولكن التدابير التي اتخذت بمقتضى هيدا الضغط الخارجى ، لم يكن فى مقدورها أن تصبح فعالة فى إطار النظام القائم . فقد راحت حكومة بلوم ، تحت موصلة هذا الضغط ، تقضم أكثر مما كانت قادرة على مضغه ، فى حين بدأت سورة الضغط تخف وطأتها . ولم يكن لخلفائها من بعدها تحت زعامة الحزب الراديكالى ، الا مجرد التماسك هونا ما ، على أمل فى مستقبل أفضل .

كان هذا هو الوضع فى الشؤون الداخلية . أما من الناحية الدولية ، فكانت الصورة أكثر تعقيدا . ذلك أن الجبهة الشعبية انما قامت ، وهى مخولة سلطة ضرب الفاشية فى الداخل والخارج ، ولكن مع الحفاظ على السلام كذلك . وإذا كان على الجبهة أن تواجه مواقف موسوليني وهتلر ، فلم يكن من الواقع العمل أن تمارس الحفاظ على السلام ، إلا بالاستسلام المتصل للمطالب الفاشية واحدا اثر آخر

وفضلا عن ذلك ، فقد كانت هناك قرحة الحرب الأهلية الأسبانية ، التى انسابت نزف طوال هذه السنوات الحرجة . وكان من سوء الحظ العائر لحكومة بلوم ، أن يتوافق البدء فى الصراع الأسباني ، مع اللحظة التى تسنمت فيها الجبهة الشعبية ذروة الحكم . ذلك أن الحرب الأسبانية قد أثارَت مواطن قوة من أجل الجانبين . فهى بالنسبة للقوى الفاشية والتحسين لها ، ضربة أخرى لدعاءات الديمقراطية ، وفرصة لامتداد الحكم الفاشي ، لا فى مجرد بلد آخر فحسب ، بل فى بلد يكمل الدائرة حول فرنسا ، ويعرض الفرنسيين لخطر قتال فى ثلاث جبهات . وهى بالنسبة لكثيرين من الكاثوليك ، كانت تمنى جهاد الكنيسة لاسترداد امتيازاتها التى اغتصبها الجمهوريون ، والتى كانت فى خطر داهم من الامتحان المتزايد . وفى مقابل كل هذا ، كانت الحرب الأسبانية تمنى بالنسبة للاشتراكيين والراديكاليين ، معركة من أجل العلمانية ضد الفبيية ، ومعركة من أجل حكومة دنيوية ضد قساوسة الكهنوت ، ثم معركة من أجل الجمهورية ضد الملكية . وهى بالنسبة للاشتراكيين والشيوعيين معا ، كانت تمنى حرب الطبقة العاملة ضد أعدائها البورجوازيين والاقطاعيين ، فهى حرب اليسار ضد اليمين ، تصطف فيها جبهة شعبية فى مواجهة تكتل من القوى الرجعية . لقد كان الفاشيون ينظرون الى الحرب ، باعتبارها جزءا من الصراع ضد « المادية » ، وباعتبارها تأكيداً للروح « الوطنية » ، بينما الامر على العكس من ذلك مباشرة عند الشيوعيين .

وعند اندلاع الحرب الأهلية الأسبانية ، كاند يبدو من طبائع الأمور ، أن الحكومة الجمهورية لا بد لها أن تتمتع وفقا للقانون الدولى العام ، بالجسرية

للكتابة في شراء الأسلحة للدفاع : ولكن سرعان ما اتضح ، انه حتى اذا لم يحصل الحكومة على الأسلحة ، ولو بدفع الثمن كاملا ، فلن يكون من المستطاع وقفه بمساعدة الدول الفاشية للجنرال فرانكو ، برغم وضعه من حيث هو . كذلك سرعان ما اتضح ، انه لو اعطيت المساعدة في حرية لكلى التجائبين ، فسوف يصبح هناك الخطر في انتشار الحرب ، وتقاتل الدول الكبرى في حرب مباينة على الارض الاسبانية : كذلك كان هناك خوف فيما لو تركت الحرية للجميع ، ان يلقي الفاشيون بثقلهم في الصراع على نحو اشد عنفا ، وهو الامر الذي كان موسولينى يهدد بممارسته منذ البداية .

وقد كانت قصص الوحشية التى تثير الشعور بالالام ، تبسطها الصحف في فرنسا وبريطانيا على السواء ، مسلطة أضواءها على فظائع الجمهوريين ، لا سيما تلك التى ترتكب ضد الكنيسة . وعلى الرغم من ان فرانكو كان نائرا دون ريب ، يستخدم قواته المغربية ضد الشعب المسيحى ، فان اغلب افراد الطبقات العليا وكبار البورجوازية كانوا في صفه ، وعلى استعداد تام لتصديق اقايصس الوحشية ، الموجهة ضد البرابرة الاميين ، الذين كانوا يشكلون العمود النعري للجمهورية . وفي ظل هذه الظروف ، كان من الصعب مقاومة هؤلاء ، الذين يحثون على ضرورة اتخاذ الخطوات لعزل الصراع ، ولتنسج التدخل الخارجى الذى يمكن أن يؤدي الى اتساع نطاقه ، حتى ولو لم يكن هؤلاء يظاهرون فرانكو في تأييد صريح . ومن هنا نبئت فكرة ميثاق عدم التدخل ، الذى يمنع الدول الفاشية من مساعدة فرانكو ، في الوقت الذى يترك للحكومة الجمهورية ان تدافع عن كيانها . وقد كان الافتراض المتصور - أو الافتراض الصورى على أية حال - هو أن الدول الفاشية سوف تراعى تنفيذ مثل هذا الميثاق فعلا ، لو أمكن اغراؤها بتوقيعه . وعلى اساس هذا الافتراض ، كان البريطانيون والفرنسيون على استعداد لتجاهل حق الحكومة الاسبانية الشرعى ، في شراء الأسلحة للدفاع عن نفسها . أما الاتحاد السوفيتى ، الذى كان مشغولا في ذلك الوقت بمحاكمات الخيانة العظمى ، فقد وافق أيضا على الاشتراك في هذا الميثاق ، مع تحفظه بالإعلان عن عزمه على مراعاة تنفيذ عدم التدخل ، بالقدر الذى يراعيه به الآخرون وليس دون ذلك . وعلى هذا الأساس ، تم توقيع الميثاق من جانب الدول الخمس الكبرى المعنية بالامر . وعلى نحو ما كان متوقعا تماما ، لم يكن الاثر الوحيد لهذا الميثاق في البلاد الفاشية ، هو الامتناع عن التدخل ، بل كان الاثر هو العمل بقدر المستطاع ، على أن يتخذ هذا التدخل صورا يمكن بها انكار قيامه من حيث الشكل .

وقد كان الشيوعيون في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، هم أبرز الأصدقاء للجمهوريين الاسبان ، الذين ظالوا طوال هذا الصراع يحتاجون على مهلة عدم التدخل ، ويدعون الى تجمع شامل اليسار ، من اجل قضية النظام

الجمهوري . وقد حصلوا في هذا المجال على مساندة قطاع كبير من المثقفين والطلبة الشباب في هذين البلدين ، وأصبح الصراع الإسباني هو النقطة التي يتجمع حولها أعداء الفاشيين من كل نوع طسى التقرب ، فيما عدا الديمقراطيين الاشتراكيين ، الذين رأوا هذا الصراع وسيلة رئيسية يستطيع الشيوعيون بواسطتها أن يفروا الانتصار بالانضمام اليهم . ومن أجل هذا ، ظل هؤلاء الديمقراطيون الاشتراكيون فائزى المهمة في هذا التجمع ، ولو أنهم لم يلعبوا دورا ايجابيا في معارضة الحركات الجائبة ، التي اقيمت لاغاثة الأسبان وتجنيد المتطوعين من أجل القتال في اسبانيا . اما بالنسبة للفرنسيين ، فقد كانت المسألة الأسبانية بالضرورة أكثر قربا وأكثر الزاما لهم ، مما هي بالنسبة للبريطانيين . ذلك أن اسبانيا تقع على الحدود الفرنسية ، ولا يمكن لفرنسا أن تتحمل مزيدا من الأعداء بين جيرانها . ولكن حتى في بريطانيا العظمى ، كان للصراع الأسباني مظاهر فكرية وعاطفية عميقة الأثر ، ترسبت حتى الآن في عقول كثيرين ممن كانوا يومئذ مصفاذا يسهل التأثير عليهم .

وفي اسبانيا ، مثلها في ذلك مثل النمسا أو تشيكوسلوفاكيا ، غدت سياسة « التهدئة » بقضية مناهضة الفاشية ، بسبب العوز في العطف على الجمهوريين من ناحية ، وبسبب الاستعداد للتخلي عن كل شيء تقريبا على أمل منع الحرب من ناحية أخرى ، أو ربما على أمل اقناع هتلر بتوجيه قواته الى روسيا بدلا من الغرب . لقد كانت قصة مخزية لاي اشتراكي ساهم في جريمة هذا التواطؤ ، ولكن لابد من الاقرار بأنه كان من الصعب على الفرنسيين تماما ، أن يتخذوا أى اجراء لا يعتمدون فيه على التأييد البريطاني الكامل . وبذلك لا تقع المسؤولية الكاملة على الاشتراكيين البريطانيين - حتى ولو كان لا بد من تحميلهم بعض اللام - وإنما تقع المسؤولية على عاتق حكومة تشامبرلين .

لقد وقعت أحداث كثيرة في اسبانيا ، نوقشت بتفصيل أوفر في فصل قائم بذاته . ولا بد لنا أن نسال الآن ، عما كان يجرى في فرنسا خلال الثلاثينيات فيما يتعلق بالفكر الاشتراكي . وانى لأخشى أن يكون الجواب غاية في الضالة . ذلك أنه في ثنايا النزاع المتصل بين الاشتراكيين والشيوعيين ، لم ينبعث عن الفكر الاشتراكي شيء جديد على التقرب . لقد عانى الحزب الشيوعي كما حدث في بلاد أخرى ، من انقسامات متكررة ، بطرد جماعة متمردة حيناً ، وممارسة الانشقاق حيناً آخر . واستمرت هذه الحال من التبدل خلال عشرينيات القرن العشرين ، منذ أن استولى الحزب الشيوعي الفرنسي على جهاز الحزب الاشتراكي القديم . وكان الشيوعيون الفرنسيون دائماً في عناد متصل مع الكومينترن ، الذي لم يطالب بضرورة استئلاهمهم لوسكو في اقرار سياستهم فحسب ، بل كان يطالب كذلك بحقه في أن يقرر من الذي يجب فصله من

الأعضاء ، ومن الذى يجب تعيينه فى مراكز السلطة بالحزب . مرة بعد أخرى كان الحزب الفرنسى يذعن لأوامر الكومينترن ، متحملا عمليات الطرد والانفصال المتكررة ، ليجد بعد ذلك أن القيادة الجديدة التى أعجبت موسكو ، لم تكن لتكون أفضل من سابقتها ، ثم ليمضى بعد ذلك فى مزيد من الخضوع لنظام الكومينترن .

والغريب فى هذه الظروف ، أنه على الرغم من أن تغيير الأعضاء والتلبدل فى عددهم ، كان يجرى على نطاق كبير ، فإن الحزب الشيوعى الفرنسى ، كان سرعان ما يسجل أعضاء مجندين جدد ، يحلون فى محل أولئك الذين غادروا الحزب . وقد فقد الحزب تبعا لذلك النقابيين من أعضائه ، الذين انهموا بالفيئالية والحكم النقابى الذاتى ، كما فقد أتباع تروتسكى ودوريتى ، وعددا من الفئات الأخرى . ولكن على الرغم من أنه لم يستطع حتى عام ١٩٣٦ ، أن يحصل على أكثر من مجموعة صغيرة من الأعضاء فى مجلس النواب ، بسبب انزاله من الأحزاب الأخرى فى التنظيمات الانتخابية ، فإنه قد استطاع الاحتفاظ بمجموعة نابضة بالحياة من الأعضاء الجهاديين فيه ، واستطاع أن يجنى ثمرة اشتراكه فى الجبهة الشعبية لعام ١٩٣٦ . وقد انضم كثير من المنشقين عليه قبلا الى الحزب الاشتراكى مرة أخرى ، واستطاع آخرون أن يتحدوا لعدة سنين فى صورة حزب اشتراكى شيوعى (١) . ولكن الحزب الشيوعى ظل طوال هذه التغيرات متماسكا ، بوصفه جماعة قوية بروليتارية فى أساسها ، لها قوتها الرئيسية فى باريس الكبرى وفى منطقة جيزرد الشمالية القديمة ، ولها خلايا فى المصانع وفى كثير من المنشآت الصناعية الكبيرة القائمة فى ربوع فرنسا .

وقد ظهر موريس توريث بوصفه الزعيم البارز فى الحزب الشيوعى ، وكان من قبل عامل منجم ينحدر من أسرة عمال مناجم فى المعقل الاشتراكى فى الشمال ، حيث عمل فى المناجم لمدة اثنى عشر عاما . واذ تبع توريث قيادة موسكو فى إخلاص خلال جميع التغيرات التى حدثت ، فقد تحاشى الوقوع فى حركات التطهير المتعاقبة ، وظل رئيسا للحزب كما هو اليوم على الأقل من الناحية الرسمية .

وتوريث ليس مفكرا سياسيا بآية حال . فهو من الأعضاء الجهاديين فى الطبقة العاملة ، وترعرع فى أقوى مناطق فرنسا الاشتراكية ، وشعر بأنه وريث لتقاليد جول جيزرد ، التابع الأمين للماركسية الاشتراكية الديمقراطية ، والمعجب بالديمقراطية الاشتراكية الألمانية . وقد انضم معظم أتباع جيزرد فى الشمال الى الحزب الشيوعى أثناء مؤتمر تور فى عام ١٩٢٠ ، وظلوا مخلصين

(١) انظر المجلد الرابع - الجزء الثانى ص ٤٨٥ .

له في اثناء كل التغييرات التي وقعت . اما توريث الذي كان اصغر من ان يمارس نفوذ جويزد ، فقد بدأ فترة الرجولة شيوعيا شديدا الاخلاص ، وبدأت عليه مخايل الزعامة لمقدرته الخطائية ولانتمائه للطبقة العاملة أصلا ، حيث كانت موسكو نصر في شدة على ان يتزعم الحزب الفرنسي الممائل وليس المثقفون ، الذين كانت موسكو تمتلئ بالشكوك من جانبهم ، باعتبارهم خارجين على النظام ، ومحبين للحرية الشخصية أكثر مما يجب .

وفي الوقت نفسه ، فان الحزب الاشتراكي الذي أعيد تكوينه بعد الانتقام ، بنأييد اغلب النواب الاشتراكيين الذين لم يكونوا من بين أعضاء الحزب القديم ، قد أفاق تدريجيا من الهزيمة التي لحقت به في تور ، ولكنه لم يستطع أبدا ان يستعيد وضعه القديم ، بوصفه حزب الطبقة العاملة . والواقع ان الاشتراكيين كانوا منقسمين على أنفسهم ، ومروا بعدد من حركات الانقسام والانفصال ، شأنهم في ذلك شأن الشيوعيين . وكانت اهم مسألة تشغل البال في صفوف الاشتراكيين ، هي درجة التعاون التي يمارسونها مع الأحزاب البورجوازية اليسارية - وخاصة مع الراديكاليين - سواء في الانتخابات أو في مجلس النواب . وحتى ظهور الجبهة الشعبية ، كانت الأغلبية الكبيرة من الأعضاء تعارض في التعاون الفعال مع حكومة بورجوازية ، ولكن كثيرين منهم رحبوا بعد ذلك بالتحالف في الانتخابات ، وخاصة في الانتخابات التالية عندما كانوا في الحكم ، كما رحبوا بالتأييد من الخارج للحكومة البورجوازية اليسارية .

وهكذا كان الاشتراكيون في ثلاثينيات القرن العشرين ، منهمكين في الغالب بتطويع أنفسهم للظروف المتغيرة ، ولم يكن لديهم جهد كبير يبذلونه في الموضوعات الأساسية للاشتراكية . واذا كان الشيوعيون يتبعون في اخلاص الخط المتطوى التي تملأها موسكو عليهم ، بدلا من أن يحاولوا التفكير في سياسات خاصة بهم ، فقد نتج عن ذلك امحال في التفكير الاشتراكي ، اللهم الا اذا عددنا الاشتراكيين الجدد ، الذين اختطوا طريقهم بسرعة في الحركة الاشتراكية ، ووقف بعضهم عند مرحلة التخطيط الاقتصادي ، بينما اتجه بعضهم الآخر من امثال ديا الى اليمين الفرنسي ، وأصبح بعض الوقت مؤيدا لفيشي بعد سقوط باريس عام ١٩٤٠ . وقد مر بعض الشيوعيين السابقين بتطور مماثل ، وعلى الأخص دوريو ، الذي لعب دورا قياديا في مفاوضات الوحدة عام ١٩٣٣ ، ولكنه عزل من الحزب انشيوخي في السنة التالية ، ثم أسس حزبه المسمى الحزب الشعبي الفرنسي في عام ١٩٣٦ ، ليصبح بعد ذلك أكثر الفاشيين ضعيفا وحقدا ، وانضم الى حزبه كثيرون من الأعضاء المتعصبين لجماعة كروادي فو ، التي جلبت آخرين من « الفتوات والمشايد » من مختلف الألوان . وقد هرب الى ألمانيا في عام ١٩٤٤ حيث اغتيل في نفس العام ، ويقال ان قنبلة من قنابل الحلفاء انفجرت فيه . ومن ناحية أخرى ،

فقد عاش ديا حتى عام ١٩٥٥ ، وهرب من فرنسا الى ألمانيا بعد تحرير الاولى، وأصبح عضوا في « حكومة » سيجمارينجن هناك . وبعد الحرب ركن الى حياة لندن ، وأوى الى دير في إيطاليا ، حيث عاش دون أن يمس حتى مات . واذ كان مخططا في سنيته الأولى ، فقد أصبح في ظل فيشي أقوى فاشيستي معاد للاشتراكية في الجناح اليساري الفاشي ، أو بالأحرى على طريقة أوتو شتراسر فيما يختص بالسياسة الاجتماعية . كذلك تان هناك « اشتراكي جديد » هو مارك دي بورديو ، الذي أصبح أول وزير للداخلية في حكومة بيتان عام ١٩٤٠ ، وكان صديقا حميما لبير لافال . ومن بين هؤلاء الثلاثة ، كان دوريو أكثرهم سوء سمعة ، ركان ديا أكثرهم ذكاء ، وجميعهم ساروا شوطا بعيدا خسارح نطاق حركة الطبقة العاملة في الثلاثينيات الأخيرة .

ولم يكن بين الزعماء المحافظين للحزب الاشتراكي ، اى مفكر اشتراكي مرموق . فقد كان بلوم تلميذا متحمسا لجوريه ، وأضاف الى الفكر الفرنسي بكتابته عن التنظيم الحكومي والاداري ، واستطاع أن ينفذ بعض آرائه في إعادة تنظيم ادارات الحكومة عندما كان رئيسا للوزراء ، غير أن هذا ليس من اليسير اعتباره عملا بارزا في الفكر الاشتراكي . وكان بلوم مفكرا يهوديا مثقفا ثقافة عالية ، ومخلصا للقضية الاشتراكية ، ولكنه لم يكن رجلا قويا او عظيما . اما الباحث الكلاسيكي الكسندر براك ، فقد كان اشد بروزا كمفكر اشتراكي ، وكان اسمه الحقيقي ديروسو (١٨٦١ - ١٩٥٥) ، وهو أشهر بحاثه فرنسي ماركسي ، كما كان صاحب مؤلفات عن هيرودوت وسوفوكليس . وكان هو كذلك ممن يكونون الاعجاب العظيم لجوريه الذي سار على هدى خطاه ، ولكن من الصعب اعتباره مفكرا اشتراكيا أصيلا . ثم هناك جان لويجي حفيد ماركس ، وزعم الاقلية الفرنسية في الحرب العالمية الاولى الذي مات عام ١٩٣٨ ، ولكنه كان قد اختفى من الصورة قبل ذلك بفترة طويلة ، ولم يكن كذلك نظريا ذا شأن أبدا . أما بير رينو ، منافسه الكبير ، الذي انتهى بانفصاله عن « الاشتراكيين الجدد » ، فقد مات قبله في عام ١٩٣٤ . اما الشباب من امثال برون موك واندره فيليب ، الذين أصبحوا مهمين بعد عام ١٩٤٤ ، فلم يكن لهم تأثير كبير في ثلاثينيات القرن العشرين .

وعلى الجملة فقد كانت المساهمة الفرنسية في الفكر الاشتراكي خلال الفترة التي سبقت الحرب ، شيئا لا وجود له في الواقع العملي المشهود .

الفصل الخامس

الحرب الأهلية في إسبانيا

وفي إسبانيا ، استقال الديكتاتور بريمو دي ريفيرا في يناير عام ١٩٣٠ ، وتبعه لمدة عام واحد ، الجنرال داماسو برنجور ، الذي أسلم مقاليد الحكم الى الاميرال أزنار ، وهو الذي حدد موعد الانتخابات البلدية في أبريل عام ١٩٣١ ، على أن تعقبها الانتخابات العامة بعد ذلك . ولكن انتخابات البلدية هذه لم تفلح نتائجها بالكامل ، بل ظهر اتجاهها جليا لمصلحة الأحزاب الجمهورية ، التي كانت قد ترابطت معاً في أغسطس عام ١٩٣٠ ، بالاتفاق المعروف باسم سان سباستيان .

وفي ديسمبر من هذه السنة ، فشلت ثورة للجمهوريين تم القضاء عليها بالقوة ، واعتقل زعمائها وحوكموا بتهمة الخيانة العظمى ، ولكن سراحهم أطلق على الفور عقب نجاح المرشحين الجمهوريين في المدن الكبرى ، برغم التزوير والتزييف المتعود عليه في الانتخابات الأسبانية .

وقد أعلنت اللجنة البرلمانية برئاسة نيسيتو الكالا زامورا ، الكاثوليكي المحافظ الذي تخاصم مع السلطات ، طلبها بتنازل الملك عن العرش ، استجابة للشعور الوطني المضطرب . ورفض الفونسو الثالث عشر نزوله عن العرش ، ولكنه وافق على تعطيل سلطته ، وترك البلاد لتجنيب الوطن ويلات الحرب الأهلية ، على نحو ما قال . وتسييد الجمهوريون الموقف ، وأعدوا العدة لانتخابات جمعية تأسيسية تقرر شكل الحكومة المقبلة ، وجرت الانتخابات في يونيو ١٩٣١ وأسفرت عن أغلبية ساحقة للجمهوريين ، غير أن هذه الأغلبية الجمهورية الساحقة (٣١٥ من مجموع الأعضاء وعندهم ٤٦٦) كانت خليطاً من المحافظين والأحرار والراдикаليين من مختلف الاتجاهات ، ثم قطلونيين وآخرين ممن لهم ميول تقف الى جانب حكم الولايات حكماً ذاتياً ، بالإضافة الى قلة من الاشتراكيين المنتهين الى جناحى اليمين واليسار .

وقد نصح الفوضويون أتباعهم بالامتناع عن التصويت ، ولكن الأرجح أن فريقاً كبيراً منهم قد أدلوا بأصواتهم ، وإن لم يمثلوا بمندوبين في الجمعية التأسيسية لمجلس الكورتيز (البرلمان) .

وواجهت الجمهورية أول ما واجهت ثلاث قضايا شائكة هي : الإصلاح الزراعى • والحد من السلطة المفرطة للكنيسة • ومطالب مقاطعتى الباسك وقطالونيا بقدر كبير من الحكم الذاتى ، مع الدخول فى نطاق اتحاد فيدرالى أسباني •

وكان أشد هذه القضايا إلحاحا ، هو مشكلة النفوذ الكنسى المتزايد ، التى اختلف بشأنها رئيس الوزراء الكالا زامورا مع غالبية زملائه ، مما أدى فى أكتوبر الى استقالته ومعه ميغيل مورا الجمهورى المحافظ ، بعد أن تكررت حوادث الهجوم على الكنائس ، وبعد أن قررت الحكومة اتخاذ خطوات ضد كنائس الكاتوليك • وأعيد تشكيل حكومة برئاسة مانويل أزانا زعيم الجناح الجمهورى اليسارى ، ولكن الجناح اليمى للراديكاليين ، لم يلبث أن وقف منه فى ديسمبر موقف المعارضة بقيادة الكسندر لبرو ، وتابعه فى ذلك المحافظون ازاء سياسة الحكومة الاشتراكية الجديدة • وفى الوقت نفسه كان الكورتيز يدرس مسودة الدستور الجمهورى ، الذى كان يضى فى وضوح أكيد مع الديمقراطية البرلمانية ، مقرونا بالهجوم المركز على امتيازات الكنيسة الكاتوليكية • وقد أصبحت الكنيسة غير وطيدة الأركان بمقتضى النصوص الدينية فى الدستور ، الأمر الذى دفع الكالا زامورا الى الاستقالة ، كما أوقف دفع مرتبات رجال الاكليروس من الأموال العامة • كذلك فرض حل الهيئات الدينية التى تلتزم بالامتثال لسلطة « غير السلطة الشرعية للدولة » وصودرت ملكيتها ، بينما فرض تسجيل بعض الهيئات الدينية الأخرى ، وحددت الملكية التى يمكن لها الاحتفاظ بها فى حدود حاجاتها القانونية فحسب ، ثم منعت جميع الهيئات الدينية من الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو التعليم •

لقد كان هذا ضربة لهيئة الجيزويت بصفة خاصة ، وهى التى كانت تمتلك ملكية ضخمة ، وتشغل على نطاق واسع بالمشروعات التجارية • كذلك كان هذا ضربة لاشراف الكنيسة على التعليم بصفة اعم وهو الاشراف الذى كان كاملا تماما على وجه التقريب • ولا شك فى أن هذه القرارات العلمانية للدستور الجديد ، الخاصة بسلطة تشريعية من مجلس واحد لا شأن للكنيسة به ، عن طريق انتخاب سرى يباشره الشعب كل أربع سنوات ، وتمنح فيه المرأة كالرجل حق العضوية والانتخاب ••• لا شك أن هذا كله قد اعتبر أحنوتة فى بلاد شديدة الرجعية ، حتى لقد دفع الجمهوريون فى انتخابات عام ١٩٣٣ ثمنا غالبا لهذه البداية اليسارية المتطرفة •

لقد تخلصت حكومة أزانا الجديدة من المحافظين والراديكاليين اليمينيين ، واتضح اتجاهها اليسارى ، ولكنها بقيت برغم ذلك فى نطاق البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة المتطرفة ، مع قلة من الاشتراكيين فى صفوفها وفى مجلسها التأسيسى • وكان رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور الجديد ، ينتخب

من بين عدد من رجال الكورتيز ، بالإضافة الى عدد مسلو من الشخصيات المختارة . وقد انتخب الكالا زامورا رئيسا للجمهورية ، على الرغم من اختلافه مع الكورتيز في قضايا الكنيسة ، باعتباره جمهوريا مخلصا ، الى جانب سمعته الطيبة واحترامه في داخل البلاد وخارجها .

واذ وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ ، بدأ الكورتيز يواجه مشكلاته الكبرى الثلاث . ففي سنته الأولى أقر قانون الزراعة لعام ١٩٣٢ الذي ينزع الملكية مع التعويض ، لأراض شاسعة يملكها النبلاء ولا يستغلونها ، ثم يجرى توزيعها على الفلاحين المعدمين . وبمقتضى هذا القانون أيضا أنشئت مؤسسة الإصلاح الزراعى ، لتمثيل كل من ملاك الأراضى والمستأجرين ، ولتنفيذ الاجراءات الخاصة بتصفية أراضى الاقطاع وتوزيعها . كذلك أقر المجلس قانون الحكم الذاتى لمقاطعة قطلونيا ، فించها السلطات التى سبق أن سلبتها الديكتاتورية اياها ، من حيث نظام الشرطة والتعليم والخدمات العامة وغيرها ، كما جعل اللغة القطلونية ، واللغة القسطالونية ، اللغتين الرسميتين في المنطقة .

ودخلت الحكومة الجمهورية في سنتها الثانية ، لتبدأ التشريعات الخاصة بالكنيسة ، والتى لم تكن حتى ذلك الحين الامجرد صيغ دستورية فحسب ، فففى قانون تنظيم الجمعيات الدينية ، بمنع أعضاء الكنيسة والتشكيلات الدينية . من مزاوله أعمال التدريس بحد نهاية العام . وصدم هذا القانون المدارس التابعة للكنيسة صدمة عنيفة مباشرة ، فضلا عن أن الحكومة لم تكن لديها مدارس زمنية ، ولا مدرسون يحلون في محل المدارس الدينية والمدرسين اللاهوتيين ، لمواجهة الاقبال المتزايد على التعليم ، وخاصة فى الأصقاع النائية .

أما رئيس الجمهورية الذى لم يترك له الدستور اختيارا ، فقد كان يرجى توقيع القانون حتى آخر يوم ممكن . وفى هذه الأثناء ظهرت نتائج انتخابات البلدية خلال شهر أبريل ، فكانت فى غير صالح الجمهوريين ، وانتخب فيها عدد كبير من أعداء الحكومة وأعداء الجمهورية على السواء . وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى أواخر العام ، نقص عدد مقاعد الحزب الجمهورى اليسارى الى ٩٩ مقعدا فى المجلس الجديد ، بالمقارنة مع ٢٠٧ مقاعد لأحزاب اليمين ، و ١٦٧ مقعدا لأحزاب الوسط ، التى تمثل الجناح اليميني للحزب الجمهورى . وسقط أزانا ، وتلاه فى الوزارة عدد من الرؤساء لم يسموا فى الحكم طويلا بقيادة ليرو ، وعدد من زعماء الوسط الجمهوريين الذين لم ينادوا بوقف تشريعات الجناح اليسارى فحسب ، بل عطلوا كذلك التشريعات التى صيقت تنفيذها .

تلك كانت هي الأوضاع البرلمانية بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، ولكن الذي حدث في اسبانيا برلمانيا ، لم يكن الاجزاء يسيرا مما كان يجري حدونه بالفعل . فالبلاد لم تكن فيها تقاليد لحكومة برلمانية بالمعنى الصحيح ، كما لم يكن لديها استعداد للتجاوب مع برلمانها (الكورتيز) ، تحت الظروف الثورية ، سواء في ذلك الجديد منها والقديم . ثم ان القوى التي طردت الملك ودعت الى الجمهورية ، لم تكن قوى برلمانية ، وانما كانت مجرد قوى تضرب جسنورها في أعماق الجماهير ، فتعتبر بحركاتها عن هذا السخط الكامن في صفوف العمال والفلاحين على وجه الخصوص . وقد كانت اسبانيا - فيما عدا جزءا كبيرا من قطلونيا ، وفيما عدا قطاعا صغيرا من الباسك حول بيلباو - مجرد ولايات زراعية شديدة الفقر ، يحكمها النبلاء ورجال الكنيسة فيستغلونها بطرق بدائية ، ومجرد مساحات كبيرة مهجورة يرفض ملاكها زراعتها ، أو السماح للمعدين من الفلاحين بزراعتها ، ثم مجرد مساحات أخرى مثل جاليسيا ، يحتلها فلاحون معدمون يعيشون على كثاف الكفاف . وكانت هناك مناطق متعشة نسبيا في مقاطعة الباسك ، وادوية الأنهار في الشرق حول فالنسيا وقطلونيا ، حيث يحتفظ الزراع بالأرض التي يزرعونها وفق نظام شبه اقطاعي ، يقتسمون فيه المحصول مع الملاك . وقد أصبح هؤلاء الفلاحون ينتظمون تحت رئاسة ترانشسكو لايرت وخلفه لويس كالفيهي تحالف مع الاسكويرا وهو الجناح اليساري للحزب البوردجوازي ، الذي قاده أولا الكولونيل فرانسكو ماسيا ، ثم تزعمه بعد وفاته لويس كومبانيز . بينما كانت المناطق المالية النائية ، ولا سيما مناطق أخرى كثيرة في أندلسية ، تعيش تحت نفوذ فوضوي أو شبيه بالفوضى . وكان من المألوف قيامها بثورات محلية عنيفة سرعان ما تنهار ، لأن كلا منها انما تنور منفردة وفي عزلة عن بقية المناطق الأخريات .

أما في المدن حيث توجد صناعات كبيرة أو صغيرة ، فقد كانت توجد نقابات عمالية ، ولكنها كانت منقسمة على نفسها في عدد من الحزبات المنفصلة المتناحرة . وكان من أهم هذه الحركات « اتحاد تروباجو الوطني » الذي كان يقع تحت تأثير الفوضويين ، وكان أقوى ما يكون في قطلونيا حيث يتفوق على منافسيه عددا . وقد احتفظ هذا الاتحاد بنفسه بعيدا عن السياسة الحزبية ، مفضلا نوعا من الشيوعية المتحررة التي تختلف عن الشيوعية المركزية للحزب الشيوعي . وكان زعماءه سواء اعتبرناهم فوضويين أو غير فوضويين ، يفتقون صفا واحدا ضد فكرة الدولة ، ويؤيدون إعادة بناء المجتمع على أساس الكوميونات المحلية الحرة ، التي تتحد فيدراليا دون التزام ، بحيث تترك السلطات الأساسية في أيدي الهيئات المحلية الحرة . والواقع أن الاتحاد كان منقسما داخليا بين الفوضويين والنقابيين ، الذين كانوا يهفون لتلك الأيام المجيدة لاتحاد اليساريين الفرنسيين كمثل لهم ، بينما الفوضويون يتبعون

أراء باكونين ومالاتسا ، وهم أقرب الى الأفكار الايطالية منهم الى الأفكار الفرنسية فيما قبل انتصار الفاشيست . وقد كان اتحاد تروباچو الوطنى عام ١٩٣١ اتحادا كبيرا ولكنه دون تنظيم ، بسبب عزوفه عن السلطة المركزية . وفى السنوات الأولى عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، أيد الاتحاد الكومينترن ، ولكنه سرعان ما صد عنه نتيجة لاصرار الشيوعيين على ضرورة النظام المركزى ، وضرورة خضوع النقابات للحزب . وكان أكثر زعمائه شهرة انجل بزتانا ، وقد ظل بعد اصطدامه بالشيوعيين يساريا على التحقيق ، بوصفه ممثلا للنقابية الثورية ، على الرغم من أن بزتانا قد انفصل مع فريق من الأعضاء عن مبادئه غير السياسية ، من أجل إقامة نوع من الحزب النقابى . إلا أنه من الناحية العملية ، قد رمى بثقله كله ، الى جانب فكرة الثورة .

وفى الوقت الذى كان فيه اتحاد تروباچو الوطنى صاحب السيطرة بين العمال فى قطلونيا . وظاهر القوة فى بعض المناطق الأخرى ... كانت مدريد هى المركز القوى للحركة النقابية المنافسة ، المسماة الاتحاد العام للتراباجادور ، وهو الاتحاد الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى . وكان زعيمه فرانثيسكو لارجو كابليرو ، قد قبل منصبا استشاريا تحت رئاسة بريمو دى ريفيرا ، إلا أنه سرعان ما اتجه الى اليسار عند اندلاع الثورة ، وانتظم فترة مع الشيوعيين بعد قيام فرانكو . وقد كان الاتحاد العام للتراباجادور أكثر تنظيما من اتحاد تروباچو الوطنى ، وكان بالنسبة اليه يعتبر يمينا الى حد كبير . وكثيرا ما رفض الانضمام الى الاضرابات العامة ، التى كانت سلاحا معتادا للعاملين الأسبان ، ولو أنه قد اشترك أحيانا فى هذه الاضرابات مع اتحاد تروباچو الوطنى . وبالإضافة الى مدريد ، كان الاتحاد العام للتراباجادور هو القوى الرئيسية فى بيلباو ، وبين عمال المناجم فى استورياس ، الذين يشكلون الجناح اليسارى . ولكن لم تكن للاتحاد سيطرة تذكر فى قطلونيا ، بل كادت سيطرته تكون معدومة فى برشلونة ، بالرغم من وجود اتباع كثيرين له فى جنوب أسبانيا ، وبرغم قدرته على ضم أعداد كبيرة من الأعضاء الجدد بعد الثورة ، حتى فى أجزاء أخرى من قطلونيا لم تكن واقعة تحت سيطرة اتحاد تروباچو الوطنى . أما الجناح اليمينى من ذلك الاتحاد العام فقد كان على رأسه جوليان بستيريرو ، الذى أصبح رئيسا للاتحاد . وقد كان مثل هؤلاء الأتباع - كما هو الشأن فى قطلونيا - يتكونون أساسا من موظفى الخدمات العامة وغيرهم من المستخدمين الكتابيين ، وليس من العمال الميويين .

وفى خارج نطاق هذين الاتحادين ، كانت توجد اتحادات أخرى عديدة مفككة، ابتداء من الاسكويرا - راباسيراس فى قطلونيا، الى تلك التى كانت تسمى الاتحادات « الحرة » ، والتى كانت فى حقيقتها مجرد تنظيمات ضاربة ، مهمتها تعطيل الاضرابات العمالية ، وتتكون من « الفتوات » تحت اشراف أصحاب

الأعمال . ثم كان هناك كذلك بعد الثورة اتحاد شيوعي صغير ، أطلق عليه اسم الاتحاد العام للترايباجودورين المتحدين ، وقد اندمج بعد ذلك في الاتحاد العام للترايباجادور ، ولو أن فريقا منه قد خرج عليه وانضم الى اتحاد تروباجو الوطنى ، فى المناطق التى يسيطر عليها الاتحاد . كذلك كانت هناك اتحادات احتفظت بنفسها بعيدا كل البعد عن السياسة ، واتحادات أخرى ارتبطت بأحزاب سياسية للطبقة العاملة . ولكن الكيان الرئيسى للتنظيم العمالى ظل موزعا بين الاتحاد العام للترايباجادور ذى الصبغة الاشتراكية ، واتحاد تروباجو الوطنى ذى الصبغة الفوضوية النقابية . ولم يكن من الممكن قيام حركة عمالية موحده ، الا اذا استطاعا أن يعملوا معا .

وفى عام ١٩٣١ سيطر الحزب الاشتراكى على الأحزاب السياسية للطبقة العاملة . وكان الشيوعيون قليلي العدد ، غير ذوى أهمية ، اذ هم قد انقسموا الى عدة جماعات ، لينينيين ، وستالينيين ، وتروتسكيين وغيرهم ، وان كان لهم بعض النفوذ . وقد وقف الحزب الاشتراكى بكل امكانياته فى مديريته الى جانب المركزية ، مع التسليم لسكان قطلونيا والباسك بمطالبهم فى الحكم الذاتى . وقد كافح بابلو ايجليزياس ، مؤسس الحزب الماركسى القديم ، ضد الفوضوية والشيوعية المتحررة طوال حياته ، ثم مات فى خريف العمر عام ١٩٢٥ ، تاركا لارجو كابليرو فى مدريد ، وانداليسيو بريتو فى استوريا كزعيمين بارزين . ولم تكن بينهما مودة تذكر ، فقد كان لارجو كابليرو على رأس الاتحاد العام للترايباجادور ، بينما كان بريتو على رأس الفرع المحلى للاتحاد فى بيلباو . ولم يظهر الحزب الثالث للطبقة العاملة (الحزب العمالى للماركسيين المتحدين) ، الا فى عام ١٩٣٥ ، حيث نتج عن ذوبان كل من عمال جواكيم مودين ، وكتلة الفلاحين ، وجناح أندريه نين الشيوعى اليسارى فى حزب واحد ، تركزت قوته الرئيسية فى قطلونيا . كذلك تكون الحزب الاشتراكى المتحد فى قطلونيا عام ١٩٣٥ ، نتيجة ذوبان الأجهزة الرئيسية لكل من الاشتراكيين والشيوعيين فى المنطقة .

وقد كانت هناك بين الحزب الاشتراكى الأسبانى والفوضويين خصومة تقليدية ، يرجع تاريخها الى فترة الدولية الأولى . وحتى عام ١٩٢٧ ، لم يكن للتنظيم الفوضوى - المسمى الاتحاد الفوضوى الحر - وجود رسمى ، ولم تتوفر له الشرعية حتى اندلاع الثورة فى عام ١٩٣٦ . وقبل عام ١٩٢٧ ، كان نشاط الفوضويين الأسبان نشاطا فرديا أو فى نطاق مجموعات ضئيلة . وكان أغلب نشاطهم متصلا باتحاد الثروباجو الوطنى ، حيث كان لهم تأثير كبير ، رغم أن الفوضويين الخالص منهم ، كانوا يثيرون الشكوك حول الميول النقابية للاتحاد ، وخصوصا فيما يتعلق بتخالف الاتحاد مع أى حزب سياسى . والفوضويون فى بادئ الأمر ، لم يكونوا أصلا من أنصار اللقاء القنابل والارهاب ، ولو أن بعضهم قد أقدم على ذلك فى وقت ما . ولتقشد كانوا فى

الحقيقة فئة من خاصة الأذكياء ، المتحررين النظريين ، الذين يؤمنون بقدره الجماهير الفطرية ، ولم يكونوا معادين بشدة لفكرة الله والدولة فحسب ، بل هم كذلك يعادون أى شكل من أشكال البيروقراطية المركزية . حتى أنهم يقفون ضد أى نوع من الأجر الحكومي ، وضد كل من يتقاضى أكثر مما يتقاضاه العامل من أجر ، ثم هم بعد ذلك يشجبون أى سلطة أو تنظيم أو إجبار . وقد جعلهم هذا الاتجاه فى موقف شديد التعارض مع الحزب الاشتراكى ، وحليفه الاتحاد العام للترباجادور ، بقدر معارضته للأحزاب البورجوازية والشيوعيين بالضرورة ، الذين ازدادت أهميتهم مع اندلاع نيران الحرب الأهلية .

ومن هنا نجد فى عام ١٩٣١ ، موقفا غامضا للغاية ومختلطا تماما . فالجمهورية لم تقم بفضل الاشتراكيين والشيوعيين ، وإنما قامت على اكتاف تحالف واسع المدى بين المحافظين والأحرار والراдикаليين ، وغيرهم من مختلف الألوان . بل ان قيامها فى الواقع يرجع الى الحركة الشعبية العارمة التى لم يكن لها شكل محدد . وقد كانت شعبية الملك المفقودة تماما ، سببا مباشرا فى انضمام جانب كبير من الجيش للشعب ، بما فى ذلك الجنرال سانجورجو ، الذى أزر الجمهورية أولا ، ثم انقلب محاربا لها بعد ذلك . أما جهود الطبقة العاملة فى شان قيام الجمهورية ، فقد كانت بعيدة عن حقل السياسـة البرلمانية، ولكنها أخذت شكل موجات متتالية من الإضرابات ، التى لم تكن الحكومة الجديدة لتقوى على كبتها ، حتى لو رغبت فى ذلك . وقام عمال الزراعة باحتصانات مصحوبة بشغب وفوضى ، انتهت فى بعض الحالات بوضع العمال أيديهم على الأرض . وقد نشب جانب من هذه المظاهرات بين العمال فى الصناعات الكبرى بقطالونيا وبيلباو ، وكذلك بين عمال المناجم . ونشب الجانب الآخر منها بين العاملين فى المشروعات الصغرى من الصناعات الفنية ، وعمال الخدمات العامة مثل عمال المقاهى والحلاقين والكتبة وصغار الموظفين وأشباهم . وكل أولئك وهؤلاء كانت قيادتهم فى الغالب الأعم ، قيادة محلية بل وتلقائية حيث تتبع النقابات العمالية حركة الجماهير ، بدلا من أن تقودها وقد رمى اتحاد التروباجو بنفسه فى خضم الصراع تحت سيطرة الفوضويين . أما الاتحاد العام للترباجادور ، فعلى الرغم من صلتـه الوثيقة بالحزب الاشتراكى ، قد اندفع هو الآخر فى المعركة تحت تأثير الشعور العام ، الذى طغى على المنافسة التقليدية بين الاتحادات النقابات .

ومن خلال هذا الشعور المتهب ، كسب كل منهما عناصر جديدة ، وانضمت اليهما أعداد كبيرة من العمال ، الذين شكلوا ضغطا قويا بسبب المطالب المشتركة ، مما أدى الى تقارب الاتحادين المتعارضين . وإزاء ذلك وجد السياسيون البرلمانيون أنفسهم - سواء أرادوا أو لم يريدوا - مضطرين للتسليم للاتحاديين بتمثيل القوى الشعبية ، بأكثر من قدرتهم البرلمانية على تمثيل هذه القوى .

وقد كان من أكبر العقبات التي واجهتها الجمهورية ، أن قوتها السياسية لم تكن متكافئة مع الشعور الشعبي الجارف . والحق أن أزانا كان راديكاليا متعاطفا تماما مع الجناح اليسارى ، ولكنه لم يكن ذا تفكير واضح فى السياسة الاقتصادية ، ولا فى الاتجاه نحو حركة الطبقة العاملة . لقد كان أزانا سعيدا بهجومه على الكنيسة والأنظمة الدينية ، وبالسعى الى تحقيق الحكم الذاتى فى ولاية قطلونيا . ولكنه لم يكن بالحماس نفسه فى هجومه على الاقطاع وكبار الملائكة . وكذلك كان شأنه فى عدم مساييرته للمطالب الصناعية . ثم زاد من موقفه عسرا ، ان حصوله على السلطة كان يواكب أزمة الكساد العالمى ، التى أصابت الميزان الاقتصادى الأسباني بإنهيار فى الأجور ، والتى سرعان ما أعقبها الغزو الهتلري للحكم فى ألمانيا .

وهكذا كان واضحا أن ما يعوز الاقتصاد الأسباني من آفاق واسعة ، لم يكن ليوجد سبيله فى هذا الوقت غير الملائم . كذلك تم تكن للحكومة الجديدة خطة لتطويع الاقتصاد لهذا الوضع . وفى تلك الظروف كان لابد للحكومة أن تقعد كثيرا من شعبيتها التى بدأت بها . كما أن توالى الهجمات الطائشة على الدين ، وإحراق الكنائس الذى حدث فى عدة مناطق ، قد نأى بالكاثوليك عن الجمهورية ، بعد أن كانوا مؤيدين لها من قبل . وكذلك لم تصادف الاضرابات المتلاحقة هوى فى صفوف البورجوازية التى سبق أن ناصرت الجمهورية . وقد بدأ الكلازآمورا بالانخراط فى صفوف المعارضة للحكومة ، ثم أعقبه ليروا وزملاؤه الراديكاليون ، قبل ختام عام ١٩٣١ . وكان تحرير المرأة بما له من فوائد فى المستقبل البعيد ، له صدها الى جانب الكنيسة فى المستقبل القريب . وأكثر من هذا ، كان توزيع الأراضى وإصلاح التعليم على أسس دنيوية ، عمليتين معقدتين الى حد كبير ، بحيث لم يكن من الممكن أن يحققا نجاحا عاجلا لو أريد لهما ان يتما بطرق دستورية ، إذ المدرسون يحتاجون لتدريب ، والمدارس تحتاج لانشاء . أما مشكلة المشكلات ، فكانت ماثلة فى توطين الفلاحين المدممين بأراضى الاقطاع ، أو اصلاح حال أولئك الذين يشغلون بعض الأراضى ، والذين كانت ملكياتهم لاتكاد تسد رمقهم ، سواء كانوا مستأجرين للأرض أو ملاكها . وقد تحسنت الأمور بشيء من السرعة ، عندما استطاع الفلاحون أن يستولوا على الأرض دون انتظار للمصادرة القانونية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسبة لمدارس الكنيسة التى تم الاستيلاء عليها فى عدد من المناطق دون إذن الحكومة ، وإن يكن هذا الاجراء لم يزود المدارس بالعدد الكبير المحتاج اليه من المدرسين .

وهكذا أصبح على الجمهورية أن تواجه فى أغسطس ١٩٣٢ ، أول ثورة عسكرية للجناح اليميني ، وهى الثورة التى قادها جنرال سانجورجو فى سيفيل ، الذى سرعان ما أحبطت محاولته فى غير مقاومة تذكر ، حيث لم يتلق

أى معونة من اللجاعات الرئيسية لخصوم الجمهورية . لقد كان انقلابه سابقا لأوانه وسيء التدبير ، وقد حكم عليه بالإعدام ، ولكن أكثر من مليوني شخص وقموا التماسا يطلب العفو عنه . وشكل الجمهوريون بعد ذلك قوات بوليسية مسلحة باسم حرس ازالو لحماية الجمهورية . ولكن الأمور فيما عدا ذلك ، مضت فى طريقها وعلى سابق عهدها . وأما الحرس المدنى القديم ، فقد ظل قائما ، وإن لم يكن يعتمد عليه ، واستمر فى استعمال طواقمه المعتادة على نطاق واسع ، باستخدام القسوة فى تعامله مع الشعب .

وأخيرا جاءت انتخابات ١٩٣٣ ومعها الهزيمة المنكرة لأحزاب الجمهورية اليسارية . وفى السنتين التاليتين، توالى الحكومات واحدة وراء أخرى، وهى تتساقط كلما حاولت أن تقدم على إلغاء ماتم فى السنتين السابقتين ، دون أن يعمل مطلقا على وضع نهاية للجمهورية ذاتها . وقد نظم جيل روبلس كتلة من 'حزب اليمين ، تتكون من الاتحاد الأسباني ، والفالانج الأسباني ذى الميليشيا المساعدة ، والنقابيين القوميين . كما شكل كالفوستيلو الملكى بكل تأكيد قوات على نمط الفاشست الإيطاليين .

كل هؤلاء وغيرهم من اليمينيين ، انتظموا فى صيحة صارخة ضد الجناح اليسارى ، وضد ما يسمى بحكومات الوسط ، التى حلت فى محل أزانا بعد الانتخابات . وقد أخذوا يشكلون ضغطا على هذه الحكومات لدفعها بعيدا بعيدا ناحية اليمين ، كمقدمة لهم فى أن يحلوا فى محلها ، ولكنهم أدركوا أن وقتهم لم يحن بعد .

ومضت الجمهورية تضطرب فى صماب متزايدة . وفى خريف ١٩٣٤ اندلعت الثورة فى قطلونيا وأستوريا وكانت إشارة البدء فى سقوط وزارة سامبر وتشكيل وزارة ليدو الجديدة ، متضمنة وزراء يمينيين من كتلة جيل روبلس . وعمت قطلونيا حالة من الفوضى ، فاشتدت حدة النزاع بين جنرالية كامباني فى المنطقة ، وحكومة مدريد بقواتها العسكرية فى برشلونة . وانقسم الحرس الوطنى بين أتباع الدونكاس الذين ينادون بانفصال كاتالا ، وأتباع جنرالية كامباني . وقامت جبهة من الاشتراكيين والشيوعيين ونقابات العمال ضد الدونكاس ، ووقع الفوضويون تحت نير اضطهاد كل من الدونكاس والجنرالية . وعند بلوغ الأوضاع هذا المدى ، تكونت حركة ثورية فى وسط كامباني تحت ضغط من الدونكاس ، للمطالبة « باستقلال قطلونيا فى نطاق الجمهورية الفيدرالية - الأسبانية » ، ذلك الشعار الذى لم يحظ بتأييد من أحد ، بل أثار ضمه العسكريين الذين نزلوا بثقلهم من قلعة مونجويك . وعبثا حاول العمال المطالبة بالسلاح للمقاومة ، ولكن بعد قوات الفرصة ، فاجتلب الجنود الأبنية العامة ، أليم مقاومة متفرقة من جماعات غير مسلحة

سليحا متكافئا ، واضطرت كامباني للاستسلام . وهكذا جردت الجنرالالية من سلطانها ، واخضعت قطلالونيا لحكم رجمى تمارسه الوزارة الجديدة لليمينيين فى مدريد .

لقد كانت الثورة القطلالونية كوميديا تراجيدية، اما ما حدث فى استوريا فقد كان مأساة تراجيدية بحت . اذ كان عمال المناجم فى استوريا أكثر العمال المنظمين صلابة ، وكانوا عام ١٩٣٤ يكادون يشكلون القطاع العمالى الوحيد ، الذى يحتل فيه الشيوعيون مكان الصدارة ، كما كانوا مرتبطين فى تحالف مع بعض المجموعات والاحزاب . وقد انتظم العمال تحت قيادة اقليمية متحالفة فى اوفبيدو، ثم ثاروا ضد الحكومة واحتلوا اوفبيدو وعدة مدن أخرى، فتصدت لهم على الفور قوات عسكرية كثيفة ، فى الوقت الذى كانوا هم فيه على حال يرئى لها ، نقصا فى السلاح واقتنارا للذخيرة . وهجمت قوات الحكومة بلا رحمة على جيوب المقاومة المتناثرة ، وقضت على الثورة فى وحشية صدمت كل الذين سمعوا بها . فقد قتل الاف الضحايا واعتقل الاف غيرهم فى معسكرات الاعتقال ، حيث عوملوا بأسوأ ما يعامل به الانسان . ولا شك أن الثوار قبل هزيمتهم قد ارتكبوا بعض الاثام ، ولكن الانتقام الذى احاط بهم كان فى مستوى أكثر بشاعة على اليقين .

وأعقبت القضاء على نوار قطلالونيا واستوريا ، حملة اعتقالات لزعماء الجمهوريين على أوسع نطاق . وألقى القبض على أزانا وكامبانيز وغيرهم ، حيث قدموا للمحاكمة باعتبارهم ثوارا . وهكذا بدأ الجناح اليميني فى صورة المنتصر على أعدائه اليساريين ، لكنه كان لا يزال غير قادر على أن يتولى زمام الحكم ، بدون مساندة أحزاب الوسط التى تتحكم فى ميزان القوى بالكورتيز كما لم يكن قادرا على تثبيت وجوده بغير مساندة جيل روبلس واليمين المتطرف . والواقع أن ماجرى بعد أحداث ١٩٣٤، سرعان ما حول رأى الجماهير ثانية الى اتجاه اليسار ، مع تصميم هذا اليسار على نبذ خلافاته الداخلية ، من أجل الحصول على الأغلبية فى الكورتيز ، وهى الأغلبية التى فقدتها عام ١٩٣٣ . فالتف اليساريون حول أزانا باعتباره رجل اليسار المحسوب ، وبدأت الجبهة الشعبية فى إعداد نفسها لخوض الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٦

وفى تشكيل الجبهة الشعبية ، اصطف الاشتراكيون والشيوعيون والبورجوازيون الجمهوريون من اليسار ، ثم القطلالونيون والباسك المتنادون بالحكم الذاتى ، وكذلك رجال النقابات العمالية (الاتحاد العام للتراجادور) وعدة جماعات أخرى صغيرة . أما اتحاد تروبادجو الوطنى المناهض للسياسة ، فلم يشترك فى هذه الجبهة ، ولكنه لم يصدر لأعضائه - لأول مرة - تعليمات

بالامتناع عن التصويت . وحتى القوضيون انفسهم ، قد اندمجوا الى حد كبير في هذه الحركة .

وعندما اجريت الانتخابات في فبراير ١٩٣٦ ، فازت احزاب اليسار فوزا مبينا . وحصلت على ٢٥٦ مقعدا بأغلبية تزيد ٣٩ مقعدا على عدد مقاعد احزاب اليمين والوسط مجتمعين . وحصل اليمين على ١٦٥ مقعدا ، وحصل الوسط على ٥٢ مقعدا فحسب ، مقابل ١٦٧ مقعدا كان قد حصل عليها من قبل في انتخابات ١٩٣٣ . وهكذا وجد اليسار نفسه في مركز يسمح له بأن يتخذ من الاجراءات التشريعية ما يراه مناسباً . ولكن قوة اليسار الحقيقية عقب انتصاره ، كانت خارج الكورتيز بأكثر منها في داخله . ففي داخل الكورتيز ، كانت الأغلبية الجديدة تعمل على عزل الكالازامورا من مركزه بوصفه رئيسا للجمهورية ، وفي مايو ١٩٣٦ انتخبت أزانا بدلا منه ، وأصبح سيزاريس كوبروجا رئيسا للوزراء ، ولكنه لم يؤثر تأثيرا يذكر في مجريات الأمور .

ومرة ثانية كما حدث في عام ١٩٣١ ، دبت الاضرابات والمناصب في كل مكان على التقريب ، مصحوبة بانفجارات متتالية ضد الكنائس ، وهجوم على المنظمات الدينية التي كانت قد استعادت كيائها ، في ثنانيا السنتين اللتين حكمت الرجعية خلالهما . كذلك انتشر استيلاء الفلاحين على الاراضي ، بصحبه انهيار عام لقوى القانون والنظام . ولكم ارتكبت جرائم قتل كثيرة من الجانبين ، كان منها مقتل كالفوستيلو الزعيم الملكي الفاشستي وهو أكثر المعادين للجمهورية قسوة وصلابة .

لقد كانت هذه هي الحال في يوليو ١٩٣٦ ، عندما رفع الجنرال فرانكو في مراكش الإسبانية لواء الثورة العسكرية ، وقرر غزو اسبانيا بمعونة الفرقة الاجنبية الاسبانية وجيش من المراكشيين . وقد واجه بعض الصعوبات في نقل قواته من افريقيا ، اذ كانت البحرية تساند الجمهورية ، ولو أن مقتل الكثيرين من ضباط البحرية ، قد جعل الأسطول في موقف لا يفضي الجمهورية فتىلا . على أنه كانت هناك كذلك انتفاضات عسكرية في أجزاء عديدة من اسبانيا ، واستطاع فرانكو أن ينقل قواته الى قادش عن طريق الجو الى حد ما ، ومع ذلك فقد فشلت الحركات العسكرية في كل من مدريد وبرشلونة ، حيث رفض الجنود الانصياع للضباط المتمردين على الجمهورية ، وانضموا الى الشعب .

وليس هذا المقام مقام سرد لقصة الحرب الاهلية من ناحيتها العسكرية التي سبق أن خاض فيها الناس كثيرا . وإنما ينصب اهتمامي هنا على الناحية السياسية فحسب .

ففى بداية الأمر ، اتجه الجمهوريون الى التقليل من قيمة التمردات العسكرية ، لاسيما بعد أن أحبطت محاولات التمرد فى حاميات مدريد وبرشلونة وفالنسيا . ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى بدت خطورة هذا التمرد ، وأصبحت هذه الخطورة موضع الاعتبار ، بعد سقوط توليدو فى سبتمبر ١٩٣٦ ، وتقدم قوات المتمردين نحو مدريد فى ختام ذلك العام . وقد سقطت مالقة خلال شتاء ٣٦ - ٣٧ ، وسيطر المتمردون بعد ذلك على اقليم الباسك فى صيف ١٩٣٧ ، بما فى ذلك مدينة بلباو ، ومدينة سانتاندر . وفى السنة التالية ، تقدم المتمردون شرقا مختربين قطلونيا ، وبوصولهم الى شاطئ البحر الأبيض ، انشعرت الجمهورية الأسبانية الى شطرين . وفى الوقت نفسه كانت مدريد محاصرة ، وانسحبت الحكومة الى فالنسيا . وصمد الجمهوريون ببسالة عند نهر الابرو فى نوفمبر ١٩٣٨ ، الى أن اضطروا للانسحاب من قطلونيا غداة فبراير ١٩٣٩ . وفى الشهر التالى سقطت مدريد ، منذرة بسقوط الجمهورية بعد كفاح بطول مرير ، ومؤذنة للحرب الأهلية أن تقصع أوزارها . و هكذا بلغ فرانكو ذروة الانتصار ، واستقال أزانا من رئاسة الجمهورية بعد الانسحاب من قطلونيا ، وفر نجوين آخر رؤساء الوزارة الى المنفى .

ويوم بدأ التمرد فى يوليو عام ١٩٣٦ ، كان كويروجا قد استقال من رئاسة الوزارة ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة جمهورى معتدل هو مارتينزابارو ، بقصد ضم الصفوف لدعم الجمهورية . ولكن الكورتيز رفض بارو ، واضطر أزانا الى قبول جيزيه جيرال ، لرئاسة وزارة ليست اشتراكية بأية حال ، وإن تكن أكثر ميلا اليسار من حكومة بارو . وأكد الدستوريون - أو بالأحرى أولئك الذين اعتبروا أنفسهم كذلك - أن ما حدث قد قضى على الأساس الدستورى للحكومة ، مادام الدستور قد أعطى الحق لرئيس الجمهورية وحده فى تعيين رئيس الوزراء . ولكن يبدو أن هذا الوضع الدستورى قد فقد قوته ، إذ استمر أزانا رئيسا للجمهورية . وعلى أية حال ، فقد أصبح أزانا منذ تلك اللحظة تماما ، مجرد رمز فحسب ، بينما أصبحت القوة الحقيقية فى أيدي الوزارات المتلاحقة ، أو الجماهير التى أخذت تحرك الوزراء كالمرائس . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت فترة جيرال فى الحكم قصيرة ، وحل محله فى شهر سبتمبر لاروجوكابالرو ، وكان لاروجو وقتئذ زعيم الحزب الاشتراكى والاتحاد العام للترباجادور . مؤيدا التحالف مع الشيوعيين الذين ازدادت قوتهم ، منذ بدأ وصول المعونة من الاتحاد السوفيتى .

وعندما بدأ حصار مدريد ، انتقلت رئاسة الحكومة الى فالنسيا ، وحاولت تقوية جبهتها بتوسيع القاعدة ، فضمت ممثلين للسينديكاليين ،

الذين تنازلوا عن عزلتهم السياسية لمواجهة ضرورة الحرب ، وفي ذلك ما فيه من التحول الكبير بالنسبة لاتحاد تروياجو الوطني . بل ان كثيرين من الفوضويين ، قد أدركوا الحاجة الملحة ، لرصد كل القوى الممكنة في صعيد واحد لحماية الجمهورية . ولكن، برغم هذه الوحدة الظاهرة خلف حكومة كاباليريو، كانت لا تزال هناك انقسامات خطيرة في صفوف الطبقة العاملة . وفي الشهور الأولى للحرب الأهلية ، تركزت القوة بصفة أساسية في أيدي لجان العمال المحلية ، التي كانت تقع تحت سيطرة الفوضويين ، أو تتكون من ممثلين لجميع منظمات العمال المحلية ، وكان الجيش في مجموعه يتكون من وحدات من المليشيا الصمالية تنتمي الى حزب معين أو نقابة بعينها . واصبحت حاجة الجمهورية ملحة لإنشاء جيش جديد على نسق ملائم من التدريب والنظام ، ولكن الجماعات العمالية المسيطرة على قوات المليشيا ، كانت ترفض في شدة تسليم وحداتها للجيش الجديد ، برغم ما هو ظاهر من ضعف كفاءتها الحربية ، وكانت تأبى الموافقة على قيام هيئة منظمة من الضباط العسكريين يحلون في محل القادة المنتخبين للجماعات المتباينة . وهكذا كانت الصعوبة الدقيقة ، ماثلة في مشكلة الامداد بالسلاح ، ومشكلة تدريب جيش منظم على نسق عسكري خالص .

وبمقتضى القانون الدولي ، كان يحق للحكومة الإسبانية ، ان تشتري السلاح من الخارج لاحباط تمرد داخل قام في أراضيها . وقد كان التعامل مع فرنسا في هذا الصدد ، أمرا تكفله معاهدة قائمة بالفعل ، فضلا عن أنه كانت في فرنسا يومئذ حكومة يسارية هي حكومة الجبهة الشعبية ، مما يتوقع معه أن تقف الى جانب الحكومة الإسبانية بكل جوارحها .

وبرغم ذلك رفض الطلب المشروع لحكومة الجمهورية الإسبانية لاستيراد السلاح ، ثم أعقب هذا بعد فترة من الوقت ، منع الحكومتين الفرنسية والانجليزية للمتطوعين من الذهاب الى اسبانيا ، للاتحاق باللواء الدول .

والآن ، يجب علينا ان نتساءل عن الكيفية التي وصلت بالامر الى هذا الوضع المحفوظ . ان تفسير ذلك ، يتمثل بالضرورة ، في الحالة التي كانت عليها اتجاهات السياسة الأوروبية عند حدوث التمرد . أما إيطاليا ، فقد كانت خارجة لشوها من حربها في الحبشة خروج المنتصر ، وكانت مقاطعة عصبة الأمم لها أمرا مقررًا ، والمفاوضات بينها وبين ألمانيا من أجل اقامة محور روما - برلين ، قد تقدمت تقدما مطردا . وأما فرنسا ، فلم تؤكد حكومة بلوم تتسلم السلطة ، حتى شغلت تماما بمشكلاتها الداخلية . وأما في بريطانيا ، فالحافظون قد كسبوا الانتخابات الصامة لسنة ١٩٢٥ ، وتسلموا زمام الأمور بقدم راسخة ، بينما تنازل حزب العمال تماما عن

معارضته لاعادة التسليح . واما بالنسبة لاسبانيا ، فلم يكن هناك شك في مساعدة الدول الفاشية للمتمردين ، الذين كانوا على اتصال وثيق بكل من المانيا وايطاليا قبل القيام بحركتهم . وكانت حكومة فرنسا تخشى قيام حرب على حدودها ، تتدخل فيها ايطاليا و المانيا الى جانب الفاشيين يقينا ، بينما ادى الاتحاد السوفيتى - الذى تحول فى ذلك الحين الى سياسة الجهات الشعبية ضد الفاشية - كل ما وسعه من جهد لصالح الحكومة الجمهورية .

واذن ، ألم يكن من الصواب محاولة منع كل هذا بالتفاوض على اتفاق شامل ، لترك الاسبان وحدهم يتصارعون فيما بينهم ، دون مساعدة خارجية لأى من الجانبين المتخاصمين ؟

لقد كان من الممكن مساندة مثل هذه السياسة لو أنها كانت سياسة عملية بالفعل ، ولو أنها وضعت موضع التنفيذ من جانب القوى الفاشية .

وكخطوة أولى ، وجه بلوم نداء الى الحكومة البريطانية ، التى أعلنت أنها على أتم استعداد للالتقاء . كذلك وافق الاتحاد السوفيتى ، مشروطا أن تلتزم الدول الأخرى بمثل هذا الصنيع ، وأن يكون تنفيذ الاتفاق موضع الرعاية من الجميع . ووافقت ايطاليا و المانيا من الناحية الرسمية على النداء . وحلّت الدول الأقل شأنا حدو الدول ذات الصدارة . وهكذا وقعت على الاتفاق سبع وعشرون دولة ، تضم فرنسا وبريطانيا و المانيا و ايطاليا لم الاتحاد السوفيتى ، وكذلك البرتغال ذات الحكم المطلق جارة اسبانيا . لقد وقع جميعهم الاتفاق ، ولكن بينما حرمت فرنسا وبريطانيا على تنفيذه و ألزمت به رعاياها ، استمر التدخل الايطالى و الالمانى دون هوادة .. فأرسلت ايطاليا وحدها جيوشا ضخمة من المجندين ليحاربوا على أرض اسبانيا الى جانب المتمردين ، بينما تدفقت الذخائر و المساعدات الفنية و الطائرات الحربية من المانيا ، تلك الطائرات الحربية التى كانت ذات قيمة بالغة لجيوش المتمردين . و تعاونت كل من الدولتين على مؤازرة فرانكو فى محاصرة الثغور الجمهورية ، وهو الذى لم يكن يملك أسطولا يخوض به المعركة ، ومارست كلتاها أعمال القرصنة فى أعالي البحار ، ضد السفن التى تحمل معونة أو مؤنة لاسبانيا الجمهورية . ومن الناحية الأخرى ، بدأ الاتحاد السوفيتى يعاون الجمهوريين ما وسعه الجهد ، بعد أن وجد الدولتين الفاشيتين تخرقان الاتفاق ، ولكنه لم يصل أبدا الى المستوى الذى يكفى لمواجهة الصنيع الذى تمارسه القوى الفاشية .

وإزاء هذه الظروف ، كانت هزيمة الجمهوريين أمرا لا مرد له على طول المدى ، مهما تكن البسالة التى قاتلوا بها . لقد استطاعوا الى أمد محدود ، أن يكسروا شوكة المتمردين بمساعدة اللواء الدولى ، الذى دافع عن مدريد بجسارة ، و تحمل أفتح الخسائر فى الأرواح . وكان اللواء الدولى مشكلا

من قوات تواكبت من أقطار عديدة تضم فرنسا وبريطانيا ، ولكن نواته الحقه ، كانت من الاشتراكيين والشيوعيين الذين فروا من الدول التي سيطر عليها الفاشيون ، وفي صداوتها إيطاليا وألمانيا . كذلك كان يوجد فيه روسيون ، لا من رجال الحزب الشيوعي فحسب ، بل حتى من الجماعات التي تخاضعت مع الحزب ، وصارت من أشد النقاد عداوة لستالين . كذلك كان الاتحاد السوفيتي أبان اندلاع الحركة الأسبانية ، قد أعلن لثوه دستور ستالين الجديد ، فأنهمك في متاعبه الداخلية العاتية ، التي نبعت من محاكمات الخيانة العظمى ، وانصرف اهتمام الشيوعيين الرسميين الى بذل أقصى ما يستطيعون لتهدئة التوتر المشحون .

لقد كانت سياسة عدم التدخل أمرا مضحكا منذ البداية ، بل كان ذلك أوضح من أن يخفى على أحد . ولكن الفرنسيين والانجليز استمسكوا به ، باعتباره جزءا من سياستهم الصامدة في تهدئة الديكتاتوريين ، مؤلمين في أن يكون ذلك دوما للحرب ، أو تحويلا لهمنا الى الشرق بدلا من الغرب . أما الجمهوريون الأسبان ، فقد كانوا هم الضحايا . وقد بدا الى حد ما ، أن حكومة لارجو كابليرو ، حققت قاعدة واسعة للاتحاد بين مختلف القوى الجمهورية . ولكن خلف واجهة هذا الاتحاد ، راح كل قطاع يعمّل من أجل ذاته على هواه ، ولم يكن هناك على وجه التحديد ، أى تعاون فعال في مختلف جبهات القتال . واستثمر الشيوعيون هذه الفرقة المحتمة ، وسرعان ما أصبحوا قوة صاعدة ، ووقفوا في صرامة ضد كل الذين كانوا يسمعون الى الضغط من أجل ثورة اشتراكية قبل كسب الحرب . وهكذا صار الشيوعيون في واقع الأمر يمثلون جناحا يمينيا تماما في انشئون الأسبانية .

وفي روسيا نفسها ، دخلت الثورة في مرحلتها الستالينية القاطعة ، بالاصرار الجامد على التأكيد المطلق للسياسة الرسمية للحزب ، وشجب كل من نكتفه الريبة في الانحراف عن جادة الحزب . ثم تزايد التطبيع في هذا الاتجاه الى حد اعتبار كل من أولئك المنحرفين تروتسكيين ، سواء كانوا حقيقة من العاطفين على تروتسكي أو لم يكونوا كذلك . وقد كان هذا الوضع بالنسبة لاسبانيا ، يعنى أن الشيوعيين الرسميين على أشد العداء للشيوعيين المنشقين لخلاف في الرأى ، سواء منهم الأسبان أو الأجانب الذين رحلوا الى اسبانيا ليخوضوا معركة الدفاع عن الجمهورية . كذلك يعنى هذا الوضع ، أن يقف هؤلاء الشيوعيون الرسميون موقف المعارضة القوية ضد « التحرريين » من رجال اتحاد تروباچو الوطنى ، واتحاد ايبيريا الفوضوى ، وغيرهم من سائر الجماعات التي كانت تنادى بإجراء تغييرات ثورية ، ومن أجل مجهود حربي موحد ، هم له كارهون .

وقد درج العمال في اتجاه أسبانيا ، على الاستيلاء على المصانع التي قتل أصحابها ، أو هربوا من البلاد تاركين أعمالهم في أعداد كبيرة . وكذلك كان الفلاحون يحتلون الأرض التي حجبها ملاكها . وقد أخذت هذه الأمور تحدث على صور مختلفة من مصنع إلى مصنع ومن مكان إلى مكان . وفي حالات كثيرة ، خصوصا في قطلونيا ، استولى العمال على المصانع ببساطة ، وانتخبوا لجائنا لإدارتها ، واستمرت في الإنتاج على عهدتها السابق ، دون أحداث تغيير يذكر في مستويات الأجور .

وفي عدد آخر من المناطق البعيدة استقر الفلاحون في الأرض ، وأقاموا لأنفسهم مزارع تعاونية حرة ، وأبطلوا التعامل بالعملة النقدية ، وممارسة الحصول على احتياجاتهم من الخارج عن طريق المقايضة . وفي بعض المناطق الأخرى كذلك ، استولت المجالس البلدية أو اللجان المحلية على المصانع والأرض الخالية ، واستمر الإنتاج تحت إشرافها .

أما الشيوعيون فقد وقفوا ضد المصانع التي وقعت تحت سيطرة العمال ، الذين كانوا يخضعون بصفة رئيسية لاتحاد تروباجو الوطني . بل لقد استخدم الشيوعيون نفوذهم في منع وصول الخامات إلى هذه المصانع : للضغط على عمالها بوضع أنفسهم تحت الإشراف الرسمي . وقد ترتب على ذلك في قطلونيا ، وهي المنطقة الصناعية الرئيسية ، التي كان معظم العمال اليديويين فيها ينتمون إلى اتحاد تروباجو الوطني ، والتي كان فيها تأثير النقابيين بينهم قويا حدوث صراع بين الشيوعيين ورجال الاتحاد ، أو بتعبير أدق ، وقوع الصراع بين هذا الاتحاد والحزب الاشتراكي المتحد في قطلونيا ، حيث اندمج الاشتراكيون والشيوعيون في كيان واحد ، نجح به الشيوعيون في أن تسود فكرتهم في مؤازرة الكومنترن .

وفي هذا الوقت ، كان يوجد بأسبانيا الجمهورية روس كثيرون ، ليسوا بوصفهم جنودا ، وإنما بوصفهم خبراء في شتى الفروع ، وبوصفهم منظمين للجبهة السياسية ، ولم يكن الاتحاد السوفيتي يرسل جنودا نظاميين للاشتراك في الحرب الأسبانية ، ولكنه لما كان هو المصدر الرئيسي لتكوين الجمهورية بالخيرة ، التي كان مقروضا على الأسبان أن يدفموا ثمنها ، فقد أصبح لوكلائه تأثير متزايد على السياسة الجمهورية .

وكان الذين يؤيدون الجبهة الشعبية بقلوبهم ، ومن بينهم الأحزاب الجمهورية البورجوازية وكذلك الاشتراكيون ، كان هؤلاء يساندون حكومة لارجو كالبايرو في بادئ الأمر ، وحتى بعد انضمام النقابيين لها . ولكن لم يعض وقت طويل ، حتى وقفوا منها موقف المعارضة ، مطالبين الحكومة بأقامة سيطرة موحدة كاملة ، ووضع حد للحكم الذاتي ، الذي تتمتع به لجان العمال

والاحزاب والجماعات المنفصلة في داخل الجبهة العامة . وفي هذا الصدد ، وجد هؤلاء العاطفون أنفسهم أكثر تفاهما مع الاحزاب الجمهورية البورجوازية والجناح اليميني للحزب الاشتراكي ، بأكثر مما هم عليه مع أعضاء الجناح اليساري للحزب الاشتراكي أو رجال الاتحاد تروباچو الوطني ، الذين كان لارجو كاباليرو يحاول كسب صداقتهم . وقد كانوا مصممين بخاصة على اقضاء ممثلي اتحاد تروباچو الوطني من الحكومة ، ومنع الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، من الحصول على موطن قدم لهم في الحكومة . وكذلك كانوا حريصين جد الحرص ، على عدم السماح بوصول السلاح المرسل من روسيا ، الى أي جماعة من الجماعات التي يمارسونها . ومن هنا ، كانت جبهة أراجون التي تستمد امداداتها من قطلونيا ، في أشد الحاجة للسلاح الذي منع عنها ، طالما كان اتحاد تروباچو ممثلا للجماعة المسيطرة هناك . كذلك كان على الروس أن يناضلوا كثيرا ضد مشاعر العمال الأسبان المناهضة في جنون للأجانب ، برغم الخدمات الجليلة التي أداها اللواء الدولي في الدفاع عن مدريد .

ولم تكن الحكومة التي تواجهها الهزيمة العاجلة لو قطعت الامدادات الروسية عنها ، لتستطيع أن تعارض الروس بأية حال ، ولا أن تخالف لهم امرا . كما أنه كان الى جانبهم في المناطق الجمهورية ، عدد متزايد من شبيبة الأسبان . وفي الوقت نفسه كان الفوضويون واتحاد تروباچو الوطني ، يفقدون الأرض التي يقفون عليها ، كلما ازداد الشيوعيون والاشتراكيون اليمينيون قوة . بل حتى الاتحاد العام للتراپاجودور ، الذي ظل زعماؤه على ولائهم للارجو كاباليرو ، قد مضى فريق منه الى جانب هؤلاء الشيوعيين والاشتراكيين اليمينيين .

وفي أكتوبر ١٩٣٦ ، أقر الكورتيز مرسوما باعطاء الحكم الذاتي للولايات الثلاث في الباسك . وكان الباسك الوطنيون ، برغم أنهم كاثوليك متحمسون ، يقفون الى جانب الجمهورية ضد الثوار ، وكانت هذه هي مكافأتهم . ومع ذلك ، فقد أحاط الثوار بليون وكاستيل ونافار . وفي سبف ١٩٣٧ سقطت مدينة الباسك ، وسلمت بلباو للثوار في يونية ، وسلمت سانتاندر في أغسطس ، ثم سلمت جيجون في أكتوبر . وقد كان هذا الوضع يستتبع هجوما جديدا على مدريد ، لولا أن هجوم الجمهوريين الذي بدأ باعادة تنظيم جيش الجمهورية ، قد استولى على تيرول بمنطقة اراجون في ديسمبر ١٩٣٧ . غير أن عودة الثوار للاستيلاء على تيرول في فبراير ١٩٣٨ ، كان بداية الهجوم الذي مكن المتمردين من غزو قطلونيا ، وشرط أسبانيا الجمهورية الى شطرين ، وعزل برشلونة عن كل من مدريد وفالنسيا ، وأصبح الاتصال بين هذه المدن مقصورا على البحر فحسب .

ولكن حدث قبل ذلك منذ بعيد ، أن اتهم لارجو كاياليرو بتركيز سلطات كثيرة في يده ، وفي الوقت نفسه لم يبد همة تذكر لتوطيد الوحدة بين الادارة والسلطة . وترتب على ذلك أن سقط من الرئاسة ، وحل في محله البرونيسور السابق جوان نجرين ، يسانده الشيوعيون بوصفهم اكبر المناصرين للوحدة والمركزية . وفي مايو ١٩٣٧ ، بينما كان هجوم التمرد في الباسك على أشده ، عانت الدعوة الجمهورية ضربة قاصمة ، بتجدد الصراع الداخلي في برشلونه .

والواقع أنه كان من الصعب تحديد موضوع الصراع في برشلونه ، بعد أن رُصِل الى مرحلة بالغة من التعقيد والغموض . فقد كان العنصر المسيطر في حركة النقابات العمالية كما رأينا ، هو اتحاد تروباجو الوطني ، الذي كان على صلات وثيقة باتحاد أيبيريا الفوضوى . ولكن الخصم المقابل وهو الاتحاد العام للتراباجادور ، كان يضم أعضاء كثيرين مرتبطين بالحزب الاشتراكي المتحد في قطلونيا ، وكان هذا الحزب المؤتلف ممثلا في حكومة جنرالية المقاطعة ، مع الاسكويرا الخاصة بها ، وعدد من الجماعات التي بينها اتحاد تروباجو الوطني . ويقف خارج الحكومة كل من اتحاد أيبيريا الفوضوى ، والشيوعيين المنشقين ، والاشتراكيين اليساريين بزعماء أندريه نين ، وأعضاء آخرين يسمون أنفسهم أصدقاء ديوروتى وهو الزعيم الفوضوى الذي مات أو اغتيل في الجبهة عندما كان يواجه نداءات بالاتحاد ضد الفاشية . وعلى الرغم من أن اتحاد تروباجو الوطني كان ممثلا في الحكومة ، فإنه كان في الحقيقة موزع الراى بين تأييدها ومعارضتها . وكان الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون ، يطالبون بتحميلهم في حكومة قطلونيا التي كانوا قد أبعدوا عنها ، بواسطة الحزب المؤتلف ، بدعوى أنه لا يمثل قوة مترابطة . والحق أنه كان وكلاء عن الطبقة العاملة ، مناديا بصلايتها وتماسكها ، بغير استناد الى البورجوازية اليسارية ، مع فكرة سيطرة العمال على المصانع . كما كانت له أقلية تتبعه في اتحاد تروباجو الوطني .

ان من الصعب أن نقرر ، من السنى بدأ الصراع في برشلونه . فقد انتشرت شائعات تشير بأن اتحاد أيبيريا الفوضوى دبر انقلابا للاستيلاء على المدينة ، ولكن زعماء هذا الاتحاد واتحاد تروباجو كذلك ، قد أنكروا هذه الشائعات ، وجهوا عدة نداءات من أجل السلام . وقد كانت البداية تشير الى أن الصراع قد نشأ فيما يبدو ، بمشاحنة عند مبنى التليفونات ، بين شرطة الجنرالية ، ومندوبى العمال الذين يحتلون المبنى . ولكن قبل ذلك بأيام وقعت حادثة سخيفة ، تمثلت في معركة بأحد الشوارع بين قوات الشرطة وجماعير العمال ، من اتحاد تروباجو الوطني ومن الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين . وتطور الأمر للدرجة

من الخطورة أدت الى استدعاء قوات من الجيش في الجبهة ، وشرطة من خارج قطلونيا ، وجنود من حكومة فالنسيا . ولم تنته المعركة الا باصرار اتحاد تروباجو الوطنى على عودة العمال الى اعمالهم . . وتبع ذلك اعتقال زعماء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، بما فى ذلك نين الذى قتل فى السجن . ثم اعيد تكوين حكومة الجنرالية بطريقة تدعم سيطرة عناصر الحزب المؤتلف والاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ، وهى العناصر التى عارضت الشعب .

وقد كانت حادثة برشلونة هذه ، ضربة قاصمة للاراجو كابليرو وحكومته فى فالنسيا ، التى وجدت نفسها تواجه مطالب من الحزب الشيوعى ، من أجل وحدة مركزية لتوجيه دفعة الحرب ، تحت وزارة تمثل كل الطبقة العاملة وأحزاب الجبهة الشعبية ، فى سبيل تنظيم موحد فعال . وتظاهر لارجو كابليرو بقبول هذه المطالب ، وتقديم بتشكيل وزارى تحت رئاسته ، يعتمد بصفة أساسية على الاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ويبعد الأحزاب السياسية ، على اعتبار أن هذه هى أرسخ القواعد من أجل غاية الوحدة . وقد ساندته فى ذلك زعماء الاتحاد العام للتروباجادور واتحاد تروباجو الوطنى ، ولكن الأحزاب رفضته رفضاً قاطعاً ، فاضطر الى الاستقالة . وكذلك انسحب وزراء اتحاد تروباجو الوطنى ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة نيجرين لتقوم بمهمة الوحدة . وكانت الوزارات الهامة تضم جيرال وهو من أتباع أزان ، فى وزارة الخارجية ، وبريتو أحد زعماء الاشتراكيين المتنافسين ، الذى نيط به العمل على إعادة تنظيم أداة الحرب . وعلى الجملة ، كان هنالك ثلاثة وزراء من الاشتراكيين واثنتان من الشيوعيين ، واثنتان من الراديكاليين اليساريين ، ووطنى واحد من الباسك ، ثم قطلونى واحد من الاسكويرا . أى انها كانت أغلبية اشتراكية شيوعية بحت ، فى وزارة جبهة شعبية بالضرورة ، نهضت بأعبائها فى جد وعزم ، وقامت بما طالب به الشيوعيون ، وضمت سراعاً فى إعادة تنظيم الأمور على قاعدة الوحدة والسيطرة المركزية الحاسمة . ولكن ذلك انما جاء متأخراً ، لخطف النصر من بين أنياب الهزيمة ، لا سيما أن الألمان قد اختاروا المناسبة لتشديد تدخلهم ، بضرب الأسطول الألبيرى فى ٣١ مايو .

والآن نتساءل ، ماهو فى الحقيقة موضوع الصراع الحقيقى ببرشلونة فى مايو ١٩٣٧ ؟ لاشك أنه بين عديد من ألوان الخلاف الفاضة ، كان الموضوع الذى يمثل مادة الخلاف بلا ريب ، هو السيطرة على العمال . ذلك أن القرار القطلونى المشهور ، الخاص بالتمليك الجماعى وسيطرة العمال الصادر فى أكتوبر ١٩٣٦ ، والقانون الذى الحق به فى الشهر التالى ، قد نص على وجوب تقسيم الصناعة الى مرتبتين ، هما الملكية الجماعية والملكية الخاصة . وفى طائفة الصناعات المملوكة للجماعة ، تكون المسئولية

والادارة في أيدي العمال ، الذين يمثلهم مجلس المؤسسة . وفي طائفة الصناعات المملوكة للخاصة ، يكون المالك أو المدير خاضعا في مسؤوليته لموافقة لجنة الاشراف العمالي. وقد خضعت للملكية الجماعية ، كل المؤسسات التي تضم اكثر من مائة عامل ، وكل المؤسسات التي هجرها أصحابها ، أو اعتبروا متعدين . كذلك يمكن للمؤسسات الأخرى أن تدخل في هذا النطاق ، لو رغب ثلاثة أحماس عمالها في ذلك . وقد انتخبت مجالس المؤسسات لمدة سنتين ، عن طريق جمعية لكل العمال ، وأعطيت لهذه المجالس صلاحية إعادة الانتخاب ، وأصبحت مسئولة بصفة عامة أمام كل من العمال والمجالس الصناعية التي نص القرار على تشكيلها ، كما أنها كانت مسئولة كذلك عن الانتاج والخدمات الاجتماعية . وقد انتخب كل مجلس مديرا يقوم على تنفيذ مهمة المؤسسة ، وانضم اليه مفتش حكومي للتأكد من انصياع المؤسسة للقانون . كذلك انتخبت لجان مماثلة للاشراف العمالي في المؤسسات ، التي لم يجر تملكها ملكية جماعية . وكانت المجالس الصناعية العامة تتكون من أربعة مندوبين عن مجلس المؤسسة ، وثمانية مندوبين عن النقابات العمالية (اتحاد تروباجو الوطني والاتحاد العام للترباجادور) ، وأربعة فنيين معينين عن طريق الحكومة . أما مهمتهم فهي تخطيط البرامج لمختلف الصناعات ، وكانت قراراتهم ملزمة لمجالس المؤسسات .

كان هذا هو القانون الرسمي ، ولكن تطبيقه لم يكن يسيرا في الواقع . فالحقيقة كما رأينا ، أن المؤسسات قد جرى تملكها الجماعي أو تركت بمفردها ، دون أي قاعدة موحدة ، بل طبقا لمختلف الاتجاهات والسياسات المتعددة للعمال ذوي الشأن ، أو الأحزاب أو النقابات التابعة لها . ففي ناحية ، كان هناك النقابيون أو التعاونيون الذين وضعوا المؤسسات ببساطة تحت سيطرتهم ، وفي الناحية الأخرى ، كانت هناك مؤسسات مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها ، مع بعض المشاركة لنقابات العمال . وفي ديسمبر ، أعلن اتحاد أيبيريا الفوضوي نداء من أجل اشتراكية كاملة ، لوقف التباين الناشئ من تملك العمال للفائض في بعض المؤسسات . ولكن لم يكن الاتحاد ولا الجنترالية كلاهما ، بقادريين على فرض قاعدة عامة ، وقد أبد اتحاد تروباجو الوطني هذا القرار ، كوسيلة لاستخلاص النظام من الفوضى ، بينما انتقد الاتحاد العام للترباجادور ذلك القرار ، لمخوضه من الناحية المالية ، ولعدم كفايته ، مدلا على أن المنتخبين في اللجان ليسوا هم أحسن المنظمين للانتاج ، وإنما هم أحسن الديماجوجيين المعروفين .

ومن حيث الواقع ، كان القرار توفيقا بين السنديكالين الذين يريدون سيطرة العمال وبعارضون البيروقراطية المركزية ، والشيوعيين والجنح اليمينيين من الاشتراكيين ، الذين لا يهتمون على الإطلاق بالسيطرة العمالية .

دائما ينصب اهتمامهم على منعها من التحول الى سعى للربح الاندماجي على قاعدة المصنع التعاوني . وفي هذا المضمار ، اتخذ الشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون جانب السنديكاليين ، شأنهم في ذلك شأن اتحاد ايبيريا الفوضوي ، ولكنهم لم يكونوا بطبيعة الحال ، أقل معارضة من الاتحاد العام للتراجادور والشيوعيين في موضوع السعى وراء الربح التعاوني . ولقد تمسك كثيرون بالمساواة في الأجور للجميع من أجل المثالية ، ولكن عندما قليلا هم السذجين دعوا الى امكان تحقيق ذلك على الفور . أما الذين يمارضون السعى وراء الربح ، فقد طالبوا بأن تودع الأرباح في البنك الصناعي المركزي ، لمساعدة صناعات أخرى غير قادرة على مواجهة تكاليفها ، أو هي في حاجة الى مال نستثمره . ومع ذلك كله ، فقد ظل المضمون المالي للقرار متروكا في غموض خطر .

وعلى أية حال ، فقد قضت ضرورة الحرب ، بالاتجاه نحو تركيز السيطرة الصناعية في أيدي الحكومة ، وبعيدا عن سيطرة العمال على المؤسسات . وفي قاتالونيا بعد عام ١٩٣٧ ، أبطلت السيطرة العمالية على نطاق واسع ، وحلت في محلها ادارة رجل واحد تحت مسئولية الحكومة في المصانع الحربية . ونفذ الشيوعيون وحلفاؤهم خطتهم على حساب اتحاد تروباجو الوطني والنقابيين . أما الفوضيون فلم يتأثروا بذلك مباشرة ، لأن كثيرين منهم كانوا يمارضون اجبار الأفراد ، سواء كان ذلك بواسطة لجنة المصنع أو بواسطة الدولة . ولكن نفوذهم قد وحن تماما تحت الوضع الجديد ، الذي قضى بالتنظيم المركزي ، وربط كل شيء بحاجات القتال .

وخلال السنوات التي تلت الانتخابات الجمهورية الطافرة في ١٩٣٦ ، قامت حرب مريرة على صعيد الجبهة الايدولوجية . وكما هي العادة دائما في السياسة الاسبانية ، كانت المعركة لا تقبل بين اليسار واليمين ، عما هي عليه بين الوسط في جانب والأحرار في جانب آخر . وهكذا انجاز الشيوعيون الذين تزايد نفوذهم مع تقدم الحرب ، الى جانب الوسط الاشتراكي والجناح اليميني برئاسة برينسو ، على أساس توحيد السيطرة ضد السنديكاليين من اتحاد تروباجو الوطني ، وضد الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، الذين اعتبروا جاملين لرسالة الثورة في الوصول الى المرحلة البروليتارية الكاملة . وكان لارجو كابالرو يؤخذ على أنه يقف في قمة الجناح اليساري للحزب الاشتراكي ضد بريكو ، كما أنه قد أبدى استعدادا للتعاون مع اتحاد تروباجو الوطني ، فلم يلبث بعد اتحاد الاشتراكيين مع منظمات الشباب الشيوعي ، أن وجد نفسه قد أطيح به ، عندما عارض اتخاذ اجراءات وحدة شاملة تهدد نفوذه الشخصي . وكان اتحاد ايبيريا الفوضوي ، في بسارته المتطرفة نظريا ، منهمكا في مثالية عالية لا يدري سبيلا للتوافق معها.

حتى وجد رجاله أنفسهم مرتبطين تحت اسم الوحدة بالدفاع عن السيطرة المركزية ضد الاتجاهات الانفصالية ، وفقدوا بذلك نصف نفوذهم لصالح اتحاد تروباچو الوطني . ولم يكن لدى البورجوازيين الراديكاليين اليساريين من اتباع أزانا وباريو سياسة نظرية مناسبة ، غير أنهم انفسوا الفكرة الاتحاد من أجل دعم القدرة على الحرب . وهكذا فعل الاسكويرا ضد شعب الانفصاليين القطالونيين المختفين في استاكاتالا بقيادة دونكاس .

وقد كانت للشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ، دعاوهم بلاريب ، في أنهم هم اليساريون حقا ، اذ هم ينادون بتقدم فوري من الجبهة الشعبية الى الجمهورية العمالية ، التي تستقر على اساس بروليتارية خالصة . ولكنهم بدلا من توحيد العمال زادوهم انقساماً . كما أنهم فضلا عن ذلك ، لم يكن لديهم أى تأثير خارج قطالونيا ، حيث كانوا على نزاع مرير مع كل الآخرين تقريبا ، وكان أكبر زعمائهم تائيرا جواكيم ماورين ، قد قطع عليه طريق العودة ، وأودع السجن في جاليسيا بمنطقة الثورة ، أثناء زيارته لها قبل اندلاع الحركة ، ولم يعد أحد يسمع عنه بعد ذلك . ويليه في القيادة نين الذي كان أقل منه تأثيرا ، وقد اعتقل وقتل في السجن بعد اضطرابات برشلونة في مايو ١٩٣٧ . أما الاشتراكيون ، فكان من بين شخصياتهم الهامة ، لارجو كاباليرو سكرتير الاتحاد العام للترايباجادور حتى سقوطه ، وأنداليسيو برتو من اقليم استوريا الذي مثل بلباو في الكونتر ، وكان هو الشخصية القيادية بين الاشتراكيين في اقليم الباسك ، كما كان بطبيعته وغيره من أصحاب الوسط ان لم يكن من أصحاب اليمين ، غير أن قدرته التنظيمية وإيمانه بالمركزية قد جعلاه حليفا للشيوعيين في صراعهم ضد لارجو كاباليرو ، الذي لم يكن لينفق معه أبدا . وبريتو شخصية قوية ، وخطيب مقتدر ، ولكنه كان معتدلا في نظراته العامة للأمور . وقد كان يشغل في الأصل وظيفة كاتب ، ثم تمكن من استثمار وضعه بين العمال المتعصبين في بلباو ، واستقرار مركزه بينهم بالرغم من وضوح أصوله البورجوازي ، واعترافه بجميل الصناعي الكبير في الباسك هوراشيو اكفاريثا . ومن الزعماء الاشتراكيين الآخرين ، جوليان بستيرو رئيس الاتحاد العام للترايباجادور ، وكان معتدلا على وجه التحديد . ولويس اراكويستان فيلسوف الحزب الذي خرج من الوزارة مع لارجو كاباليرو . وآلفا لريزل فايو المتخصص في الشؤون الخارجية ، وكان معظم الوقت خارج البلاد في باريس أثناء الحرب الأهلية . وأخيراً جوان نيجرين الذي كان أستاذا للطب ، وقد استدعى ليرأس الوزارة حينما طرد لارجو كاباليرو ، كما كان وزيرا للمالية في وزارة لارجو كاباليرو ، فأصبح على شيء من الخبرة في الشؤون الاقتصادية . أما الشيوعيون ، فكان من بين شخصياتهم القيادية ، جوان هيرنانديز وزير التعليم في وزارة نيجرين ، وفيستنتي يوربا وزير الزراعة . وكان جيرمينال

دى سوزا سكرتيرا لاتحاد ايبيريا القوضى ، ومانريكو فاسكينز سكرتيرا لاتحاد تروياجو الوطنى . وقد قاد جوان كوموريرا الحزب الاشتراكى المتحد فى قطلونيا ، كما قاد جوان كازانوفا فى مقاطعة كافالا المرتبطة اسما بالاسكويرا تحت قيادة لويس كومباليس .

لقد اتهم الشيوعيون بسيطرتهم على الحكومة الجمهورية الى مدى بعيد ، وكان ذلك صحيحا الى حد ما . ذلك انه بعد انهيار سياسة عدم التدخل ، لم يصبح الاتحاد السوفيتى بالنسبة للجمهورية الأسبانية ، مجرد الدولة الوحيدة القريبة التى يمكن للجمهوريين التطلع الى عونها وعطفها ، بجانب المكسيك البعيدة فحسب ، بل كذلك كانت احتياجات الحرب تتطلب ادارة مركزية للقوات الجمهورية ، تجاهلا للسلطات الاستقلالية التى تنادى بها مجموعات مختلطة متنازعة . أما المركزية والنظام الصارم ، فقد كانت هى السياسة الجهورية للحزب الشيوعى بقيادة ستالين . ولم يجد الشيوعيون الرسميون أى عقبات تقف فى طريق هذه المركزية ، بل كثيرا ما كانت موضع الترحيب ، اذ كانت رسالتهم طبقا لسياسة الكومينترن الجديدة الخاصة بتكثيف الجبهات الشعبية ، تقتضى تكوين عصابة ضد الفاشية ، يشترك فيها اكبر عدد ممكن من الاعضاء ، ليكافحوا تحت رايتهما من أجل هزيمة الفاشيين ، ولا شئ غير ذلك . وهكذا اصبح مما يتنافى مع سياستهم ، ان تعتقد الأمور بكفاح من أجل الاشتراكية ، على حساب اضعاف الوحدة ضد الفاشية او تعطيل المجهود الحربى . ذلك أنهم كانوا واقفين تماما بان الاشتراكية والشيوعية كذلك ، سوف تعقبان هزيمة الفاشيين لا محالة ، بينما لا يمكن أن يتم شئ على التحقيق ، الا بالقبلة على الفاشية أولا ، وعلى هذا النحو ، لم تكن لديهم الرغبة لتحقيق مطالبهم ، بالضغط على احزاب الجبهة الشعبية أكثر مما ينبغى ، من أجل الحفاظ على الوحدة فى العمل .

لقد كانت صيحتهم : اكسبوا الحرب أولا ، ثم ننظر بعد ذلك فى سائر الأمور . أما تفتيت الجماهير قبلى كسب الحرب ، فذلك جرم الطائفية الأثمة ، مهما تكن مراتب الاستحقاق لموضوعات الخلاف . ومع ذلك فقد كانت بعض الموضوعات الطائفية تمتنع الاجتهام من وجهة نظرهم على أية حال . ولم يكن الشيوعيون يفيدون من امر السيطرة العمالية فى المصانع ، ويعتبرونها من أوامهم الحرية لدى البورجوازية الصغرى . كما لم يكونوا يفيدون من المثالية الفردية المتخرفة لدى اتحاد ايبيريا القوضى ، ويعتبرونها مناقضة لنظام الطبقة ووحدة الطبقة . وقد استطاعوا أن يندمجوا مع الراديكاليين اليساريين من اتساع اازانا او الاشتراكيين اليمينيين ، بسهولة أكثر من اندماجهم مع : السنديكاليين او الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين

اليساريين . إذ كان هؤلاء منهم على الداء الخصام ، لأنهم كانوا لا يتفكرون عن التشهير فى الحاج ، بالانتكاس البيروقراطى فى الاتحاد السوفيتى تحت قيادة ستالين ، ولأنهم كانوا يضمون بعض الشيوعيين المنشقين ، الذين تمردوا على الستالينية ، وانخرطوا فى سلك المعارضة العاتية .

أما عن الاشتراكيين ، فقد كان تركيزهم الكبير للقوة فى مدريد دائما . وكانت مدريد والأقاليم على عداه متبادل بالطبيعة الى مدى بعيد . بينما كانت الاسكوريا على أية حال ، حزبا فيدراليا لا يرغب البتة فى قطع الصلات بأقاليم أسبانيا ، ولا يرضى أبدا بإقامة ولاية مستقلة فى قطلونيا ، بل هو يطالب بحكومة ذاتية كاملة للشئون الداخلية ، مع وحدة فيدرالية هينة . وكانت الاسكوريا تضم قطاعا كبيرا من الذين يظهرون تماما الاتجاه الى الاستقلال التام . وقد قبل كومبانيز زعيم الاسكوريا مساعدة الحكومة الأسبانية ، لأحياء المصيان فى برشلونه ، وأقره معظم الجمهوريين فى قطلونيا على زعامته . ولكن برشلونة التى أصبحت العاصمة الأخيرة للجمهوريين ، لم تكن أبدا على وفاق مع مدريد ، التى كانت دائما موضع الاسترابة ، فى كل مخططاتها المركزية المشثومة . وحتى بعد هزيمة الفيدراليين المتطرفين والانفصاليين فى عام ١٩٣٧ ، استمر هذا التوتر قائما . أما فى اقليم الباسك ، فقد كان من المعجب للوهلة الأولى ، أن يلقى الباسك الوطنيون بثقلهم مع الاشتراكيين الى جانب الجمهوريين ، حتى فى مقابل الوعود بالحكم الذاتى لاقليم الباسك التى تحققت فى حينها بواسطة بريتنو . على الرغم من مساندته العامة لدعوة النظام المركزى . وقد كان اتخاذ هذا القرار فى جانب منه ، نتيجة لانحياز جازهم كارليست نافاريس الى صفوف المتطرفين ، والعلاء التقليدى بين اقليم نافار واطليم الباسك . وفى جانب منه كذلك ، نتيجة لقوة الاشتراكية فى بلباسو ونفوذ الدستوريين المجاورين ، والذين كانوا لا يزالون ركيزة للجناح اليسارى ، بالرغم من السكت المبرير الذى عاناه اليسار بعد ثورة ١٩٣٤ . ولكن أقاليم الباسك لم تكد تحصل على الحكم الذاتى من الجمهورية ، حتى جرفها الثوار وولدت خارج للمعركة .

لقد كانت الحرب الأهلية الأسبانية عند نشوبها فى ١٩٣٦ حربا بالضرورة بين الأسبان ، أو على الأقل بين الأسبان الجمهوريين والأسبان المتطرفين ، يعاونهم المغاربة والفرقة الأجنبية الأسبانية . ولكنها أصبحت على مر الأيام حربا دولية ، تدور رحاها على الأرض الأسبانية وفى البحار من حولها ، بين الفاشيين والمناهضين للفاشية فى دول كثيرة . وقد تدفقت اللخيرة بادية ذى بدء من جانب الإيطاليين ثم الألمان ، وأرسلت إيطاليا الجيوش الى جانب المتطرفين . ثم رد الاتحاد السوفيتى على ذلك بأرسال

المؤن والسخائر ، ولكنه لم يوفد جنودا تخوض القتال . وجاء الرجال على أية حال من أقطار كثيرة ، ليتحقوا باللواء الدولى . لقد جاءوا من إيطاليا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا ، بل جاءوا فى الحقيقة من معظم بلاد الدنيا . وكان اللواء الدولى فى وقت ما ، هو القوة الوحيدة ذات الفاعلية التى تعارب الى جانب الجمهوريين ، حتى تم بعد طول انتظار ، تدريب جيش جمهورى موحد ، تأخر الزمان به فلم يصبح له تأثير حاسم فى الميدان . وقام اللواء الدولى بالدور القيادى فى الدفاع الرهيب من مدريد ، وامتاز بسلوكة البطولى انراء العوز الظاهر فى الموارد الضرورية ، برغم الجهود المضنية التى بذلت فى ارسال المساعدات من جانب أعداء الفاشية ، أو على أية حال من جانب فريق منهم فى فرنسا وبريطانيا العظمى . لقد كان هذا عملا مجيدا للجبهة الشعبية باعتبارها حركة دولية ، ولكنها تلقت الصدمة المذهلة فى بريطانيا ، من جانب الحركة العمالية التى رفضت استراتيجىة الجبهة الشعبية ، وفى فرنسا بسبب استمسك الجبهة الشعبية باتفاق عدم التدخل ، ذلك الاتفاق الذى لم يلتزم به الا فريق واحد ، والذى طالما أعلن الفاشيون بصد ذلك عدم التزامهم به .

وفى الظروف القائمة فى بريطانيا العظمى ، كانت صيحة المساعدة الأسبانية تصدر بصفة خاصة من جانب الشيوعيين الانجليز ، ومن جانب اليساريين الذين خفوا لنجدتهم ، بينما نأت عنهم الحركة النقابية العمالية ، ورفض حزب العمال صحتهم ، لا من أجل اسبانيا ، ولكن خوفا من أن يقعوا فى أحبولة الشيوعيين . وقد نشأ موقف شبيه لذلك فى فرنسا ، بعد سقوط حكومة بلوم ، وأصبح الشيوعيون فى الواقع مبعدين عن البقية الباقية من الجبهة الشعبية ، وفى وضع المعارضة المتزايدة من جانب الحكومات التى كانت تحاول احباط جهودهم .

وهكذا وقفت الجبهة الشعبية وحدها فى أسبانيا ، لتحافظ على حكومة يساندها الراديكاليون والاشتراكيون والشيوعيون الذين يميلون فى تحالف وثيق الى آخر المدى . ويرجع هذا التحالف فى جانب منه ، الى التطرف الرجعى فى معظم الأحزاب الأسبانية ، بما فى ذلك جناح الراديكاليين اليميني . بقيادة ليرر ، اذ لم يترك هذا التطرف اختيارا للراديكاليين اليساريين . كذلك كان هذا التحالف فى جانب منه راجعا الى أن الشيوعيين والاشتراكيين قد صمموا على عدم الاختلاف مع حلفائهم البورجوازيين ، حتى لا يضعف هذا الاختلاف من دعوتهم فى الداخل والخارج . واذا كان الشيوعيون قد حصلوا على نفوذ متزايد فى الشؤون الأمبانية ، فمن المحتمل ألا يكون ذلك سببه اعتماد الجمهوريين على الامدادات الرومية ، ولا سببه رغبة الشيوعيين الأسبان فى التصدى لإدارة دفة الأمور ، بل سببه تلك السياسة

التي كانت أكثر ملائمة لضرورات الوضع ، بعد أن أصبح الموقف ميئوسا منه
من نظر الاتجاهات الطائفية للجماعات المتناحرة . وليس ذلك معناه أن
الشيوعيين قد تصرفوا بحكمة في أسبانيا ، بينما أخطأ خصومهم الجادة .
فلا شك أن الشيوعيين قد أفرطوا في عداوتهم للسنديكاليين ، وأولئك
الذين ينتهونهم (تروتسكيين) إلى حد السخف ، كما أنهم كانوا في غاية
القسوة والتسلط في أماليهم . وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفيتي قد
توقف عن إرسال امداداته قبل أن تضع الحرب أوزارها ، فبدت علام نفوذ
الشيوعيين في سبيلها إلى التضائل .

لقد قيل دائما ، ان الأسباب بسبب امعانهم في الفردية والانعزالية ،
غير قادرين على توحيد الجهود التي يحتاج إليها في دعم الثورة . وصحيح
أن قدرتهم على القيام بالثورة قد ثبتت أكثر من مرة ، ولكن أمر الاطاحة
بحكومة بفيضة ، يختلف تماما عن موضوع اعداد النظام المفاير الذي حصل
في محلها ، مع قدرته على البقاء . لقد أطاح الأسبان بحكم الفونسو الثالث
عشر في ١٩٣١ ، والتفتوا على الفور إلى العمل البناء الملحق على عاتقهم ، ولكن
حكومتهم الجديدة لم تستطع حكم البلاد ، بأكثر مما كانت عليه الحكومة التي
استبدلت بها ، وشرعت مجموعات منفصلة لا تحصى ، وعصبيات أخرى
مشاغية ، في اتهبال السلطة من الحكومة التي كانت تطيب خواطر الفاشيين
بالاستسلام لهم . ومع ذلك ، فقد قطعت حكومة أزانا شوطا طويلا خلال
سنتين في الطريق الصحيح ، على حساب جانب كبير من أنصارها الأوائل
الذين تبعوا ، لتعاني الهزيمة المرة عام ١٩٣٣ ، ثم تبسح ذلك سنتان
متواليتان ، للحكومات التي تسمى حكومات الوسط ، أخذت فيه كل حكومة
بهدم قدر طاقتها عمل سلفها الذي ولي ، فمنحت بذلك الفرصة لأقصى اليمين
كي يعيد تنظيم قواته في صورة كتائب جيل روبلس بعيدا عن الكورتيز ،
على نحو التنظيمات الفاشية تماما ، مع مزيد من التطرف نحو اليمين ،
والعمل جهرا في تحريض أعضائها على العنف . وفي هذه الظروف ، تحقق
النصر الانتخابي للجهة الشعبية في بداية ١٩٣٦ ، لتتبعه حملات العنف التي
قام بها الجناح اليساري إزاء العنف الذي مارسه الفاشيون ، وليواجه الدعوة
للحرب الأهلية بعد شهور قليلة فحسب .

والى هنا كان الجناح اليساري قد اتحد ضد كتائب روبلس وضد
الفاشيين ، ولكنه من الصعب أن نحدد الهدف الذي اتحد عليه الجناح
اليساري . فهو في الحقيقة كان عبارة عن مجموعات ذات نفوذ ، كل منها
يضعف من أجل أهدافه الخاصة ، ولم يكن هذا الوصف حركة
متحدة من أجل البناء . وكم كان يسيرا على السياسيين أن يتفقوا
شغويا على شروط خاصة بالحكم الذاتي في قطلونيا والباسك ، أو حتى في

صدد مهمة نقابات العمال ، على الرغم من انه لم يكن أى من هذين الموضوعين هينا . غير أنه كان من الصعب كثيرا على الحكومة ، أن تقنع أنصارها بأن يثق بعضهم فى بعض ، أو أن تستجمع هى مصادر القوة التى تخضع لسيطرتهم . فقد كان لكل حزب وفريق ، تشكيلات عسكرية خاصة به ، وجباعات من الشعب يسيطر عليها ، كما كانت له كذلك تنظيمات حزبية مستقلة يثيرها أى تدخل . وحاولت الحكومة العمل على حصر الجماعات المتنافسة ، دون انخراطهم فى صف واحد ، ولكن مثل هذا الوضع كان يستحيل معه تكوين جيش جمهورى ، يفوى لمصاولة الفاشيين على قدم المساواة فى أرض المعركة ، وكان يستحيل معه تنظيم التعاون بين العصبية الحزبية ، حيث كانت كل فئة تستولى لحسابها ، على ما تضع يدها عليه من امدادات ومؤن .

وهكذا حتى لو كان السنديكاليون والشيوعيون المنشقون والاشتراكيون اليساريون ، على حق فى شكوكهم تجاه المركزية الستالينية ، فإن معارضتهم لها فى ظروف الحرب الاهلية كان معناها الهزيمة التى لا مرد لها . وفى الحقيقة لا يوجد بديل لهذا الرأى ، على الرغم من أن المرء قد يتعاطف مع هؤلاء الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين فى آمالهم ، ولكن محاولتهم تحقيق هذه الآمال ، فى ظروف الحرب عام ١٩٣٧ ، ليست على الأقل الا حماقة مجاوزة للمدى ، وليست الا اظهارة لعدم كفايتهم فى التحليل الواقعى ، على نحو يدينهم . والواقع أنهم قد ادبنيوا فعلا ، حين مضت غالبية الأسبان الجمهوريين ، فى تركيز كل الجهود من أجل الحرب ، وتأجيل الجدل الأيديولوجى الى ما بعد الفراغ من كسب الحرب . ولكن هذا التحول نحو المنطق قد جاء متأخرا تماما .

وليست موافقتنا للشيوعيين فى هذا الأمر الموجه ، تعنى انكار أن الشيوعيين كانوا رفاقا متعبين للجمهوريين الآخرين ، حتى لأولئك الذين ظاهروهم فى هذا الشأن . ذلك أنها علامة مميزة للشيوعيين دائما أبدا أن يدافعوا عن الاتحاد السوفيتى بالحق أو بالباطل ، ثم هم لا يفترون أبدا باحتمال حدوث أى لبس فيه أو أى خطأ فى سياسته . وقد كانت مثل هذه المصاولات الدفاعية ، عقيمة على الأخص عندما جرت محاكمات الخيانة العظمى فى الاتحاد السوفيتى ، وعندما أعدم كامينيف وزينوفيف ، وآخرون من الزعماء ابلاشفة السابقين ، ثم عندما وجهت اتهامات خطيرة ضد أشهر الجنرالات فى الجيش السوفيتى . ولقد كان الشيوعيون الأسبان ، شأنهم فى ذلك شأن جبلتهم ، يعتززون بأنفسهم وينظرون الى من عداهم فى ازدراء . ولكن ، لا أقل من أن خطوطهم السياسية فى تلك الظروف ، كانت صعيحة دون جدال .

اما بالنسبة للاروجو كابيرو ، فلم تكن غلطته في انه اخطبا ، بل هي في افتقاره الى القوة التي تفرض تحقيق ما كان يراه صوابا . ذلك انه كان في الأصل زعيما نقابيا ، يملك أدواته المتمثلة في الاتحاد العام للترباجادور ، ولكنه رأى ضرورة الارتباط باتحاد تروباجو الوطنى ، الذى يتفوق عليه عددا في قطلونيا وفي الجنوب ، ويقل عنه كثيرا في مدريد وفي الشمال . وكان كابيرو يريد للاتحادين أن يعملوا سويا ، مبدئا استعداداه لاجراء تنازلات كثيرة من أجل تحقيق ذلك . ولكنها كانت تنازلات طالما أدت في الواقع الى هزيمة هدف الوحدة الذى كان يسمى اليه ، ثم انه بوصفه اشتراكيا ، كان يميل الى تأييد المركزية ، واخذ فى مبدأ الامر جانب الجناح اليميني ضد التروباجو اليساريين ، ثم مضى قدما فى اتجاه اليسار ، وظهر كزعيم للاشتراكيين اليساريين ضد كل من بريو وبسترو . وعندما أصبح رئيسا للوزارة باعتباره من الجناح اليسارى ، أخفق فى منصبه ، لانه لم يكن يرغب فى اجبار متطرفى الجناح اليسارى ، الذين يسعون للاحتفاظ بمطالبهم الطائفية . واخيرا اضطر الى الخروج من الوزارة على رأس الاشتراكيين النقيبيين، تحت ضغط الاشتراكيين اليمينيين، الذين ذهبوا مذهب الشيوعيين فى الموضوع الاساسى ، الخاص بالسيطرة الموحدة . ولعله يجب ان نذكر ايضا، انه كان عجوزا متعبا بلغ السابعة والستين ، عندما اخرج من الوزارة فى عام ١٩٣٧ .

والحق ان الصراع الاسباني ، بكل مافيه من تفكك ، قد أصبح رمزا للكفاح ضد الفاشية عند الشباب فى أخريات الثلاثينيات من هذا القرن . وإذا كان هؤلاء الشباب قد وجهوا بذلك الركود الميت لسياسة التهدئة فى كل من فرنسا وبريطانيا العظمى ، فقد القوا بانفسهم فى اتون القضية الاسبانية طواعية واختيارا ، وفقد كثيرون منهم ارواحهم فى قتال مدريد ، بوصفهم اجنادا فى اللواء الدولى .

وقد انخدع بعض زعماء حزب العمال المستقلين البريطانيين من أمنال جورج أورويل ، فى أمر الأحداث التى جرت بقطلونيا ، فانحازوا الى جانب الشيوعيين المنشقين والاشتراكيين اليساريين ضد الشيوعيين فى الصراع الدائر هناك . ولكن أكثر العاطفين من الأجانب ، لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالانتقاد . فهم قد آزروا الاسبان فى بساطة ، لانهم كانوا يحملون السلاح ضد الفاشية ، بينما كانت فرنسا وبريطانيا العظمى ترتعدان فرقا من الخطر الفاشى ، أو تبديان جانبا من العطف على هتلر وموسوليني بوصفهما عسكودين للييسار .

لقد أصبحت اسبانيا محط البصر من جانب المثالية السخية للشباب ، ولن يكون من اليسير لهؤلاء الذين خاضوا التجربة فيها من فتيان وفتيات ، أن ينسوها على تعاقب الأجيال .

وتلك كانت هي أعظم الأيام في بريطانيا العظمى ، لنساذى الكتاب اليسارى ومؤسسة فيكتور جولانز ، وهارولد لاسكى وجون ستراوشى ، بوصفهما مشاركين للنادى في تحرير كتب اليسار . وحتى لو أنهم قد فشلوا في حمل الكيان الرئيسى للنتخابات العمالية ولحزب العمال على السير معهم ، فإنهم قد أدوا مهمتهم في اعداد الرأى العام الاشتراكى ، من أجل الحرب التى اندلعت وسط انهيار سياسة التهدئة في عام ١٩٣٩ . ثم هم لم يفعلوا ما فعل الشيوعيون ، فلم يغيروا مواقفهم عندما وقع الاتفاق النازى السوفيتى، بل واصلوا في حزم طريقهم المناهض للفاشية ، بين ثنايا الكوارث التى أدلهمت عام ١٩٤٠ ، حتى فاه الشيوعيون لصوابهم فعادوا اليهم ، بعد اجتياح هتلر للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤١ .

حقا ، لقد فشلت الحركة العمالية البريطانية والحركة العمالية الفرنسية كلتاهما ، في اعطاء الجمهوريين الأسبانين التأييد الذى كان واجبا عليهما أدائوه ، ولكن اليسار البريطانى لديه من الأسباب ، ما يجعله يهتئ نفسه على أنه في هذا الشأن على الأقل ، قد فعل جهد ما يستطيع .

الفصل السادس

أفول الاشتراكية النمساوية

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين أفول الحركة الاشتراكية في النمسا ، على نحو لم يكن كاملا وإن يكن بالغاً في عهد دولفوس وشوشينج ، ثم أصبح كاملا بالفعل بعد الغزو النازي والحاق النمسا بألمانيا عام ١٩٣٨ . وكما رأينا من قبل في المجلد السابق ، من هذه الدراسة ، بدأ تراجع الاشتراكيين على الأقل في بواكير عام ١٩٢٧ . ففي ذلك العام وصل عنف القوات غير النظامية للهايمغر الى أقصى مراتبه ، تشجعا وتحرضا حكومة دكتور سايبيل القس المشنوم ، حتى لقد أفرج أحد القضاة عن عدد من أعضاء عصاة هايمغر المدانين بتهم ثابتة ، في حوادث الاغتيالات التي وقعت اثناء مشاجرة شاتندورف في برجنلاند .

وقد أثار هذا الافراج شعورا جارفا بين العمال ، وقامت هيئات كثيرة بالظواهر في الأحياء الداخلية لفيينا ، حيث أشعلوا النار في قصر العدالة عندما اعترضتهم قوات الشرطة . ولم يكن قيام هذه المظاهرة أمرا متوقعا ، كما أنها لم تكن من اعداد الاشتراكيين أو زعماء نقابات العمال ، ولذلك لم تستدع القوة العمالية المماثلة للقوة العسكرية ، والمعروفة باسم شوتزبوند ، للمساعدة على صيانة النظام . وقد كان أغلب المتظاهرين غير مسلحين ، ولكن العدد الكبير من رجال الشرطة كان قد لجأ الى إجراءات مشددة لتفريقهم ، فأطلق عليهم النار ، وسقط ٨٥ قتيلا من المتظاهرين أو من المتفرجين العابرين ، كما جرح الآلاف . وكان الغرض من هذه المناورة هو إثارة العمال وتوبيخهم ، فقد كان المستشار سايبيل يؤيد الهايمغر علانية ، وهم الذين كان زعماءهم يهددون صراحة بالقضاء على الجمهورية الديمقراطية بالقوة المسلحة . أما سايبيل فلم يخف عزمه على الإطاحة بالدستور الديمقراطي .

وكان الاشتراكيون يسيطرون على فيينا من معاقلم ، كما كانوا أقوياء في المدن الصناعية الأخرى . إلا أن أتباعهم قليلون قلة ظاهرة في الريف ، ويبدو أنهم قد قدر لهم أن يظلوا على الدوام أقلية في البرلمان الوطني .

القوى المتحججة الى جانب منافسهم الرئيسى ، وهو الحزب المسيحى الاشتراكى ، وحلفاؤه الهايمفر ، والعصبة الزراعية ، والوطنيون الجرمانيون .

اما الحزب المسيحى الاشتراكى ، فكان يضم العناصر المستعدة للعمل فى ظل النظام البرلمانى ، ولكنها كانت تمضى يوما بعد يوم لتتقش تحت سيطرة سايبيل ، وهو العدو الصريح للديمقراطية ، والفى أعلن عن نيته فى تحطيم الديمقراطيين ، وإعادة بناء المنظمات النمساوية على طراز جديد ، تستعيد الكتيبة بمقتضاء سلطتها الفعلية .

وقد كان يتعين على الاشتراكيين بعد مذبحة يوليو ١٩٢٧ ، أن يقرروا أى إجراء يتخذون ، ولم يكن فى استطاعة زعمائهم أن يفعلوا شيئا ، بينما كان الشعور قويا بين أتباعهم . وأصبح الموضوع هو ما اذا كانوا قد وصلوا الى المرحلة التى يمكنهم عندها أن يلجأوا الى القوة فى اشغال حرب اهلية .

ومهما يكن من شيء ، فقد كانوا مترددين فى اتخاذ هذه الخطوة ، وودوا لو كان هناك طريق قصير يتحاشون به الاستسلام . وفى الأيام الأولى للجمهورية ، عندما تسلم الاشتراكيون السلطة ، وتراجع معارضوهم فى المؤخرة ، كانوا قد بذلوا جهودا قوية لخلق جيش جديد موال لل دستور الجمهورى ، ونجحوا فى ذلك لفترة ما ، ولكنهم كانوا خارج الحكومة الفيدرالية منذ عام ١٩٢٠ برغم أنهم ظلوا مسيطرين على فيينا ، التى تحتج بحكومة ذاتية داخل الاتحاد ، فلما فقدوا سلطان الحكم ، هدمت الحكومات الفيدرالية التى يسيطر عليها المسيحيون الاشتراكيون ، كل ما كانوا قد فعلوه فى هذا المجال ، وعينت هذه الحكومات ضباطا تثق فيهم ليحلوا فى محل الضباط الاشتراكيين . وتأكد الاشتراكيون أن الجيش — كما كان العهد به فى عام ١٩٢٧ — سوف ينحاز الى جانب سايبيل ضد أى محاولة للثورة . وعلى الرغم من أن قوات الشوتزبوند الجمهورية كانت كثيرة العدد ، الا أنها تفتقر الى السلاح الجيد ويعوزها أن تمارس القتال ، بينما كانت قوات الهايمفر غير النظامية مسلحة تسليحا افضل ، وهى أشد تمرسا على القتال . وفى هذه الظروف كانت احتمالات هزيمة الاشتراكيين متوقعة اذا هم اشمعلوا ثورة ، وبحث الزعماء عن بديل ، له من قوة الكفاية ، ما يحول دون انفراد قطاع من أتباعهم بالسيطرة على الأمور .

وكان الحل الذى اتخذهوه ، هو الدعوة الى اضراب عام يلقى استجابة لدى الجماهير . وكان من الواضح أن الاضراب العام لن يستمر طويلا ، فاما أن يرغم حكومة سايبيل على الاستقالة ، واما أن يتطور الى حركة ثورية ، واما أن يفشل . واذا أدرك سايبيل هذا الوضع ، مع احتمال وثوقه من أن الاشتراكيين لن يلجأوا الى الثورة المسلحة فقد سمح للاضراب أن يأخذ مجراه ، ورفض كل التنازلات . ثم سرعان ما عاد المزيون الى عملهم دون أن يحققوا شيئا .

وكان سايبيل الذى يتمتع بأعصاب قوية وتصميم عظيم ، قد استطاع أن يقوى من قبضته على الحزب المسيحى الاشتراكى ، وإن واصل تعاونه الوثيق مع زعماء الهايغر ، بينما بدأ الحزب الاشتراكى بسياسة الحزم ، ثم حاول بهادنة التى انتهت بتعطيله بقوة علنية ، فى القتال الذى دارت رحاه عام ١٩٣٤ . على أن هناك سببا آخر دعا الاشتراكيين الى الموافقة على انتكاس بالغ الخطر ، بدلا من اللجوء الى امتشاق السلاح . وكان هذا السبب ، هو الوضع الدولى القاسى فى النمسا ، حتى قبل أن يفقر الكساد العالمى فاه ، وقبل أن يزحف النازيون نحو السلطة فى ألمانيا ، اذ لم تكن الجمهورية النمساوية مجتمعا قادرا على الحياة من الناحية الاقتصادية ، بل كان عليها أن تطلب المساعدة من عصبة الأمم ، وأن تقبل السيطرة الاقتصادية عليها . وكان الاشتراكيون على يقين من أن اللجوء الى السلاح من جانبهم سوف يقابل بالمعارضة القوية من عصبة الأمم . وحتى لو كسبوا الحرب الأهلية ، فانهم سيواجهون مصاعب جملة فى اطعام الشعب بعد ذلك .

أما الرجميون النمساويون ، فقد طالما درجوا على اتهام الاشتراكيين النمساويين بأنهم ماركسيون ، يعملون على اخضاع البلاد للنظام الشيوعى . وما أكثر ما لطمح هذا الوحل أذهان الحاكمين فى الدول الأجنبية ، حتى لقد استقر فى اليقين أن قيام نظام اشتراكى فى النمسا ، سوف يقاوم من جانبهم بكل شدة ، لا سيما إذا انبثقت هذا النظام من حرب أهلية .

والحقيقة أن الاشتراكيين النمساويين لم يكونوا بطبيعة الحال شيوعيين ، أو مؤيدين للشيوعية ، التى لم تنجح الا فى كسب تأييد غير ذى شأن بين العمال النمساويين . كما أن الحزب الشيوعى النمساوى لم يكن على قدر من الكفاية لكسب مقعد واحد فى البرلمان ، أو أن يحدث أى ثغرة ذات دلالة فى الصفوف الحقيقية للاشتراكية الديمقراطية النمساوية . وكان للحزب الاشتراكى الديمقراطى جناح يعنى وجناح يسارى ، فى الوقت الذى كان فيه هذا الجناح اليسارى بزعامة أوتو باور أقعد على تحديد برنامجهم . ومع ذلك فقد كان محض خيال أن يعتبر باور أو دويتش شيوعيين مستترين . وكما قد رأينا ، كان الحزب النمساوى مؤيدا تأييدا قويا للدولية ، المعروفة باسم الدولية الثانية ونصف (١) والتى كان مقرها فى فيينا . وقد رفض الموافقة على تصريحات الدولية الثانية المنافسة ، التى ترى أن الديمقراطية التى

(١) الدولية الثانية ونصف : هى الدولية التى انحصر مهادها فيما بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ - وقد عرفت بهذا الاسم للتفريق بينها وبين الدولية الثانية . ذلك أن « الدولية الثانية » التى أعلنت عام ١٨٨٩ إنما كانت ارتباطا بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى جميع الاقطار ، بينما كانت « الدولية الثانية ونصف » ارتباطا بين الجناح اليسارى وحده لهذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بالذات ، وهى تعتبر بهذا الوصف طريقا وسطا بين « الدولية الثانية » للاشتراكيين الديمقراطيين ، وبين « الدولية الثالثة » التى أقامها لينين للشيوعيين وحدهم عام ١٩١٩ ، والتى انتهى الأمر بتصنيفها بقرار من الحكومة السوفيتية عام ١٩٢٤ . -

تعنى تحقيق الأغلبية البرلمانية ، يجب اعتبارها فى كل الظروف شيئا لا يمكن الاستغناء عنه للتقدم نحو الاشتراكية . كما أصر على أنه قد توجد ظروف فى بعض بلاد بعينها ، تبرر قيام ديمقراطية البروليتاريا ، باعتبارها الطريق الوحيد الذى ترك مفتوحا ، ليمضى الاشتراكيون على هديه . وعلى النقيض لكل من للدولية الثانية والكمينترن ، أيد الحزب النمساوى قيام دولية مفردة ، تضم كلا من الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، وظل على الاحتفاظ بكفاحه غير الموفق من أجل هذه الوحدة ، ما دام هناك أقل أمل لديه فى النجاح . ولكن الاشتراكيين النمساويين كانوا قد استثمروا عهدهم القصير فى السلطة ، ليقوموا فى النمسا نظاما ليس سوفيتيا على التحقيق ، بل هو نظام جمهورية برلمانية ديمقراطية تماما . وما من ريب فى أنهم كانوا يأملون فى قدرتهم على كسب الأغلبية وفق هذا النظام ، فضلا عن أنهم كانوا يرون فيه الوضع السليم عن صدق وإخلاص ، وقد كان شأنهم فى ذلك شأن الحزب المتحد ، الذى استند الى تأييد اليمينيين فيه واليساريين على السواء . وتأكيدا لذلك أصرروا على أن تمنح فيينا ، قلعته الحصينة ، وضع وحدة فيدرالية أصلية فى نطاق الجمهورية ، التى تأخذ شكل الدولة الاتحادية برغم حجمها الضئيل وعدد سكانها القليل ، وأن تمنح سلطات الحكم الذاتى فى الشئون الاجتماعية والصناعية على السواء .

وقد أدرك الاشتراكيون أن حصولهم على أغلبية اشتراكية فى البلاد عامة، يتوقف على نجاحهم فى الحصول على قلد ملائم من التأييد بين الفلاحين . ولكن لم يتضح فى السنين الأولى للجمهورية الجديدة ، أن هذا الأمل كان رجاء غير معقول ، فقد كانت هناك عناصر فى الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى كان كثير من أعضائه فلاحين ، تقبل الديمقراطية كبدا ، وهى مستعدة للتعاون مع الاشتراكيين عمليا فى إدارة شئون البلاد على هذا الأساس . كذلك كان الاشتراكيون يأملون فى أن تصل سياسة الفلاح ، التى خططها لهم أوتو باور ، على كسب عدد كبير من الذين تحولوا عن أحزابهم . وقد ظلوا يتطلعون بهذا الأمل فى عام ١٩٢٧ ، برغم أن الحزب المسيحى الاشتراكى فى ذلك الحين ،

« أما أولى هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية العمالية » التى أقيمت بتوجيه كلر ماركس عام ١٨٦٤ حيث كانت تعتمد فى مضمونها على الأفراد دون الأحزاب ، لتحتوى بين جنباتها كل الدوليين الاشتراكيين والشيوعيين على السواء ، ثم تحطمت نتيجة للصراع الذى اندلع بين الاشتراكيين والفوضويين عام ١٨٧٢ .

وأما آخر هذه الدوليات ، فقد كانت هى « الدولية الرابعة » التى أقامها ألبان تروسكى عام ١٩٢٦ ، ولكنها سرعان ما تفرقت الى عدة جماعات متعاركة ، لم تحقق واحدة منها أى نتيجة مرجوة على الإطلاق .

وبجدير بالذكر ، أن ثمة الى أن هناك جماعات أخرى كثيرة ، سميت باسم « الدولية » دون ارتباط بالمفهوم الاشتراكى ، كدولية الأحرار ودولية الفلاحين اللتين أقيمتا عام ١٩٤٧ . ثم الدولية المضمره والدولية السوداء اللتين عرفتا فى خلال طفرينات هذا القرن .

« المرجع »

قد أصبح أكثر رجعية تحت نفوذ سايبيل ، وأكثر تودده لمطالب الكنيسة المسيحية المعادية للديمقراطية ، وكذلك كان الشأن نفسه بالنسبة لمصبة الفلاح . وبالإضافة الى هذه الأحزاب السياسية فقد كان عليهم أن يواجهوا التحلى المتزايد للهايفر ، الذين كان يتزعمهم رجال من الارستقراطية القديمة والضباط السابقين فى الجيش الامبراطورى . وقد أعلن الهايفر منذ البداية عداوتهم للنظام الديمقراطى ، الذى هددوا علانية بالعمل على قلبه بالقوة المسلحة . كذلك وقعت اشتباكات مستمرة فى مزيد من العنف ، بين وحدات الهايفر وحيئات الطبقة العاملة . وأصبحت هذه الاشتباكات مصدر خطر داهم عندما نظم الهايفر مظاهرات تسير فى المدن التى كان للاشتراكيين فيها وضعهم المسيطر ، فى الوقت الذى رفضت فيه الحكومة تعريم مثل هذه المظاهرات ، أو حماية مناطق الطبقة العاملة من أعمال العنف التى انطلقت من خارجها .

وعلى الرغم من أن الهايفر قد ردوا تصريحاتهم عن عزمهم على تحطيم الجمهورية الديمقراطية بالقوة ، فانهم لم يحاولوا القيام فعلا بثورة مسلحة . وقد ترجع أسباب نكوصهم فى جانب منها الى قلة عددهم مع افتقارهم الى تأييد مسيحي اشتراكي قوى . كما ترجع فى جانب منها كذلك ، الى الشعور بأن جيش الجمهورية - حتى بعد تطهيره من القيادة الاشتراكية - سوف يطبع الأوامر بأخمد الثورة اذا اشتعلت ، غير أنه بعد عام ١٩٢٧ ، وكما حدث من قبل ، سمح للهايفر بالاحتفاظ بأسلحتهم بل والحصول على أسلحة جديدة ، بينما تعرض الشوتزبوندى الاشتراكيون للإغارات المستمرة والتفتيش عن الأسلحة ، التى صادرت الشرطة كميات كبيرة منها . وبرغم هذه الإغارات ، فقد بقيت كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة الاشتراكيين . ولكن تزايد هذه الإغارات قد عوق الشوتزبوندى عن بناء مخازن جديدة . أما سايبيل فقد عقد أواصر الصلة الوثيقة بشتارهمبرج والزعماء الآخرين للهايفر ، مستخدما إياهم وسيلة لتحويل الاشتراكيين المسيحيين والفلاحين الى مؤازرته مؤازرة قوية فى سياسته المعادية للثورة . وفى هذه المرحلة ، لم يكن سايبيل يحاول الاطاحة بالجمهورية الديمقراطية عن طريق القوة المسلحة ، ولكنه يسعى الى تعديل الدستور على نحو يؤدى الى إزالة العناصر الديمقراطية فيه ، ليحل فى محلها ما كان يراه هو فى اعتباره ديمقراطية « حقة » . وكان يريد بخاصة التوسيع توسعا كبيرا فى سلطات رئيس الجمهورية ، الذى كان يومئذ مجرد رمز فحسب ، وذلك حتى يهين له أن يصبح الحاكم الأعلى فى البلاد ، له الحق المطلق فى تعيين الوزراء وإقالتهم ، وله سلطة الحكم باصدار القرارات فى غيبة البرلمان .

كذلك كان سايبيل يؤيد تعديل نظام التصويت ، بحيث لا يكون التمثيل للأغلبية العددية ، بل يكون لمجموعات ومصالح معينة تنفق وخطوط فوجلسانج

فى مشروعاته عن الدولة التعاونية ، التى تظهر حقوق الكنيسة فيها باعتراف كبير . ولم يكن هناك جسر ممكن للربط بين هذه الأفكار ، واستمساك الاشتراكيين بالديمقراطية البرلمانية . إلا أن سايبيل وخلفاءه فى الحكم ، ظلوا يواصلون التفاوض مع الاشتراكيين باستمرار ، من أجل الوصول إلى حل وسط يتطلب بعض التضحيات من جانب الاشتراكيين ، باسم الوحدة الوطنية . وقد كان دانييرج سكرتير الحزب الاشتراكي ، والعضو الكبير فى الجناح اليسئى ، هو العضو الرئيسى غالبا فى هذه المفاوضات ، التى كانت تجري دائما بصفة سرية ، دون أن يكون هناك أى أمل فى أن تحرز نجاحا نهائيا .

لقد بقى سايبيل عاما ونصف عام فى الحكم بعد أحداث عام ١٩٢٧ . ثم استقال ليخلفه عضو من رجال الحزب المسيحي الاشتراكي أقل منه قدرة على الملامة والمجاملة ، وإن يكن سايبيل قد واصل توجيه الأمور من وراء ستار . ومرة أخرى قفزت مشروعات تعديل الدستور إلى المقدمة ، ودعى الاشتراكيون كذلك للمرة الثانية من أجل الوصول إلى حل وسط . وقد توصلوا عام ١٩٢٩ فى هذا الشأن إلى شئ من ذلك بالفعل على نحو ما . وكان واحد من مقترحات سايبيل ، يتمثل فى ضرورة اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشعب بدلا من انتخابه عن طريق البرلمان . وقبل الاشتراكيون هذا الاقتراح ، مشرطين أن لا ينطبق هذا التغيير على الانتخابات القادمة - والتى كانت الأخيرة فى حقيقة الأمر - بل يقتصر تطبيقه على الانتخابات التالية لذلك . والواقع أن التغيرات الكبيرة الأخرى قد أسقطت ، لأنه كان من المستحيل دستوريا تعديل الدستور إلا بموافقة أغلبية ثلثى البرلمان ، الأمر الذى لم يكن متيسرا بدون الاشتراكيين . وهكذا خرج الاشتراكيون سالمين من أزمة ١٩٢٩ ، ولكن سرعان ما هبت ريح اضطرابات جديدة . فى عام ١٩٢٩ أصبح شوبر مستشارا للنمسا ، وهو الذى كان رئيسا للشرطة فى فيينا ، والذى كان مسئولاً إلى حد كبير عن إطلاق النار عام ١٩٢٧ . وقد أخذ شوبر فى مفاوضة الاشتراكيين للوصول إلى حل وسط فى موضوع تعديل الدستور . وبعد أن انتهى شوبر من ذلك ، بدأ فى مفاوضة ألمانيا لتكوين الاتحاد الجبرمكى الذى عاوضه الفرنسيون فى صرامة .

لقد كان الأنشولوس (١) جزءاً من برنامج الاشتراكيين منذ عام ١٩١٩، ولكن ذلك كان محظورا تماما فى معاهدة السلام ، التى كانت تقتضى بقاء النمسا

(١) الأنشولوس : كلمة ألمانية Anschluss تعنى الاتحاد . وقد استخدمت الكلمة شعارا فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٣٨ ، لدى النمساويين الذين ساء لهم معاهدات الصلح فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تلك المعاهدات التى قربت عليها تطعيم الامبراطورية النمساوية المجرية القديمة . ومنذ ذلك الحين ، توافقت الأقايم التى تقطعت أوصالها بحبال الألب - فى شكل دولة النمسا - على دعوة الأنشولوس التى تلج فى اعتبار هذه الأقايم جزءاً من الاتحاد الألماني الكبير . ولم تستطع دعوة الأنشولوس أن تصل إلى غايتها ، إلا فى مارس ١٩٣٨ ، حين زحف =

مستقلة . ومهما يكن من شيء ، فما برحت الاتصالات بين الحركتين الاشتراكيتين ، الألمانية والنمساوية ، وثيقة الصلة تماما . اذ كان كاوتسكي نفسه وروزلف هيلمفردينج نسلويين أصلا ، أما ألمانيا في ذلك الوقت فكانت لا تزال بلسد جمهورية فايمار ، ولم تكن النازية برغم ما وصلت اليه من توطيد للقدم ، الا مجرد حركة معارضة . وهكذا بدا الاتحاد الجرماني أو الوحدة الكاملة مع الرايخ ، أمرين يمكن السعي اليهما على أساس الديمقراطية البرلمانية ، التي بدا أنه يمكن أن تزيد قوتها في النمسا لو انضمت الى الرايخ ، سواء كدولة تأسيسية أو كولاية . ولكن ، ازاء الرفض الفرنسي الذي تؤيده الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة النمساوية ، لم يكن من الممكن اجراء شيء من هذا .

وقد انهارت حكومة شوبر بعد الخلاف الذي وقع بينها وبين الهايملر ، الذين كانوا يحاولون ابعاد الاشتراكيين عن سيطرتهم على رجال السكك الحديدية ، فطالبوا بتعيين مدير عام للسكك الحديدية يشتركهم الراي في حملتهم . ولكن شوبر رفض طلبهم ، بناء على بعض ملاحظات خاصة حول ماضي هذا المدير المقترح ، فكان ذلك إيذانا باقصائه عن الحكم ، واحلال نائبه فاوجوين في محله ، وهو الذي كان مؤيدا قديما للهاملر . ومنذ ذلك الحين ، حاول شوبر تشكيل طبقة وسط بين الكاثوليك والاشتراكيين ، تقوم على أساس الأحزاب الصغيرة . فطالب المساعدة الكافية لحرمان فاوجوين من اقليته في البرلمان ، بالرغم من أن سبايل نفسه قد وافق في ذلك الوقت على الانضمام الى وزارته ، بوصفه وزيرا للخارجية ، وبرغم أن زعيمين للهاملر من بينهما شتارهميرج ، قد شغلا بعض المناصب فيها . ولم تكن الحكومة راجبة في مواجهة الانتخابات ، التي لم يعد فيها احتمال لتحقيق الفوز على شوبر والاشتراكيين ، ولكن هؤلاء هددوا باستعمال القوة ، اذا قامت اى محاولة للحكم بدون برلمان . وازاء ذلك ، اضطرت الحكومة الى اجراء انتخابات لم تظهر فيها بأغلبية ، ولم يستطع الهاملر الذين دخلوا المعركة كحزب منفصل ، ان يحصلوا الا على ثمانية مقاعد فقط ، مما كشف أمر ضعفهم المشهود . فاستقالت حكومة فاوجوين ، وحلت في محلها وزارة أكثر اعتدالا ، هي الوزارة المسيحية الاشتراكية . ولكن الحزب المسيحي الاشتراكي الذي أصابته كثير من الخسائر الانتخابية ، كان على ذلك الوقت في حالة تفكك ظاهر . ولقد كان هذا الحزب يتمتع بقدر كبير ، من تأييد الفلاحين ، ولكن زعماء بما فيهم سبايل ، قد

« هتلر بجيوشه النازية يضم هذه الاقاليم الى دولة الرايخ الألماني ، فتم له ذلك بدون طلقة واحدة من الرصاص » . وصرفوا ان هتلر نفسه من أبناء هذه الاقاليم باللات ، حيث ولد في مدينة براونو بالنمسا في ابريل ١٨٨٩ ، ومات في مدينة برلين بألمانيا في ابريل ١٩٤٥ ، كما هو ذائع على أرجح الروايات .

« الترجمة »

اصبحوا رجالا مهادين ، بسبب اخلافهم مع الهايمغر ، مما ترك الحزب في حالة غامضة ميتوس منها . بينما كان شـور الذي تعهد بعدم اجراء أية اصلاحات دستورية الا بوسائل دستورية ، قد حظي بالتأييد الكافي ليصبح عقبة كداه في طريق الهدف الذي يرمى اليه سايليل ، وكان هذا يعنى فوق كل شيء ، انهيار الاشتراكيين كوسيلة لاسترجاع سلطة الكنيسة .

وحين أدرك سايليل المأزق ، وأواجه امر شـور ، عرض الدخول في حكومة ائتلافية مع الاشتراكيين ، الذين كان قد تعهد بتعطيمهم ، على ان يلى سايليل منصب المستشار ؛ وان يصبح بارو نائب المستشار فيها . وكيفما يكن الأمر ، فان حكومة ائتلافية على هذا النحو ، لم يكن قيامها محتملا على الاطلاق ، وسرعان ما بادد الاشتراكيون الى رفض العرض فورا . لقد حدث ذلك في ربيع ١٩٣١ ، وجرى هذا العرض في الوقت الذي انهار فيه بنك النمسا « كريديت انشتالت » الذي كان يسيطر عليه روتشيلد ، وكان البنك قد وقع في المتاعب حين اضطر اضطرارا الى امتلاك أحد البنوك الرجعية (بون كريديت آنشتالت) الذي كان قد انهار قبل ذلك بوقت قصير . وقد كان سقوط بنك كريديت آنشتالت ، الذي تلاحت له آثاره البعيدة في خارج النمسا ، هو الذي حدد البداية الخطيرة لتدهور الاقتصادى العالمى . ذلك أنه منذ عام ١٩١٨ سواء في الأوقات الطبية أو السيئة ، كانت النمسا تعاني من بطالة عنيفة متصلة ، نتيجة لخسارها الأسواق السابقة في الولايات المتعاقبة للإمبراطورية النمساوية المجرية . وكان أول اجراء للاشتراكيين بعد انشاء الجمهورية غالبا ، هو وضع نظام للتشريع الاجتماعى والصناعى ، يتضمن اعانة عامة للمتطلين . كما افادت فيينا من سلطاتها التشريعية الكبيرة ، باضافة مزيد من الصلاحيات المحلية بوسائل مختلفة ، وخاصة بالإشراف على الإيجارات وبناء مساكن للمستأجرين من الطبقة العاملة . ولم تستطع الأغلبية المادية للاشتراكية ان تفسد هذه الاجراءات التي كانت تهدف الى التامين الاجتماعى ، والتي حظيت بتأييد العناصر الأكثر تقدما في الحزب الميخى الاشتراكى ، وذلك بالرغم من ان هذه العناصر المادية للاشتراكية بذلت جهدها لترهق فيينا من الناحية المالية . . ولكن الضربة الاقتصادية التي حلت بفيينا عام ١٩٣١ ، والتي استمرت في الغالب طوال عدة سنوات ، كانت من القسوة بدرجة لم تشهداها فيينا من قبل كما انها اضعفت من قوة النقابات العمالية في المساومة لدرجة خطيرة ، وذلك برغم أنها لم تؤثر في توهين قبضتهم على أغلب المناطق في البلاد . الا ان مشروعا صناعيا كبيرا ، هو الألبين مونتان حسيلشافت ، كان هو وحده الذى استطاع ان ينتهر الفرصة ، ليحطم النقابات العمالية الاشتراكية بين موظفيه ، ويعيد تنظيمهم في اتحادات للشركات مرتبطة بالهايمغر . وقد اشترى الراسماليون الالمانيون هذه الشركة الصناعية الكبرى ، وعندما تولى هتلر الحكم في عام

١٩٣٣ ، وضع تلك الاتحادات تحت القيادة النازية ، وبذلك أعطى النازيين النيساويين أول خطوة جوهرية في إقامة طبقتهم العاملة بعد ذلك .

لقد كان هدف سايل من عرض ذلك الائتلاف على الاشتراكيين هو توريثهم باسم الوحدة الوطنية ، في اجراءات صارمة لحل الأزمة الاقتصادية . كتحفيض الأجور وخاصة بالنسبة للعمال الحكوميين ، الذين ينتظم فيهم رجال السلك الحديدية ، وتخفيض مخصصات الخدمة الاجتماعية لاسيما بالنسبة للمتعطلين ، وهكذا . ولو أن الاشتراكيين كانوا قد وافقوا على الاشتراك في تنفيذ مثل هذا البرنامج ، لوجهت اليهم التهمة بخيانة العمال ، ولكانوا قد خسروا كثيرا من التأييد الشعبي . ولكنهم لم تكن لديهم الفرصة لتنفيذ أى برنامج آخر بديل ، حتى لو كان لديهم مثل هذا البرنامج ، ذلك ان أية محاولة لتكوين حكومة للأقلية الاشتراكية ، كانت ستدفع بجميع الأحزاب الأخرى للاتحاد فوراً على هزيمتها . والذي حدث بعد ذلك هو تتابع وزارات اشتراكية مسيحية ضعيفة لامتلك الأغلبية ، مما ترتب عليه في الواقع العمل ، إذ أخذت الديمقراطية النمساوية تدوى في اطراد .

من هذه النقطة اذن ، بدأ عامل جديد ، ليصبح له تأثير ذو دلالة في خطط السياسة النمساوية ، وكان هذا العامل الجديد ، هو المد السريع للنسازية بوصفها تيارا للرأى العام . ففي الانتخابات الاقليمية والبلدية التي أجريت في اغلب مناطق النمسا في ابريل ١٩٣٢ . ظهر النازيون سريعا كقوة غالبة في السياسة النمساوية ، وهم الذين لم يكونوا بعد قد تولوا السلطة في ألمانيا . ولم تكن مكاسبهم العظيمة هذه على حساب الاشتراكيين الذين احتفظوا بمكاسبهم ، بل كانت على حساب المسيحيين الاشتراكيين الذين فقدوا في فيينا مايقرب من نصف يقاعدهم وكسبها النازيون ، كما حول جانب من الهايمفر ولاهم من الفاشية النمساوية الى الفاشية الألمانية . ومنذ ذلك الحين أصبح هناك للفاشية تشكيلان متعاديان في ضراوة ، وبكافحان من أجل الوصول الى السلطة في النمسا ، وكلاهما مصممان على الإطاحة بالجمهورية الديمقراطية . ولكن أولهما قد تمهد بالحفاظ على النمسا في ظل نظام رجعي ، يسيطر عليه رجال الجيش الامبراطورى القديم والطبقات المالكة للأرض ، واصحاب البنوك والاموال في فيينا . بينما الآخر قد تمهد بالعمل من أجل نداء الاتحاد مع ألمانيا ذلك النداء (آنشلوس) الذي صدر بصورة رسمية في يناير ١٩٣٨ تحت السيطرة النازية .

ولقد وقف الاشتراكيون ضد كل من الفريقين ، وهم الذين كانوا يؤيدون دائما فكرة آنشلوس ، ولكنهم بدأوا يشعرون شعورا مخالفا تماما بأرائها ، عندما أصبحت هذه الدعوة تعنى بالنسبة لهم ، افراق النمسا في ألمانيا النازية بدلا من أن تصبح وحدة ذات حكم ذاتي في جمهورية فايمار . ووقف الحزب المسيحي الاشتراكي في شك بين هذه القوى المتصارعة ، وهو الذي أصبح في

ظل سايبيل حليفا للهايمفر . ولكنه كان يتكون غالبا من الفلاحين الذين لم تكن لديهم فكرة واضحة عن السياسات الوطنية ، فيما عدا فزعهم الشديد المتصل من الاشتراكيين ، الذين قيل عنهم انهم بلاشغة مصممون على الاستيلاء على اراضيهم .

وعند هذا الحد في عام ١٩٣٢ ، مات سايبيل خصم الاشتراكيين اللدود ، واصبح على المسيحيين الاشتراكيين أن يجدوا زعيما جديدا يحل في محله . لقد كان سايبيل ، سواء في الحكم أو في خارجه ، رجل النمسا القوي بلا جدال لعدة سنوات ، اذ جاء بعد عدة سنين من سياسة التآمر التي لم يكن لها سوى هدفين : التحطيم التام للحزب الاشتراكي والنظام الديمقراطي الذي دسه هذا الحزب على الدولة النمساوية ، ثم اعادة السلطة والنفوذ في السياسة وشئون الحياة الوطنية كلها للكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وكان هذان الهدفان هما اللذان اتبعهما خليفته الدكتور انجلبرت دولفوس الذي أصبح مستشارا ، والذي حاول أن يحصل في الوقت نفسه على وزارة بأغلبية صوت واحد في البرلمان ، وذلك لتكون غير قادرة مطلقا على أن تضع تشريعا مدروسا بصفة جادة . . وكان على الكاثوليك - من أجل تأمين هذه الأغلبية الأساسية - أن يعتمدوا على تأييد حفنة من اعضاء الهايمفر ، ولكن تقدم النازية النمساوية كان قد فتحت تأييد الهايمفر في البلاد بشكل خطير ، كما أن التحالف مع البقية الباقية منهم خارج البرلمان تحت زعامة شتارهمبرج ومايور فاي ، قد أضعاف كثيرين من المتناصرين الذين أصبح احتمال خصومتهم أكثر من احتمال ولائهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان دولفوس - ابن الكنيسة الكاثوليكية البار وخصم الديمقراطية اللدود - مشغولا في حماس بمشروعات سايبيل في تعديل الدستور ، بل انه أوغل فيها حتى جعل منها نسخة كتابية للفاشية ، مكرسا بنيانها على أساس « الضياع » لتحل محل التمثيل البرلماني ، ودولفوس هذا ، كان ابنا غير شرعي لفلاح ، وقد حظي بمساعدة مالية نظرا لتبوغه العقلي ، الأمر الذي مهد له طريقه الى جامعة فيينا . واذا كان لا يرغب في أن يصبح قسيسا ، فقد اشتغل موظفا في المؤسسات الكاثوليكية ، وسرعان ما أصبح سكرتيرا للفرقة الزراعية في النمسا السفلى ، وأصبح معترفا به خبيرا اشتراكيا مسيحيا في شئون الفلاحين . وقد كان في البداية متضمنا للجناح الديمقراطي في حركة الفلاحين ، ولكنه اتجه الى الجناح اليميني ، تأسيسا بسايبيل في الغالب الأعم ، وأصبح داعية كبيرا للأفكار التسلطية ، وربما لم يكن دولفوس ديكتاتورا بالفريزة ، برغم انه مارس الديكتاتورية فترة من الزمن ، ولكنه قد عشق السلطان ، فصمم على أن يواصل النضال ضد الاشتراكيين بكل وسيلة تحت امرته .

ولم يبق دولفوس في الحكم طويلا ، حتى لاحت الفرصة من لقاء ذاتها للتخلص من البرلمان النمساوي دفعة واحدة . ذلك أن الأزمة الاقتصادية التي

وجدت الحكومة نفسها فيها ، جعلتها تقرر دفع أجور رجال السكك الحديدية — الذين كانوا يعملون في خدمة الدولة — على ثلاثة أقساط بدلا من أدائها دفعة واحدة في أول الشهر . فدعا رجال السكك الحديدية الى اضراب لمدة ساعتين كاحتجاج رسمي ، وانتهزت الحكومة الفرصة لتقوم بحركة طرد واسعة لرجال النقابات العمالية من ذوى النشاط . وعندما عرض الأمر على البرلمان ، هزمت الحكومة بصوت واحد ، ولكنه اكتشف بعد ذلك أن أحد الاشتراكيين قد صوّت خطأ عن طريق بطاقة جاره الانتخابية وليس ببطاقته هو ، ونتج عن ذلك نزاع قوى حول ما إذا كان هذا الصوت سليما أو غير سليم ، وفي غمار التصفيق الذى اكتنف هذا الحدث ، استقال كارل رينر المتحدث الاشتراكي من منصبه وخلفه فى المنصب زميله الكاثوليكي — أول نائب للرئيس — ورأى النائب الثانى للرئيس — وهو قومي — أن هذه فرصته فاستقال من منصبه ، ولم يذلف وراءه أحدا يستطيع بمقتضى الدستور أن يدعو المجلس للانقضاء . واذا وجدت الحكومة مهربا لها من هذا المأزق البرلماني ، ذهبت مفتبطة مذهب القائلين بأن المجلس لا يجوز له استئناف انعقاده ، وإنما يظل قائما من الناحية الاسمية فحسب ، ما دام أنه لم يحل ، ولا هو قد تأجل .

لقد نشأ هذا الوضع الغريب في ٤ مارس عام ١٩٣٣ ، بعد حريق الرايشتاك في برلين بأيام قليلة ، وقبل حصول هتلر على أغلبيته الكاسحة في الانتخابات الألمانية العامة . وتداخلت مشكلة السكك الحديدية مع مشكلة أسلحة هيرتنبرج ، التى لعب رجال السكك الحديدية دورا هاما فى إبرازها . وكانت هذه المشكلة خاصة بمصنع للأسلحة فى هيرتنبرج ، الذى ظهر أنه كان ينتج غدارات (بنادق) لتصديرها الى المجر ، وفى ذلك خرق لاتفاقيات السلام ومخالفة للسياسة الرسمية للحكومة النمساوية . ثم تبين بعد ذلك أن أغلب الأسلحة لم تكن مصنوعة فى هيرتنبرج ، وإنما كانت مستوردة من إيطاليا على عزم إرسالها الى المجر ، لامن أجل المجرين أنفسهم ، بل من أجل نقلها الى الثوار الكرواتيين ، الذين كانوا يمدون للثورة ضد يوغوسلافيا . ولما كان الإيطاليون على علاقة بالغة السوء مع اليوغوسلافيين ، فقد أرسلوا الأسلحة الى هيرتنبرج لاصلاحها فى طريقها الى كرواتيا . واذا تضايق موسوليني من الانفصاح عما حدث ، فقد صمم على أن يقدم كل مساعدة ممكنة لتحطيم الاشتراكيين النمساويين ، الذين كان من المحتمل أن يفكروا مرتين قبل اذاعة هذا الموضوع ، لو أنهم عرفوا سلفا ما سوف يتمخض عنه .

وكانت استقالة رينر التى وقعت فى الآتون الملتب ل تلك الفترة ، خطأ تكتيكيا بلاجدال . ذلك أن بصيرته لم تنفذ الى المدى الذى يرى فيه أن نائبى المجلس ، حين يمارسان صنيعه فى الاستقالة ، إنما يخلقان مأزقا دستوريا ، لا يسمح للبرلمان أن يؤدي مهمته .

والواقع ان اثر ذلك قد تمثل في تحول دولفوس من مستشار لجمهورية ديمقراطية رسمية الى ديكتاتور . وهو لم يصبح ديكتاتورا لانه اراد ذلك ، وانما لانه لم يجد بديلا عن هذا السبيل . ويومئذ لم تكن هناك قواتان متصارعتان فحسب ، بل ثلاث قوى كبيرة تسعى من اجل السلطان . تلك كانت هي : قوة الاشتراكيين الذين هماسكوا وان كانوا لم يحرزوا اى تقدم ، وقوة التحالف القائم بين رجال دولفوس المسيحيين الاشتراكيين والهايمفر الذين كانوا يفقدون الارض من تحتهم ، ثم النازيون الذين امتصوا اغلب الوطنيين القدامى او الجرمانيين وجانب من الهايمفر ، والذين كانوا يكتبون بدرجة فائقة الاغلبية الساحقة في البلاد جميعا . ولم يكن فى استطاعة اى من هذه المجموعات الثلاث ، ان تحصل على الاغلبية في ظل اى نظام برلمانى ، ولكنه ايضا مما لم يكن موضعاً للبحث بأية حال ، أن ياتلف اثنان منهما معا ضد الثالث ، اذ كانت الهوة واسعة بين دولفوس والاشتراكيين ، كما أن التحالف مع الاشتراكيين كان يعنى تكتل ايطاليا والمانيا ضد استقلال النمسا . كذلك التحالف مع النازيين الذين يعملون على محو النمسا كدولة مستقلة ، لم يعد امره ممكنا بعد ، منذ اللحظة التى انتصر فيها هتلر بالمانيا . وهكذا لم تبق الا ديكتاتورية الاشتراكيين المسيحيين ، برغم أنه قد بات واضحا أن الاشتراكيين المسيحيين والهايمفر لم يحصلوا معا الا على اقل من ثلث مجموع الناخبين في الجمهورية .

لقد اعتمدت ديكتاتورية دولفوس اعتمادا كاملا ، على الانقسام القائم بين المانيا وايطاليا في سياستها ضد النمسا ، وكان هذا الانقسام بالفعل حقيقة قائمة . ولطالما عبر هتلر عن عزمه على ابتلاع النمسا في الرايخ الالمانى الكبير . بينما لم يكن موسولينى يرغب في أن يرى القوات الالمانية تتحكم في ممر برنر الذى يتصل بايطاليا مباشرة . وتبعاً لذلك ، اعتمد دولفوس على التأييد الايطالى في هجومه على الفاشية الكاثوليكية ، التى كانت مختلفة الى حد بعيد عن النازية الالمانية ، والفاشية الايطالية ، اذ لم تكن تعتمد على تأييد حزب جماهيرى ، ولم يكن فيها ما يشابه ولو من بعيد ، ذلك الدور الذى لعبه الحزب او القوزر او الدوتشى في المانيا وايطاليا . وكل ما فى امر هذه الفاشية الكاثوليكية انه كان هناك تأييد عميق لأفكار فوجلسانج من دولة مسيحية تعتمد في أساسها على الضياع ، مع فارق معين ، ذلك أنه بينما قدم فوجلسانج آراءه كوسيلة لمنع تطور الصناعة والمال على نطاق واسع ، فإن خليفته قد لعب دورا مهما في تأييده من جانب كبار رجال الصناعة وأصحاب البنوك ، وكذلك في مؤازرته من جانب الارستقراطيين المتخلفين من العهد الامبراطورى القديم . أما النظام الذى دعا اليه دولفوس وسابيل ، فلم يكن مناسباً حقاً لحاجات المجتمع الحديث ، الذى فقدت فيه الكنيسة تماما سيطرتها على العمال الصناعيين وجانب كبير من الفلاحين . كذلك لم يكن نظام الضياع (شتينده) نظاما

واقفيا ، وهو النظام الذى اقترح لاعادة تنظيم السكان القيمين بفض النظر عن الحواجز الطبقية . وهكذا ايقن دولفوس تمام اليقين ، انه لم يعد فى استطاعته أن يأمل فى تحقيق نظام « الضياع » الذى اراده ، الا اذا استطاع على نحو ما « تحطيم النقابات العمالية تحطيمًا كاملا ، باعتبارها العمود الفقرى للحزب الاشتراكى ، وهو الامر الذى جعله يشرع فى استعمال كل الوسائل الممكنة للهجوم على هذه النقابات . ومهما يكن من شئ ، فقد كان عليه أن يحارب حربا متصلة فى جبهتين ضد النازيين والاشتراكيين ، وكان يعرف انه ولو أن الحزب المسيحي الاشتراكى يقف من ورائه فى صلابه ، الا أنه كان يضم حركة نقابات عمالية كاثوليكية يحتاج الامر الى الاطاحة بها ، ويضم كثيرا من السياسيين الفلاحين الذين كانوا لا يؤيدونه بكل قلوبهم فى تحالفه مع الهاييفر .

وفى هذه الفترة كان الهاييفر ، الذين اصبحوا حزبا حكوميا ، مصدر ضيق رئيسى للاشتراكيين ، برغم أنهم كانوا فى عراك مع النازيين أيضا . وقد قام دولفوس بجهود كبيرة لارضاء النازيين ، وخاصة باتخاذ اجراءات قوية ضد الاشتراكيين ، ولكنه اقتنع فى ذلك الحين بعدم جدوى محاولاته للصلح مع حزب ، يلتزم التزاما صارما بفكرة « الانشلاوس » وقرار تصليب هتلر بوصفه الزعيم القائد . ورد النازيون على تحول دولفوس بحركة من القسا- القنابل والعنف ، مما اضطره الى اتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم . ومع ذلك فقد كان هجومه الرئيسى لا يزال موجها ضد الاشتراكيين ، من أجل الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة التى كانت لا تزال فى أيدي الشوتزبوندي ، برغم عمليات البحث والاستيلاء التى تمت من قبل . ثم هو قد زاد من حدة اجراءات هذا البحث ، لتبلغ مداها بالاستيلاء على قيادة الحزب الاشتراكى فى لينز فى فبراير ١٩٣٤ . وهنا صمم الاشتراكيون فى لينز على أن يحاربوا دون انتظار الحصول على تصريح من فيينا ، وامتدت الثورة من لينز الى المناطق الأخرى ، وبالأحرى الى البلاد بأكملها . وعندما علمت اللجنة المركزية للحزب بالخبر ، قررت بأغلبية صوت واحد الدعوة الى اضراب عام ، الامر الذى كان خطوه مأمولة بلا ريب ، فى ضوء البطالة العارمة التى سادت البلاد . وحمل فريق من الشوتزبوندي فى فيينا السلاح ، ولم يكونوا الا فريقا منهم فحسب . أما الاضراب فكان مصيره الفشل الذريع ، بينما أخذ ذلك الفريق من الشوتزبوندي الذى نهض بالثورة ، يحارب معركة خاسرة طوال أربعة ايام ، ثم لم يستطع مواصلة القتال ، عندما واجهته الحكومة بسلاح المدفعية التى نزلت بها الى الميدان . وكمن من الخسائر الفادحة لحقت بمبنى كارل ماركس ، ومسكن العمال التى بنتها البلدية ، وكمن من البطولات الرائعة أظهرها أولئك القاتلون . ومع ذلك فهم لم يستطيعوا الصمود ، وبدأ مايوز فاى - الذى أدار العمليات ضدهم - فى اطلاق النار على الأسرى منهم ، وقيهم واحدا على الأقل من الرجال .

الجرخي جراحا بالغة . ولم تصل المأساة الى ذروتها الا بعد شنق سبعة من الثوار ، الأمر الذي ترتبت عليه الاحتجاجات العنيفة من الدول الأجنبية .

وعلى الرغم من أن أغلب الاشتراكيين لم يشتركوا في الثورة ، فإن الحزب الاشتراكي وتقابات العمال هما اللذان وقع على عاتقهما اللوم . فتركز حل الحزب والاستيلاء على مكاتبه ، كما لقيت تقابات العمال الاشتراكية مثل هذا المصير ، أما كبار الزعماء فيما عدا زعماء الجناح اليميني المتطرف ، فقد سجنوا أو نفوا ، واستطاع أوتو باور الفرار الى تشيكوسلوفاكيا ، حيث استقر في برنو ، ومن هناك حاول مواصلة دعوته ، كما استطاع دويتش زعيم الشوتزبوند أن يهرب الى الخارج .

ولكن حل الحزب والتقابات العمالية ، لم يكن ليودي ابدا بالاثنيين ، فقد وجد الحزب زعماء جددا واصلوا الدعاية في الخفاء ، واستمروا على ولائهم للهيئة الرئيسية للعمال الصناعيين ضد دولفوس والنازيين . أما تقابات العمال المسيحية الاشتراكية التي سمح لها مؤقتا بالبقاء ، لئيلعلمها تنظيم جديد تحت الاشراف الحكومي ، فقد أصبحت بؤرة للأعضاء السابقين في تقابات العمال الاشتراكية ، وخاضت معركة المساومة في قضايا الساعة الخاصة بالأجور وظروف العمالة . فنشأ عن هذا الوضع مسمى « بالاتحاد الموحد » أو « آينهايتسجيفيركشافت » وهو وإن يكن قد بنى أصلا على النقابات الكاثوليكية إلا أنه قد أصبح منظمة عمالية عامة تخضع شيئا فشيئا للضغط الاشتراكي المتزايد .

والأمر الذي كان أكثر خطورة بالنسبة للاشتراكيين ، هو حل مجلس المدينة المنتخب في فيينا ، والذي كانت للاشتراكيين أغلبية فيه ، ثم تسليم عمدة الإدارة الى مدير معين أصدر أوامر سريعة بوقف عملية بناء المنازل التي كانت البلدية تقوم بها . . كذلك كانت تجلد المحاولات - وفقا لاعتبارات خاصة - من أجل اكتساب تأييد عمال فيينا ، وخاصة بتعيين دكتور أرنست فينتر ، المسيحي الاشتراكي نائبا للعمدة ، ولكن فينتر ، برغم أن براءه الشخصية كانت متقدمة الى حد ما ، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، فإنه لم تكن لديه الا سلطات قليلة للتصرف . ثم سرعان ماتم عزله .

وفي الشهور القليلة التالية للثورة ، واصل دولفوس هجمومه على الاشتراكيين ، وحثه على ذلك زعماء الهاييمفر « بالنسبة من أن بعض وزرائه ومؤيديه لم يظهروا حماسا كبيرا لاجراءاته البالغة في تطرفها ، ومن بين الذين انتقدوه الدكتور شميترز عمدة فيينا الجديد ودكتور فينتر وزير العدل في وزارته ، ودكتور فون شوشنيج الذي كان يطالب باتباع سياسة اللين ... ثم وقعت في يوليو ١٩٣٤ محاولة الانقلاب النازية ، واحتلت الفرق المسلحة للنازيين مقر المستشارية ومحطة الاذاعة التي اعلنت عن طردها استقالة

دولفوس وتعيين رينتهلين الزعيم المؤيد للنازية في مكانه . وقد عثر المتآمرون على دولفوس في مقر المستشارية فاعتقلوه ، بعد أن أصيب بجراح مميته ، واحتجزوه دون عون من قسيس أو طبيب ، ولكن قوات الحكومة حاصرت قصر المستشارية بعد لحظات ، ولم تظهر أية بادرة على قيام ثورات مؤيدة للنازيين .

وقام مايور فاي الذي قيل أنه اعتقل أسيرا ، بمفاوضة النازيين على شروط الاستسلام ، وتم تسليم مقر المستشارية بالفعل ، ولكن بعد أن كان دولفوس قد مات . ومن المشكوك فيه ما إذا كان فاي قد وعد المتآمرين بالأمان إذا هم استسلموا ، فقد أكدوا هم ذلك ، بينما هو قد أنكر . وعلى أية حال فإن مثل هذا الوعد لم ينجز ، حيث أعدم قليل من كبار النازيين ، ولكن لم يكن هناك انتقام بالجملة . وبالإضافة إلى محاولة الانقلاب تلك وقعت ثورات في كارينثيا وستيريا ، حيث تم اختلاؤها بعد قتال عنيف ، وانسحب كثير من الثوار عبر الحدود إلى يوغوسلافيا ، التي كانت في ذلك الوقت حليفا وثيقا لمانيا .

وقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى فشل الانقلاب النازي ، أن القوات المسلحة وقفت موقف الحزم من النازيين ، وأنهم لم يكونوا يحظون إلا بتأييد شعبي قليل في فيينا . وهناك سبب آخر ، ربما كان فعالا في الحد من انتشار الثورة ، ذلك هو أن موسوليني قد قتل لواءين إيطاليين من قواته إلى الحدود عند ممر برينز . وقد شكل هتلر فرقة نمساوية مكونة من اللاجئين النازيين من النمسا ، وتحركت هذه الفرقة إلى مقربة من الحدود النمساوية على استعداد لعبورها . وعندما علم هتلر بتحرك القوات الإيطالية ، خطرت له أفكار مغامرة . ذلك أن التسليح الألماني كان لا يزال في مرحلة مبكرة ، وقد تلقى النصح القوي بالإبقاء بالاشتباك مع إيطاليا ، حتى لا تشتعل حرب أوروبية عاجلة . وعلى هذا النحو ، أرسل هتلر الفرقة النمساوية إلى شرق بروسيا ، تاركا النازيين النمساويين يواجهون مصيرهم المحتوم .

وقد أدى موت دولفوس إلى تعديل جوهرى في سياسة الحكومة النمساوية ، وكان خليفته فون شوشينج نبيلًا من التيرول السفلى ، وكان مسيحيًا مخلصًا ، يحمل بين أعطافه أفكارا مشرقة عن مشكلات الفلاحين ، كما كان مترفعا في شعائله الذاتية ، وليست لديه أى مشاركة في تلك الخصال القاسية لشتار همبرج وفاي ، أو للهايمفر بصورتهم العامة . ومع أنه كان معاديا بالضرورة للاشتراكية ، إلا أنه لم يكن متحمسا لأن يعدم أو يبيد هؤلاء الذين كانوا يؤمنون بعقيدة الاشتراكية . ولذلك فإنه برغم استمراره في سياسة الديكتاتورية التي اتبعها دولفوس ، والتي لم تكن هناك سياسة أخرى بديل عنها ، فإنه قد جنع بها لتكون أكثر ليونة ، ولم يحاول أن يوقف حركة أجيال النقابات العمالية عن طريق الأينهايتز جيفير كشافات . وكان شوشينج يمثل

في حقيقته السيد المهذب من ذلك الطراز القديم ، الذي يهفو الى النمسا القديمة في أقل أشكالها الرجعية . وكل ماسمى الى نشدانه منذ عام ١٩٣٤ ، انما هو الحياة في وداعة مطلقة . وسرعان ما طرد من حكومته مايور فاي ثم البرنس شتارهمبرج ، دون أن يثير أية متاعب عنيفة . والحقيقة أنه أدرك أن الهابسمفر والنازيين كليهما ، قد فقدوا الكثير من جاذبيتهما ، وأن مايوربه الرجال المتزنون انما هو أن يتركوا وشأنهم فوق كل اعتبار .

ومهما يكن من شيء ، فانه لم تكن هناك في النمسا عام ١٩٣٤ اى طبقة معتدلة من الارستقراطيين ، تصلح قاعدة لمثل هذه الحكومة على النحو الذى أراد لها شوشينج أن تكون ، وكل ماكان يستطيعه هو أن يظل رئيسا لدولة مستقلة مسيحية صغيرة ، تعيش بقدر مايتناظر أخطر اثنين من جيرانها ، ألمانيا وإيطاليا ، أو بعبارة أخرى ، بقدر ماكان موسولينى عليه من الاستعداد لحمايتها . من هتلر . ولكن ما كاد الديكتاتوران العتيدان يصلان الى تفاهم ، حتى أصبح انهيار النمسا بوصفها دولة مستقلة ، أمرا لا فكاك منه حين يعزم هتلر على مايرى من اجراء .

وفي هذه الفترة من عامى ١٩٣٤ - ١٩٣٥ كان الفرنسيون يعملون غاية جهدهم على التفرقة بين ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، بل لقد سعوا الى اقحام إيطاليا في جبهة معادية للنازية ، تركز بصفة أساسية على كل من فرنسا وبريطانيا العظمى . ولهذا كان من الضروري أن يستميلوا الإيطاليين بالسماح لهم باعلان الحرب على الحبشة ، وضمها كلها أو جزء منها كميكان للاستعمار بين الإيطاليين . غير أن الهجوم على الحبشة ، كان معناه خرقا لمفوضا ومباشرا لميثاق عصبة الأمم ، لاسيما أن الحبشة قد ووفق على اشتراكها عضوا في هذه العصبة . ولكن ذلك لم يكن ليمنع لافال من أن يفضى الطرف عن عدوان إيطاليا ريشما يضمن التأييد الإيطالى ضد ألمانيا . بيد أن حلف هور - لافال الذى وقعته وزيرا الخارجية البريطانية والفرنسية ، قد أحدث احتجاجا شديدا في بريطانيا العظمى ، مما أدى الى أرقام السير سامويل هور على تقديم استقالته ، وكان على العصبة أن تدرس مسألة فرض عقوبات على إيطاليا لاجتياحها الحبشة . وبعد مناقشات عديدة ، طبقت عقوبات معينة ، ولكن العصبة كانت حريصة على عدم تطبيق العقوبة الوحيدة ، التى كان يمكن أن تكون عقوبة سريعة فعالة تلك هى منع وصول البترول الى القوات المسلحة الإيطالية . وبرجع هورم فرض العصبة هذه العقوبة ، الى ما اعلمته موسولينى صراحة من أنه سوف يعتبرها بمثابة اعلان للحرب .

وعلى الرغم من أن العصبة كانت مذنبية في موقفها من العقوبات ، فان تدخلها المتراوح في حرب الحبشة ، كان كافيا لالقاء إيطاليا في أحضان ألمانيا النازية ، وایجاد الأساس لهور برلين - روما . وقيام الحلف المناهض

للكومينترن . وسحبت إيطاليا مساعدتها للهايمفر بعد أن كانت تعدهم بالمال . وأصبح واضحا أن هتلر يمكنه أن يهدم جمهورية النمسا حين يريد . والواقع أنه انتظر حتى مارس ١٩٣٨ ، اذ تقدم إعادة التسليح الألماني في ذلك الوقت الى مدى اوسع ، وأصبح واضحا أن فرنسا وبريطانيا كانتا مترددتين ، في اتخاذ أى اجراء لوقف العدوان النازي يمكن أن يؤدي الى المخاطرة بالحرب . وكان هتلر قد بدأ يشن حملة مسمومة ضد تشيكوسلوفاكيا التي كانت صديقة حميمة للنمسا لفترة من الزمن . والحقيقة أن السؤال الفريد كان يومئذ ، يدور حول أى الدولتين يبدأ النازيون بهاجمتها أولا ، لتكون تشيكوسلوفاكيا أم تكون النمسا ؟ ولقد قرر هتلر أن يزدرد النمسا أولا ، بعد أن تسحبت إيطاليا من أمر حمايتها تماما . ولقد استطاع شوشنيج أن يلمح تماما ذلك الخطر المحدق ببلاده ، ولو أنه لم يكن ليعرف سلفا متى يبدأ الهجوم على نحو اليقين . ويومئذ في فبراير ١٩٣٨ ، قام هتلر باستدعاء شوشنيج الى برخمسجادن ، وأمره أن يعين فون زايس انكوارد النازي النمساوي رئيسا لحكومته ، بعد أن أطلعه على الأوامر الصادرة منه الى القوات الألمانية بالرحف على النمسا اذا لم يطع شوشنيج هذا القرار . ولقد اضطر الرجل الى أن يصدع بالأمر . وعاد شوشنيج الى فيينا ، وطفق يبحث عما اذا كان يمكن عمل أى شيء لاتقاذ البلاد . ولم يكن في تقديره أبدا أن يقاوم النازيين بإمكانياته الدائية ، ولم تكن المصادر الباقية للمقاومة المحتملة ، الا أولئك الهايمفر ، ثم تلك الحركة العمالية المنحلة والمفككة معا . وواضح أن الهايمفر الذين اختلف معهم شوشنيج كانوا قيثارة محطومة ، بينما كان الأمل الواحد المتبقى مائلا في التصالح مع العمال . وأجريت مناقشات مع ممثلى العمال ، وقبل نهايتها بأيام قليلة ، عقد مؤتمر كبير للطبقة العاملة بموافقة الحكومة ، حيث تعهد المؤتمر بالدفاع عن النمسا . وهكذا عند الرمي الأخير ، اضطر الكاثوليك الذين طالما حاولوا ضرب حركة الطبقة العاملة ، الى أن يسعوا الى الاتفاق معها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على تنظيم مقاومة واسعة المدى . ومع ذلك فلم يكن شوشنيج صادق العزم تماما . وعندما أحاب بالعمال للنصرة ، لم يوثق الوعد بأن حكومته سوف تحارب حتى النهاية اذا هم ساعدوها . وفي خلال الأيام الأواخر للاستقلال النمساوي ، كانت طرقات فيينا مملوءة بالمتظاهرين الاشتراكيين الهائفين ، وصمم شوشنيج على اجراء استفتاء على الاستقلال أو الاندماج ، وكان هذا القرار هو الذى عجل بالانقلاب على الأرجح . ففي ١١ مارس ١٩٣٨ زحف النازيون ، واستقال شوشنيج في ذلك المساء دون أية محاولة للمقاومة من جانبه . لقد كان على يقين بأنه ليست لديه أية فرصة ، عندما تحدى هتلر نصيحة ضباطه الكبار وأصدر الأمر بالزحف . ولقد كان في ذلك مجيئا تماما ، اذ لم يكن لدى العمال في هذا الوقت الا عدة محدودة من

الأسلحة ، وكان من الواضح أنهم غير أكفاء للصمود أمام أى هجوم لقوات منظمة .

وهكذا انتهت الجمهورية النمساوية فى ١٩٣٨ ، ليعاد تشكيلها فى نهاية الحرب العالمية الثانية فحسب ، تحت ظروف الاحتلال المشترك ، التى أجبرت الاشتراكيين على الاشتراك فى حكومة ائتلافية ، وأن يظلوا شركاء فيها حتى الوقت الحاضر ، عندما قبلت النمسا التى جلت عنها قوات الاحتلال ، أن تخلص الى الحياد فى الصراع الأوروبى . ولكن خطوط الحزب اليوم تختلف تماما عما كانت عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين . فقد اختفت النزعات المعادية للديمقراطية التى مثلها سايبيل والهايمفر . والاشتراكيون الذين أقروا بمعجزهم عن الحصول على أغلبية مستقلة ، قد نزعوا الى العيش مع الحزب المسيحى الاشتراكى ، الذى لم يعد يهدف الى هدم الديمقراطية البرلمانية ، ولكنه على استعداد لتقبلها فى الظروف الراهنة ، باعتبارها النظام المملى الفريد . وكما قد رأينا ، فإن الاشتراكيين الذين لم يكونوا أبدا ثوريين على النحو الذى عرفه خصومهم منهم ، بل كان لهم على الدوام جناح دستورى يمينى قوى يرأسه رجال من أمثال رينر ودانبرج ، هؤلاء الاشتراكيون ، قد تداعوا الى صورة جماعة للأوضاع الدستورية فحسب . أما المحاولة الخاصة بإيجاد ماركسية - نمساوية ، تنتصف الطريق بين اليسار واليمين ، فقد أفلح عنها .

لقد أصبح الحزب الاشتراكى النمساوى اليوم - كما كان دائما - حزب إصلاح اجتماعى ، ولكنه لم يعد يستند الى أى أساس نظرى مميز . ولا يزال بعض زعمائه القدامى على قيد الحياة ، ومن بينهم فردريك أدلر ، ولكن ليس لهم نشاط منذ بعيد . أما الرجال الأصغر سنا الذين كان لهم نشاطهم قبل عام ١٩٣٤ ، ولا يزالون على نشاطهم حتى اليوم ، فنذكر منهم أوسكار بولاك صاحب صحيفة الأدبايتر تسايتونج ، وكذلك جوليوس براونثال (١) الذى اعتزل أخيرا سكرتارية الدولية الاشتراكية . أما أغلب الزعماء القدامى فقد ماتوا ونحل فى معظمهم رجال جدد من الزعماء ذوى عقلية أقل مرتبة من الناحية النظرية . أما الماركسية النمساوية ، التى طالما اعتبرت تهمة عار عند النمساويين المعادين للاشتراكية ، وعند الشيوعيين الذين استنكروها باعتبار أنها تقوم على أسس فلسفية لمثالية « كانت » ، هذه الماركسية النمساوية قد انتهت تماما كنظرية حية ، تصلح لظروف الوقت الحاضر .

(١) جوليوس براونثال هو صاحب « التعريف » الذى كتبه من البروفسور كول بعد وفاته ، وهو التعريف الذى برأه القارىء منشورا فى مقفلة هذا الكتاب .

ومهما يكن من شيء فإن الاشتراكيين النمساويين ، قد اظهروا أكثر من
حرية ، الدلائل الواضحة على مقاومتهم وقدرتهم المتصلبة في النضال ، ولم يهن
عزمهم في ثنابا السنوات التي مارس النازيون فيها الاضطهاد منذ بدأ عام ١٩٣٨
ولعلنا اعتقد أنهم كانوا دائما ذوي رأيين ، وكانوا مترددين الى حد كبير ، في
الإيمان بأن المناسبة قد حانت لأن تكون المقاومة المسلحة هي وحدها السياسة
التي تمنح فرصة النجاح . حقا لقد كان ترددهم راجعا الى أن فرصة النجاح
لم تكن أبدا الا فرصة ضئيلة ، ولكن ، بينما سمحت الحركة الاشتراكية
الألمانية العظيمة لنفسها ، أن تتلقى اللطمة في عام ١٩٣٣ دون أن ترد ولو بضربة
واحدة ، فإن الاشتراكيين النمساويين ، أو على الأقل جانباً رئيسياً منهم ، قد
قاوموا بالسلاح في عام ١٩٣٤ ، وخلفوا شعوراً بالغ المدى بأنهم انقلدوا شرف
الاشتراكية في أحلك ساعاتها ، ورغم هزيمتهم ورغم السمة المتحيزة التي
طبعت ثورتهم .

الفصل السابع إسكندريادة وفنلندا

كانت الفترة التي امتدت بين الحربين العالميتين ، هي الفترة التي دأبت فيها شهرة الاشتراكية الديمقراطية الإسكندنافية ، بين كل من الاشتراكيين المعتدلين ، والجماعات الأكثر اعتدالا من المناهضين للاشتراكيين على السواء . ذلك أنها قد سلكت في نجاح ، طريقا وسطا بين الاشتراكية والراسمالية . وكان هذا يعنى في الحقيقة أن الاشتراكيين الديمقراطيين ، في البلاد الإسكندنافية الرئيسية الثلاثة - الدانيمرك والسويد والنرويج - قد استثمروا الفرصة التي خلقتها الحرب ، في ضمان ممارسة حق التصويت العام وما يشملته ذلك من أصوات النساء ، وفي تأمين ممارسة الإصلاحات الديمقراطية في الكيان السياسي . ثم مضوا في جعل هذه التغييرات أساسا لاجراءات طويلة المدى ، من أجل التأمين الاجتماعي والضريبة التقدمية وإصلاحات أخرى كثيرة . . وهكذا تهيأ للقطاعات العمالية التي تزايد عدد أعضائها ونفوذها ، أن تتخذ وضعا ملائما للقيام بالمساومة الجماعية الناجحة . ومن حيث الواقع العملي . لم يكن قد تحقق جانب كبير في ميدان الإصلاحات الاجتماعية حتى نهاية عشرينيات القرن العشرين ، إذ كان الاشتراكيون الديمقراطيون أقلية في برلماناتهم المتعاقبة خلال هذه الفترة . وبرغم ذلك شكلوا حكومات اشتراكية ديمقراطية لم تمش طويلا . وعلى النقيض من ذلك ، فإن أغلب ماحققة الاشتراكيون من ألوان النجاح الأساسي ، إنما كان في ثنايا كارثة الكساد العالي العام الذي نشب في خلال ١٩٣١ ، ومصاحبا للانتصار النازي في ألمانيا على مشارف عام ١٩٣٣ .

فكيف حدث هذا ، لا في بلد واحد فحسب ، بل في البلاد الثلاثة جميعها إلى حد ما ، وفي السويد منها بخاصة ، حيث كانت تنهض فيها دائما حكومات اشتراكية ديمقراطية ، أو حكومات تستند في أساسها إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، باستثناء فترة بالغة القصر ، منذ عام ١٩٣٢ حتى اندلاع شرارة الحرب في عام ١٩٣٩ ؟

إن الذي لاشك فيه ، أنه كان هناك سبب واحد ، ذلك هو أن السويد كانت في وضع اقتصادي أفضل مما كانت فيه جاراتها . وبرغم أن نسبة

البطالة قد ارتفعت كثيرا في السويد ، ودعت الى الالحاح على اتخاذ اجراءات لمساعدة أولئك المتعطلين ، فإنه لم يكن هناك أى وقوع في هاربة الغراب التي سببته البطالة في كثير من البلاد الأخرى ، والحقيقة انه أمكن الاحتفاظ بمستوى الصادرات الى حد ما ، لأنها كانت تتكون في الغالب الأعم من لب الخشب والورق ، اللذين ظلا يحظيان بالطلب الكبير على نحو ما ، ومن منتجات الغابات الأخرى كذلك ، بالإضافة الى الحديد ذى المرتبة العالية الذى يستخرج في شمال البلاد . ولذلك فإن برامج إعادة التسليح في ثلاثينيات القرن العشرين قد قدمت معينا لابنض على التحقيق ، خصوصا من جانب ألمانيا ورغم صعوبة الحصول على الثمن من الألمان . وكانت الواردات السويدية تتكون غالبا من المواد الخام أو المواد نصف المصنوعة لاستخدامها في الصناعة ، حيث لم تكن السويد الا مستوردا ضعيفا للمواد الغذائية أو المنتجات الصناعية الكاملة ، التي كانت تصنع لديها في اشكال عديدة .

وصحيح أنه قد حدث في الفترات الأولى للكساد العالمي ، ان هبطت التجارة بين ألمانيا والسويد هبوطا كبيرا ، وكان ذلك راجعا بصفة أساسية الى صعوبات في ميزان الدفع الألماني . ولكن قيام النازية قد غير هذا الاتجاه ، بحكم الطلب الألماني المتزايد لخام الحديد ، ولمنتجات الصلب التي كانت السويد قادرة على تزويد الألمان بها . وهكذا لم يتأثر السويديون كثيرا بالكساد ، وكان في مقدورهم أن يتخذوا الاجراءات الكفيلة بمقاومة هذا الكساد ، باعتبار أن السويد لديها احتياطييات كبيرة من الذهب ، وتمتع بوضع طيب لميزان المدفوعات في صالحها ، فكانت بذلك قادرة على أن تنفق المال في الأشغال العامة من أجل توفير العمالة ، دون أن تقع في متاعب ينوء بها ميزان مدفوعاتها . . . والواقع أن الحكومة السويدية الاشتراكية كانت قادرة على اعطاء الدلالة المشهودة لفاعلية سياسة الأشغال العامة ، باعتبارها وسيلة لمقاومة البطالة ، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات الأخرى تبدي قصورها في هذا المضمار ، بل حتى في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا العظمى تنكر فاعلية هذه السياسة ، بحسبى باطلة تزعم فيها أن أى زيادة في فرص العمل تقدمها الإدارات العامة ، سوف يتم إبطالها بحدوث نقص مساو لهذه الزيادة في فرص العمل التي تقدمها المؤسسات الفردية ، مما لا يجعل الوضع في عمومه أفضل مما كان عليه من قبل . . . ولقد كان يمكن أن يكون الأمر موضع الجدل فيما اذا كان السويديون يستطيعون التصرف على النحو الذى فعلوا ، لو أن ميزان مدفوعاتهم لم يكن طيبا ، أو لو كان الكساد قد أصاب صادراتهم على نحو أشد . ولكن مهما يكن من أمر ، فإن الفضل يرجع اليهم في أنهم أول من رأى أن الأزمات الاقتصادية ليست من صنع القدر ، بحيث لا تستطيع الدولة أن تدرك أوزارها ، وإنما هي بالأحرى ميدان لمنهج فيه فرص العمل . وقد كان لارنست ويجفروس وزير المالية في بلادهم ، حشولا إلى حد كبير عن السياسة التي اتبعوها ، واليه يعزى كثير من الفضل

بوصفه رائدا لما أصبح الآن الطريقة المثلى لتصرف الحكومة ، من أجل الحفاظ على مستوى العمالة ، بدلا من السعى الى مخرج يؤدي الى الانكماش .

والى جانب هذا ، فقد كان أهم ماحققته الحكومات السويدية الاشتراكية يتمثل في مجال التأمين الاجتماعي . ذلك أن السويد كانت بلدا فيه الأغنياء قليل ، ولم يكن الفقر المدقع هناك الا على نذر يسير ، اللهم الا في أقصى الشمال فقد كانت مستويات المعيشة في الحضر على مرتبة عالية ، وكان جانب كبير من سكان الريف يتكون من صغار المزارعين الذين يتمتعون بالرخاء على نحو طيب ، والذين كانوا على رباط من المصالح المشتركة مع العمال الصناعيين الى حد كبير . أما العمال الزراعيون الذين كانوا أسوأ حالا فلم يكن عددهم كثيرا . كذلك كانت هناك طبقة وسطى من الحرفيين والتجار ، يتمتعون بمستوى معيشة أفضل بكثير من العمال المهرة ، وقد انتظموا معهم في الحركة التعاونية القوية الداعمة للمستهلكين ، التي استطاعت تحت الزعامة الرشيدة لآلبن جوهانسن أن تعلن الحرب على المحتكرين ، الذين حاولوا استغلال المستهلكين ، ودخلت في تنافس مباشر معهم في كل من تجارة الجملة والتجزئة والإنتاج ، لاسيما في ميدان صناعة المصابيح الكهربائية وصناعة الآلات الحاسبة ، بل كذلك في ميادين أكثر اتساعا . ولقد حرصت هذه الحركة التعاونية للمستهلكين على سياسة حيادية جادة في الميدان السياسي الداخلي ، ولم تكن مرتبطة بالحزب الاشتراكي على أي نحو ، الا أن الأسر الاشتراكية كانت في العادة تابعة لها ، وكانت الصلات غير الرسمية بين الحركتين موثوقة في غير انقسام . وكانت جمعية كوبراتيفا فور بونديت التي خدمت التعاون بوصفها وكالة لتجارة الجملة والإنتاج ، وهيئة لرسم السياسة العامة للتعاون والدعاية له ، تتفغل في قوة داخل المدن ، بل تنفذ كذلك الى المناطق الزراعية . ولكن الفلاحين كانت لديهم منظماتهم التعاونية المنفصلة ، وبخاصة لتسويق اللبن والمنتجات الغذائية الأخرى ، وقد عملت هذه المنظمات كمقاعدة عامة في توافق مطرد مع جمعية الكوبراتيفا فور بونديت .

وحين ولي الاشتراكيون مقاليد الحكم ، لم يبدووا حماسا من أجل التأمين وكان هناك في هذا الوقت ، جانب كبير من المشروعات العامة ، التي تشمل بالإضافة الى السكك الحديدية ، مناجم الحديد وعددا كبيرا من الضاببات العامة وأعمال التشجير . كذلك كان أكثر من ثلثي الطاقة الكهربائية يستمد من القوى المائية وهي مخصصة للاستهلاك العام ، أو هي أكثر من نصف الاستهلاك العام اذا أخذنا في الاعتبار أولئك الذين يولدون الكهرباء لاستعمالهم الخاص . وقد كانت أي محاولة لتأمين الأرض ، مصيرها المعارضة القوية من جانب الفلاحين صغارا أو كبارا على السواء ، كما أن الوضع القوي للحركة التعاونية ، لم يكن يسمح عمليا بأي مزيد من النشاط الحكومي في ميدان تجارة الجملة أو التجزئة وكذلك لم يكن هناك أي ضغط للتأمين بين العمال الصناعيين ، الذين كانوا

بتنظيمهم القوى في نقابات عمالية مركزية ، قادرين على المساومة من اجل شروط متكافئة من اصحاب العمل ، باعتبارهم في وضع التكافؤ معهم والمساواة بهم .

وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاضراب السويدي الذي وقع عام ١٩٠٨ ، قد طوى في عالم النسيان ، واصبح هناك سجل طويل حافل بالتفاوض السلمى على الأجور وشروط العمل . وعلى أية حال ، كان الجميع راضين عن النتائج ، بل لقد اهتمت زعامة النقابات العمالية المركزية باتتباع سياسة التوفيق والمجاملة على غير حق ، وانهت بخيانة مصالح العمال . ولكن الجناح اليسارى للنقابات اخذ يتداعى الى الاضمحلال ، برغم انه كان يتمتع بشيء من الأهمية لدى عمال الغابات . أما ميدان الصناعة على وجه العموم ، فقد احتلت فيه جماعة الوسط (المنظمات الوطنية) مركز الصدارة دون منازع .

لقد كانت الحكومة السويدية قبل وصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى الحكم بزمان طويل ، تركز اهتمامها على التأمين الاجتماعى . وقد ألزم اصحاب العمل منذ عام ١٩٠١ بالتأمين ضد المخاطر من اجل تعويض العمال ، وفرض التأمين الاجبارى ضد العجز والمرض في عام ١٩١٣ ، ومنذ الحرب العالمية الاولى ، مارست الدولة نشاطها الزائد على نحو متصل في ميدان الخدمة الاجتماعية . وفوق ذلك لم تكن الحكومة في السويد تعمل وحدها ، بل كانت تعمل بالتعاون مع السلطات المحلية والهيئات الاهلية المتطوعة ، وكان قليل من هذه الخدمات يقدم دون لقاء خلال الثلاثينيات الى المستحقين ، الذين كان يطلب اليهم ان يتحملوا جزءا من التكاليف ، وان يكن هذا الجزء في اكثر الحالات ضئيلا . وأبلغ من هذا ، ان كثيرا من الخدمات كانت تقدم طوعا ، وتقتصر على هؤلاء الذين يساهمون من اجلها بمحض ارادتهم ، ويكون ذلك عادة عن طريق بعض الجمعيات التى تخضع للإشراف العام كليا أو جزئيا ، أو الجمعيات المستقلة تماما عن الدولة ، بغض النظر عما تمنحه لها من امانات .

وهكذا على الرغم من ان التأمين الصحى الاجبارى قد اقترح في عام ١٩١٩ فانه لم يصدر اى قانون لتنفيذه ، بل قام عدد من الجمعيات الصحية الخيرية المسجلة ، لادارة شؤون التأمين الصحى ، بمساهمة مجلس معاشات الدولة ، وامانات تتلقاها من الحكومة . وفي نهاية الثلاثينيات ، كان اكثر من مليون شخص قد اصبحوا تابعين لمثل هذه الجمعيات ، من مجموع السكان في مختلف الأعمار ، الذين يزيدون قليلا على ستة ملايين ونصف المليون ، وقد اعيد تنظيم المشروع في عام ١٩٣١ ، ليقوم على نوعين من الجمعيات : جمعيات محلية وجمعيات مركزية ، بحيث ينتمى كل شخص مؤمن عليه الى جمعية من كل من النوعين . أما الجمعيات المحلية فهى مسئولة عن المساعدة الطبية وعلاج المستشفيات وامانات المرض الى فترة محدودة المدى ، تقوم بعدها الجمعيات المركزية بممارسة العون الطبى الى امد غير محدود ، وممارسة علاج المستشفى

عند الحاجة اليه طوال سنتين أو ثلاث سنوات . ومهما يكن من شيء ، فقد كانت الأتعاب تغطي جزءاً من تكاليف العلاج الطبي ، وكان الخصم من قيمة اعانة المرض يتم لمواجهة هذه الأتعاب في حدود معينة . وخلافاً للتأمين ضد المرض ، كان التأمين ضد العجز والشيخوخة اجبارياً منذ بعيد في عام ١٩١٣ ، حيث كانت هذه الخدمات تقوم عن طريق لجان المعاشات المحلية ، بالتعاون مع مجلس المعاشات الملحق بوزارة الشؤون الاجتماعية . وكانت المساهمة السنوية في عام ١٩٣٧ تتراوح بين ٦ شلنات و ٢٠ شلناً ، وتتكون من واحد في المائة من دخل المساهم الذي يزيد على هذا الحد الأقصى . اما المعاش الذي يمنح لمن بلغ السابعة والستين أو بلغ العجز التام ، فقد كان سبعين شلناً يضاف اليها واحد في المائة من مجموع المساهمة السنوية للعضو . كذلك كانت هناك معاشات اضافية تدفع للذين يقل مجموع دخلهم عن مستويات معينة ، وتحمل الدولة ومجلس البلدية فيما بينهما ، التكاليف الزائدة لهذه المعاشات الملحق ، ثم كان هناك مشروع خاص للمعاش ، يعرف « بمشروع المعاش الشخصي » يساهم بمقتضاها المستخدمون غير اليدويين في صندوق ، يديره ممثلون لمختلف المصالح المتعددة الخاضعة لاشراف الدولة . وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩١٥ وأعيد تنظيمه في عام ١٩٢٩ .

اما التأمين السويدي ضد البطالة ، فقد كان يقوم على اساس اختيارية ، عن طريق الجمعيات الخيرية التي تساعد الدولة ، والتي تشكلها نقابات العمال . وفي منتصف الثلاثينيات كانت هذه الجمعيات تنتظم نحو مائة ألف شخص فحسب ، وكانت المساعدة الرئيسية للمتعمّل ، تأخذ صورة تشفيله في أعمال الإغاثة التي تخضع الى حد كبير لاشراف السلطات المحلية ، حيث يتقاضى الأشخاص الذين يشتغلون في أعمال الإغاثة هذه ، أجوراً تقل نسبتها كثيراً عن النسب التي تدفع للعمال غير المهرة الذين يعملون بصفة منتظمة ..

وكانت لجنة البطالة الحكومية مسئولة منذ عام ١٩٢٤ ، عن سياسة الأشغال العامة تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وكانت هذه الأعمال تستغرق عدداً كبيراً من العمال ، وإبرزها من الناحية العملية ، اشغال الطرق التي تتمثل في ثلاثة أنواع ، منها نوع في يد الدولة مباشرة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية بواسطة اعانة مالية من الدولة ، ونوع تنفذه السلطات المحلية لحسابها . اما المساعدة النقدية فلا تقدم الا في حالة تعذر وجود العمل . وكان هذا النظام محتملاً مادامت البطالة غير حادة . وفي عشرينيات القرن العشرين ، أُخيل مايقرب من ثلث العمال المتعطلين والمسجلة أسماءهم الى أعمال الإغاثة ، بينما تلقى مايقرب من عشرة في المائة أو اقل مساعدة نقدية . غير أنه حين استفحل الكساد ، زادت نسبة المتعطلين زيادة كبيرة ، فزاد عدد الذين يتلقون المساعدات النقدية في كثرة غامرة .

لقد كان هذا هو الحال عام ١٩٣٢ ، عندما حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أكثر من ٤٠ في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الثاني ، وأمكنهم تشكيل الحكومة ، برغم أنهم لم يحققوا أغلبية واضحة على الأحزاب الأخرى . وقد أجريت هذه الانتخابات وسط الكساد العالمي ، ودارت المعركة الانتخابية بصفة أساسية حول الإجراءات التي ستتخذ لمعالجة الكساد . وقد ساهم الاشتراكيون الديمقراطيون مع الأحزاب الأخرى في الاعتراض على تقديم المعونة النقدية بوصفها الملاذ الأخير ، ولكنهم اعترضوا كذلك على نظام أعمال الإغاثة التي تقل أجورها عن المستويات التي حددها اتحاد النقابات ، وطالبوا بدلا من ذلك « بخطة للأشغال العامة » يقوم العمل بمقتضاها وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة ، على أن تواجه النفقات بالاقتراض كلما دعت إلى ذلك ضرورة . وقد كان هذا يعني رفض الفكرة الجامدة ، التي ترى وجوب موازنة الميزانية عاما بعد عام ، وأن تحل في محلها فكرة سداد العجز في ميزانية سنوات القحط ، من الفائض في سنوات الرخاء . ولما لم تكن للاشتراكيين الديمقراطيون أغلبية واضحة في البرلمان ، فإنهم لم يستطيعوا أن ينفذوا سياستهم بتمامها ، ولكنهم استطاعوا أن يضعوا سياسة نشيطة للأشغال العامة ، كان العمل في ظلها يقوم وفقا لمستوى الأجور والظروف الراهنة ، كما استطاعوا أن يرفعوا مستويات الدفع لأعمال الإغاثة إلى مستوى أجور العمال غير المهرة . ولم تكن الميزانية متوازنة ، ولكن كان هناك نص على تسديد العجز في السنوات التالية عن طريق الضرائب الخاصة ، وذلك هو ما حدث بالفعل . وعلى هذا النحو فإن السويد منذ سنة ١٩٣٣ وما تلاها ، لم تعالج الكساد بالانكماش المالي ، ولكن باصلاح ما حدث من ضعف في الاستثمار الخاص ، عن طريق زيادة الاستثمار في المشروعات العامة ، وبذلك حافظت على مستوى العمالة إلى أن انتهت الظروف الاستثنائية للكساد . وقد أمكن تحقيق هذا الأمر في سهولة واضحة ، لأن الصادرات السويدية كما رأينا ، قد توفر لها الاستقرار الكامل برغم الكساد ، ولأن ميزان المدفوعات كان في حالة طيبة ، ولكن الفضل الكبير يعزى إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي وإلى ويجفورس وزير مالىته ، لنجاحه في قيادة السويد خلال الكساد ، مع عدم تأثرها إلا بأقل الأضرار التي لحقت بالدول الأخرى التي حاولت علاج هذه الآثار بأساليب الانكماش الجامدة .

لقد كانت ميزة الاشتراكيين السويديين ، أنهم اتبعوا أعداد خطتهم سلفا ، ولذلك فإنهم كانوا يعرفون ماذا يفعلون ، ولم يكونوا محتاجين إلى ارتجال الوسائل . وفي نجاحهم الرد للكتفي على نقادهم ، ففي السنين التالية ، سددوا المبالغ التي كانوا قد استدأونها لمواجهة الأزمة ، وأصروا على وضع نظم ضرائب في مستوى يسمح بذلك . ومهما يكن من شيء ، فهم لم يستطيعوا للاستثمار العام أن ينخفض إلى مستوياته الأولى في الوقت الذي استعاد فيه

الاستثمار الخاص وضعه القديم ، لانهم أرادوا دائما أن يمتد نطاق الاستثمار العالم الى المشروعات القومية المرغوبة ، ثم جاهدوا أنفسهم على محاولة الاحتفاظ بالاستثمار الكلى ، سواء منه العام والخاص ، فى مستوى يمكن تحمله ، دون اللجوء الى مزيد من الافتراض لمواجهة الانفاق الراسمالى فى سنين الرخاء .

ولقد كان من تأثير هذه السياسة ، ان الحاجة الى المساعدة النقدية للمتعللين تناقصت الى حد كبير ، وانخفضت اعمال الاغاثة فى اهميتها الى مرتبة ثانوية . وبالإضافة الى ذلك احتفظ بمستوى الضرائب مرفعا ، بدلا من ان يهبط بزوال الكساد ، حتى يمكن تقديم الارصدة للخدمات الاجتماعية التى اجرى عليها التحسين ، لاسيما الاصلاح الخاص بالمعاشات فى عام ١٩٣٧ .

لقد كانت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية فى سنة ١٩٣٢ وماتلاها ، حكومة اقلية تتمتع بتأييد الحزب الزراعى ، وبعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٣٦ ، التى زادت فيها قوة الاشتراكيين الديمقراطيين عندما حصلوا على حوالى ٤٦ فى المائة من الأصوات ، شكل رئيس الوزارة بير آلبين هانسون حكومة جديدة تضم الزراعيين والاشتراكيين ، وبذلك حصل على اقلية واضحة .

ومهما يكن من امر ، فان التحول الى الائتلاف لم يكن له أى تأثير ملحوظ على السياسة ، واخذت الحكومة الجديدة فى التشريع من أجل تحسين المعاشات والتأمين ضد البطالة ، والاجازات بالأجر ، وعدد من الاصلاحات الاجتماعية الأخرى ، ولكنها لم تقم بأية محاولة نحو الاشتراكية ، باتخاذ أية اجراءات ضد المؤسسات الخاصة . وعندما اشتعلت الحرب العالمية فى عام ١٩٣٩ ، اعيد تشكيل الحكومة على اساس ائتلاف وطنى برئاسة الزعيم الاشتراكى هانسون . وأعلنت السويد قبل عام ١٩٣٩ ببعيد ، عن عزمها على ان تبقى محايدة ، ولكنها اتخذت عدة خطوات لتنظيم مراكز دفاعها فى مواجهة التوتر . وعندما اشتعلت الحرب ، حافظت السويد بالفعل على حيادها ، ولكنها كانت مضطرة الى اجراء كثير من الاذعان لالمانيا ، لاسيما بعد الاحتلال الالماني للنرويج والدانيمرك . وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٤٠ زاد الاشتراكيون الديمقراطيون من تحسين أوضاعهم ، ظافرين بأقلية كبيرة فى جماع الأصوات وأقلية مطلقة فى البرلمان . وعندما انتهت الحرب ، شكلت من جديد حكومة اشتراكية ديمقراطية خالصة برئاسة هانسون ، الذى خلفه تاج أرلاندر بعد وفاته فى عام ١٩٤٦ .

لقد مضى هانسون فى الحكم بصفة عملية من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٦ ، رئيسا لوزارات اشتراكية او ائتلافية . وفى خلال ايامه الأولى ، عندما كان زعيما لحركة الشباب الاشتراكى ، أصبح شخصية محترمة ومحبوبة تماما ، بوصفه خليفة لبرانتنج ، فاختر زعيما للحزب فى عام ١٩٢٨ . واذا كان هانسون رجلا معتدلا ، فقد عرف جيدا كيف يحافظ على وحدة الحزب ، وتعاون تماما

مع ارنست ويجفوردس في تنفيذ السياسة المناهضة لازمة عام ١٩٣٢ ، وفي الاجراءات المتتالية للاصلاح الاجتماعى . لقد كان بحق « هو الزعيم المناسب للسويديين الاشتراكيين ببرامجهم التقدمية من اجل الاصلاح الاجتماعى ... وكان الممثل لسواد الامة من المستهلكين الفقراء والمتوسطين ، باكثر من تمثيله للبروليتاريا في اى نزوع خاص او صراع طبقي . والحقق ان الاشتراكية السويدية كما كانت في ثلاثينيات القرن العشرين ، وكما هي حالها اليوم ، حركة اصلاحية بالضرورة ، ولا تتلقى وحيتها من اى شعور بالعداء الطبقي . ثم ان بناء المجتمع السويدي يسلم بالطبيعة الى تحالف بين صفار المزارعين والعمال الصناعيين ، كما يسلم ايضا الى تقارب كبير في النظرة بين العمال المهرة والراتب الدنيا للمهنيين ، التي لا تفترق عنهم كثيرا فى مستويات المعيشة . والواقع ان كانت توجد خلافات صناعية حادة في السويد ، لاسيما في ايام الاضراب الشامل عام ١٩٠٨ ، عندما تصارعت حركة النقابات العمالية المترابطة ، مع الهيئة المركزية لاصحاب العمل ، ومنيت بهزيمة ساحقة . ولكن منذ ذلك الوقت ، اللهم الا في مناسبات نادرة جدا ، عرفت نقابات العمال ، وعرف اصحاب العمل ، كيف يتعايشون سلميا في ظروف طيبة ، كما عرفوا كيف يلائمون الاجور والشروط من طريق عمليات وثيقة متآزرة ، للمساومة الجماعية ، ولا مرء في ان القوة الكبيرة لحركة التعاون ، بحيادها السياسى وباهتمامها الخاص بمصالح المستهلكين ، تؤثر كثيرا على السياسة الاشتراكية لان الاشتراكيين لا يستطيعون مطلقا التشاجر مع التعاونيين ، الذين تؤيد غالبيتهم اجراءات الاصلاح الاجتماعى ، ولا يشعرون باى حماس لاجراء اشتراكى .

والاشتراكيون الديمقراطيون هم الحزب الماركسى من الناحية النظرية ، ولكن لا توجد على ذلك الا دلالة عابرة في اتجاههم بازاء المشكلات الاقتصادية ، وهم لا يبدون رغبة او عزمًا على القيام باى هجوم عام على الرأسمالية بوصفها نظاما قائما . ان موقفهم هذا ، هو في الحقيقة انعكاس للوضع الاجتماعى القائم الذى تشعر فيهم غالبيتهم بأنه مرض في مظهره العام ، وان يكن قابلا لمزيد من التعديل عن طريق اصلاحات معينة . ولقد ظفروا في اوائل العشرينيات بالتأييد الانتخابى لثلث العدد كله الذى صوت في الانتخابات ، بمقتضى حق التصويت العام الذى تقرر في عام ١٩١٩ ، ثم زادت حصتهم من جماع الاصوات الى ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٢٤ ، وظلت على هذا النحو كذلك او اكثر قليلا ، فيما عدا نكسة واحدة مؤقتة في عام ١٩٢٨ ، عندما هبطت حصتهم الى ٣٨ فى المائة . ولكن حدث مرة واحدة فحسب ان ظفروا بأغلبية مطلقة على جميع الاحزاب الاخرى عام ١٩٤٠ ، ثم هبط النصيب بعد ذلك الى مايقرب من ٤٦ فى المائة ، في كل انتخابات عامة متعاقبة . ولقد كان يوجد في الحزب الرسمى دائما فريق من اليساريين يمثلون الفئات المنشقة ، ولكن هذه الفئات لم تكن كبيرة ، على النحو الذى تتحدى به نفوذ الحزب في اى اتجاه اساسى .

فلو كانت الاشتراكية لا تعنى سوى « دولة الرخاء » يصاحبها قدر كبير من التخطيط الاقتصادى ، اذن لكان يمكن للاشتراكية الديمقراطية السويدية ان تعتبر بحق ، الحزب الاشتراكى النموذجى ، وذلك هو مايراه كثيرون بالفعل والواقع ان مستوى المعيشة للطبقة العاملة السويدية، من ارفع المستويات فى أوروبا . ومادامت لا توجد هناك طبقة كبيرة من الاثرياء بحق ، فانه لم يعد هناك حافز لاي تغيير اجتماعى جذرى .

الدانيمرك

كانت الدانيمرك ، التي يتمتع كيانها الاجتماعي بديمقراطية واسعة المدى وارتفاع في مستوى العيش ، تساهم بكثير من السمات العامة في اشتراكيتها ، المماثلة للاشتراكية السويدية في ثلاثينيات القرن العشرين . ومنذ بدأت الدعوة الاشتراكية في عام ١٩٢٠ ، تولت شؤون الحكم في الدانيمرك حكومة ائتلافية من الاشتراكيين والأحرار ، الى أن وقع الاحتلال الألماني عام ١٩٤٠ ، وكان الاشتراكي شتاوولينج رئيسا لوزارة هذه الحكومة ، التي اتبعت الى حد كبير ، خطة مماثلة للخطة السويدية في تشريعات الرخاء الاجتماعي .

وفي الدانيمرك ، كما كان الوضع في السويد ، وجد الاشتراكيون الديمقراطيون عقب اقرار حق الانتخاب العام ، أن الأمر ميسر نسبيا لاجتذاب مايزيد على ثلث الأصوات جميعا ، ثم زادوا نصيبهم من الأصوات الى ٤٦ في المائة . ومع ذلك فإنهم لم يستطيعوا أن يفوزوا بأغلبية صريحة على الأحزاب الأخرى ، وظلوا مؤتلفين مع الراديكاليين ، الذين اتفقوا معهم أساسا في شؤون الخطة الاجتماعية . ولم يكن شأن التعاون في الدانيمرك كشأنه في السويد . فبينما هو قوى في كلا البلدين ، إذا هو في الدانيمرك يمثل أعظم القوى جميعا ، بوصفه حركة للفلاحين . ولو أن تعاون المستهلكين كان قوى الدعام كذلك ، لاسيما في المدن . ومهما يكن من شيء ، فقد كانت الدانيمرك مماثلة للسويد في تمتعها بمستوى العيش الرفيع ، كما كانت لها تقاليد لها القوية الأصيلة في الاقاليم . ولهذا كان التحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والراديكاليين ، نجواب مع الوضع الحقيقي للجماعة في مشارعا ، بقدر ما يتجاوب في مصالحها .

والاشتراكيون الدانيمركيون كاخوانهم السويديين حزب ماركسي من الوجهة النظرية ولكنهم من الوجهة العملية ، لم يتأثروا الا قليلا جدا بالنظريات الماركسية التي اضطلموا بها ، ولما كانوا مسالمين في مظهرهم ، فقد ذهبوا مذهب التطرف في نزع السلاح وحدهم خلال ثلاثينيات القرن العشرين . وحين خرق هتلر ميثاق الحياد الذي عقده معهم منذ عام مضى فحسب ، واجتاح الدانيمرك عام ١٩٤٠ ، لم يكن في مقدورهم أن يقاوموا ، وسمحوا للألمان باحتلال الدانيمرك دون قتال ، ولكنهم قبل البنى عليهم ، كانوا قد اخلدوا على عاتقهم تنفيذ برنامج واسع المدى للاصلاح الاجتماعي . وكان أهم

اجراء فريد ، هو قانون بتوحيد التأمين الاجتماعى ، وضعه شتاينكه الوزير الاشتراكى للشئون الاجتماعية عام ١٩٣٣ . وقد استتبع هذا القانون جميع الاجراءات العديدة المنفصلة ، تحت الاشراف الموحد لمجلس شعبى فى كل منطقة كما زاد الى حد كبير من آفاق المخصصات العامة . وقد تتابع بعد ذلك مزيد من القوانين ، من بينها قانون للأجازات بالأجر ، صدر فى عام ١٩٣٨ ، كما اتخذت الخطوات ايضا لتحسين العلاقات الصناعية ، فى ظل المساومة الجماعية من طريق التوفيق ، وكذلك اتسع فى عام ١٩٣٤ تطبيق نظام التوفيق فى المنازعات الصناعية ، الذى بدأ اصلا فى عام ١٩١٠ ، ونجح الى حد كبير فى منع التوقف عن العمل ، فى حالة انتهاء الأجل المحدد لاتفاقيات العمل الجماعى والحاجة الى تجديدها .

وفى بلاد مثل الدانمرك والسويد ، حيث يوجد مجال ضيق للأحزاب الرجعية الحقيقية ، وحيث لاتضمن احزاب اليسار غالبيتها الا بقدر ماتستطيعه من العمل معا فى صف واحد ، يصبح من الواضح تماما مدى الصعوبة التى يعانيتها الاشتراكيون فى كسب اقلية صريحة من الناخبين لمناصرة الحزب الاشتراكى ، مهما تكن قدرتهم فى تطوير سياستهم على النحو الذى تضمن به تأييد الجماهير .

ولقد حققت السويد ذلك مرة واحدة فحسب فى عام ١٩٤٠ ، حيث عادت فاقتدته ، وان لم يكن فقدانه على نحو كبير . ومن الواضح ان الاشتراكية الديمقراطية الدستورية ، تستطيع ان تصل فى سهولة الى المدى الذى يجعل من الصعب أو حتى من المستحيل ، قيام أى حكومة مستقرة ، على أساس ائتلاف مناهض للاشتراكية . ولكن يبدو كذلك واضحا ، ان هذا الوضع نفسه يجعل الحزب الاشتراكى غير قادر على النهوض بأعباء الحكم ، دون تأييد من حزب بورجوازى واحد على الأقل ، كشأن الزراعيين فى السويد أو الراديكاليين فى الدانمرك . ولست اعتقد ان هذا راجع الى ان الفئة الحدية من الناخبين يعترضون على أى شئ يضعه الاشتراكيون فى برامجهم الراهنة ، أو يعترضون القيام به فى المستقبل القريب ، وانما هو راجع فى أكثره الى عدم الرغبة فى الارتباط بالأهداف الاشتراكية طويلة الأجل ، أو عدم الرغبة فى الارتباط باسم الاشتراكية بالذات . فالفلاحون بخاسة لا يمكن اجتذابهم بسهولة الى الحزب الاشتراكى ، حتى لو أعلن عن عزمه على ترك الأرض فى حوزة الملكية الخاصة ، وحمايته للزراعة ضد أخطار التقلب فى الأسعار العالية ، ومما لاشك فيه ان كبار المزارعين الذين يظهرون التشريع الاشتراكى ، لا يمكن اجتذابهم بسهولة الى المعسكر الاشتراكى ، حتى ولو كانت الأحزاب التى يسيطرون عليها مستعدة للعمل فى تحالف مع لاشتراكيين ضد الأحزاب الرجعية . وهكذا فى مثل هذه البلاد ، حيث البروليتاريا الصناعية والفلاحون كلاهما أقوياء ، وحيث يمجزأ أى منهما عن الانفراد وحده بالحكم ، ينشأ ذلك التسويع من السياسة

الديمقراطية ، التي تركز على التضامن من أجل « دولة الرخاء » واستخدام النظام الضرائبي التقدمي سبيلا لاعادة توزيع الدخل ، ومنع التفاوت الكبير في الثروات ، بالإضافة الى وقف أى محاولة للاطاحة بمشروعات الاستثمار الخاص ، أو أى محاولة لنقل ملكية الصناعات والخدمات للقطاع العام ، مع استثناء تلك التي يبدو فيها التأميم ، أو أى صورة أخرى من الاشراف الجماعى (كمشروعات الملكية التعاونية مثلا) ضرورة لازمة لمواجهة عيوب الاحتكار أو النقص في الكفاية ، أو لمواجهة طارئ طبيعى يعرض للخطة العامة من أجل الحلول دون البطالة . بل أن التوسع فى الملكية العامة طبقا لمثل هذه المبررات يصبح معرضا للتأجيل أو التخلي النهائى عنه ، خوفا من أن يثير عدا و مقاومة الففة الحدية من الناخبين .

ولما كانت مثل هذه الدول تجعل من نفسها « دول الرخاء » بما تقدمه من مزيد الرعاية والخدمات الاجتماعية الشاملة ، فانه يصبح من أشق الأمور على الأحزاب الاشتراكية فيها ، أن تبتكر مزيدا من برامج الإصلاح على ذات النسق .

والواقع أن هذه الصعوبة قد تواجه « دول الرخاء » الأخرى ، حين تفرغ من انفاذ اصلاحاتها الاجتماعية على أوسع مداها ، ولكن يبدو أن هذه الصعوبة تظهر بسرعة ، حين تصبح حدود الاجراء العملى ، مرتبطة بالحاجة الى عمل مشترك من العمال الصناعيين والزراعيين .

النرويج

ان للنرويج حركة عمالية ، يختلف تاريخها اختلافاً بيننا من كل من السويد والدانمرك . ولقد رأينا في المجلد السابق ، كيف انخرط حزب العمال النرويجي في الدولية الثالثة لأول مرة عام ١٩١٩ ، تحت تأثير مارتن ترانميل ، ثم انسحب منها بعد ذلك سريعاً ، حتى لا يوافق على قبول السير طبقاً لأوامر موسكو . ولم يكن ترانميل ولا معظم أتباعه شيوعيين حقيقة ، بل النحوي الذي تفهمه موسكو من اللفظ . وعندما انضمت هذه الجماعة إلى الكومنترن ، لم يكن الكومنترن يبتغي العون من الشيوعيين فحسب ، بل كذلك يسعى إليه في صراحة لدى النقابيين الصناعيين واليساريين من أي اتجاه ، على أمل ورجاء ، في أنه إذا استمالهم للاتحاق به ، فسوف يوافقون بالضرورة على زعامة الشيوعيين الذين يريدون فرضها على الجميع . ولقد رأينا الارتباط بموسكو ، قد أسلم إلى حدوث انشقاق ، وإلى قيام الناقدين بتشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي يعنى مستقل ، عاد إلى الاتحاد مع الأغلبية ، بعد أن انفصلت علاقتهم بموسكو . وفي مقابل هذا ، أدى الانفصال إلى تشكيل حزب شيوعي يمثل أقلية تدعى بالولاء مباشرة للكومنترن ، دون أن يكون لها اتباع ذوو اعتبار . وفي هذه الظروف ، ظل حزب العمال النرويجي في منأى عن الدولية الثانية التي أعيد أحيائها ، وبعيدا عن الدولية العمالية والاشتراكية التي خلفتها . وصحيح أن الاشتراكيين الديمقراطيين المنشقين قد انضموا إلى هذه الأخيرة ، ولكن سرعان ما انفردت هذه الاندماج ، حيث حاولوا الانضمام إلى حزب العمال النرويجي في عام ١٩٢٧ ، وبقيت الجماعة المترابطة بعيدة عن الدولية العمالية والاشتراكية حتى عام ١٩٣٨ ، عندما انضمت إليها أخيراً .

وفي عام ١٩٢٧ حصل الحزب المتحد على ما يقرب من ٣٧ في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة ، وعاد إلى البرلمان بوصفه أكبر الأحزاب ، ولكن بينه وبين الحصول على الأغلبية المطلقة شوطاً بعيداً . وعندما دعا إلى تشكيل حكومة برئاسة زعيمهم الميحي هور نسرود ، لبوا النداء ، ولكنهم بدلاً من أن يحاولوا إيجاد قاعدة للأغلبية من طريق التفاهم ، راحوا يعلنون عن عزمهم على قيام ببرنامج اشتراكي كامل ، فارغموا على الاستقالة أمام عاصفة المعارضة التي أثارها إعلانهم . ومع ذلك ، وبالرغم من تكسهم اليسيرة في الانتخابات

الثانية عام ١٩٣٠ ، التي هبطت فيها الاصوات الاشتراكية الى ٣١ في المائة ، فانهم قد عادوا الى الحكم عام ١٩٣٣ في ذروة الكساد العالمى ، بأغلبية ٤٠ في المائة من الاصوات التى جعلتهم اكبر الاحزاب ، ووافقوا على تشكيل حكومة يرأسها فى هذه المرة جوهان نيجاردزفولد ، الذى كان لا يزال فى الحكم عندما اجتاحت الالمان النرويج فى عام ١٩٤٠ ، فاصبح بعد ذلك رئيسا لحكومة ائتلافية غادرت البلاد على الفور ، واقامت فى لندن الى ان استطاعت العودة فى عام ١٩٤٥ . ويومئذ ترك نيجارد زفولد مقاليد الحكم ، ليخلفه فى رئاسة الوزارة اينار جيرهاردش السكرتير السابق لحزب العمال ، الذى كان قد عاد من معسكر الاعتقال الالمانى بعد الانهيار النازى .

وقبل ان يتولى نيجارد زفولد مقاليد الحكم عام ١٩٣٤ ، كان حزب العمال النرويجى قد وضع برنامجا خاصا للازمة ، كانت اول بنوده الاحتفاظ بعمالة كاملة . وفى الوقت الذى تسلمت فيه حكومة العمال زمام الأمور ، كانت اسبوا أزمة عالمية قد انقضت فمتها ، واصبح من اليسير ايجاد معين من الاسباب ، التى تهيه لاعداد برنامج طموح للتشريع الاجتماعى ، وقد تابع البرنامج تلك الخطوات نفسها التى اتبعت فى السويد والدانمرك ، ولكن مع وضع الجانب الأكبر من الادارة فى ايدي الهيئات المحلية ، ومع قدر كبير من الاختلاف بين فى مواضع أخرى . ولما لم تكن للحكومة اقلية مستقلة ، فقد اهتمت على تأييد حزب أو آخر من الاحزاب البورجوازية ، واصبحت فى الحقيقة مستندة خلال الفترة كلها حتى عام ١٩٤٠ ، على الزراعيين الذين يشكلون حزب الفلاحين الكبار والمتوسطين ، أو على الاحرار الذين كان لهم سجل طيب فى التشريع الاجتماعى ، أو كانت تحظى بتأييد منهما معا ، وبشكل المحافظون وحدهم جانب المعارضة المتصلة على الدوام .

لقد كانت النرويج عبر عشرينيات القرن العشرين بأسرها ، منطقة لا تقلق الصناعات المستمرة ، حيث قامت فيها الاضرابات التى اشتملت فى ضراوة مذكورة بين اتحادات اصحاب العمل وتقابات العمال . ولكن فى عام ١٩٣٤ ، انتهت هذه المنازعات الدائمة بتوقيع اتفاقية عامة بين الجانبين ، تنص على المساومة الجماعية المفضلة ، والتسوية السلمية للخلافات . وقد نفذ جميعهم هذه الاتفاقية فى هدوء طوال السنوات الباقية من تلك الفترة ، مما ادى الى تغيير ملحوظ فى مواقف الطرفين ، ويسر كثيرا من مهمة الحكومة العمالية فى ميدان التشريع الاجتماعى . وقد أصبحت النرويج فى الواقع هادئة ، مثلها فى ذلك مثل السويد والدانمرك ، وفقدت نظريات الجناح اليسارى كثيرا من نفوذها الذى كانت تتمتع به فى عشرينيات القرن العشرين ، وذلك بالرغم من أن ترانميل قد ظل فى نشاطه ، باعتباره صحفيا وداعية ، واستطاع أن يحتفظ بكثير من النفوذ ،

فنلندا

في ثلاثينيات القرن العشرين ، لم تشهد فنلندا مطلقا هدوء السدول الاسكندنافية الثلاث ، اذ بعد استقالة تانر وحكومة الاقلية الاشتراكية الديمقراطية في عام ١٩٢٧ ، نشطت حركة لابوان موجهة بصفة خاصة ضد الماركسية ، واتبعت وسائل العنف التي امدت الى الاذهان في بعض الاحيان ، تلك الايام الرهيبة للحرب الاهلية. لقد ظل الحزب الشيوعي بعد الحرب الاهلية منظمة محرمة ، ولو ان انصاره حاولوا ان يعملوا عن طريق الاحزاب القانونية على معارضة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كما حاولوا التسلل كذلك الى نقابات العمال ، التي نجحوا الى حد كبير في وضعها تحت السيطرة الشيوعية . ونجحت حكومة تانر في اطلاق سراح الذين كانوا لا يزالون معتقلين بسبب جرائم ارتكبت اثناء الحرب الاهلية ، ولكنها لم توفق في اصدار تشريعات اجتماعية هامة . ولم تبد الوزارة المعادية للاشتراكية والتي حلت في محلها ، اى حماس في اخماد حركة لابوان او حتى في الحد من تصرفاتها ، فتدهورت الاحوال حتى عام ١٩٣٢ عندما وقعت محاولة انقلاب قام بها انصار لابوان ، وتبع ذلك الحل القانوني للحركة . وفي خلال اعوام الكساد ، وقع صراع عنيف، وتحطمت حركة نقابات العمال القديمة التي وقعت تحت السيطرة الشيوعية واسس الاتحاد فيدرالي جديد لنقابات العمال في عام ١٩٣٠ ، الذي اخذ يبنى قوته تدريجيا في الاعوام التالية .

اما الاشتراكيون الديمقراطيون ، الذين كانوا قد فقدوا شيئا من قوتهم لحساب الشيوعيين ، فقد كان حظهم حسنا في الانتخابات العامة لعام ١٩٣٣ حيث كسبوا ١٢ مقعدا ، فزاد تمثيلهم الكلي في البرلمان الى ٧٨ ، ثم زاد رقمهم كذلك في الانتخابات التالية عام ١٩٣٦ ، وبعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٧ ، دخلوا مع الزراعيين في وزارة ائتلافية برئاسة كوجاندر ، وظلت هذه الوزارة في الحكم عام ١٩٣٩ ، عندما اشتعلت الحرب الاوربية ، واعلن الفنلنديون حيادهم ، بعد ان كانوا قد اشتركوا عام ١٩٣٢ في ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي لمدة اثني عشر عاما . ولكن الاتحاد السوفيتي طلب منهم بعض تنازلات في اراضيهم ، من اجل حماية ليننجراد ضد اى هجوم الماني ، وعندما رفض الفنلنديون ذلك ، اجتاح السوفيت فنلندا بقواتهم التي احصدت

بالفنلنديين قبل مرور وقت طويل ، ولكي يساعد الحلفاء الغربيون فنلندا ، حاولوا اقناع السويد بأن تسمح للقوات المتحالفة باختراق السويد الى فنلندا ولكن السويديين صمموا على البقاء بعيدا عن الحرب ، ورفضوا اعطاء الاذن للحلفاء ، الذين لم يستطيعوا تقديم مساعدة فعالة .

وهكذا كان على الفنلنديين أن يقبلوا الهزيمة ، حيث انتهت الحرب مبكرة في عام ١٩٤٠ ، بأن سلم الفنلنديون الأجزاء التي طلبها الروس من كاريليا وفايبورج وهانجو . وفي أثناء الحرب ، اعترف الروس بحكومة شيوعية حاولوا اقامتها العوبة في ايديهم ، تحت رئاسة الزعيم الشيوعي القديم اوتوكوزين . ولكنهم تخلوا عن هذه المحاولة عندما عاد السلام . ومهما يكن من شيء ، فإن الفنلنديين وقد أحسوا بالمرارة نحو الروس ، وانقطعت صلتهم بالغرب ، قد وجدوا أنفسهم تحت ضغط الاتفاق مع ألمانيا النازية ، حيث سمحوا للألمان في عام ١٩٤١ باستخدام أراضيهم قاعدة للعدوان على الاتحاد السوفيتي . واستطاعت القوات الفنلندية أن تستعيد كل المناطق التي خسرتها عام ١٩٤٠ ، وتوغلت في عمق داخل الأراضي السوفيتية ، وحاول الألمان اقناع مارشال مانرهايم لمواصلة تقدمه نحو ليننجراد ، وكان قد استأنف زعامته الوطنية ، ولكنه رفض ذلك محتفظا بقواته قرب الحدود القوية ، التي كانت عليها بلاده قبل عام ١٩٣٩ . وعندما انتهت الحرب بهزيمة الألمان ، تقدمت القوات الروسية في الأراضي الفنلندية واحتلت فايبورج ، فاضطر الفنلنديون الى طلب تجديد الهدنة التي وقعت في عام ١٩٤٤ . وبمقتضاها تنأزلت فنلندا عن منطقة كاريليا وفايبورج وبروكالا بدلا من هانجو ، ووافقت على دفع تعويضات ثقيلة تصل الى حوالي عشرة في المائة من الدخل القومي لمدة ٦ سنوات وبعد الحرب وقع الاشتراكيون ضحية انقسامات خطيرة ، وطرد زعيمهم فاينو تاتر الى حين ، بتهمة أنه مسئول عن الحرب ، وأنه انحاز الى الألمان ضد الاتحاد السوفيتي . غير أنه احتفظ بمقامه في رئاسة الحركة التعاونية ، وبعد ذلك طلب الاشتراكيون الديمقراطيون عودته الى مكانه ، وواصلوا موقفهم المناهض في قوة للشيوعيين وانصارهم . وعلى أية حال ، فإن تلك المنازعات تخرج عن نطاق هذا التاريخ ، الذي يعنى بالوقوف عند اندلاع الحرب عام ١٩٣٩ فحسب .

ايسلندا

وأخيرا ، في ايسلندا ، حيث شكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩١٦ ، ومثل في الألتنج (البرلمان) منذ ١٩٢١ ، تزعم جان بالدفينسون هذا الحزب الى أن توفي في عام ١٩٢٨ ، وخلفه ستيفان جوهر ستيفنسون حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الحزب حتى عام ١٩٤٠ ، تديره هيئة تنفيذية مشتركة مع نقابات العمال ، التي انفردت بعد ذلك برئاسة خاصة بها . وفي عام ١٩٣٠ انشق قسم منه ليشكل حزبا شيوعيا لم يحصل على تأييد كبير ، ولكن في عام ١٩٣٨ وقع انشقاق أكثر خطورة ، وفي أثناء ذلك قام جناح اليسار بما فيه من زعماء كثيرين لنقابات العمال ، بالانضمام الى الشيوعيين ليشكلوا معاحزب الشعب الاشتراكي المتحد ، بوصفه ممثلا للجبهة المتحدة المعادية للفاشية . . وكان هذا الحزب هو المعارضة الوحيدة عندما ائتلف الاشتراكيون الديمقراطيون في عام ١٩٣٩ مع المحافظين والتقدميين عند اشتعال الحرب . وفي الانتخابات العامة لعام ١٩٤٤ حصل حزب الشعب الاشتراكي المتحد ، على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها الاشتراكيون الديمقراطيون ، وانتخب عشرة من أعضائه في الألتنج ، من بين مجموع النواب البالغ عددهم ٥٢ عضوا . ولكن في انتخابات ١٩٤٦ ، كان الحزبان الاشتراكيان متساويين تقريبا ، ففاز الاشتراكيون الديمقراطيون بتسعة أعضاء ، بينما فاز حزب الشعب الاشتراكي المتحد بعشرة أعضاء للمرة الثانية . وقبل حدوث الانشقاق في عام ١٩٣٤ ، كان الاشتراكيون الديمقراطيون قد حصلوا على ٢٠ في المائة من مجموع الأصوات ، بينما لم يحصلوا في عام ١٩٤٢ على أكثر من ١٤ في المائة ، ثم تحسن الوضع فوصلوا في عام ١٩٤٦ الى حوالي ١٨ في المائة ، ثم هبطوا مرة ثانية الى مايقرب من ١٦ في المائة . وهكذا حصل الحزبان الاشتراكيان فيما بينهما على نحو ثلث الأصوات جميعا في أوائل الثلاثينيات ، وأقر كلاهما بأنهما ماركسيان ، ولكن الأول عبر عن ماركسيته في ديمقراطية اشتراكية ، بينما عبر الثاني عن ذلك بالانضراط فورا في صراع موحد ضد الفاشية تحت زعامة بروليتارية .

الفصل الثامن

بلجيكا وهولندا وسويسرا

ان بلجيكا واحدة من دول أوروبا الغربية ، التي كان الاشتراكيون فيها خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، يمثلون أكبر حزب في البرلمان دون أن يحصلوا على الأغلبية المطلقة فيه ، بحيث لم يكن في مقدورهم تشكيل الحكومة الا اذا تحالفوا مع المسيحيين الاشتراكيين أو مع الأحرار ، وكان هذان الحزبان يشكلان معارضة قوية حين يرتبطان في اتحاد ضدهم ، ومن الناحية العملية ، كان حزب العمال البلجيكي يتراوح بين وضعين ، أما المعارضة ، وأما الاشتراك في حكومات اتحاد قومي . وفي عشرينيات هذا القرن ، من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ ، كانوا يشكلون أكبر حزب في حكومة الاتحاد القومي مع المسيحيين الاشتراكيين ثم بعد ذلك مع الأحزاب الأخرى ، ولكنهم فقدوا مكانتهم في انتخابات ١٩٢٩ ورجعوا الى صفوف المعارضة . وقد أصابت الأزمة العالمية بلجيكا في ضراوة ، وادت الى قيام مزيد من حكومات الاتحاد القومي ، اشترك فيها فاندور فيلبس ودومان وسباك وآرثر ووترز . وعلى وجه العموم ، تواكب على بلجيكا فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٤٠ مالا يقل عن تسع عشرة وزارة ، منها تسع تمثل كل الأحزاب ، وثمان للكاثوليك والأحرار ، واثنان للكاثوليك والاشتراكيين . أما الأحرار ، الذين كانوا دائما أصعب هذه الأحزاب الثلاثة ، فقد كانوا مناهضين بشدة للاشتراكية ، بينما الكاثوليك بما فيهم الجناح اليساري ، كانوا يستندون الى حد كبير على تقابات العمال المسيحية ، التي كانت متعاطفة مع جانب كبير من برنامج العمل ، الذي تقرر بصفة أولية في كونجرس عام ١٨٩٤ ، ثم عباد كونجرس عام ١٩٢٣ ليؤكد من جديد . .

وفي عام ١٩٣٨ ، عندما مات فاندور فيلد ، ن عمر مديد ، بعد أن تزعم حزب العمال لأمدة طويلة ، خلفه في رئاسة الحزب هنري دومان ، الذي كان قد وضع في ثلاثينيات القرن العشرين برنامجا يسمى « خطة العمل » والذي تبناه كل من حزب العمال ومؤتمر نقابات العمال . وفي هذه « الخطة » بدأ دومان ، في محاولة لمراجعة المذهب الماركسي السائد في الحزب ، عن طريق وضع خطة من أجل تقييم عاجل لاقتصاد تختلط فيه الاشتراكية بالراسمالية حيث تتناول الأولى أعمال الائتمان والبنوك والخدمات العامة والصناعات

الاحتكارية ، وتتناول الأخرى سائر الصناعات الأخرى التي تركت للملكية الخاصة ، مع وضعها تحت الإشراف العام بالتوجيه والتنسيق . وقد أكد دومان الحقيقة القائلة ، بأنه لا يمكن في الظروف الحالية ، أن نتوقع من البروليتاريا ، كما تسمى ، شمولها لأغلبية السكان جميعهم . ولذلك اقترح طلب التأييد لا من البروليتاريا فحسب ، بل من القطاعات الأخرى التي يمكن أن تتجمع ضد المالين والاحتكاريين ، الذين سيطروا على الأوضاع في ظل الظروف الراهنة . وأثارت خطة « العمل » التي كانت بالضرورة وثيقة ضد الأزمة والتي وضعت لتحقيق الخلاص من الكساد السائد ، اهتماما كبيرا خارج بلجيكا وفي داخلها ، وكان حزب العمال البلجيكي هو الذي وضعها وتبناها في عام ١٩٣٣ ، كما أنها كانت الموضوع الرئيسي في المؤتمر الدولي الذي عقد في بونتيني بفرنسا في العام التالي ، وترجمت الى الإنجليزية ، وقامت الجمعية الغالية بنشرها في عام ١٩٣٥ . وكانت هذه الوثيقة لاتزال هي البرنامج الحاضر لحزب العمال البلجيكي حتى عام ١٩٤٠ ، وأصبحت في الأعوام التي تخللت هذه الفترة ، أساسا لمحاولة قام بها الحزب للتوافق مع الجناح اليساري للحزب الكاثوليكي الذي تزعمه فان زيلاند ، وذلك على الرغم من قيام اضراب شامل سنة ١٩٣٦ بدعوة من الحزب ، وعلى الرغم من أن النقابات العمالية قضاضت الحكومة الى اصدار قانون ينص على تحديد ساعات العمل الأسبوعي بأربعين ساعة فحسب . ولكن عندما غزا الألمان بلجيكا في عام ١٩٤٠ ، اعتقد دومان أنهم قد كسبوا الحرب ، وبقي في بلجيكا بوصفه مستشارا للملك تحت حكم النازيين ، وهكذا فقد نفوذه مع الاشتراكيين البلجيكيين ، الذين هرب معظم زعمائهم الى انجلترا في فترة الحرب ، ثم عادوا بعد ذلك في عام ١٩٤٥ ليستأنفوا تشكيل الحزب باعتباره الحزب الاشتراكي البلجيكي ، ثم تبوأ « تصريح المبادئ » الذي صدر عام ١٨٩٤ ، دون إجراء أى تغيير فيه . وهكذا عاد البلجيكيون الى سياستهم القديمة في الاستقلال التام عن الأحزاب الأخرى ، وأصبحوا مرة أخرى في وضع لا يهيئ لهم الاقل من الأغلبية الواضحة في الانتخابات ، مجددين صراعهم مع الحزب الكاثوليكي الاشتراكي من أجل السيطرة في الوقت الذي حافظ فيه الأحرار على وضعهم حزبا ثالثا يسلك بميزان القوى .

وفي خلال السنوات الأخيرة للثلاثينيات ، تداعى هذا التوزيع الثلاثي للأحزاب الى حد ما ، بظهور الملكيين تحت زعامة دييجريل، وقيام حركة القومية الفلمنكية . وقد اتخذت كل من هاتين المجموعتين الجديدتين اتجاها فاشيا ، وتعاونت مع الألمان خلال فترة الاختلال من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ . وهكذا فقدتا كثيرين من أتباعهما ، ولم تمودا ذاتي أهمية في فترة ما بعد الحرب . أما الشيوعيون الذين كانوا غير مهمين نسبيا في ثلاثينيات القرن العشرين ، فقد استطاعوا إعادة ثلاثة وعشرين عضوا منهم الى البرلمان في الانتخابات العامة

لسنة ١٩٤٦ ، أى بكسبهم أربعة عشر مقعدا جديدا ، بينما حصل الكاثوليك على ٩٢ مقعدا ، وحصل الاشتراكيون على ٦٩ مقعدا ، وحصل الأحرار على ١٦ مقعدا ، بينما كان الوضع في انتخابات ١٩١٩ هو ٧٣ مقعدا للكاثوليك ، و٧٠ مقعدا للاشتراكيين ، و٣٤ مقعدا للأحرار .

والواقع أن بلجيكا كانت في ثلاثينيات القرن العشرين متخلفة عن سائر الدول الأخرى ، لاسيما دول اسكنديناوة ، في تقديم الخدمات الاجتماعية وفي مستويات المعيشة . ولكن قامت فيها بعد الحرب تحسينات لها قيمتها ، فلم يكن للمرأة حق التصويت حتى انتخابات ١٩٤٩ ، ونتج عن ذلك أن هبط نصيب الاشتراكيين في الانتخابات الى أقل من ٣٠ في المائة من العدد الإجمالي . ثم استعادوا القدرة على الوصول الى ٣٥ في المائة في العام التالي . وفي عام ١٩٥٤ وصل نصيبهم الى نحو ٣٩ ، ثم هبط في عام ١٩٥٨ الى ما يتجاوز قليلا ٣٧ في المائة .

وسواء اتفقنا مع دومان في « خطة العمل » أو لم نتفق ، فلا ريب في أنها كانت مساهمة كبيرة لإعادة التفكير في المذهب الاشتراكي في ثلاثينيات القرن العشرين ، ولما كانت هذه الخطة قد وضعت تحت تأثير الكساد الكبير ، وبروح الديمقراطية البرلمانية ، فقد كانت محاولة لإيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية وإعادة المتطلعين الى أعمالهم ، عن طريق مقاومة السياسات السلبية للانكماش وبإحداث فرقة بين طبقة الماليين والاحتكاريين ، وبين الكيان الرئيسى للطبقات المتوسطة التى تشمل صفار أصحاب العمل ، وذلك لتوحيد هؤلاء الأخيرين مع الاشتراكيين في حملة واحدة ضد الرأسماليين الكبار . وعلى أساس هذا التحالف ، كان لا بد أن توضع أعمال البنوك والقروض في يد القطاع العام وتحت سيطرته الكاملة ، التى كان يجب أن تمتد كذلك الى الصناعات والخدمات الخاضعة لسيطرة الاحتكار الرأسمالى . أما الصناعات الأخرى فقد تركت للملكية الخاصة ، ليدبرها أصحابها الذين يخضعون لهذا الإشراف والتنسيق وفقا للاتجاهات العامة ، بقدر ما يبدو من حاجة الصالح العام في كل حالة على حدة .

أما دومان ، ذلك الرجل الحاد في ذكائه ، مع خبرة واسعة اكتسبها في الولايات المتحدة وألمانيا ثم بلجيكا ، فلم يكن يعتقد أن الرأسمالية توشك أن تنهار ، ولا أن ثورة البروليتاريا قريبة المثال . كذلك لم يكن يعتقد حتى في حالة قيام تصويت عام ، أن تصبح البروليتاريا قادرة على تشكيل أغلبية لها في الانتخابات ، لتنهض بتحقيق الاشتراكية عن طريق الوسائل السلمية فحسب . . . ولكنه من ناحية أخرى ، كان يؤمن أن الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن معالجتها في نجاح ، بممارسة الطرق السلمية من بلد الى آخر ، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتحتم على الاشتراكيين أن يجدوا لهم حلفاء . وكان يرى أنه يمكن

تحقيق هذا في بلجيكا ، باجتناب الجناح اليسارى للحزب الكاثوليكي ، الذى كان يضم كثيرين من اعضاء نقابات العمال الكاثوليك ، الى الدخول في تحالف مع الاشتراكيين . ولكنه شعر بأنه لا يمكن تحقيق ذلك النجاح الا باتفاق الاشتراكيين على ترك الصناعات والأعمال الصغيرة للقطاع الخاص ، مع خضوعها للإشراف الذى يحتاجه الوصول الى تخطيط متناسق فحسب ، وإلى المدى الذى تعتمد فيه كل المشروعات على نظام ائتمان اشتراكى بحت . . . وقد كان التأكيد في « الخطة » واضحا على المهمة الأساسية لقروض في الاقتصاد الوطنى ، وعلى الحاجة الى التوسع في سياسة الاقتراض توسعا لا يستطيع أن تنهض به الا الدولة وحدها . وحتى فيما يتصل بوضع الصناعات والخدمات تحت اشراف القطاع العام ، فإنه قد اكد الأهمية القصوى للحيلولة دون ممارسة الوسائل البيروقراطية للسيطرة . ولهذا اقترح أن توضع الخدمات العامة في ايدى هيئات مستقلة الى حد كبير ، حيث تقوم بادارتها نيابة عن المجتمع بأسره . كذلك كان تأكيد « الخطة » واضحا ، على الاهتمام بالإشراف أكثر من التملك ، حيث كانت ترى في اعتبارها ، أن تحقيق التوافق بين أكثر المشروعات من ناحية ، والاحتياجات العامة من ناحية أخرى ، يمكن ضمانه من طريق الإشراف ، دون حاجة الى تملكها للقطاع العام ، والتمرض لأخطار البيروقراطية (١) .

غير أن دومان لم ينجح في هدفه الرئيسى ، وهو كسب التأييد الكبير للطبقة المتوسطة لحزب العمال البلجيكي ، كما أنه لم ينجح في أحداث انشقاق في الحزب الكاثوليكي أو في قطاع نقاباته العمالية لكسبها . والحقيقة أنه في

(١) البيروقراطية : اصطلاح مشتق من الكلمة الفرنسية « Bureau » التى تعنى الحكم ، والكلمة اليونانية « Kpotely » قراط التى تعنى الطبقة . وهو اصطلاح قصد به واضعوه ، السخرية من طبقة المسؤولين الكبار ، حيث شاع استخدامه في فرنسا خلال القرن الثامن عشر ، للتندر به على هؤلاء الذين منحوا ألقاب « النبالة nobility » في المجتمع الأرستقراطى .

غير أن التعبير قد تطور مفهومه بعد ذلك في فترة حكم نابليون ، حيث أصبح علما على نظام يعينه ، هو نظام تقسيم الحكومة المركزية الى وحدات ، يطلق على كل وحدة منها اسم « Bureau » . وقد اقترن هذا التطور في مفهوم الكلمة ، بسمات معينة يتميز بها هذا النظام البيروقراطى ، وهى البطء ، والآلية ، والجمود ، وفسيق الانق ، وللمعجز من الإبداع ، لم الاستبداد بسواد المواطنين ، في حين أترك المشايخون للسلطة هذه الأسمات ، وراوا في النظام البيروقراطى جهازا شروويا لاحكام الضبط ، وضمان النزاهة ، وعدم الميل أو الهوى ، لم تحقيق النظام مع الاستمرار ، وتوفير الخدمة العامة مع الايثاب .

ويمكن القول بصفة عامة ، أنه كلمة زادت اميل العمل في أجهزة الدولة ، واتسمت أفاق الإدارة لقطاعات النشاط الاقتصادي ، ترب على هذه وذلك بالنتيجة ، مزيد من العناصر التى تفرق بالسلوك البيروقراطى . ومن هنا تبنت عبارة « تروتسكى » المشهورة التى وصف فيها النظام الستالينى ، بأنه هدف الى خلق ديكتاتورية البيروقراطيين ، بدلا من أن يستن الى تحقيق ديكتاتورية البروليتاريين .

« الترجمة »

الفترة التي بقيت من ثلاثينيات القرن العشرين ، قد تضاءلت احتمالات ظهور
أغلبية اشتراكية مستقلة ، في مواجهة كل من الملكيين وحركة القومية الفلمنكية
على الرغم من أنهما كانا يهددان الكاثوليك بأكثر مما يهددان الاشتراكيين . .

وفي الوقت نفسه ، كان « لحظة العمل » من الناحية الدولية ، نفوذ مادي
في الدول الأخرى ، التي تأثرت على نحو مماثل بالكساد الاقتصادي ، والتي لم
تجد أملا ولو قليلا ، في الحصول على أغلبية اشتراكية في بلادها . وينطبق
هذا الوضع بصفة خاصة على الأحزاب الاشتراكية في هولندا وسويسرا ، التي
أعدت كل منها خططا أو برامج لمقاومة الأزمة ، متفقة إلى حد كبير مع خطة
دومان ، وذلك برغم أنها كانت أقل وضوحا في قبولها للاقتصاديات المختلطة ،
التي قيل أنها تقدم أكبر أمل للانعاش الاقتصادي . وقد وجدت أفكار دومان
في فرنسا استحسانا بصفة خاصة من جانب الاشتراكيين الجدد ، الذين
تجمعوا حول ديا وماركيت وريثوديل ، ثم خرجوا أخيرا على الحزب الاشتراكي
كمجموعة منشقة تمثل الجناح اليميني ، ولكنهم فشلوا في أن يضموا اليهم أكثر
من مجموعة صغيرة من المؤيدين ، الذين فضل أغلبهم الانضمام إلى « جبهة
متحدة » مع الشيوعيين ، ثم ساروا في الوقت المناسب وراء تجربة بلوم .

ولاجدال في أن دومان نفسه لم يكن نازيا أبدا ، ولكنه كما رأينا ، قد سمح
لنفسه في عام ١٩٤٠ تحت وهم الاعتقاد بكسب النازيين للحرب ، أن يتورط إلى
حد كبير مع الذين احتلوا بلاده . وهكذا عزل نفسه عن رفاق حزبه القدامى ،
وخسر كل نفوذه ، وأصبح غير قادر على أن يعود إلى بلاده بعد تحريرها . ولقد
حاول في كتاباته الأخيرة بعد الحرب ، أن يدفع عن نفسه تهمة التعاون ، وكتب
في أسلوب شيق عن التحدي للحضارة ، الذي يتمثل في الإنتاج الكبير ، وفي
ضياغ الشخصية الذي يفرضه هذا الإنتاج . ولكن أحدا لم يهتم بهذه الكتابات
الأخيرة ، بسبب ما فيه الشخصي الذي تردى فيه خلال الحرب ، وظل يعيش
منفيا في سويسرا حتى قضى نحبه في حادث سيارة عام ١٩٥٣ .

هولندا

وفي هولندا، لم يحدث شيء كثير للحزب الاشتراكي الديمقراطي في ثلاثينيات القرن العشرين ، والتي حصل فيها على أقل من ربع مجموع الأصوات في الانتخابات العامة . ففي انتخابات عام ١٩٣٧ ، حصل على ٢٣ مقعدا من بين مائة مقعد ، وقد أعيد تشكيله بعد الاحتلال الألماني بضم مجموعات أخرى إليه مثل حزب العمال الهولندي ، وذلك كمحاولة لتجميع كل اتجاهات الرأي العام حوله ، واستطاع أن يكسب ٢٩ في انتخابات مابعد الحرب ، وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، أمكن للحزب أن يعدل من سياسته ، محاولا الحصول على تأييد العناصر غير البروليتارية ، والبحث عن مهرب من الأزمة الاقتصادية . ولكنه لم يستطع أن يحرز تقدما كبيرا ازاء معارضة الكاثوليك والبروتستانت له . وقد امتد الخلاف حول مشكلة الاعتراف الكنسي الى نقابات العمال وصفوف الحزب ، وقامت حركات كاثوليكية وبروتستانتية منفصلة لنقابات العمال . كذلك بذلت محاولة للتوحيد بينهما بعد التحرر في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٥ ولكنها فشلت ، برغم الوصول الى استعداد لتعاونهما مع نقابات العمال الاشتراكية والمستقلة . واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٤ ، حين وضع الكاثوليك نهاية لهذا الخلاف .

وكما رأينا في المجلد الرابع من حلقات هذه الدراسة (١) ، كانت الاشتراكية الهولندية دائما حركة في غاية الاعتدال ، وكانت هناك انشقاقات عديدة على الحزب الرئيسي نحو اليسار ، بما في ذلك الانشقاق الذي قاده ايدوفين عام ١٩٣٢ ، والذي اضطر تبعا لذلك الى التخلي عنه ، حتى يحافظ على وضعه في حركة نقابات العمال ، بوصفه رئيسا لاتحاد عمال النقل الدولي . ولكن هذه الحركات الانفصالية اليسارية ، لم يكن لها الا تأثير قليل على الجانب الرئيسي للحزب ، الذي استمر في طريقه دون مطمح ، ودون أى حدث على وجه العموم ، بعد موت ترويلسترا عام ١٩٣٠ . وقد اهتم الحزب بالموضوعات العاجلة للإصلاح الاجتماعي ، أكثر من اهتمامه بالموضوعات الخاصة بالمبدأ الاشتراكي ، كما لم يستطع بالنسبة لأقليته أن يمارس نفوذا كبيرا حتى في ميدانه الخاص .

ولاشك أن نقابات العمال الاشتراكيين في ثلاثينيات القرن العشرين ، كانت هي أكبر القطاعات الأربعة التي اتقسم إليها اتحاد النقابات الهولندي ، ولكنها لم تكن تمثل أغلبية واضحة للعمال المنظمين .

والحق ، أن نقابات العمال الاشتراكيين هذه ، وكذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشار اليه ، لم يكونا في وضع يأذن لهما بأن يتحدثا في جدارة بلسان طبقة عمالية متحدة .

سويسرا

لقد رأينا في المجلد الرابع من حلقات هذه الدراسة (١) ، كيف غير الاشتراكيون السويسريون خطهم ، وعادوا الى ولائهم للاشتراكية الديمقراطية وذلك بعد أن كانوا قد قرروا الانضمام الى الكومينترن ، مع الموافقة على تعديل برنامجهم بالإشارة الى النظام السوفيتي وديكتاتورية البروليتاريا ، وذلك بعد فصرة توقف فيها الجناح اليساري المنشق عن الانضمام الى الحزب الشيوعي السويسري ، الذي لم يحظ مطلقا الا بولاء جانب ضئيل من الطبقة العاملة السويسرية . وفي ثلاثينيات القرن العشرين ، حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أقل من ٣٠ في المائة من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة المتتالية . ولما كان كثير من الناس قد تأثروا بظهور النازية في ألمانيا ، فقد أعاد الحزب النظر في برنامجه عام ١٩٣٥ ، وأعلن تأييده للدفاع القومي ، والأرصدة المطلوبة لهذا الغرض ، ومحا من برنامجه البنود التي تتناول النظام السوفيتي : الديكتاتورية ، كذلك جدد الحزب من أطاعه العاجلة في إنشاء اقتصاد مخطط وتأميم الصناعات التي يشرف عليها الاحتكاريون الرأسماليون ، بينما أعلن عن برنامج تقدمي للتأمين الاجتماعي . وفي عام ١٩٤٣ ، أعاد النظر مرة أخرى في برنامجه ، وبعث بأول وزير اشتراكي لينضم الى الحكومة الوطنية التي ظل مشتركا فيها حتى عام ١٩٥٣ ، عندما انسحب منها احتجاجا على الاتجاهات الرجعية للحكومة . وفي عام ١٩٥٥ حصل على ٢٨ في المائة من مجموع الأصوات وطلب أن يخصص له مقعدان في الحكومة الوطنية . وعندما رفضت الأحزاب البورجوازية هذا الطلب . قرر أن يظل في المعارضة .

وفي خلال الكساد الذي عم ثلاثينيات القرن العشرين ، كان الاشتراكيون السويسريون من بين الأحزاب التي وضعت برامج خاصة لمواجهة الأزمة ، وتدعو هذه البرامج الى بلل الجهد القومي ، لتحطيم البطالة ، وإعداد اقتصاد مخطط . ويرغم أن خط الحزب الاشتراكي السويسري كان معاديا للفاشية ، إلا أنه رفض كل المحاولات لتكوين جبهة عامة مع الشيوعيين ضد الفاشية ، وفضل التحالف مع المجموعات اليمينية المعادية للفاشية ، مثل مجموعة «صغار الفلاحين» ومنظمات العمال المهرة « ذوى الياقات البيضاء » . وعندما أصبح عضوا في اتحاد فيينا ، ارتبط بالدولية العمالية الاشتراكية في عام ١٩٣٢ .

(١) المجلد الرابع صفحة ٥٠٩ .

نظرة عامة

لقد كان لكل من هذه الأحزاب الاشتراكية الثلاثة تاريخ مختلف ، ولكنها كلها أنت بنتيجة متعائلة الى حد كبير ، تلك هي أن الأحزاب الثلاثة ، قد اختلفت مع أجنتها اليسارية ، التي انضم أكثرها بعد ذلك الى الحزب الشيوعي ، ثم انشق أغلبها عنه فيما بعد . ووضعت الأحزاب الثلاثة خططا طارئة في أيام الأزمة الاقتصادية الدولية ، وهكذا قامت بمحاولة للتوحد الى المجموعات الاشتراكية الأخرى ، بالإضافة الى البروليتاريا .

وفي سويسرا عرضت الخطة الاشتراكية للاستفتاء ، ولكنها لم تحظ الا بثلاث وأربعين في المائة من الأصوات . ولم تنجح أية محاولة في تحقيق الأغلبية التي كانت تأمل فيها الأحزاب الاشتراكية ، أو في شجب الاستجابة لمنافسهم البورجوازيين . وقد خرجت الأحزاب الثلاثة من تجارب الحرب العالمية الثانية على شيء من القوة مؤقتا ، وهي التجارب المريرة التي وقع فيها بلدان من البلدان الثلاثة تحت الاحتلال الفاشي . ولكن كان هناك اتجاه للتراجع الى وضع لا يحصلون فيه على أغلبية مطلقة ، حتى لو ظلوا هم الأحزاب القوية الوحيدة في بلادهم ، أو كان في مقدورهم الانفراد بتشكيل حكومات مستقلة ، دون اعتماد على الأحزاب الأخرى . وفي ظل هذا الوضع ، لم يكن هناك شك في قدرتهم على أن يحرزوا تقدما ملموسا في ميدان التشريع الاجتماعي ، وفي الاعتراف المتزايد بحقوق المساواة الجماعية ، ولكن لم يكن في مقدورهم أن يحاولوا إعادة بناء النظام الاشتراكي الاقتصادي ، على المدى البعيد .

وحتى في مسألة « دولة الرخاء » كانوا متخلفين الى حد كبير ، عمسا حققة الاشتراكيون الاسكندنافيون ، الذين أنجزوا ما أنجزوه ، في ضوء نصيبهم من الأصوات التي اجتذبوها الى تأييدهم . ويرجع هذا في حالتين اثنتين بصفة أساسية ، الى القوة المدعمة للأحزاب الكنسية ، وخاصة الكاثوليك . أما في الحالة الثالثة ، وهي سويسرا ، فيرجع ذلك الى التضامن الكبير للطبقات المتوسطة ، كما يرجع الى قوة الكاثوليك الذين انتخبوا ثلاثة وأربعين عضوا في البرلمان الفيدرالي عام ١٩٤٣ ، في مقابل ٧٧ للديمقراطيين المتطرفين ، و٥٦ للاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين أصبحوا بذلك أقوى الأحزاب للمرة الثانية ، وإن كانوا لا يزالون بعيدين من الحصول على الأغلبية .

الفصل التاسع أوروبا الشرقية

كانت ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا الشرقية ، هي فترة السكفاح السرى والقمع المتزايد بصفة رئيسية . فقد أقام البلد فيها تلو الآخر أنظمة ديكتاتورية تحت الاشراف الرجعى . أما مابقى من الحركة الاشتراكية ، فقد أصبح في الغالب الأعم حركة سرية ، وكانت هذه الظروف بصفة أساسية في صالح الجناح اليسارى والشيوعيين بخاصة ، الذين كانوا أفضل بكثير في النشاط السرى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، حيث استناب أغلب هؤلاء للاضطهاد الهين المحدود الذى فرضته النظم الرجعية ، أو نقلوا قياداتهم الى الخارج ، فلم يعد لهم أتباع كثيرون في داخل بلادهم . وتشيكوسلوفاكيا هي الدولة الوحيدة من دول أوروبا الشرقية ، التى أمكنها النجاة من ديكتاتورية الجناح اليمىنى حتى عام ١٩٣٨ ، لكى يجتاحها النازيون بعد ذلك ، فهدموا منظماتها الديمقراطية . أما في البلاد الأخرى ، فقد قامت فيها ظروف ليدكتاتورية الشاملة على نحو أو آخر ، فى تواريخ مختلفة ، لم تكن فيها ديكتاتورية من قبل . وكانت لبعض هذه الديكتاتوريات صبغة فاشية متزايدة وخاصة تحت النفوذ الألمانى ، حيث تركزت على حركات جماهيرية رجعية قومية مناهضة للسامية . أما فى حالات أخرى ، فلم تكن هذه الديدكتاتوريات فاشية حقا ، ولكنها اعتمدت على التحالف بين الأرستقراطية القديمة والطبقة الرأسمالية الناشئة ، مثلما حدث في المجر وبولندا الى حد كبير .

وكانت دول أوروبا الشرقية لاتزال في ثلاثينيات القرن العشرين دولا زراعية في الغالب ، ولكن يمكن تقسيمها الى دول كانت ملكية الأرض موزعة فيها على نطاق واسع بين صغار المزارعين ، ودول كانت الضياع فيها لا تزال بأيدى كبار الملاك دون تقسيم . أما في دول البلقان ، فقد كانت ملكيات صغار المزارعين هي الصيغة السائدة ، كما هو الحال في بلغاريا والصرب ، أو هي قد تفرقت بعد عام ١٩١٨ كما هو الحال في رومانيا . ومن ناحية أخرى كانت الضياع الكبيرة في المجر وبولندا هي السائدة ، حيث توقف توزيع الأراضي الأرضى كلية مثلما حدث في المجر ، أو كان يسير في بطء شديد مثلما حدث في بولندا . أما في بلغاريا فقد كان مصير مجموعة أصحاب المصالح الزراعية التى

تظلمها ستامبوليسكى على أساس جماهيرى ، الاندحار فى عمليات الصراع التى نشبت عام ١٩٢٣ ، ولم تستطع أن ترفع رأسها بطريقة فعالة مرة أخرى ، ورغم أنها بقيت قائمة بوصفها حركة جماهيرية سرية .

لقد أصاب الكساد العالمى اقتصاديات أوروبا الشرقية إصابة بالغة ، ظهرت آثارها بخاصة فى الأسعار الزراعية . كذلك أصاب الكساد الصناعات الباهظة التكاليف التى كانت فى طور الإنشاء . ولم تصنع الحكومات الرجعية شيئا شيئا كثيرا لمساعدة الفلاحين المدفوعين فى محنتهم ، بل أن الحركات التعاونية التى ساعدتها الحكومات هونا ما ، لم تكن تفيد فى الغالب إلا الفلاحين الأثرياء . وعلى وجه العموم ، لم تتقدم القوة الإنتاجية الزراعية ، إزاء العجز المطلق لمعظم الفلاحين فى ممارسة الطرق الحديثة ، بل أن هذه القوة قد تهاوت إلى حد ما ، عندما تفتت الضياع الكبيرة . وقد عانت دول البلقان بالذات ، من زيادة السكان فى الريف بالنسبة لمستوى الكفاية الإنتاجية لديهم ، على الرغم من أن عدد سكانها قليل بالقياس إلى عدد سكان دول أوروبا الغربية ، فلم يكن إنتاج القمح لهكتار الأرض المزروعة ، يزيد على ثلث إنتاج الأرض فى الدانمرك . كما كان هناك عدد كبير من الأشخاص يعيشون على فلاحية الأرض ، ويزيد عددهم على عدد الذين يمكنهم العمل فيها بانتظام . ورغم أن الصناعة كانت تتقدم فى أطراف حتى ظهور الكساد ، فإنها لم تقدم فرصا للعمل تكفى للتأثير على زيادة السكان فى المناطق الزراعية .

وفضلا عن ذلك ، فإن صفار الفلاحين والمعلمين من العمال الزراعيين ، قد ظل أكثرهم فى غير تنظيم . أما النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية التى كانت تعاني من تعذر قيامها إلا على نحو سرى ، فقد حيل بينها وبين تنظيم صفوفها فى القرى ، وظلت محصورة فى المدن فحسب ، دون أن يكون لها فى أغلب الحالات أى سلطان إلا على العمال الحرفيين الحضريين وحدهم . وأما أحزاب الفلاحين التى كانت فى عشرينيات القرن العشرين ذات اتجاهات بيروقراطية واضحة ، فقد كانت مكتظة بالرعايا حينما ، ثم تحولت إلى رجعية متزايدة لتسلب الطبقات الأخرى إلى قيادتها . إذ كان المثقفون وليس المزارعون الفعليون ، هم الذين تزعموا أغلب أحزاب الفلاحين . ولما كانت سائر الدول المختلفة قد وقعت تحت شكل أو آخر من أشكال الحكم الديكتاتورى ، فإن حقيقتها كحركات للمزارعين قد تفتت أكثر فأكثر . وفى ثلاثينيات القرن العشرين ، كان أكثر من ثلثى المزارعين فى شرق أوروبا بصفة عامة ، من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا تكفى أراضيهم لسد احتياجات أسرهم ، فكان على بعض أفراد هذه الأسر أن يسعى للعمل لدى أصحاب الملكيات الكبيرة أو فى المدن . وقد كان يمكن علاج هذا الوضع ، بإتخاذ إجراءات طويلة المدى من التعليم الفنى ، والتسليف الزراعى للفلاحين المعلمين ، وإنشاء الطرق والسكك

الحديدية ، ثم التصنيع المخطط . ولكن الحكومات لم تكن تميل مطلقا لاتخاذ مثل هذه الاجراءات ، كما أن التصنيع لم تكن الظروف مواتية له في ثلاثينيات القرن العشرين على أى نحو ، بسبب اختفاء الاستثمار الأجنبي ، وتردد أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين في تحمل مخاطر الاستثمار في الأسواق المحلية الضئيلة التى تعتمد على السكان الفقراء المعلمين . وبدلا من أن تحاول الحكومات دفع التقدم الصناعى أو الزراعى ، راحت تعتمد الى اتخاذ الاجراءات للعزيم من قمعها . ناظرة الى كل مطلب للإصلاح الصناعى أو الزراعى على أنه نزوع الى البشفية بل مضت في اضطهاد تلك الجمعيات التعاونية التى حاولت أن تسد احتياجات الطبقات المعوزة .

وفى تشيكوسلوفاكيا ، التى كانت أكثر دول شرق أوروبا تصنيعا ، والتى كان أكثر من نصف سكانها يعتمدون مباشرة على الأرض في كسب قوتهم ، كانت الحكومة البرلمانية قد حافظت على كيانها ، الى أن حطم الألمان دولة تشيكوسلوفاكيا فيما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، ولكن الطبقة العمالية ظلت في خلال الثلاثينيات منقسمة الى فئات شيوعية وأخرى اشتراكية ديمقراطية ، بحيث لم تكن قوية بدرجة تستطيع فيها أن تتولى الحكم بعد انشقاق عام ١٩٢٠ .

وهكذا بقى حزب المزارعين ، سواء وحده أو متآلفا ، على رأس الحكومة طوال هذه الفترة . وقد تلقى الاشتراكيون الديمقراطيون هزيمة مرة من الشيوعيين فور الانشقاق ، ولكنهم بعد ذلك ظفروا بشيء من القوة النسبية ، ولو أنها لم تكن كافية على الإطلاق لاستعادة نفوذهم السابق . وكان حزب المزارعين التشيكي في البداية حزب المزارعين القادرين نسبيا بصفة أساسية ، ولكنه تحول في ثلاثينيات القرن العشرين ، فأصبح حزب اليفقات الرأسمالية الى حد كبير ، وحل في محله حزب كرامر الوطنى الديمقراطى ، الذى كان محافظا على غير أساس في الشؤون الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه تنأوب الاشتراكيون التشيكيون دخول وزارات حزب المزارعين أولا ثم معارضتها ، ولكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن يؤثروا على السياسة الوطنية الى أى حد كبير ، بآزاء انقسام قوى الطبقة العاملة الى أحزاب متصارعة . وفى الجزء السلوفاكى من دولة تشيكوسلوفاكيا ، كان الفلاحون أكثر فقرا وأكثر تأخرا من أقرانهم فى بوهيميا أو مورافيا ، وكانوا يخضعون لنفوذ الكنيسة الكاثوليكية وقد كانوا يؤيدون بصفة أساسية حزب الشعب السلوفاكى ، الذى تزعمه قس اسمه الأب هليнка ، وهو حزب كان يميل فى قوة نحو الفاشية . وفى الوقت نفسه ، وبعد فترة من الصراع الداخلى الحاد ، والانشقاقات المتكررة مع الكومينترن خلال العشرينيات ، انطوى الشيوعيون التشيكيون تحت لواء الكومنترن ، ولكنهم لم يصبحوا مطلقا أقوىاء الى الحد الذى يمكنهم من تحدى

قيادة حزب المزارعين للبلاد . وقد تمت تصفيتهم بطبيعة الحال في تلك الفترة عندما سيطر النازيون على البلاد في عام ١٩٣٨ ، ولكن زعماءهم التجأوا الى روسيا ، حيث عادوا مع القوات الروسية في نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد صحبهم في متفاهم كثير من زعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، كان من بينهم زدانك فيرلينجر ، الذي أصبح بعد ذلك رئيس الوزارة في حكومة التتالية تحت سيطرة الروس ، وظل على رأس الأحداث الى يوم حدوث الانقلاب الشيوعي في عام ١٩٤٨ .

وفي الوقت نفسه ، كان ييلسودسكي قد قبض على ناصية الأمور في بولندا ، قبل الانقلاب الرئاسي عام ١٩٢٦ بوقت طويل . ولم يكن الاشتراكيون قد اتخذوا ازاءه اتجاهاً معيناً منذ البداية ، ثم اتحدوا بعد ذلك على معارضته . وفي عام ١٩٢٨ فازوا بخمسة وستين مقعداً في البرلمان ليفقدوا أكثرها في انتخابات عام ١٩٣٠ ، عندما تدهو العدد الى ثلاثة وعشرين مقعداً ، في مواجهة الظروف الارهابية التي أجريت الانتخابات في ظلها . وفي عام ١٩٣٣ وفي ظل الارهاب كذلك ، نجحوا في انتخاب ٤١ عضواً ، ولكن أغلب زعمائهم قد قبض عليهم ثم سجنوا لاتهامهم بالتهديد بقلب الحكومة بالقوة . وفي الوقت نفسه ، كان الشيوعيون يعتبرون خارجين على القانون ، ولكنهم نجحوا في انتخاب عدد قليل منهم ، بوصفهم ممثلين لجبهتهم المسموح بها قانوناً المسماة حزب العمال والفلاحين . وبعد سنتين ، حل البرلمان عام ١٩٣٥ ، وأجريت الانتخابات بيفتقضى قانون جديد عزل كل أحزاب المعارضة . وعندئذ واصل الاشتراكيون معارضتهم خارج البرلمان ، حيث لم يستطيعوا تحقيق شيء يذكر ، الى ان احتل الألمان والروس البلاد في عام ١٩٣٩ . وبعد ذلك قاموا بجانب من النشاط في حركة المقاومة خلال الحرب ، وبخاصة في وارسو ، حيث أعيد الألاف الكثيرون من الاشتراكيين الجهاديين على أيدي النازي . وفي ذلك الحين أعاد الروس عام ١٩٤٢ اثنين من زعماء الاشتراكيين ، هنري اهرليش وفيكتور آلتر ، اللذين لعبا أدواراً فعالة في حركة المقاومة ، كما عهد الروس الى تصفية قيادة الشيوعيين البولنديين ، الذين كانوا قد التجأوا الى الاتحاد السوفيتي ، ثم أعادوا تشكيل الحزب الشيوعي البولندي تحت قيادة زعماء جدد ، كانوا على استعداد أكثر لاطاعة أوامره ، وكان في مقبورهم ازجاء السلطة لهذا الحزب الجديد ، عندما اندحر النازيون .

وفي ذلك الحين ، كان الحزب الاشتراكي في المجر قد ظل على ضعفه وعدم فاعليته بعد هزيمة عام ١٩١٩ . ولم تكن ديكتاتورية هورثي التي أقيمت في ذلك الوقت ، قاشية أبداً على وجه اليقين ، اذ هي لم تركز على تأييد أي حركة جماهيرية يدفعها مذهب فاشي، ولكنها كانت بالأحرى ديكتاتورية الطبقة القديمة الحاكمة ، تتلقى وحيتها في قوة من الأفكار القومية والمناهضة

للديمقراطية . وهكذا سمحت بوجود حزب اشتراكي ديمقراطي معتدل ،
تحتله بشق النفس ، وبشرط ألا يحاول القيام بدعايته في المناطق الريفية .
كذلك لم تضغط تماما على النقابات الخاصة بالعمال المقيمين في المدن . ومع
ذلك فلم تكن للحركة الاشتراكية فاعلية على الإطلاق . ففي عام ١٩٣٩ ، لم
تستطع الظفر الا بخمسة مقاعد من بين ٣٢٣ مقعدا في المجلس النيابي
للبرلمان المجري .

اما الشيوعيون الذين كانوا يعتبرون خارجين على القانون ، فقد زادوا
اثاراتهم برغم الاضطهاد ، ولكن كثيرين من زعمائهم قاسوا السجن الطويل .
ومن بين هؤلاء ماتياس راكوزي الذي كان قد اشترك في حكومة ييسلاكون
الشيوعية ، التي لم تمس طويلا عام ١٩١٩ . وعند عودته من روسيا الى المجر
عام ١٩٢٤ ، ألقي القبض عليه وظل في السجن طوال الست عشرة سنة التالية ،
الى ان اطلق سراحه على سبيل التبادل في عام ١٩٤٠ ، ليصبح بعد ذلك واحدا
من زعماء الحزب المجري الجديد ، الذي اقامته القوات الروسية بعد الحرب
العالمية الثانية .

وقد ظهرت الديكتاتوريات بدول البلقان في تواريخ مختلفة . ففي رومانيا
حيث ألقي الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ ، مارس الاشتراكيون الديمقراطيون
وجودهم المحتمل بالكاد ، واستمروا كذلك حتى بعد قيام ديكتاتورية الملك
كارول عام ١٩٣٨ . ثم انتهوا بعد ذلك الى التصفية على أيدي النازيين ، الذين
اجبروا الملك كارول على التنازل في عام ١٩٤٠ ، وعهدوا للحرس الحديدي
الفاشي بالسلطة ، حيث انتقلت الى الجنرال انطونيسكو ، الذي حل بدلا منهم
في السنة التالية ، بعد ان اثبت رجال الحرس الحديدي عدم كفايتهم ، بقدر
ما اظهروا من ضراوة . وعلى الرغم من ان ديكتاتورية كارول ، كانت لها سمات
الحركة الفاشية على طول مداها « الا انه كان يعوزها تعلق الجماهير بها . وقد
كشفت عن فرط صلابتها ، بالفناء الحرس الحديدي ، الذين اعتقل كارول
زعماءهم في عام ١٩٣٨ ، وقضى باعدامهم « عنديا كانوا يحاولون الهرب » ، في
نهاية تلك السنة .

اما في يوغوسلافيا ، حيث كان الاشتراكيون الديمقراطيون مطاردين منذ
بأكورة عام ١٩٢١ ، وحيث تعرضوا بعد ذلك للاعدام في ثبات مع الشيوعيين ،
غدت الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن ان تكون قوة ذات تأثير ، قبل ثلاثينيات
القرن العشرين بعيد ، وراح الجانب الرئيسى من قوى العمال يتبع نوعا ما ،
القيادة السرية للحزب الشيوعي ، الذي مر بمراحل تغيير في قيادته وتوجيهه
قبل ان يعاد تنظيمه في عام ١٩٣٧ تحت زعامة جوزيف بروز تيتو ، الذي
ساعده على استعادة كثير من شعبيته خلال السنتين التاليتين « ثم أصبح على
رأس المقاومة اليوغوسلافية وصادرتها في مواجهة الألمان خلال الحرب .

وفي الوقت الذي ألفى فيه الحزب الشيوعي عام ١٩٢١، كان أبرز زعمائه يومئذ ، هو سيمون ماركوفيتش ، الذي كان من أكبر الناقدين لدعوة القومية ، والذي عارض مطالب القومية الذاتية للجماعات المختلفة في يوغوسلافيا ، باعتبارها مطالب يورجوازية لايعنى بها الشيوعيون ، الأمر الذي أخذه على عاتقه بتوجيه من الكومينترن عام ١٩٢٢ ، وقد وقع صراع طائفي حاد بعد ذلك لبضع سنوات داخل الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، الذي تقلل مراكزه وقيادته الى خارج البلاد ، حيث عقد عدة مؤتمرات متعاقبة . وفي عام ١٩٢٦ شس ستالين عن طريق الكومينترن هجوما عنيفاعلى الشيوعيين اليوغوسلافيين لوقوفهم من قضية القومية . ومنذ ذلك الحين غير الحزب من لهجته ، وأصدر تصريحاً بتأييد حق تقرير المصير القومي ، ولكن الصراع الطائفي استمر قائماً . ومنذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٢٨ ، قامت اضرابات عديدة للاحتجاج على الأحوال التي كانت تزداد سوءاً بين العمال اليوغوسلافيين . ولكن هذه الاضرابات لم تصلح من الأمور ، حيث جرت مقاومتها في عنف ، وفقد الزعماء في المنفى ، روابط الاتصال بالعمال داخل البلاد . وفي عام ١٩٢٨ وجه الكومينترن خطاباً مفتوحاً الى جميع أعضاء الحزب اليوغوسلافي ، بشأن اتجاهاته الانقسامية . وطرده الحزب خلال انعقاد مؤتمره بدرسدن في ذلك العام ، كلا من زعماء «الجناحين اليميني واليساري ، واختار زعيماً جديداً هو جوريك جاكوفيتش الذي قتلته البوليس في العام التالي . ومن عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣١ حيث قامت الديكتاتورية الملكية ، كان هناك ارباب بوليس قتل فيه كثيرون من الشيوعيين ، وهرب الزعماء الباقون مرة أخرى الى خارج البلاد ، وعلى رأسهم راتكو ماريتنو فيتش ، ومن هناك أشعلوا الثورات المسلحة داخل يوغوسلافيا ، فاضمدت باراقة الدماء ، ونتج عنها التفكك الكامل للحزب على وجه التقريب في ذلك الوقت . ثم عاد الحزب لينتمش من جديد في عام ١٩٣٢ عندما نصب الكومينترن له قيادة جديدة مؤقتة برئاسة ميلان جوريكيتش ، بعد أن طرد منها ماريتنوفيتش وجماعته .

وفي العام التالي ، أعيد تشكيل الخلايا الشيوعية والمنظمات الاقليمية في داخل البلاد . وبلغ الحزب الشيوعي من القوة في عام ١٩٣٤ ، ما هيا له أن يعقد مؤتمراً كاملاً في داخل يوغوسلافيا ، صدق على اختيار جوريكيتش لرعايته . ولكن جوريكيتش اتهم في عام ١٩٣٦ بالدخول في علاقات وثيقة العسري بالبورجوازية اليسارية ، فاختلف مع اقلية اللجنة المركزية للحزب . . وفي العام نفسه ، نقلت القيادة التنظيمية الى الحزب داخل يوغوسلافيا ، بينما كانت الزعامة السياسية لا تزال في يد جوريكيتش بالخارج ، وفي عام ١٩٣٧ عزل جوريكيتش من منصبه كرعيم ، وأعيد اسناد السيطرة الكاملة للحزب على الأراضي اليوغوسلافية ، حيث برز تيتو كرعيم رئيسي . وبعد ذلك أجريت تصفية عاجلة لمن كانوا يسمون العناصر الانقسامية ، ومن بينهم أولئك الذين

تددوا بهم بوصفهم تروتسكيين أو فوضويين . وسرعان ما أقام تيتو سلطانه على الحزب الجديد الودودي ، متبعا خط الكومنترون ، في السعي لتجميع القوى في جبهة شعبية مناهضة للفاشية تحت زعامة الحزب الشيوعي ، الذي كسب مزيدا من القوة ، بمقدار مازاد الضغط الألماني على يوغوسلافيا . وقد أرسل الشيوعيون اليوغوسلافيون بكتيبة تقاتل في الحرب الأهلية الأسبانية، وأعلنوا عن استعدهم عام ١٩٣٨ ، لارسال متطوعين للحرب باسم التشيكيين أبان أزمة ميونيخ ، ولا جدال في أن الشيوعيين اليوغوسلافيين قد نجحوا خلال هذه الأعوام ، في أن يجعلوا من سطوتهم القوة المعارضة الرئيسية في البلاد . . وفي انتخابات عام ١٩٣٨ ، تحالف حزب الشعب العامل في كرواتيا ، الذي سس عام ١٩٣٧ ، مع الائتلاف الكرواتي الديمقراطي ضد الحكومة ، برغم استنكار أغلب الشيوعيين اليوغوسلافيين لهذه السياسة ، إذ كانوا يفضلون أن يرشح الحزب مرشحيه باسمه هو . وعلى وجه العموم فقد كان الشيوعيون في كرواتيا أضعف منهم في أى جزء آخر من البلاد باستثناء مقدونيا ، حيث طرد الزعيم المحلي سارلو في عام ١٩٤١ « عندما رفض الانضمام الى اتباع تيتو » في المقاومة المسلحة للقزاة الفاشيين وأعاونهم في الداخل .

والحقيقة أن تولى تيتو للزعامة في عام ١٩٣٧ ، كان مظهرا جليدا به الشيوعيون في داخل يوغوسلافيا ، تأكيد حقهم في تصميم سياستهم ، بعد أن غشل زعمائهم السابقون في فرض زعامتهم من قيادات النفى . وقد وقع حزب الزراعيين بكرواتيا ، في أيدي رجال الأعمال الكرواتييين والمثقفين من الطبقة المتوسطة ، بعد مصرع ستيفان راديتش في عام ١٩٢٨ ، وهو الحزب الذي كان راديكاليا في جوهر سياسته ، وعلى استعداد للتحالف مع العمال المشتغلين في المدائن والأمصار ، أما زعيمه الجديد ماجيك ، فكان محاميا . ثم أن الحزب قد ظهر فيه جناح يعنى يؤيد الفاشية ويعارض الراديكاليين اليساريين فيه ، بينما حاول الوسط أن يحتفظ بتوازنه بين الجناحين ، بوصفه الداعية الأكبر للقومية الكرواتية ضد المركزية الصربية الملكية اليوغوسلافية . ومن ناحية أخرى مارس الجناح اليسارى تحت زعامة البروفسور دراجولياب يوفانوفيتش سياسة راديكالية في الإصلاح الاجتماعى « وسعى الى التحالف مع المزارعين الصربيين دون جدوى على الإطلاق .

وفي بلغاريا ، انضم الجناح المعتدل للمزارعين بزعامة جيسديف ، الى الائتلاف الحر بزعامة مالىوف في عام ١٩٣١ . ولكن قيام الديكتاتورية عام ١٩٣٤ ، قد ألغى الأحزاب ونقلها الى نشاط سرى . ومع ذلك فقد استطاع الشيوعيون أن يصونوا تنظيمهم السرى ، لاسيما في المدن ، وأن يحصلوا على كثير من عطف الشعب لسياسة الجبهة الشعبية . وهكذا أصبح في بلغاريا كما كان الشأن في يوغوسلافيا عام ١٩٣٩ ، حزب شيوعي له من احتمالات

القدرة ، مايجمله على استعداد لتولى زمام الأمور ، بينما الاشتراكية الديمقراطية ، لم تعد موجودة عمليا كقوة منظمة ، فيما عدا أحزابا صغيرة في النمى .

وفي اليونان ، كان الحزب الشيوعى ناميا بصفة رئيسية فى المراكز الصناعية ، بكل من ييرأوس وسالونيك وكافاللا ، فى خلال ثلاثينيات القرن العشرين ، فاحتل لفترة من الزمن مركزا مرموقا بين المجموعات الملكية والجمهورية المنقسمة تقريبا على سواء ، ولو أنه كان بطبيعة الحال أصغر بكثير من أيهما . وفى برلمان عام ١٩٣٥ ، شغل ١٥ مقعدا . وكانت المخاوف المزعومة من الشيوعية قد اتخذت تبريرا لقيام ديكتاتورية ميتاكساس فى عام ١٩٣٦ ، تلك الديكتاتورية التى عانى منها الحزب كثيرا ، وأن يكن قد استطاع أن يحتفظ بقبضته على عمال المنظمات ، وأن يحافظ على شيء من تأييد بعض المثقفين ، وكان هذا يرجع إلى حد كبير ، لفشل الأحزاب البورجوازية والديكتاتورية ، حتى فى محاولة حل المشكلات الاجتماعية للبلاد .

وهكذا فى الثلاثينيات ، اختفت الاشتراكية الديمقراطية من البلاد فيما عدا تشيكوسلوفاكيا ، حيث احتفظت ببعض مكانتها التى كانت قد فقدتها لصالح الشيوعيين ، وفيما عدا بولندا إلى حد ما ، حيث كانت تمارس خارج البرلمان بعض المقاومة للديكتاتورية . ومن ناحية أخرى ، كانت الشيوعية ممنوعة فى كل مكان ، ولكنها استطاعت أن تحتفظ بتأييد كبير لها على نحو ما ، برغم اضطهادها عبر السنين التى سبقت اندلاع الحرب مباشرة فى دول البلقان حيث كانت تمثل فيها قوة تقليدية أقوى من الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين تهاونوا مع منظمى الانقلابات الديكتاتورية فى حالات عديدة على نحو سيمى . وفى ثلاث من هذه الدول فقط ، هى بولندا والمجر ورومانيا ، أصبحت المناهضة للسامية قضية أساسية ، حيث كان الألمان يفذونها بطبيعة الحال نظرا لقوتهم ، ويساهمون بجانب كبير فى إقامة حركات للفاشية المحلية ، وبخاصة تلك الحركات التى نظمت على الطراز الألمانى . أما فى إيطاليا فقد كانت قوة عدد السكان اليهود من أبناء إيطاليا ، حالا دون أن يلعب الشعور المناهض للسامية دورا كبيرا . بينما كان للحركات المناهضة للسامية فى بولندا والمجر ورومانيا جنور تقليدية ، وزاد من إشعالها الكساد العام ، الذى أصاب هذه البلاد مع غيرها فى عام ١٩٣٠ والواقع أن الكساد هو الذى يجب اعتباره سببا أساسيا فى الغالب للاتجاه إلى الديكتاتورية ، واضطهاد أحزاب الطبقة العاملة ونقابات العمال . ذلك أن الكساد قطع الامداد برأس المال الخارجى ، بقدر ما خفض من الأسعار الزراعية إلى حد كبير . كما أن الإهمال الذى يشبه المجاعة ، قد غذى جماهير المستائين ، مما جعل من الاستخيل على الحكومات البورجوازية أن تحتفظ بسلطاتها بالوسائل الدستورية فتلوذ الطبقات المالكة بالعمون من جانب القوة المسلحة .

ولقد جرى عرف في أواخر الثلاثينيات بخاصة ، لتسمية كل الحكومات الرجعية التي حكمت في بلاد أوروبا الشرقية ، باسم الحكومات الفاشية ، بينما الحقيقة أن بعض هذه الحكومات كانت لها طبيعة ديكتاتورية الأوليجاركية من الطراز القديم ، التي لا تؤيدها أية حركة جماهيرية ، على النحو الذي استطاع هتلر أن يفعله في ألمانيا ، أو حتى موسوليني في إيطاليا .

وكما رأينا ، فإن الفاشيين الحقيقيين في رومانيا - وهم الصرس الجديدي - لم يصلوا إلى الحكم إلا بعد تنازل الملك كارول مكرها بقوة الألمان في عام ١٩٤٠ ، ثم لم يتركوا في الحكم إلا قليلا ، ليخلفهم بعد ذلك الجنرال انطونيسكو بديكتاتورية عسكرية أقل عنفا . كذلك لا يمكن بجدارة أن تعتبر الديكتاتوريات البولندية أو المجرية فاشية بأي معنى حقيقي ، حيث كانت تعوزها النظرية الفاشية على أي وضع محدد . ولكنها مع ذلك كانت معادية للديمقراطية تماما ، كما كانت معادية للاشتراكية والشيوعية قدر إمكانها ، وكانت تحسب الشيوعية قابعة وراء كل محاولة للعمال من أجل تنظيم الحماية لأنفسهم . كذلك كانت لهذه الحكومات سمات مشتركة مع الفاشيين في مناهضة السامية ، حيث كانت تواجه بعدد كبير من السكان اليهود ينافسونهم من أجل العيش ، كسكان التجار على أية حال ، الذين يمارسون هذا السباق بنجاح كبير . وفضلا عن ذلك ، فقد كان لليهود وضع له اعتبره بين العمال الصناعيين ، وفي القيادات الاشتراكية والشيوعية ، وكان من اليسور دائما اتهام اليهود بأنهم مسؤولون بصفة رئيسية عن الأزمة القلائل ولم تكن ظروف مثل هذه ، مواتية للفكر الاشتراكي البناء . فاصبحت الحركات الاشتراكية والشيوعية ، مشغولة كلها بالكفاح اليومي من أجل البقاء . ومع هذا فقد كان قلة من المفكرين البارزين ، من بين الدارسين للماركسية ، وعمل الأخص جورج لوتاتش في المجر ودوروجانو جيريا في رومانيا ، والأخير هو المؤسس النظري للاشتراكية في رومانيا ، كما كان بالجوف مؤسسا في بلغاريا . ولكنه كان من الصعب في طبيعة الأمور ، أن ينبعث فكر اشتراكي جديد في ثلاثينيات القرن العشرين ، في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون الديمقراطيون يتوفرون على العناية بتحديد اتجاهاتهم أثناء الديكتاتوريين ، وفي الوقت الذي كانت الأحزاب الشيوعية فيه مضطرة في أكثرها ، إلى ستر وجودها تحت ضغط سياسة الإرهاب البوليسي المتصل . وصحيح أن ذلك لم يمنع الشيوعيين من أن تعزق الحروب الطائفية المريرة ، التي نشأت بخاصة من علاقاتهم بالكومينترن وسياساته المتلونة ، إلا أنه لم ينبعث عن هذه المصاولات شيء جديد له صلة بالسياسة الدولية للشيوعية ، أكثر من صلته بالسياسة الداخلية ، في كل بلد على حدة .

ومما لا شك فيه أن تحول الكومنترن إلى سياسة الجبهة الشعبية في منتصف الثلاثينيات قد أفاد الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا ، التي كان في

استطاعتها أن تبنى باتباع هذه السياسة ، قاعدة أوسع لتأييد المعارضة الوطنية في البلاد المختلفة ، وأن تواصل جنى ثمار هذه السياسة عندما اشتعلت الحرب في عام ١٩٣٩ . وقد بهت كثير من هذه الأحزاب الشيوعية بالمشاق النازي - السوفيتي لعام ١٩٣٩ ، ولكن السلوك الألماني باجتياح بلادها واحتلالها ، قد أعاد اليها مقاليد الزعامة التي افتقدتها الى حين . كما أن مصاولات المقاومة في الحرب ، قد أعدت الشيوعيين للاستيلاء على السلطة ، تحت الرعاية الروسية المسلحة ، فيما عدا يوغوسلافيا بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ثم هم قد استقروا بعد ذلك تحت لواء حكومات الجبهة الشعبية في بلادهم ، التي يسيطر عليها الشيوعيون ، وأصبحوا قادرين على إجبار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الضعيفة نسبيا ، للانضمام اليهم ، أو إخضاعهم عندما رفضوا ذلك .

وهكذا تمت التصفية النهائية للحزب الاشتراكي الروماني في عام ١٩٤٨ ، بعد عقد اتفاق بالاندماج مع الحزب الشيوعي ، وطرد زعمائه الذين رفضوا الاندماج الى المنفى . كذلك تمت تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين اليوغوسلافيين أو نفوا ، عندما أيدوا ميخايلوفيتش بدلا من تيتو خلال حرب المقاومة . أما التشيكيون فقد زج بهم في أحضان الحزب الشيوعي تحت زعامة فيرلينجر . وقد حافظ البولنديون وحدهم على حزب اشتراكي ديمقراطي دستوري في المنفى ، بينما مارس البلغاريون تقاليد بلاجوف وسياسته المتزمتة فأنتموا تصفية الاشتراكيين الديمقراطيين البلغاريين دون رحمة ، بعد أن كانوا قد ساهموا بدور مشترك مع الزراعيين في انتخابات عام ١٩٤٦ ، وألقي القبض على زعمائهم وممثليهم في البرلمان ، حيث حكم عليهم بالسجن أو مصسكات الاعتقال . وقد قتل واحد من زعمائهم ، كريستين باستوكوف ، في السجن ، بينما مات تزفيتي ايفانوف في مصسكات الاعتقال . أما الأحياء فقد هربوا الى الخارج ، وشكلوا بعد ذلك قيادة للحزب في المنفى بنيويورك . وكانت الأحزاب السياسية كلها قد ألغيت بعد انقلاب كيمن جورجيف في عام ١٩٣٤ ، كما ألغيت كذلك نقابات العمال لصالح حركة جديدة تحت إشراف الدولة . . بيد أن النشاط السياسي قد استمر بصيغة سرية ، ودعا الاشتراكيون الديمقراطيون بسرعة مؤتمراتهم في عام ١٩٤٤ غداة سقوط الديكتاتورية ، ودخلوا في الوزارة الائتلافية ، التي بدأت في تسلم زمام الأمور ، وكان أكبر ممثل لهم فيها ، ديمتروف نيكوف ، وزيرا للاقتصاد الوطني ، وهو الذي ظل باقيا في الحكومة عندما تركها معظم الاشتراكيين الديمقراطيين عام ١٩٤٥ ، ثم انضم بعد ذلك الى الحزب الشيوعي .

الفصل العاشر

الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية

لم تكن ثلاثينيات القرن العشرين بالنسبة للولايات المتحدة فترة اشتراكية ، ولكنها كانت فترة الكساد العارم ، وفترة « النيوديل » للرئيس روزفلت ، ذلك المهد الجديد (نيوديل) الذى وضع نهاية لأسلوب الاتحادات صنيعة الشركات ، والذى خلق حركة نقابات عمالية قوية للغاية ، مع اتجاه اجتماعى جديد ، ومع افساح المجال للعمل الأمريكى فى المفهوم العام على نحو لم يكن أبدا ليحصل عليه من قبل . ولو أمكن تعريف الاشتراكية بأنها تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية ، أو حتى بأنها التقدم الكبير فى اتجاه دولة الرخاء ، إذن لاعتبرت الثلاثينيات فترة للتقدم الاشتراكى لم يسبق لها مثيل . ولكنها كانت الى جانب ذلك فترة ، لم تواصل فيها الحركة المنظمة للاشتراكية فى الولايات المتحدة انهيارها فحسب ، بل انها قد توقفت كذلك من الحياة على وجه التقريب .

فى عام ١٩٣٨ ، كان الحزب الاشتراكى الأمريكى قد اضمحل ، حتى لم يزد عدد أعضائه على ٧٠٠٠ عضو فى مقابل ٢٣٠٠٠ عضو فى عام ١٩٣٤ ، ثم لم يلبث فى العام التالى أن درست معالمة بالكاد . كذلك لم يحصل الشيوعيون الأمريكيون على تأييد أى جماعة لها وزنها فى الطبقة العاملة ، برغم الضجة الكبيرة التى اثاروها . اما اتباعهم فكانت جمهورتهم من بين المثقفين الذين اظهروا مهارة فائقة فى الانضمام الى منظمات «الجبهة» المتعددة الألوان ، باسم مناهضة الفاشية والحملة ضد الحرب . وكانت نقابات العمال فى عام ١٩٣٥ قد استجمعت قواها لتشكيل لجنة المنظمة الصناعية ، وانسلخت طلى الفور من اتحاد العمل الأمريكى ، لتصبح هى مجلس المنظمات الصناعية ، وقد نجح هذا المجلس لأول مرة فى كسب عضوية الجانب الرئيسى من العمال فى صناعات الانتاج الضخم ، كصناعات الصلب والسيارات والزيوت وما إليها . واتخذوا هذا الأسلوب الجديد للنقابية ، سياسة تختلف فى جوهرها من سياسة الاتحاد الأمريكى للعمل ، وكانت أكثر قربا الى سياسة حركات العمال فى أوروبا الغربية . . . ولكن ، بينما كانت أغلب نقابات العمال فى أوروبا متحالفة تحالفا وثيقا ، أو حتى مرتبطة من الناحية التنظيمية بالأحزاب الاشتراكية السياسية ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم تكن له مثل هذه الإرتباطات . وبدلا من أن يحاول

اقامة حزب عمالي مستقل أو حزب اشتراكي ، فانه اتى بثقله شيئا فشيئا الى جانب روزفلت والديمقراطيين تأييدا لسياسة « النيوديل » ، وذلك عن طريق لجنته الخاصة بالتنظيم السياسى .

وبينما كان الاشتراكيون والشيوعيون مشغولين بالتنديد بسياسة النيوديل ، باقتنارها مؤامرة تهدف الى معاودة النظام الرأسمالى المفكك وقوفه على قدميه - وذلك فى الحق واحد من مقاصدها - اذ بالاشتراكيين الذين كانوا اعضاء نشطين فى نقابات العمال ، يجدون انفسهم مجبرين يوما بعد يوم ، على أن يختاروا بين مطالب نقاباتهم العمالية ، فى التأييد القوى لسياسة روزفلت الجديدة من طريق مجلس المنظمات الصناعية ، أو صبيخ التهيج الاشتراكي التى ينشرها الحزب الثالث والتى لم يكن يتوقع لها النجاح ، بل تقضى على المكاسب التى تحققت عن طريق التعاون مع رجال النيوديل ... والرجال الذين واجهوا هذا الاختيار ، من امثال والتر رويتر ، استقالوا من الحزب الاشتراكي ، ولم يستطع زعيمه نورمان توماس الذى حصل فى عام ١٩٣٢ على ٩٠٠٠٠٠ صوت فى انتخابات الرئاسة ، أن يفوز بأكثر من ١٠٧٠٠٠ صوت عندما رشح نفسه مرة أخرى فى عام ١٩٣٦ .

لقد نشب الكساد فى أوائل الثلاثينيات ، ليصيب الولايات المتحدة باضرار جسيمة لم يلحق مثلها باى بلد آخر . وكان أول انداز واضح لما هو مخبوء فى ضمير الغيب ، هو الانهيار فى بورصة الأوراق المالية عام ١٩٢٩ . ولكن قليلين هم الذين أدركوا عدم سلامة وثبات الرواج السائد ، وكثيرين هم الذين كانوا يحسنون الظن فى ثقة بالانتماش العاجل ، فمضوا فى مضارباتهم ساديين .

وصحيح انه كانت هناك صحوحة يسيرة بعد الأزمة الأولى ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى استأنف الاتجاه النزولى فى البورصة انهياره بشخامة أشد ، وقامت حالة من الالهة على تصفية الأوراق المالية للحصول على المال السائل . وانخفض الإنتاج والعمل كلاهما الى مايقرب من النصف فى عام ١٩٣٢ ، وهبطت الأجور المكتسبة الى حد الكارثة ، ثم غلقت البنوك أبوابها .

وفى الوقت الذى تسلم فيه الرئيس روزفلت زمام الحكم فى باكورة ربيع ١٩٣٣ ، كان النظام الاقتصادى قد هوى خطاما ، وانهار مقام الاقتصاد الأمريكى تماما . لقد كان واضحا انه يتعين على الدولة أن تتخذ اجراء صارملا لاتقاذ الموقف ، ولكن مالاذئ كان عليها أن تفعله ؟

ان تقليد الاقتصاد الأمريكى يركز على الثقة فى مقدرة رجال الأعمال على ادارة شئونهم بأنفسهم ، دون أن تتحمل الدولة اى مسئولية فى صيانة مستوى المعالة . وحفنة قليلة من الاقتصاديين (الهراطقة) هم وحدهم

الذين ظاهروا أى صورة من صور التخطيط الاقتصادى ، أو ادركوا ان هناك صلة بين الاجراء الحكومى ، ومستويات الطلب على البضائع والخدمات ، ولم يكن معظم الأمريكيين يتصورون موقفا يسفر فيه انعدام الثقة فى حقل الأعمال الى تضاؤل الاستثمار لحد الكفاف ، وإلى طرد ملايين العمال الذين لا يجدون أى ضمان من الخدمات الاجتماعية . وليس يبدو ان الرئيس الجديد نفسه ، كانت لديه أى فكرة واضحة عما كان يحتاجه الأمر من صنيع ، بصرف النظر عما قيل من انه قد نودى به قصدا لاقالة الأمة على أى نحو من عشرة الكساد العارم . فالاجراءات التى لجأ إليها كانت اجراءات مرتجلة ، لم يقصد بها الا معالجة الخطر الداهم فحسب ، دون أن يكون وراء هذه الاجراءات علاج راجع الفكر فى وضوح ، بحيث يقوم على أساس من التفهم الحقيقى للأوضاع ... والواقع أن بعض هذه الاجراءات كتحفيض القيمة الذهبية للدولار لم تكن معقولة ، بالنسبة للوضع الاقتصادى الدولى لأمريكا . ومع ذلك فقد كان واضحا ان هناك حاجة الى اجرائين ، وكلاهما قد اتخذ بالفعل . اولهما انه كان من الضرورى بمكان ، أن تتدفق الأموال العامة تدفقا واسعا بطريقة أو أخرى لتزويد من مستوى الطلب فى مجموعه ، وثانيهما انه كان من الضرورى بمكان أيضا أن يوقف ذلك الخفض الفظيع فى الأجور الذى كان يزيد الوضع سوءا .

وفى فترة هذا الانهيار ، كان جانب كبير من الصناعة الأمريكية ، لا يزال يرفض الاعتراف بأية حقوق فى المساواة الجماعية، من جانب العمال المشتغلين فيها . وقد تجمعت النقابات الخاصة بصناعات معينة ، فى الاتحاد الأمريكى للعمل على صورة حازمة ، وكسبت الحق فى المساواة على أساس جماعى .. ولكن الاتحاد الأمريكى للعمل ، لم ينجح الا فى تنظيم اقلية صغيرة من القوة العاملة فحسب ، تقوم أساسا على العمال المهرة ، ثم فشل تماما فى تنظيم غمال صناعات الانتاج الكبير تنظيما فعالا ، تلك الصناعات التى كانت عاطلة من أى تنظيم على الإطلاق ، أو كانت تسيطر عليها اتحادات الشركات التى تقع تحت سيطرة أصحاب العمل ، حيث كان هؤلاء يتخذون منها وسيلة ، للإيقاع بنقابات العمال الحقيقية فى الفتح . وبمقتضى قانون الانعاش الاقتصادى ، وضع العهد الجديد نظاما أدى الى القضاء العاجل على خفض الأجور الصنافية والأسعار . وقد قضت المحكمة العليا بعد ذلك بأن قانون الانعاش الاقتصادى غير دستورى ، ولكن بعد أن تم انفاذه بالفعل . وبمقتضى قانون العلاقات الصناعية ، حصل العمال على الحق المشروع فى تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها ، متحررين من سيطرة مخدميههم ، وكذلك الحق المشروع فى فرض التفاوض على أصحاب العمل . لقد انهار الكيان الكلى « لاتحادات الشركات » ، وما كان يسمى « بالمتجر المفتوح » ، ولأول مرة فى تاريخ الطبقات العاملة الأمريكية على إطلاقها ، أصبحت لها الحرية فى إقامة نقاباتها العمالية

بدواتها ، وتنظيمها دون خوف من الدولة ، أو القانون الذى طالما أخمدتها
باسم الحرية .

لقد كان هذا كسبا ضخما ، أفادت منه نقابات العمال على الفور . وعادت
المكاسب على النقابات المرتبطة بالاتحاد الأمريكى للعمل ، بقدر ما عادت على
النقابات التى نمت فى ظل مجلس المنظمات الصناعية التى أسست حديثا . .
وفى عام ١٩٣٣ كان عدد أعضاء الاتحاد الأمريكى للعمل ٢٣٠٠٠٠٠ عضو ،
فزاد الى ٣٧٠٠٠٠٠ عضو فى عام ١٩٣٨ ، بينما كان لدى مجلس المنظمات
الصناعية ما يقرب من ٣٥٠٠٠٠٠ عضو ، فضلا عن مليون آخر أو نحو ذلك
تابعين لجمعيةات اخوان عمال السكك الحديدية وغيرها من النقابات غير
المتربطة . وأكثر من هذا ، أن النقابية التى كانت تعتبر يومئذ عملا « غير
أمريكى » قد ظفرت نتيجة لسياسة النيوديل بوضع معترف به لم تتمتع به
ابدا من قبل . بيد أن الأمر لا يزال على شيء من الاسترابة ، إذ لم تكن الطبقة
الرأسمالية تفيق من فزعها ، وتعود الأمور الى شيء من حالتها الطبيعية قبل
الآزمة ، حتى ندد كثيرون من أصحاب العمل فى صراحة ، بتلك الاجراءات نفسها
التي أثابت اليهم رشدهم ، وراحوا يسعون فى البحث عن وسائل تعود بهم الى
اتجاهاتهم القديمة ، فى مناهضة نقابات العمال . الا أن النقابات فى ذلك الوقت
كانت قد حصنت نفسها على درجة من القوة ، لم يعد معها من اليسير أرجاعها
الى وراء . ووجد أغلب أصحاب المصانع أنه من الأفضل الوصول معها الى
اتفاق ، بدلا من المخاطرة باحداث صدمع صناعى جسيم . لقد كانت الطبقة
الرأسمالية على عهدها فى أواخر الثلاثينيات ، مفعمة الحس بما فقدته من مقام
عارفة باعتمادها على الدولة فى صون كيائها ، ولو أنها كانت لا تزال على كراهية
مريرة لليد التى أطعمتها .

وقد كان الاشتراكيون على حق الى حد ما ، عندما ذهبوا الى أن سياسة
النيوديل للرئيس روزفلت ، انما كانت تهدف فى جوهرها الى تزويد الرأسمالية
الأمريكية بدفعة جديدة من الحياة ، والا ، فأى شيء آخر كان روزفلت يستطيع
أن يفعل ، فى غيبة أى بديل مقبول كأساس للبناء الاجتماعى ؟ ذلك أنه على
الرغم من السخط الاجتماعى الذى ذاع فى أثناء الكساد ، فإنه لم يكن هناك
أى تحد فعال للرأسمالية ، بل لم يكن هناك من ينادى بطريق آخر لتنظيم
الشئون الاقتصادية للأمة . فالنقابات العمالية ، سواء منها التابعة لمجلس
المنظمات الصناعية أو التابعة للاتحاد الأمريكى للعمل ، لم تكن تتنادى بأى تغيير
فى أساس النظام الاقتصادى ، وانما كانت تسعى فى الواقع من أجل مزيد من
الأجور وتحسين فى شروط العمل مع درجات أوسع من الضمان الاجتماعى ،
عن طريق الدولة فى جانب منها ، وعن طريق التفاوض أحيانا كثيرة فى صدد
مزايا ثانوية ، تعمل على زيادة المجال الذى تترجح فيه المساومة الجماعية .
صحيح أنه كان يوجد فى أثناء الكساد ، تزاخم كبير فى مشروعات التحسين

الاجتماعي ، كبرامج المعاشات ومشروعات الجماعات التعاونية ، وغيرها كثير ، ولكن اغلب هذه الافكار قد تخافتت ثم خبت ، بمجرد أن افاق الاقتصاد من سواة الكساد ، واصبح معظم العمال ولو لم يكن جميعهم ، قادرين على أن يجدوا لهم اعمالا .

ومن امثلة هذه الامور ، حركة ابتون سنكلير في عام ١٩٣٣ والتي كانت تسمى « اقضوا على الفقر في كاليفورنيا » ، اذ قد حظيت باستجابة واسعة لدى الجماهير الى وقت قصير ، ثم سرعان ماتهافتت هذه الاستجابة ، عندما بدأت سياسة النيوديل تؤتي ثمارها . لقد كانت امريكا الجديدة في الثلاثينيات الاخيرة ، تختلف اختلافا بينا عن امريكا القديمة في بعض اوضاعها الحيوية ، ولكنها لم تكن اقل رأسمالية ، حتى ولو كانت رأسماليتها هذه ، قد تحملت مزيدا من المسؤولية ، وعينت كثيرا باحترام الراى العام .

وفي مطلع الكساد ، حققت الاشتراكية الأمريكية بالاشتراك مع الحركات الساخطة الاخرى ، مكاسب موقوتة الى حين . فارتفع عدد أعضاء الحزب الاشتراكي الى خمسة عشر الفا في عام ١٩٣٢ الى ثلاثة وعشرين الفا في عام ١٩٣٦ ، بعد ما كان هذا العدد قد هبط الى سبعة آلاف وثمانية آلاف في عام ١٩٢٨ . اما زعيمه البارز موريس هيلكويت فقد توفي عام ١٩٣٣ ، ولم يترك وراءه من « الحرس القديم » للحزب من يخلفه في هذا المركز ، فاصبح الحزب بعد زواله مرتعا أكثر من ذي قبل « لخلافات طائفية بين جماعات قليلة الوزن ، ولقد كان هيلكويت الذي اشتهر بأنه مثقف ماركسي ، محاميا يهوديا في نيويورك ذا عصبية قوية من اتباع المحليين ، وكثيرا ما كان يلقي الهجوم العنيف من الشيوعيين ، مع أنه برغم ما قالوه عنه ، كان اشتراكيا يساريا ذا آراء تقدمية ، بعيدة في مداها عن الجناح الاشتراكي اليميني للديمقراطيين البرلمانيين ، بقدر ما هي بعيدة عن الشيوعيين أنفسهم . ولكنه كان يتمتع بالهبة والنفوذ اللذين حكنا له من أن يحتفظ بوحدة الحزب . وبموته سرعان ما فقدت الزعامة القديمة ، أو ما تبقى منها كل سيطرة على الحزب .

وفي عام ١٩٣٤ ، استولى اليسار المتطرف على جهاز الحزب الأمريكي الاشتراكي ، وطرد الجيرنون لي وبعض الأشداء القدامى الآخرين، حتى وصلت الأمور الى انشقاق محقق ، وانفصل الجناح اليميني تماما . وفي ذلك العام دخل الحزب الأمريكي الاشتراكي والشيوعيون في مفاوضات من أجل القيام بعمل مشترك ، ولكن هذه المفاوضات قد فشلت ، ويرجع فشلها بصفة رئيسية الى أن الحزب الشيوعي قد غير من سياسته ، فساند روزفلت ، الذي كان الحزب الأمريكي الاشتراكي لا يزال يعارضه في قوة ، وقد انضم الأمريكي التروتسكيون بزعامة جيمس كانون وماكس شاختمان الى الحزب الأمريكي الاشتراكي في ذلك العام . وكان هؤلاء قد طردوا من الحزب الشيوعي في عام

١٩٢٨ ، وظلوا منذ ذلك الحين محافظين على كيانهم في صورة حزب مسفير منفصل . على أن هذا الاندماج لم يستمر طويلا، وبعد عشرة أشهر من التعايش غير السعيد ، طرد التروتسكيون من الحزب الأمريكى الاشتراكى فى عام ١٩٣٧ واستأنفوا وجودهم كحزب قائم بذاته .

ومنذ ذلك الحين ، أصبح نورمان توماس هو الشخصية الواحدة تقريبا، التى بقى لها بعض الذكر فى الحزب الأمريكى الاشتراكى . وكانت سياسته فى غالبيتها ، هى النأى بالولايات المتحدة عن الحرب بأى ثمن ، حتى أنه فى السنين التى سبقت عام ١٩٤١ تماما ، أصبح الحزب الأمريكى الاشتراكى فى واقع الأمر ذا نزوع الى الإنزالية المسالمة ، بأكثر من كونه حزبا اشتراكيا على أى نحو ايجائى . ولعله من الانصاف أن نقرر حقا ، أنه لم تعد هناك أهمية لمعرفة الخط الذى يسلكه هذا الحزب ، إذ هو قد أصبح عاطلا تماما من كل نفوذ .

أما الشيوعيون من جانبهم ، فقد أبدوا نشاطا أكثر على أية حال ، وقد مروا كما رأينا فى عشرينيات هذا القرن ، بحركات انفصالية متتابة ، وكانت كل مجموعة منشقة تشكل حزبا جديدا ، يكن العداء للحزب الرسمى الذى يعترف به الكومنترن ، وكان لبعض هذه الأحزاب المنشقة شيء من الأهمية المحلية الى حين ، واستمرت بعض هذه الأحزاب قائمة حتى ثلاثينيات القرن العشرين ، ومثال ذلك حزب البروليتاريا فى ديترويت بزعامة جون كيراش ، وهو الحزب الذى لعب قاده دورا له بعض الأهمية فى خلق نقابة عمال السيارات . ولكن بعض هذه الأحزاب اختفت سريعا ، أو اضمحلت الى حد العدم تقريبا . ولو أن التروتسكيين بزعامة كانون قد استطاعوا الحفاظ على كيانهم فى نطاق ضيق ، باعتبارهم جماعة قادرة على إثارة الشغب . ومن هذه الأحزاب أيضا تلك الجماعة التى كانت تسمى المعارضة الشيوعية تحت رئاسة جاك لافستون وبنجامين جيتلو ، اللذين طردا من الحزب الشيوى فى صنام ١٩٢٩ ، وقد استمرت هذه الجماعة قائمة حتى عام ١٩٤٠ ، حيث انضم لافستون وجيتلو بعد ذلك تماما الى الصفوف المناهضة للشيوعية ، وأصبح لافستون سكرتيرا للجنة اتحاد العمال الحر عام ١٩٤٧ ، وهى اللجنة التى أقامها الاتحاد الأمريكى للعمل .

وفى عشرينيات القرن العشرين ، انقسم الحزب الشيوى الى طوائف متنازعة ، يرأس جانبها منها فوستر وايريل براودر ، ويرأس الجانب الآخر تشارلس روتنبرج ، الذى تدخل الكومنترن من أجله فى عام ١٩٢٥ ، عندما هدد بالظرد ، غير أن روتنبرج قد توفى عام ١٩٢٧ . وفى العام التالى طرد كانون وأتباعه التروتسكيون ، وفى عام ١٩٢٩ طرد لافستون وجيتلو ، وأعيد تنظيم الحزب الأمريكى الشيوى بتعليمات مباشرة من موسكو . أما فونستر الذى كان يطمح فى أن يصبح سكرتيرا عاما للحزب ، فقد تخطوه لصالح تابعه إيرل

برأودر ، الذى احتفظ بعد ذلك بوضعه الى ان اقضى منه في عام ١٩٤٥ . وقد تابع الحزب الأمريكى الشيوعى منذ عام ١٩٢٩ فصاعدا ، كل تغيير سياسى احدثه عليه موسكو ، مما جعله يتخبط طوال السنين التالية في سياسة «الجبهة المتحدة من القاع » التى كانت تعنى معاملة الاشتراكيين بوصفهم الأعداء الأساسيين للعمال ، وتعنى السعى الى تحطيم تنظيمهم يكسب الصفوف الدنيا للاشتراكيين واستلابهم من زعمائهم . وقد استمرت هذه السياسة خلال فترة الكساد والانتصار النازى فى المانيا ، ولم تنته الا في صيف عام ١٩٣٥ حيث استبدلت بها سياسة مختلفة تماما ، هى سياسة الجبهة الشعبية التى نظمها ديمتروف السكربتير الجديد للكونترن . وسرعان ما غير الحزب الأمريكى الشيوعى شعاره ، وراح يعمل على تجميع الشعب الأمريكى في حملة مناهضة للفاشية ، تستند الى أكبر قدير ممكن من التأييد . على ان تغيير الخط لم يحسن من العلاقات مع الاشتراكيين ، بل ادى الى تعاون الحزب الشيوعى مع مجلس المنظمات الصناعية ، وبذلك ادى بطريق غير مباشر الى مساندة روزفلت والحزب الديمقراطى ، الذى كان الاشتراكيون لا يزالون يعارضونه في قوة .

وقد تسلسل الشيوعيون الى عدد من نقابات مجلس المنظمات الصناعية ، ونجحوا في الاستيلاء على بعض منها ، قبل ان يدرك زعماء المجلس طبيعة هذا التحدى ، فينقلبوا على حلفاء الأمس القريب ليطردوهم بعيدا . كذلك غير الحزب من خطه على الفور ، بمجرد توقيع الميثاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، ليعود الى تغييره مرة ثانية بعد ذلك ، عندما شن هتلر هجومه على الاتحاد السوفيتى في عام ١٩٤١ .

على ان كل هذه التغييرات لم تكن تعنى شيئا بالنسبة للسياسة الأمريكية المحلية ، ذلك ان كل هذه القطاعات الاشتراكية والشيوعية جميعا ، كانت أضعف من ان يكون لها مقام يؤثر في مجريات الأحداث . كذلك كانت الطبقة العاملة الأمريكية ، تقوم بدورها في السياسة الأمريكية جهد طاقتها المحدودة ، فتمارس نشاطها ذلك عن طريق مجلس المنظمات الصناعية والاتحاد الأمريكى للعمل ، بدلا من أن تمارسه عن طريق القطاعات الاشتراكية أو الشيوعية .

وكما رأينا ، فان مجلس المنظمات الصناعية لم يكن مشغولا إلا بتأمين مكاسبه التى حصل عليها بمقتضى النيوديل ، وبدعم قوته باعتباره وكالة للمساومة الجماعية ، دون ان يشغل بأى أهداف موضوعية أخرى أبعد من ذلك . وراحت لجنة العمل السياسى التابعة للمجلس ، تعمل غاية جهدها في تكتيل أصوات النقابات العمالية لصالح الرئيس روزفلت عام ١٩٣٦ ، وطرححت جانباً كل المحاولات المفرية لتشكيل حزب ثالث في البلاد ، ولو أن ذلك لم يمنع

قيام حزب منفصل للعمال الأمريكيين في نيويورك عام ١٩٣٦ ، استطاع أن يمارس نفوذا ملحوظا في السياسات المحلية الى حين . وفي عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قام التروتسكيون بدعاية ضخمة لنشر تقريرين كانت لجنة مستقلة قد وضعتهما عن تحقيق نزبه أجرته برياسة جون ديوى ، في الاتهامات التي وجهها الشيوعيون الى تروتسكى . ولكن هذا النجاح فى ميدان الدعاية ، ولو أنه ساعد فى التقليل من قدر ستالين والكومينترن لدى الراى الأمريكى العام ، لم تكن له صلة بمجريات الاحداث السياسية فى البلاد . وهكذا مرت التطورات الاجتماعية الكبيرة على الاشتراكيين فى الولايات المتحدة من الكرام ، فى اواسط الثلاثينيات واواخرها ، دون أن يكون للاشتراكيين او الشيوعيين أى دور فعال فيها . ومع ذلك فقد تأثر المجتمع الأمريكى فى هذه السنين تحت وطأة الكساد ونتيجة لسياسة النيوديل ، بثورة فى العلاقات الطبقيه غيرت من كيانه الاقتصادى بصفة رئيسية ، اذ جعلت منه كيانا يعمل من أجل صالح الطبقات العاملة ، على الرغم من انها تركت هذا الكيان الاقتصادى دون تغيير فى جوهره بصفة عامة . فلم تحقق هذه الثورة الاطاحة بالراسمالية ، التى لم يكن يوجد بديل لها ، وانما حققت تغييرا فى صرامة الاستغلال القائم على قوة اقتصادية غير منتظمة الى نظام آخر تلقى فيه المسؤولية الاجتماعية تقديرا ملحوظا على نحو ما . . . كذلك لم تجد المشكلات الاجتماعية فى أمريكا حلا لها ، بل هى لاتزال حتى اليوم تفتقر الى العلاج . ولكن ، قد اقيم انموذج للعلاقات الاجتماعية يمكن احتماله ويبدو أنه من اليسير بقاءه ، مادامت البلاد تستطيع على الأقل أن تتحاشى تواتر الكوارث التى هبطت اثقالها عام ١٩٢٩ ، وماتلاه من أعوام .

وفى مثل هذا الموقف ، يكون من المبعث أن نبحث عن أى تطور كبير فى عالم الافكار الاشتراكية . فالشيوعيون ، لم يكن امامهم الا أن يرددوا فى اخلاص ماتريد موسكو منهم أن يقولوا ويفعلوا ، أو أن يشجبوا الزعامة الستالينية ، ليجدوا أنفسهم موزعين بين حشد من الطوائف الصغيرة المتصارعة ، التى كانت تعوزها الآراء البناءة على وجه اليقين . والاشتراكيون ، لم يكن امامهم الا أن يتبعوا نماذج التفكير الأوربى الاشتراكى الديمقراطى دون ابداع من جانبهم أو أن يتبدعوا لهم سلوكا خاصا ، فيتورطوا فى حروب طائفية ، يحاولون عينا أن يتلمسوا فيها سياسة تميزهم عن الشيوعية ، وتمكنهم فى الوقت نفسه ، من أن يتخذوا لهم طريقهم مستقلا . ومن سوء حظهم ، أنه لم يكن هناك رأى عام ذو وزن مقدور ، يمكن لهم أن يتوجهوا بنداياتهم اليه . ذلك أن نقابات العمال الناهضة لم تكن تهتم بمثل هذه الأمور ، فتركهم ماضى فى خلافاتهم الطائفية ، دون أن يكون هناك من هو على استعداد للاستماع اليهم . صحيح أنه لم يمر وقت طويل حتى بدأ تضامن نقابات مجلس المنظمات الصناعية فى الانهيار ، حيث رفض دافيد دوينسكى أن يتابع المجلس فى قطع العلاقات نهائيا مع الاتحاد الأمريكى للعمل ، وعاد الى حظيرة هذا الاتحاد ، بعد أن عزم

الشيوعيين الذين كانوا قد استطاعوا السيطرة على منظمته القوية ، المعروفة باسم نقابة عمال ملابس السيدات . وصحيح أن جون لويس المؤسس الفعلي لمجلس المنظمات الصناعية ، قد اختلف مع المجلس ومع روزفلت ، وقاد عمال المناجم الى وضع مستقل عن كل من الحركتين المتنافستين . وصحيح كذلك أن المجلس قد انقلب على الشيوعيين الموجودين في صفوفه ، ومنع النقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون من الانضمام اليه . ولكنه على الرغم من كل هذا ، فإن المجموعات الرئيسية في مجلس المنظمات الصناعية قد ظلت متماسكة ، واستطاعت ان تجد مجالا جديدا في حقل المساومة الجماعية ، واستطاعت ان تكون رائدة لتوثيق العلاقات مع الحركة الدولية لنقابات العمال . وهكذا عند حلول عام ١٩٤٠ ، كانت الولايات المتحدة ، من الناحية العملية، بلدا خلو من حركة اشتراكية ، ولكنها في الوقت نفسه ، كانت بلدا احرزت فيه الأفكار التي اعتبروها اشتراكية بصفة عامة تقبلا كبيرا الى حد بعيد . . . واصبحت الأرض مهددة لتعاون أشد وثاقا مع حركات الطبقة العاملة في الدول الأخرى ، على نحو يزيد على ما كان يبدو عليه منذ اثنتي عشرة سنة سلفت . وحين اجتمع في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اشتراكيو أوروبا الغربية وزعماء نقابات العمال بولتر رويتر وزملائه في مجلس المنظمات الصناعية ، تبينوا أنه قد أصبح التحدث اليهم في تفاهم مشترك ، أسير كثيرا مما كان عليه الأمر في الاتصالات السابقة . ولم يكن ذلك أساسا لأن الأوروبيين قد أصبحوا أقل اشتراكية عن ذي قبل ، وإنما هو بالأحرى راجع الى أن الأمريكيين ، قد توصلوا الى مرحلة في العلاقات الاشتراكية والاقتصادية ، تقترب الى حد كبير من المرحلة التي كان يمر بها زملاؤهم الأوروبيون ، وهي مرحلة لم تكن موجودة قبل النيوديل .



وفي كندا ، كان يوجد بعد الحرب العالمية الأولى حزب تقدمي يتكون في غالبه من المزارعين ، وهو حزب يتميز بأنه لم يكن يطالب بأي مذهب سياسي واضح . وقد أدى الكساد العارم في بواكير الثلاثينيات « الى ظهور حزب جديد يقوم على التحالف بين المزارعين وعمال المدن ، تحت اسم « اتحاد الكومنوث التعاوني » وتم تشكيل هذا الحزب بالفعل في عام ١٩٣٣ .

وعندما انهار التقدميون في عام ١٩٢٥ ، ظهر في غرب كندا كل من حزب العمال المستقل والرابطة السياسية للفلاحين ، لينهض بالدعوة لحزب جديد ، يفارضي كلا من الأحرار والمحافظين . وفي يوليو عام ١٩٣٢ عقد حزب العمال المستقل مؤتمرا في ساسكاتشوان ، ووضع برنامجا سياسيا . وفي الزمان والمكان نفسه ، عقد المزارعون المتحدون في كندا - ولم يكونوا وقتئذ حزبا سياسيا - مؤتمرا خاصا بهم ، ووضعوا هم أيضا برنامجهم السياسي . وأذكان هدفان البرنامجان متشابهين على وجه التقريب ، فقد اقترح المزارعون المتحدون

أن تجتمع الهيئتان لمناقشة العمل معا . وتمثلت نتيجة هذا الاجتماع فى قرار بإنشاء حزب للعامل والفلاح ، وكانت هذه الحركة مقصورة فى الغالب على ولاية ساسكاتشوان .

وقد عقد بعد ذلك فى كالاجارى بناء على طلب الحزب الجديد ، مؤتمر كبير كان الجانب الرئيسى من شهوده من غرب كندا ، وذلك فى أغسطس ١٩٣٢ وقد قرر المؤتمر أن يصبح اتحاد الكومنولث التعاونى حزبا قوميا بأهداف اشتراكية واسعة ، وكانت برامجه الأصلية تكاد تقترب من برامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية « وأحزاب العمال فى أوروبا الغربية ، فيما عدا أنها كانت تلح كثيرا فى الحديث عن الحاجة الى مساعدة الدولة للفلاحين ، باتخاذ اجراءات يكون من شأنها تحقيق تناسب معقول بين الأسعار الزراعية والصناعية .. كذلك كانت هذه البرامج تحت فى قوة بالغة ، على ضرورة اعداد تشريع التأمين الاجتماعى ، لصالح كثيرين من الذين تسبب الكساد فى تعطيلهم . وقد اصدر اتحاد الكومنولث التعاونى فى مؤتمر عقده بريجينا ، بيانه المعروف باسم « اعلان ريجينا » ، وفيه يوضح سياسته بالتفصيل ، حيث طالب باقتصاد اشتراكى موجه ، لانهاء الكارثة التى حلت بالاقتصاد الكندى فى ظل الرأسمالية ويقوم فيه الشعب بمهمة المالك المسيطر والمدير للمصادر الطبيعية والوسائل الرئيسية للإنتاج . كذلك دعا البيان الى التطبيق الاشتراكى ، فى شئون المالية والبنوك ووسائل النقل والمواصلات والقوة الكهربائية ، وجميع الصناعات الأخرى والخدمات اللازمة للتخطيط الاشتراكى ، ومن أجل ضمان ملكيات الفلاحين يجب تشجيع تعاونيات المنتجين والمستهلكين ، واستعادة التنااسب بين الأسعار الزراعية والأسعار الأخرى ، وتنظيم التجارة الخارجية عن طريق مجالس الاستيراد والتصدير . ودعا البيان كذلك الى ايجاد قانون للعمل يضمن حرية التنظيم ، والمشاركة الفعالة للعمال فى الإدارة الصناعية ، وعلى نطاق واسع تطبيق تشريعات الضمان الاجتماعى ، والخدمات الصحية العامة . كما دعا الى تعديل قانون شمال لأمريكا البريطانية ، لاعطاء المزيد من السلطات الكافية لحكومة الدومينيون . ثم دعا كذلك الى الحرية العمالية فى التعبير والاجتماع ، والفناء التفرقة بين الأجتناس والأشكال السياسية الأخرى . ونادى باجراء اصلاح شامل فى للكيان الضرائبى ، ووضع برنامج عاجل يقوم على مبدأ ضمان العمل للجميع . وأخيرا الإنفاق العام على الإسكان والأعمال الأخرى المفيدة ، وتمويل مثل هذه البرامج عن طريق القروض القائمة على أساس الثروة القومية .

وقد اختير وودزورث رئيسا لاتحاد الكومنولث التعاونى ، الذى نجا بسرعة فى غربى كندا خلال الأعوام التالية . وكان وودزورث قد انتخب عضوا بمجالس البرلمان عام ١٩٢١ . وظهر أول نجاح انتخابى لاتحاد الكومنولث التعاونى فى عام ١٩٢٤ ، حينما انتخب خمسة من أعضائه فى المجلس التشريعى

الاقليمى لساسكاتشوان ، وارتفع هذا الرقم الى احد عشر فى عام ١٩٣٨ . ثم ظفر اتحاد الكومنولث التعاونى فى عام ١٩٤٤ بسبعة واربعين مقعدا من بين اثنين وخمسين مقعدا ، فتولى الحكم بأغلبية ساحقة تحت زعامة دوجلاس ، الذى لايزال يحتل هذا المنصب كرئيس للإقليم . أما الاقاليم الأخرى فقد كان تقدمه فيها بطيئا . ومع ذلك فقد استطاع اتحاد الكومنولث البريطانى ان يأخذ وضع الحزب الثالث ، وان يتحدى الأحرار والمحافظين اللذين تبادلوا الحكم فى الدومينيون . بيد أن اتحاد الكومنولث البريطانى كان لايزال ضعيفا فى الشؤون السياسية الخاصة بالدومينيون . إذ كان له فى عام ١٩٤٠ ثمانية أعضاء فحسب فى مجلس العموم الكندى ، ثم نما بسرعة أكبر فى خلال الحرب ، وخاصة فى أونتاريو ، إذ فاز فى عام ١٩٤٣ بثلاثة واربعين عضوا فى المجلس التشريعى الاقليمى ، وأصبح بذلك يمثل الحزب الكبير الثانى فى الاقليم ، باعتباره حائزا لأكثر من ثلث عدد المقاعد .

وقد كان اتحاد الكومنولث التعاونى فى ذلك الوقت ، هو حزب المعارضة الكبيرة فى المقاطعات الكندية الأربع . وعندما مات وودزورث فى عام ١٩٤٢ ، خلفه فى الزعامة كولدويل المهندس الانجليزى المولد ، وهو من اقليم ساسكاتشوان ولا يزال يتزعم الحزب ، برغم أنه لم يعد يتزعم ممثلى الحزب فى البرلمان ، بعد أن خسر مقعده عام ١٩٥٨ . ومن بين العناصر التى شكلت اتحاد الكومنولث البريطانى ، الى جانب العمال والفلاحين ، مجموعة كبيرة من الأكاديميين الذين تجمعوا حول البروفسور سكوت الأستاذ بجامعة ماكجيل ، والذى شكل عصبه لاعادة البناء الاجتماعى ، ونشر تقريرا هاما بعنوان « التخطيط الاجتماعى لكندا » . وقد أصبح أغلب الذين شاركوا فى هذا التقرير مؤيدين نشطين لاتحاد الكومنولث البريطانى . والواقع أن هذه الهيئة ، كانت تعطى منذ البداية أهمية كبيرة للتخطيط الاقتصادى ، باعتباره ضرورة لازمة لمنح الفرصة العادلة لكل من المدينة والريف على السواء ، وضرورة لازمة لربط العناصر المختلفة فى سميت من المتوافق الجماعى .



وهناك فى ذلك الوقت ، فى أمريكا اللاتينية ، حيث المصادر الكثيرة غير المستثمرة ، وحيث الصراع المتصل بين ارسطراطيات الكريول من ناحية ، وبين مجموعات مختلفة من الحركات الديموقراطية الشعبية ، التى تسيطر عليها البورجوازية المحلية فى المدن من ناحية أخرى . . . كانت حركات الطبقة العاملة ، التى لم تزل محدودة فى نطاق الاقلية الصغيرة ، نتيجة للظروف المختلفة فى الصناعة ، منخرطة فى معارك طائفية متصلة ، وبقية فى أغلب الأحوال معزولة تماما عن العمال الريفيين « الذين شكلوا الأغلبية الكبيرة للسكان فى كل بلد من القارة تقريبا . » ففى الأرجنتين وأوروغواى وكوستاريكا فقط ، كان البيض يشكلون غالبية الشعب . أما فى البلاد الأخرى ، فكانت

أغلبية الجماهير ، أما من الهنود أو الزوج ، أو من اشخاص من أصول مختلفة . وفى أواخر الثلاثينيات ، كان كل الهنود والزوج يشكون ١٦ مليوناً من بين المجموع الكلى البالغ عدده ١٣٠ مليوناً على نحو التقريب . وكان ثلث سكان البرازيل من الزوج ، بينما كان أكثر من نصف سكان جواتيمالا وبوليفيا ، وأكثر من أربعين في المائة من سكان بيرو واكوادور ، من الهنود ، وأقل من ثلاثين في المائة أو أكثر من سكان المكسيك ، من الهنود أو الأجناس المختلطة . .

أما الأرجنتين فكانت هى وحدها التى تتمتع بمستوى معيشة ، يمكن مقارنته فى شتى المناحي بمستويات المعيشة فى الدول المتقدمة . ومع ذلك فقد كان متوسط مستويات المعيشة فيها أقل بكثير من مستوى المعيشة فى بلاد أوروبا المتقدمة . وقد اعتمد التصنيع فى الغالب على تدفق رأس المال الأجنبى الذى كان يأتى معظمه من الولايات المتحدة ، بالرغم من أن المشروعات الأوربية والبريطانية بخاصة ، كانت لاتزال ذات السيطرة على خدمات المنافع العامة فى عدد من هذه البلدان ، وعلى الأخص فى الأرجنتين . . وكان تسلسل الولايات المتحدة ، يتركز أكثره فى أمريكا الوسطى ، حيث توجد شركة الفواكه المتحدة ، التى كانت حكومة الولايات المتحدة تظاهرها فى قوة ، فاحتلت وضعا قويا للغاية ، وتحالفت كالمادة مع العناصر الرجعية تماما ، وهم الملاك المحليون . للضياع الكبيرة .

وكما رأينا فى المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد أسس هابا دولاتور حركته المسماة بحركة أبريسا فى عام ١٩٢٤ ، والتى كانت تدعو الى الوطنية الهندية الأمريكية ، والسمو فوق الطوائف القومية ، كما كانت تدعو الى وحدة الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة والفلاحين ، وضد التسلسل الاستعماري الخارجى . وقد وقعت هذه الحركة فى صراع عنيف مع الشيوعيين ، الذين كانوا يعارضون بشدة مثل هذه الوحدة بين الطبقات ، وكانوا يسعون الى تكوين حركة بروليتارية متحدة تحت سيطرتهم ، وادراج العمال الزراعيين تحت زعامة البروليتاريا . ولم تكن للحركات الاشتراكية المختلفة عن الشيوعية ، قوة كبيرة الا فى دول قليلة مثل الأرجنتين وشيلي . ولكن كانت هناك طبقة عاملة كبيرة ، تتبع أنواعا مختلفة من السندسكالية الفوضوية ، التى تقوم على نماذج أوربية .

وفى المكسيك ، بعد أن أحرزت الثورة نجاحها الفورى أيام الحرب العالمية الاولى ، عادت فانكسكت فى صراع مرير مع الكنيسة ، فلم تحرز مزيدا من التقدم ، الى أن تولى الرئيس كارديناس السلطة فى عام ١٩٣٤ . فقد أعطى كارديناس دفعة قوية للثاقبية العمالية ، بإحيائه مشروعات توزيع الأراضي ، وتشجيع نمو منظمات الطبقة العاملة .

(١) المجلد الرابع - الجزء الثانى صفحة ٧٦١ .

وفي عام ١٩١٩ ، اقام مورون حزبه المسمى حزب العمال ، واستمر في زعامته طوال العشرينيات ، مع شيء من النجاح المتواضع فحسب .. ولكن الحامي اليساري لومباردو توليدانو ، الذي كان في بدايته زميلا لمورون ، قد أصبح في عام ١٩٣٦ ، سكرتيرا للاتحاد الكونفيدرالي للعمال المكسيكيين ، الذي أسس حديثا . ومن هذه الخطوة المؤاتية ، مضى لومباردو في انشاء الاتحاد الكونفيدرالي للعمال في أمريكا اللاتينية ، عام ١٩٣٨ ، وهو الاتحاد الذي مارس نفوذا واسعا النطاق الى حين . وقد اترك توليدانو دائما انتسابه للحزب الشيوعي ، ولكن مما لا ريب فيه ، انه كان يتمتع بتأييد هذا الحزب ، وعمل معه في تعاون وثيق ، بقدر ما كان يعمل مع كلارديناس ، بوصفه مستشارا له في شئون العمل . أما الحزب الشيوعي المكسيكي ، فقد اقامه أصلا مبعوثا باباني للكونغرس ، يدعى صن كاتاياما ، تحت زعامة مواطن من الولايات المتحدة ، يدعى وولف ، في عام ١٩٢٢ ، ولم يكن الحزب يتمتع الا بنفوذ ضئيل . وقد عزل وولف من الحزب في عام ١٩٣٠ ، ومعه الفن المشهور ديجوريفيرا . ومن ثم ، أصبح الحزب انعكاسا صادقا للتقلبات في سياسة الكونغرس ، فاتجه في طوعية للمناداة بجهة شعبية بعد عام ١٩٣٥ ، ومنح تأييده لاصلاحات كلارديناس ، على الرغم من منحه تروتسكي حق اللجوء الى المكسيك ، حيث اغتيل فيها أخيرا على يد مبعوث لستالين في عام ١٩٤٠ . ولكن عندما انتهت رئاسة كلارديناس ، وخلفه كاماتشو في عام ١٩٤٠ ، تلاشت القوة الدافعة في احياء الحركة الثورية ، ورضخت المكسيك في تنميتها الاقتصادية للحكم البورجوازي .

لقد كان هناك نمو كبير في الصناعة والتجارة ، كما كان هناك في الريف تطوير للمزارع الكبيرة والمتوسطة ، التي تستعمل الاساليب الزراعية المتقدمة، أما الياجيدوس ، أو كوميونات القرية ، التي بلل كلارديناس جهدا كبيرا في النهوض بها ، فقد فقدت طابعها باعتبارها وكالات مجتمعة ، وأصبحت في بساطة ، مجرد قرى زراعية تقع تحت أشكال فردية تماما ، من حيث الملكية والإشراف على السواء . ثم لم يمض وقت طويل ، حتى انقسمت تقاضيات العمال على نفسها ، ودخلت في خلافات طائفية ، وفقد توليدانو نفوذه شيئا فشيئا ، حتى طرد أخيرا من الاتحاد الكونفيدرالي للعمال المكسيكيين في عام ١٩٤٨ ، محتفظا بمقامه فحسب ، على رأس الاتحاد الكونفيدرالي لمعمال أمريكا اللاتينية ، الذي لم يعد أكثر من مجرد اسم تاريخي ، بعد أن فقد كل نفوذه في البلد الذي انشأ فيه . وحتى عندما كانت حركة تقاضيات العمال المكسيكيين في أوج اقتدارها ، فإنها حرصت على عزلتها الكاملة تماما من المزارعين ، ولم تفعل شيئا لتساعدهم في نضالهم ضد أصحاب الأملاك وضد الكنيسة ، التي كانت تمثل أكبر أصحاب الأراضي قاطبة .

لقد تجرع عمال المدن في المكسيك ، أو العمال المهرة على أية حال ، في أن يخلقوا لأنفسهم - الى حين - وضعاً ماديا طيبا ، كاستقرراطية عمالية أيام

رئاسة كارديناس ، ولكنهم منذ عام ١٩٤٠ فصاعدا ، قد أخذوا يفقدون الأرض من تحتهم ، بالرغم من أن ظروف عمال البترول بخاصة ، قد استمرت في حالة اطيح مما كانت عليه قبل تأميم البترول أيام كارديناس في عام ٣٧ - ١٩٣٨ .

وهكذا بدت النقابية العمالية في المكسيك ، خلال النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين ، كأنها هي البطل في حركة على صعيد القارة الواسعة ، لتضم العمال الصناعيين في أمريكا اللاتينية ، ثم اذا هي تسقط بعد ذلك سراعا ، حين أذن عصر كارديناس بالانتهاء في عام ١٩٤٠ . أما في البلاد الأخرى ، فقد اتبعت حركات الطبقة العاملة لأمريكا اللاتينية ، طريقا يتراوح بين الصواب والخطأ ، ولكنها بصفة عامة ، قد أسلمت زمامها للديكتاتورين ، الذين لا يكادون يتسلمون السلطة ، حتى يبادروا الى طرد اليساريين . ففي شيلي مثلا ، في يونيو ١٩٣٢ ، عندما أهاجت آثار الكساد العالمي سخط الجماهير ، قامت جمهورية اشتراكية تماما لفترة لم تتجاوز أسبوعين ، برئاسة الكولونيل مارمادوك جروف ، حيث أبعدت الديكتاتور السابق إيبانيز ، وأرهضت بادخال اصلاحات جديدة بعيدة المدى ، فلم تلبث حتى عجل بالاطاحة بها انقلاب عسكري . ومع ذلك فلم يكن نتاج الانقلاب تجديدا للديكتاتورية ، بل كان استدعاء الرئيس الليبرالي (الحر) السابق اليساندري لتولي زمام الأمور ، وإقامة نوع من الحكم النيابي الذي أجرى تقدما اجتماعيا ملحوظا . وكان من الواضح ان الثورة الاشتراكية في شيلي لم تكن ناضجة ، اذ كانت خطط الوزراء غامضة وغير متسقة ، ولكن كان يقف وراءها شعور شعبي ضخم . وبالرغم من فشلها ، فقد كان لدى شيلي أقوى حزب شيوعي في أمريكا اللاتينية ، وأشدّها صلابة ، كما كان قادرا على صون حركة نقابية عمالية رائدة ، مهدت الطريق للانتصار الحاسم للجبهة الشعبية في عام ١٩٣٨ .

وبعيدا عن شيلي والمكسيك ، كانت كولومبيا هي الدولة الواحدة في أمريكا اللاتينية ، التي تمتعت في أواخر الثلاثينيات بنظام يمكن أن يسمى ديموقراطيا ، حيث عاشت فترة تحت حكم نيابي حر ، دا متصلا حتى عام ١٩٤٩ ، أما في البلاد الأخرى ، فقد نجح الديكتاتوريون المتعاقبون في تنصيب أنفسهم على دست الحكم ، حيث قام تروجيلو بجمهورية الدومينيكان ، وفارغاس بالبرازيل في عام ١٩٣٠ ، وجورج أيبكو بجواتيمالا في عام ١٩٣١ . وكارباس بهوندوراس في عام ١٩٣٣ ، والكولونيل تورو ثم الكولونيل بوش ببوليفيا في عام ١٩٣٧ . وفي الوقت نفسه ، قامت في بيرو ، حركة أبريستا التي دعا اليها هايا دولاتور ، والتي كانت قد أنشئت في المكسيك عام ١٩٢٤ ، وظفرت بنفوذ بالغ على الرغم من غياب زعيمها في المنفى ، الى أن سقط لوجوريا في عام ١٩٣١ ، فاستطاع العودة الى بلاده لينتخب رئيسا للجمهورية ، ثم هوجل بانقلاب عسكري طرده من الحكم والتي به في السجن . وعندما اغتيل كارو زعيم الانقلاب في عام ١٩٣٣ ، أطلق سراح هايا دولاتور واستأنف نشاطه ،

ولكن سرعان ما اعتقل مرة ثانية ، وبذلك أصبح على حركة أبريستا ان تواصل عملها بصفة سرية ، وان تكن قد ظلت قوية على نحو جعلها قادرة على مقاومة كل الجهود لاختمادها . وأخيرا في عام ١٩٤٦ ، انتخب المرشح المعتدل باستامينتافييرو رئيسا بتأييد من أبريستا ، واشترك في الوزارة بعض أعضاء الحركة ، ولكنهم لم يكونوا قادرين على اقرار كثير مما يهدفون إليه ، في مواجهة المعارضة القوية للدوائر الرجعية ، واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام ١٩٤٨ ، عندما وقع انقلاب عسكري آخر ، تبعته اجراءات عنيفة ضد حركة أبريستا .

وكما رأينا في المجلد الرابع من هذه الدراسة (١) ، فقد بدأ اتباع أبريستا في ثانيا العشرينيات الى حين ، كانما هم أقوى جناح يسارى ، ليس في بيرو وحدها ، ولكن في سائر أمريكا اللاتينية على الاطلاق . ومع ذلك ، فما نحن اولاء نراهم اليوم ، يعولهم النجاح في أن يصبحوا حركة جماهيرية ، اللهم الا في بيرو فحسب . وقد كان الشيوعيون يعارضونهم بشدة لسببين متعاقبين : أولا ، لانهم كانوا ينادون بتآلف الطبقات المتوسطة والعاملة والفلاحين ضد الاستعمار ، ويعملون من أجل تحرير أمريكا اللاتينية من الاستسلام للتغفلل الاجنبى لا سيما الولايات المتحدة ، في الوقت الذى كان فيه الشيوعيون يعملون تحت لواء الشعار المعروف « طبقة ضد طبقة » ، ويصرّون على ضرورة زعامة البروليتاريا في الحركة الثورية . ثم عارضوهم أخيرا ، لانه حين مضى الشيوعيون في سياستهم الجديدة من أجل الجبهة الشعبية ، تنافست الحركتان معا على زعامة العناصر ذاتها التى ستكون الجبهة .

وعندما طالب الشيوعيون أموان أبريستا بأن ينضموا الى الجبهة الشعبية المعادية للفاشية ، كان جوابهم أنهم هم الذين يشكلون حركة الجبهة الشعبية ، وأن على الذين يقفون خارجها أن ينضموا اليها ، تلافيا لوقوع الانقسام في القوى الشعبية . كذلك كان أموان أبريستا يعارضون بشدة ، القوميات المنفصلة لدول أمريكا اللاتينية ، ويسعون الى أن يستبدلوا بها مفهوما اوسع افقا لقومية قارية تسمو على حواجز الجنس والدولة ، وتهيب بالعناصر البريئة والصناعية أن يقفوا جبهة واحدة ، ضد الأمريكين وزعمائهم الرجعيين . . . وعندما غير الرئيس روزفلت في عام ١٩٣٣ من السياسة التقليدية للولايات المتحدة ، سياسة اليد العليا القوية في التعامل مع أمريكا اللاتينية ، وأعلن بدلا منها سياسة حسن الجوار ، أصبح ماترب على ذلك من تهدة للتوتر مع أمريكا الشمالية ، يؤثر تأثيرا مناهضا لسياسة أبريستا ، التى قامت على معاداة الولايات المتحدة بالذات ، فتحول تيار الراى الشعبى من فكرة المعاداة لأمريكا الشمالية ، الى فكرة قومية الدولة . .

(١) المجلد الرابع - الجزء الثاني صفحة ٧٦٥ .

لقد حصل اموان ابريستنا على تأييد كبير من جمهوره المثقفين خارج بيرو، ولكنهم لم يظفروا بتأييد الطبقات العاملة ، على الرغم من البرنامج الاشتراكي الواسع الذي طرحوه . والحق انهم كانوا في جوهر معتقداتهم ، بعيدين تماما عن الوصول لاي شيء يمكن ان يكون اساسا يستندون اليه في جذب الجماهير ذلك ان مشروعاتهم في التطبيق الاشتراكي على اساس الملكية الدولية العامة ، كانت بالضرورة تفتقر الى الواقعية . وكانت جماهير العمال الزراعيين المعدمين الذين سعوا الى اجتذابهم ، غير قادرة تماما على القيام بعمل موحد على مستوى قارى . كذلك كانت اساليب دعاة الابريستنا اساليب تسلطية ، تهدف الى بناء حزب مركزى متماسك يخضع لتنظيم رئاسى قوى ، الامر الذى لم يمكن فرضه على العناصر المتباينة تباينا كبيرا ، ممن كانوا يسعون الى الحصول على تأييدها في السياسة العامة . وقد كان الشيوعيون حتى عام ١٩٣٥ يعاثلونهم في هذا العوز ، ولكنهم في تلك السنة ، عندما مضوا في سياسة الجبهة الشعبية ، اظهروا مزيدا من القدرة في تلاؤمهم مع الظروف المتغيرة لدول امريكا اللاتينية المختلفة ، وكانوا اكثر استعدادا للتوافق مع الاتجاهات القومية المنفصلة . وهكذا فشل الابريستيون على وجه العموم في سباقهم مع الشيوعيين ، باستثناء الوضع في بيرو ، حيث نجحوا في بناء حركة تلقى تأييدا كبيرا من الهنود في القرى ، الذين لم تمسهم من قبل اى محاولات تنظيمية سابقة ، وقد بالغ الشيوعيون في كراهيتهم للابريستيين ، الى المدى الذى ظفروا فيه مستعدين للتعاون ضدهم مع العسكريين الفاسدين ، واستمرت هذه المنافسة لاهدا اوارها حتى في السنوات التى اعقبت الحرب .

لقد كان هناك كثير من وجوه الشبه في نواح بعينها ، بين العقيدة الماركسية بعد ان راجعها ماوتسى تونج في الصين ، وافكار بعض الثوريين في امريكا اللاتينية . ولو ان هؤلاء الثوريين لم يلحوا كما التح ماوتسى تونج من قبل في ضرورة التمييز بين ثورة « الديمقراطية الجديدة » التى كانت هدفه العاجل ، و « الثورة الاشتراكية » التى كان يعتقد انها ستبعتها دون مقاومة . ولم يكن هذا التشابه امرا يدعو الى الغرابة ، ذلك ان ماوتسى تونج قد قدم نظريته على النحو الذى يمكن به تطبيقها ، لافى الصين وحدها ، بل كذلك في الدول الاخرى التى تعاني من الانظمة الاستعمارية او شبه الاستعمارية . ولم تكن المشكلة التى برزت بامريكا اللاتينية بشأن وضع جماهير الفلاحين في الثورة ، اقل من المشكلة المماثلة التى عانت الصين منها .

كذلك كانت الشيوعية في مراحلها الاولى بامريكا اللاتينية ، بعيدة عن الاحزاب الاشتراكية ذات التفكير الحضرى في الدول المتقدمة نسبيا ، كما هو الشأن في الأرجنتين وارجواى وشيلي ، ولقيت مصاعب جمة في اقامة اى اتصال لها بالفلاحين ، الذين لم يكن امام الحركات الاشتراكية ما تقدمه لهم . وعلى

انية حال ، سرعان ملاذك الكومنترن ، انه لايمكن عمل اى شىء فى معظم اجزاء امريكا اللاتينية ، دون تأييد الفلاحين . فبدات الاحزاب الشيوعية تبعا لوامر الكومنترن ، فى انشاء كتل متحدة للعمال والفلاحين ، تحت زعامة البروليتاريا وسيطرتها .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحملة المعادية للاستعمار والمعادية للأمريكيين فى أوج قوتها ، نجحت هذه التكتيكات فى خلق حركة شيوعية كبيرة أو حركات تنزعها الشيوعية فى بعض بلاد المزارعين . وقد كانت هذه الحركات فى البداية موجهة ضد الراسماليين من اهل البلاد والطبقات المتوسطة والغرباء على السواء ، ولكن عندما اتخذ الشيوعيون هذا التغيير الحاسم نحو الجبهة الشعبية ، فى عام ١٩٣٥ ، اصبح من الضرورى تعديل هذه التكتيكات ، بتوسيعها الى المدى الذى تشمل فيه الطبقات المتوسطة ، بل تشمل فيه جزءا من الطبقة الراسمالية المحلية . لقد كان يمكن أن يؤدى هذا الى مزيد من حرارة الحملة ضد الاستعمار ، ولكن سياسة « حسن الجوار » التى اتبعها روزفلت فى الوقت نفسه ، كانت تعمل على التقليل من حدة الشعور المناهض لأمريكا الشمالية ، فتحول الشعور فى حقيقته من معاداة الاستعمار الى معاداة الفاشية لا سيما تحت تأثير الاحداث فى اسبانيا ، التى كان لها اثر كبير فى تجميع الراى العام ، من اجل قضية الحكومة الجمهورية الاسبانية ، وفى شحذ الشعور المناهض للنازيين والابطاليين .

وقد جعل الشيوعيون من انفسهم خلال الاعوام التى سبقت عام ١٩٣٩ ، زعماء للحملة المعادية للفاشية ، التى انتشرت حتى احتوت القارة كلها ، ثم غيروا الواجهة بعد ذلك فجأة ، كما حدث فى أماكن أخرى ، غداة توقيع الحلف النازى - السوفيتى فى عام ١٩٣٩ ، متبنين سياسة جديدة معادية للحرب ، وهى السياسة التى كان لابد لهم من تغييرها على النحو المفاجيء ذاته ، عندما هاجم النازيون الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤١ . أما كيف ان هذه التغييرات المتكررة فى السياسة ، لم تلحق الا الضرر الهين بالشيوعيين فى امريكا اللاتينية فذلك راجع فى الغالب العام ، الى بعد الصراع الأوروبى عن الشؤون التى كان يهتم بها اتباعهم بخاصة .

وكما رأينا ، فقد اصبح ماوتسى تونج فى الصين ، مشجعا للحركة القومية القائمة على التجمع الوطنى للطبقات المعادية للاستعمار ، لا سيما اليابان . ومن هنا راح الشيوعيون فى امريكا اللاتينية ، يسعون لتحقيق تجميع مسائل الطبقات ضد التدخل الاستعمارى ، الذى تمثله فى اوضاعهم ، سيطرة الأمريكيين وتأيدهم للعناصر الرجعية من سكان امريكا اللاتينية . ولا تزال هاتان السياستان متشابهتين الى امد بعيد ، ولكنها كانت معقدة فى امريكا اللاتينية بصورة اشد منها فى الصين ، وذلك لوجود الاختلاف فى الاجناس ، وتقسيم

المنطقة الى عدد كبير من الدول المتفضلة ذات السيادة . وما من شك في أن صعوبة التفرقة بين الأجناس لم تكن موجودة في الأرجنتين أو أورجواي ، ولكنها كانت موجودة بشكل حاد في أغلب أجزاء القارة بما فيها المكسيك ، حيث اقامت حواجز حادة بين عمال الحضر الذين كان أغلبهم من أصل أوروبي والجانب الرئيسي من الشعب ، الذي كان أغلبه تجرى في عروقه الدماء المختلطة بما فيه من كتل كبيرة للهنود الخالص والزنوج الأقحاح . ولقد بلل الشيوعيون غاية جهدهم لتجاهل الحواجز بين الأجناس ، والإعراب عن مناهضتهم لجميع أشكال التفرقة العنصرية . ولكن هذا الصنيع الذي ساعدهم في بعض البلاد ، قد وقف حجر عثرة في سبيلهم ببلاد أخرى ، تضم المكسيك وأورجواي والأرجنتين . ومع ذلك فقد كان لهم تأثير كبير على الرأي العام ، برغم أنهم كانوا في العادة غير قادرين على ترجمة هذا النفوذ الى صورة التنظيم الجماهيري ولم يكن لكثير من نقابات العمال التي أنشأوها أو وضعوها تحت سيطرتهم ، الا وجود موهوم يفتقر الى التأييد الحقيقي للجماهير . كذلك كان نفوذهم الفكري ابعد كثير من قوتهم التنظيمية ، اذ هم شأنهم في ذلك شأن الأبريستيين قد ظهروا برسالة تحدى في خصوصتها الدولية كل العناصر الرجعية والمسيطرة التي استمرت في الامساك بزمام السلطة الاقتصادية والسياسية في أغلب البلدان . ولكن منذ مقارنتهم بالأبريستيين ، نجد أنهم قد تمتعوا بميزة تفرق بينهم ، ذلك أنه كان في مقدورهم الظهور كزعماء للحركة الطبقية ، وكيمثليين محليين لقوة عالمية تنهض بالثورة ضد الاضطهاد الرأسمالي والاقطاعي .

وفي أواخر الثلاثينيات ، عندما تجمعوا لتأييد الرئيس كارديناس رئيس المكسيك ، وعندما ساعدوا في خلق حركة لنقابات العمال تشمل القارة كلها من قاعدتها في المكسيك تحت زعامة توليدانو ، بدأ الى حين من الزمان ، أنهم على وشك أن يقوموا بعملية فعالة ضد الاستعمار تظم القارة بأسرها . ولكن كما قد رأينا ، ذابت هذه الحركة عندما دخل الاستعماريون الأقبالي والأمريكيون الشماليون في الحرب ضد الدول الفاشية ، ولم تستطع الحملة المعادية للاستعمار أن تبدأ عملها بشكل فعال الا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت كل من الأرجنتين وأورجواي - ومعظم سكانها من أصل أوروبي - هما الدولتان الوحيدتان من دول أمريكا اللاتينية ، اللتان حافظتا باستمرار على الأحزاب الاشتراكية ، التي قامت على النموذج الأوروبي ، أو التي كانت لها صلة رسمية بالدولية الثانية قبل عام ١٩١٤ . وإلى جانب هذه الأحزاب ، نمت حركات نقابات العمال ، التي كان جانب منها يرتبط ارتباطا واهيا بالأحزاب الاشتراكية ، ويقع جانب آخر منها تحت نفوذ السنديكالية النقضوية ، كما كان الشأن في نقابات اف . او . آر . اي . في الأرجنتين ، ومثيلاتها نقابات اف . او . آر . يو . في أورجواي . وقد كانت نقابات اف . او . آر . اي . في الأرجنتين ، خلال العشرينيات ، مساوية في عدد

أعضائها على وجه التقريب ، لجماعة يو . جى . تى ، الاشتراكية ، ولكن ظهرت في عام ١٩٢٩ هيئة جديدة باسم سى . جى . تى . ابتلعت جماعة يو . جى . تى . وبعضا من نقابات أف . أو . آر . اى . واتخذت وضع السيطرة الذي احتفظت به الى مابعد الحرب العالمية الثانية . ولقد عانى الحزب الاشتراكي في الأرجنتين من انفصال الجناح اليساري بعد الثورة الروسية ، وتحول الحزب الاشتراكي الدولي ، الذي انشق عن الاغلبية اخيرا ، الى حزب شيوعي . وفي عام ١٩٢٧ عانى الحزب الاشتراكي من انشقاق آخر ، ولكنه لم يكن من اليسار هذه المرة ، وانما كان من مجموعة يرأسها انطونيو دى توماسو ، الذين اعتبروا سياسة الحزب غير قومية بدرجة كافية . وقد أحرز الحزب الاشتراكي المستقل الذي شكل على هذا النحو ، نجاحا كبيرا في انتخابات عام ١٩٣٠ حيث حصل على ١٠٩.٠٠٠ صوت ، وفاز عشرة نواب منه بمضوية البرلمان ، وذلك في مقابل ٨٣.٠٠٠ صوت ومقعد واحد للحزب الاشتراكي القديم . لقد حدث هذا في مطلع الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي هزت الأرجنتين هزا شديدا ، وادت الى حركة اضراب كبيرة ، حاولت الحكومة المتطرفة اخمادها . وقد ادى هذا الاجراء بالإضافة الى الكارثة التي احدثها الكساد ، الى تقويض شعبية الحكومة ، حتى اذا كان سبتمبر ١٩٣٠ ، قام القادة العسكريون بعزل الرئيس أوريبورو وسجنه . وقد ساند الاشتراكيون المستقلون الانقلاب ، وصوتوا لزعيمه جنرال جوستو كمرشح للرئاسة ، فانتخب رئيسا للجمهورية بـ ١٦٩.٠٠٠ صوت ضد ١٢٩.٠٠٠ صوت ، ظفر بها المرشح الديمقراطي المحافظ الذي حصل على تأييد الحزب الاشتراكي القديم .

وبعد ذلك خسر الاشتراكيون المستقلون مكانتهم، ووقعوا فريسة الصراع الداخلي ، مما ادى في النهاية الى حل الحزب . لقد كسب الحزب الاشتراكي كثيرا في بدايته ، واستطاع أن يزيد من عدد نوابه المنتخبين الى ٤٦ نائبا ، ولكنه بدوره وقع فريسة الشجار حول مسألة الجبهة الشعبية ، التي اثارها الشيوعيون . وفي انتخابات عام ١٩٣٨ فقد معظم مقاعده ، وهبط عدد نوابه الى سبعة نواب فحسب . كذلك قاسى الحزب من شقاق ابعد خطرا ، عندما انفصل شبيبة الحزب عنه ليشكوا حزب العمال الاشتراكي ، الذي انضم الى الجبهة الشعبية تحت الزعامة الشيوعية . وبعد ذلك امد الحزب الاشتراكي القديم بناء نفوذه بالتدريج خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنه ظل مجموعة اقلية ، لا سيما بالنسبة لازدياد قوة القومية الأرجنتينية ، التي انبثت منها ييرون زعيما ذا شان .

وفي الوقت نفسه ، استولى الشيوعيون في اوردجواي على الحزب الاشتراكي القديم في عام ١٩٢٠ ، واقتموه بالانضمام الى الكومنترن . وشكل

المتقسمون حزبا اشتراكيا منافسا ، انضم في عام ١٩٣١ الى الدولية العمالية الاشتراكية ، ولكنه لم يحصل الا على تأييد شعبي قليل . وادت الازمة العالمية الى وقوع انقلاب في اورجواي ، حيث نصب جابريل تيرا نفسه في الحكم على نحو غير دستوري ، ولجأ اميليو فروجوني الزعيم الاشتراكي الى الأرجنتين . وفي عام ١٩٣٨ عندما رشح الجنرال بالدوني نفسه في الانتخابات خليفة لتيرا ، وقف فروجوني ضده ، ولكنه انهزم في خصومته له هزيمة ساحقة ، ومع ذلك فبدلا من أن يتابع بالدوني سياسة سلفه تيرا ، في الخضوع للمصالح الأمريكية الاستعمارية ، راح يسعى الى اعادة اصدار القوانين التي صدرت في عهد الرئيس باتل قبل ذلك بعشرين عاما ، وحصل على تأييد الاشتراكيين في اجراءاته ذلك . وقد حاول واحد من الرجميين اغتيال فروجوني في البرلمان ولكنه لم ينجح ، واصبح الحزب الاشتراكي مسموحا له أن يواصل نشاطه في خربة ، دون أن يعاني من الضغط الذي وقع على الأحزاب المشابهة له في البلاد الأخرى .

وفي البرازيل ، حيث كان الشيوعيون هم مجموعة الطبقة العاملة السائدة في عشرينيات القرن العشرين ، وحيث كان نشاطهم يجري في معظم الأوقات بصفة سرية كمنظمة غير قانونية ، أنشئ حزب عمالي جديد في عام ١٩٢٩ . وقد ظفر في العام التالي بعضوية ١٣٠.٠٠٠ عضو . وفي عام ١٩٣٤ أصبح هذا الحزب جزءا من حلف التحرير الوطني ، وهو ائتلاف شكل بقصد معارضة السلوك الديكتاتوري المتزايد لجيتليو فلاجاس .

وفي صيف عام ١٩٣٥ ، أصدر الحلف تصريحاً يدعو فيه الى سياسة تقدمية للإصلاح الاجتماعي ، وبعد ذلك بعدة شهور ، أعلن الإضراب العام ضد نظام فارجاس ، واستطاع فارجاس أن يهزم الإضراب ، ورد على ذلك بأن أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ، وإنشاء نوع من الدولة الاندماجية ، التي حافظت على كيانها الى أن استقال فارجاس في عام ١٩٤٥ .

وأزاء هذه الخلافات الواسعة من منطقة الى أخرى ، يكون من المستحيل وضع أي تقريرات عامة من الحركات الاشتراكية في أمريكا اللاتينية . ولا يرجع ذلك الى أن كل بلد اتخذ له طريقا خاصا لا يتأثر فيه بما كان يجري في البلاد الأخرى ، وإنما يرجع ذلك الى أن تيارات الرأي ، مهما تكن سعة نفوذها ، قد اتخذت أشكالا مختلفة تماما ، وفقا للبيئات التي كان يتعين عليها أن تجد فيها وسائل للتعبير . وقد كانت معظم التيارات المنتشرة للمذهب من اصل أوروبي أكثر منها من أمريكا اللاتينية على أية حال . ولكن هذه التأثيرات الأوروبية قد أخذت تتقلص عبر الثلاثينيات ، باستثناء النفوذ الشيوعي وعلى الأخص منها ذلك التأثير السنديكالي الفوضوي الذي كان على نحو من القوة في يوم من الأيام ، والذي وفد بصفة أساسية من اسبانيا وإيطاليا وفرنسا الى حد ما ، ثم أخذ يتهاقت بقدر تضائل عدد المهيجين الوافدين اليه من تلك البلاد ، وبقدرة انفسام قطاعات كبيرة منه الى الشيوعيين خلال الحرب الأهلية في اسبانيا .

كذلك كان نفوذ الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية أخذاً في الاضمحلال ،
لمثل هذه الأسباب بالذات في الغالب الأعم . ولكن الشيوعيين مروا بتجربة
قاسية ، ليحققوا مفهومهم الخاص بنظام حزب مركزي يتقبله الأمريكيون
اللاتينيون ، الذين لم يعتادوا الا على صور باهتة من التنظيم ، والذين درجوا
بخاصة على اعادة تشكيل نقاباتهم العمالية كل بضع سنين ، ليجعلوها ملائمة
للتيارات المتقلبة لمشاعر الجماهير .

لقد كانت الأبريستا حركة للقومية الاقليمية ذات الدلالة القارية الواسعة
ولكنها لم تواجه المعارضة من الشيوعيين فحسب ، بل واجهتها كذلك من
القوميات الخاصة التي كانت تحصل على مزيد من القوة في عدد من البلاد ،
لاسيما في الأرجنتين ، حيث اكتسحت الشيوعيين فيها الى حين . كذلك اتخذ
كارديناس في المكسيك سياسة تقوم على اساس الظروف المحلية ، واذا كان هو
منذ البداية مصالحا زراعيا ، فقد عمل في اتصال وثيق مع توليدانو في مشروعاته
الطامحة ، من أجل تنظيم نقابات العمال على مستوى القارة كلها . ولكن
الثورة المكسيكية - بعد كارديناس - تحولت الى مزيد من حركة نهوض
اقتصادي ، تقوم فيها الدولة بتشجيع الأساليب البورجوازية للتنمية الاقتصادية
الامر الذي أدى الى اختفاء العناصر التعاونية في قرى الريف .

وهكذا كانت الخصائص المشتركة الرئيسية لحركات الطبقة العاملة في
امريكا اللاتينية على وجه العموم ، هي عدم النضوج من الناحية النظرية ،
والفشل باغلب الأحوال في خلق اية روابط فعالة بين عمال المدن والمزارعين ،
الذين استمر الجانب الأكبر منهم يعيشون في مستوى معيشة منخفض ،
بالقياس الى مستوى المعيشة لأهل المدن ، الذين كانوا محجوبين عنهم في حالات
كثيرة بحواجز التفرقة في الجنس واللون .

وقد أخذت هذه الحواجز في الانهيار التدريجي ازاء تقدم التصنيع ،
لاسيما في مناطق التعدين . ولكن عدد العمال الصناعيين في ثلاثينيات القرن
العشرين ، كان لايزال صغيرا فيما عدا الأرجنتين ، اذا قورن بعدد المزارعين
الذين لايزالون في الغالب غير منظمين ، وهم مخالب القطط في ابدى الزعماء
الرجعيين لكنيسة الكاثوليكية ، باستثناء أولئك المزارعين الذين أغرهم بعض
التنظيمات الشيوعية ، او أغرهم حركة أبريستا كما حدث في بيرو .

الفصل الحادى عشر

الاتحاد السوفيتى

مذبذبات المشرق الأول للسنوات الخمس

فى المجلد الرابع من هذه الدراسة ، وقف بنا رصد الأحداث فى الاتحاد السوفيتى عند مطلع الخطة الخمسية الأولى ، وانغماس الزيف فى التعميل الجماعى الكبير لأراضى الفلاحين . ثم رأينا بعد ذلك كيف نجح ستالين فى تصفية تروتسكى أولا ، ثم هزل زينوفيف وكامينيف من منصبيهما فى الحزب الشيوعى ، واتجه بعد ذلك الى بوخارين والجناح اليمينى السابق .

كذلك رأينا كيف مارس ستالين محاولته لتقوية قبضته على الحزب ، حتى يجعل من نفسه دكتاتورا فعليا لسياساته ، مع مكتب سياسى خاضع له ، ولجنة مركزية على تمام الاستعداد لتنفيذ ارادته . وأكثر من ذلك ، رأينا كيف أن ستالين بعد أن بدأ معارضا لتروتسكى فى التخطيط الشامل والتعجيل بالتصنيع ، قد تغير فجأة ، ليصبح أكبر داع للأجراءات التى كان يهزأ بها من قبل . وكيف أنه نفذ تبديلا مائلا فى السياسة الزراعية على وجه مفاير ، عندما شن حملة كبيرة للتعميل الجماعى ، والهجوم الساحق على من يسمون بالكولاك ، كبار الملاك .

والآن يجب علينا أن نبحث بشئ من التفصيل ، ما اشتملت عليه هذه السياسات بالفعل ، ثم كيف جرى تنفيذها .

أنه مما يتفق عليه الجميع ، أنه فى خلال عشرينيات القرن العشرين ، وبعد أن انتهت الحرب الأهلية ، ووقفت السياسة الاقتصادية الجديدة على قدميها ، ظهرت تهمة واضحة فى التوتر الداخلى ، واستطاع الشعب الروسى برغم فقره الشديد ، أن يحيا حياة أفضل الى حد ما ، وأن يعيش تحت ظروف عسكرية قاهرة ، أخف وطأة مما كان عليه الحال فى السنين الأولى بعد عام ١٩١٧ . ولم يكن ستالين فى خلال هذه السنين يقينا ، على رأس الجناح اليمينى المتطرف للحزب ، ولم يكن يردد نصيحة بوخارين الى الكولاك « بالفائدة من السياسة الاقتصادية الجديدة » فى أثراء انفسهم ، كما أنه لم يعارض التصنيع بشكل أيابى .

ولكنه عارض اتجاه تروتسكى نحو التعجيل بالتنمية الصناعية الى اقصى حد ممكن ، ووقف ضد فكرة تروتسكى فى اعتبار الانتاج المرتفع هو وحده القاعدة الممكنة للاقتصاد الاشتراكى ، ذلك الانتاج الذى يزيد عما يمكن تحقيقه فى ظل اكثر النظم الرأسمالية تقسما . وكذلك فى اعتبار الانتاج المتزايد للبضائع الصناعية من أجل التبادل مع الريف ، هو الطريق الوحيد للتغلب على الصراع القائم بين رجال المدن والمزارعين . وقد راح تروتسكى فى تأكيد هذه الفكرة ، يزواج بينها وبين الاقرار بأن القوة الانتاجية الروسية ، لابد لها ان تمضى شوطا بعيدا حتى تلحق بالقوة الانتاجية فى اكثر الدول الرأسمالية تقدما .

ثم انتهى الى القول بأن نجاح الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، يعتمد على انتصار الثورة فى بلد أو أكثر من هذه البلاد ، وأن الاشتراكية فى دولة واحدة « ليست سياسة عملية بل هى مناقضة لذاتها » وفى هذا الصدد ، ندد تروتسكى بستانين ، واعتبره خائنا لقضية الثورة العالمية ، بسبب ما أعلنه من أن اشتراكية البلد الواحد غاية يمكن انفاذها . ولقد كان ستالين يعمل ايضا على تصنيع روسيا بأسرع ما يمكن على نحو سليم ، ولكنه طوال نزاهه مع تروتسكى ، كان يهتم بالاستعداد لاثارة سخط المزارعين ، من طريق الاسراع الزائد فى التصنيع ، مع عدم وجود القروض اللازمة لرأس المال من الخارج . وقد تمسك ستالين بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، إذ لم تكن لديه الرغبة فى اثارة حرب طبقية بالقرى ، ازاء ضعف الحال الذى كانت عليه الصناعة فى الاتحاد السوفيتى ، واعتماد المدن على ما يقدمه لها المزارعون ، وخاصة من الفلاحين ذوى اليسار الزائد .

وفى ظل خطة السنوات الخمس ، زاد الانتاج الصناعى الأساسى بنسبة لم يسبق لها مثيل . وتم انتاج الفحم والصلب والبتروول والكهربا بمستويات تزيد كثيرا عما كان مقررا لها فى مشروع الخطة ، التى كانت تتميز بالتركيز الكبير على انتاج البضائع الهامة ، دون ان تحظى البضائع الاستهلاكية إلا بأهمية ثانوية .

وكذلك كان الشأن بالنسبة للنقل وحتى سياسة الاسكان ، إذ كان هناك نقص فظيع فى مراكز السكان الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وكانت الرغبة متجهة الى التقدم بأسرع ما يمكن فى الصناعات الأساسية ، التى تشكل الأساس اللازم للقوة الصناعية ، وعندما أمكن رفع هذه الصناعات الى المستوى اللازم ، أصبح ممكنا مواجهة طلبات المستهلكين من أجل مستوى معيشة افضل .

كذلك لم يكن بعيدا عن الحسبان ، أن الصناعات الأساسية سوف تقدم الانتاج اللازم للقوة فى الحرب ، وأن الحاجة الأولى كانت تتركز فى جعل

الاقتصاد السوفيتى على اكبر قدر مستطاع من القوة ، لمواجهة الهجوم
المسكرى الذى يحتمل وقوعه من جانب الدول الرأسمالية ، التى كانت تشدد
النكير فى عزم على الاطاحة به .

ولم يكن هناك شك فى ان الموقف فى الاتحاد السوفيتى ، قبل البدء فى
الملكية الزراعية الجماعية ، كان موقفا خطيرا غير مستقر . وقد بدا ان
التصنيع السريع ، فى ظروف الوضع الراهن للصناعة السوفيتية ، يستلزم
الاستيراد الواسع للبضائع الرئيسية ، التى لا يمكن دفع ثمنها الا عن طريق
زيادة صادرات المنتجات الأولية - وخصوصا القمح .

غير ان اعادة توزيع ملكيات الارض بعد الثورة ، قد هدم قاعدة تصدير
القمح على نطاق ما قبل الحرب ، اذ كانت الزراعة الروسية فى ايام قيصر ،
تكاد لا تقيم الا الاود فحسب ، بينما الصادرات الكبيرة لا تأتى فى الغالب الا
من المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وليس من القطاع الخاص بالفلاحين المزارعين .
فعملت الثورة على تقسيم هذه المزارع الكبيرة ، واراد الفلاحون الذين اخذوا
هذه المزارع ، استهلاك جزء كبير من انتاجها دون تسليمه للتصدير او امداد
المدن به . وكان هذا فى الواقع من طبائع الاشياء . حتى عندما كانت الارض
تدر محصولات طبية ، كانت الحكومة تجد من الصعب اقناع الفلاحين بتسليم
الفائض من الفلال ، فاذا ما ساءت المحصولات كان فائض التصدير يختفى
تماما ، بحيث كان من المحتوم ممارسة التبادل الاجنبى - على ضالته - فى
استيراد الفلال من الخارج . وفضلا عن ذلك ، فقد كان على الحكومة اذا لجات
الى اجراءات الصنف للضغط على الفلاحين ، سواء بحصولها على الفائض او
بشراؤه بأسعار بالغة الانخفاض ، ان تواجه رد النمل من جانب المزارعين ،
الذين لا يقتصرون على رفض تسليم محاصيلهم فحسب ، بل كذلك الحد
من انتاج الحبوب ، سواء بترك الارض دون زراعة ، او بتحويل الاهتمام الى
المحصولات الصناعية ، حتى يحصلوا على اثمان افضل . وفى عام ٢٦ - ١٩٢٧ ،
نجحت الحكومة فى تصريف الامر على نحو ما ، وامكن لها تصدير قدر ملموس
من الفلال ، ولكن حدث نقص خطير عام ٢٧ - ١٩٢٨ فى كمية الفلال التى امكن
جمعها ، وقلت القدرة على شراء البضائع الصناعية من وراء البحار ، مما
اوقع اثارا بالغة السوء على التنمية الصناعية .

وقد كانت خطورة الازمة امرا معترفا به فى صورة عامة ، واصبح السؤال
يدور حول ما يجب عمله لدورها . فكانت السياسة الوحيدة الممكنة عندئذ هى
تقديم المساعدات للفلاحين ، وذلك باعطائهم اسعارا اعلى ، والسماح لهم ببيع
منتجاتهم على مدى اوسع فى السوق الحرة .

ومهما يكن من امر ، فان مثل هذه السياسة كانت تفيد الفلاحين ذوى
اليسار على وجه الخصوص ، اذ هم الذين لديهم قدر كبير من الفائض ،

كذلك كانت هذه السياسة مدعاة لتقوية الاتجاه الذي كان موجودا في القرى ، وهو الاتجاه الذي ينحو الى تنمية اقتصاد الكولاك ، والقائم على أساس استئجار الفلاحين الأثرياء لأرض الفلاحين الفقراء ، وزيادة العمالة بين العمال الأجراء .

ولقد أثبتت كلمة « الكولاك » في الاتحاد السوفيتي على ذلك العهد ، انها كلمة مطاطة . فقد كان يبدو أصلا انها تعنى الفلاح القسادر نسبيا على استخدام بعض العمال فضلا عن أسرته في الحقل . وهو على هذا النحو يعتبر مستغلا ، سواء كان رأسماليا بالفعل أو بالميل ، لانه يحصل على فائدة من طريق تشغيل العامل الأجير . وهو غالبا ما يكون مزارعا لأرض يستأجرها الى جانب قطعة الأرض التي يمتلكها ، والتي تكون في العادة قطعة أو أكثر من الأرض المتدانية في الصغر والباقية في الضعف ، بحيث لا تكفى أصحابها ليمشوا على زراعتها . ثم ان الكولاك الى ذلك ، قد يتعامل في انتاج الآخرين ، اذ هو يشتري غلالهم التي يريدون بيعها للحصول على ثمن فوري ، ليستطيع بذلك الاستفادة من التقلب الكبير في الأسعار عبر اختلاف المواسم . ولكنه يمكن ان يكون « كولاكا » أيضا حتى دون ذلك ، اذا ارتكب خطيئة استخدام أي عامل ولو كان واحدا ، في سبيل نفعه الخاص على أي نحو ، بشرط ان يمارس هذا الاستخدام بصفة منتظمة دون اوقات الحصاد فحسب . غير ان التحديد لمعنى الكولاك لم يكن واضحا ، اذ لم يكن هناك وصف قاطع يصبح به المزارع المتوسط « كولاكا » الى الحد الذي جعل لفظة « الكولاك » كما سنرى ، يضيق مداها أو يتسع نطاقها ، طبقا لسياسة الذين ييدهم الأمر ، ووفقا لهوى ذوى الجيرة في كل محلة بعينها .

اما الزعماء السوفييت فلم يكونوا على استعداد لزيادة الانتاج على النحو الذي يسمح للفلاحين الأثرياء بان يكونوا في وضع يمكنهم من فرض شروطهم على المدن ، بل واحتمال العودة بالأوضاع الرأسمالية الى ما كانت عليه . وقد اتبع ستالين في ذلك خطا وسطا بين تروتسكى اليسارى وبوخارين اليميني ، حتى عام ١٩٢٩ .

ثم على حين غرة ، وبعد ان شنت ستالين شمل منتقديه ، اذا به يتحول عن هذا الخط الذي كان يسير عليه ، وأعلن إعادة النظر في استثمار رأس المال على نحو بالغ الصرامة ، في انفاذ المشروعات الأولى لخطة السنوات الخمس ، وبدا في شن حملة كبيرة من أجل الزراعة الجماعية . وبدلا من ان يجعل هذه الجماعية في حدود ٢٠ أو ٢٥ في المائة على الأكثر من المزارعين الملاك في خلال الأعوام الخمسة التالية ، أصدر أوامره بالفضي في الزراعة الجماعية بأقصى سرعة ممكنة ، ونشر في ربوع الريف عصبة من رجاله ، يجعلون الأوامر ببذل غاية الجهد في تنفيذ هذه السياسة على الفور .

وليس هناك شك في أن هذا التغيير الشامل ، إنما يرجع بصفة مباشرة إلى شيوع الاكتناز بين المزارعين على نطاق واسع . فقد رفض المزارعون ، لا سيما القادرون منهم ، بيع غلالهم إلا إذا ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا ، حتى واجهت المدن احتمال وقوع المجاعة . ولم يكن هناك إلا رد واحد على هذا الموقف ، هو التسليم بالأسعار المرتفعة التي كانوا يطلبونها .

أما الرد الآخر ، فهو إعلان الحرب على « الكولاك » والاستيلاء بالقوة على المحاصيل . ولكن كان لابد من تحاشي الموقف الذي يتحد فيه المزارعون في صراع ضد الحكومة ، وكان لابد من تكتيل أكبر عدد ممكن من المزارعين المدقمين في فقرهم ، لتأييد الحكومة في سياستها الرسمية . وهذا هو ما فكر ستالين في إمكان تحقيقه ، لو أمكن منحهم الأمل في الاستيلاء على أرض الكولاك وماشيئهم ، بإدخالها في نطاق المزارع الجماعية الجديدة .

لقد كان الزعماء السوفييت يؤمنون إيمانا عميقا بالقوة الانتاجية الفائقة للزراعة الجماعية ، مما سوف يساعدهم على اتخاذ إجراءات واسعة النطاق ، في ممارسة الاستخدام الآلي والتكنيكيات من أجل إنتاج أعلى ، وقد سموا إلى الإعراب من ذلك ، بإنشاء مزارع الدولة الواسعة وصوامع الفلال الرئيسية ، في الأراضي العذراء على وجه الخصوص . غير أن هذه الإنشاءات لم تكن تشمل إلا أجزاء صغيرة جدا من المساحة الكلية المزروعة ، وذلك بالإضافة إلى أن النتيجة كانت مخيبة للأمل ، بسبب الافتقار في الغالب إلى فلاحين قادرين على إدارة هذه الأعمال الزراعية الكبيرة من ناحية ، وبسبب عجز الصناعة السوفييتية لسوء أعدادها من تزويدهم بالآلات الضرورية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، فلم يكن هذا ليهدم العقيدة الماركسية البعيدة الأغوار ، في ميزات الزراعة الواسعة المدى ، ولكنه أصبح من المحقق كذلك ، أنه يستحيل التوسع في رقعة مزارع الدولة بالسرعة الفائقة ، أو تحويل الملكيات الزراعية الفردية إلى مزارع كبيرة للدولة ، في مواجهة التضخم الكبير للسكان الزراعيين ، الذين يريدون على ما يمكن للحقول أن تستوفيه منهم . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هناك انتشار سريع جدا في التعاون الزراعي ، سواء من أجل شراء مستلزمات الزراعة ، أو من أجل التسويق وتقديم القروض ، ولو أنه لم يكن من أجل الزراعة التعاونية بالفعل . كذلك كان من المقدر لهذه التجربة أن تعد أذهان كثير من الفلاحين للمزيد من الأساليب التعاونية في ميدان الإنتاج .

وقد تقرر طبقا لذلك ، ومن أجل الحلول دون وقوع أزمات جديدة ، التركيز على خطة فسيحة المدى في الزراعة الجماعية على أساس تعاوني ، بإقامة حقول تعاونية يدعى فيها الفلاحون للمساهمة بالأرض وبالعمل ، وللمشاركة بأدواتهم وماشيئهم في صندوق مشترك ، بل ويدعون للمزيد من إقامة كوميونات يعيشون ويأكلون فيها معا إذا رغبوا في ذلك ، ولو أنه كان من

التوقع ان معظمهم سوف يفضلون التوقف عند هذا الحد ، ويحتفظون بمساكنهم وأنظمة عيشهم على حدة .

وكانت « السكولخوز » المقترحة على هذا النحو ، تعنى أن تكون بمثابة سوقية تعاونية معاملة لسوقية المنتجين الحرفيين ، التى كانت سائدة فى الصناعات على نطاق صغير ، ولكنها لا تعنى تماما أن تكون كوميونا ذا سلطة كاملة .

غير أن هذه الكولخوزات ، كانت تتمتع بكل مزايا الإنتاج واسع النطاق ، وتتلقى العون بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر مستطاع ، من المدد الآلى ومحطات الجرارات الآلية التى تقام تحت اشراف الدولة . وبالإضافة الى ذلك ، كانت هذه الكولخوزات تحصل على الفرصة الطيبة ، بتمكينها من البدء فى الاستيلاء على أراضي الكولاك وماشيتهم وأدواتهم ، أولئك الكولاك الذين كانت تنزع املاكهم بالقوة ويطرودون منها ، بل كان يرفض السماح لهم بالاشتراك كأعضاء فى الكولخوزات .

لقد كانت هناك آمال عريضة ، فى أن التغيير سوف تنتج عنه زيادة كبيرة فى الإنتاج الجماعى على نحو عاجل ، وأنه سيكون من الممكن أيضا تحقيق ذلك ، الى جانب الأقلال كثيرا من عدد المشتغلين فى الزراعة ، والزيادة الكبيرة فى القوة البشرية التى تنخرط فى الصناعة .

وقد تحققت بعض هذه النتائج ، ولكن بعضها الآخر لم يتحقق ، إذ نزع عدد كبير الى المدن سعيًا وراء العمل فى المصانع ، حيث كان هناك عدد كبير جدا من القرى ، يزيد فيها عدد السكان عما يمكن استخدامه فى فلاحية الأرض ، إلا فى مواسم القمل على مدار السنة ، بينما أسرعت خطة السنوات الخمس بالتصنيع ، الذى سرعان ما تطلب زيادة كبيرة فى القوة الصناعية العاملة . ومن جهة أخرى ، لم تكن هناك زيادة سريعة فى انتاج الهكتار من الأرض المنزرعة ، بل كان هناك انخفاض هائل فى عدد الماشية التى تعمل فى الحقول ، وذلك راجع بطريقة مباشرة الى الأساليب التى اتبعت فى الزراعة الجماعية ، والتوسع الكبير فى مفهوم لفظة الكولاك .

وإذ كان لابد من تجريد « الكولاك » ، واستيلاء المزارع الجماعية على ممتلكاتهم ، فقد كان الأفراد واضحا لتضخيم عدد هؤلاء الكولاك ، حتى تزيد بذلك ممتلكات المزارع الجماعية . وتحت ضغط جمهرة الشبان الثنسيوفيين التحمسين ، الذين أرسلوا الى القرى للبحث على تنفيذ المزارع الجماعية ، لم يكن هناك شك فى أن نظام الجماعية قد فرض فرضا ، على الكثيرين ممن لم يظهروا حماسا لهذا النظام ، وعلى المزارعين المتوسطين الذين الصقت بهم بسمية « الكولاك » ، لا باعتبارهم قد ارتكبوا اثم الاستغلال ، وإنما لجرد شعورهم

فردى بكرهيتهم لعمليات التنظيم الجماعى . ولا ريب فى أنه كان مفروضا أن تكون هذه العملية كلها محض اختيار ، ولكن هذا لم يكن يعنى أن أى فرد من المزارعين يمكن له أن يرفضها ، لو أن أغلبية قريته أو مجموعة من القرى أرادتها ولو أنه امكن اقتناعها تحت ضغط الدعاية بالتصويت لصالحها . وعلى وجه اليقين ، لم يكن من يسمى بالكولاك يستطيع أن يقف ضد قرار جيرانه ، بل أنه لو حكم عليه بأنه « كولاك » ، لما أصبح له أى حق للمشاركة فى هذا القرار .

وكما هو معروف تماما ، فإن هؤلاء الذين جردوا باعتبارهم كولاكا ، قد قاسوا من الشدة الوانا . فقد طردوا جماعات من أراضهم ، وصودرت ممتلكاتهم ثم نفوا الى مصسكرات من الخشب بعيدة جدا ، وفى مشروعات انشائية مثل القنوات الضخمة ، حيث عملوا مرغمين تحت ظلال من العبودية الجائمة ، ووقعوا تحت هذه المعاملة غير الانسانية ، الى المدى الذى هلكت فيه الألوف العديدة منهم ومن أسرهم تحت وطأة اليأس . ولم يعبر أحد — أو أى أحد فى الغالب — عن الشعور بأذى عاطفة أراهم ، ولم يجهد نفسه بالسؤال عما آل اليه مصيرهم بعد طردهم . ولم يبد من الأهمية فى شيء أن يسأل سائل كم منهم قد مات من هول المشاق التى لاقوها ، ولقيتها معهم عائلاتهم . أفلم يكونوا « أعداء الطبقة » الذين كانوا سيعودون بالاتحاد السوفيتى القهقرى فى طريق الرسالية ، لو أنهم تركوا وسيلتهم ؟ ثم ألم يكن لثل هؤلاء « أعداء الطبقة » أى حقوق أساسية على وجه التقريب ؟ أن الشيوعيين يقررون بأنه ليس لهم فى ذلك أى حق .

وهكذا كان من الممكن التنبؤ بالنتيجة على الفور . لقد قتل الضحايا البائسون ماشيتهم بدلا من أن يسلموها ، وانخفض عدد الخيل والبقر والغنم والماعز والخنازير فى الاتحاد السوفيتى دفعة واحدة ، مما أدى الى مجاعة عامة فى اللبن واللحوم .

وزيادة على ذلك ، فإن هؤلاء الذين طردوا دون رحمة ، كان من بينهم عدد كبير من الزراعيين التقدميين ذوى المهارة ، وذلك يعنى أن المزارع الجماعية الجديدة قد أصبح ينقصها الأشخاص ذوو الكفاية فى الخدمة الإدارية ، مما ترتب عليه قدر كبير من العجز الإدارى .

لقد كانت نتائج الزراعة الجماعية التى نفذت دفعة واحدة ، خطيرة الى المدى الذى اضطر فيه ستالين الى اصدار رسالته الشهيرة « متاعب النجاح » داعيا فيها الى التوقف ، ومعاودة تأكيده بأن القصد من الزراعة الجماعية هو أن تكون بمحض الاختيار ، ثم القى اللوم على حماس الموظفين الزائد على الحد فى تنفيذ الأوامر الصادرة اليهم .

وعندما وجهت الدعوة الى التوقف ، خرج كثيرون من هؤلاء الذين انضموا الى الزراعة الجماعية ، وواصلوا انتاجهم الفردى . وعملت الزراعة

الجماعية نظامها بالسماح للمزارعين الأعضاء ان يحتفظوا بملكية قطعة صغيرة، وأن يعملوا فيها بالإضافة الى عملهم في المزارع الجماعية . كما سمح لهم بالاحتفاظ بعدد صغير من الماشية على ان تكون ملكا خاصا بهم ، بشرط الا يصلوا الى المستوى الذى يصبحون فيه « كولاكا » . ولكن بعد قليل من التمهّل استؤنفت عملية الزراعة الجماعية سريعا ، حيث أصبح الجزء الأكبر من الاراضى الزروعة في الاتحاد السوفيتى تحت سيطرة المزارع الجماعية ، وتلقت تأكيدها قانونيا بأن ملكيتها الجديدة سوف تستمر دون قيد . وهكذا لم تصبح الأرض ملكا للدولة السوفيتية ، ولكنها أصبحت الى الأبد ملكا للآلاف من المزارع الجماعية المنفصلة ، على أساس من الملكية التعاونية . ولما لم يكن هناك عمل كاف على وجه التقريب في المزارع الجماعية ، بحيث يشغل الوقت الكامل لكل اعضائها ، فقد أمكن لعدد كبير منهم أن يستثمر وقته في الأرض الصغيرة والماشية التى أمكنهم الاحتفاظ بها لأنفسهم ، كما ترك كثيرون منهم الأرض للبحث عن عمل لهم في المدن .

ومما لا شك فيه ان حركة الانتقال في العمل من القرى الى المدن ومن الزراعة الى الصناعة ، كانت أمرا مواتيا لتقدم الإنتاج السوفيتى . ولم يعد وجود فائض كبير من السكان بالنسبة للأرض موضع سؤال ، ذلك الفائض الذى امتصته العمالة على نحو آخر . أما الصناعة التى كانت تهددها البطالة بشكل خطير قبل وضع الخطة ، فقد بدأت تمضي في طريقها ، وسرعان ما أصبحت في حاجة الى مزيد من القوة العاملة . وكانت الصناعة ، شأنها في ذلك شأن المزارع ، تعاني نقصا في العمال المهرة والخبراء والمديرين المدربين فنيا ، إذ كان الاتحاد السوفيتى لا يزال في بداية نشاطه الواسع بعميادين التعليم والتدريب الفنى والتكنولوجى . وكان القادمون من القرى مزارعين غير معتمدين على نظام المصالح ، وغير قادرين على تقديم المهارات المطلوبة ، أو على الأقل كانوا كذلك حتى أمكن تدريبهم . وقد بذل جهد كبير في الإسراع بنسبة التدريب وتوسيع نطاقه ، وفى التأكد من ان المزارعين السابقين وأولادهم قد حصلوا على قدر كبير منه ، وقدمت لهم فرص طيبة أو أفضل للاستفادة منهم ، على نحو يزيد عما حصلت عليه أية طبقة أخرى ، فيما عدا البروليتاريا الصناعية .

ولقد أظهر الاتحاد السوفيتى في هذا المجال على أية حال ، انه حريص على ان يعمل غاية جهده لتكوين مجموعة جديدة تقوم بالتوجيه ، وتتكون في الغالب من جماعات البروليتاريا أو من أصل زراعى ، وبدا انه يفضل مثل هؤلاء المبتدئين على أولئك الذين ينحدرون من أصول طبقية يستريب في أمرها .

ومهما يكن من أمر ، فان هذا التفضيل قد صاحبه انقلاب خطير في الاتجاه الذى كان سائدا طوال السنين السابقة على الخطة ، وهو الاتجاه الذى

كان يسمى الى تقريب الفوارق بين الأجور ، والحفاظ على المساواة الاقتصادية الإنسانية على الأقل - باعتبارها في ذاتها هدفا اشتراكيا مطلوبيا . وقد جعل ستالين من نفسه في هذا الشأن ، أكبر المنادين بالذهب الجديد ، الذي قال فيه انه مأخوذ من ماركس . ذلك أن ماركس في كتابه « نقد برنامج جوتا » يقول انه يجب أن تكون بين الرأسمالية والشيوعية فترة انتقالية ، لا يكون فيها الشكل السليم لتوزيع الدخل هو « من كل وفق قدرته لكل وفق حاجته » بل يجب أن يكون بالأحرى « من كل وفق قدرته لكل وفق خلصته » وبذلك يعتبر عدم المساواة في الأجور شيئا مناسبا للفترة الانتقالية . ومن الواضح أن هذه الصيغة قد تعنى أشياء مختلفة ، طبقا للمقياس المستعمل في تقييم الخدمات إذ كيف يمكن قياس أنواع مختلفة من الخدمات ، بنسبة الواحدة منها الى الأخرى ؟ لقد كان من البساطة تماما الوصول الى ذلك ، باعتبار أن العمل وليس الوقت الذي يحتاجه هذا العمل ، هو أفضل طريقة لتقدير الأجر . ولكن هذا الوضع لم يحل مشكلة المستويات النسبية ، لأجر الأشخاص الذين يشتغلون في أعمال مختلفة تماما . وحتى لو كان ممكنا إقرار النسب التي تعتبر ملائمة للأنواع المختلفة من الصناعات اليدوية ، فكيف يمكن ربط مثل هذه الأجور بالنسبة لمكاسب التكنيكين والمشرفين والمديرين والإداريين ؟ .. لقد فرضت في السنوات الأولى للثورة قيود شديدة جدا ، على ما كان مسموحا به لأعضاء الحزب الشيوعي أن يكسبوه ، بغض النظر عن العمل الذي كانوا يؤدونه .

ومما لا شك فيه أن ماركس قد أفدق الشناء على كوميون باريس ، لانه لم يدفع لأعضاء الحكومة أجورا أكثر من أجور العمال ، وبذلك شجب الفكرة التي تذهب الى اعتبار الحكوميين والإداريين ، طبقة عالية من الأشخاص المميزين ، الذين يقفون بعيدا عن رعاياهم . ولكن هل تتمشى هذه الإجراءات مع الحاجة الملحة للاتحاد السوفيتي ، في تقديم أكبر قدر من التشجيع للإنتاج الكبير ؟ ألم يكن من المهم جدا تقديم كل تشجيع للإنتاج المرتفع والخدمة النشطة ؟ ثم ألا ترتب على ذلك الزيادة وليس النقصان ، في عدم المساواة القائمة في الأجور ، بين الرجل والرجل وبين المجموعة والمجموعة ؟

يقول ستالين إن هذا هو ما حدث بالفعل . وقبل حركة الاستاخوانوفية عام ١٩٣٥ بوقت طويل ، زاد العمل بالقطعة زيادة كبيرة ، وحصل العمال الذين يعملون بسرعة على أجور عالية ، لتفوقهم على زملائهم الذين يعملون بسرعة بطيئة . والحقيقة أن العنصر الجديد الذي قدمته الاستاخوانوفية ، لم يكن هو العمل بالقطعة ، على نحو موافق للعمل السريع فحسب ، وإنما هو فوق ذلك ، تزويد الاستاخوانوفيين بعون خاص ، مصمم على النحو الذي يجعله قادرا على تركيز كل جهوده في عمله الضروري ، وبذلك يكون قادرا على إنجاز الانتاج الباهر الذي كان يستحيل تحقيقه تماما دون هذا العون . وغضلا عن ذلك ،

فأنة الى جانب التوسع المتعمد في فروق الأجور ، قد حدث انقلاب في الجدود الضيقة التي كانت مفروضة وقتئذ على دخول أصحاب الأراضي ، والتي كان ينظر اليها على أنها أعمال ارفع . حتى لقد أصبح من المشكوك فيه ، ما اذا كان توزيع الدخل المكتسبة ، اقل مساواة في الاتحاد السوفيتى منه في الدول الرأسمالية الأكثر تقدما . ولكن بقيت بطبيعة الحال حقيقة قائمة ، تلك هي أنه لا يمكن لأحد في الاتحاد السوفيتى أن يمتلك وسائل الإنتاج ، أو أن يصنع ثروة من طريق استخدام عامل أجير . على أنه ما دامت هناك دخول مكتسبة ، فلم يعد هناك على أية حال اختلاف كبير في التوزيع بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى ، أو حتى الولايات المتحدة .

والواقع أن هذا قد حدث ، لا لأن ستالين كانت له رغبة شخصية في تفضيل هذا التباين الكبير في المساواة ، بل لأن السياسة السوفيتية تحت تأثيره ، كانت موجهة في الغالب وبصورة خاصة ، لتشجيع أعلى إنتاج مستطاع . ومهمة الاتحاد السوفيتى كما صورها ، كانت هي اللحاق أولا بالدول الرأسمالية الكبرى ، في الإنتاج الضخم للبضائع الصناعية المتقدمة ، مثل الفحم والصلب والزيوت والكهرباء ، والمواد الكيماوية على وجه الخصوص ، ثم التفوق عليها بعد ذلك في الإنتاج بالنسبة للفرد .

وعندما بدأ العمل في خطة السنوات الخمس ، لم يكن الرجاء مأمولا فحسب ، في الزيادة الكبيرة للإنتاج الكلى ، لا سيما الصناعات الثقيلة التي أمكن صنعها بالفعل ، بل كذلك كان مأمولا في هبوط الأسعار بعد تخفيض تكاليف العمل ، نتيجة لارتفاع الإنتاج الذي لم يكن من الممكن تحقيقه على أى نحو في المراحل الأولى . ولا شك أن السبب في عدم انجاز ذلك يومئذ ، كان واجبا في جزء منه الى وجود كثير من العمال الجدد فير المعتادين على عمل المصنع ، والى أنه كان لابد من تشغيل كثيرين من المشرفين والمديرين غسبر المديرين ، كما يرجع في جزء آخر الى أن المنشآت الصناعية الجديدة ، قد أخذت وقتا كبيرا في اقامتها اطول مما كان متوقعا ، حتى تبدأ في الإنتاج . ثم أنه كان يحدث في الغالب ، أنه عندما يصبح واحد من هذه المنشآت مستعدا للعمل ، يكون الآخر الذي يعتمد عليه في المواد او المصنعات ، غير مستعد ولا بد من انتظاره .

وهذا القول ينطبق بطبيعة الحال على الخطة الأولى للسنوات الخمس بصفة رئيسية ، أكثر مما ينطبق على الخطط التي تلتها . ذلك أنه في الوقت الذي أمكن فيه السير قدما في هذه الخطط ، كان كثير من الآلام المتزايدة قد اتجابت فمتها ، وأصبح من المستطاع وضع الخطط على نحو اقرب الى الدقة الواقعية ، وعلى أية حال ، فقد كانت المصائب الكبيرة في المراحل الأولى بالغة القسوة ، وكان لا يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج الكلى ، الا باضافة عدد كبير

جدا الى قوة العمل الصناعية . ولقد حال دون الانخفاض المتوقع في التكاليف، عاملان آخران متداخلان تماما ، هما الزيادة الكبيرة في ميزانية الأجور ، بسبب عدم المساواة المتزايدة من ناحية ، وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى ، ثم الزيادة العاجلة كذلك في توزيع النقد المتداول .

وقد كان لابد لهذا العامل الثاني أن يتزايد بطبيعة الحال بحكم الضرورة الى طرح كمية أكبر من النقد في صورة أجور ، ولكنه تزايد بأسرع مما لو كانت زيادته من أجل هذا الاعتبار وحده ، على أساس أن الحصول على أعلى انتاج مستطاع ، كان هو الهدف السامى ، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من تكاليف .

لقد رأينا أن مشروع السنوات الخمس ، في مسودته الأولى التي وضعت قبل التغيير الكبير في السياسة ، كانت في أغلب أجزائها عملا متواضعا ، يهدف الى زيادة يسيرة جدا في الانتاج الصناعى فحسب . ومهما يكن من أمر ، فإن كل مراجعة للخطة قد زادت من الأهداف ، التي تراخمت عندما اقترح اتمام الخطة في أربع سنوات بدلا من خمس . ولقد امكن تحقيق معظم الأهداف الأولى ، حتى في الصناعات الثقيلة التي تركز عليها الخطة في الغالب . أما الصناعات الخفيفة الاستهلاكية ، فإنها لم تجد حتى من يلتفت اليها ، ذلك أنه بينما بدأ تنفيذ الخطة فى ظل ما يمكن أن يسمى ظروفًا مواتية تماما فى الداخل والخارج ، كان عليها فى الحقيقة أن تواجه مجموعة من الاعتبارات المضادة ، التي كان يمكن جدا أن تؤدي الى تحطيمها . وأول هذه الاعتبارات هو الكساد العالمى ، الذى انهار فى شدة بالغة بالأسعار العالمية للمواد الغذائية ، وبكثير من المواد الخام الأساسية . وقد أدى هذا الانهيار الى انقلاب حاد فى ظروف الاتحاد السوفيتى ، باعتباره مصدرا للمنتجات الأولية بصفة أساسية ، وباعتباره مستوردا محتلا للبضائع الرئيسية . فكان لابد من انقاص البضائع المزعم استيرادها ، لتناسب النقص فى التبادل الخارجى . وكان لابد للتنمية الصناعية من التحول لتنفع بكثير من المواد المنتجة محليا . ولقد يكون هذا نعمة للاتحاد السوفيتى على المدى الطويل ، إذ هو قد أجبره على مضاعفة بحثه عن المواد التي ينتجها محليا ، والتي كان الاتحاد السوفيتى يتمتع بمصادر كثيرة لها . ولكنه على الرغم من ذلك ، قد كان فى المدى القصير عاملا هاما من عوامل التعويق . ثم أن الخطة المترامية قد وضعت على أساس افتراضات متفائلة عن الانتاج الزراعى ، ولم يكن أحد يتوقع ذبح الماشية على نطاق واسع ، ولا المجاعة فى اللبن واللحوم التي نتجت عنها . وزاد الطين بلة ذلك القشل اللربع فى محصول عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، الذى سبب مجاعة فى اوكرانيا والمناطق الأخرى التي تأثرت بها ، وأحدث نقصا خطيرا فى البلاد كلها .. صحيح أن هذه المصيبة الكبيرة قد تقدمتها سنتان طابت فيهما المحصولات الى حدما ، ولكن هذه المحصولات كانت قد استنفدت ، فلما وقعت الواقعة ، لم يكن هناك فائض مخزون لمواجهةها . لقد مات الآلاف ، بل ربما نفقت الملايين

من المجاعة في المناطق التي تفشت فيها . وما كان يمكن إلا يكون للمجاعة تأثيرها على المدن وعلى الصناعة أيضا ، ذلك أن برامج التصنيع كانت تستند في مرجعها الأخير الى حصيللة الإنتاج الزراعى . ولم يكن أمرا يدعو الى الدهشة أن تبدل جهود كبيرة لمنع انباء هذه الكارثة عن الشعب وبقية العالم ، بل أن ينكر في اصرار مجرد وقوعها ، بادعاء أن ما حدث لم يكن مجاعة مرجعها الى العوامل الطبيعية ، ولكنه يرجع في الغالب الى الفقر المنتشر ، الذى أحدثته معارضة « الكولاك » المتمردة ، ومتاواة الآخرين للزراعة الجماعية ، الذين بذلوا جهدهم لمنع بذر الحقول ، أو تركوا الفلال حتى تعفنت عن قصد . وكان من الصعب انكار أن المناطق التى كان يعتقد أنها ارتكبت أعمال التخريب ، قد تركت لتعانى من جراء صنيعها ، دون عمل أى شيء لتخفيف مصاعبها ، حتى لو شمل ذلك اعدادا كبيرة من الذين ماتوا من الجوع الرهيب .

لقد لجأ الأستاذ ويب وزوجته - على سبيل المثال - الى هذا التفسير في بحثهما الكبير عن « الشيوعية السوفيتية » ، وانكرو وقوع مجاعة بمعنى الكلمة ، وأكدوا أن المقاومة الكبيرة للجماعية ، كانت هى السبب الرئيسى للفقر المدقع ، في أوكرانيا والمناطق الأخرى ، ولم يظهر الا قليلا من العطف على المصابين ، متهمين الزعماء الوطنيين مثل أوركانيان ومازيبا من منغاف في باريس بانهم بذلوا غاية جهدهم لاحداث « المجاعة » لأسباب سياسية ، وقد يكون صحيحا أن النقص يرجع الى حد كبير أو أساسى لمعارضة الفلاحين « الكولاك » وغيرهم للجماعية المفروضة بالقوة ، ولكن من العسير أن يكون في هذا تبرير لتلك الضراوة ، لأن أغلب المعارضين قد أجازتهم الإجراءات القهرية ، والتي كان مفروضا أن تكون اختيارية في جوهرها .

وبرغم ذلك ، فإن الخطة قد لظفت من حدة العاصفة ، وانجز الاتحاد السوفيتى زيادة كبيرة فى انتاج الصناعات الثقيلة على حساب التخلّى عن أهدافه فى الصناعات الخفيفة الى حد ما ، وتأجيل أغلب مشروعاته لتحسين السكك الحديدية المثقلة بالأعباء ، والإسكان الكافى للقطاعات الكبيرة من سكان المدن الجديدة . وكان التصميم فى خطة السنوات الخمس ، يهدف الى أماكن تحسين مستويات المعيشة ، بنسبة أقل مما كانت تتوسع به الصناعات الثقيلة ولكن الواقع أن كثيرا من البضائع الاستهلاكية ، قد نقصت بالفعل على الرغم من الزيادة الكبيرة فى عدد المستهلكين بالمدن . وأنه لمن الشكوك فيه ، أن يكون مستوى الاستهلاك لدى قطاع كبير من الشعب قد ارتفع . وقد وضع لمعالجة الأزمة نظام متقن لاختلاف الأسعار بالنسبة للجماعات الثابتة من المستهلكين ، فتعطى الأفضلية للعمال اليدويين ، الذين كان فى مقدورهم شراء أقل كمية من البضائع الضرورية بأسعار خاصة مخفضة ، بينما مجموعات أخرى من المستهلكين تشتري طبقا لحصص أقل ، أو تكون مضطرة للشراء بأسعار مرتفعة أكثر .

وقد ترتب على هذا التصنيف في شكل الأسعار ، أن أصبح من المستحيل معرفة المستوى الذي ارتفعت إليه تكاليف المعيشة خلال الخطبة الأولى للسنوات الخمس ، ولكن لأمجال لاتكاث أن عدد المستهلكين في المدن والريف قد قل كثيرا . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بموضوع الغذاء ، قد بدلت جهود كبيرة لافتتاح أكشاك صناعية ومشارب لبيع المربطات ، يستطيع العمال فيها شراء الوجبات المغذية بأسعار مخفضة نوعا ما ، وقد أدى هذا الى تخفيض الضغط على البروليتاريا الصناعية ، برغم أنه لم يؤثر في تخفيف الضغط على المزارعين أو على بقية السكان من غير الصناعيين ، باستثناء قلة ضئيلة .

إن المرء ليدعش ، عندما يتطلع خلفه الى ما وراء تلك الأيام ، كيف كان معظم الاقتصاديين على ثقة في ذلك الحين ، من أن خطة السنوات الخمس مآلها الى الفشل ، وأن الكيان الكلى للاتحاد السوفيتى سوف ينهار دفعة واحدة على اليقين . واتى لأذكر بوضوح ، اننى قرأت كتابا لبروفسور فون مايزس ، يقطع فيه صراحة بأن مثل هذا الكيان لا يمكن أن يعيش ، بل لا يستطيع أن يصون نفسه على الأقل ، لأنه طوح بجميع المبادئ والقوانين الاقتصادية المعقولة . . . ويعنى البروفسور فون مايزس بكلمة « المعقولة » بطبيعة الحال ، تلك التى تخضع لقوانين السوق ، التى لا أراها أنا « معقولة » بأية حال . ولكن المهم أن البروفسور فون مايزس قد نظر إليها على ذلك النحو ، ولم يستطع أن يعتقد فى دوام أى شكل قائم على تحديها ، الأمر الذى شاركه فيه كثيرون . أما أنه كانت هناك بعض قوانين للسوق ، لم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يجد منها فكلا ، فذلك أمر يعرف زعماءه أسبابه على التحقيق . فالاتحاد السوفيتى على سبيل المثال لم يكن يستطيع أن يستورد أكثر مما يستطيع دفع ثمنه من الصادرات ، اللهم إلا اذا كان فى مقدوره أن يقنع الأجانب بأن يقرضوه المال . ولكم يأت بالفشل محاولات الاتحاد السوفيتى فى السعى من أجل ذلك باغراء الأجانب عن طريق تخويلهم امتيازات أجنبية . دون جدوى . ويقدر ما كان الاتحاد السوفيتى يفقد ائتمان بقوانين اقتصاديات السوق ، فانه كان يتشدد فى الالتزام بها فى معاملاته الخارجية . ولو أنه لم يفعل ذلك ، أفلا يصبح مضطرا عندئذ للالتزام بها فى شؤنه الداخلية ؟ فيخفف من استثماراته الى الحد الذى يمكن أن يشجع المستهلكين على التخلي عن طريق الاستهلاك العاجل وبذلك يبدد آماله فى التنمية الصناعية ؟ لقد كان هذا صحيحا على نحو ما ، ولكن الذى فشل أغلب الاقتصاديين فى رؤيته ، هو أنه قد بقى له سبيل مفتوح ذلك هو احتمال تحديد هدف أعلى للاستثمار ، وبذلك يجبر مواطنيه على أن يقصروا استهلاكهم على مايتبقى بعد تحديد هذا الهدف .

والذين وضعوا خطة السنوات الخمس فى الصورة التى انتهت اليهها أخيرا ، اتبا تصرفوا فى الواقع على هدى تلك الروح . فقد خصصوا نسبة كبيرة جدا من مصادر القوة الانتاجية لمشروعات التنمية ، التى لم تكن تدر

الا عائدا آجلا من البضائع ، واجبروا مواطنيهم على ان يعيشوا قدر الامكان على مثل هذه البضائع الاستهلاكية ، التي يمكن الحصول عليها باستمرار وفقا لبرنامج الاستثمار . اما على أى نحو من الجودة وعلى أى نحو من الرقابة ، تكون عليه مستويات المعيشة تبعاً لذلك ، فهذا امر يتوقف على نجاح الجهود لرفع الانتاج الى أعلى مستوى ممكن ، لا في القطاعات التي حولت اليها أكبر وسائل الاستثمار المالى فحسب ، بل كذلك نوعا ما في القطاعات الأخرى التي كان يمكن أن تموت جوعا لافتقارها الى المال ، لو أن الصناعات الثقيلة حصلت من هذا المال على ما يكفيها من قدر . وفوق كل شيء كان لا بد من توفير الغذاء الكافي لبقاء المنتجين على قيد الحياة وفي صحة جيدة ، ومع هذا ، كان يمكن اتفاق القليل من المال على الزراعة ، ورغم وضعها المهم في الصراع من أجل النجاح .

وقد تركز الأمل في زيادة الانتاج الزراعي على نجاح الجماعية ، ولكن الجماعية نفسها تطلبت استثمارات كبيرة في آلات الزراعة ، وخاصة الجرارات التي لا يمكن بدونها تنفيذ الزراعة على نطاق واسع بشكل فعال . ولم يكن من المستطاع الحصول على جرارات كافية الى حين ، فكان لابد من بذل غاية الجهد في الاستفادة من الأشياء التي يمكن الحصول عليها ، وذلك بالتركيز على محطات الجرارات الميكانيكية ، والارتفاع منها الى أقصى درجة ممكنة .

ولقد واجه البلاشفة في الحقيقة ، اختيارا عظيما بين امرين : اولهما اقناع المزارعين لاتنتاج المزيد عن طريق الحوافز التقليدية ، التي كانت تحصل الاستثمار في الصناعة بنسبة عالية امرا مستحيلا ، وبذلك تزيد من قوة القرويين القادرين . وثانيهما تجميع القرويين أو اغليبتهم في جمعيات تعاونية يعملون فيها سويا ، مع تقديم المساعدة الآلية بقدر ما يمكن استخدامها ، على أمل أن تزيد القوة الانتاجية العالية للعمل الجماعي من حصيللة الانتاج الكلي ، وفي الوقت نفسه توجه العمال الزائدين على حاجة العمالة الزراعية الى العمالة الصناعية . ولقد وقع الاختيار على ثاني هاتين السياستين ، بما ترتب عليها من النتائج التي لاحظناها . وقبل المجاعة بفترة ، انخفض عدد المزارع الجماعية - التي كانت قد وصلت الى ١٤ مليونا - حتى بلغت ٦ ملايين ، بعد رسالة ستالين من « متاعب النجاح » وبدأ العدد في التزايد السريع ، مرة ثانية ، فعاد الى ١٤ مليونا ، أو ٨٠ في المائة من اسر المزارعين في بداية عام ١٩٣٣ ، حيث كانت هناك ٢٠٠٠ مزرعة جماعية ، تغطي ثلثي المساحة الكلية المزروعة غلالا . ويجب أن نضيف الى ذلك ، مزارع الدولة الواسعة الممتدة ، وان تكن أقل عددا ، حيث اشتغل فيها حتى عام ١٩٣٣ مليون عامل ، وشملت ثلث مساحة الأرض المزروعة غلالا . فضلا عن ذلك ، فان مزارع الدولة كانت تمتلك أكثر من نصف العدد الكلي للجرارات ، ووصل عددها الى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ أطلق عليها « مصانع الغلال » الضخمة كما كانت تسمى ، وكذلك اشتملت

على عدد أكبر من مزارع صغيرة مهيئة لإنتاج محصولات خاصة ، مثل الشاي والتبغ ، أو البنجر ، أو الملف اللازم لرعي الماشية . وهي لم تكن من الناحية الاقتصادية على قدر كامل من الكفاءة ، ولطالما وجه النقد إلى إدارتها السيئة ، ولكنها دعمت كثيراً من امتلاك الدولة للحبوب في فترة حرجية ، برغم أن الجبل قد ثار في عام ١٩٣٢ حول ما قيل من أنها قد أنشئت على أساس مساحات أكبر من القدرات الفعلية للإدارة ، بينما لم يبد إلا اهتمام قليل جداً بنتائج استثمار الأرض في الإنتاج المستمر لمخضول واحد ، كالقمح مثلاً . ومن أجل ذلك قسم كثير منها إلى وحدات لتلقى المزيد من الإدارة ، ثم حولت لتزرع بطريقة مختلفة بتنوع المحصولات على طريقة الدورة الزراعية إلى حد ما .

لقد تمثل التأثير المشترك لمزارع الدولة والمزارع الجماعية على كل حال ، في زيادة كمية الفلال التي تحصل عليها السوق ، وبهذا أصبح من الممكن تغذية السكان الصناعيين الذين كانوا يتزايدون بسرعة . وعندما انتهت سنين المحصول الشحيح ، انتقل الاتحاد السوفيتي بكل تأكيد ، إلى وضع ضمن فيه الزيادة السريعة للبروليتاريا الصناعية ، مع الوسائل اللازمة لتزويدها بالأغذية الأساسية غير الألبان واللحوم . ولكن التعديلات التي أجريت على الخطة الأولى للسنوات الخمس لمواجهة الصعوبات المؤثرة ، كانت سبباً إلى حد ما ، لأن يصبح المستهلكون أقل شأناً في اعتبار آخر . فقد حافظ الإنتاج على مستواه في الصناعات الثقيلة على حساب مزيد من تخفيض المخصصات القليلة فحسب ، لتنمية التجارة الاستهلاكية لا سيما المنسوجات .

وفي أثناء السنين الحرجية ، كان النقص في الملابس بالغا على وجه اليقين ولو أن تموين الأحذية الطويلة كان أفضل بشكل واضح . ومهما يكن من أمر ، فإنه من الممكن المضي بقلّة قليلة من الملابس الجديدة دون عناء شديد ، ولكن ليس الشأن كذلك في الأحذية الطويلة لا سيما إذا كانت رقيقة النوع أو رديئة الصنع أو عسيرة . وعلى أية حال ، فسواء كانت مستويات المعيشة قد ارتفعت في عمومها أو انخفضت خلال سنوات الخطة الأولى ، فإن الشعب قد اجتازها دون كارثة - فيما عدا « الكولاك » بطبيعة الحال ، وضحايا المجاعة الذين لم يجدوا إلا القليل من الأشفاق - وكان لدى الشعب إيمان عظيم متزايد في قدرته وفي القيم الرفيعة للكيان الذي كان يشارك في بنائه .

ولقد ظهر واضحاً إمكان بناء الاشتراكية في بلد واحد ، دون أية مساعدة من أي بلد رأسمالي متقدم . وصحيح أنه لم يكن قد تم بناؤها بعد ، ولكنها بلغت مشهودة على الطريق ، ولم يعد قيام الثورة العالمية ، أو انتشار الثورة الروسية في الغرب ، ضرورة لازمة لتحقيق النجاح . لقد كان الاعتقاد السائد بين البلاشفة في يوم ما ، أن نجاح الثورة لا يمكن أن يدوم في روسيا المتخلفة ، ما لم تخف لمساعدتها دولة أو أكثر من الدول التي تقلعت شوطيناً بعيداً . كذلك

كانت فكرة « الاشتراكية في بلد واحد » قد طرحت باعتبارها حلما لا يمكن تحقيقه .. ولكن يوم انتهت الخطة الأولى للسنوات الخمس عام ١٩٣٢ أصبحت هذه العقيدة شيئا باليا على وجه اليقين . والذين احتفظوا بالإصرار عليها ، هم وحدهم « التروتسكيون » الذين نظروا الى الوضع الجديد ، باعتباره نزوعا للقومية القطرية فحسب ، ومضوا في ارساء آمالهم في الاشتراكية على اسس تكنولوجية ، ارفع مما يسمه نطاق القدرة السوفييتية (١) .

والحقيقة ان الخطة الأولى للسنوات الخمس لم تكن قد انتهت تماما في خلال السنوات الأربع والنصف ، التي طوعت الخطة لتنفيذ في خلالها . فقد كان الانتاج في الفحم والصلب والحديد الزهر أقل بكثير مما كان مقدرا له ، اذ بلغ انتاج الفحم ما يقرب من خمسة وستين مليون طن في مقابل خمسة وسبعين مليونا ، وبلغ انتاج الصلب أقل من ستة ملايين في مقابل عشرة ملايين . وبلغ انتاج الركائز الحديدية ستة ملايين ومائتي ألف في مقابل عشرة ملايين . ولكن صناعات البضائع الانتاجية ، تضاعفت بصفة عامة بمقدار مرتين ونصف مرة ، وهو أكثر قليلا مما كان مقدرا لها . ومن بين هذه الصناعات ظهرت الآلات بزيادة أربعة أضعاف ، وهو أكبر بكثير مما كان مقدرا لها ، وبالرغم من ان الكهرباء لم تحقق الزيادة التي كانت مقدرة لها ، فان انتاجها قد تضاعف مرتين ونصف مرة .

ويرجع التأخر في الفحم والصلب والحديد الزهر الى الإبطاء في انشاء المصانع الجديدة ، التي لم تكن مستعدة لبدء الانتاج في الموعد المحدد . وقد عانت صناعة البضائع الاستهلاكية ، فيما عدا الأحذية العادية والأحذية الطويلة من هذه المصائب ومن مزاويل أخرى ، وذلك بعد تخفيض مخصصاتها من رأس المال والمواد الخام ، ازاء المصائب التي واجهتها الخطة في الداخل والخارج .

(١) الاسس التكنولوجية التي يشير اليها المؤلف ، واردة بتفصيل كامل في كتاب تروتسكي الذي أصدره عام ١٩٢٨ تحت اسم «Revolution...Betrayed» بمعنى « الثورة .. خائفا »

وفي هذا الكتاب نسب تروتسكي أن السياسة الستالينية ستؤدي الى قيام بيروقراطية سوفييتية ذات طابع قومي ، يناهض الثورة اللينينية على الصعيد الدولي . وتأسيسا على ذلك ذهب تروتسكي الى القول بأن هذا الحكم البيروقراطي ، سوف يعجز عن الإيفاء باحتياجات الدولة السوفييتية من ناحية ، ثم يتفصل حتما عن ركب الثورة البروليتارية من ناحية ثانية ، وهنا لابد من انبعاث ثورة جديدة على المدى البعيد ، سواء من داخل روسيا أو من خارجها ، للاطلاحة بالأماليب الستالينية ، واقامة الشيوعية على أسس ماركسية خالصة ، لستمد ايدولوجيتها من حتمية الصراع الطبقي وضرورة الثورة العالمية للعمال .

أما التروتسكيون الذين يشير اليهم المؤلف ، فهم الذين أطلقوا « الدولة الرابضة » في مؤتمر باريس عام ١٩٢٦ ثم من بعده عام ١٩٤٨ ، وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأخيرة ، على صورة أجزاب تمثل الجناح اليساري للشيوعيين الثوريين ، في جنوب الشرق الاسيوي على وجه الخصوص . وفي سيلان واندونيسيا وبورما على وجه الخصوص .

« الترجوم »

ولكن مبناعة الأحذية العادية والطويلة ، سجلت زيادة قدرها أربعة أضعاف ، وذلك على حساب إنتاج الحرف الصغيرة الى حد ما . ويقال ان الانتاج الكلى للمصنع من البضائع الاستهلاكية قد تقدم بنسبة ٨٧ فى المائة ، بينما كانت المنسوجات هى الأكثر تخلفا ، وذلك راجع فى الغالب الى النقص فى القطن والصوف .

وعلى وجه العموم ، فانه حتى لو لم تنفذ خطة السنوات الخمس فى أربعة اعوام ونصف عام بالرغم من كل الصعوبات ، فانه قد ظهرت بالفعل أكبر ظاهرة مؤثرة للقوة الانتاجية فى الاتحاد السوفيتى . وصحيح انه لم يمكن تحقيق هذه النتائج الا بزيادة فى القوة العاملة ، أكبر بكثير مما كان مقفرا لها فى الخطة ، اذ ان العدد الكلى للذين يتقاضون الاجور والمزببات قد تضاعف ، فبينما كانت الخطة تقدر زيادة كلية قدرها ٥٨ فى المائتة فى الصناعة وبند الانشاء بمجموعين اذا بالقوة العاملة فى الانشاء وحدها قد زادت أربعة أضعاف ، وهذه اشارة واضحة الى التركيز الهائل فى بناء المصانع والمشروعات المعائلة . وهكذا استمرت القوة الانتاجية المنخفضة ، برغم الانتاج الكلى الهائل . كذلك كانت الزيادة الكبيرة فى الاجور بسبب ندرة العمال فى المناطق النائية ، تزيد من تكاليف الوحدة فى الانتاج زيادة كبيرة فى اغلب الحالات . والحق انه ربما قد سبب هذا بعض المغالة الكبيرة فى تقدير الزيادات الفعلية فى الانتاج ، التى كان مفروضا ان تقاس بأسعار ٢٦ - ١٩٢٧ ، فيما عدا المنتجات الجديدة ، التى كانت تقدر الى حد كبير على اساس تكلفتها الفعلية منذ عرضها لأول مرة فى السوق .

ومع ذلك ، فانه حتى اذا كانت الأرقام المعلن عنها فى تنفيذ الخطة ، قد غابت كثيرا من نتائجها فى ميادين معينة ، فان هذه النتائج تظل ذات دلالة كبيرة ، بالنسبة لما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم على وجه الخصوص . ذلك انه فى عام ١٩٣٢ قد أصبح الاتحاد السوفيتى دولة بدون بطالة ، فى الوقت الذى كانت فيه كل الدول الأخرى تعيش على درجات متفاوتة من الكساد ، سواء للدرجات العالية من الكساد فى الولايات المتحدة والمانيا ، أو درجات الكساد البسيط نسبيا فى فرنسا وبريطانيا . والأمم اعترف به ، أن القوة الانتاجية للاتحاد السوفيتى ، كانت منخفضة بالنسبة للقوة الانتاجية فى الدول الغربية . ولكن الاتحاد السوفيتى قد أوضح الزيف المطلق ، لما كانوا يتبنأون به من الاقتصاد الاشتراكى - من عدم مقدرة على التوفير - اذ كان هذا الاقتصاد يضع نسبة عالية لم يسبق لها مثيل من الدخل القومى ، فى السلع الانتاجية التى كان يمكن أن تعطى عائدا آجلا فى البضائع الترفية والخدمات . أما الذين لم تكن لديهم الرغبة فى الاعتراف بذلك ، فيفسرون الأمر بطبيعة الحال ، على اعتبار انه راجع الى ضغط رجال الحزب الديكتاتوريين على الشعب ، ومن ثم ، فقد تنبأوا بان يقوم الساعطون المظلمون بثورة سريعة .

ثم لما لم تنشب الثورة، زعموا أن الطغيان قد حال ببطشه دون قيامها، ومضوا في التنديد بالإجحاد السوفيتي، على أنه ضحية اضطهاد القلة البيروقراطية للجماهير، والاستخاقونية مثل على ذلك دون جدال (١).

لقد كان هناك سخط عام بين الزارعين - وليس بين الكولاك وضحايا المجاعة وحدهم - كما كان هناك بغض السخط بين عمال الصناعة. ولكن يبدو أن الشعور السائد بين العمال الصناعيين، كان شعور الفخر بالانتصارات الضخمة للنظام، والبناء غير العادي الذي كان قد نهض على قدميه. ولقد أدى هذا الفخر إلى جعل نقص البضائع الاستهلاكية سهل التحمل، كما أدى إلى الحيولة دون نمو شعور عدائي للاستعمار الإنساني، أو حتى في تركيزه على الصناعات الثقيلة مما يعرقل المجالات الأخرى، كمجال الإسكان مثلا. ولقد أظهرت الحالة في هذه السنين بوضوح، أن الإنسان لا يعيش بالبضائع الاستهلاكية وحدها، كما أن الشبان والشابات الذين كانوا يجولون البلاد، داعين إلى الانتاج المرتفع والزراعة الجماعية، إنما كانت تحفرهم على ذلك مثالية مغلقة، حتى ولو أنهم كانوا المتحدثين باسم البيروقراطية الحزبية، لأولئك الغلاظ ذوي الرؤوس الجمادة، وزعيمهم ستالين.

كذلك لا يبدو أن أغلب العمال في المدن أو الريف، كانوا يشعرون بأنهم ضحية طغيان، وكان كثيرون من المشتركين في المزارع الجماعية يشعرون بزيادة في السلطة، وخاصة عندما منحت امتيازات الملاكات الفردية والماشية، وعندما سمح لهم بالعمل لأنفسهم عند الانتهاء من المزارع الجماعية. ومما

(١) الاستخاقونية التي نوات ذكرها في هذا الفصل وحده بالذات، ليست من الاستخلاصات الدولية في قوة، ولا هي من مصطلحات الاقتصاد السياسي. وإنما هي في الواقع مجرد حكاية «مديرة» في عهد الأرمهاب الستاليني، قصد بها صانتوها إلى ابتزاز كل طاقة بشرية لأزيد من الانتاج، دون أدنى نظر لحدود هذه الطاقة البشرية في الواقع المشهود. وبين ذلك، أنه في شهر سبتمبر من عام ١٩٢٥ حدثت «معجزة» في منطقة تسدين الفحم بحوض الدونetz، إذ استطاع عامل اسمه «ستاخانوف» أن يستغل من الفحم في نوبة واحدة، مائة طن كاملة بل زاد عليها نتيح... فكان انتاجه بذلك يعادل الانتاج القياسي لأربعة عشر عمالا في كل نوبة!

وقد شاع في ذلك الحين، أن المخابرات الستالينية هي التي رابت «المعجزة» المفتعلة، لتقتصر في مصيدة هذه الطاقة الزمومة للانتاج الملعل، كل من يمتري على برامج العمل أو طرائق التنفيذ، فتخرج به في قائمة الاتهاميين والكسائي، تحت شعار «أفداء العقيدة الاستخاقونية»، ليلقى من صنوف العذاب ما تشبب لهوله الولدان.

وهكذا أصبحت الاستخاقونية في المفهوم السوفيتي البحت، معنى البرمة اللاعشة في العمل لتطعيم الأرقام القياسية المفروضة للانتاج، دون أي ملحظ لاعتبارات الجهد الإنساني المحدود.

وقد وردت التفاصيل الكاملة لرحلة الاستخاقونية، في الفصل الثالث عشر من كتابه فيكتور كرامتشنكو، الذي عرف عالميا باسم «أكرت الحرية»، وترجمه إلى العربية استاذنا الدكتور زكي نجيب محمود، بالاشتراك مع تقي الدين الرفعة الأستاذ المحرم محمد بقران، وطبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٨.

«التزجيم»

لاشك فيه ، انه قد وجد كثيرون من الذين كانوا يكرهون المزارع الجماعية ، وكانوا يتحسرون على فقدان ملكياتهم الفردية ، ولكن هؤلاء - باستثناء الكولاك - كانت لديهم فرصة العمل المجزى الى حتما في المصانع المتزايدة ، او في الأعمال العمرانية ، ومن هنا فان معارضتهم للزراعة الجماعية قد تحولت الى نوع من الحيدان نتيجة للتحول في الوضع الذي اصبحوا يشغلونه . وفي الوقت نفسه ، كانت الآمال عريضة بالنسبة لعمال المدن القدامى والجدد ، للتحسين الفردي عن طريق زيادة التفرقة في المكاسب ، كما كانت الآمال كبيرة في الترقية ، كذلك فان العمل الصناعي ، قد ادى الى مزيد من التقدير ، والميزات الاجتماعية المعترف بها ، على النحو الذي هي جذيرة به ، كتذاكر الاكل للحصول على وجبات رخيصة في الاكشاك الصناعية ، ورحلات الاستجمام والاجازات المجانية او المعانة . وهكذا ببساطة ، لم تكن الطبقة العاملة السوفيتية في وضع العبد الاجير الذي يضطرم بالثورة المكبوتة ، بل على العكس ، كان جزء كبير من هذه الطبقة يشعر بالفخر العميق فيما كان يقوم بعمله ، وكان على استعداد تام للرضوخ للحد من حريته في الكلام والتصرف ، اذا رأى زعماءه ان هذا ضرورى لحمايته من قيام « ثورة مضادة » .

ولكن هذا القول ليس كافيا لتبرير الكبت أو القسوة التي صاحبته ، ولكنه يعنى بصفة عامة ، انه لم يكن هناك شيء يعترض عليه من الجميع ، اكثر من ايجاد نفرة للقوى الثورية المناهضة . وعندما انتهت المجاعة ، رضى المزارعون في الريف بالزراعة الجماعية المعدلة ، التي سمحت بنطاق متزايد باستمرار للجهود الفردية . اما في المدن ، فقد كانت فرص العمل طيبة لدرجة ترضى اغلب المنتجين ، مخلفة وراءها الجماعات الرجعية من البورجوازية السابقة والبورجوازية الصغيرة ، التي كانت لديها اسباب كثيرة للشكوى .

وهكذا مضى الاتحاد السوفيتي من خطة السنوات الخمس الاولى الى الخطة الثانية ، وهو على اليقين ، في وضع يهين نفسه عليه بالفنجاح الذي احرزه ، ومصمم على دمج ما أمكنه تحقيقه والمضي في سبيله بأسرع ما يمكن . ووضعت اهداف الخطة الثانية ، للأعوام من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، على نحو ايسر بصفة عامة مما كانت عليه اهداف الخطة الاولى ، مع نقص في الاستثمار الكلى عاما بعد عام ، من ٢٤ في المائة الى ١٩ في المائة في الدخل القومي ، ومع تخصيص ردوس اموال اكبر نسبيا من أجل الصناعات الاستهلاكية . ولقد احتفظ بالتركيز الكبير على السلع الانتاجية ، ولكن كانت أغلب هذه البضائع ادوات لصنع البضائع الاستهلاكية - كالمغازل والمناسج وماكينات الاحذية والأغذية المحفوظة وهكذا - وكذلك كانت آلات تصنع الآلات أو المواد الأساسية . وكانت النسبة السنوية النهائية عام ١٩٣٤ في جميع الصناعات ١٦٥ في المائة ، وفي البضائع الرئيسية ١٤٥ في المائة وفي البضائع الاستهلاكية ١٨٥ في المائة . ولم يمكن تحقيق الاهداف كلها تقريبا بالفعل في المرحلة الاولى للخطة

الثانية ، وكانت الزيادة الكلية في الانتاج ٦ في المائة ، ولكن نسبة الزيادة ارتفعت كثيرا في عام ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . وقد زادت القوة الانتاجية أكثر من الأجور في عام ١٩٣٣ ، حتى أن التكاليف قد بدأت تأخذ في الانخفاض . والحقيقة أن القوة الانتاجية أصبحت أكثر أهمية عندما بدأت المصانع الجديدة في العمل ، ولو أنها في الغالب قد بدأت متأخرة . وطبقا للخطة ، فإن أربعة أخماس الانتاج الصناعي الكلي كان يتأى في عام ١٩٣٧ من الأعمال الجديدة التي انشئت ، أو من الأعمال القديمة التي أعيد انشاؤها ، بمقتضى الخطة الأولى أو الثانية .. وكان مقررا أن تترك الخطة الثانية الاتحاد السوفيتي في وضع يمكنه بالاستغناء عن أغلب أنواع الآلات المستوردة ، وأن يكون قادرا على تصنيع آلاته على أوسع نطاق ممكن ، وأن يعتمد في الغالب على مواد الخام التي تفتحت لها حقول جديدة . فكان المطاط الطبيعي ، الذي يحتاج اليه في الاستيراد ، يحل في محله المطاط الصناعي ، وكان توسيع نطاق الصناعات الكيماوية في الاتحاد السوفيتي يحل محل الاتحاد السوفيتي من الاعتماد على الأسمدة المستوردة .

أما النقل ، فقد كان هو الذي لا يزال متخلفا في الخطة الثانية بدرجة سيئة ، لاسيما الطرق والسكك الحديدية ، والحقيقة أن مشكلته تزايدت حتى أصبحت مثل عنق الزجاجة ، وأصبحت تحد بدرجة خطيرة من احتمالات النمو الصناعي ، وخاصة عندما كان إنشاء المراكز الصناعية الجديدة الناتجة بصفة عامة ، يزيد من المسافة التي كانت تنقل عبرها المواد والأغذية والبضائع المصنعة بواسطة السكك الحديدية . وقد نفذت مشروعات كبيرة لتطهير القنوات ، بإجبار العمال على العمل فيها تحت ظروف سيئة للغاية . ولكن لم تكن للسكك الحديدية ولا لإنشاء الطرق ، أولوية في الخطتين الأولى والثانية بل سمح لها بأن تكون أقل من مستوى الأعباء الملقاة على عاتقها ، حتى أنه في عام ١٩٣٩ ، كانت الاستفادة من كل ميل من طرق السكك الحديدية في الاتحاد السوفيتي ، تزيد في نسبة الاطنان التي تحملها بمقدار الضعفين ، عما يحمله كل ميل من هذه الطرق في الولايات المتحدة ، ومع ذلك فإن البضائع نقلت على أية حال دون تأخير كبير ، مما قلل انتاج المصنع وادى الى نقص محلي ، حتى عندما كان هناك ما يكفي من المواد الإجمالية لتسيير الأمور .

وعندما بدأت الخطة الثانية حثق طريقها ، كان الكساد العالمي قد وصل إلى أحلك ساعاته ، وكان هتلر على وشك الاستيلاء على السلطة في ألمانيا ، وتحطيم حركة الطبقة العاملة فيها . ولكن الخطة بطبيعة الحال قد نفذت قبل الاطاحة النهائية بجمهورية فايمار ، ودون أي محاولة لتقدير تأثيرات مثل هذا الحدث . ذلك أن الزعماء السوفييت كما رأينا ، قد أساءوا تماما فهم طبيعة الفاشية الألمانية ، وقدروا تقديرا زائفا نتائج تسنها للسلطة ، ولم يكونوا حتى عام ١٩٣٤ فحسب ، على استعداد لتقدير الخطر الفاشي كما هو على حقيقته . ولكنهم عندما أدركوا ما كان ينطوي عليه هذا الخطر ، ففروا

المجرى بسرعة في كل من اتجاههم السياسي وفي تعديل خططهم الاقتصادية . .
فمن حيث الاتجاه السياسي ، تحولوا أولا الى الانضمام لعصبة الأمم في عام
١٩٣٤ ، وحمل الأحزاب الشيوعية في كل البلاد على القيام بحملة مشتركة ،
لاغراء كل أحزاب اليسار على الدخول في جبهات شعبية ضد الفاشية . ومن
حيث الخطة الاقتصادية ، عدلوا فيها لرصد اعتمادات أكثر من أجل التسليح ،
ومن أجل التوسع في الصناعات التي يمكن أن تتحول بسرعة لصنع المتسناد
الحربي .

وهكذا كان هناك توسع كبير في الإنفاق على التسليح خلال الخطة الثانية
التي انتهت عام ١٩٣٧ . وعندما بدأ الاتحاد السوفيتي في وضع الخطة الثالثة
لتبدأ في عام ١٩٣٨ ، كانت الحاجة الى مثل هذا التحول لا تزال على مزيد من
الالاح ، وتضاعفت ميزانية الإنفاق على الدفاع عام ١٩٣٨ ، وجعلت احتياجات
الدفاع من اللازم الاحتفاظ بدرجة كبيرة من التركيز على تطوير الصناعات
الثقيلة ، وخاصة ببناء مراكز جديدة للإنتاج في جبال الأورال بآسيا ، بعيدا عن
نطاق ضرب الطائرات الألمانية . وقد كان لهذا التغيير في أمكنة الصناعة ،
الذي نفذ على نطاق أكبر في سنة ١٩٤١ وما بعدها ، أثره في تناول مشكلة
النقل بالسكك الحديدية على أساس جاد ، وذلك بمد خطوط جديدة .
ومضافة وتغيير الخطوط القديمة ، وإعادة تصميم التسهيلات عند تقاطع
النهاية والتبادل . وقد بدأت هذه العمليات أثناء الخطة الثانية ، ولكنها
تأخرت بعد ذلك . والحقبة أن مشكلة تطوير السكك الحديدية كانت تستعصية
على الحل حتى أمكن التغلب على نقص الصلب ، ذلك أن عمليات انشاء
السكك الحديدية تستهلك قدرا بالغا من الصلب ، ولم يكن هناك صلب كاف
إلا في نهاية الخطة الثانية ، بحيث صار من الممكن معالجة المشكلة في كثير من
الجد ، وأزاء الطلبات المتزايدة للدفاع والتقل ، بدأت صناعة البضائع
الاستهلاكية تأخذ مكانا ثانويا ، بالرغم من أنه قد أصبح من اليسير يومئذ
إنتاجها بالآلات صنعت في المصانع الجديدة . كذلك أصبح للزراعة مقام ثانوي
أزاء المطالب الطارئة . ولكن هذا الوضع قد بدأ اقل خطورة ، لأن الطعام
الأساسي فيما عدا اللحوم والألبان كان متوافرا . كذلك فإن عدد الجرارات
أصبح كافيا لسد احتياجات مزارع الدولة والمزارع الجماعية .

والد أقبل عام ١٩٣٧ ، بدأ أن محنة الآلام المريعة في الكيان الاقتصادي
قد أذنت بزوال . ومع ذلك ، فلم يكن هذا هو الوضع تماما ، بفرض النظر عن
التعديلات التي دعا إليها برنامج الدفاع ، وذلك لان التطهير في عام ١٩٣٧
وعام ١٩٣٨ قد وقع بشدة على صفوف المديرين الصناعيين ، وسبب في
هاتين السنتين نقصا خطيرا في تنفيذ الخطة . كذلك لم يكن ممكنا حتى عام
١٩٤٠ ، التغلب بشكل فعال على آثار التطهير ، وعلى الصعوبة التي أحاطت

بالصناعة السوفيتية ، حين دفعت إلى كارثة الحرب ، وأصبح لامتدوحة من الإجماع في سرعة بالغة عن الأقاليم القريبة .

يبد أنى لست أرى ضرورة لإيراد سجل التطورات السوفيتية خلال هذه الفترة ، التى وقعت عند صحة عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ ابتداء من انتكاسات عام ٣٨ - ١٩٣٩ ، وهى الانتكاسات التى نتجت بصفة أساسية من الآثار الحتمية لحركات التطهير ، ومن ضرورات الارتجال والمعالجة فى تنظيم القيادات الإدارية الجديدة .

والحق أنه لا بعد ما يكون من التصديق ، أن يصبح الاتحاد السوفيتى قادرا على المقاومة والمضى قدما ، على النحو الذى فعله عام ١٩٤١ ، بعد الاضطراب الكبير الذى أعقب التطهير . ولا أحد يستطيع القول بالضبط ، كم من الناس الذين شغلوا مناصب هامة فى الاتحاد السوفيتى ، أو كم من مرؤوسيه ، تأثروا بهذا التطهير . ولكنه قد قيل أن أكثر من نصف ، أو ربما ثلثي العدد الكلى لهؤلاء الأشخاص ، قتلوا أو نفوا أو على الأقل أقصوا من مناصبهم . ولذلك كان لابد من شغل كل فرع - مدنيا كان أو عسكريا - بزعماء جدد . لقد صفى ثلث رجال السلك الدبلوماسى السوفيتى من سفراء ووزراء ومستشارين للسفارات أو المفوضيات أما باعدامهم أو اختفائهم بكل بساطة . ولم يكن مصير زعماء الجيش أقل قسوة . ومن بين الضباط العظام الثمانية الذين كانوا قضاة أضافيين فى محاكمة توخاشفسكى فى يونيو ١٩٣٧ ، لم يعش الا ضابط واحد هو المارشال بودنى بعد التطهير الأخير وقد مات واحد من السبعة الآخرين فى الفراش ، بينما تمت تصفية الستة الآخرين . وفى عام ١٩٣٤ انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ٧١ عضوا فلم يكد يبدأ عام ١٩٣٩ حتى كان ٢١ عضوا فقط هم الأعضاء العاملون ، حيث مات ثلاثة منهم ميتة طبيعية ، واغتيل سيرجى كيروف ، وانتحر آخر وأعلن عن إعدام التاسع ، أما الستة والثلاثون الآخرون فقد اختفوا . وفى المسدن الرئيسية . طرد أكثر من نصف أعضاء الحزب الشيوعى ، فى عام ١٩٣٤ كان لدى الحزب أكثر من مليونين من الأعضاء المنتظمين و٢٠٠.٠٠٠ من الأعضاء المرشحين ، فإذا به فى عام ١٩٣٧ ، يبلغ عدد أعضائه ومرشحيه معا مليوناً ونصف مليون فحسب . وفى صيف ١٩٣٨ ، وبعد قبول نصف مليون من الأعضاء الجدد والمرشحين ، كان العدد الكلى لا يزال أقل من مليونين اثنين .

لقد كان التطهير على مثل هذا النطاق ، حريثاً بأن يسببه اضطراباً خطيراً لأنه حتى هؤلاء الذين سلموا من التطهير ، كان لابد أن يكون تأثيره عليهم بالغ القسوة ، بعد أن أصبح الرجل لا يستطيع أن يثق فى جاره ، وبعد أن انتشرت موجة الاتهامات فى كل مكان .

والواقع أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق وزارة الداخلية (تكفيدا)
التي ضمت إليها إدارة البوليس السرى (أوجيو) تحت رئاسة ياجودا أولا ثم
بعد ذلك يزهوف ، الذى بقى على رأسها حتى ديسمبر ١٩٣٨ ، ولكن بعد أن
نزعته منه بعض سلطاته فى أغسطس ، حين عين برىا نائب وزير تحت رئاسته .
والحق أنه فى أغسطس ١٩٣٨ ، تغيرت الأجهزة تماما ، ومن بعدها خمدت
حركة التطهير ، وأمكن مهمة إعادة بناء الكيان المهدم فى المجتمع السوفيتى ، أن
تلقى الاهتمام الجاد .

انه لمن الصير على المرء أن يؤكد حتى الآن ، كم من الأثار المادية خلفها
ذلك التحطيم الضخم لهؤلاء الذين كانوا زعماء فى الثورة الكبرى لعام ١٩١٧
وفى خلال العشرين سنة التى أعقبتها . فعلى طرف من هذا الموضوع ، أكاد
اعتقد انه يمكن أن يكون هناك قليل من الشك فى صحة المؤامرة الزعومة
لتوخاشفسكى بالجنرالات ، وفى الاستعداد للقيام بانقلاب عسكري . وعلى
الطرف الآخر القمى ، فأننى أجد من المستحيل الاعتقاد بأن تروتسكى كان حقا
زعيمًا وموحيا لحركة متهدمة فى الاتحاد السوفيتى ، أو كان على أى نحو
يعمل فى الخفاء مع النازيين . لقد كان تروتسكى دون شك قادرا تماما على
التأمر مع العناصر المعارضة داخل الاتحاد السوفيتى للاطاحة بستانلين .
ولكنه من المستبعد جدا أن يشجع أو يتعاون مع المتآمرين الزعوميين فى
الاعمال الطائشة للتخريب داخل الاتحاد السوفيتى . كما انه غير قادر
بالتأكيد على أن يبيع نفسه لمؤامرات النازيين ، الذين كان يعاديهم على الأقل
بشدة مماثلة لعداوته لستانلين وبطانته . ومن بين هاتين المجموعتين من
الادعاءات ضد توخاشفسكى وضد تروتسكى ، يمتد مجال فسيح من القول
فى أيهما أصعب تأكيدًا .

فهل كانت هناك فى الحقيقة مؤامرة مدنية بقدر ما هى عسكرية ؟ وهل
زينوفيف وكامينيف ، ثم بوخارين ورايك ، ثم سوكونكوف وسائر رجال
المعارضة التى صفيت ، هل هؤلاء حقا كانوا خائنين ، يعملون بالتآمر مع
النازيين ؟ أو أنهم كانوا فى بساطة نقادا أمناء ومعارضين لسياسة ستالين ، ثم
اضطروا الى العمل السرى والقيام بنشاط تآمري ، نتيجة لحرمانهم من حق
النقد العلنى ، دون أن يكونوا مدنيين باى تعاون مع الأعداء الخارجيين للاتحاد
السوفيتى ؟

يبدو أنه ليس هناك مجال لانكار أن أغلبهم كانوا فى الحقيقة متآمرين ،
يستعدون للقيام بمعارضة ستالين الى أبعد مدى . ولكن ليس هناك أى دليل
يعتمد عليه فى أنهم كانوا عملاء ، أو حتى متعاونين بمشاعرهم مع النازيين .
وعندما نقول هذا ، فإننا لاننكر أن النازيين كان لهم فى روسيا عملاء مأجورون
يعملون جهدهم لاجداث الاضطراب فى الاقتصاد السوفيتى ، ويلبر التفسرقة

الداخلية ابنما وجدوا لذلك سبيلا . ولقد كان امرا معتسرفا به ، ان بمض
المتهمين ربما كانوا ضحايا دون وعى للملاء النازيين ، وانهم عملوا معهم دون
ان يعرفهم أو يعرفوا مقاصدهم .

ثم ماذا عن الاعتراف اثناء المحاكمات ؟ اعتقد انه لا احد في الغالب يؤمن
الآن ان هذه الاعترافات قد اخذت باستعمال عقاير سرية او حتى باستعمال
التعذيب في اقصى حدوده . وربما كان الخوف على اصدقائهم وعائلاتهم قد
لعب دورا في احداث هذه المظاهر غير العادية للانهار النفسى ، ولكن حتى
هذا لا يعد عاملا هاما . اننى اعتقد انه لا بد من قبول هذه الاعترافات على
اساس انها حقيقة الى حد كبير ، بمعنى ان هؤلاء الذين ادلوا بها ، قد جرى
اغراؤهم او تشجيعهم على الاعتقاد في ذنبهم ، بل وفي الاشياء التى لم يفعلوها
في الواقع أو ارادوا فعلها . واذا وجدت بالفعل مؤامرة عسكرية ، وانى اعتقد
ان هذا قد حدث ، ومؤامرة للمدنيين قام فيها العملاء النازيون بدور المحرضين
والمعاونين للمتآمرين المحليين دون علم هؤلاء الآخرين على وجه اليقين ، فانه
يصبح من المفهوم ان المتآمرين غير المدنيين تماما في تواطؤهم عن قصد مع
النازيين ، كان يجب ان يحملوا على اكثر مما عقدوا النية على فعله ، وكان يجب
ان يدفعوا بتأنيب الضمير ، عندما وجدوا الى اى مدى قد غرر بهم ، وانهم على
هذا النحو قد سموا الى انتقاد ارواحهم بالاعتراف المبهين . ان هذا لم يكن
ليحدث في بلد توجد فيه ولو حرية بسيطة للتعبير والنقد . ولكن لم تكن
مثل هذه الحرية موجودة في الاتحاد السوفيتى خلال الثلاثينيات ، وكذلك لم
يكن هناك اى تقليد لها فيما مضى من عهد . ومع هذا فقد بقيت الاعترافات
شيئا غير عادى ، ولكن ليس من اللازم محاولة شرحها ، باقحام تفسيرات
لذلك التفرد الذى تتميز به « الروح الروسية » ، اللهم الا بمعنى ان تكون
كلمة « الروح » ليست الا اشارة الى التقليد المعين والجو السائد للسياسات
الروسية .

ويبدو ان قلة من الناس الآن ، يشكون في ان عددا كبيرا من ضحايا
التطهير الكبير في عام ٣٦ - ١٩٣٨ ، كانوا ابرياء تماما من التهم الموجهة ضدهم
وانهم كانوا معتقلين على الاكثر لخطيئة « الذنب بالتضامن » او حتى بغير
اساس على الإطلاق ، اللهم الا ان واحدا رأى انهم مناسبون للاتهام . لقد كان
هناك على الأقل قسط كبير جدا من السخط الداخلى ، الذى كان تروتسكى
يعمل على تنظيمه وتغذيته من الخارج ، ويحتمل ان يكون هذا السخط كبيرا
لدرجة تشكل خطرا حقيقيا على النظام . ولقد كان للتطهير اثره الكبير المضاد
لرأى العام السائد فى الغرب من روسيا ، وشجع الاعتقاد بان النظام قد ينهار
قريبا ، وسبب انخفاضا كبيرا فى تقدير قوة الجيش الاحمر والاعتماد عليه .
ولقد كان لهذا الاثر لدى رأى العام فى الخارج دون شك ، تأثير كبير على
الاتجاهات البريطانية والفرنسية من اجل الوصول الى اتفاق مع الروس

لتنسيق المقاومة للنازيين ، كما ساعد على التجاهل التام للروس خلال المناقشات حول تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨ . ولكن في مقابل هذا ، نجح ستالين دون شك في تحقيق هدفه الأساسي ، وهو الاستئصال الكامل للمعارضين له ولحكمه داخل الاتحاد السوفيتي ، وتثبيت حكمه الديكتاتوري.

ان المعارضة داخل الاتحاد السوفيتي لم تسحق تماما ، ولكنها استؤصلت بطريقة تمنع التروتسكيين والنقاد الآخرين في المنفى من الاتصال بالقوى الموجودة داخل البلاد . كذلك فان سكان الاتحاد السوفيتي لم يصلوا الى حالة الخضوع الذي يشل نشاطه ، بل على العكس ، قد اظهرت الأحداث عندما أمكن التغلب على الاضطراب ، ان ستالين قد أصبح ابا غير منازع للشعب الذي بذل أعظم جهد رائع في الدفاع والتنظيم الجماعي . ولذلك فان رصيد الحماس للخدمة طوع أوامر ستالين بعد عام ١٩٤١ ، ربما كان أكبر من أي رصيد في أي بلد آخر . ولكن هذا لا يبرر التطهير ، وليس أقل منه الظالم التي ارتكبت في ظله ، وخاصة في المراحل الأخيرة . وإنما هذا يعني ، أنه اذا كان الحكم هو الشيء الوحيد الذي يوضع في التقدير ، دون اعتبار للمثاليات ، فان التطهير يمكن ان يعتبر نجاحا ، ولو أنه نجاح قد دفع فيه الثمن غاليسا بافراط .

وفي الوقت نفسه ، كانت خطة السنوات الخمس الماضية في طريقها . . وقد أعيد النظر فيها قبل بداية التنفيذ في عام ١٩٣٤ ، وذلك لاعطاء أهمية أكبر لمطالب الدفاع ، بالأسراع بتطوير الأسلحة الثقيلة ، وبوضع أكبر عدد ممكن من المصانع الجديدة بعيدا عن مدى وصول قاذفات القنابل الألمانية . . ولقد عانت الخطة - ولم يكن بد من ذلك - بعض الاضطراب ، بسبب ازالة جانب كبير من الدين كانوا ينهضون بسبب تنفيذها أثناء التطهير ، ولكنها مع ذلك كانت ناجحة في تحقيق أهدافها الرئيسية . لقد كان من حسن حظ الروس ، ان مصانع الجرار التي كانت لازمة بأعداد كبيرة لنجاح الزراعة الجماعية ، كان من الممكن أيضا تحويلها وبسرعة عند الحاجة ، لإنتاج الدبابات والعتاد الحربي ، كما أمكن تحويل أغلب مصانع المواد الكيماوية الخاصة بإنتاج الأسمدة الى سائر الاستعمالات الحربية ، وأصبح من المستطاع كذلك إنشاء نظام عسكري للدفاع ، يكون في أساسه وثيق الصلة بالاستقرار الزراعي . . وهكذا أمكن الحد من الضرر الذي وقع على الانتاج الخاص بالمستهلك في أضيق الحدود .

اما الخطة الثانية للسنوات الخمس التي بدأت من ١٩٣٣ الى ١٩٣٧ ، فلم تحقق أهدافها المقررة لها في جميع النواحي ، بل قد أجرى تعديل على برنامجها الى حد كبير ، بزيادة الاهتمام بشئون الدفاع ، وذلك بالرغم من أنها زادت من أهدافها زيادة كبيرة في مجالات معينة . فقد زاد انتاج الفحم أكثر .

من الضعف في الفترة ما بين ١٩٣٢ ، و ١٩٣٧ ، ولكن في عام ١٩٣٧ كان الانتاج ١٢٨ مليون طن فحسب ، وكان مقررا له ١٥٢ مليوناً من الأطنسان . وقد تضاعف انتاج الركائر الحديدية ايضا حتى وصل يقينا الى الحد المطلوب . ومن ناحية اخرى زاد انتاج الصلب من ٦ ملايين في عام ١٩٣٢ الى ١٧.٦ من الليون في عام ١٩٣٧ متجاوزا الهدف ، بينما تضاعفت صناعة الآلات الى ثلاثة اضعاف في مقابل الضعفين المقررين . وكان انتاج البترول من بين الصناعات الاساسية المتخلفة كثيرا ، حيث كان مقداره ٣.٥ مليون طن فقط ، بينما كان مقداره ٤٧ مليوناً . ولكن قيل بصفة رسمية ، ان هذه الصناعات لو اخذت جملة ، فانها تكون قد وصلت الى المستوى المطلوب ، بينما عجزت السلع الاستهلاكية في مجموعها من تحقيق ذلك . وقد كان مقررا ان يتضاعف انتاج البضائع القطنية ، ولكنها ارتفعت الى ٤٢ في المائة فقط ، كذلك كان مقررا للصناعات الصوفية ان يتضاعف انتاجها ، ولكنها لم ترتفع باكثر من ٢٢ في المائة ، ذلك لان انتاج الصناعات الخفيفة قد تضاعف في الفترة ما بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٧ ، في حين انه كان مقررا لها ان تتضاعف مرتين ونصف مرة . . . وقد كان هناك نمو ملحوظ في الصناعات الجديدة بالخطوة الثانية ، لاسيما في المواد الكيماوية الثقيلة واستخلاص الاغلات ، وفي صنع الطائرات والسيارات وجرازمات الزراعة والآلات الاخرى (١) . وقد زودت المزارع الجماعية الجديدة بما يكفيها من الآلات ، فتضاعف عدد الجرارات ، وزادت مساحة الامكنة المخصصة للسيارات ثمانى مزارع . وفي عام ١٩٣٧ جلد اربعة اضعاف الانتاج الصناعي في مجموعه ، من المصانع التي بنيت حديثا أو أعيد بناؤها الى حد كبير منذ عام ١٩٢٨ .

والآن دعونا نسأل : ماذا يعنى التطهير في الفكر الاشتراكي أو الشيوعي ؟ انه يعنى أولا التخلي عن تأثير فكرة الثورة الوحيدة للبروليتاريا العالمية ، والتي كانت الثورة في روسيا جزءا منها . وقد كان هذا المفهوم انسانيا عند التروتسكيين ، لانه يمكن بذلك على حد تصبيرهم ، بناء الاشتراكية على اساس ارقى المستويات التكنيكية الانتاجية ، التي تم الحصول عليها في ظل الرأسمالية

(١) القصد بالآلات ، هو تلك المواد الأولية البسيطة من العناصر غير المعدنية ، التي تتميز من دون العناصر المادية المروقة في الطبيعة ، بأنها شديدة المقاومة لتوصيل الحرارة ، ومقاومة للتيار الكهربى بسبب ايوناتها السالبة . وهي موجودة على اشكال غازية تضم أحد عشر عنصرا كالألومنيوم والأكسجين ، وعلى صورة سائلة تقتصر على عنصر واحد هو البريوم ثم على هيئة أجسام صلبة تضم تسعة عناصر كالغرونيوم واليود والكبريت .

ومعروف ان هذه الآلات ، ذات قيمة اساسية في التطوير الصناعي ، ومن هنا كانت الضرورة لرصد طاقات انتاجها في كل تخطيط اقتصادي سليم ، على النحو الذي جعل المؤلف العلامة - ومقامه ملحوظ - يبرز من على متابعة نموها في الخطة الخمسية الجديدة للاتحاد السوفييتي :

« الترحم »

والتي تعطى بزهداً من الانتاج بالنسبة لتقدم هذه المستويات ، وقد بدا لهؤلاء التروتسكيين أن روسيا المتخلفة غير قادرة على تروم الطريق الى الاشتراكية . حتى لو فعلت ما في وسعها لتصنيع نفسها بسرعة ، ذلك أنها لا تستطيع أن تأمل لفترة طويلة ، بل قد لا تستطيع أن تأمل على الإطلاق ، في اللحاق بالقوة الانتاجية للدول الرأسمالية المتقدمة على نطاق كبير ، تلك القوة التي يهيو توفيرها وضع نهاية لصراع الطبقات . وطبقاً لما يراه تروتسكى ، فإن فكرة « الاشتراكية في بلد واحد » فكرة لا يمكن الأخذ بها ، وهي بالأحرى كذلك إذا كان البلد موضوع الحديث متخلفاً في استخدام الفنون التكنيكية الحديثة .

وكما يرى تروتسكى ، فإن الاشتراكية تعنى رفاهة الجماهير بقدر ما تعنى القوة ، بينما هي عند ستالين لا تعنى إلا القوة ، أو على الأكثر لا تعنى إلا القوة التي تمارس باسم البروليتاريا . وقد كان عليه أن يثبت أن القوة دون رفاهة الجماهير أو دون المساواة ، أمر يمكن أن يحققه بلد متأخر لديه مصادر طبيعية عظيمة ، إذا نظم بدرجة يمكنه معها أن ينتفع على نحو غير مسبوق . بقدر كبير من القوة الانتاجية في زيادة الاستثمار ، حتى ولو على حساب التدهور في مستويات المعيشة . ولم يكن يهم ستالين في شيء ، أن يظل الناس كلهم فقراء ، مادام الاتحاد السوفيتى قد أصبح وزنه كبيراً في الشؤون العالمية بأن يكون قادراً أولاً على الدفاع عن نفسه ضد أعدائه ، ثم قادراً بعد ذلك على فرض إرادته أكثر فاكتر على الآخرين . أن ستالين لم يتخل عن آماله في ثورة عالمية ، فذلك الثورة أمر يؤمن هو بأنها سوف تأتى في الوقت المناسب ، عند انهيار الرأسمالية الذي يعتبره أمراً محققاً على المدى البعيد .

على أنه قد طرح رغبته في اشغال ثورة عالمية فوراً ، كوسيلة منه لتقوية الثورة التي تحققت في روسيا بالفعل . وقد اعتقد أنه يستطيع أن يسير دون مثل هذا الاضطراب إذا استطاع أن يجعل روسيا قوية بدرجة كافية لمنع التردى في حرب . وفي الوقت نفسه رأى ستالين أن يكون الدعم الداخلى للاتحاد السوفيتى هو الخطة السياسية المثلى ، ولم يكن من المهم عنده أن يترتب على ذلك مزيد من الفروق الاقتصادية بدلاً من الاقلال ، ولا أن يترتب عليه نمو طائفة حاكمة جديدة أشبه ما تكون بالطبقة الجديدة في المجتمع ، مادام على يقين من أن هذه الطائفة الحاكمة الجديدة لم تكن لتثور عليه .

كذلك لم يكن يهمه أن يظل جانب كبير من الشعب مفتقراً الى وسائل المعيشة المرضية ، مادامت هذه المصائب لن تجد لها منفذاً في حركات للسخط تؤدي الى قيام ثورة محتملة . ولما كان يعرف تماماً أن الشعب عند ما يمنع حرية الاختيار ، سوف يتطلع الى ظروف معيشة أفضل ، بدلاً من النسبية المرفعة لتراكم رأس المال ، فقد كان عليه أن يستأصل كل يؤرة للمعارضة ،

وان يصفى كل النقاد لسياسته ، وهو لم يتراجع عن هذه السياسة ابداً ،
مهما يكن ماتحمله في طياتها . وفضلا عن ذلك ، فانه مثل أغلب الرجال الذين
يفكرون بغلبة القوة ، قد احب السلطة وتركيزها في يديه ، ووقع تحت نزعة
القوة الشخصية باعتبارها هدفا في ذاته .

على أن هذا لم يكن يعنى أن ستالين كان مخطئا تماما ، أو أن تروتسكى
كان على حق في الجدل الدائر بينهما ، قبل عزل ستالين لتروتسكى عن القيادة
أو بعد ذلك ، لسبب واحد ، هو أن تروتسكى ايضا كان مفكرا أشد خطرا
بالنسبة لنزوعه الى ثورة عالمية ، كما كان حال ستالين في تصميمه على بناء الاتحاد
السوفييتى بناء شامخ القوة تحت سلطانه الشخصى . والتروتسكيون الذين
ظهروا في شكل مجموعات صغيرة منظمة ، كانوا في العادة عقائديين نظريين ،
يعملون من أجل الثورة العالمية بغض النظر تماما عن احتمالات نجاحها ،
ويصرون في صرامة على أساسها البروليتارى بغض النظر عن ضالة الطبيعة
الثورية التى أظهرتها البروليتاريا نفسها . لقد يقال انه توجد دائما في كل
المواقف جماعات صغيرة من هذا اللون - ثوار بالطبيعة ومثاليون عقائديون
لا يحسبون حسابا للرجال عندما يصممون على تحقيق أهدافهم ، ولا يسمعون
كذلك بالمساومة في مثلهم العليا على نحو يلائم الظروف القائمة ، ومن المحتمل
أن يكون مثل هؤلاء الأشخاص قد انجذبوا بطبيعتهم الى المعسكر التروتسكى .

وهذا لا يغير من الحقيقة البادية فى أن الانجيل التروتسكى ، قد كان أو
قد أصبح واحدا من ركائز الثورة البروليتارية العالمية ، الذى تتبع تعاليمه على
أى وجه تكون ، والذى يكتنفه التنديد بـ ستالين في خصوص ، على اعتبار أنه
قد « خان الثورة » بانحرافه بها عن مسارها الطبيعى للأهداف الإيديولوجية
الاشتراكية ، الى مجرد السعى وراء السلطان ، دون اعتبار للأهداف التى يجب
أن يمارس الحكم من أجلها .

ولكنى أعتقد أن هؤلاء الذين أخذوا بهذا الرأى في ثلاثينيات القرن
المشرين ، قد أساءوا فهم ستالين الى حد ما . ذلك أن ستالين لم يكن في
الحقيقة يمارس الحكم من أجل القوة فحسب ، بل أنه قد اعتقد مخلصا أن
من المهم أن يقيم الاتحاد السوفييتى نفسه ، بلدا قويا يعتمد عليه في الشؤون
الدولية ، وأن من المهم أن ينهض المجتمع في الاتحاد السوفييتى ، على أساس
من الملكية الجماعية ، يمكن بها تصفية السعى للربح الخاص ، باعتباره مصدرا
للدخل غير المكتسب . وبذلك تستقر الفروق في الدخل والمراكز الاجتماعية ،
كبيرة كانت أم صغيرة ، على أساس من خدمات الفرد ، وليس على أساس
الاستغلال بالمعنى الرأسمالى .

وقد يدعى ، للكثيرين منا ، أنه لا يهم كثيرا ما اذا كانت الدخول الكبيرة
والتنروق في المراكز الاجتماعية ، يعتمدان على شيء أكثر من اعتمادهما على

شيء آخر ، مادام ذلك موجودا بالفعل . ولكن فيما يتعلق بستانين ، فاني اعتقد ان الاختلاف بين الوضعين كان يمثل امرا جوهريا للغاية . وفي مقابل هذا كانت الحرية الشخصية بالنسبة لستانين شيئا لا أهمية له ، لانه عندما يقدر القيم البشرية ، انما يقدرها على اساس ان الطبقة وليس الفرد ، هي مصدر الحقوق . وحتى بالنسبة للطبقة ، فقد كان يفكر في الطبقة بوصفها جماعة كلية وليس بوصفها افرادا يكونون هذه الطبقة ، ويؤمن بان مصالحها تتطلب ان يقوم بتحديدها وانفاذها فريق من القادة ، وليس كل اعضائها جميعا . لقد كان ستالين رجلا مركزيا وليس ديموقراطيا ، ولكن مركزيته كانت ترجع الى ايمان حقيقي ، وليست مجرد نتيجة لسعيه الى القوة على هذا النحو . ولقد يكون هذا الاعتبار قد توقف عن ان يكون كذلك ، عندما استمتع الى حين بحلاوة الممارسة الفعالة للسلطة المطلقة باسم المجتمع باسمه .

ولكن مهما يكن ما أصبح عليه في سنواته الاخيرة ، فاني اعتقد انه على ضوء ما كان عليه في ثلاثينيات القرن العشرين ، انما كان مؤمنا متحمسا الرسالة روسيا وشعبها ، الذي سعى الى توحيد الدستور الجديد لعام ١٩٣٦ . وقد لعب هذا الدستور على اية حال ، دورا ملحوظا في توحيد الجماعات القومية واللغوية والثقافية للاتحاد السوفييتي ، حول فكرة الدولة الروسية الواحدة العظمى ، حيث يكون الجميع فيها متساويين ، برغم الاختلاف في الجنس والثقافة ، وقادرين على التمتع بثقافتهم المتعددة على اساس يتفق مع تلك الوحدة . وقد عبر عن الوحدة أيضا في البناء الوحدوي للحزب الشيوعي الذي يدين بالطاعة للمذهب مشترك ، ولم ينقسم الى احزاب منفصلة للجمهوريات المتعددة ، او للجماعات القومية والثقافية التي تكون الشعب السوفييتي في مجموعه ، بينما كان الحزب في الشؤون التي تخرج عن نطاق السياسة ، ينهض على التنوع في نطاق الوحدة . وانه لمن الصعب انكار ان الحزب بتصرفه هذا ، قد حقق قدرا كبيرا من النجاح .

ومع ذلك ، فليس من التناقض القول بان ستالين ، مع كل صفاته كزعيم واداري ، كان رجلا رذيلًا للغاية ، اذ هو خبيث الطوية ، حقود الطبع ، لئيم الخصال في وسائله ، من حيث ضراوة القسوة وشهوة التعذيب (السادية) ، ثم هو لا يطبق بكل تأكيد اي شخص يعتقد انه من المحتمل ان يتحداه في سلطانه .

ونتيجة لذلك ، فان الاشتراكية التي تصدى هو لبعثها ، قد أصبحت مجردة من اغلب السمات التي بشر بها معظم رسل الاشتراكية ، الذين كانوا اغلبهم رجالا طبيين ، يصعدون في وحيهم عن عاطفة قوية للمعادلة الاجتماعية والحرية ، ويقفون ضد المماناة والظلم . لقد كان ستالين لايعيا بالمساواة او الحرية ، ولم يكن بشيء الا لم او يعقت الظلم ، مالم يكن هذا الظلم ظلما طبقياعلى

النحو الذى يمهده ، وقد كانت الاشتراكية تعنى بالنسبة له ، تصفية الطبقات على النحو الذى يستطيع هو به ان يميز وجودها ، دون ان يهتم بمدى مايعانيه المعزولون «أعداء الشعب» ودون ان يلقى بالالظلم المترتب على الاختلافات الباقية بين الأوضاع الاجتماعية والدخول ، التى تمكن المجتمع الجديد من ان يزيد من قوته الجماعية . وائى لاعتقد ان حكم البشرية عليه ، هو خليط من التثاقل والظلم معا . فبدون زعامته ، كان هناك شك فى ان يستطيع الاتحاد السوفييتى التغلب على الصعوبات التى تجبه استمرار بقائه . ولكن روسيا الجديدة ، التى لعب دورا كبيرا فى بعضها ، قد خرجت من بين يديه حطاما من حيث المفهوم الانسانى ، بمقتضى أساليبه فى التصرف ، وعدم قدرته على الافادة المثلى ، من القوة العظيمة التى ساعدها على الظفر بها . ولست على استعداد للحكم فيما اذا كان ستالين قائدا عسكريا عظيما او حتى صالحا ، ولكنى اعتقد ان هذا الحكم على جانب كبير من الصلاحية ، دون اعتبار لخصوصية ذلك السؤال فى ذاته . لم اننى اعتقد انه كان رجلا عظيما دون جدال ، ولكن العظمة والطيبة لا توجدان بالضرورة معا ، سواء فى الحياة الخاصة او العامة .

أما من حيث المقارنة بستالين ، فقد كان تروتسكى شخصية انسانية جذابة ، واعتقد انه يجب ان يسمى ايضا رجلا عظيما . فلقد كان بالتاكيد منظما عظيما وخطيبا رائعا ، ولكن مساوئه تظهر على السطح اكثر من محاسنه فلا يوجد رجل يمكنه ان يرتكب من الأخطاء اكثر مما فعل تروتسكى فى صراعه ضد ستالين ، وربما كانت اكبر غلطة ارتكبها فى حياته ، هى عدم امكانه ، ولو كان مريضا ، الظهور فى جنازة لينين ، التى كان يمكنه الظهور فيها بكل تأكيد فى الوقت المناسب ، لو انه اراد ان يبذل مجهودا . ففى هذه المناسبة ، كما فى المناسبات الأخرى ، بدا انه يسمح لسلوكه ان يتحكم فيه مزاجه الوقتى ، معتقدا انه قادر على ان يسوس الأمور بحكم شخصيته دون تنازلات من جانبه . وفى المعركة التى تلت من أجل الحكم ، سمح لستالين دون شك ، ان يصنع من حوله الطقات ، عندما رفض مقابلة غريمه على أرض المعركة بنفسى سلاح الدسائس التى حاكها وراء الستار ، وكان فخورا جدا الى ما بعد فوات الاوان ، بانه لايبذل أى جهد ليكون لنفسه أتباعا خصوصيين . لقد كان عاتيا جامدا فى التصرف ، وكان معرضا تماما لان يحتقر زملاءه الذين يحسن هو فى نفسه التفوق الثقافى عليهم .

صحيح انه كان رجلا يوحى بالاخلاص العميق ، ولكنه لم يكن صالحا ابدا للعمل مع الآخرين على قدم المساواة . واذا كان مخطئا لتصوره فى ان الاشتراكية انما هى مرحلة فى التطور الاجتماعى ، يخفى فيها الصراع على الانصبة فى لقمة العيش بغير ضرورة ، فقد نادى بثورة دائمة لا تتوقف ابدا من هذا الهدف لاي اعتبار . ولما كان غير قادر على ان ينادى بالامل فى انعام

مثل هذه الثورة في روسيا المتخلفة وحدها ، فقد أصبح الكاهن الأكبر للثورة العالمية ، في اللحظة التي أقر فيها الآخرون ، بأن وقت هذه الثورة قد مضى ، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب . وإذا كان واحدا من الذين صنعوا ثورة ١٩١٧ ، فإنه لم يستطع أن يقول أن الثورة كانت شيئا خاطئا ، ولا أن يعترف بأنه لا توجد فرصة حقيقية لتوسيعها السريع ، في الدول المتقدمة بالعالم الرأسمالي ، وبدلا من ذلك ، كان عليه أن يسعى وراء هدفه ، حتى لو لم يكن هناك أمل في النجاح ، فراح يلوم ستالين في عدم مواصلته للثورة ، وفي أصراره على محاولة بناء نوع من الاشتراكية المجردة من الروح الحقيقية للاشتراكية في بلد واحد متخلف .

لقد قال تروتسكي كثيرا في نقد روسيا الستالينية ، وعلى الأخص بيروقراطيتها ودور ستالين في خلقها . ولكن ستالين قد استمار إلى حد كبير سياسات تروتسكي الفعلية ، في الوقت الذي طورها فيه لتخدم هدفا مغايرا . بينما لم يكن لدى تروتسكي ما يقدمه بديلا عن ذلك ، وإذا كان مقطوع الصلة المباشرة بالاتحاد السوفييتي ، فقد كان لا يدرك إلا القليل مما كان يدور هناك ، لم فقد بعد التطوير الكبير للاتصالات التي كانت لديه من قبل . أما ما يقال من أنه تعامل عن وعى مع النازيين ، فهو افتراض سخيف ، ولا يوجد أقل دليل يؤيد ذلك . ولكن لاشك في أنه استغل كل ماله من فرص لخلق المتاعب لستالين داخل الاتحاد السوفييتي . ولذلك أمكن لستالين أن يجعل منه رمزا للشر ، حتى أنه أصبح اليوم من المستحيل تقريبا ذكر اسمه دون اللعن . وقد أثربل من الذاكرة الدور الكبير الذي لعبه في الثورة والحرب الأهلية ، وذلك بالتزييف المتعمد للتاريخ ، الأمر الذي لا يزال قائما حتى الآن في هذا الصدد .

لقد كان تروتسكي قوى الإرادة قوى الشكينة ، ثم كان مغرورا بقواه الذاتية ، ولكن هذا لا يمنع أنه كان رجلا عظيما ، وقد يتحتم على أن أتردد في تسميته رجلا صالحا كذلك ، ولكنه على أية حال ليس كريها مثل ستالين . وأننى لأشعر أن كتابه « تاريخ الثورة الروسية » كتاب عظيم حقا ، برغم أنني لست مستعدا لقول الشيء نفسه بالنسبة لكتبه الأخرى ، حتى هذه الكتب البديعة : « دروس أكتوبر » و « المسار الجديد » .

ثم إن لديه من الفهم للفرد وللأفكار الفرية ، ما يفوق ستالين ولينين . وإن يكن قد رفض هذه الآراء . وأخيرا فإنه في تعامله مع الناس كان يعتمد إلى التوفيق ، برغم عتوه وتهوره ، لأنه على وجه العموم ، كان ينظر إلى الفروق على أنها أشياء يمكن التغلب عليها بالمناقشة المتفهمة ، وليس بالدخول في مجالات من الصراع على مبادئ لا تربط بينها جسور .

لقد كانت تلك هي إحدى رذائله ، في نظر البلاشفة القدامى ، الذين لم يكن واحدا منهم ، ولكنها بالأحرى كانت إحدى مزاياه السامية ، ولو أنه

استعملت سلاحا لاسقاطه . ولو أن تروتسكى هو الذى بنى روسيا الجديدة بدلا من ستالين ، لكان هناك شك كبير فى أن تمضى روسيا بمعارك الصراع الى وضعها الحالى فى القوة العالمية ، ولكنى على يقين ، من انها لو بقيت ، لكانت قد بقيت فى ايد أكثر نظافة . لانه مهماتكن مساوية تروتسكى ، فانه كان يكره القوة والاضطهاد ، مادامت لاتوجد حاجة اليهما ، وكان يؤمن بالمعادلة الاجتماعية كهدف اجتماعى لايمكن الاستغناء عنه .

اما بالنسبة لبوخارين ، الضحية الكبرى فى عام ١٩٣٨ ، فلسوف يكون مذكورا أن لينين فى وثيقته المشهورة ، قد أسبغ على بوخارين ثناء رفيعا بوصفه عضوا فى اللجنة المركزية ، ثم القى فى الوقت نفسه ظلال الشك على فهمه للماركسية . واتى لظن انه كان يعنى بذلك ، أن تفسير بوخارين للماركسية لم يكن تفسيره هو بالذات ، فيما اختص به البروليتاريا من نصيب اقل قدرا ، وفيما ألح به على معاملة الفلاحين معاملة أكثر عدلا ، وأنه - أى لينين - انما كان يرغب فى دفع السياسة الاقتصادية الجديدة الى مرتبة أبعد مدى .

لقد ظل بوخارين طوال العشرينيات والثلاثينيات فى الجانب اليميني المتطرف للحركة ، ولكنه لم ينحرف بعيدا عنها الى ما بعد قيام النازيين ، عندما أصبح مرتبطا بزينوفيف وكامينيف ، ثم مرتبطا بتروتسكى أخيرا الى حد ما ، نتيجة الكراهية المتزايدة لستالين . ولكنه يكون محض هذيان أن يعتبر الرجل صنعة مأجورة ، للنازيين أو للاستعمار البريطانى على السواء . ولقد يكون بوخارين مفشيا للسر ، ولكن أى شيء آخر كان يمكن للرجل أن يكون ، الا اذا كان على استعداد للاستسلام تماما - الامر الذى لم يكن هو كذلك ؟

اما بالنسبة للكثيرين الأقل قدرا ، من البلاشفة المناولين الذين تمت تصفيتهم معه ، فلم يكن معظمهم على كل احتمال ، قد جنوا شيئا على الإطلاق . وكيفما كان شأنهم ، فلم يكن أبعد من مجرد ثرثرة عابرة ، حتى لو كان الامر كذلك . لقد جرى التخلص منهم ، لانهم كانوا بالحق او بالباطل ، موضع الاسترابة فى ان ولاهم لروسيا السالينية ، أقل من مائة فى المائة ، ولا شيء سواه .

الفصل الثاني عشر

الشيوعية في الصين قبل الثلاثينيات

في المجلد الرابع من هذا التاريخ ، تناولت الشيوعية الصينية منذ بداية الزحف الطويل ، الذي سبق على أثره ماوتسى تونج ، من قاعدته في جنوب الصين ، واضطر لنقل مقر قيادته الى الشمال الغربي ، حيث أقام حكومته السوفيتية الجديدة بمدينة ينان في مقاطعة شنسي . وسأضطر هنا الى الإحاطة بجدور الأحداث ، حتى أربطها بالتطورات التي حدثت في ينان خلال السنوات الأخيرة من الثلاثينيات .

نقد رأينا كيف أن الشيوعية الصينية في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، قد تسلمت تماما تحت هجمات شيانج كاي شيك وانتصار الكومنتانج .

وفي سنة ١٩٢٨ ، حاول الحزب الشيوعي الصيني أن يضع خطة جديدة للعمل ، تتفق مع الظروف التي جلت ، وذلك في أثناء المؤتمر الذي عقد بموسكو تحت إشراف الكومينترن . وقد اعتبر الحزب سبب هذه الكارثة ، فيما عدا استمرار وجود جناح شيانج كاي شيك بالكومنتانج - وهو الجناح اليميني - راجعا الى الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحزب ذاتها ، برغم أنه كان من الواضح تماما أن جميع تصرفات الحزب في شتى النواحي ، إنما كانت تجرى تحت إشراف الكومينترن . ولم يعد من الممكن الإصرار بعد ذلك على خطة التحالف أو التسلل الى صفوف الكومنتانج ، بعد أن أدت هذه الخطة عمليا الى طرد الشيوعيين من صفوفه ، والقضاء على المنظمات العمالية ، التي كان يشرف عليها الشيوعيون ، كما أدت كذلك الى اعدام الزعماء الشيوعيين الذين أمكن اقتناصهم جملة وفرادي .

وقد اضطر الشيوعيون بعد عام ١٩٢٧ الى العمل السري في المدن ، وذلك بعد أن أيّدوا تماما بوصفهم قوة منظمة ، وبعد أن فقد الحزب الشيوعي الصيني جميع أعضائه من العمال الصناعيين . وقد أدت الانتفاضات المتفرقة في عدة مدن - لاستمادة الوضع القديم - الى مزيد من الانتكاس ، وأصبح كل ما تبقى من الحركة الشيوعية في الصين ، لا يعد بضعة مراكز قليلة

للفلاحين في اطراف المدن ، وبعض الخلايا السرية من المثقفين في المدن ، وهي بطبيعتها قليلة الصلة بجماعير الشعب .

وفي هذه الظروف وحدها ، اضطر أعضاء مؤتمر الكومينترن في موسكو ، الى الاعتراف بالاهمية الكبرى لمشكلة الريف واصلاح الارض . ولكن كان يعرقل سعيهم للبحث عن الحلول ، ايمانهم « الدوجماسي » العقائدي الجازم ، بأن القيادة الثورية لابد أن تنزعها البروليتاريا الصناعية ، التي لن يكون للفلاحين بدونها أي قدرة أو دور بناء في الثورة . كذلك كانت تعرقلهم خصومتهم العميقة في جذورها للفلاح الزراعي ، ومعاداتهم للاتجاه الذي تمضي فيه حركات الفلاحين الاشد فقرا ، الذين يأخذون على عاتقهم اعادة توزيع الارض بأنفسهم ، بين عائلات الفلاحين على قدم المساواة .

لقد قرر المؤتمر أن الصين لم تنهيا بعد التهيؤ السكاني لقيام ثورة اشتراكية فيها ، وأنه يجب أن يكون الهدف الراهن هو الاعداد لثورة تمهد لمرحلة البورجوازية الوطنية ، وعلى هذا النحو ، لن يتمكن الشيوعيون من المطالبة بتأميم عاجل ، ولا حتى المطالبة بمجرد تجميع زراعي كما يفعل الروس الآن ، لأن مثل هذين الاجرائين يمدان من صميم الثورة الاشتراكية ، وليس من اجراءات الثورة البورجوازية الديمقراطية . كذلك لم يستطع الشيوعيون أن يأخذوا بناصر فقراء الفلاحين ازاء الفلاحين الاخرين الذين هم اسعد حالا ، حتى لا يؤدي ذلك الى تحطيم وحدة الحركة بين صفوف الفلاحين في مناطق كثيرة ، وبناء على ذلك ، فلم يكن في استطاعة مؤتمر موسكو أن يعطي توجيهها واضحا في مسائل الارض ، وأن يستمر في اصراره النظري على اعطاء الاولوية للبروليتاريا ، وانكار الدور البناء الذي يقوم به الفلاحون في الثورة .

ولقد كانت الظروف الواقعية من القوة ، بحيث لم يكن من الممكن مقاومتها على أسس من النظرية الماركسية البحث . (١) وكان أمام الشيوعيين بعد أن طردوا من معظم المدن ، أما أن يستسلموا تماما ، وأما أن ينتهزوا الفرص التي كانت لا تزال مفتوحة امامهم في الريف ، وبخاصة في تلك المناطق

(١) النظرية الماركسية البحث : وردت في الاصل الانجليزي هكذا Orthodox Marxist Theory والعرف ان كلمة الاورثوكسية وما اشتق منها ، انما تعني في الاصل القوى صحة المعتقد واستقلته الرأي . وقد ترجم بعض المترجمين المحدثين الاورثوكسية بكلمة « التمسكية » ، ولعلهم قصدوا الاستمسك بالثبوت وليس التمسك ، وهو التصحيح في لغة العرب ، إذ يشير القرآن في أكثر من موضع ، الى الذين يستمسكون بالعروة الوثقى ، ولم يزل ابيداً يتمسكون ، لأن التمسك معني متابرا لمعنى الاستمسك المراد في مقالتنا هذا . وفي بيان ذلك كلام كثير لراجع اللغة فارجع اليه ان اردت .

ومهما يكن من شيء ، فاني اكد استعمر بالتلويق الفلاس ، ان كلمة « البحث » في هذا لقوضع بالذات ، الصق بلعني ووضح للهم واسلم في العبارة ، من كلمة « التمسكية » المفروضة.

«الترجمة»

الريفية التي كانت لا تزال توجد بها تيارات من السخط الريفي ، والتي كانت صعوبة الطبيعة تحول دون وصول قوات الكومنتانج المسلحة وأمراء الحرب اليها .

في ظل هذه الظروف ، قامت بداخل الصين حركات في عدد من المناطق الصغيرة والكبيرة على السواء ، حيث ثار الفلاحون على أصحاب الأرض الظالمين ورفضوا دفع الإيجارات وفوائد الديون وصادروا الأرض التي يملكها اقطاعيون لا يتمتعون بشعبية ، بل كذ لك ، أراضي الاقطاعيين عموما ثم أعادوا توزيعها . وفي حالات كثيرة وقعوا غرامات وجزاءات على الاقطاعيين والمرابين ، وفي حالات أخرى قطعوا رؤوسهم ، وفي بعض المناطق الاخرى ، كانت تتخذ اجراءات واحدة تقريبا ضد الفلاحين الاغنياء ، الذين يستخدمون عمالا في أراضيهم التي يملكونها أو يؤجرونها . وفي حالات أخرى ، اتخذ الفلاحون اجراء واحدا ضد جميع الاقطاعيين والمرابين بوصفهم طبقة واحدة ، وعلى الرغم من عدم توفر المعدات العسكرية للفلاحين ، اذ كانت كل أسلحتهم من النوع البدائي فان ذلك لم يمنع من نشوب قتال غير منظم بين عصابات الفلاحين والحراس المسلحين ، الذين كانوا مستخدمين لدى الاقطاعيين أو الحكومات المحلية . وكذلك ظهرت قوات « الحرس الاحمر » في كثير من المناطق . والواقع ان جميع هذه الانتفاضات ، وان تكن قد احرزت نجاحا قصيرا ، فانها في حالات قليلة ، قد تمخضت عن تنظيمات سوفيتية محلية ، وهي التنظيمات التي حلت نهائيا في مجل سلطات الحكومة السابقة . وقد حدثت هذه الانتفاضات في عام ١٩٢٠ « أي في العشرينيات » اثناء الفترة التي كان الشيوعيون يتعاونون فيها مع الكومنتانج ، ولكن هذه الانتفاضات قد اتخذت بعد عام ١٩٢٧ طابعا جديدا ذا أهمية خاصة ، واصبحت خاضعة لسيطرة الحزب تماما . وقد كانت اهم هذه المناطق السوفيتية في إقليم كيانجسى واقليم هونان ، والاقاليم المجاورة في جنوب الصين التي أصبحت تحت سيطرة قوات ماوتسى تونج ، وهناك في هذه المناطق الجبلية والمناطق الصعبة استطاع ماوتسى تونج ان يسيطر على منطقة واسعة ومزدحمة بالسكان ، وقام بطرد الاقطاعيين منها والغاء ايجارات الارض ، او خفض جزء كبير منها . وهكذا بدأت تتكون نواة الجيش الاحمر المنظم جنبا الى جنب مع قوات الفلاحين غير النظامية ، وبدأ الجيش الاحمر في العمل على تدريب ضباط جدد لخدمة الثورة ، ثم في دعم كيانه وتعميق فهم افرادة للمبادئ الثورية . وقد ضم الجيش الاحمر برغم الظروف الحادة التي كان يعانيها ، وبرغم تأثره العميق بفكرة المساواة ، على ربط النظام العسكري الصارم ، بالمساواة الاجتماعية والمساهمة المتكافئة ، في مواجهة المصاعب بين الجند والضباط والاداريين المدنيين .

وقد اهتم شيانج كاي شيك ، بعد أن دعم قوته في معظم المدن الكبرى عام ١٩٣٠ ، بتوجيه ضربة نهائية لهذه المناطق الثائرة عليه ، ونجح في حالات كثيرة وبدون مشقة كبيرة ، في القضاء على السوفييتات المحلية ، ولو أن ذلك لم يكن ليحطم المقاومة اسرية في مناطق الثورة . اما في منطقة كيانجسى - هونان ، وهى المنطقة التى يسيطر عليها ماوتسى تونج بقواته ، فقد توالى عليها هجمات الحملات العسكرية الكبيرة ، واحدة بعد أخرى ، وأحرزت قوات شيانج كاي شيك فيها انتصارات وقتية ، سرعان ما تلاشت تحت وطأة قوات ماوتسى تونج ، التى إبادتها وغنمت كمية كبيرة من أسلحتها ، ثم ضمت عددا كبيرا من الفارين الى الجيش الأحمر . وقد كانت استراتيجية ماوتسى تونج في هذه الحملات تقوم على الانسحاب المنظم قبل الهجوم ، ثم الرجوع التدريجى الى المواقع المعتدة داخل مناطق السوفييت . ونظرا لطول خطوط مواصلات العدو ، وازدياد صعوبات العمل في المنطقة المعادية ، فقد كان الجيش الأحمر ينتهز الفرصة ليشن هجوما مضادا ، يطرد به العدو ويسترد منه المنطقة المفقودة . فاذا تحسنت ظروفه ، قام بمطاردة القوات المدحورة في المناطق التى لم تدخل بعد تحت سيطرة السوفييت . والواقع ان خطة الانسحاب هذه ، المصحوبة بالهجوم المضاد ، كانت ناجحة الى مدى بعيد . وقد نجح الجيش الأحمر بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ، في صد أربع حملات شنها شيانج كاي شيك على نطاق واسع متزايد ، بقوات هجومية يتراوح عددها بين مائتى ألف ونصف مليون جندي أو أكثر . وفى أثناء الهجوم المضاد ، لم يحاول ماوتسى تونج ان يستولى - أو على الأقل أن يحتفظ - بالمدن الرئيسية ، واضعا في اعتباره أن قواته غير ملائمة للقيام بهذه العمليات ، فيما عدا المدن التابعة لهم اذا كانت الظروف ملائمة تماما لخطة الدفاعية فحسب . وقد كانت هناك معارضة دائمة لهذه السياسة من جانب الشيوعيين ، الذين كانوا يتعجلون الاستيلاء على المدن الكبرى ، لاعتقادهم أن القوة الدافعة للثورة ، تحتاج الى توجيه من العمال الصناعيين في تلك المدن ، ولكن ماوتسى تونج قاوم باتزان هذه الفكرة . كذلك كان هناك شيوعيون يعارضون فكرة الانسحاب المبدئى ، بسبب التضحية المؤقتة بالمنطقة التى كانوا يحتلونها ، وكثاوا يريدون أن يقاوم الجيش الأحمر بحزم للاحتفاظ بالأراضى التى كسبوها ، حتى ولو واجه قوات أكبر منه فى العدد والعتاد . ولكن ماوتسى تونج وقف ضد كل هذه الآراء . مصرا على ضرورة الانسحاب حتى تتفرق قوات العدو الى مجموعات صغيرة ومتباعدة ، بالقدر الذى يمكن الجيش الأحمر من تركيز الويته فى قوات كبيرة ضد كل مجموعة على حدة .

وأخيرا ، فى الهجوم الخامس الكبير الذى شنه شيانج كاي شيك عام ١٩٣٣ ، كان ماوتسى تونج قد اضطر للعدول عن خطته ، وبدلا من الانسحاب ،

بلدت محاولة لمقاومة الهجوم دون تسليم المنطقة ، فكانت النتيجة أن طرد الجيش الأحمر ، وأصبح عاجزا عن تجميع قواته للقيام بهجوم مضاد ناجح .

ومع أنه استطاع صد الهجوم ، فإنه لم يتمكن من استرجاع الأرض المفقودة بالنجاح المطلوب . ومع ذلك فقد عانى الجيش الأحمر خسائر فادحة . وفي هذه الظروف ، نجح شيانج كاي شيك بهجومه السادس عام ١٩٣٤ ، في جعل القواعد الرئيسية لمنطقة السوفييت غير قادرة على التماسك ، فتقرر الجلاء عن الاقليم بكامله . وبمرغم ذلك ، فشل شيانج كاي شيك في تطوير الجيش الأحمر وابتدته ، بحث أصبح هذا الجيش قادرا على القيام بالزحف الطويل ، والتغلب على جميع الصعوبات التي لا يمكن تصورها ، لاعادة تنظيم نفسه في شمال غرب الصين ، حيث دعم قوات المصائب الموجودة هناك ، وانتظمت هذه القوات في جمهورية سوفيتية ، كانت قيادتها في يينان باقليم شنشى منذ عام ١٩٣٧ ، وكانت قادرة على البقاء برغم كل جهود شيانج كاي شيك للقضاء عليها .

وقبل ذلك بعامين ، اى في عام ١٩٣٥ ، أصبح ماوتسى تونج رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، التي أسلمت اليه سلطتها المطلقة منذ ذلك الوقت ، وكان قد انتخب عضوا للجنة المركزية في مؤتمر الحزب الشيوعي بموسكو عام ١٩٢٨ ، ولكنه حتى عام ١٩٣٥ تم يكن الا واحدا من قادتها ، ولم يكن بعد قد أصبح ذلك العضو ذا التأثير الخطير في مجالسها العامة . والواقع انه كان موضع الكراهية من زملائه الزعماء في أكثر من مناسبة ، لانتقاده انحرافات كل من جناحي اليمين واليسار ، فيما اعتبره هو بالسياسة السليمة للماركسية ، للصينية ، التي كان ينظر اليها منذ البداية ، على أنها يجب أن تختلف في بعض النواحي الحيوية ، عن تلك التي تمارس في الاتحاد السوفيتي أو بعض الدول الأخرى . وقد اختلف ماوتسى تونج بعد كارثة عام ١٩٢٧ ، مع وجهة النظر التي كانت ترى أنه من الأوفق قبل أى شيء ، البدء باعادة بناء الشيوعية الصينية في صورة حركة حضرية ، تستند بصفة أساسية الى تأييد الكتلة الرأسمالية البروليتاريا التي تقيم في المدن ، ولإتمام ذلك ، كان يجب القيام بهجوم على المدن الرئيسية لانتزاعها ، ومحاولة الاحتفاظ بها لقواعد ضد الكومنتانج . واذا كانت هذه المحاولات في نظر ماوتسى تونج ، لا تبشر بأى امل في النجاح في ظل الظروف السائدة ، فقد علّش هذا الاتجاه ، واصفا اياه بأنه مجرد مفارقة خرقاء . ومن أجل هذا السبب كان موضع السخط من لى لى سان . أثناء فترة توليه السلطة في مجالس الحزب . وحتى عندما أجبر لى لى سان على الاستقالة من المكتب السياسي في نوفمبر عام ١٩٣٠ ، بعد أن انتقده الكومينترن ووجه اليه اللوم لانحرافاته وارتداده عن المذهب واماده الى موسكو في العام التالي . . وكذلك حتى ذلك التلويح الذي قبض فيه على السكرتير

العام للحزب الشيوعي الصيني هسيانج شنج فا وأعدم بشنغهاي في يونيو ١٩٣١ . حتى ذلك العهد ، لم يكن ماوتسى تونج غير مجرد زعيم واحد ضمن زعماء كثيرين . ولكنه انتخب في نوفمبر عام ١٩٣٠ لرئاسة أول مؤتمر لجميع سوفيات الصين في جويشن ، حيث قام بدور قيادي في اعلان الجمهورية الصينية السوفيتية ، وعلان دستورها وقوانينها الاساسية . وبعد ذلك تولى منصباً أكثر مسئولية ، وهو منصب رئيس اللجنة المركزية التنفيذية للجمهورية الجديدة .

وفي سنة ١٩٣٢ ، عندما توقف شين تشاو جو عن الاستمرار في شغل منصب السكرتير العام للحزب وسافر الى موسكو ، لم يظفه ماوتسى تونج ، ولكن خلفه شين بانج هسين . وعندما انعقد المؤتمر الثاني لجميع سوفيات الصين بجويشن في يناير عام ١٩٣٤ ، انتخب ماوتسى تونج رئيساً للمرة الثانية ، ولكن شيانج وان شن ، أصبح خلفاً لشين في منصب السكرتير العام . ولم يجمع ماوتسى تونج ، بين رئاسة الحزب الشيوعي والكتب السياسي الا في يناير ١٩٣٥ ، أى بعد الجلاء عن منطقة كيانجسى الذى بدأ في أكتوبر عام ١٩٣٤ . ولم يقتصر السخط على ماوتسى تونج من جانب لى لى سان وغيره من المفاشرين في الجناح اليسارى للحزب ، بل كذلك تعرض للسخط من جانب المنحرفين في الجناح اليميني ، الذين جادلوه في أن الوقت ليس ملائماً للقيام بعمل يوجب عليه طابع المفامرة ، مناقضين بذلك موقف اليساريين ، وداعمين الى التحرك في بدء ، والانتظار حتى تأتى الفرصة السانحة .

لقد كان امتناع ماوتسى تونج عن المفامرة التى تجره الى الهزيمة مراجعا الى أنه كان متأكداً من أنه لا يوجد شيء يمنع قوات الكومنتانج وحلفائه من الاحتفاظ بالمدن الكبرى ، بينما كانت هذه القوات اعجز من أن تستطيع السيطرة الفعلية على المناطق خارج هذه المدن ، وهى المناطق التى كانت تفلئ بالسخط والشكوى من الاقطاعيين والمرايين وجامعى الضرائب وأمراء الحرب المحليين ، فضلاً عن وقوفها ضد جميع اشكال الاستغلال للاستعمار الاجنبى ، الذى كان يمارس شروبه في كل مكان . ولهذا فكر ماوتسى تونج في استخدام هذا السخط السائد بين الفلاحين ، لا لمجرد تحريك ثورات محلية سرعان ما تخمد ، بل لطرود الاقطاعيين والمرايين ، واقامة سوفيات محلية في بعض المناطق ، التى يمكن ان تحافظ فيها على كيانها بنفسها لمدة طويلة في عزم وصلابة ، ثم الانتشار في مناطق اوسع بالاطراف النائية ، حتى تتمكن من زعزعة نفوذ شيانج كاي شيك ، وتمهد الطريق لقيام انقلاب سوف يكون من القوة ، بحيث يتمكن ماوتسى تونج من استئناف هجومه على المدن ، واكتساب البروليتاريا الصناعية لصغوف الثورة . ولاتمام ذلك كان من الضروري اجابة مطالب الفلاحين في طرد الاقطاعيين وتقسيم الارض بين الفلاحين ، ثم رفض

جميع المحاولات .- في ذلك الحين ولفترة تالية اخرى - لتنظيم الفلاحين في مزارع جماعية او جعل الأرض ملكية عامة . ولكن ماوتسى تونج كان مستعدا للقيام بتحقيق تلك الأهداف فيما بعد ، لو استطاع أن يوجه لأعداء الثورة ضررته القاضية . والحق ان التصرف بهذا الأسلوب ، لم يكن من وجهة نظره تزييفا بأى حال للماركسية او الشيوعية ، اذ ان نقطة البدء في تفكيره بشأن السياسة الراحنة على ذلك الحين ، كانت تقوم على اعتبار أن الصين لاتزال غير ناضجة ولا مهية للقيام بثورة اشتراكية ، وكان من الضروري أولا اتمام الثورة البورجوازية الديمقراطية ، والتي سوف تقف فيها الطبقات المتوسطة ومعها المثقفون ، الى جانب العمال والفلاحين ، ضد العناصر الاقطاعية والعسكرية في المجتمع القائم . ولهذا ، فقد بدأ في العمل بالاشتراك مع عدد من الزعماء الآخرين ، أمثال كل من ينج باى وتشوئه ، لأقامة مناطق مستقلة تقع بصفة اساسية في البلاد الجبلية التي يصعب عبورها ، وتخضع لحكم السوفيات المحلية التي يديرها الفلاحون ، وتكرس نفسها لاصلاح أنظمة الزراعة والضرائب وتكوين قوات لحرب العصابات في سرعة وصلابة ، لا بوصفها مجرد ميليشيا حمراء ، بل بوصفها قوات نظامية مدربة لجيش أحمر ، وبحيث ترتبط هذه القوات عقائديا بالشيوعية . كذلك تعمل هذه السوفيات على تجميع الانصار الذين سيتزايدون بضم الهاربين من قوات شيانج كاي شيك .

ومن الانصاف ان نقرر ونحن نصف مايدور بخلد ماوتسى تونج ، انه كان يصر دائما على أن الفلاحين سيمولون دائما تحت التأثير المذهبي للبروليتاريا الصناعية ، وأن البروليتاريين يستطيعون وحدهم أن يكونوا طلائع للثورة الاشتراكية . كذلك هو يصر أيضا ، على أنه برغم أن المهمة الراحنة تتركز في اتمام الثورة الديمقراطية ، وليس في القيام بالثورة الاشتراكية ، فإن الثورة الاشتراكية يجب وضعها في الاعتبار ، على أساس أنها تمثل الهدف الذي سيتحقق في المدى البعيد ، وأن على الحزب الشيوعي أن يحافظ على استقلاله حتى يتمكن من الاعداد لهذه الثورة الاشتراكية ، ويجب عليه تماما الا يسمح لنفسه بالانغماس مع حلفائه ، في تمضيد الثورة الديمقراطية بوصفها خاتمة للمطاف . ومع ذلك فانه من الصعب التأكد من المعنى الذي يقصده ماوتسى تونج ، في افراذه للبروليتاريا الصناعية بهذا الوضع الهام . ذلك أنه اتما كان يتحدث من البروليتاريا الصناعية والحزب الشيوعي الصيني على نفس النسق ، كما لو كان كلاهما في وضع له تأثير متماثل ، حتى في الوقت الذي لم يكن فيه الجانب الرئيسى من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني وزعمائه ، أصلا من العمال الصناعيين ، الذين كان منهم عدد قليل في صفوف الحزب ، طوال الفترة التي أعقبت كارثة ١٩٢٧ .

وقد كانت وجهة نظر ماوتسى تونج ، ان الحزب مهما تكن العناصر التي يضمها ، يجب أن يكون هو طليعة البروليتاريا الصناعية ، باعتبارها أكثر

الطبقات تقدا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فمهما تكن الضخامة العددية للفلاحين والحرفيين المنخرطين في سلك الحزب ، فان العمال الصناعيين هم بلا منازع ، الطبقة التي باسم ايدولوجيتها سوف تنتصر الثورة الاشتراكية ، والحزب الشيوعي الصيني هو الطليعة لهذه الطبقة ، حتى ولو كانت عناصره لاتنضم منها الا اقل القليل .

واعتقد انه من الانصاف ان نقرر ، ان ماوتسي تونج حين اعلن عقيدته الفكرية كان لايتسم بوضوح التفكير ، وكان يستخدم كلمات يحتاج تفسيرها الى تاويلات متعددة . ولكن لاشك ان ماوتسي تونج كان يعتبر الحزب الشيوعي الصيني هو القائد المسئول عن الثورة ، سواء في المرحلة البورجوازية او في المرحلة التي تليها وهي مرحلة الثورة الاشتراكية ، وكان يرى ان السوفيات التي اقامها هو وباقي القادة في كيانجسي وهونان ثم في شنسي والشمال الغربي ، ليست اكثر من تنظيمات اقليمية اولية ، سوف تفقد دورها القيادي عندما يصبح الشيوعيون في مستوى من القوة ، يسمح لهم باستئناس سيطرتهم على معظم المدن ، وضم الكتلة الكبرى للعمال الصناعيين الى صفوفهم ، او في منظمات تابعة مثل نقابات العمال ، التي يستطيع الشيوعيون ان يسيطروا عليها سيطرة ايجابية . ومع هذا ، ففي ذلك الوقت الراهن ، كان الدور القيادي في الثورة لا يزال في ايدي الفلاحين ، وكان من الضروري الافادة تماما من الفرص التي قدمت المناطق لمساعدة الثورة في اثناء مجئها . وفي بداية عام ١٩٣٥ ، تحولت قيادة الحزب الشيوعي على الاقل الى وجهة النظر تلك تماما ، وامسك ماوتسي تونج بعد ذلك بالزمام كله ، بوصفه الزعيم الايدولوجي والفعل معا للشيوعية الصينية . لقد استقر في اعماق تفكير ماوتسي تونج ، ما ترتب بالضرورة على اقراره ان الصين ليست دولة متقدمة اقتصاديا ولا مستقلة سياسيا ، وانما هي ضحية الامبريالية الاجنبية ، واليها يرجع تاخرها واستمرار سلطان العناصر القطاعية فيها . ذلك ان القطاعيين كانوا هم الحلفاء الطبيعيين للاستعمار وصنائه ، وبدون معاونتهم لا يستطيع الاستعمار ان يحتفظ بنفوذه وسيطرته على الشعب الصيني . وبما لذلك ، فقد كان القطاعيون دائما على استعداد لخيانة الشعب من اجل المستعمر ، وتجنيد انفسهم لتلبية اوامره . ومع ذلك ، فانه لحسن حظ الصين ، كان يوجد شقاق في صفوف المستعمرين . ذلك ان الاستعمار الياباني ، الذي كان يعتبر اكثر المستعمرين خطورة خلال الاحداث التي جرت منذ عام ١٩٣١ ، كان يخوض احيانا في صراع مع الاستعمار الامريكي والبريطاني ، بل ان الآخرين كانوا كذلك يختلفان احيانا فيما بينهما . وقد كان من الضروري محاربة جميع الاستعماريين ، ولكن كان من المهم كذلك في الوقت نفسه ، الافادة من خلافات الاستعماريين بقدر المستطاع ، الى جذر استقلال اقطابهم خطورة في محاربة

لشعب خطرا . وقد كان الاستعمار الياباني خلال الثلاثينيات ، هو اخطر المستعمرين بلا منازع ، ذلك أن اليابان قد شنت هجوما على منشوريا عام ١٩٣١ ، لتأخذ عقب ذلك مباشرة في توسيع نفوذها وبسطه على الصين كلها حتى كان عام ١٩٣٧ ، فامتد عدوانها على نطاق حربي كامل ، شمل جميع المناطق الرئيسية في الصين . ولقد كان فشل عصبة الأمم عام ١٩٣١ ، في اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذا العدوان الياباني على الصين ، يؤكد بوضوح وحدة الاستعمار بوصفه عدوا يهدد الشعب الصيني . وقد لقي الاستعمار الأمريكي والاستعمار البريطاني نفس القدر من اللوم ، وإن يكن استياء الشعب الصيني وغضبه قد اتصب مباشرة على الاستعمار الياباني ، الذي ظهرت نيته في وضوح ، وبدا هدفه في اخضاع الصين بتمامها . وقد أعلنت جمهورية الصين السوفيتية الناشئة الحرب على اليابان في فبراير ١٩٣٢ ، ودعت جميع الفئات والطبقات في الصين للانضمام الى صفوف مقاومة العدوان الياباني . ولكن ، لما كانت القيادة السوفيتية لا تكاد تبرح اقليم كيانجسي ، فقد انزلت الجمهورية السوفيتية عن الالتحام المباشر باليابانيين ، واقتصرت الامر على حرب العصابات في نطاق ضيق ، ضدهم ، في المناطق التي احتلها اليابانيون في الشمال . ولم تشترك القوات السوفيتية في صراع منظم مع اليابانيين الفزاة ، الا بعد ان انتقلت القيادة السوفيتية الى الشمال الغربي عام ١٩٣٥ ، بعد الزحف الطويل ، حيث بدأت تلعب دورا قياديا في الحرب ضد اليابانيين .

وفي ديسمبر عام ١٩٣٥ ، أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني نداءها الاول ، لتكوين جبهة وطنية متحدة ضد اليابانيين ، ودعت الكومنتانج للمساهمة في تنظيم حركة المقاومة الوطنية .

اما هذه الدعوة للعمل المشترك ، التي فرضتها السنوات التالية ، فقد تربت عليها تغييرات جذرية في سياسة الحزب وفي شروح ماوتسي تونج ، للقضية الشيوعية . فبعد مرحلة التعاون السابق الذي قام بين الحزب والكومنتانج ، والذي تحطم تماما في عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ كان الشيوعيون قد كشفوا البورجوازيين باعتبارهم خونة للثورة ، وبدأوا يسمعون الى تنظيم حركتهم بوصفها حليفا للفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة تحت قيادة البروليتاريا الصناعية ، او تحت قيادة الحزب الشيوعي باعتباره طليعة لهذه البروليتاريا . ولكن منذ منتصف الثلاثينيات ، أصبح من الواضح أن معارضة التغلغل الياباني في الصين ، لم يقتصر امتدادها على هاتين الطبقتين فحسب ، بل هي امتدت كذلك الى قطاع كبير من البورجوازية الوطنية . وفي هذه الظروف ، اضطر ماوتسي تونج والحزب من ورائه الى الاعتراف بما سميته البورجوازية الوطنية - تمييزا لها عن العناصر الرجعية - باعتبارها شريكة في

الكفاح ضد الاستعمار الياباني . كما اضطر كذلك الى الحث على تكوين جبهة وطنية متحدة واسعة ، تشملهم وتشمل جميع الطبقات الاخرى التي وجهوا اليها النداء ، للاشتراك في مقاومة اليابان .

لقد قبل الكثير في الصين ، لتبرير هذه العودة الواضحة الى سياسة التعاون الطبقي والتي كانت قد تحطمت بقسوة في عام ١٩٢٧ . وفي هذه المرة كانت خطة الجبهة المتحدة تتفق بطبيعة الحال مع السياسة الجديدة للكمينترن وهي السياسة الخاصة بانشاء الجبهات المتحدة ضد الفاشية في أوروبا . وفي صيف ١٩٣٥ دعا المؤتمر الدولي السابع للكمينترن ، الى تكوين مثل هذه الجبهة في الصين لمقاومة اليابان . وكان السؤال المطروح يومئذ هو ، الى أي مدى ستتسع الجبهة ؟ وما هي الاسس التنظيمية التي يجب ان ترتكز عليها ؟ ولقد كان هناك كما رأينا ، احساس واضح بتأييد الشيوعية دائما للجبهة ولكن مفهوم هذه الدعوة يتراوح بين معنيين : اولهما « الجبهة المتحدة من اسفل » التي تعتبر في واقع الامر ، دعوة من الاحزاب الشيوعية للجماهير ، بان تترك زعماءها الاصلاحيين ، وتنضم تحت لواء الشيوعية ، وثانيهما « الجبهة المتحدة من اعلى » ، تلك الدعوة التي تنادي بالتعاون مع هؤلاء الزعماء انفسهم في حملة مشتركة من أجل هدف معين . وفي عام ١٩٣٥ اجتاز الكومينترن ، بعد ان تنبه الى الخطر الفاشي الذي لم يسبق ان قدره حق قدره في المانيا بخاصة ، اولى هذه المراحل « مرحلة طبقة ضد طبقة » ، منتقلا الى مرحلة اخرى تالية ، يؤازر فيها أي فئة يامل في ضمها الى حرب صليبية ضد الفاشية . وقد كانت الصين باعتبارها دولة شبه محتلة ، تختلف في وضعها عن دول الغرب . فقد كانت الجبهة المتحدة ضد الفاشية في الخارج تقابلها في الصين جبهة متحدة ضد اليابان ، باعتبارها اخطر ممثل للاستعمار ، وباعتبارها العدو الرامن للاستقلال الوطني للشعب الصيني . وقد كان من الممكن تجميع الشعور القومي ، الذي اثاره العدوان الياباني ، في حركة عامة للمقاومة ، ثم التنديد بشيانج كاي شيك وعزله هو وانصاره ، الذين بدأوا يوجهون كل طاقاتهم لمحاربة الجمهورية الصينية السوفيتية برجاء تحطيمها ، بدلا من ان يوجهوا جهودهم ضد اليابان العدو الرئيسي للبلاد . ولا شك ان العمال الصناعيين والفلاحين والمثقفين وافراد البورجوازية الصغيرة ، كانوا جميعهم على استعداد لا جدل فيه للاستجابة لهذه الدعوة . ولكن ماذا كان وضع البورجوازية الكبيرة التي انضمت الى شيانج كاي شيك ، في الحادق الهزيمة بالثورة عام ١٩٢٧ ؟ لقد كان كثير من افرادها ضد اليابانيين في عنف ، وكانوا يعانقون من ضغط الاستعمار الياباني ، بحيث كان من الممكن دعوتهم للانضمام الى الجبهة المهادية للفاشية ، لا سيما وقد أخذت الشكل القومي العام للجبهة الوطنية الصينية ضد الاجانب الاشرار . وتأسيسا على هذا الوضع ، أعد ملوتسكي تونج

ورفاقه تحليليا جديدا للبناء الطبقي في الصين ، ظهرت فيه البورجوازية القومية باعتبارها واحدة من الطبقات الوطنية ، المدرجة في عداد الجبهة المناهضة لليابان . وهكذا لم تعد خارج الجبهة الا تلك القطاعات العليا من البورجوازية وطبقات الاقطاع ، التي كانت قد كشفت في وضوح عن استعدادها التام للتعاون مع اليابانيين ، أو سعيها لشجب الكفاح ضد اليابان ، بحرب اهلية ضد سوفيات الصين . وبهذا المفهوم ، كانت الجبهة الوطنية تعنى استعدادا مشروطا للتعاون مع الكومنتانج ، بل والتعاون مع شيانج كاي شيك نفسه . وهذه الشروط تتمثل في وجوب الاقلاع عن الحرب الاهلية ، وتركيز جميع الجهود والقوى الممكنة لمحاربة اليابان ، وأن يوافق الكومنتانج على اقامة نوع من الديمقراطية ، والمشاركة في عقد جمعية وطنية تضع برنامجا يتفق عليه من أجل المستقبل ، وكذلك منح امتيازات للعمال والفلاحين باجراء تحسينات عاجلة في مستويات معيشتهم .

وقد أعلن الحزب الشيوعي ، أنه بمجرد الموافقة على هذه الشروط ، فإنه سيكون مستعدا على الفور ، لوقف مصادرة أراضي الاقطاعيين ، وضم الجيش الاحمر الى قوات الكومنتانج ، ووقف استخدام تسمية «السوفييت» ، واقراره تصفية الانظمة المستقلة في مناطق السوفييتات ، وضم هذه المناطق كلها في اطار البناء الديمقراطي لجميع الصين . ولكن هذا الاعلان الذي اصدره الحزب الشيوعي الصيني ، ووضع فيه برنامجا للعمل يطلب به موافقة الكومنتانج عليه ، لم يظهر من الكومنتانج بأى رد ، فاستؤنفت الحرب الاهلية من جديد . ولكن الشيوعيين لم يكادوا يفرغون في مارس ١٩٣٧ ، من اقامة حكومة سوفيتية في شنشى - كانسو - نينجشيا التي جعلوا قيادتها في يينان ، حتى شنوا حربا صريحة ضد اليابان في الاقاليم الشمالية الغربية ، ودعموا حملتهم من أجل الجبهة المتحدة . وفي اغسطس ١٩٣٧ ، اصدر الحزب الشيوعي مقرراته العشرة الكبرى ، لمقاومة اليابان والتحرر القومي ، وفي سبتمبر أعلنت الحكومة المركزية منشور الحزب الذي عرض فيه التعاون مع الكومنتانج ، وهو المنشور الذي كان قد ارسل من قبل الى الكومنتانج في يوليو . وكذلك في الشهر نفسه ، تقدم الجيش الاحمر الذي سعى جيش الطريق الثامن ، الى هوى وشنشى لمقاومة اليابانيين ، وقرر اسم حكومة السوفييت في شنشى - كانسو - نينجشيا الى « اقليم الحدود » ، ولغزت الحكومة كلمة « سوفيت » . وفي ديسمبر ، اقيمت حكومة الحدود الجديدة في اقليم شنس هوى شاها ، وقبل ذلك تم اعداد جيش رابع جديد من الشيوعيين والعناصر الاخرى في كيانجسى وفوكين ، وتحرك الى كيانجسى وانوى لاقلاق المؤخرة اليابانية .

لقد كان موقف الحزب الشيوعي في مواجهة الحرب العنيفة بين الصين واليابان ، التي بدأت في يونيو ١٩٣٧ ، يبدو أكثر وضوحا في مقرراته العشرة الكبرى ، التي أعلنت في الشهر التالي . فقد كانت هذه المقررات : ١ - هزيمة الاستعمار الياباني . ٢ - التعبئة العسكرية العامة للشعب . ٣ - التعبئة الجماعية للأمة بأسرها . ٤ - إصلاح النظام السياسي « بعقد جمعية وطنية تضع مسودة لدستور ديمقراطي ، وبإقامة حكومة للدفاع الوطني تضم العناصر الثورية من كل الأحزاب وأفئات ، مع إبعاد العناصر الموالية لليابانيين » . ٥ - تأييد معسكر السلام ومعارضة معسكر المعتدين الذي يضم اليابان وإيطاليا . ٦ - إصلاح النظام الضريبي ومصادرة أراضي الخونة والتوسع في الإنتاج ومنع المضائق اليابانية من الأسواق . ٧ - تحسين الظروف الاقتصادية للعمال والفلاحين وموظفي الحكومة والمدرسين والجنود الذين يحاربون ضد اليابان مع خفض الإيجارات وأسعار الفائدة ومنح إعانات ضد البطالة . ٨ - إقامة نظم تروى جديد عام إجباري مجاني مع مناهج تعليمية جديدة لانقاذ البلاد ومقاومة اليابانيين . ٩ - القضاء على الخونة والصنائع والعملاء للاستعمار الياباني . ١٠ - فيما يتعلق بامر التعاون المطلق بين الكومنتانج والحزب الشيوعي ، تقوم جبهة وطنية متحدة من جميع الأحزاب والجماعات والطبقات والجيش بقيادة الحرب ضد اليابان ومواجهة الأزمة القومية في وحدة صادقة .

وقد أكد الحزب في برنامجه المتقدم ، موافقته على « المبادئ الثلاثة » التي وضعها صن بات سن (الوطنية ، وحقوق الشعب ، ورفاهة الجماهير) وهي المبادئ التي كان الكومنتانج قد وافق عليها رسميا ، وفي الوقت نفسه أعلن أن هذه المبادئ الثلاثة ، موافقة تماما لوجهة نظر الشيوعية ، ومتسقة مع مطالب الشيوعيين في مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية . ولم يحاول الشيوعيون أن يخفوا نيتهم في تجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة الثورة الاشتراكية ، ولا نيتهم في المحافظة على استقلال تنظيمهم ، لإعطائه مجال العمل في حرية من أجل هذه المرحلة القادمة ، عندما يحين لذلك الحين . ولكنهم أوضحوا في تأكيد ، أنهم لا يعملون حاليا من أجل الاشتراكية ، ولكن من أجل مرحلة الانتقال الديمقراطية ، سوف تتطور بالضرورة في الاتجاه نحو الاشتراكية . ولقد كان هذا هو انجيل ماوتسي تونج الذي أوردته بكتابه « الديمقراطية الجديدة » المطبوع في عام ١٩٤١ ، وأن يكن هذا الرأي قد ظهر في كتاباته خلال السنوات السالفة . فلم يكن كتاب « الديمقراطية الجديدة » مجرد تجميع مسهب للتصريحات والمنشورات ، التي تفسر وتشرح فكرة الجبهة الوطنية منذ عام ١٩٣٥ . بل هو يعتبر إضافة جديدة للنظرية الشيوعية ، على النحو الذي مورست به في الصين ، ووفقا للظروف الصينية بالذات . فالي ما قبل عام ١٩٣٥ ، كان السكوبينتون يضم سلسلة من المقررات ، لأعداد بخطة عامة

تتناسب مع ظروف الصين ، وهي مقررات مخصصة للصين بسماتها التاريخية المميزة . ولكن منذ عام ١٩٣٥ وما تلاها ، وبعد أن أبد الكومينترن فكرة الجبهة الوطنية في الصين وفي المناطق الأخرى ، توقف الكومينترن عن إصدار الخطط من جانبه للحزب الشيوعي الصيني ، ذلك الحزب الذي انطلق بعمل في ميدانه الخاص ، وفقا للاتجاه العام للجبهة الوطنية . ولقد كان هذا هو ما يجاهد ماوتسى تونج في اقراره بصفة جوهرية .

وكتاب « الديمقراطية الجديدة » هذا ، يبسدا بتأكيد وضع الصين باعتبارها دولة شبه مستعمرة ، تعيش في ظروف الاقطاع طرال ما يقرب من ثلاثة آلاف عام . ثم يعرض بعد ذلك هدفه الاسمى بالنسبة للصين ، وهذا الهدف هو الثورة التي تنقسم الى مرحلتين : مرحلة ديمقراطية ثم مرحلة اشتراكية ، تختلف كلتاهما في طبيعتها عن الأخرى . ولكن الثورة الديمقراطية التي تمثل المرحلة الاولى ، انما تهدف الى اقامة ديمقراطية جديدة ، تختلف أساسا عن الديمقراطية القديمة ، كاختلافها تماما عن الاقطاع . والثورة الديمقراطية في الصين ، ترجع بدايتها الى حرب الأفيون بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٤٢ ، ولكنها من هذه النقطة وحتى نشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، قد ظلت رهينة بفلك الثورة البورجوازية العالمية القديمة ، باعتبارها جزءا منها . وعند عام ١٩١٧ ، دخلت الثورة الديمقراطية الصينية في فلك الثورة الديمقراطية البورجوازية الحديثة ، وأصبحت جزءا من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية . وهذا يعنى ، أنه برغم أن الهدف الراهن وقتئذ ، كان لا يزال هو الثورة الديمقراطية البورجوازية ، فانه حتى في هذه المرحلة ، لم يعد ذلك الهدف يأخذ الطابع القديم تحت قيادة البورجوازية ، التي تسعى لبناء مجتمع رأسمالى تحكمه ديكتاتورية البورجوازية ، بل اتسم بطابع جديد من الثورة التي تقودها البروليتاريا كليا أو جزئيا ، بقصد اقامة دولة جديدة على الفور ، تنهض على الديكتاتورية المشتركة لجميع الطبقات الثورية . ويعنى آخر ، دخلت الثورة العالمية منذ عام ١٩١٧ مرحلة جديدة ، أصبحت فيها تلك الثورة ثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية ، التي تستند في قوتها الرئيسية الى البروليتاريا في الدول الرأسمالية ، وإلى الأهالى المضطهدين في المستعمرات وشبه المستعمرات بوصفهم حلفاء لها . وبالنسبة للفئة الأخيرة (أى الأهالى المضطهدين في المستعمرات) فان جميع الطبقات الثورية ، سواء منها ما يعنى الثورة أو ما لا يعنى ، تصبح جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية ، وحليفة للبروليتاريا في مؤازرتها . وهكذا ، تصبح الثورة البورجوازية في هذه الدول ثورة ديمقراطية بورجوازية من نوع جديد ، تختلف اختلافا جوهريا عن ذلك النوع القديم .

واذ كانت البورجوازية الصينية عاجزة عن قيادة مثل هذه الثورة ضد الإقطاع والاستعمار ، فان المسؤولية تقع على البروليتاريا الصينية ، والفلاحين والثقيفين وسائر عناصر البورجوازية الصغيرة ، تلك الطبقات التي استيقظت او هي في سبيلها لليقظة ، والتي ترابطت باعتبارها القطاعات الرئيسية لهيكل الدولة والحكومة في الجمهورية الديمقراطية للصين ، وهي وحدها التي يمكن أن تشكل « ديكتاتورية الجماهير المناهضة للاستعمار والإقطاع » . وهكذا تختلف الديموقراطية الجديدة في جوهرها عن ذلك الشكل القديم المتهاافت تحت ظل ديكتاتورية البورجوازية . فهناك اذن ثلاثة اشكال من الدولة يمكن تصنيفها في الاطار العام للجمهوريات : تتمثل في اولئك الذين يدينون بديكتاتورية البورجوازية ، واولئك الذين يخضعون لديكتاتورية البروليتاريا ، ثم اولئك الذين يعملون في ظل ديكتاتورية مشتركة من الطبقات الثورية في المجتمع ، وهذه الفئة الثالثة هي الشكل الانتقالي في المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة . وفي مثل هذه الجمهورية ، سوف توجد خطة اقتصادية تتلام مع البناء السياسي ، فالبنوك والصناعات الكبرى وبقية اشكال الأعمال الكبيرة ، بما فيها المشروعات الأجنبية السابقة ، سوف تكون ملكا للدولة التي تعيد تنظيمها . اما سائر الاشكال الأخرى للمشروعات ، فسوف يسمح بوجودها ما دامت لا تستطيع ممارسة التأثير على حياة الجماهير . والذين يحرقون الأرض سوف يملكونها ، اما اراضي كبار الإقطاعيين فسوف تصادر ويصاد توزيعها بين الفلاحين ، ولكن الفلاحين الموسرين سوف يسمح لهم بالاستمرار في ملكياتهم .

وينتحدث ماوتسى تونج عن وضع الفلاح في الثورة الديمقراطية الصينية، فيقول : « ان الثورة الصينية في جوهرها ثورة المزارعين . وحرب المقاومة التي خاضها الفلاح هي في أساسها حرب مقاومة للمزارعين . وسياسة الديمقراطية الجديدة في جوهرها ، هي نقل السلطة الى المزارعين . اما المبادئ الثلاثة الجديدة الخالصة ، وهي التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، والتحالف مع الشيوعيين ، وتأييد الفلاحين والعمال ، فانها في حقيقتها مبادئ ثورة الفلاح .. والحرب المناهضة لليابان هي في حقيقتها حرب الفلاح .. وكل شيء تفعله هو من أجل المزارعين » . ولكن ماوتسى تونج قد اضاف الى ذلك ، ان هذا ليس معناه ان نفخ الطرف عن الطبقات الأخرى ، ولو أن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان الصين مزارعون . « فثورة المزارعين هي القوة الرئيسية في الثورة الصينية ، ولكن هناك عدة ملايين من العمال الصناعيين ، الذين يعتبر وجودهم ضروريا بالنسبة لحياة الجماهير ، وبدونهم لا يمكن للثورة أن تفوز ، لأن واقع الأمور انهم هم قادة الثورة ، وهم الذين يملكون الروح الثورة العالية » وهكذا يعود ماوتسى تونج بعد أن أكد أولوية الفلاحين في الثورة ، الى الرأي الذي ينسب الى اعتبار العمال الصناعيين قادة ضروريين للثورة . ولكن ، حل هو حقيقة يقصد بالبروليتاريا الصناعية فئة العمال ، أم هو يقصد الحزب

الشيوعي . باعتبار هذه الفئة من العمال ؟ اننى أعتقد أن فى هذه النقطة غموضا ، ولكن من الواضح أن كلا منهما تمييز فى ذهنه تمييزا محددا .

ثم يحى ماوتسى تونج ليتحدث بعد ذلك عن الثورة الثقافية ، التى تعكس اغراض الثورة الاقتصادية والسياسية وتعمل فى خدمتها . فهو يقول إن الثقافة الاشتراكية مستحيلة فى الوقت الراهن ، لأنها يجب أن تعكس سياسة اشتراكية واقتصادا اشتراكيا ، وهما الأمران اللذان لم يوجداه بعد . ولهذا فانه من الضروري توسيع نطاق الدعاية للفكر الشيوعي ، ودراسة تعاليم الماركسية اللينينية ، لأنه بدون ذلك لن تنجح الثورة الاشتراكية فحسب ، بل لن تنجح الثورة الديمقراطية كذلك . فيجب على الشيوعيين اعداد الجماهير للرحلة الاشتراكية القادمة ، ولكن يجب أن يحرصوا على أن يكون هذا الاعداد شيئا متميزا عن موضوع بناء ثقافة شعبية جديدة تلائم المرحلة الديمقراطية . ذلك أن جوهر المرحلة الديمقراطية هو طابعها القومى : « فى تنتمى الى امتنا وتحمل ملامح امتنا » . والثقافة الجديدة لا بد لها أن تمتص قدرا كبيرا من ثقافات الشعوب الأخرى ، ولكن يجب أن تتجنب امتصاص هذه الثقافات بالجملة ، « ومن هنا تصبح مسألة الأخلاق (بالتقليد القريب على اطلاقه) وجهة نظر خاطئة » ، تماما كما لو يأخذ الجسد الطعام ، فانه يفرد مايمكن له امتصاصه من هذا الذى يلفظه فى فضائه ، وذلك هو النحو الذى يجب على الصين أن تتناول به موضوعات الثقافة الأجنبية . فالقوالب الماركسية غير ذات جدوى للصين ، الا أن تتوافق مع الغالب الوطنى الملائم للثقافة الصينية ، والثقافة الجديدة لا بد كذلك أن يظلب عليها الطابع العلمى ، فتنبذ جميع ألوان الفكر الاقطاعى والفئسى ، وتبحث عن الحق من خلال دراسة الوقائع المحددة . ثم هى يجب أن تقر بمظمة التقاليد الثقافية للصين ، وتأخذ منها ما ترى فيه السمة الديمقراطية أو الثورية ، مهما يكن شأنه كثرة أو قلة ، ولكن على ألا تمتصه أبدا دون تمييز . وأخيرا فالثقافة الجديدة يجب أن تكون شعبية ، وأن تتجه مباشرة الى الجماهير ، فلا تمزق نفسها أبدا عنهم فى برج عاجى . ولهذا فانه من الضرورى اصلاح اللغة وتبسيطها واستخدام الكلمات الميسرة ، « ذلك أن بناء السياسة الديمقراطية الجديدة ، والاقتصاديات الديمقراطية الجديدة ، والثقافة الديمقراطية الجديدة ، إنما هو ذاته جمهورية الديمقراطية الجديدة » .

وبعد ، فلا شك أن هذه تلخيص غير واف لمنطق ماوتسى تونج ، مما لا يجعل جميع جوانبه واضحة تماما ، وإن كنت أحسب أنه تلخيص يفرض جوهر الموضوع فى عدالة ، والمصدر الرئيسى الجديد فيه ، هو تأكيد قدرة الصين وحاجتها الى ديكتاتورية تشارك فيها عدة طبقات . وإذا لم يكن بد من الاعتراف بالديكتاتورية على أى نحو ، فقد كانت النظرة الى الديمقراطية فى

للعالم الغربي ، تقوم فى بساطة على مجرد اعتبارها ضسورا لديكتاتورية
اليورجوازية . ولكن ، بينما كان الشيوعيون على ذابهم فى القول بضرورة قيام
أى شكل من أشكال الدولة ، على ديكتاتورية طبقة بعينها ، بورجوازية كانت أو
بروليتارية . . بينما ذلك كذلك ، كان ماوتسى تونج قد فرغ من تطوير نظرية
الديكتاتورية ، الى نوع تشترك فيه جميع الطبقات المساهمة فى الثورة ، فتتسع
بذلك لجميع الطبقات ، ما عدا المتحالفين مع الاقطاعيين والرأسماليين . ومع
ذلك ، فقد كان ماوتسى تونج لا يرى أن مثل هذه الديكتاتورية ، تستند الى كل
الجماهيم دون اعتبار لطبقتها ، بل كان ينظر اليها على اعتبار أنها تستند الى
الاشتراك فى السلطة بين الطبقات . هذه هى السبة الرئيسية لديمقراطية
ماوتسى تونج الجديدة ، فى وضع لا يلائم كل دول العالم ، ولكن يلائم الدول
التي لم تنهيا بعد للاشتراكية ، وبخاصة تلك الدول التى تخضع للاقطاع
والاستعمار مثل الصين . لقد كانت هذه الديمقراطية بالضرورة فترة انتقال ،
لأن تلك الدول كانت محمولة على أن تنتقل من مرحلة الديمقراطية الى مرحلة
الثورة الاشتراكية ، وأصبح على عاتق الأحزاب الشيوعية أن تنهض بمهمة
مزدوجة هى القيام بدورها فى المرحلة الديمقراطية ، ثم تهيئة العقول فى
المؤقت نفسه لتقبل الثورة الاشتراكية . ومن هنا وجب على الشيوعيين ألا
يفقدوا استقلالهم أثناء الاشتراك مع العناصر الأخرى فى الجبهة المتحدة ، ولا
يسمحوا لأنفسهم بالاندماج الى الحد الذى يعيث بغيابهم على المدى البعيد .

لقد هاجم ماوتسى تونج اليمينيين الذين كانوا يعملون على التعجيل
بامتصاص العناصر الأخرى ، بنفس القدر الذى هاجم به اليساريين الذين
أنكروا شرعية التعاون مع الطبقات الأخرى فى العمل الراهن لدعم الثورة
الديمقراطية ، مركزا هجومه بوجه خاص على التروتسكيين الصينيين ، الذين
أقاموا تنظيمهم منفردا برئاسة شين توشين (١٨٨٠-١٩٤٢) وذلك فى مؤتمر
عقد فى شنغهاى عام ١٩٣١ ، وكان الكومنتانج قد قبض على رؤسائهم وسجنهم
فى العام التالى لمقدم ذلك المؤتمر . وقد اعتبر ماوتسى تونج هؤلاء
التروتسكيين ، ومعهم الاستعماريون ، الأعداء الأساسيين للثورة ، وذلك فى
تقريره الذى رفعه للحزب الشيوعى فى نوفمبر ١٩٤٨ ، عندما كشف أمر
الجبهة الثالثة لهان لين فو بصورة قاسية . وقد كان التروتسكيون الصينيون ،
الذين ما فتئوا يواصلون إلحاحهم فى اعتبار كارثة ١٩٢٧ ، نتيجة لازمة
للتحالف مع الكومنتانج ، هم أشد المنتقدين للجبهة الوطنية ، ولديمقراطية
ماوتسى تونج الجديدة . وقد هاجمهم ماوتسى تونج وتلد بهم فى قسوة بالغة ،
على نفس النحو الذى هوجم به اتباع تروتسكى الزعمون فى أوروبا .

لقد رأينا من قبل ، أن الشيوعيين قد تقدموا عام ١٩٢٧ بعرض وفق
شروط معينة ، يتخلون فيه عن حكومتهم السوفيتية المستقلة ، ويتبادلون

استخدم كلمة « سوفيت » ، ويلمجون الجيش الأحمر فى جيش وطنى موحد ضد اليابانيين ، ويوقفون مصادرة الاراضى واعادة توزيعها فى المناطق التى يسيطرون عليها . وذلك كله كجزء من الاتفاق العام مع الكومنتانج ، من أجل العمل المشترك ضد اليابان . ولكن ، الى أى مدى تحققت هذه الشروط ؟ لقد طرأت بعض التغييرات على علاقات الحزب مع الكومنتانج ، بعد حادثة سيان فى ديسمبر ١٩٣٦ ، عندما استطاع شانج هسوه ليانج أن يختطف شيانج كاي شيك ، ثم أطلق سراحه بناء على نصيحة الحزب الشيوعى . ولم يصلح الكومنتانج أى رد رسمى على مقترحات الحزب الشيوعى عام ١٩٣٧ من أجل الجبهة الوطنية ، ولكن جرت مفاوضات بين الحزبين ، وهذات الحرب الاهلية بين الجيشين فترة من الوقت ، ثم بدأوا جميعا يعملون معا فى مقاومة اليابان . وفى عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ تحسنت العلاقات بين الحزبين بصفة جوهرية ، من حيث الظاهر على أقل تقدير . وبعد ذلك ، عقب سقوط هان كاو فى اكتوبر ١٩٣٨ ، بدا هناك تدهور تدريجى ، واخذ الصراع يظهر واضحا بعد هجوم الكومنتانج على الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ . وقد رأينا فى اثنائه فترة تحسين العلاقات ان الشيوعيين قد اجروا تغييرا بالقبض فى تخطيط مناطق السوفييت . وفى يوليو ١٩٣٨ ، قامت جماعة من الحزب الشيوعى يرأسها شو اين لاي ، بالاجتماع مع قادة الكومنتانج لاجراء مفاوضات فى شنج كنج ، غير أن شيانج كاي شيك قد اصدر امره فى صيف ١٩٣٩ بفرض حصار مطبق على المناطق التى يسودها الشيوعيون فى شنسى وكانسو . ومع ذلك استمر الشيوعيون فى جهودهم من أجل العمل المشترك ، مقدمين بذلك نظاما جديدا فى المناطق التى تقع تحت سيطرتهم ، هو النظام المسمى « الثلاث الثلاثة » حيث اقاموا فى يوليو ١٩٤٠ حكومة ائتلافية ، بأعداد متساوية من الشيوعيين والكومنتانج والمستقلين . وقد استمرت هذه الفكرة قائمة ، حتى بعد أن هاجم قائد جيش الكومنتانج الجيش الرابع فى يناير ١٩٤١ ، وأسر قائده وقتل نائب قائده فى المعركة ، ثم شنت القوة بأجمعها ، واضطر الجنود الذين اقلنوا منها ، الى الهرب والانضمام للشيوعيين فى كيانجسو وشانتونج . مثل هذه الاحداث قد استمرت تمضى فى مزيج من التعاون فى بعض المناطق ، ومن القتال الفعلى بين المتنافسين فى مناطق أخرى ، الى قرابة نهاية الحرب العالمية فى اوروبا .

ولقد اتفق بعد ذلك فى ابريل ١٩٤٥ ، المؤتمر السابع للحزب الشيوعى فى يينان ، وهو المؤتمر الذى قام بمراجعة دستور الحزب ، وتلقى تقريرا من ماوتسى تونج من الحكومة الائتلافية . وفى اثناء مراجعة الدستور ، ادخل المؤتمر عليه مقدمة تحتوى وصفا بارزا لأفكار ماوتسى تونج ، باعتبارها المبادئ الرائدة للحزب ، ثم باعتبارها القاعدة الأساسية لتحديد خط الثورة الصينية .

بالإضافة الى التعاليم الأساسية للماركسية اللينينية . وقد وصف الحزب الشيوعى نفسه بأنه تنظيم راسخ موحد يقوم على أسس من المركزية الديمقراطية وينهض على نظام يلتزمه كل الأعضاء من وعى وبصيرة ، وعن طوعية واختيار . وهكذا ، ارتفع الحزب الشيوعى الصينى بماوتسى تونج ، الى مكانة متكافئة مع ماركس ولينين ، ووضع فى مقام أعلى من انجلز وستالين ، فأسند الحزب بذلك شرفا الى قائده ، ان لم يكن لكونه صاحب نظرية أصيلة ، فعلى الأقل بوصفه استاذاً فى التكتيك والاستراتيجية ، عرف كيف يطوع مذهب ماركس ولينين ، نظروف دولة الصين شبه المستعمرة التى يحكمها الاقطاع ، وربما يطوعه ايضا بالنسبة لظروف أخرى مماثلة . ولكن ، هل كان ما قدمه ماوتسى تونج ، لا يزيد فى واقعه على مجرد تطويع العقيدة الماركسية اللينينية لظروف الصين ؟ لقد اجاب ماوتسى تونج نفسه عن ذلك بالنفى ، لأنه أعرب - بها لا بقل شأننا عن ماركس ولينين - عن أنه ينظر الى البروليتاريا الصناعية باعتبارها الطبقة المقدرة لها قيادة الثورة ، لا فى المرحلة الاشتراكية التى ينظر اليها بوصفها مرحلة حتمية فحسب ، بل كذلك فى المرحلة السابقة عليها وهى مرحلة الديمقراطية الجديدة . واذا أخذنا كلماته بنصها الحرفى ، فانها تعنى أن الثورة ستنتج فى كلتى المرحلتين ، تحت قيادة البروليتاريا وحدها . ثم هو قد قال ايضا ، ان مرحلة الديمقراطية الجديدة ، من المفروض أساسا انها ثورة الفلاحين ، وأن عمله الرئيسى هو قيادة وتنظيم ثورة الفلاحين . ثم انه بعد ذلك على أقل تقدير ، قد كان لديه خاطر فى ذهنه ، بأن الفلاحين برغم وجوب قيامهم بالثورة فى مرحلتها الأولى ، فانهم مع ذلك لن يستطيعوا أن يقودوها الا بتوجيه . وهو يعتقد تماما ، انهم لن يستطيعوا بآية حال أن يصنعوا انثورة فى مرحلتها التالية - مرحلة الاشتراكية - ومن هنا ، فان ما سماه انقيادة البروليتارية كان ضروريا فى كلتى المرحلتين ، وكان مهما فى المرحلة الأولى لضمان الاعداد للمرحلة الثانية . والحزب فى تقديره لا يجب أن يسمح له بأن يتحول الى مجرد حزب للفلاحين ، أو أن يندمج مع القوى الأخرى التى يحتاج الى التحالف معها فى الوقت الراهن .

وعلى هذا الأساس ، أصر ماوتسى تونج بكل قوته ومن أعماق تجربته ، على ألا تتكرر أخطاء العشرينيات ، وعلى ألا ينضم الحزب الشيوعى الى الكومنتانج حتى لا يفقد قدرته على العمل المستقل ، فى وضع الخطة بالتعاون معه أو مع الطبقات التى يسعى الى الالتقاء بها . وقد رأى ماوتسى تونج استحالة قيام قيادة فعالة للطبقة العاملة ، بالمعنى الراهن لقيادة حزب جماهيرى ينهض على العمال الصناعيين ، بينما المدن الكبرى سيطر عليها الكومنتانج . بل ويستحيل ذلك الى أن تصبح البروليتاريا أكبر حجما وأكثر تركيزا ، من خلال تقدم التصنيع فى البلاد . ولكنه كان مستعدا من زاوية اقتناعه الخاص ،

لامادة الوضع القيادي السابق للفلاحين في الكفاح الثوري ، وافتقاد الايدي الكبير للحزب الشيوعي بين العمال الصناعيين ، وذلك لفكرته التي تنادي بان الحزب الشيوعي ، هو القائد الحقيقي والطبيعي ، وهو طليعة البروليتارية الصناعية ، حتى ولو لم ينضم الا عدد قليل من عمالها للحزب ، او كانوا قاذرين على الإيفاء بالشروط الضرورية للقيام بدور حيوي في نشاط الحزب ، وذلك باعتبار ان افكار الحزب الشيوعي والبروليتاريا الصناعية ، مرتبطة الى الدرجة التي تجعل من المحال تصور أحدهما بدون الآخر .

لقد كان هذا التفكير هو جوهر الفلسفة الماركسية اللينينية عند ماوتسي تونج ، اذ كان من الضروري في ذلك الوقت يومئذ ، التحالف ضد الاستعمار الياباني ، باشتراك كل طبقة وكل فئة تستطيع ان تقوم بدور في الجبهة الوطنية ، لتحقيق الديمقراطية الجديدة . ولكن الديمقراطية الجديدة ، لم تكن الا مرحلة انتقال على الطريق الى الثورة الاشتراكية . وعندما يحين الوقت للثورة الاشتراكية ، سوف تكون أعباء القيادة ملقاة على الحزب الشيوعي وحده ، باعتباره الطليعة والمتحدث باسم العمال الصناعيين . ومن هنا كان أمرا ممكنا ان تقوم ديكتاتورية مشتركة بين عدة طبقات في مرحلة الثورة الديمقراطية ، ولكن ماوتسي تونج لم يذكر ، او فيما اعتقد لم يفترض استمرار ديكتاتورية الطبقات في مرحلة الاشتراكية التالية . فكيف اذن افترض ماوتسي تونج في مرحلة الثورة الديمقراطية الأولى ، أن يكون للفلاحين حق الملكية الفردية او العائلية للأرض ، ثم كيف يمكن أن يمروا هذه المرحلة الى المرحلة التي تليها ، وهي مرحلة الاشتراكية ؟ ان المقطوع به ان ماوتسي تونج ، لم يكن يعتقد أن الزراعة التي يمارسها الفلاحون بشكل فردي ، يمكن أن تكون قاعدة للاشتراكية ، او حتى أساسا ملائما لوظيفة المجتمع الاشتراكي . ولكنه تكلم عن جميع شروط الانتقال من الديمقراطية الجديدة الى الاشتراكية ، مع تأكيد بانها ستأتي في مرحلة حتمية . ويبدو في الواقع أنه فكر مثل ماركس ولينين ، في ميزة الانتاج الواسع المدى ، والارتباط الوثيق بين هذا النوع من الانتاج والاشتراكية ، وأن هذه الميزة لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تحققها بصفة أساسية ، الا بإزالة كابوس الاستعمار تماما .

ولقد كان ماوتسي تونج قويا في دفاعه عن التطور الصناعي ، الذي أصبح أكثر وضوحا عن ذي قبل ، عندما شن الحزب الشيوعي حملته لزيادة الانتاج في فبراير ١٩٤٣ . ولكن كيف تتحول زراعة الفلاحين الى مرحلة الزراعة الجماعية او المزمعة ؟ ذلك موضوع لم يكن ماوتسي تونج يرى فيه ما يدعو الى الشرح ، وإنما كان يركز اهتمامه على أمرين اثنين: أولهما مستلزمات الاستراتيجية الثورية الحالية ، وثانيهما صيانة الحزب الشيوعي بعقائده الأساسية عن التأثير بما تتطلبه تلك الظروف الراهنة من مساومات . وفي هذه النقطة الأخيرة كتب

برأينا ، يقف ماوتسى تونج دائما موقف الاصرار الى اقصى مراتب الاصرار ، وفى دفاعه عن التحالف مع العناصر المعادية للاستعمار ، لم يخف ، ولم يرد للحزب الشيوعى أن يخفى ، أهدافه الاشتراكية القادمة ، بل على العكس من ذلك ، كان يعتبر الحزب الشيوعى مدرسة للاشتراكية والشيوعية ، لا تقل فى قيمتها عن اعتباره القوة ذات الصدارة فى الشئون الجارية ، وكان يوجه اهتماما كبيرا فى كل الأوقات ليؤكد أهمية الدور التعليمى « التربوى » للحزب ، وواجبات اعضائه فى ضرورة تمرسهم على المبادئ الماركسية اللينينية . كذلك كان ماوتسى تونج يصر أيضا على ما سماه الديمقراطية المركزية باعتبارها وسيلة ضرورية لتنظيم الحزب وإدارته ، ويصر على أن سياسة الحزب يجب أن يقوم الأعضاء بتنفيذها بطريقة منظمة ، بمعنى أن تصدر هذه السياسة عن المنظمات المركزية للحزب ، بعد أن تصل إليها أولا من أدنى المستويات . ولذلك فهو قد أكد ضرورة إجراء المناقشات الكاملة بين جميع الأعضاء لخطه الحزب أو سياسته ، التى لم يصدر فيها قرارات رسمية نهائية بعد . ولكنه أكد أيضا أن هذه المناقشات ، يجب أن تجرى داخل الحزب وبين أعضائه فحسب ، وأنه ليس هناك أى حق فى منح حرية المناقشة خارج الحزب ، وقد كانت لهذا التقييد أهمية خاصة ، عندما دعى الحزب للتعاون مع العناصر الأخرى فى جبهة متحدة .

وقد أدخلت هذه النصوص ضمن دستور الحزب الذى تم إقراره عام ١٩٤٥ ، على أساس أن معظمها قد تم الاتفاق عليه فى مؤتمر موسكو عام ١٩٢٨ حيث ركز الدستور الجديد على نقطتين اثنتين : هما السلطة المركزية لسياسة الحزب ، وأهمية النظام فى المناقشة الحرة المكفولة للأعضاء داخل الحزب . ونصت المادة الخامسة والعشرون على أن الأولوية لسلطة اللجنة المركزية ، أما سائر المنظمات المحلية التابعة للحزب ، أو المسئولون عنها ، فيجب أن يناقشوا المسائل ذات الطابع القومى بين أنفسهم ، أو يرفعوا اقتراحاتهم الخاصة بهذا الشأن الى اللجنة المركزية . وهناك نصوص تتعلق بالديمقراطية داخل الحزب ، فيما يتصل بالمواد التى تعالج أمر المنظمات الإقليمية والمحلية ، ١٥ هذا الفصل الخاص بهيكل التنظيم الحزبى بهذه الكلمات : « أن هيكل الحزب قد نظم على أساس الديمقراطية المركزية » ، ثم يضى الفصل ليرس نوعا من الرئاسة المقدسة ، التى تسيطر على أجهزة الحزب المختلفة ، حتى تبلغ مستوى المؤتمر الوطنى باعتباره أعلى سلطة فى الحزب . وقد نص دستور الحزب أيضا ، على أنه فى كل جهاز على حدة ، تصبح اللجان التى انتخبت من السلطات العليا فى جميع مستويات التنظيم الحزبى ، وذلك فى أثناء الفترات الفاصلة بين انعقاد الدورات . وظهر أن هذا يركز السلطة العليا فى اللجنة المركزية ، اللهم الا فى أثناء عقد الجلسات الدورية للمؤتمر الوطنى ، فالمؤتمر

الاقليمى على سبيل المثال ، ليست له حقوق تتعارض مع اللجنة المركزية ، اذ ان منظمات الحزب المحلية قد منحت حق اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمسائل ذات الطابع المحلى ، ولكن هذه القرارات لا يجب ان تتعارض مع قرارات اللجنة المركزية او التنظيمات الاعلى . اما خلايا الحزب ، فهى الاجهزة الاساسية فيه ، وهى جوهره ونواته ، وهى موجودة فى مرافق الحكومة واتحادات العمل وجمعيات الفلاحين والتعاونيات ، وسائر المنظمات الجماهيرية التى يحتل المناصب المسئولة فيها ثلاثة او اكثر من أعضاء الحزب ، ولكن هذه الخلايا تخضع لتوجيهه لجان الحزب على مختلف المستويات ، وليست لها سلطة مستقلة . واخيرا هناك بنود لتنظيم وضع الأعضاء الذين يخالفون نظام الحزب ، تبدأ من الإنذار الى حد التصديق على قرارات الطرد من الحزب . كذلك هناك اجراءات مشددة بشأن اعتراض منظمات الحزب أو أعضائه على أى تصرف يسمهم ، وقد نص الدستور على أن الهدف من الاجراءات التنظيمية انما هو هدف تربوى ، الغرض منه دعم مبدأ العقوبة الجماهيرية داخل الحزب ، وقد منحت منظمات الحزب تماما من اتخاذ أى موقف متصلب . وعلى وجه العموم ، كان الإنذار والنصيحة يعتبران الطريقة الملائمة - وليس الطرد - لمعاملة الذين يخالفون تعليمات الحزب لأول مرة . ولا شك فى وجوب توافق جميع أعضاء الحزب ، مع القرارات التى تنتهى اليها اللجنة المركزية ، أو التى تفصل اليها المستويات الأدنى فى الحزب . كذلك ليس هناك شك فى انبعث السياسة من مستوى القمة ، وانتقالها الى المستويات الأدنى ، وليس العكس صحيحا ، بانبعث الفكرة من الأعضاء والفروع لتنتقل الى المركز .

لقد رأينا عندما أعلن الحزب برنامج الجبهة الوطنية ، مدى استعداده لوقف مصادرة الاراضى التى كان يسيطر عليها على الفلاحين . وقد حدث ذلك فى اثناء الحرب الصينية اليابانية وبعدها ، تلك الحرب التى بدأت عام ١٩٣٧ . ولكن ليس معنى ذلك ان يحرم الحزب نفسه من دعواته الرئيسية للفلاحين ، فقد ظل فى دعواته طليقا ، بينما ترك ملاك الاراضى ماضين فى ملكهم ، فيما عدا المناطق التى يمكن طردهم منها باعتبارهم خونة للقضية الوطنية . كذلك اتخذ الحزب قرارات بانقاص الاجلوات وسعر الفائدة على الديون ، وتخفيض الضرائب المرحقة للفلاحين . وقد عرضت اللجنة المركزية فى القرار الذى أصدرته فى يناير ١٩٤٢ ، سياستها بشأن الأرض بالتفصيل ، وذلك فى المناطق الرئيسية التى تخضع للشيوعيين . وتقضى هذه السياسة بتخفيض الاجلوات الى حد كبير ، وكذلك انقاص سعر الفوائد على الديون ، ولكن ملاك الأرض الذين قبلوا الاجلوات المخفضة - وكذلك فعل اعيان الاقطاع - قد أعطوا تأكيدا بالحصول على المبالغ المخفضة المستحقة لهم ، وأن تبقى فى حوزتهم اراضيهم وأموالهم .

وقد دعا الحزب أعضاءه الى الاعتراف بأن معظم ملاك الأرض ينأهضون اليابان ، وأن بعض الثنودرين من الوجهاء يحبذون الإصلاح الديمقراطي . ونبعا لذلك ، فإن خطة الحزب الشيوعي الصيني ، هي مساعدة الفلاحين في تخفيف الاستغلال ، وليس تصفية الاستغلال الاقطاعي كلية ، ولا مهاجمة الفئة المتنورة التي تؤيد الإصلاح الديمقراطي . ومن هنا ، فإنه بعد أن تم تخفيض قيمة الإيجار وقوائد الديون ، كان لابد من ضمان تحصيلها . وقد نص دستور الحزب بالإضافة الى حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للفلاحين ، على حماية الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للملاك الأرض كذلك ، من أجل ضمان تحالف طبقة ملاك الأرض معهم في نضالهم ضد الاستعمار الياباني . أما سياسة تصفية الاستغلال الاقطاعي ، فقد اتبعت مع الخونة وحدهم ، وأما الخلافات والمشكلات بين ملاك الأرض والمستأجرين ، فقد حلت حينما كان الى الحل سبيل ، وذلك عن طريق الصلح . أما نظام الحكومة « الأثلاث الثلاثة » ، فكان لا بد من تطبيقه بحسب ودقة ، في المجالس والحكومات على مختلف المستويات ، حيث أن قرارات الحكومة لا يجب أن تكون متحيزة ، ولكنها كانت تنطبق على الفلاحين ، بقدر ما تنطبق على ملاك الأرض .

وما من شك في أن الأسس المعتدلة التي سار عليها الحزب الشيوعي في سياسته الخاصة بالأرض ، قد مكنته من الاستمرار في التمتع بتأييد الفلاحين . وهو إذ مضى في ذلك ، لم يعتمد على المكاسب الحالية التي أحرزها فحسب ، بل كذلك اعتمد الى حد كبير على مخاطبة الإحساس الوطني ، فمنذ اللحظة التي بدأ فيها الحزب يدعو الى الجبهة الوطنية ضد الاستعمار الياباني ، كانت نداءاته كلها تتسم بطابع الوطنية . أما الدولية التي كانت إحدى سماته المميزة في اتجاهه السابق ، فقد أخذت تتراجع الى الوراء أكثر فأكثر .

لقد كان الهدف المتكامل الذي تهدف اليه عقيدة ماوتسي تونج ، هو افراد حالة الصين والدول الأخرى المشابهة لظروفها (أي الدول التي نخضع للاستعمار) افرادا تاما عن الدول الأخرى ، وبالضرورة عن الاتحاد السوفيتي ، لا سيما أن تجربة الاتحاد السوفيتي لم تعد شيئا نهائيا يمكن أن يحتذى بحدوده ، وأن حاجة الصين للعمل من أجل سياسة تتلاءم مع ظروفها قد أصبحت حاجة ملحة . أما من حيث الأساس ، فلم تكن العقيدة عقيدة قومية ، إذ أنها قد وضعت من أجل جميع الدول المستعمرة وضبه المستعمرة ، وليست موضوعة للصين فحسب . ولكن السؤال كان يدور دائما حول الكيفية التي تستطيع بها الصين أن تتصرف في ظل ظروفها . منا جعل مسألة وضع استراتيجية ملائمة للصين أمرا ضروريا للغاية . ولذلك عندما أصبحت الأولوية لموضوع تحالف جميع القوى في الصين ضد الاستعمار

الياباني ، لم يعد هناك اختلاف قائم بين سياسة الشيوعية الصينية والوطنية الديمقراطية الصينية ، وقد أصبحت هذه القومية جزءا من السياسة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني ، وبذلك انسلف الحزب عن الكومينتون ، برغم دفاع الأخير عن الجبهة الوطنية ضد الفاشية . والواقع من الناحية العملية ، أن الكومينتون لم يعد يتدخل في الشؤون الصينية ، حتى قبل أن يلقيه ستالين عام ١٩٤٣ . وقد استمر ماوتسى تونج في تأكيد مبادئ العمل الخاصة بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي ، والنظر الى الثورة الصينية في كلتي مرحلتها ، بوصفها جزءا أساسيا من ثورة البروليتاريا العالمية . ولكن هذا لا يعني أنه يتلقى التعليمات من موسكو ، ولا يعنى التحرك نحو الثورة العالمية. في الوقت الذي لم تستكمل فيه مرحلة الثورة الديمقراطية في الصين أهدافها. ثم ان الحزب الشيوعي الصيني في نداءه الوطني ، وفي دعوته لبعت أمجاد تاريخ الثقافة الصينية ، انما كان يتبع في ذلك منهجا يتماثل مع منهج الاتحاد السوفيتي - على الأقل بعد عام ١٩٤١ - وكذلك الاحزاب الشيوعية الأخرى ، كالحزب الفرنسي في الثلاثينيات الأخيرة . ولكن هذا المنهج الذي اتبعه الحزب الصيني ، كان نابعا من ظروف الصين ، ولم يكن مفروضا عليه من موسكو .

ومن الواضح أن كل ما حدث في الصين خلال الثلاثينيات ، وخاصة تحت توجيه ماوتسى تونج وتأثيره ، انما كان يعد من صميم الشيوعية الصينية ، التي أسند أكبر دور فيها للفلاحين ، على نحو يزيد عما سلكته الشيوعية في معظم الأقطار الأخرى . وعلى الرغم من أن زعامة البروليتاريا الصناعية ، قد ظلت مؤكدة من حيث المبدأ ، إلا أنه كان ينبغي أن يعرف أن الثورة كان لا بد لها أن تكون قبل كل شيء ثورة فلاحين ، خلال ذلك الوقت الراهن والى فترة معقولة أخرى من الزمن . أما القيادة الاسمية للبروليتاريا ، فلم تكن أكثر من قيادة الحزب الشيوعي للفلاحين . وقد كان ماوتسى تونج ، يرى أن الفلاحين يجب أن يكونوا العناصر الرئيسية في اتمام الثورة الديمقراطية ، والتي يجب على الحزب الشيوعي أن يعمل في إطارها ، لا من أجل تحقيقها كهدف فحسب ، بل لاعداد تفكير الجماهير للثورة الاشتراكية ، التي تمثل المرحلة التالية لها . وأكثر من ذلك ، ففي وضع الصين باعتبارها شبه اقطاعية وشبه مستعمرة ، كان ماوتسى تونج يرى أنه من الضروري ضم أي فرد الى صفوف الثورة ، للمساهمة في مناهضة الاستعمار ، وأن يقبل الحاجة لبناء اجتماعي وسياسي ديمقراطي . وقد تبلور هذا التفكير في أصراره على الوحدة الوطنية .

ولكن ، الى أي مدى تحول الحزب الشيوعي الى القومية نظريا على الأقل؟ ليس من السهل أن نقول انه قد أصبح أكثر وطنية من الناحية العملية ، ويجب ألا نتجاهل أن وحدة النظرية والتطبيق ، هي إحدى المبادئ الماركسية،

التي اكدها ماوتسى تونج بشدة . وقد ألقى ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ محاضرة
عن التطبيق ، أكد فيها أن الماركسية ليست عقيدة بل هي دليل للعمل ، وأن
كل مساهمته في الفكر الاشتراكي إنما تتفق مع هذا التأكيد .

لقد تناولت الشيوعية الصينية في هذا الفصل ، ولم أتحدث عن باقي
اشكال الاشتراكية في الصين عام ١٩٣٠ . والواقع أن التطورات التي حدثت
خارج الحزب الشيوعي قليلة ، وخاصة بعد أن افاق الحزب من كارثة ١٩٢٧ ،
واحتكر مهمة الدفاع عن الاشتراكية ، ومضى وحده يعمل من أجلها . لقد
كانت خارج الحزب الشيوعي دائما جماعات تعارض الجبهة ، وتدعو إلى سياسة
بروليتارية محدودة ، تقوم على التحالف بين العمال والفلاحين وحدهم ، وأن
يتم التعرف على قضية العالم بوصفها شيئا منفصلا عن الثورة الصينية . هذه
العناصر هي التي ندد بها ماوتسى تونج ، باعتبارها نصيرة للبروتستانتية .
وينتمي إلى هذه العناصر ، الأشخاص الذين اشتركوا في مؤتمر شنغهاي عام
١٩٣١ ، وأقاموا لجنة مركزية منافسة لزعامة شين تونغسين ، بوصفه
سكرتيرا عاما لها ، من أمثال هان لي - فو (الجبهة الثالثة) ، وليو جين
شيانج (جبهة لينين) الذي هاجمه ماوتسى تونج عام ١٩٣٧ ، وآخرين غيرهما
من هؤلاء المعارضين . وقد ندد ماوتسى تونج بمن وصفهم هجامين ومغامرين ،
أولئك الذين اتبعوا زعامة لي لي - سان عام ١٩٣٠ ، قبل جحوده ثم إبعاده
إلى موسكو في العام التالي . كذلك كان هناك منشقون من الجناح اليميني ،
الذين اتهموا باعتبارهم انتهازيين ، من أمثال تان بينج - شان ، الذي طرد من
الحزب في نهاية عام ١٩٢٧ ، من أجل التعاون المستمر مع الكومنتانج ، ونظم
بما لذلك « حزبا ثالثا » ، ثم كو شان - شنج الذي انضم إلى الكومنتانج بعد
اعتقاله في عام ١٩٣٢ .

وبعيدا عن هؤلاء المنشقين ، كان هناك في الصين عدد كبير من المثقفين
المتعاطفين مع الاشتراكية ، ولكنهم غير مرتبطين بالحزب الشيوعي الصيني ،
ولا بفروعه المنشقة . وقد كانت سياسة الجبهة المتحدة لمناهضة اليابانيين ،
ذات جاذبية قوية بالنسبة لمعظم هؤلاء المثقفين ، الذين كانوا على استعداد
للتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني ، بل وقبول زعامة للسياسة الراحنة ،
دون أن يكون في ذلك استحسان منهم للشيوعية بالذات . وقد كانت هذه
العناصر - إلى قيام العضبة الديمقراطية بعد عام ١٩٤٥ - تفتقر إلى منظمة
مركزية يمكن أن تلف حولها ، فكان أكثرهم يمشي إلى العمل في الجبهة المتحدة
أو يصبح ذا نشاط في تلك الهيئات غير السياسية كالعصبة التعاونية ، أو أن
يمارس الأمور كليهما بطبيعة الحال . ومع ذلك ، فلم يكن المثقفون غير
الشيوعيين يملكون أي كتلة من الأتباع في أي وقت ، ولم يكونوا قادرين على
إبداء أي نفوذ ملحوظ ، ولا هم اظهروا خصوبة في ميدان الفكر الاشتراكي ،

برغم ما بذله بعضهم من محاولة ما ، لتطبيق المذهب التعددي الاشتراكي الأوروبي (١) على ظروفهم ، وبرغم استمرار نفوذهم في الحركة التعاونية كمنصر أساسي حتى عام ١٩٤٩ ، وبخاصة خارج المناطق التي تخضع للإشراف الشيوعي .

ومهما يكن من أمر ، فإن ماوتسي تونج هو الشخصية الواحدة ذات المنزلة الاشتراكية الحق ، التي أنبعثت في الصين بين الحريين العالميين ، بوصفه المعلم المرشد المنوط به التنفيذ العملي ، لاتجاه شيوعي مختلف في واقعه المشهود . حيث قد أفسح المكان بأكثر مما يسمح به الشيوعيون في أي مجال آخر ، لكل من الفلاحين والوطنيين المنضمين إلى الجبهة المتحدة ، في أمة شبه إقطاعية وشبه مستعمرة ، ثم هو قد سعى إلى أن يجعل من هذه الأمة ، الحليف لكل من الاتحاد السوفيتي والحركات الديمقراطية الوطنية في البلاد الأخرى ، التي تتعرض للتسلل الاستعماري .

أما كيف تطورت هذه السياسة ، بعد أن تسنم الشيوعيون السلطة عام ١٩٤٩ ، فذلك موضوع يخرج عن نطاق البحث المرصود في هذا الجزء من الكتاب .

مراجع الفصل الثاني عشر :

❖ « تاريخ موقق للشيوعية الصينية » وهو مجموعة طيبة من المصادر الجوهرية المترجمة ، تأليف كل من براندت وشفارتز وفيربانك - طبعة هارفارد ١٩٥٢

❖ انظر أيضا « الشرق الأقصى » تأليف سلايد - طبعة نيويورك ١٩٤٨
❖ « الولايات المتحدة والصين » تأليف فيربانك - طبعة هارفارد ١٩٤٨

(١) قول المؤلف « المذهب التعددي الاشتراكي الأوروبي » مأخوذ من فكرة التعددية Pluralism التي تنهض على أساس أن المجتمع بالضرورة متعدد الفئات ، وأنه لا بد من مراعاة النسبة العددية لكل فئة من هذه الفئات ، عند تشكيل التنظيمات السياسية المختلفة للدولة . وقد بدأت الدعوة الفكرية لهذا المذهب في بريطانيا خلال السنوات السبع الأولى من القرن العشرين ، ولكن البروفسور كول - وهو المؤلف نفسه - ثلاث ثلاثة لزموا الدعوة لهذا المذهب ، وطلقوا عليه اسم الاشتراكية الطائفة أو اشتراكية الفئات . Guild socialism وكان الذي حدا بهم إلى هذا التفكير ، هو الرغبة في تعاضد البيروقراطية عند تأميم الصناعات ، وذلك بأن تقوم النقابات العمالية نفسها بممارسة هذا التأميم . ولكنهم حاولوا فجعلوا النقابات العمالية مجرد منصر واحد ، من عناصر أخرى تشترك في ممارسة التأميم ، إذ جعلوا الدولة هي التي تؤم وسائل الإنتاج ، ثم جعلوا الهيئات المهنية هي التي تدير العمل في وحدات الإنتاج . وهكذا انتقروا من السندبلكيين الذين يدعون لاشتراكية النقابة وليس اشتراكية الدولة ، كما انتقروا من الانتماليين الذين يدعون للتمثيل الفئوي في البرلمان وليس التمثيل القائم على وحدات السكن . وقد انتعشت هذه الفكرة طوال السنوات العشرين الأولى ، وظللت لها أهمية دولية في الحيف الأوروبي ، ولكنها سرعان ما خبت ثم فوَتْ ، حتى انحلت المعصية نهائياً في عام ١٩٢٥ .

« الترجوم »

- * « العقدة الصينية » تأليف فيز - طبعة برنستون ١٩٥٣
- * « مأساة الثورة الصينية » تأليف ايزاكس - طبعة ستانفورد ١٩٣٨
- * « ديموقراطية الصين الجديدة » تأليف مارتى تونج ، الترجمة الانجليزية - طبعة نيويورك ١٩٤٥
- * « كتب مختارة » فى مرحلة الإصدار ، المجلد الأول ، ١٩٥٤
- * « موسكو والشيوعيون الصينيون » تأليف نورث - طبعة ستانفورد ١٩٥٣
- * « الصين بين الدول » تأليف روز - طبعة نيويورك ١٩٤٥
- * « الشيوعية الصينية وظهور ماو » تأليف شفارتز - طبعة هارفارد ١٩٥١
- * « الأرض والعمل فى الصين » تأليف تاوى ، ١٩٣٢
- * « ستالين والصين » أحاديث ستالين - طبعة بومباى ١٩٥١
- * « حزب الماوتسية فى الصين » تأليف شتاينر - طبعة لوس أنجلز ١٩٥٢
- * « الأعوام الثلاثون للحزب الشيوعى فى الصين » تأليف هوشيامو - طبعة بكين ١٩٥١
- * « الكومنتانج والنخبة الصينية الشيوعية » تأليف نورث - طبعة ستانفورد ١٩٥٢
- * « النجم الأحمر فوق الصين » تأليف ادجار ستو ، ١٩٣٨
- * « العلاقات الأمريكية الروسية فى الشرق الأقصى » تأليف تيريو - طبعة نيويورك ١٩٤٩
- * « تقرير عن الصين الخاصة بماو » تأليف موريز - طبعة نيويورك ١٩٥٣
- * « مطامح الصين الشيوعية » تأليف روستو ، ١٩٥٤

فصل الختام

نظرة بين الماضي والمستقبل

تنتهى هذه الدراسة عن الفكر الاشتراكي فى عام ١٩٣٩ ، عند نشوب الحرب العالمية الثانية . ذلك أن التطورات التى وقعت بعد الحرب لا تزال حديثة العهد ، الى الدرجة التى لا تسمح للمؤرخ أن يصوغ لها التقييم وهو واثق من هذا العمل . ولكننى لا أستطيع أن أنهى هذا الموجز ، دون أن أقوم بمحاولة تقدير للمدى الذى وقفت عنده الحركة الاشتراكية فى عام ١٩٣٩ ، أو ما بدا من آمال تطلعت اليها فى ذلك الحين .

لقد انضمت الحركة الاشتراكية - لمدة تروى على عشرين عاما - الى حركتين متنازعتين ، هما الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية . وقد سيطرت الحركة الأولى سيطرة كاملة على الاتحاد السوفيتى ، بينما تمثلت الثانية فى الحكومة الدستورية بالدول الاسكندنافية الثلاث ، دون أن تحظى بتأييد أغلبية ظاهرة من الناخبين ، فى أى واحدة من هذه الدول الثلاث . ولقد أمحت الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية فى ايطاليا والمانيا وأسبانيا ، وأغلب دول أوروبا الشرقية ، باستثناء بعض ألوان النشاط المعين فى صورة حركات سرية . وكانت توجد فى فرنسا أقلية شيوعية قوية بقدر ما كان للديموقراطية الاشتراكية كذلك . بينما كان حزب العمال فى بريطانيا العظمى ، التى لا تجد فيها الشيوعية الا قليلا من الأتباع ، قد بدأ يفريق رويدا رويدا من كارثة عام ١٩٣١ ، وأخذ فى تحدى سيطرة المحافظين التى كانت لا تزال قائمة بعد انتخابات عام ١٩٣٥ .

أما فى الولايات المتحدة ، فقد انتهى الحزب الاشتراكي الذى لم يكن أبدا قوة حقيقية منذ عام ١٩١٤ ، الى التدهاى فى انحلال بالغ المدى ، بينما زادت نقابات العمال من قوتها بمقتضى سياسة النيوديل . وفى أمريكا اللاتينية ، كانت الشيوعية عقيدة الأقليات النشطة ، وإن تكن أقليات غير كبيرة فى معظم الجمهوريات ، بينما كانت الاشتراكية الديموقراطية بومئذ هى القوة المسيطرة ، وكانت كلتا الحركتين على خصام مع حركة ابريسنا التى كانت قوية فى بيرو ،

بينما بذل الرئيس كارديناس في المكسيك غاية جهده للسير قدما على منهج الثورة الزراعية الأولى .

وكانت الحكومات العمالية تحكم في استراليا ونيوزيلاند ، حيث حققت الأخيرة تقدما ملحوظا لاقامة دولة تظلها الرفاهة . (١) وفي كندا كانت الأحزاب التقليدية لا تزال تحتل مكان الصدارة ، ولكن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي التعاوني للكونولت ، كان قد بدأ يتحدى سلطانها وبخاصة في ساسكاتشوان . أما في جنوب أفريقيا ، فقد كانت الحركة العمالية لا تزال على حال من الانحلال ، بينما كانت القومية العنصرية المتعصبة هي القوة الصاعدة . وفي الهند ظهر حزب الكونجرس الاشتراكي ، ولكنه كان لا يزال يعمل داخل اطار حزب المؤتمر ، في تنافس مطرد مع الحزب الشيوعي .

أما في اليابان ، فقد أفل نجم الاشتراكية بجميع أنواعها ، ازاء نمو العسكرية القومية . وفي الصين ، أرسى ماوتسى تونج دعائه في مجالس الحزب الشيوعي ، ووضع نفسه على رأس الجبهة الشعبية لمقاومة التدخل الياباني الاستعماري بينما كانت الحكومة المركزية لا تزال في أيدي شيانج كاي شيك والكونمينتانج . وقد كانت هناك حركات شيوعية واشتراكية ناشئة في عدد من دول الشرق الأوسط ، ولكنها كانت لا تزال صغيرة دون فاعلية . وأخيرا كانت هناك في الدول الأوروبية الصغيرة مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا ، أقليات اشتراكية ديمقراطية كبيرة ، لم تكن تبدي أى احتمال في أن تصبح أغلبية ، بينما كانت البرتغال تزح تحكم حكم سالازار الديكتاتوري . أما تشيكوسلوفاكيا ، فقد كانت فيها أقليات شيوعية واشتراكية ديمقراطية قوية ، دون أن تكون على قدر كاف للسيطرة على البلاد . ووقعت بولندا تحت حكم شبيه بالديكتاتورية للعسكريين الذين تعاقبوا عليها من بعد بيلسودسكى ، بينما كان الفشل مصير الاشتراكيين في فنلندا على ذلك الحين .

(١) دولة الرفاهة وليست دولة الرفاهية : هذه هي الترجمة العربية المودولة لكلمة Welfare state التي استعملها المؤلف هنا . ولكن لي رآيا آخر في الترجمة العربية أسوقه للقارئ اقتراحا . ذلك أن الرفاهة معنى إنما يرتبط في الحس اللغوي بالسعادة ، ومن هنا لا يكون الواقع المادى شرطا لازما للرفاهة بمعنى السعادة ، بل قد تكون الرفاهة على هذا النحو مرتبطة بأوضاع وجدانية خالصة . أما الذي يرتبط حتما بالواقع المادى فهو « الرخاء » .

فلماذا علينا لو ترجمنا Welfare state دولة الرخاء وليس دولة الرفاهة ، التزاما بجموع الاشتراكية العلمية التي تقيم مجتمع « المدينة الفاضلة » على اللادة البحت ... يضاف الى هذه ان الكلمة الانجليزية نفسها ، تعنى في بعض معانيها اللغوية : الخير والتوفيق والاقبال ، الى جانب السعادة والرفاهة مما .

« المترجم »

فلو أخذنا الأمور على حمتها ، لكان هذا وضعاً مخيباً للآمال بالنسبة للاشتراكية باعتبارها قوة عالمية . ذلك أن الثورة الشيوعية العملية التي كان هناك من يتنبأ بها في بواكير العشرينيات ، لم تفشل حتى في مجرد قيامها فحسب ، بل لقد استبعدت من الأذهان تماماً في الوقت الخاخر ، بفضل أبطالها الروس الذين مضوا تحت قيادة ستالين ، يكرسون جهودهم لبناء « الاشتراكية في بلد واحد » ويلقون بثقلهم إلى جانب الجبهة الشعبية ، التي أقيمت من أجل حماية الاتحاد السوفييتي من أخطار العدوان النازي . وفي الوقت نفسه ، فإن الاشتراكية الديمقراطية قد أظهرت ميلاً ملحوظاً للاستقرار على وضعها ، باعتبارها أقلية كبيرة دائمة في أغلب دول الغرب ذات الحكومات الدستورية ، وذلك بالرغم من أن مؤيديها في قليل من هذه الدول ، قد استطاعوا أن يحرزوا تقدماً ملموساً في سبيل إقامة دولة الرفاهية . وحتى عندما كانت الاشتراكية الديمقراطية تستولى على الحكم ، فإنها لم تكن تبدي إلا حماساً ضئيلاً للتقدم الحثيث في طريق الاشتراكية ، باعتبارها قاعدة بديلة للرأسمالية من أجل التنظيم الاقتصادي للمجتمع .

ولو أن الحركات الاشتراكية الديمقراطية والحركات الشيوعية لصام ١٩٣٩ كانت تعارض كل منها الأخرى في ضرورة ، إلا أنها قد أثبتت أنها جميعاً تستلهم وحياً بصفة رئيسية من مصدر مشترك . فقد كان كل من الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين ، أتباعاً بحكم المنطق للماركس ، الذي كانت عقائده الأساسية موضع التفسير من جانبهم ، على مذاهب مختلفة اختلافاً جوهرياً ، وذلك باستثناء الوضع في بعض الدول وخاصة في بريطانيا المظلم ، حيث لم تكن العقائد الماركسية تحظى إلا بقدر يسير .

وقد عبرت كلتا المدرستين عن رأيهما في النظريات الماركسية عن القيمة وفائض القيمة ، واتفقتا على الرأي في أن الطبقات المالكة قد استغفلت طبقية البروليتاريا ، بشراء قوة العمل - وهي سلعة - بثمن يقل عن قيمة إنتاجها . كما آمنت كلتاها بالتفسير الاقتصادي للتاريخ ، الذي ينطوي على الأمل المستقبل ، في أن تصبح البروليتاريا هي الطبقة الحاكمة للمجتمع ، وفي أنها ستستخدم سلطانها لإلغاء نفسها ، بقدر الفائض للطبقات الأخرى ، في مجتمع قادم بلا طبقات . كذلك آمنت كلتاها بأن الرأسمالية ، التي كانت يوماً هي رائدة الأساليب المتقدمة للإنتاج ، مقدر لها أن يخلقها نظام تكون فيه الملكية لوسائل الإنتاج ملكية عامة ، بحيث يختفى استغلال الإنسان للإنسان ، ويصبح الهدف من الإنتاج هو الانتفاع به وليس الربح من ورائه .

أما مجال الاختلاف بينهما ، فيدور حول ما أعلنه الشيوعيون من ضرورة الثورة ، والحاجة إلى دكتاتورية بروليتارية ، بين يدي نوع جديد للدولة على

أساس جوهرى ، حيث تعمل فيما بعد على الفأة وجودها ، وتحل إدارة الأشياء فى محل حكومة البشر • (١) أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فيرون أنه يمكن تحويل الدولة الموجودة الى أداة ديمقراطية للبناء الاشتراكى على مراحل ، وبذلك لا تكون هناك ضرورة للاطاحة بها ، اذ يمكن الاستيلاء عليها بكسب اغلبية ناخبها الى الصف الاشتراكى •

وقد أعلن الاشتراكيون الديمقراطيون ان الديمقراطية البرلمانية وحكم الأغلبية ، أساس لا محيد عنه للاشتراكية • ومعظم هؤلاء الاشتراكيين ، تقوم تنظيماتهم فى البلاد التى تمتعت بعد عام ١٩١٨ بحق الانتخاب العام ، أو على الأقل بحق الرجال وحدهم فى انتخاب المجلس التشريعى الأساسى • أما الشيوعيون فلا يفكرون بعقلية الأفراد النخبين أو الأغلبية ، وإنما يفكرون بعقلية الطبقات المنظمة باعتبارها مستودعات للقوة • وهم مهياون تماما لاهداف حق التصويت لأفراد الطبقات المعارضة ، ويؤسسون آمالهم على الديكتاتورية التى سوف تحرم كل «الأعداء الطبقين» من المشاركة فى أى نفوذ سياسى • وهؤلاء الشيوعيون ، تقوم تنظيماتهم بصفة أساسية ، فى البلاد التى تفتقر الى وجود ديمقراطية برلمانية • ومع ذلك ، فقد كانت الديكتاتورية التى ينادى بها الشيوعيون دائما ، ديكتاتورية طبقة واحدة هى البروليتاريا ، أو ديكتاتورية مزيج من طبقات العمال والفلاحين التى تعمل تحت القيادة البروليتارية • وهكذا أصبحت ديكتاتورية الطبقة هى ديكتاتورية حزب الطبقة ، باعتبار أن هذا الحزب وحده هو الممثل الحتمى للطبقة ، حيث تنطوى فيه آمال الطبقة فى مجموعها ، ومن هنا أصبح مغولا أن يحكم باسمها •

ومن ناحية أخرى ، فإن الاشتراكيين الديمقراطيين قد أنكروا أن ماركس دعا الى الديكتاتورية ، بهذا المعنى الذى يصوره بها الشيوعيون ، وقالوا أن ماركس إنما قابل بين ديكتاتورية البروليتاريا وديكتاتورية البورجوازية فحسب ، بمعنى أن يقوم حكم الأغلبية مقام حكم الأقلية ، وبمعنى أن تعتبر البروليتاريا تشكيلا يتكون من الغالبية العظمى للشعب بأسره ، حيث تضم أصل الرفء المستغلين ، بقدر ما تضم سكان المدن المنخرطين فى سلك الصناعة الحديثة • بينما كان الشيوعيون من جانبهم ، يستعملون كلمة « البروليتاريا » بمعنيين مختلفين ، الأول يشمل الطبقات المستغلة فى مجموعها ، والثانى يشمل العمال الصناعيين وحدهم ، أو حتى هؤلاء الذين يعملون فى الصناعة الواسعة المدى فحسب • أما موقف الشيوعيين من الفلاحين ، فكان يصدر من اعتبارهم أن

(١) المقصود بهذه العبارة عند المؤلف ، أن المهمة ستكون مقصورة على مجرد إدارة وسائل الإنتاج ، وليست مجرد التحكم فى علاقات الأفراد • •

الكتلة الصغيرة من المزارعين الفقراء والصالح الزراعيين المصميين ، حلفاء طبيعيين للبروليتاريا ضد الطبقات الأكثر غنى ، كذلك يصدر من نظرتهم الى المزارعين ، بوصفهم أفرادا ينخرطون فى أشكال متدرجة للنتاج على نطاق صغير ، بحيث يتعين اخراجهم من بدائيتهم عن طريق التصنيع للأساليب الزراعية ، تحت القيادة البروليتارية الحازمة واشرافها .

وعند بداية الحركة الشيوعية ، ظهر خلافا مع الاشتراكية الديمقراطية بوضوح فى شكل حاد ، عند تناول موضوع الاقاليم المستعمرة تحت حكم القوى الامبريالية . فقد حث أكثرية الاشتراكيين الديمقراطيين ، على الحاجة فى مثل هذه الاقاليم ، الى نوع أفضل من المعاملة للوطنيين ، والى تطور تدريجى لاجهزة الحكم الذاتى ، نحو حكومة ذات استقلال داخلى كامل ، تمضى فى توافق مع سياستهم المحلية ، على تدرج مراتبها . بينما كان الشيوعيون باعتبارهم الأعداء الظاهرين للامبريالية والاستعمار ، يسرون قدما لاشعال الثورة فى المستعمرات ، والتصفية النهائية للحكم الاستعماري . وهكذا تعارضت السياسة الإصلاحية مع السياسة الثورية تماما ، فى أى منطقة مستعمرة استطاعت الحركة الشيوعية ان تدق فيها جفورا .

ولو نظرنا الى الموضوع نظرة عالمية شاملة ، تكان من اليسير ان نرى ، انه لم يكن للشيوعية ولا للاشتراكية الديمقراطية فى الحقيقة ، رسالة عملية للممارسة فى كل البلاد . فمن ناحية ، لم يكن هناك أى احتمال مطلقا ، فى ان دولا معينة مثل اسكتلندا أو بريطانيا العظمى ، قد ترغب فى مطاوعة الثورات الشيوعية على الاطاحة بنظمها القائمة ، التى يمكن على أية حال تعديلها تمديلا ملموسا ، لو كانت غالبية شعوبها على استعداد للتصويت من أجل تسليم احزابها الإصلاحية زمام الحكم . ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك فى روسيا قبل عام ١٩١٧ ، أى طريق مفتوح غير طريق الثورة ، لأن ارادة الأغلبية من أجل الإصلاح لم يكن معترفا بها منذ البداية ، ولأنه لم يكن يوجد كذلك أى أسلوب دستورى للنهوض بتقدم ديمقراطى . وقد وقعت بعض الدول وبخاصة ألمانيا ، فى منتصف الطريق بين هذين الموقفين المتعارضين ، ذلك أنه كانت لديها برلمانات منتخبة فى حرية واسعة ، ويسلطات ذات قدر موفور ، ولكن لم يكن لهذه البرلمانات اشراف على الحكومة التنفيذية ، التى ظلت فى أيد غير مسئولة ، فكان لا مناص عند وقوع صدام حيوى بين المجلس الشعبى والحكومة التنفيذية ، من تسويته عن تفاهم ، او اقراره باستعمال القوة . أما فرنسا ، فقد وقعت كذلك متراوحة بين الطرفين لأسباب مختلفة ، ذلك أنها كانت ذات تقليد ثورى مستمد من انتفاضة ١٧٨٩ ، ولأن هذا التقليد كان يضم بين طياته ، عناصر كبيرة لم تكن لتقبل أنظمة الجمهورية البرلمانية على الإطلاق . وقد اتخذت إيطاليا موقفا غامضا

لكذلك ، بسبب الضعف فى تقليدها البرلماني ، وبسبب الخلاف الذى طال احتدامه بين الكنيسة والدولة ، بحيث لم يبن لها اتجاه بين الديموقراطيات البرلمانية والبلاد الخاضعة لحكم مطلق . اما الأحزاب البرلمانية فى اليابان ، فلم تهيم لنفسها أبدا ما يخولها إصدار الأوامر للقوى العسكرية ، أو الصدم من سلطات الحاكم المؤله ، الى وضع يتمثل فيه حكم الملكية الدستورية .

ولقد كان البيان الذى أصدرته الدولية الثانية التى أعيد احياؤها عام ١٩١٩ فى اجتماع برن ، معقولا فى جلاء من حيث النظرة العالمية ، فهو لم يكن يحمل اية رسالة الى الروس أو الصينيين أو اليابانيين ، كما لم يكن ينطوى الا على القليل بالنسبة للألمان أو العليان ، باستثناء التجاوب مع تنظيمات جمهورية فايماى الجديدة ، التى لم تكن قد قامت بعد . ولكن البيان المثير الذى أصدره الكومينترن المنشأ حديثا ، بعد شهر أو أكثر فى موسكو ، كان على الأقل متحيزا بقدر ما استند اليه من اصرار عقائدى ، يعلن فيه أن أمام البروليتاريا فى جميع الأقطار واجبا ظاهرا ، لتمضى على هدى موسكو فى كل الميادين - الأمر الذى لم يكن فى الحقيقة عمليا بالنسبة لبريطانيا العظمى أو اسكتلندا ، أو الولايات المتحدة ، بل لم يكن أقل كثيرا فى ذلك بالنسبة لاطاليا وفرنسا ، أو بالنسبة لجمهورية فايماى على النحو الذى اظهره الأحداث - دون أن يذكر البيان شيئا عن استراليا ونيوزيلاند ، وعن كندا والمكسيك ، أو فى الحقيقة عن الهند وسيلان . ولقد كانت أحزاب الوسط فى فيينا ، التابعة لدولية « الاثنين ونصف » (١) ، هى وحدها التى استطاعت أن ترى كم هو عبث حقا ، أن يوضع أسلوب واحد للتطبيق فى كل الأقطار ، دون اعتبار لظروفها وتقاليدها ، ودون تقدير للفرص المتاحة أمام شعوبها . اما محاولة فيينا للتوفيق بين المتنازعين ، على أساس الاعتراف بوجهتى النظر كليهما ، للتطبيق على نحو محدود ، فقد طرحها جانباً دهاة التعصب المتناحرون .

والآن ، دعونا نلتفت لحظة الى وءاء على عمق أبعد ، ونحاول أن نرى كيف تطور الفكر الاشتراكي منذ بواكيره الأولى فى نهاية القرن الثامن عشر ، الى حركات برزت فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية . ونحن نحتاج فى هذا الاسترجاع ، الى أن نسجل ملاحظة عن أول مصمم اشتراكي ، وهو جراكوس بابوف ، ومؤامره فى عام ١٧٩٦ ، مؤامرة الأكفاء ، ذلك أنه ولو أن كلمة « الاشتراكية » لم تكن قد ولدت بعد ، فإن بابوف له من الصداوة المشهودة ، ما يهيئ النظر اليه بوصفه أول مفكر اشتراكي ، وضع نفسه على رأس حركة لها

(١) دولية الاثنين ونصف ، هى الدولية الثانية ونصف التى عاشت فيما بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٢ ، وقد كتبنا عنها بريد من الشرق فى حلتى سابق بالفصل السادس من هذا الكتاب .

غرض اشتراكي واسع النطاق : ثم ان مما له دلالة ، انه بدأ بوصفه متآمرا ثوريا ، يسمى الى قيادة الثورة الفرنسية الكبرى ، نحو مزيد من مرحلة المساواة . وقد انبثت عن بابوف ومؤامرته ، صف طويل من المتآمرين الاشتراكيين : بلانكي وبابويه ، فالجنح اليساري المتطرف من السكارتيين البريطانيين ، فكوميون باريس ، ثم زعماء الثورة البلشفية نفسها لعام ١٩١٧ في ملاح معينة ، بالرغم من ان اتهام لينين بالتبعية لبلانكي ، كان كثيرا مايقابل بالنفي القاطع . ومن بين عدة تقاليد يزخر بها السجل الاشتراكي ، هناك تقليد لاجدال في امره بذلك هو الانتفاضة المتمرة لنخبة ممتازة من الجماعة للتحسسة من الثوريين ، الذين يهدفون بانتفاضتهم الى جذب الكتلة الخاملة من خلفهم نحو المجتمع الجديد ، بقوة الاحتذاء بالقذوة كما هو الشأن في قوة الاحتذاء بالسنة . وقد حدث في كثير من الاحيان وفي عديد من البلدان ، ان كانت هناك مجموعات من الاشخاص ، الذين كان تصورهم الفريزي للثورة الاشتراكية يتفق مع مثل هذه الانتفاضة .

ولقد يظل الامر على هذا النحو ، حتى في البلاد التي لا تسنح فيها الفرصة لمثل هذا الاستعلاء المتمرد ، لان مثل هذا النزوع للتمرد ، انما هو مسألة طبع في الغالب ، ثم هو يتعلق بالعجز الخلقى عن التفكير على اى وجه آخر ، ولو انه توجد بطبيعة الحال اوقات واماكن ، يضطر فيها أشخاص كثيرون ممن لا يكونون على هذه الشاكلة ، الى الالتجاء للتمرد في ظروف خاصة ، باعتبار هذا التمرد سلاحا سياسيا .

اما التيار الثاني للتقليد الاشتراكي ، فهو مختلف في اساسه . وقد تمثل بزوغ هذا التيار في الرائدین الاولين للمجتمع ، روبرت اوين وشارل فوريه ، بمشروعاتهما من المجتمعات الصغيرة ، بعد ان تسجبا من التظاھن حولها ، لیتابعا الحياة الطيبة في الجماعات الصغيرة للمنتجين والمستهلكين ، الذين يتمتعون غالبا بالاكفاء الذاتي ، ويتعاونون في كسب سبل العيش بدلا من التقاتل عليها . وكان الاثنان متشبعين بالفلسفات الاجتماعية عن الرفاهات الطيبة المتبادلة . ومما لاشك فيه ، ان دعوة فوريه الى الميول الانسانية الطيبية ، ودعوة اوين للمبدأ الأخلاقي في التضامن الاجتماعي ، كانتا مختلفتين تماما ، وتتناولان مجموعتين متباينتين في المجتمع . وقد كان لاوين ارتباط وثيق بحركة الطبقة العاملة ، في مرحلة معينة من مراحل تطورها ، الامر الذي كان يفتقده فوريه ، ولكنهما كليهما كانا يوتوبيسين ، اذ هما يسميان الى اعادة تشكيل المجتمعات القائمة ، على اساس من الارتباط وجها لوجه في المجتمعات الصغيرة ، التي كان كل منهما يامل على مر الزمن ، في ان تم الارض بأسرها . وهما يسميان الى ان تتركز العلاقات على اساس فيدرالى واسع ، فتصبح مشكلة السلطة بأسرها مشكلة غير ذات موضوع ، ولا

معنى لها في مواجهة الحرية الشاملة التي يتمتع بها كل من هذه المجتمعات الإنسانية. أما خليفتهما كايه ، فقد اختلف عن كل منهما ، إذ أنه سعى إلى إنشاء مجتمع أكبر ، ترابط فيه الجماعة وفقا لتنظيم أكثر جدية في المساواة ، حيث تنتهي فيه الاختيارية التي نادى بها أوين وغورييه ، لتقوم في مقامها عصبية من الترابط على نطاق أوسع . ولكن كايه ، كان ينتمى كذلك إلى خصكر اليوتوبيين (المثاليين) الذين كانوا يتصورون أن المجتمع الجديد ، سوف ينبثق نتيجة انسحاب اختياري ، مما كان يسميه أوين « العالم القديم غير الأخلاقي » ، المتداعى في تطاحن ، للدخول في توافق من الترابط القومي يستند إلى استئثار الصفات المثلى في طبيعة الإنسان (١) .

أما المدرسة الثالثة المبكرة ، فكانت في جوهرها متباعدة عن المدرستين الآخرين ، ذلك أن هنري سان سيمون ، لم يكن ثائرا بطلب المساواة ، ولا هو صاحب نظرة يوتوبية ، بل كان مخططا ذا عقيدة لها وزنها في التطور التاريخي . وقد رأى أن مهمة القرن التاسع عشر ، هي تحرير الجنس البشري من حكم « المتبطلين » ، وهم أولئك الملوك والأرستقراطيون والعسكريون ، الذين

(١) اليوتوبيا : كلمة مركبة من لفظين يونانيين « ابتدعها ابتداء السياسي الإنجليزي سير توماس مور (١٤٧٧ - ١٥٣٥) لتكون عنوانا لكتابه المشهور عن مجتمع المدينة الفاضلة ، الذي يقوم في تقديره على أساس الحكومة الديمقراطية والاقتصاد الشيوعي ، فسمى هذا المجتمع يوتوبيا ، وسمى أفرادها بالضرورة يوتوبيين .

أما المعنى اللغوي الاصيل للفظين اليونانيين « يو - توبيا » فهو بالإنجليزية *Nowhere* وبالعربية « ليس في مكان ما » .

ولما اشتهرت هذه الدراسة للمفكر الإنجليزي ، توضع الدارسون من بعده على تسمية كل محاولة لتصميم مجتمع مثالي ، باسم يوتوبيا . ومن هنا نبت الوصف المعروف لليوتوبيين الاشتراكيين ، من أمثال فيخته الفيلسوف الألماني ، وغورييه الاشتراكي الفرنسي ، وأوين المصلح البريطاني . والواقع أنه لم يخل مصر في مصور التاريخ ، من هؤلاء المفكرين الذين يبدعون بخيالهم مجتمع الكمال الإنساني ، وكان أبرزهم في المصور القديمة الفيلسوف اليوناني أفلاطون بكتابه « الجمهورية » الذي قسم فيه المجتمع إلى ثلاث طبقات ، تجرى حياة أفرادها القمازيين على نظام شيوعي بحت ، وكان أهمهم في المصور الوسيطة الفيلسوف الإسلامي الفارابي . بكتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » الذي انفرد فيه بفكرة المجتمع المثالي لمولة واحدة ، فكان أسبق المثاليين إلى تجربة الأمم المتحدة اليوم .

وهكذا كانت كلمة « يوتوبيا » عند الفرنجة ، هي مثالية « المدينة الفاضلة » عند المسلمين ، ومع ذلك ، فقد دوج المترجمون المحدثون في ترجمتهم لكلمة يوتوبيا ، على الفضائل العبرية العربية السليمة للمدينة الفاضلة ، وانتطروا كلمة مستحدثة هي « الطوبية » ، نسبة إلى طالب النور طيب - فطوبى لك به .

وقد يقتضى أن هذا أفضال لنا بحاجة إليه ، لأن كلمة يوتوبيا كما قد رأينا ، اسم علم على كتاب بعينه ، فلما اشتهر أصبح اصطلاحا متقطع الصلة باللفظ اللغوي . وهنا يتحتم الترديد وليس الترجمة ، والفرق بين الترديد والترجمة قد أوضحناه ، في هامش الفصل الأول من هذا الكتاب .

وإذا ، دع منك كلمة الطوبية ، وقل كما نقلها أصحابها يوتوبيا ، وإن شئت لها مزيدا من البيان العربي ، قل هي مثوى الكمال عند البشر .

« الترجمة »

سيطروا على الأمور قبل الثورة العظمى وبمدها على السواء، لتحل في مجملهم طبقة « العلماء » وهم أولئك الرجال ذوو النظر العلمي ، الذين سوف يعيدون بناء الوحدة المفقودة ونظام المجتمع ، بتطويع وسائل الإنتاج لخدمة المجتمع ، وخدمة الطبقة الأكثر عددا وأشد فقرا ، قبل سائر الآخرين . وفي نظر سان سيمون ، أن الذي سوف يتأتى ، ليس هو صراعا طبقيًا بين العمال وأصحاب العمل ، وإنما هو تعاون بينهما لوضع حد للحرب والاستغلال معا ، وخلق اقتصاد مخطط يتقدم إنتاج الثروة في ظله تقيما واسع الخطى . وفي ظل هذا الحكم الخبير ، تظهر مسيحية جديدة « تصفو فيها العقيدة اللاهوتية كلها من الشوائب ، وتشرّف فيها الحقيقة العلمية وحدها » .

وقد أضاف تلاميذ سان سيمون الى عقيدة « المعلم » تصريحاً بعدم شرعية كل الثروات الموروثة ، والحاجة الى منح الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ، وفق ضوابط جادة لكفاءة الرجال ، يجعلها ذات نفع للصالح العام . ولكن بعضهم ، لا سيما أنفانتان ، قد مضى في تفسيرات غامضة قريبة من العقيدة الدينية للمعلم ، وهي تفسيرات قللت من شأن الحركة وساعدت على هدم أهميتها الاجتماعية . غير أن الفضل يرجع الى سان سيمون وأتباعه ، في تلك المسحة من التفكير الاشتراكي ، التي تسلك الاشتراكية مع دعاة الاقتصاد المخطط ، ومع ذلك الاتجاه الذي يسلكها في عداد التقدم التكنولوجي والصناعة الكبرى ، بوصفها الأسس الضرورية لنظام اشتراكي .

أما التطور الرابع الكبير في الفكر الاشتراكي ، فقد جاءت به دراسة لويس بلانك ، التي طورها فيما بعد فردينان لاسال ، على نحو معين من اتجاهاتها . وقد كانت أعظم مساهمة قام بها بلانك في هذا الشأن ، هي فكرة « حق العمل » بوصفه الواجب الملقى على عاتق الدولة ، في إتاحة فرصة العمل لجميع العاملين الراغبين ، على نحو ما عبر عنه في كتابه « تنظيم العمل » ، الذي نشر لأول مرة في عام ١٨٣٩ . لقد كان بلانك يدعو الى نظام يحكم فيه العمال مراكز العمل القومية حكما ذاتيا ، على أن تقوم بإنشاء هذا النظام وتمويله دولة إصلاحية ديمقراطية ، وتترك فيه الحرية لهم يدبرون شئونهم الخاصة ، ولا يخضعون الا لشراف عام على التنسيق والتخطيط ، يقوم به ممثلو الشعب بامرهم . وقد طبق لاسال هذه الفكرة في ستينيات القرن التاسع عشر على ظروف بروسيا ، مطالبا بان تقدم الدولة البروسية رأس المال ، لتنمية جميعات المنتجين التعاونية بإدارتها الذاتية ، وأن تعمل الدولة وفق نظام سياسي ينهض على حق الانتخاب العام ، ويحول الدولة من عدو للجماهير ، الى الاداة الجوهرية في تحريرهم من الرق .

وقد ساهم كل من بلانك ولاسل ، في نمو الفكرة التي تنصب الى أن الاشتراكية تتطلب تدخل الدولة ، لإيجاد تنظيم الأحوال الاجتماعية والصناعية

بل لتجعل الدولة مسئولة بالفعل عن تدبير الصناعة عن طريق روابط العمال ، تكون وتطغى التشجيع تحت رعاية الدولة . ومع ذلك ، فإن هذا المفهوم للاشتراكية ، يجرى في تعارض مباشر ، مع كل من « الاشتراكية العلمية » الجديدة التي نادى بها ماركس وإنجلز في أربعينيات القرن التاسع عشر ، والمذهب المغاير أصلا الذي نادى به برودون في الوقت نفسه على التقريب . ذلك أن ماركس وإنجلز قد قلما في كتابهما عن « التصور المادي للتاريخ » ، مذهبا خلاصا فيه الى أن تاريخ الجنس البشرى ، هو سجل للحلقات المتعاقبة في الوان الصراع الطبقي ، التي تناقست في آخر مراحل هذا التاريخ الى طبقتين اثنتين فحسب ، هما الرأسمالية والبروليتاريا ، اللتان سوف يستمر الصراع بينهما في حدة اشد ، الى أن يطاح نهائيا بالبورجسوازيين الرأسماليين ، في ثورة تنبث من افراد طبقة البروليتاريا الذين استغلهم هؤلاء ، ثم يعاد تنظيم المجتمع على أساس متحرر من الطبقات ، ومن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية . ويرى ماركس أن كل الطبقات الأخرى دون ذلك ، انها هي في سبيل الاختفاء تحت ضغط التقدم التكنولوجي ، اذ قد حل الرأسماليون في محل الاقطاعيين شيئا فشيئا باستيلائهم على مقاعد الحكم ، ثم خرجت من السوق طبقات البورجوازية الصغيرة ، واصحاب الحرف الصغيرة والمزارعون ، بحكم الانتاج الكبير ذي القدرة الاقتصادية الفائقة . وهكذا كانت الرأسمالية الكبيرة في تقدير ماركس ، تعتبر الى حد معين ، عاملة بالضرورة من أجل التقدم ، ولكنها كانت تحمل تناقضات بين طياتها ، حالت نهائيا دون تقدمها الى ماوراء هذا الحد المعين ، ودفعت بالبروليتاريا التي تضاعف نموها ، الى الميدان في مواجهتها ، بوصفها قوة يتزايد تهديدها يوما بعد يوم . ويقرر ماركس أن النتيجة يمكن التنبؤ بها على يقين علمي ، تلك هي الاطاحة بالرأسمالية ، وتطويع وسائل الانتاج للاشتراكية تحت اشراف البروليتاريا .

ومما لاشك فيه ، أن ماركس كان يتوقع أن تحدث هذه الخاتمة في وقت قريب جدا ، بوصفها نتيجة محتومة لواحدة من الازمات المتواترة ، التي كانت تتمرض لها الرأسمالية على عهده . وقد غلط ماركس قدر كل من الصلابة الرأسمالية وامكانية الدول المحكومة رأسماليا ، في المسارعة لاتخاذ الطبقة الرأسمالية المهددة . كذلك بالغ ماركس في تقدير قوة تضامن البروليتاريا ، وفي احتمالات الانطواء تحت راية البروليتاريا ، من جانب طبقات المجتمع التي تكون قد تداعت اليها بحكم تقدم الرأسمالية الكبيرة ، ومن جانب الفلاحين الذين يكونون قد ازدادوا فقرا بحكم التصنيع التقدمي للزراعة . ولكنه كان على حق في تنبؤة بان الصراع بين العمال والرأسماليين ، هو الصراع البائد للقرن التاسع عشر النصرم ، في الدول الرأسمالية المتقدمة . وكذلك كان على حق في تنبؤة بزيادة الميل نحو الانتاج على نطاق واسع فأوضح .

ولقد أحدثت الاشتراكية الماركسية أول تأثير كبير لها على العمال في الدول المتقدمة ، أيام الدولية الأولى في ستينيات القرن التاسع عشر . وفي عام ١٨٦٧ نشر أول جزء من مؤلفه الكبير « رأس المال » وفي العام نفسه ، أسس أتباعه حزب الأيزناخ الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا ، لمعارضة « الرابطة العلمية للرجال العاملين الألمان » التي أسسها لاسال قبل ذلك بضعة أعوام . وقد كانت العناصر الكبرى للتعارض بين الماركسيين واللاساليين خلال السنوات التالية ، تنصل أولا بالقانون الحديدي الخاص بالأجور ، الذي أيده اللاساليون بينما رفضه الماركسيون ، ثم الاتجاه الذي يسلكه الاشتراكيون في تعاملهم مع الدولة الأمر الذي كانت له دلالة مباشرة على نحو كبير . وفي هذا الصدد ، بينما تطلع اللاساليون إلى الدولة ، التي أعيد تشكيلها على أساس من حق الانتخاب العام ، لتعمل بوصفها المشجع للمشروعات المنتجة للعمال في مواجهة الرأسماليين ، إذا بالماركسيين يعلنون ضرورة استئصال الدولة الرأسمالية جذورا وقروعا ، وبناء دولة جديدة على أنقاضها ، تستند في رسوخ إلى حكم العمال .

لقد كان هذا تباينا صارخا بين المذهبين ، ولكنه لم يحل دون اندماج الأحزاب الألمانية الماركسية واللاسالية في مؤتمر جوتا لعام ١٨٧٥ ، على أساس برنامج متفق عليه ، ندد به ماركس في صراحة ، باعتباره اذعانا كبيرا لوجهه النظر اللاسالية ، في شأن الدولة على وجه الخصوص . وبرغم ذلك فإن أتباعه الألمان تجاهلوا احتجاجه ، ومضوا قدما في الاندماج ، الذي اعتبروه ضروريا للكفاح المؤزر ضد حملة بسمارك المناهضة للاشتراكية . أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني المتحد ، الذي انمست بنجاح من هذا الكفاح ، فقد أصبح بعد ذلك نموذجا للأحزاب الاشتراكية في أغلب أوروبا ، باستثناء بريطانيا العظمى ، حيث لم يحصل الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذي أسسه هيندلمان إلا على تأييد ضئيل للغاية ، وسرعان ما أخذ يذوى ليصبح غير ذي شأن تماما ، بحكم نمو الأحزاب غير الماركسية ، وهي حزب العمال المستقلين بزعامة كير هاردي عام ١٨٩٣ ، ثم لجنة تمثيل العمال لعام ١٩٠٠ ، التي أصبحت بعد ذلك حزب العمال في عام ١٩٠٦ . ولكن الأحزاب الماركسية الاشتراكية الديمقراطية ، في معظم أقطار غرب أوروبا ، وهي اسكتلندا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا معا ، قد بدأت في ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته ، تلعب دورا مسيطرا في سياسات الطبقة العاملة ، بينما كان الميدان في فرنسا وروسيا منقسما بين الأحزاب الماركسية واللاماركسية ذات الطابع المختلفة .

وهكذا أصبحت الماركسية ، في شكلها الذي أعطاه لها الحزب الألماني الاشتراكي الديمقراطي ، ذات النفوذ المسيطر في الدولية الثانية ، التي أقيمت في فرنسا عام ١٨٨٩ ، واستمرت على هذا النحو حتى نهاية الدولية

الثانية فى عام ١٩١٤ . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا النفوذ الماركسي لم يسلم من التحدى فى كل نقطة منه ، ولو أنه كان يبدو صاحب الغلبة ، مرة بعد مرة ، على القوى المناهضة له . أما التحدى الأساسى حقا ، فقد ووجهت به الماركسية فى الدولية الأولى نفسها ، خلال الأعوام الستينيات من القرن التاسع عشر ، حين كان على ماركس أن يدخل أولا فى معركة مع تلاميذ برودون ، ثم مع المعارضة الجسيمة لميخائيل باكونين الروسى ، الذى كانت سيطرته قوية على قطاعات معينة من الدولية ، بحيث جعلت ماركس يقضى عليها (القضاء المبرم ، بنقل مقر قيادتها الى الولايات المتحدة ، بدلا من المخاطرة بوقوعها فى ايدى انصار باكونين .

وكثيرا ما تكتل برودون وباكونين معا ، حيث كان اتباعهما متساوين فى معارضتهم لماركس ، ولكنهم فى الحقيقة كانوا مختلفين تماما فى نظرتهم ، ولو أنهم كانوا يشتركون فى العداء العنيف للمركزية وللدولة ، بوصفها آلة للتحكم البيروقراطى . وكان برودون مؤمنا فى الحقيقة عن يقين ، بفضائل الكيان الاستقلالى للفلاحين ، الذى يقوم على صفار المنتجين الذين يزعمون أرضهم بأنفسهم ، وأصحاب الحرف الصغيرة الذين ينتجون السلع بالمثل على أساس فردى ، فى تعاون من أجل السوق الاستهلاكية مباشرة . وكان يريد أن يقوم بنك شعبى بتقديم قروض سخية لمثل هؤلاء المنتجين ، فيضمن لهم بذلك وسائل العمل . كذلك أراد برودون أن يحصل كل منتج على مكافأة ، تتفق مع النجاح لمجهودده الشخصى أو العائلى ، على أساس ارتباط حر . وقد عارض انصار برودون فى الدولية الأولى ، تبعا لذلك ، الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، بما فى ذلك الأرض ، وناصروا المشروع التعاونى الحر ، الذى لا يتلقى المساعدة من الدولة ، بل يتلقاها من بنوك التسليف تحت اشرافها بالذات . والواقع أنهم كانوا فوضويين أكثر منهم اشتراكيين ، إذا كانت الاشتراكية تؤخذ على أنها تشمل ملكية الدولة . وقد كانت هزيمتهم فى الدولية الأولى على ايدى دعاة الملكية العامة ، أول تعريف فى الواقع ، لتحديد الاشتراكية الماركسية على هذا النحو الواضح من الملكية .

ولكن لم يكد انصار برودون يهزمون ، حتى سرعان ما تبدى انصار باكونين فى معارضة جديدة لماركس ، تظاهرها كتلة اتباع الدولية من الاسبان والاطليان ، وبؤيدها قطاع كبير من السويسريين ، الذين يتركزون فى منطقة جورا لصناعة الساعات ، حول « لو لوكل » ثم « لاشو دو فوند » . وقد واجهت هسليجه المعارضة الجديدة الماركسيين بتحد أساسى ، وذلك برفضها حق مجلس لندن العام الذى يشرف عليه ماركس ، أو أى هيئة مسئولة أخرى على اليقين ، فى وضع سياسة أو برنامج معين ، يلزم القطاعات القومية والمحلية ، التى كانت تتشكل منها الدولية فى تفكك . كذلك اعطى باكونين فى فلسفته الاشتراكية

العامة ، تأكيده للاستقلال الأولى للجماعة المحلية التي لا حواجز فيها ، وتأكيده لحقها في تقرير مصيرها دون الخضوع لأي إشراف بسلطى من الخارج . وأبدى الرغبة في النزول بالدولية الى وضع تكون فيه مجرد هيئة استشارية فحسب ، بغير سلطان لتلزم به القطاعات القومية والمحلية . ثم أعلن حرباً شاملة على الدول في جميع أشكالها ، بوصفها أجهزة للتسلط البيروقراطى على الجماهير . ويقول باكونين ، انه يوجد تضامن طبيعى في الجماعة المحلية ، التي يمكنها ادارة شئونها على أساس من التعاون الحر للرجال مع الرجال ، بينما الوحدات السياسية الكبيرة ، كتلك الدول القومية ، تكون بالضرورة مؤلفة من حكام ومحكومين ، لا يوجد بينهم مثل هذا التضامن .

وقد كان هناك شقاق ، كذلك بين انصار باكونين وانصار ماركس ، حول الموضوع الخاص بمطلب الملكية ، فأنصار باكونين رغبوا في التركيز على حملة لالغاء الوراثة ، بينما رد الماركسيون بأن الوراثة ليست الا مجرد مرض لمرض الملكية الخاصة نفسها ، وقالوا انه يجب أن يوجه الهجوم الى المرض وليس الى العرض . ومهما يكن ، فعلى الرغم من أن هذا النزاع قد اختلط كثيرا بالخلاف القائم بين ماركس وباكونين ، الا انه كان فى الحقيقة خلافا سطحيا اذا قورن بخلافهما الكبير حول مسألة السلطة والمركزية . فبينما ينظر ماركس الى قيام احزاب سياسية مركزية للطبقة العاملة ، بوصفها الخطوة الضرورية التالية فى طريق الثورة الاشتراكية ، اذا باكونين يرى ان هذه الاحزاب ادوات خيانة لمصالح العمال ، من حيث النمو العتمى داخل هذه الاحزاب للميول البيروقراطية ، ومن حيث نزوع الاحزاب الى مهادنة الدولة المتسلطة ، بدلا من ان تجعل هدفها الرئيسى فى سياستها الاشتراكية هو هدم الدولة تماما .

وقد نجح ماركس فى مؤتمر هولندا لعام ١٨٧٢ ، اثناء فية الايطاليين الذين رفضوا الحضور ، فى طرد باكونين من الدولية ، وبعد ذلك نجح فى نقل قيادتها الى الولايات المتحدة ، حيث انتهت فى السنوات القليلة التالية ، بعد فترة من الجمود والاحتضار . ولكن معارضيه استطاعوا أن يقيموا بقايا الدولية فى أوروبا ، لعدة سنين ، تحت رعاية الفوضيين والسندبكاليين بصفة رئيسية ، حتى انتهت كذلك اثناء محاولة جديدة لتوحيد القوى فى مؤتمر جنت للوحدة عام ١٨٧٧ . وقد رسم هيكل الدولية فى مؤتمر سري عقد عام ١٨٨١ - وكان هيكلا فوضويا بحتا - ولكن لم تكن هناك بعد ذلك اية رابطة اشتراكية رسمية ، فيما عدا قلة من المؤتمرات فى المناسبات الخاصة ، حتى انشئت الدولية الثانية عام ١٨٨٩ . وقد حدث فى خلال هذه الفترة ، أن تجدد الصراع دفعة واحدة بين الاشتراكيين والفوضيين ، والى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالماني بقتله القوى ضد الفوضيين ، الذين طردوا مرارا من المؤتمرات الدولية ، ليمودوا الى الظهور بتحد جديد فى كل اجتماع ثل . وقد أصبح وجود الحزب الاشتراكى الديمقراطى النظم تنظيما دستوريا ، والذي يتناقض فى الانتخابات

البرلمانية حيثما وجدت ، أصبح مثل هذا الحزب في الدولية الثانية ، هو التماس
لصلاحيه العضوية فيها ، تلك العضوية التي كانت مقصورة على الأحزاب
الاشتراكية التي تقوم على اساس الصراع الطبقي . ولم يكن من اليسير دائما
تفسير هذا الوضع على أية حال ، ومثال ذلك ، أن حزب العمال البريطانى
لم يتخذ من الصراع الطبقي صفة يختص بها في تصريحاته السياسية ، ومع
ذلك فقد اعترف به حزبا مشتركا بالفعل في الصراع الطبقي ، بغض النظر عما
إذا كان قد نادى بذلك أو لم يفعل ، بينما الجماعات الفوضوية التي أعلنت
في فخر عن مبادئها الطبقيّة ، كانت تستبعد في حزم إذا رفضت الاشتراك في
العمل البرلماني . وفي بلاد مثل روسيا ، التي لم يكن فيها برلمان يجرى التنافس
على مقاعده الى ما بعد ثورة ١٩٠٥ ، كانت النية يؤخذ بها على أنها واقع عملي ،
فيسمح للروس الديموقراطيين الاشتراكيين - سواء في ذلك المنشفيك
والبولشفيك وكذلك الثوريون الاشتراكيون من غير الماركسيين - بالانضمام
الى صفوف الدولية ، كما سمح لكل من الاشتراكيين « المتطرفين » والاشتراكيين
« المعتدلين » في بلغاريا على السواء بالانضمام الى الدولية ، على الرغم من
العداء الشديد بين الفريقين ..

وفي الدولية الثانية ظهر الألمان الديموقراطيون الاشتراكيون متمسكين في
حزب واحد . ولم يكن الفرنسيون كذلك ، حتى أرغوا على الوحدة تحت
الضغط الشديد من الدولية عام ١٩٠٤ . ذلك أن الاشتراكيين في فرنسا
كانوا منقسمين في حدة الى عدة جماعات متناحرة ، وأقد تزعم جول جويرد
أقدم هذه الأحزاب وهو حزب العامل ، بالاتفاق التام مع العقيدة الماركسية ،
وبتحالف وثيق في أغلب الأمور مع الألمان . بينما جمع جان جوريس زعيم
المجموعة الاشتراكية المستقلة ، أتباعا كثيرين من حوله ، تمهدوا بالسفاه
من الجمهورية البورجوازية ضد أهدافها المناهضين للديموقراطية والمناهضين
للسامية ، وكانوا على استعداد إذا دعت الضرورة للتمساك مع البورجوازية
الراديكالية في هذا الدفاع ، الذي اعتبره أنصار جويرد أمرا مضادا لاستقلال
المبادئ الاشتراكية . أما الحزب الثالث الذي يتزعمه أداوراد فابان ، فقد
وأصل التقليد العنيد للبلاتكيين . ولتمت حزب رابع يرعاه بول بروس ، أعلن
عن نفسه بوصفه حزب « الممكن » وركز بصفة رئيسية على تدابير الإصلاح
الاجتماعي ونشاط البلديات . فضلا عن ذلك ، فإن الوضع في فرنسا كان
معقدا نتيجة لاتجاه نقابات العمال المنظمة في الاتحاد العام للعمل ، والتي أعلنت
عن تأييدها للامتناع عن أى ارتباط بالأحزاب السياسية - بينما تركت أعضاؤها
أحرارا في الانضمام الى هذه الأحزاب إذا أرادوا - وكذلك رحبت بالسنديكالية
المقايرة للفوضوية ، التي كانت تستلهم وحدها من الأصول الفكرية لبرودون أكثر
من ماركس .

والحق ان السنديكالية ، التي ضربت جذورها في ايطاليا واسبانيا ، بقدر ما دقت شعاعها في فرنسا ، انما كانت تحديدا جديدا في السنين الاولى من القرن الحاضر ، للاشتراكية الماركسية في مظهرها الثوري والاصلاحي على السواء . كذلك كانت هناك في امريكا واستراليا سنديكالية شبيهة لها تتمثل في حركات « عمال العالم الصناعيين » . اما السنديكالية الاوربية ، فكانت بحكم تميزها عن السنديكالية الامريكية ، هي الوريث المباشر للفوضوية ، وقد شنت هجومها على الاشتراكيين التقليديين ، من وجهة النظر المحلية والفيدرالية نفسها . ولكن قيل ان الاحزاب السياسية قد اودت بدعاتها في حتمية لازمة ، الى شروء الاولجارية ، وتهددت التضامن التلقائي ، الذي نتج عن الخبرات المشتركة للحياة اليومية في مراكز العمل . وعلى هذا النحو ، كان يقال في المجال الصناعي : « ان الكفاح الطبقي لا يمكن ان يقوم الا من مستوى الطبقة » .

ولم تؤد الارتباطات السياسية الى الاشراف البيروقراطي والاولجاري فحسب ، بل ردت كذلك الى المساومة ، من اجل ارضاء ومواءمة الجماعات الهامشية العابرة للناخبين . وهكذا فان العمل السياسي قد لطم الكفاح الطبقي وقضى نهائيا على الدفع الثوري للطبقة العاملة .

على ان لينين ، قد اتخذ في الحق نظرة معارضة ، اذ هو اعتبر ان السياسة هي المحل الرئيسي للنشاط الثوري ، وطالب بالاشراف السياسي على النقابات العمالية ، التي تكون معرضة في حالة عدم وجود هذا الاشراف ، الى ان تقع بمجرد الاعمال الاصلاحية فحسب . ولكن لينين كان يفكر في روسيا ، حيث كان للعمل السياسي بالضرورة صفته الثورية ، بينما كان السنديكاليون يفكرون في السياسات البرلمانية على النمط الغربي . ومع ذلك ، فان السنديكاليين كانوا يعارضون نوع الحزب السياسي الذي طالب به لينين ، بقدر ما عارضوا الاحزاب ذات النوع البرلماني ، ذلك انهم كانوا يعادون كل انواع السيطرة المركزية ، التي قوضت التضامن التلقائي للعمال في الصراع الصناعي المحلي ، ولم تكن لهم صلة « بالمركزية الديمقراطية » ، تلك المركزية التي كانت سمة جوهرية للبلشفية . وقد جذب الكومنترون بلا شك ، عند تشكيله عام ١٩١٩ ، الثوريين من عمال المحلات والناصر اليسارية الاخرى ، الذين شاركوا السنديكاليين عداوتهم للنظام المركزي . ولكن سرعان ما اصبح واضحا ، انه ليس هناك مجال في الكومنترون لثل هذه العناصر ، حتى لو كانت من الجناح اليساري ، ما لم تتخل عن عدائها للنظام المركزي ، وتمنح الحزب والمجلس التنفيذي للكومنترون ، حق قيادة النقابات العمالية بقصد توبيخيهما للخطا السياسية . اما هؤلاء السنديكاليون او غير السنديكاليين ، الذين انضموا في البداية الى الكومنترون ، فسرعان ما وقعوا في شجار مع زعامة بومسكي ، لم يلبيوا ان وجدوا أنفسهم خارج الكومنترون ، بل ومن اشد المعارضين له ، على نحو ما كان روزميه ومونات في فرنسا ، واتجبل يستثاق في اسبانيا . وقد كان

هذا هو المصير الذي لحق بالترويجيين بزعماء مارتن ترانميل ، ويقطاع الإيطاليين الذين اتبعوا بورديجا في الحرب الشيوعي .

ولكن قضية السنديكاليين الأمريكيين المثلة في حركة عمال العالم الصناعيين ، كانت مختلفة بعض الشيء . ذلك أن عمال العالم الصناعيين ، لم يكونوا يهدفون كثيرا الى الحكم الذاتي المحلي ، بقدر ما كانوا يهدفون الى التقاوية الصناعية على نطاق قومي يتفق مع التكامل الكبير في الأعمال الأمريكية الضخمة . ولكن الأمريكيين أو على الأصح بعض كبار زعمائهم مثل هايوود ، قد صدهم نظام الاتحاد السوفييتي المركزي بدرجة كبيرة ، وقاوموه في شدة . ذلك أن عمال العالم الصناعيين في أمريكا ، كانوا هيئة محلية الى درجة كبيرة ، تلقى بزعمائها المحليين في خضم الصراع الصناعي المحلي ، مثل الاضراب الكبير لعمال مصانع لورنس للنسيج ، كما كان يقودها على نحو واسع ، المهاجرون من أوروبا الذين اتوا حينئذ بنظرتهم السنديكالية ثم وجدوا انفسهم على خلاف مع بيروقراطية النقابات المركزة تركيزا كبيرا ، والمحققة بالاتحاد الأمريكي للعمل . وقد انضم كثيرون من مؤيدي عمال العالم الصناعيين ، الى صفوف الشيوعية في عام ١٩١٩ ، ولكن سرعان ما تكشف لهم ، فاعتزلوها أو انضموا الى واحدة او أخرى من الحركات المنشقة العديدة ، التي ظهرت في اليسار الأمريكي .

لقد كان لدى السنديكاليين وخصوصا في فرنسا ، مزيد من النقد الذي يوجهونه للأحزاب السياسية الخاصة بالطبقة العاملة . فهم يقولون أن هذه الأحزاب ، بدلا من أن توحد العمال على أساس طبقي ، قد قسمتهم الى فرق تؤمن كل منها بأيدئولوجية معينة ، وبذلك هدمت التضامن الطبيعي . وقد سهل توجيه هذا النقد في فرنسا ، على ضوء التجربة الفرنسية لطوائف الأحزاب السياسية المتصارعة ، بينما كان يوجد في أغلب الدول حرب سياسي اشتراكي واحد ، حتى ولو كانت هناك بعض الطوائف الخارجة على صفوف هذا الحزب الواحد . ويرجع الاختلاف في هذا الشأن بين فرنسا والدول الأخرى لأسباب تاريخية على وجه اساسي . فقد سارت المنافسات بين القطاعات الاشتراكية الفرنسية شوطا بعيدا ، ولم ينجح احدها في أن يجعل نفسه في مقام الصدارة ، بينما اتحد الماركسيون واللاساليون في ألمانيا ، وتكونوا حزبا واحدا . وحدث في بلاد عديدة أخرى أن كانت السيادة لأحزاب أسست في الغالب على النحو الألماني . وصحيح أنه لم يكن هناك مثل هذه الوحدة الاشتراكية في إسبانيا ، ولكن النقابات العمالية هناك كانت منشقة أيضا بين حركات متنافسة على قدر متكافئ من القوة ، بينما لم يكن للاتحاد العام للعمل في فرنسا ، أي منافس فعال خلال فترة النشاط النقابي ، في السنين الأولى من القرن العشرين .

ولم تكن للسنديكالية قبضة قوية في أوروبا خارج نطاق البلاد اللاتينية ، رغم أنها كانت ذات تأثير كبير في هولندا وفي الترويج فيما بعد الحرب . أما

في بريطانيا ، فقد مارست السنديكالية بعض النشاط خلال فترة الاضطراب الصناعي قبل عام ١٩١٤ ، ولكنها اتصرت الى وضع ثانوى الاهمية ، بظهور الاشتراكية الطائفية خلال الحرب العالمية الاولى (١) . وقد ردد الاشتراكيون الطائفيون كثيرا من المبادلات السنديكالية ، دون أن يصلوا الى ابعادها المعاملة في معارضة الدولة ، التي كان كثيرون من هؤلاء الطائفيين راغبين في الإبقاء عليها في شكل ديموقراطي ، بوصفها وكالة عامة ، تسير جنباً الى جنب مع النقابات . ولكن في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون الطائفيون ، ينتقدون الحرب العمالي بشدة في نزوعه الإصلاحى ، فانهم لم يوافقوا أبداً على النظرة المحلية الحتمية ، للحركة السنديكالية في القارة .

ذلك أن النقابات العمالية في بريطانيا العظمى ، كانت منظمة بدقة على أساس قومي ، وكانت المساواة الجماعية على الصعيد القومي ، تحل سريعا في محل المساواة على الصعيد المحلي . كذلك فإن الاشتراكيين الطائفيين ، وقد سلموا بالتركيز الصناعي على اعتبار أنه قاعدة ، فاستهدفوا إنشاء نقابات قومية على أساس النقابية العمالية ، وليس على أساس صورة الكوميونات المحلية ، على النحو المفهوم بخاصة عند السنديكاليين الفرنسيين والابيطاليين والأسبان . وعلى الرغم من وجود مجموعة صغيرة من الفوضويين ، حول البرنس بيتر كروبوكتين الذي عاش في إنجلترا ، فإن الفوضوية البريطانية كانت ضعيفة للغاية ، ولم يكن لها نفوذ في دوائر النقابات العمالية على الإطلاق ، وكان تقليد الحكومة البرلمانية على أشد ما يكون من الرسوخ . . ومن هنا فقد انتقد الاشتراكيون الطائفيون أولئك الذين كانوا معادين تماما لمؤسسات الديمقراطية البرلمانية ، وركزوا دعائهم على الحاجة الى امتداد الديمقراطية في المجال الصناعي كذلك .

وقد ظهرت الفكرة المحلية عند السندكاليين الأوروبيين بعد ذلك ، في صورة من صور الفيدرالية ، وهى الصورة التي كانت تمثل الاتجاه المعارض للماركسية في تفكير برودون وباكوتين . والواقع أن هذا كان مصدرا للقوة والضعف . فهو مصدر للقوة ، لأن نمو التنظيم على نطاق واسع ، ونمو البيروقراطية المركزية معه ، قد خلق في عقول كثير من الرجال ، رد فعل ضد الاتجاهات السالبة للشخصية في العالم الحديث ، واشاع روحا موالية لما يسميه الأمريكيون « الديمقراطية سطحية الجذور » . ثم هو مصدر للضعف ، لأن حركة الطبقة العاملة نفسها ، كانت بالضرورة متأثرة بنمو ذلك النطاق ، وكانت تميل للنظر الى التنظيم الواسع المدى ، مهما كانت مساوئه الإنسانية ، على أساس

(١) الاشتراكية الطائفية أو الاشتراكية الفئات . تناولناها بالشرح في ملحق الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب ، منذ الحديث على الملعب التمددى الاشتراكى الأوربى .
« الترجمة » .

انه امر ضرورى للاهداف التى تنافع عنها ، وانه من أجل ذلك لابد من قبوله ، باعتباره شرطا للصراع مع الرأسمالية ذات النطاق الكبير .

وليس من قبيل المصادفة ، أن وجد هذا الانجيل السنديكال أغلب أتباعه فى بلاد مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ، حيث لم تكن المشروعات الرأسمالية الضخمة ، برغم وجودها ، متقدمة على النحو الذى كانت عليه فى البلاد الرأسمالية الكبيرة ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا . فقد كانت البلاد اللاتينية على وجه العموم ، لا تزال لديها فى السنوات الأولى للقرن التاسع عشر ، حركات للطبقة العمالية ، تبلغ فيها روابط التضامن المحلى ، مرتبة أقوى من تلك الروابط لكل صناعة منفصلة ، باعتبارها وحدة قومية على حدة . ولذلك كانت السنديكالية الأسبانية والفرنسية والإيطالية ، لا تزال مجرد هيئة محلية ، كما كان التنظيم القومى فى كل صناعة ، مجرد اتحاد للهيئات المحلية ، التى كانت تضرع بارتباطها بالمجالس المحلية للعمل ، والتى كانت توحد النقابات المحلية ، لتجعلها على الأقل مماثلة فى قوتها لمراكز الصناعة القومية . وقد بدلت السنديكالية تنهافت الى زوال ، بتقديم التوحيد القومى ، ويظهر عملية التاميم فى المرافئ العامة ، وفى الصناعات الأساسية مثل مناجم الفحم ، إذ كان واضحا ، أنه من السهل وضع مشروعات واقعية لإشراف العمال المحليين على الأعمال المحلية ، بأكثر من إشرافهم على قطاعات محاية بحث ، يقوم تنظيمها على أساس المصالح القومية فحسب . وحتى عندما كان هناك من بحث على توجيه قدر أكبر من اللامركزية ، فى الصناعات الخاضعة للتنظيم القومى الواسع النطاق ، فإن مثل هذه المحاولة ، كان مقدرا لها أن تواجه عداء زعماء النقابات العمالية ، الذين كانوا يخشون فقد سلطانهم ، إذا ما امتزجت المسؤولية وسلطة الحكم الى حد كبير .

وحتى عام ١٩١٤ ، ومن خلال النشاط المتتابع فى حركات الطبقة العاملة ، بين أنصار المركزية وأنصار الفيدرالية ، كان أنصار الفيدرالية يخسرون المعركة دائما ، لأن عوامل التنمية الاقتصادية والسياسية كانت تبدو مواتية للمركزية . فكلما تمت النقابات العمالية ، وحصلت على الإقرار لها بحق الوكالة فى المساومات ، كان سقيها يزداد للحصول على مساومات جماعية فى ميادين أوسع نطاقا ، ولإحلال المساومة على المستوى القومى ، محل المساومة على المستوى المحلى . كذلك كان نمو الأحزاب الاشتراكية المنظمة ، التى تسعى الى تمثيلها فى البرلمانات

القومية ، انما يتحرك في هذا الاتجاه نفسه ، ويجعل من الصعوبة على جماعات القطاعات أو الطوائف ، أن تحافظ على استقلال أوضاعها . لقد كان الاهتمام في كل من النقابات العمالية والميادين السياسية معا ، يتركز حول الوحدة بصورة متزايدة ، وكان الانشقاق على رأى الأغلبية يعتبر جريمة ، لأنه انما يحطم تضامن الحركة . ولم يمنع هذا من ظهور جماعات منشقة ، ولكنه جعل موقف المنشقين أكثر صعوبة ، وجعل العمل على الصعيد القومى ، يحل فى محل العمل على الصعيد المحلى .

لقد كان هذا هو الحال ، بغض النظر عما اذا كانت الهيئات القومية تميل الى اليسار أو الى اليمين ، ولو أنه كان يكون أوفر تطبيقا ، عند ما كانت هذه الهيئات تتجه الى اليمين ، على النحو الذى فعله كثيرون . ذلك أن الاتجاه فى غرب أوروبا على أية حال ، كان يمينيا بالتأكيد ، عندما طورت الأحزاب الاشتراكية البرلمانية نفسها ، كى تتلاءم مع ظروف العمل البرلماني يوما بيوم ، ثم لتتلاءم كذلك مع الوضعية الانتخابية للجماهير . ومع ذلك فان مثل هذا الاتجاه ، قد أمكن أن يبرز نفسه حتى عندما كان الميل يساريا . ففي روسيا ، على سبيل المثال ، حيث كانت هزيمة ثورة ١٩٠٥ ، قد أفسحت الطريق أمام تقدم ثورى جديد ، بنى القطاع البلشفي للحزب الديمقراطي الاشتراكي ، الذى كان يعمل سرا بوصفه حركة ثورية ، شكلا متطرفا من أشكال التنظيم المركزى ، وطوره حتى أصبح مسألة مبدأ ، فى صورة نظرية « المركزية الديمقراطية » ، التى ظهر انها مأخوذة من ماركس . وقد سار المنشفيك فى الاتجاه نحو النظام المركزى الصارم على نحو أقل ، ولكنهم كانوا أيضا مركزيين ، اذا قارناهم بالثوريين الاشتراكيين الذين كانوا أقل تنظيما ، والذين كانت حركتهم تشمل كل ميادين الرأى من اليمين الى أقصى اليسار ، بحيث سمحت بوجود خلاقات محلية كبيرة ، ولم تفرض أى عقيدة رسمية على أعضائها ، أو على الجماعات التى تشكل هذه الحركة . وأنه لمن الصعب حقا ، ان يقال أن للثوريين الاشتراكيين مذهباً مشتركاً ، يضى الى أبعد من المساندة للعمل الثورى فى ميدان الإصلاح الزراعى ، والإطاحة بالآوتوقراطية (حكم الفرد) ، التى كانت تمثل مصالح الطبقات المألقة للأرض . ولكن لم يكن للثوريين الاشتراكيين دور كبير فى شيئون الدولية الثانية ، فيما عدا فترة قصيرة فى أوائل ١٩١٦ ، عندما كانت

حركة الثورة في روسيا على أشدها . بينما كان الألمان في الدولية الثانية ، وهم دعاة المركزية عن بكرة أبيهم ، يمثلون القوة المتسلطة ذات النفوذ المطلق .

لقد كان الألمان من ناحيتهم مركزيين ، لأنهم كانوا في الغالب ضد حكم الفرد المطلق ، الذي يتركز بدرجة بالغة في بروسيا ، باعتباره العنصر التزم في الرايخ الألماني . وسواء اتفقوا مع كاوتسكي أو مع برنشتين ، في الجدل الكبير حول المراجعة المذهبية ، فإنهم كانوا جادين في السعي لبناء حزب اشتراكي قوى متماسك ، تلتف من حوله أغلبية الناخبين الألمان ، للاطاحة بنظام الحكم الاوتوقراطي . وهكذا كانوا متفقين على صيانة وحدة الحزب ، الى الحد الذي لم يشأ فيه أحد أن يطرد برنشتين ومؤيديه من الحزب ، مما قد يبعث على الانقسام . والواقع أنه لم يكن من الصعب كثيرا صيانة وحدة الحزب ، لأن الخلافات بين كاوتسكي وبرنشتين ، برغم اتساعها من حيث النظرية ، لم تكن ذات تأثير كبير على السلوك الفعلي للحزب في الموقف الراهن . ذلك أنه على الرغم من أن كاوتسكي والغالبية المؤيدة له ، كانوا يتحدثون ويفكرون فيما سموه الانفصال الثوري عن النظام القائم ، في الوقت الذي كان فيه برنشتين يؤكد احتمال التقدم التدريجي في اتجاه الاشتراكية ، كان أحد الطرفين لم يكن يريد جدا الإقدام على اجراء مبكر له صفة الثورية . كذلك كان أنصار كاوتسكي ينظرون الى مهمة الحزب على أنها اكتساب أغلبية الناخبين ، شأنهم في ذلك شأن دعاة المراجعة المذهبية ، ومن أجل هذا كانوا يعتبرون الوحدة شرطا أساسيا للنجاح . ولقد ساعد الثقل المتزايد لنقابات العمال في شؤون الحزب ، على زيادة المركزية ، لأن النقابات كانت تستطيع أن تأمل في أن تجعل من نفسها وكالات فعالة للمساومة الجماعية ، على أساس الاجراء الصناعي الموحد فحسب ، في مجال يتزايد اتساعا يوما بعد يوم ، وكان واضحا أن النجاح في المساومة الصناعية ، يتطلب استعداد الاقلية لأن تلمن قرارات الاغلبية ، حتى ولو لم توافق عليها . وقد كان من السهل أن يتخذ اصرار نقابات العمال على قبول الاقلية لهذا الشكل من حكم الاغلبية ، وسيلة لتنفيذه في ميدان السياسة كذلك ، حيثما كانت النقابات الصناعية مشاركة في الاجراء السياسي ، بوصفها حلقة للحزب الاشتراكي . وقد تجلّى هذا الاتجاه في بريطانيا العظمى أكثر منه في ألمانيا ، لأن حزب العمال البريطاني ، على العكس من الحزب الاشتراكي الألماني ، كان مبنيا بصفة أساسية

على قاعدة النقابية العمالية ، وكانت قراراته في السياسة تتخذ من طريق التصويت عليها من مجموعة النقابات العمالية في مؤتمرات حزب العمال .

ومهما يكن من أمر ، فإنه حتى عام ١٩١٧ ، كان الاشتراكيون أقلية بصفة دائمة في كل مكان ، ولم يكن يبدو أنهم سيصبحون قوة سياسية كبيرة . وربما بدا لزعماء الحزب بالضرورة ، أن الانشقاقات والحركات الانقسامية ، كانت تشكل عقبات في طريق تقدم الحزب لتولي السلطة ، ولكنه حتى في حالة عدم وجود هذه العقبات ، لم يكن هناك أمل في تولى السلطة في المستقبل القريب . وقد أصبح الموقف مختلفا بشكل أساسي بعد عام ١٩١٧ ، عندما تولت الحكم بالفعل في دولة كبيرة ، حكومة تقوم على المرامي الاشتراكية ، وأصبح عليها أن تواجه مسئوليات سلطتها الجديدة ، إذ ظهر لأول وهلة في الواقع العلمي ، التساؤل عما إذا كان يجب تنفيذ النظام المركزي في مؤسسات الدولة الجديدة ، وهو النظام الذي تميز به الحزب المنتصر في طريق صعوده الى الحكم ، أم أنه كان يجب قبول أحزاب المعارضة كمنصر هام في النظام الجديد . وفي الحق أن هذا السؤال كان ذا شقين ، لأنه يتعلق بكل من الجماعات الاشتراكية والأحزاب التي انشقت عن الحزب المنتصر من ناحية ، ثم بالجماعات غير الاشتراكية والأحزاب التي كانت تمثل القوى المادية للثورة من ناحية أخرى . وقد حسم البلاشفة كلا الأمرين دون تردد على نعت سلبي ، فهم لم يفكروا حتى في الاعتراف بأي حق في المعارضة ، للمناصر المناهضة للثورة بصفة علنية ، ثم هم على الرغم من أنهم قد تشاركوا في حكومة الدولة الجديدة الى أمد قصير ، مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، وسمحوا للمنشفيك بأن يظل لهم وجودهم في صورة حزب منظم ، فإنه سرعان ما أصبح واضحا أنه لم يعد هناك مجال للاشتراكيين المنشقين في ظل النظام الجديد ، وبالأحرى لم يعد هناك مجال لمعارضة غير اشتراكية على التحقيق . لقد انهيار الثوريون الاشتراكيون اليمينيون فوراً ، عندما انتفض المجلس التأسيسي ، وكان أغلب هؤلاء الثوريين منخرطين خلال الحرب الأهلية بالفعل في معارضة مسلحة ضد البلاشفة . أما المنشفيك فقليل منهم هم الذين حملوا السلاح ضد البلاشفة في الحرب الأهلية ، بينما جاهد أغلبهم في التعاون مع الحكم البلشفي . ولكن على الرغم من أن البلاشفة قد استفادوا بكثير من المنشفيك ، لاسيما في المناصب الدبلوماسية والمؤسسات الاقتصادية في الدولة الجديدة ، فإنه سرعان ما أصبح واضحا ، أنه كان لابد من

حرمان حزب المثفيك من سلطة العمل المستقل ، كما كان لابد للناتقين باسمه من أن يعزلوا من المراكز الحساسة في كثير من تقابات العمال ، وانه لايجب تركه مجال لاي حزب اشتراكي ، لا يكون على استعداد للتوافق المطلق مع وجهة نظر البلشفية . اما عن الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، فقد عمل البلشفيون على ضم صفوفهم الى الحزب البلشفي ، دون أن يسمحوا لزعماهم بأية فرصة في الإعراب عن وجهات نظرهم بأى اجراء جماعى .

أما ما تمخض عنه الوضع في روسيا غداة الثورة البلشفية ، فهو الدولة ذات الحزب الواحد ، التى ليس لديها استعداد للتسامح مع أى معارضة ، ولا أن تقبل التعاون مع أى حزب منظم خارج الدولة نفسها . وأكثر من ذلك ، أنه سرعان ما بقت الضرورة لكبت الطوائف المنشقة داخل الحزب ، مثلها فى ذلك مثل الطوائف الخارجة على الحزب ، كما حطمت «معارضة العمال» فى غير رحمة وكذلك الطوائف المنشقة الأخرى . ولقد أصبح مذهب « المركزية الديموقراطية » عقيدة الحكام الجدد ، منذ أن ظهر الى الوجود يوم كان يعتبر شرطاً ضروريا لنجاح المعارضة المتأمرة ضد نظام الحكم القديم ، فاستمر الوضع عليه باعتباره ضرورة لازمة ، لهزيمة التدخل الأجنبى والعناصر المناهضة للثورة داخل روسيا ، ولكنه أصبح يعتبر فى الوقت الراهن ، قاعدة حتمية لديموقراطية البروليتاريا الجديدة ، التى كان عليها أن تقدم القوة الدافعة للثورة العالمية . وبهذه الروح قام الكومينترن ، ليمسك أشرافه التنظيمى على الأحزاب الشيوعية فى كل البلاد ، الى حد اصدار الأوامر اليها ، بتبنى ما يراه الكومينترن من سياسات وما يختاره من زعماء . وأكثر من ذلك ، أنه بينما كانت المركزية الديموقراطية تسمح من حيث النظرية ، بالحرية الكاملة فى المناقشة ، حتى اللحظة التى تتخل فيها القرارات الملزمة ، فإن أفق هذه المناقشة قد أصبح مغلقاً ، نتيجة للاتهام بالطائفية ، الذى كان يلصق بكل المحاولات التى تبذل ، لتنظيم جماعات تناصر أى سياسة لا يوافق عليها زعماء الحزب . وقد اطن فى وضوح مراراً وتكراراً ، أن حق المناقشة محصور فى الاجتماعات داخل الحزب ، وليس من حق التنافسين نشر أى آراء جانبية تختلف عن آراء زعماء الحزب . وفضلاً من ذلك ، فإنه كان مقرراً أن تتبع السياسات من الزعامة ، وتنتقل تنازلياً الى الأعضاء الذين يلون هذه الزعامة ، ثم من بعدهم الى صفوف

أعضاء الحزب ، وليس الشأن أن تجرى الأمور تصاعديا ، من المستويات البنية الى المستويات الأعلى فى الحزب .

والحقيقة أن المركزية الديمقراطية ، قد تحولت الى مركزية مجردة من الديمقراطية ، وأصبح التصديق المطلق على آراء الزعامة ، هو الاختبار الحقيقي لدى الولاء للحزب . وبرغم أنه لم يكن يوجد فى روسيا من الناحية النظرية ، فورر أو دوتشى ، يحتل منصبا مشابها لمنصب هتلر أو موسوليني، فإن السلطة التى كانت تحظى بها القيادة الجماعية ، لم تكن أقل من سلطتهما ، وأصبح كيان البولشفية قريب الشبه بالشمولية فى الدول الفاشية ، حتى أن كثيرا من النقاد لهذين النوعين ، قد اعتبروهما مجرد تصنيف لنظام واحد ، متجاهلين تماما العناصر التى يتفيران فيها جملة وتفصيلا . ومن أبرز هؤلاء النقاد ، كثير من الديمقراطيين الاشتراكيين فى الدول الغربية ، الذين كانوا يستغيثون لديهم ، اشتراكيين منفيين من روسيا والدول المجاورة لها وسمحوا لهم بالحضور فى مجالس الأحزاب الصالية والاشتراكية الدولية ، بوصفهم ممثلين للأحزاب الاشتراكية فى المنفى . وكان هؤلاء المنفيون - وهذا شيء طبيعى - يتشددون فى تنديعهم بالنظام البلشفى ، ومما لا شك فيه أن وجودهم قد أدى الى توتر العلاقات بين الدول الاشتراكية الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفييتى ، حتى لقد بدأ فى بعض الأحيان أن الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانوا يعطون للديموقراطية تقييما أكبر فى تصورهم مما يعطونه للاشتراكية . ولم يفعل الشيوعيون شيئا للتقليل من هذا الشعور ، حتى وقت تحولهم الى سياسة « الجبهة الشعبية » فى مواجهة التهديد الفاشى . ذلك أن هذا التحول فى الجبهة ، الذى اتفق حدوثه مع حركة التطهير الستالينية فى الاتحاد السوفييتى ، لم يكن يصحبه أى تعديل فى العقائد البلشفية المتطرفة ، عن احتكار الحزب الواحد والتنظيم الحزبى الصارم . ولذلك كانت هناك عقبات ضخمة فى طريق القبول للعمل المنسق مع أى جبهة شعبية ، يلعب فيها الشيوعيون دورا . كذلك لم يكن متوقعا من الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين ، أن ينسوا فى لحظة ما كان الشيوعيون يرددونه عنهم ، أو أن يعطمشوا الى أن سياسة الحزب لن تعود للتنديد بالجنح اليمينية وزعماء الوسيط ، على النحو الذى حدث مع قبل فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٤١ .

ثم كانت الضربة القاضية ، هي الاتفاق النازى السوفيتى عام ١٩٣٩ ، عندما نكل الاتحاد السوفيتى فجأة من جهوده ، التى بذلها فى اقامة جبهات شعبية مناهضة للفاشية ، تقاوم العدوان المتواتر لهتلر وموسولنى ، ثم دخل فى تحالف مع المانيا النازية ، على أساس شروط لا تتفق تماما مع هذه الجهود ، بحيث جعل الالمان احرارا فى توجيه زحفهم على الغرب ، دون أن يتعرضوا للخطر المباشر فى الهجوم عليهم من الشرق . وفى هذا المجال : فانه لينى من الصعب تقرير دوافع ستالين لهذا العمل ، اذ هو على الأقل كان يـكسب الوقت . ثم انه بعد الارتباك الذى حدث فى القوات السوفيتية ، نتيجة لادانة توخاتشيفسكى وزملائه فى القيادة والكثيرين من صفار الضباط ، ونتيجة للاضطرابات التى صاحبت عملية التطهير بين المدنيين ، كانت مسألة الوقت موضوعا مهما للغاية ، من أجل اعادة تنظيم كل من القوة العسكرية والاقتصادية ثم تنقيحها . وبالإضافة الى ذلك ، فان الاتفاق قد قدم الفرصة لتقسيم بولندا ، مما وقى الاتحاد السوفيتى من أى هجوم مباشر ضده من الغرب ، كما أعطى الفرصة لاختضاع فنلندا ، بعد أن أصبح الغرب غير قادر على نجاتها بصورة فعالة . وفضلا عن ذلك ، فان تجربة المفاوضات مع الدول الغربية قد أوضحت ، كيف أن الأمل كان قليلا فى الاعتماد على استعداد الغرب للاستناد الى المساعدة العسكرية السوفيتية ، وكيف أن وجهة نظر الغرب كانت مختلفة عن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى . ثم ان رفض الغرب مساعدة تشيكوسلوفاكيا ابان أزمة ميونيخ ، قد ساعد على الظن بأن دول الغرب ، اذا لم تكن تعمل عامدة على تشجيع هتلر « للتقدم شرقا » بمباركتها الضمنية ، فانها على الأقل لم تفعل شيئا لوقف هتلر .

ومع ذلك كله فان توقيع الاتفاق النازى - السوفيتى ، قد جاء ضربة خطيرة لكثيرين من الشيوعيين ، الذين كانوا لا يزالون منهكين فى بناء الجبهات المناهضة للفاشية فى كثير من الدول ، فوجدوا أنفسهم مضطرين الى واحد من اثنين ، اما اعادة النظر فى سياستهم وهم فى منتصف الطريق ، ولما التجلى من واجبهم الشيوعى . ولذا كان أكثرهم ينظر الى الدفاع عن الاتحاد السوفيتى ، باعتباره الواجب الدائم لكل شيوعى ، فقد سلك أغلبهم السبيل الأول ، ولو بعد فترة من المراوحة فى بعض الحالات ، الأمر الذى ترب عليه فى ذلك الوقت الراهن على الأقل ، فقد هؤلاء المتراوحين لكانتهم فى الكرازة الشيوعية .

وهم عندما فعلوا ذلك ، لم يكونوا تحت ضغط الحاجة لمعارضة «الحرب الكلامية» لعام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ فحسب ، بل كانوا أيضا تحت ضغط الحاجة لتأدية مولوتوف في عدائه المريح للدول الغربية ، وفي استنكار الحروب بوصفها صراعا بين الاستعماريين المتنافسين ، ليس للاتحاد السوفيتي فيها ناقة ولا بعير . ولقد كان هذا على الأقل ، مناقضا بشدة للخط الذي كان الاتحاد السوفيتي ينتهجه ، أبان الفترة التي كان يعادى فيها الفاشية . وكذلك كان مناقضا أيضا للحقيقة الواضحة ، اذ انه حتى ولو كانت الدول الغربية راسمالية الى حد كبير في مظهرها ، فانها كانت أقل عداء للاشتراكيين على اية حال من عدائها للفاشييين . غير ان هذه الحقيقة لم تكن لتردع البلاشفة ، الذين كانوا يواصلون تنديدهم بالاشتراكيين الديمقراطيين على اعتبار انهم أعداء للاشتراكية ، وينظرون الى الاتحاد السوفيتي وحده على اعتبار انه الممثل للاشتراكية الحقيقية ، حتى انهم انقلبوا دون تردد الى موقفهم السابق ، ونبذوا جبهتهم الشعبية ، دون اى داع أكثر من مجرد التناقض المتهاك .

وانى لاستطيع ان افهم لماذا وقع الاتحاد السوفيتي ، تحت حكم ستالين ، الاتفاق النازي - السوفيتي ، ولكنى لا استطيع الاعتقاد بأنه كان على حق ، حتى في ظروف عام ١٩٣٩ ، لأننى اعتقد ان الفاشية والنازية عقيدتان وحشيتان ، يجب مقاومتها والاطاحة بهما مهما يكن الثمن . وحتى لو كان الاتحاد السوفيتي محقا في عدم دخول الحرب عام ١٩٣٩ ، فان هذا لا يعنى انه كان محقا في تقسيم بولندا مع النازيين ، او في مهاجمة فنلندا . وكذلك لم يكن محقا في عدم دخول الحرب ، حتى في اخرج ساعات القرب بعد سقوط فرنسا ، بل انه كان يستطيع فوق ذلك ، حتى في عام ١٩٣٩ ، ان يتخذ موقفا أكثر حيادا ، غير ذلك الموقف الذى اتخذته وفرضته على الاحزاب الشيوعية ، في الدول الحياضية او المتجاربة حتى عام ١٩٤١ ، عندما تغير موقفه وموقفها فجأة بهجوم النازيين على الاتحاد السوفيتي . ومما لا شك فيه ان الاحزاب الشيوعية بعد ذلك ، كانت في مختلف البلاد من اشد القتالين في تصميم مناهضة الفاشية ، ولكن حتى مع هذا ، قلنا كانت تدين بالولاء للاتحاد السوفيتي ، أكثر من ولائها للقوى المتجمعة التي شكلت بعد ذلك جبهة فيها .

وهنا يجب ان ننسأل عن مصادر هذا الولاء العميق المتصل بالاتحاد

السوفيتي ، باعتباره مركزا للاشتراكية العالمية ، وهو ولاء ظل برهانا لا يؤثر .
فيه كل فضح للديكتاتورية الرهيبة للنظام الستاليني ، والتي لا تزال قائمة
حتى اليوم الى حد كبير ، على الرغم من أنها عدلت كثيرا من سلوكها يوما
بعد يوم .

ان المصدر الرئيسي ، هو الشعور بأن الشيوعيين على اية حال ، قد
حاربوا لمدة سنين وحدهم ضد اقوى العالم ، التي تعمل من أجل الحسب
ومن أجل الحفاظ على الرأسمالية ، بينما لم يقدم الاشتراكيون الديمقراطيون
شيئا سوى الكلمات المصولة ، بل استسلموا في ايطاليا والمانيا وحتى في
النمسا ، دون أن يضربوا ولو ضربة واحدة من أجل الدفاع عن حركة الطبقة
العاملة . ولقد كان هناك رميد كبير من حسن النية نحو الثورة الروسية ،
أن لم يكن نحو الشيوعية نفسها باعتبارها الأيديولوجي ، وبدا أن التخلي عن
الاتحاد السوفيتي يعتبر خيانة ، بالنسبة للكثيرين الذين لم يكونوا مستعدين
مطلقا لتحمل سلوكه الفعلي ، لا سيما آراء الاشتراكيين المنحرفين في الداخل
أو الخارج . وقد كان هناك تجاوب جماهيري منتشر ، لحركة الجبهات المتحدة
ضد الفاشية ، بين صفوف الأنصار الجهاديين ، وإن يكن على نحو أقل ، بين
الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين . ولكن الشيوعيين حتى في أحسن الحالات
الملائمة لهم ، كانوا يظهرون في صورة من يصعب معهم التعامل ، لأن الجبهات
المتحدة التي سعوا من أجلها ، كانت في قاعدتها دائما جبهات يقودها ويسيطر
عليها الشيوعيون ، وليست مجرد حليفة مخلصة للعناصر غير الشيوعية في
الطبقة العاملة ، ومن هنا كانت النظرية الشيوعية لا تحتل لهذه الجبهات
السياسة مخلصة واحدة ، تلك هي سياسة الشيوعيين أنفسهم .

ولم يكن هناك جسر قائم بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، على
النحو الذي كانتا عليه في ثلاثينيات القرن العشرين . والأمر الواضح ، أنه برغم
حاجة الطبقة العاملة للوحدة في صراعها ضد النازية ، فإن هتلر وحده ، هو
الذي استطاع بالفوز المتهور للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ ، أن يجمع شمل
الديمقراطية الغربية والاتحاد السوفيتي ، في حلف إجباري أثناء الحرب العالمية
الثانية . وحتى في ذلك الوقت ، لم يتحقق شيء فاصل لأرباب الصلح بين
الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين ، إذ كان التعاون يومئذ قائما بين
الحكومات وليس بين الشعوب ، كما أن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يكونوا

هم الذين يحكمون ، حتى ولو كانوا يشتركون في حكومات الدول القريبة .
وقد نتج عن ذلك أن أصبح من اليسير تماما أن تنور الخصومة القديمة من جديد ، فضلا انتهت الحرب ، ومنى العدو المشترك بهزيمة فاصلة . والواقع أن هذا هو الموقف الذي يقفه العالم اليوم ، فالاشتراكيون الديمقراطيون الغربيون متحالفون مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في حرب باردة ، تهدد الجنس البشرى بالعدم المطلق ، لو أنها حمى فيها الوطيس .

أفلا يمكن إذن عمل شيء ، لعبور هذه الهوة المفجعة ؟ إنه على الرغم من موت ستالين ، وقضاء الزعماء السوفيت الحاليين على الستالينية قضاء جزئيا ، فإنه لم يمكن عمل شيء أكثر من اتفاق للتعايش السلمي ، وإقلاع متبادل عن الحرب باعتبارها لم تعد أداة صالحة للسياسة ، بل هي منذ اليوم قد أصبحت صورة لانتحار متبادل ، يقضى القضاء المبرم على جميع المتصارعين ، وبذلك لا يستطيع انسان مدرك أن ينظر إليها إلا بالفزع والتصميم على منعها بأي ثمن على التقريب . واني لأقول « بأي ثمن على التقريب » لأنه لا يزال هناك كثيرون من الأشخاص الذين يعلنون عن تفضيلهم الموت على العبودية ، ويتممون الاتحاد السوفيتي بالخطيئة المشؤمة لاستعباد كل أوروبا ، ويرون أنه ليس هناك بديل عن مواصلة تكديس الأسلحة ، بوصفها رادعا لمثل هذا الهجوم ، على الرغم من أنهم يقولون بأنه إذا قدر لهذه الأسلحة أن تستعمل فلن يكون هناك يحول دون وقوع مذبحة رهيبة متبادلة لا يمكن تصورها . وفي هذه الظروف ، يجب أن تكون الأولوية في جدول أعمال الدول المتنازعة ، هي الاتفاق على نزع السلاح ، والتحرير المطلق للأسلحة الدرية . بيد أن انتهاء خطر الحرب وتحرر الجنس البشرى من المخاوف التي تثيرها ، لا يمكن في حد ذاته أن يفعل شيئا من أجل تقليل الهوة في وجهات النظر بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين . ومع ذلك ، فإنه يمكن أن يفعل كثيرا بطريق غير مباشر ، إذ أن إزالة خطر الحرب ، سوف يضع حدا لقوة واحدة كبيرة ، تعمل من أجل حكومة شمولية ، وسوف يفتح الطريق للتحرر التدريجي ، في أنظمة الحكم التي تدخل اليوم في المنطقة السوفييتية من العالم .

ومهما يكن من أمر ، فإنه ليس من المقول مطلقا ، أن نتوقع لمثل هذا التحرر ، أن يأخذ وضعا تبني به المناطق المحكومة شيوعيا ، شكل المؤسسات القائمة على نمط النظم البرلمانية لغرب أوروبا ، أو الكيان الرأسي البرلماني

الولايات المتحدة . ذلك انه لا يمكن التاكيد ابداً من ان مثل هذه المؤسسات ، حتى في اشكالها الحديثة القريبة من الديمقراطية ، يمكن ان تكون سلباً للتصدير ، بحيث يمكن اعادة نسخها في بلاد تختلف كثيراً في تقاليدها وبنائها الاجتماعي ، مثل الصين وروسيا . ومن هنا ، فانه يمين علينا ان نسال أنفسنا ، لا عن امكان حث روسيا أو الصين على تقليد أو نسخ مؤسساتنا السياسية الغربية ، أو ان تحكما بلديهما على نحو مقارب لافكارنا فيما نتمثله حكومة صالحة لنا ، بل الاجدر ان نسال على مستوى الصعيد العالمي ، وليس على مستوى المحيط الخاص ، عن القيم السياسية التي توطدت في مجتمعتنا ، نتيجة للكفاح الطويل من اجل التطور ، والتي اصبحت ضرورة لازمة لنظام التعايش الديمقراطي ، الذي لابد ان يخرج الى حيز الوجود ، لو ان البشرية استطاعت بعد حين من الدهر ، ان تتجنب الفناء في حرب مدمرة ماحقة .

فهل نحن على سبيل المثال راضون تماماً ، عن نظام الحكومة ذات الحزبين أو اكثر ، ببرلماناتها ووزاراتها المنتخبة على المستوى القومي ، أو تلك الحكومة التي تتوزع فيها السلطة بين رؤساء الجمهورية والكونجرس ، كما هو حادث في الولايات المتحدة ، حتى لنصر اصرارنا ، على ان هذا هو الاناس الواحد الممكن ، الذي يجب ان تقوم عليه الديمقراطية ؟ أو هل نحن نعترف بأن الديمقراطية ، يمكن ان تأخذ اشكالا بديلة أخرى ، تستطيع ان تكون مساوية لانظمتنا ، في التعبير عن القيم الأساسية للمجتمع ؟

وهكذا ، بدلا من ان ندعو الروس أو الصينيين الى تطوير مؤسساتهم لتتوافق مع انظمتنا ، دعونا نحاول ان نوضح ماهية القيم الجوهرية التي نسمى الى تحقيقها في اوضاعنا السياسية ، ثم نحاول بعد ذلك اكتشاف اشكال المؤسسات البديلة التي يمكن لهذه القيم ان تنطوي فيها . بل دعونا نحاول اكثر من ذلك ، ما دمنا حريصين على القيم الحقيقية التي فشلت مؤسساتنا الحالية في احتوائها ، فنسمى الى البحث عن مثل هذه القيم ، وعلى اي نحو يكون انطاؤها بالفعل أو بالاحتمال ، في الاوضاع القائمة لدى الدول الشيوعية ، أو الدول الأخرى غير الملتزمة بالاشكال الغربية في التنظيم السياسي .

ان القيمة التي تملو على كل القيم ، والتي من اجلها حارب العالم

الفرى ، انما هى الحرية الشخصية . ولقد وصف هذا القول اولا بأنه مطلب اوسنقراطى ، لحساب اولئك الذين ينتمون الى طبقة اعلى ، والذين يطالبون باحتكار السلطة . وان تأثيره لايمتد الى اى مطلب مقابل ، لحساب القالبية الكبرى من السكان ، فى المناطق التى يؤخذ فيها بهذا الاعتبار من الحرية الشخصية . ذلك ان امتداد هذه الحرية الشخصية الى هؤلاء الآخرين ، انما حدث منذ قديم ، فى معرض المساواة امام القانون ، بوصفه تحديا للمطلب الخاص بالاقلية فى ان يكون لها وضع قانونى ممتاز . واقد كان تطبيقه هذا ، نهاية للعبودية والرق ، جعل الناس متساوين جميعا فى الوضع القانونى ، بينما هو لم يمسس عدم المساواة فى الحقوق السياسية والوضع الاجتماعى والاقتصادى . وبشيء من التكرار فى الامور ، استتبع الاقرار بالمساواة فى الوضع القانونى ، المطالبة بالمساواة السياسية كذلك ، بمعنى الحق الانسانى التكايف للمساهمة فى تعيين الحكومة ، فى نطاق حق التصويت على اختيار الهيئة التشريعية ، ثم فى اختيار السلطة التنفيذية بطريق غير مباشر . ولكن هذا المطلب فى المساواة السياسية بين المواطنين ، لم يؤخذ على اساس انه حق انسانى ، بل على اساس انه توسع تدريجى فى الحقوق المدنية ، لنسبة متزايدة من ابناء الشعب جميعا . ولقد تأخر طويلا ، امتداد هذا الحق من الرجال الى النساء فى اكثر الحالات ، وحتى عندما اتسع الحق فى التصويت ، حدث ذلك فى كثير من الاحيان ، قبل الاتفاق على ممارسته ، لا فى الجهاز التشريعى الرئيسى فحسب ، بل كذلك فى السلطة التنفيذية ، التى كانت من قبل فى يد التاج . وقد حدثت الفترة الحرجة لمرحلة الانتقال فى بريطانيا ، عندما تسلم الجهاز التشريعى المنتخب ، سلطة التاج فى تعيين الحكومة التشريعية واقتالتها . وهكذا اصبح هؤلاء الذين كانوا حتى ذلك العهد خداما للتاج ، ممثلين فى واقع الامر للاغلبية البرلمانية ، كما اصبحوا مدينين بسلطتهم انخفيض شعبى . لقد حدث هذا فى بريطانيا ، قبل تعديل الاداة الانتخابية بوقت طويل ، على نحو يجعل السلطة التشريعية ممثلة بكل معنى الشعب بامره . بينما امكن فى بعض البلاد وبخاصة فى المانيا ، تحقيق نظام انتخاب الجماهير للسلطة التشريعية ، قبل الاعتراف بحق هذه السلطة فى الرقابة او فى اختيار المجلس التنفيذى . ومهما يكن من امر ، فقد اصبحت الديمقراطية البرلمانية بطريقة اخرى ، تعتبر اسلوبا يتضمن الامرين كليهما ، وهما انتخاب الشعب بامره للهيئة التشريعية

المسئولة ، ثم اختيار الحكومة التنفيذية على نحو مماثل لما يحدث في الولايات المتحدة ، أو على النحو الذى يشمل في انتخابات برلمانية كما يحدث في بريطانيا .

اما من الناحية النظرية ، فان التوسع في الحقوق السياسية بالنسبة للشعب كله ، لاعطائه سلطة اختيار الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، يمكن أن يتم دون اعتراف مساو له بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية . واما من الناحية العملية ، فانه من الصعب منح الحقوق السياسية الخاصة للجميع ، دون رد فعل كبير في الكيان الاقتصادى والاجتماعى . ذلك انهم من الصعب أن نتوقع من جمهور الناخبين ، الذى يسيطر على الحكومة التنفيذية والسلطة التشريعية ، أن يمسك عن ممارسة سلطته في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتأسيسا على ذلك ، فقد ظهر مع التوسع في حقوق التصويت ، اتجاه متزايد نحو استعمال سلطة الدولة ، في التأثير على توزيع الثروة عن طريق نظام ضرائبى أكثر تقدما ، واستثمار نتائج مثل هذا النظام الضريبى ، في النهوض بتوزيع للقوة الشرائية أقل اجحافا . وقد أدى هذا الاجراء تدريجيا الى تطور فكرة الحد الاقتصادى الأدنى ، الذى يجب أن تؤمنه الدولة لجميع مواطنيها . في شكل خدمات الضمان الاجتماعى ، كالتأمين الفعّال من أجل العمالة الكاملة ، وتقديم المساعدة للمرضى والعجزة وغير القادرين والأطفال ، لا سيما في نطاق الأسرة الكبيرة . وهكذا انبثقت من نظام الديمقراطية السياسية ما يسمى بدولة الرفاهة ، التى اصبح فيها الحد الأدنى للضمان الاجتماعى مطبقا على جميع السكان . غير أن من الطبيعة الذاتية لمثل هذا الضمان ، أنه يمكن أن يكون مرضيا على أى مستوى يستطيع أن يقدمه مجتمع بعينه ، لكى يصبح غير مرضى بهذا القدر على وجه حتمى أو على وجه الإطلاق ، بل هو مرض الى هذا الحين أو الى هذا الحد فحسب ، ثم يصبح الطلب للمزيد من هذا الضمان شرها لا يشبع ، مادامت المساواة المادية والاقتصادية غير قائمة في المجتمع .

وهكذا ، أصبحت توجد في المجتمعات الغربية ثلاث مراحل متعاقبة ، من التطور والتوسع في الحقوق الاجتماعية بشكل عام . ففي المرحلة الاولى ، امكن تحقيق التوسع في الحقوق المدنية للجميع ، والقضاء على مطالب الاقلية المتميزة من حيث الوضع الاجتماعى ، بالنسبة للحقوق القانونية . وفي المرحلة الثانية،

يمكن تأكيد الحقوق السياسية على نحو تدريجي ، والتوسع فيها عن طريق منح حقوق التصويت لمزيد من الشعب ، بل لكل الشعب في الواقع العملي ، ثم نقل السلطة التنفيذية من التاج ، الى هيئات تقوم على افراد يدينون بوضعهم لرضاء الشعب ، ويتحملون مسؤولية استخدام السلطة من اجل صالح الجماهير . وفي المرحلة الثالثة ، استخدمت هذه السلطة السياسية لفرض الاقرار بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، من طريق نوع من التنظيم لدولة الرفاهة ، يهيئ اجراء الضمان الاجتماعي بالنسبة لكل المواطنين .

لقد كان هناك في هذه المجتمعات ، بمساعدة الثورة او بدونها ، نمو وتوسع تدريجي في ميدان الحقوق ، زادت به الحقوق الاجتماعية على نحو فعال ، بالنسبة لجانب كبير من الشعب . اما القيم التي يمكن الظفر بها ، فقد كانت تتكون من هذه الحقوق ، او في جزء منها على أية حال . وانه ل يبدو ان المعركة القادمة ، سوف تتركز حول مزيد من التطور نحو ظروف مجتمع بلا طبقات . وصحيح ان هناك معارضة لهذا التطور ، على نحو ما كان من معارضة في كل مرحلة من المراحل السابقة ، ولكنه يبدو من المعقول ان نتوقع الاستمرار في التطور ، بالنظر الى القوى الدافعة لمزيد من التغيير ، وهي القوى التي تتمثل في المؤسسات الراهنة ، وفي التوزيع الحالي للقوة الاجتماعية الأساسية . وبما لاشك فيه ، ان لدينا سببا وجيها يجعلنا ندرك ان العملية لا تتقدم دون اعتراض ، وان من الممكن حدوث انتكاسات مؤسفة ، على نحو ما حدث في ايطاليا والمانيا في يومنا هذا . ولكن بقدر ما يمكن التخلص بنجاح من هذه الانتكاسات ، فاننا نستطيع ان نتوقع في ثقة ازالة مثل هذه الاتجاهات المشابهة لو ظهرت من جديد ، لا باعتبار ان ذلك امر محقق لا يمكن شجبه ، بل باعتباره نتيجة محتملة للتصميم المشترك عند الانسان ، على الاستمساك بما يمكن انجازه ، وعلى استثماره كموطن قدم له في تقدم مطرد .

ان ما كسبناه على مراتب متفاوتة في مختلف انحاء الغرب ، يمكن تلخيصه على النحو التالي :

اولا - اقرار طيب على وجه عام ، بان للرجال والنساء معا ، مطالب معينة متساوية بصفة أساسية ، في ان يعاملوا باعتبارهم أشخاصا لهم حق ذاتي ، الامر الذي يترتب عليه افعال مطالب بعض الناس ، في ان يعاملوا بوصفهم ارفع من الباقين في صدد هذه الحقوق .

ثانياً - اقرار طيب على وجه عام ، بأن من بين هذه الحقوق العالمية :
حقاً في المشاركة المتساوية بصفة أساسية ، لتقرير الحكومة التي سوف يخضع
لها كل مجتمع على حدة ، الأمر الذي يترتب عليه حق تغيير الحكومة بتضويت
الأغلبية ، وهو معنى لمكان إيجاد حكومة أخرى بديلة .

ثالثاً - وجود بعض الضمانات لكل مواطن في تدابير الضمان الاجتماعي ،
وهي تدابير محددة بالضرورة ، وفق ما يستطيعه المجتمع في أي مرحلة معينة
من مراحل تطوره ، ولكنها تدابير تتجه الى الاطراد مع كل نمو في الوسائل ،
التي تجعل الضمان الاجتماعي فعالاً .

لقد جاء الاقرار بهذه الحقوق الثلاثة على وجه العموم ، متراجحاً في
مراحل متعاقبة متداخلة ، وكان الكفاح من أجل الاستيعاب الكامل للمرحلة
المتقدمة ، يمضي في الشوط بعد انتقال النضال الى المرحلة التالية . ففهم
بريطانيا العظمى مثلاً ، ورغم الاقرار منذ بعيد بالمساواة أمام القانون من حيث
المبدأ ، فإن الضرورة لا تزال مثالة لاختصاص مزيد من التدابير ، التي تجعل هذه
المساواة ذات فاعلية كاملة ، إزاء التكاليف الباهظة للتعويضات القانونية ،
والامتياز الذي يترتب على ذلك للأغنياء في صراعهم مع الفقراء . ثم أنه في
المرحلة الثانية من هذه المراحل الثلاث ، وعلى الرغم من الاقرار بحق الانتخاب
العام ، فإنه لا تزال هناك على قيد الحياة ، مؤسسات غير ديمقراطية أصلاً ،
كمجلس اللوردات والملكية ، ولو أن سلطاتهما على أهون قدر من الهوان . كذلك
لا يزال الكيان الاجتماعي ، خاضعاً لسيطرة الأوضاع الطبقية ، ولو أن هذه
الأوضاع قد أصبحت أقل صرامة وتزمتاً عن ذي قبل .

ونحن حين نتفحص من وجهة نظرنا الخاصة ، تلك المؤسسات التي
أقيمت في الدول الشيوعية ، فإما نشعر على الفور ، بأنها لا تكاد ترقى
مستوياتنا التي بلغناها في كثير من الاعتبارات الحيوية . إذ ليست هنالك
في المقام الأول ، أي مساواة أصلاً في هذه البلاد ، من حيث الحقوق المدنية
لكل الرجال وكل النساء ، لأن النظام نظام ديكتاتوري يسوسه حزب واحد ،
بوسفه للمثل طبقة واحدة ، تهدر الحقوق الأساسية لكل الأشخاص الذين
لا ينتمون لهذه الطبقة الحاكمة ، أو لا يدللون بنجاح على ارتباطهم بها ، فضلاً
عن هذا ، فإنه حتى من بين أعضاء هذه الطبقة الحاكمة ، لا يمنح الاقرار بالحق

للفرد من حيث الفرد في ذاته ، بل هو يمنح للطبقة بوصفها الجملى . وای شخص يعمل ضد المصالح الجماعية للطبقة ، انما يعمل باعتباره مبدأ لتصبیه في هذا الحق الجماعى . والواقع ان القاعدة في هذه المجتمعات الجديدة ، هي قاعدة الحق الطبقي ، وليست قاعدة الحق الفردي .

ومما لا شك فيه ، انه من المتوقع ، بل انه ليتعين ، ان تزول الفروق الطبقة على مر الأيام ، حتى يصبح جميع المواطنين اعضاء في طبقة واحدة ، باذابة جميع الطبقات الاخرى في البروليتاريا . وعندئذ تصبح فكرة الطبقة نفسها فكرة مبتدلة ، فلا يعزل اى فرد لأسباب طبقية ، ولا يحرم من المساواة الجوهرية في المجتمع اللاتبقى . ولكن لو حدث هذا ، فان الحق الاساسى المتترف به طبقا للفلسفة الشيوعية ، سيكون هو حق المجتمع بأسره ، وليس حق الأفراد الذين يصنعون هذا المجتمع ، وهكذا فلن يكون هنالك اقرار بالحقوق الاساسية للفرد .

ومن ناحية ثانية ، فانه فيما يتعلق بالاشتراك في اقامة الحكومة ، وتقرير ما يكون عليه شكل الحكومة ، تعترف المجتمعات الشيوعية فعلا بحق كل فرد في التصويت ، وحق الاغلبية في اختيار الحكومة . ولكن من حيث التطبيق العملى ، فان عدم احتمال وجود حكومة بديلة ، يضيع القيمة الحقيقية لحق التصويت ، ويجعله مجرد موافقة على حكومة اختيرت بالفعل ، لا بواسطة الناخبين ، ولكن بواسطة حزب واحد مسيطر ، منح لنفسه الحق في تقرير ما يكون عليه الحكومة ، بل ان له الحق في ان يضع قرارات الحكومة بأمر منه . وهكذا ، فان من الممكن ان يعبر التشريع عن الحزب نفسه ، بدرجة مساوية لصدوره من السوفييتات التى تشكل البناء الرسمى للحكومة . وهم يبررون هذا الافتراض الأزودج لسلطة الحزب ، بأن الحزب انما يمثل البروليتاريا ، التى يعتبر هو طليعة لها ، ومن اجل ذلك فهو مخول السلطة ليحكم المجتمع كله باسمها . وفضلا من هذا ، فعلى الرغم من اشتراك الجماهير في عضوية الحزب ، فان اعداد السياسة لا يكون الا على اساس ما يسمى « المركزية الديمقراطية » التى يصبح الاعداد فى ظلها مستندا للزعامة المركزية ، وليس مستندا للكتل الكبيرة من اعضاء الحزب ، الذين عليهم طبقا لنظام الحزب الصارم ، ان يطيعوا اوامر الحزب التى تصدرها القيادة المركزية ، ويحظون عليهم ان يشكروا طوائف من اجل المزيد من التفاوت في وجهات النظر . وواضح

ان هذا انما يصل الى حد الاغفال التام للديموقراطية ، على النحو الذى تفهم به فى الغرب ، كما ينطوى على الحرمان الكامل للأغلبية الكبيرة من أعضاء الحزب ، وليس للأشخاص الذين لا ينتمون اليه فحسب ، من المشاركة فى تعيين من يشكلون الحكومة ، او فى تحديد السياسة التى يجب اتباعها . والواقع ان فى اعماق هذا النظام الاولجاركى ، يرسب الاعتقاد مرة اخرى ، بأن الاعتبار انما هو للطبقة وليس للفرد ، وان الديموقراطية الحقيقية لا تقوم بمشاركة كل فرد فى العمل الديموقراطى ، بل بمشاركة كل فرد فى سيادة الجهاز الواحد الذى يمثل الطبقة المسيطرة بوصفها الجماعى ، وهذا الجهاز نفسه يخضع لسيطرة القيادة المركزية ، الجديرة بالتعبير عن الراى الجماعى الصحيح للطبقة .

واذا وصلنا الى المجموعة الثالثة من الحقوق ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية ، فان التباين نفسه يبدو ظاهرا ، اذ الواقع ان هذه الحقوق فى اغلبها ، قد منحت باكملها على نحو أكثر مما هى عليه فى الغرب ، بالنسبة لقدرة المجتمعات الشيوعية على منح هذه الحقوق . ولكن هذه الحقوق للمرة الأخرى ليست ممنوحة للأفراد من حيث هم افراد ، بل هى ممنوحة بالأحرى وفقا لمفدراتهم على خدمة المصالح الجماعية للمجتمع . ومن هنا ، فقد أدرجت احتياجات المستهلكين الى مابعد احتياجات التنمية الاقتصادية ، لبناء القوة الجماعية للمجتمع . ففى ميدان التعليم ، حيث أحرز الاتحاد السوفيتى تقدما مذهلا ، كان الاهتمام منصبا على المساهمة التى يستطيع ان يقدمها الأشخاص الحاصلون على تعليم عال ، فى ميدان الخدمة الجماعية للمجتمع ، أكثر من الاهتمام بأثار التعليم فى دعم شخصية الفرد وتحصيله الثقافى . فالنظام التعليمى فى الاتحاد السوفييتى على هذا النحو نفى فى جوهره ، اذ هو جزء من الجهود الجماعية للمجتمع السوفييتى لتحقيق أقصى قوة انتاجية ممكنة ، والقيم الثقافية فيه انما ترتبط بهذا الهدف الأساسى . وكذلك الشأن فى الخدمات الاجتماعية الأخرى ، اذ ينصب التأكيد الرئيسى ، على المساهمة التى تستطيع هذه الخدمات ان تقدمها لتزيد من طاقات المجتمع ، وليس على المساهمة فى المنافع التى تعود على الأفراد .

وعلى وجه الإيجاز ، فان التباين بين المجتمع الفردى والمجتمع الشيوعى، فى هذه المجالات الثلاثة ، انما يقوم بين الفردية الأساسية التى تجعل الأولوية

لقيم الفرد ، والجماعية الأساسية التى تنكر هذه الأولوية لقيم الفرد ، وما من سبيل ممكن لمجاوزة هذا الاختلاف الجوهرى . أما السؤال الواحد الذى يجب الاهتمام به ، فهو ما اذا كان يمكن فى عالم اليوم أو عالم الفد ، للمجتمعات التى تقوم على هذه المبادئ المتصارعة ، أن تعيش سويا وأن تتعاون معا ، برغم الخلافات الجذرية فى القيم التى تؤمن بها كل منها .

فى المجتمعات الغربية الأكثر تقدما ، ظهرت الفردية الأساسية نفسها على وضع ملائم تماما للمساواة الديمقراطية . وفى مثل هذه المجتمعات ، امتدت كل المجموعات الثلاث للحقوق الفردية الى جميع المواطنين ، على قدر كبير وحقيقى ، حتى أصبح كل فرد هناك يمارس حقوقا أساسية معينة ، هى حق الاشتراك فى وضع القرارات السياسية ، والضوابط الخاصة بالضمان الاجتماعى ، ولو أن هذه الحقوق لم تصل بعد الى الاقوار الكامل كما ان الاعتراف التام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها لازال منقوصا وقلقا على وجه الخصوص . أما فى المجتمعات الأقل تقدما ، فلا يوجد اى من هذه الحقوق على اى نحو مقدور ، سواء فى ذلك الحقوق المدنية الاساسية أو الحقوق السياسية أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية . وتنهض هذه الاقطار على مؤسسات جديدة تقيمها نفسها ، فتمارس عن طريقها آمالها نحو منهج فى الحياة يحررها من التخلف الطويل ، ومن الخضوع فى كثير من الحالات للحكم الاستعمارى . وتجد هذه البلاد نفسها فى مواجهة انموذجين بديلين لاقامة المؤسسات الجديدة ، اولهما هذا الانموذج الغربى ، والاخر ذلك الانموذج الشيوعى . فاذا اختارت لنفسها أن تتبع المنهج الغربى ، أصبح عليها أن تكون مضطرة ، لا لمجرد اقامة صور معينة من الحكومة التى تقلد بها تلك الصور فى الغرب ، بل مضطرة لتطوير مناهج التفكير والسلوك ، التى تهيؤ لهذه الاشكال من الحكم أن تفضى فى نجاح ، لا سيما من حيث السكافية القادرة والأجهزة الادارية النظيفة ، ثم من حيث انتشار التعليم بشكل واسع مما يؤهل للتبادل الحر فى الآراء . ومن ناحية أخرى ، فانه اذا اختارت هذه البلاد الانموذج الشيوعى ، فانها تستطيع أن تأمل فى تحقيق قفزة عاجلة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وصورة من الحكومة تقل فيها المشاركة الواسعة فى التوجيه الفعلى للاجراءات الحكومية ، وذلك اذا لم تحل الدول الغربية بينها وبين اختيار هذا السبيل .

ولا يمكن ان نتوقع ان تجد هذه الامور استجابة قوية ، لدى شعوب لم تجرب اغلبيتها فوائد الحرية الفردية والاشترك في الحكم . كما لا يمكن ان نتوقع في هذه الايام ، احتمال التطور التدريجي ، الذي يمكن تأسيسه على تقاليد الحرية الفردية والمشاركة السياسية على مراحل ، بين القطاعات الكبيرة من الشعب . انه من الضرورة بمكان ، منح مزيد من التقدير لمطالب الشعب ، واعطاء مزيد من الاهتمام العاجل بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لعامة الشعب ، على نفس القدر الذي نهتم به في المطالب السياسية . وانه لمن المستطاع في ظل ظروف مواتية تماما ، ان نتخلص اقاليم من الوضع الاستعماري ، وان نقيم لنفسها صورا خاصة من الحكم الذاتي ، دون اللجوء الى الثورات الاجتماعية ، كما حدث فعلا في غانا والملايو ، وكما حدث الى حد قليل في تونس والمغرب والهند وباكستان وبورما . ولكن مثل هذه الفرص قليلة ، في المناطق التي يعيش فيها مستوطنون اوروبيون يتمتعون بمستويات معيشة اعلى بكثير من مستوى معيشة المواطنين في تلك البلاد ، كما هو حادث في الجزائر وكينيا ووسط افريقيا ، حيث يبدو طريق الحكم الذاتي طريقا للثورة ، باكثر منه طريقا للتفكير السلمي . وفي مثل هذه المناطق ، يبدو ان التأييد القوي الذي يمنحه الشيوعيون للحركة القومية في المستعمرات ، انما يلقى استجابة حية في مواجهة الاتجاهات العنيدة للاقلييات البيضاء الصغيرة ، التي لا تستطيع ان تأمل في صيانة امتيازاتها الا بالقوة الفاشية وحدها . ذلك انه حيث لا يمكن تحقيق التقدم الا بالصراع المسلح ، لا يصبح هناك الا امل ضئيل في نمو تقليد يماثل التقليد الغربي ، ويصبح الاهتمام منصبا على التقدم الجماعي اكثر من التقدم الفردي . ثم ان هنالك اعتبارات مماثلة ، تنطبق على الدول المتخلفة التي تعمل للتخلص من الاوضاع الاقطاعية للحكام المحليين ، وليس من الحكم الاستعماري . ذلك انه يمكن ان نتوقع من الطبقات الحاكمة في مثل هذه البلاد ، ان تقف بعناد في طريق التطور الذي يهدد سلطانتها ووضعها المتميز ، مما يدفع بشعوبها الى ثورات جماهيرية ، تسلم الى صورة ديكتاتورية اكثر منها صورة ديمقراطية على النحو الغربي . لقد اقامت الديكتاتورية الشيوعية نفسها في الصين بزعامة ماوتسي تونج ، ولم تكن تلك هي الديمقراطية الغربية . وجلبت الثورة البلشفية بانتصارها حزبا مفردا على درجة عالية من التنظيم ، ولم تعب الثورة بالحقوق الفردية ، اكثر مما كانت تعبأ به الاوتوقراطية القيصرية السابقة .

ومع ان الدول الشيوعية تتجاهل مطالب الافراد على هذا النحو ، فانه يجب الا يسقط من الحساب ، انه في مجال الحقوق الجماعية وماتم من انجازه ، قد جلبت هذه الثورة البلشفية معها قدرا كبيرا من الرخاء لعدد كبير جدا

من الافراد . وعلى الرغم من أن الدافع الرئيسى ، وراء التطور السريع غير العادى للتعليم فى الاتحاد السوفيتى ، قد يكون هو تحسين قدرة المواطنين على خدمة الدولة ، فانه لا شك فى أن التعليم قد استفاد منه عدد كبير من الافراد . وخدمات الضمان الاجتماعى الجديدة كذلك ، مهما تكن الدوافع وراءها ، قد ساعدت بالمثل على قلب القوام الاجتماعى للمجتمع ، وحملت معها توسعا عظيما فى الحرية الحقيقية . وحتى اذا ترك الفرد بلا حول ولا قوة فى تعامله مع الدولة ، فان عدد الذين يعانون من الاضطهاد ، اقل بكثير من عدد الافراد الذين يستفيدون من ميزات المجتمع الجديد . وعندما لا يكون هناك تقليد شعبى للحرية الفردية او المشاركة السياسية ، فان الاحساس بفقدته لا يشعر به كثيرون . ولعل اغلب الناس يحسون بالازايا التى يحصلون عليها من الأنظمة الجديدة ، أكثر من احساسهم بالاضطهاد الذى يتعرضون له من حيث هم افراد . وفضلا عن ذلك ، فان اغلبهم يمتنعون بالتداعيات الموجهة اليهم ليلعبوا دورا فى بناء الكيان الاجتماعى ، أكثر من عنايتهم بمدى خضوعهم لنخبة قليلة حاکمة تنفرد وحدها بامتلاك السلطان .

لقد كانت الاشتراكية حتى قيام الثورة البلشفية فى روسيا ، تيارا فكريا بصفة خاصة فى المجتمع الغربى ، كما كانت تجدوطنا لها فى أوروبا الغربية . وكانت الاشتراكية فى معظم صورها جزءا من التقليد الراديكالى فى أوروبا الغربية ، تسعى الى مزيد من الانتصارات لعامة الشعب على الطبقات الحاكمة والى رفع احتجاجاتها ضد الرأسمالية الفردية ، التى أرست قواعدها فى الدول الغربية الكبيرة . لقد كانت هذه الرأسمالية عدوا لها ، ولكن مع ذلك كان ينظر اليها على أن لها مكانا مرموقا فى مسار التطور الاجتماعى ، على نحو اكبر من أشكال المجتمع التى سبقتها ، والتى كونت مرحلة هامة فى عملية التطور الاجتماعى ، الذى كان سيبلى أوجه عند قيام الكيان الاشتراكى الذى تنتفى فيه الطبقات . ولم تكن الاشتراكية الثورية بأقل ايمانا بهذه النظرية من الاشتراكية المتدرجة . ووفقا لذلك ، فقد كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن الرأسمالية تمهد الطريق للاشتراكية ، والاعتقاد بأن نمو المشروعات الاقتصادية وتركيزها ، يساهم فى التحضير لمجتمع الاشتراكية . ذلك انه كلما قل عدد الأيدى التى تتركز فيها السيطرة على المشروعات الرأسمالية ، كان الاستعداد للحصول عليها باسم الشعب اقرب مثالا . وهكذا ، فبينما يزيد التركيز الرأسمالى من قوة الرأسماليين فى استغلال العمال ، فان الرأسمالية لاتستطيع مقاومة ثورة جماهير الطبقة التى استغلتها ، وهى الطبقة التى ستصبح قبل وقت طويل ، قوية للدرجة التى تستطيع فيها أن تستولى على السلطة من أيدى الرأسماليين .

وقد جاء أول تحد فعال لهذه الفكرة عن الاشتراكية ، بوصفها خليفة حتمية للرأسمالية ، من النازيين والروس ، الذين ووجهوا برأسمالية

وطنية أقل عزيمة واضال شأنا من رأسمالية غرب أوروبا ، فاثاروا السؤال عما اذا كان ضروريا أن تمر روسيا بمرحلة الرأسمالية النامية قبل أن تتقدم نحو الاشتراكية ، أو عما اذا كان من غير الممكن لروسيا أن تنشئ مجتمعا اشتراكيا مباشرة على حطام الأوتوقراطية القيصرية . ولقد تساءل الروس : لماذا نخلع القيصر لتحل في محله سلطة أخرى ، قد تكون أشد ضراوة في عدائها للشعب في صورة الرأسمالية ؟ وهل نحن لا نستطيع باستعمال العنصر الاشتراكي في المجتمع الروسي ، أن نتقدم مباشرة الى البناء الاشتراكي ، دون أن نتحمل آلام الرأسمالية ؟ لقد كان واضحا أن ماركس ، نبي الاشتراكية الغربية لم يكن في سنواته الأخيرة ، معارضا لهذا الرأي ، ولو أنه لم يستصوبه أبدا على وجه اليقين . ومهما يكن من أمر ، فإن اتباعه في روسيا ، قد ابتعدوا عن هذا الاتجاه ، وأصرروا على أنه يجب السماح للقوى النامية بسرعة في الرأسمالية الروسية أن تأخذ سبيلها ، وأنه يجب أن تمر روسيا كذلك بمرحلة السيطرة الرأسمالية ، قبل أن تستطيع الاشتراكية أن تحل في محلها . وقد أصبح المنشفيك الروس أكثر الناس اعتقادا بهذا المذهب ، وكانوا يرون أنه يجب أن تمر فترة معقولة بعد الإطاحة بالقيصرية ، وفي خلال هذه الفترة يشكل الاشتراكيون المعارضة الرئيسية للمجتمع الرأسمالي السائد . بينما البولشفيك الذين كانوا أكثر شعورا بضعف الرأسمالية الروسية وتشابكها مع القيصرية ، كانوا يرون أن تمر فترة انتقال أقصر ، أو حتى فترة وجيزة للثورة في انتقالها من مرحلة البورجوازية الى المرحلة الاشتراكية . ومع ذلك فإن لينين قد أصر دائما وفي قوة ، على وجود فرق أساسي بين الثورتين البرجوازية والاشتراكية ، وأصر على الحاجة الى أن تسبق الأولى الثانية ؛ بينما نادى تروتسكي بأن الطبقة الرأسمالية لا يمكنها أن تجعل من نفسها حاكما فعليا في روسيا ، ولذلك فإنه يتعين على الثورة الأولى أن تكون تحت زعامة البروليتاريا بصفة أساسية ، ثم تتطور بعد ذلك مباشرة الى الثورة الثانية ، وهو رأي يكاد ينكر أنه لابد من وجود فترة رأسمالية قبل قدوم الثورة البروليتارية . لقد كان لينين هو الذي حاول أن يحل اللغز ، عندما عرض قيام ثورة بورجوازية تحت سيطرة البروليتاريا ، تنتج عنها رأسمالية الدولة ، بوصفها صورة للانتقال من القيصرية الى الاشتراكية ، وبذلك يكون لينين قد عرض مذهبا ، يحتاج الى مرحلة رأسمالية في التطور ، دون ضرورة قيام نظام حكومة رأسمالية .

ومهما يكن من أمر ، فإنه اذا كان يتعين للسيطرة على جهاز الدولة ، أن تنتقل مباشرة أو على فترة مستساغة الى أيدي البروليتاريا ، فإن هذا لا يمكن تحقيقه الا في ظل نظام دكتاتوري . ذلك لأن البروليتاريا الصناعية وهي ليست الا أقلية صغيرة بالنسبة للشعب كله ، لا يمكنها أن تأمل في إقامة حكم على أي قاعدة من قواعد التصويت بالأغلبية ، ومما لا شك فيه ، أنها تحتاج الى الاتفاق

مع الفلاحين ، والى تقديم التنازلات المطلوبة لضمان تأييد الفلاحين ، ولكن عليها أن تحمي نفسها من خطر تصويت الأغلبية الواسعة للفلاحين ضدها ، ثم عليها أن تحتفظ بسلطة الحكم في قوة بين يديها . ومن أجل هذا ، كان هناك في ناحية ذلك الاقرار المتردد للسياسة التي تسمح للفلاحين بأن يكونوا ملاكا فرديين للارض ، ومن ناحية أخرى ، حل الجمعية التأسيسية التي كان الفلاحون يشكلون العنصر السائد فيها .

وعلى أية حال لم تكن الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ، ثورة ضد الرأسمالية منذ البداية ، لأن الرأسمالية الروسية كانت أضعف من أن تكون الخصم الرئيسى للثوار . وكانت الثورة الأولى من ثورتى ١٩١٧ ، موجبة ضد القيصرية ، ووضعت نهاية للحكم الفردى الذى طال أمسه ، دون أن تحل في محله كيانا بدلا يزخر بالحياة . وبسقوط القيصر ، سقطت الأرستقراطية صاحبة الأرض ، والبيروقراطية التي كان القيصر يحكم عن طريقها ، تاركة وراءها فراغا ملأته ثورات الفلاحين المحلية الى حين ، وتولى العمال السوفيت زمام السلطة في المدن . ولم يكن في استطاعة الحكومات المؤقتة المتتابعة برئاسة لفوف وكيرينسكى أن تحكم البلاد ، بل هي قد زادت من التفكك الذى ظهر خلال أشهر الصيف . فكان هذا هو الذى مهد الطريق للثورة البلشفية ، التي استولى الزعماء البلشفيون بمقتضاها على الحكم ، محالفين مع الثوريين الاشتراكيين اليساريين ضد الأحزاب الاشتراكية الأخرى وهم المنشفيك والاشتراكيون الثوريون اليمينيون، وبدون تأييد الكتلة الرئيسية للشعب ، بل بتأييد الغالبية من العمال الصناعيين . لقد أحرز البلشفيون هذا النصر دون اوراق دماء على وجه التقريب ، وذلك لأن القوى المعادية لهم كانت منقسمة على نفسها ، ولم يكن في استطاعتها تشكيل حكومة قادرة على توحيد البلاد . ولا جدال في أن الأعداء الحقيقيين للبلاشفة لم يكونوا هم الرأسماليين ، الذين لم يلعبوا أى دور في أحداث ثورة ١٩١٧ ، بل جرفتهم حركة الأحداث في بساطة ونحتهم جانباً، فنتج عن ذلك ، دون شك ، اختفاؤهم من الصورة تماما . ولكن العمل الكبير للثورة المزدوجة ، لم يكن هزيمة الطبقة الرأسمالية والقضاء عليها ، وإنما كان هو الإطاحة النهائية بالمجتمع الزراعى الإقطاعى القديم الذى كان سائدا ، ثم إحلال حكم الحزب الواحد في محله ، إذ أن الثوار الاشتراكيين سرعان ما اختفوا من الصورة بعد وقوع الانقلاب .

وهكذا اقيمت السيطرة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى ، لا باعتبارها خلفا للرأسمالية ، وإنما بوصفها خلفا للحكم الاوتوقراطى الإقطاعى ، بل وفي تعارض مع جانب كبير من أصحاب الراى الاشتراكى . وقد بدأ البلاشفة بعد ذلك في بناء روسيا الجديدة ، على حطام مجتمع ما قبل الرأسمالية على وجه خاص ، ولكنهم كانوا مغميين بأفكار تنظر الى الاشتراكية على أنها الوارث العظمى للرأسمالية ، وعلى أنها إنما تركز على قلعة البروليتاريا المختلفة

المتخلفة الى حد ما . ولما كان البلاشفة قد دخلوا سريعا في حرب اهلية ، ثم لم يمتد وقت طويل حتى انخرطوا في صراع ضد التدخل الاجنبى ، فلم يكن امامهم سوى أن يستعملوا مثل هذه القوى الطفيفة التى امتلكوها من أجل هذا الصراع . وكان لابد أن ينضم جزء كبير من العمال الصناعيين الى القوات المسلحة ، حيث قتل كثيرون منهم في القتال . وفى الوقت نفسه ، كان لابد من اعادة بناء الصناعة من العدم تقريبا ، واستخدام العمال غير المهرة واغلبهم من صفوف الفلاحين ، ثم كان لابد من اذكاء الجهاز الادارى ، بتجنيده واسع لعناصر جديدة لا يمكن الاعتماد عليها الى حد كبير . وكذلك كان لابد من خلق الجيش الاحمر ببذل جهد كبير في تجنيده ، وهو ماتحمل ثروته في المسؤولية الرئيسية . وهكذا ظهر نوع جديد من الاشتراكية في ظل تلك التأثيرات ، التى تدين بالقليل لتقاليد الاشتراكية الأوروبية ، وتدين بالكثير لابداع رجل واحد ، والقوة الدافعة لرجل واحد - ذلك هو لينين .

والمواقع أن التقليد الاشتراكي الأوروبي ، لم يكن يعين البلاشفة كثيرا في خلال السنين الحرجة الاولى من النظام الجديد ، لأن الوضع الذى كان عليهم ان يواجهوه ، لم يكن قد فكر فيه ماركس ولا خلفاؤه الأوروبيون من قبل . وكان الاشتراكيون الالمان وزعيمهم كارل كاوتسكى ، يرون دائما أن الاشتراكية ستصل الى القوة عن طريق غزو المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية النامية تماما ، ثم الاستيلاء عليها ، ولذلك كانوا يرون أن التغيير يتوقف اساسا على ظهور قيادة جديدة عالية ، توجه هذه المشروعات الى خدمة الشعب بأسره . وقد تم رفض التكنات حول شكل السيطرة الجديدة ، على اعتبار انها تكنات مثالية ، وأن السؤال لابد من ارجائه حتى يمكن كسب القوة ، وذلك لأنهم كانوا يرون انه يمكن الاستيلاء على الكيان الرأسمالى ، وأن تجرى التغييرات بعد ذلك على مهل طبقا للمفهوم الديمقراطي ، وقد كان من المعتقد أن الاشتراكية لابد قادمة ، سواء بالثورة العنيفة أو بدونها ، استجابة للرغبة الواضحة لأغلبية الشعب ، التى ستعاون مع النظام الجديد بكل تأكيد . كذلك كان من المسلم به ، وجود ديمقراطية في صورة انتخاب عام ، وتحديد السياسة عن طريق التصويت العام للشعب .

لقد كان هذا وضعا مخالفا تماما للوضع الذى استولى البلاشفة بمقتضاه على السلطة ، ولم يهدم التقليد الاشتراكي الأوربي الى أى سبيل يحتطونه في سلوكهم . ولم يكن الانتخاب العام المبني على المساواة ، ليساعدهم في خدمة أغراضهم ، لأنه كان يضع القوة في ايدى غالبية الفلاحين ، الذين لم يكونوا على صلة بالاشتراكية ، والذين كانوا فوق كل شيء يعملون على الكسب الفردى أو العائلى ، بامتلاك الأرض ، دون الاهتمام كثيرا بأشكال الحكومة ، أو بإيجاد الوسائل لتوحيد البلاد الواسعة . لقد كانت الديكتاتورية على نحو ما ، هي البديل للعمل الوحيد لمواجهة تفكك روسيا الى عدد كبير من

جمهوريات الفلاحين الصغيرة ، أو مواجهة العناصر المعادية للثورة التي عاودت الغزو لأجزاء من البلاد . وبما لذلك فإن السؤال الذى طرح غداة الثورة البولشفية ، لم يكن هو ما اذا كانت الديكتاتورية واجبة أم غير واجبة ، وانما كان السؤال يدور حول نوع الديكتاتورية التى يجب أن تقوم . ومهما يكن من شيء ، فإن طبيعة الحزب الذى حكم البلاد ، هى التى أجابت من هذا السؤال ذلك أن الحزب كان ينهض على أساس تنظيم مركزى كبير ، وعقيدة في «المركزية الديمقراطية» ، كما كان ينهض كذلك على عدم التسامح ازاء الذين لا يتفقون معه أو لا يقبلون قيادته . ونتيجة لذلك ، فإنه بالرغم من أن الثورة قامت باسم السوفيات التى سيطر عليها البلاشفة في المدن الرئيسية ، بما فيها من ممثلى الأحزاب الأخرى كذلك ، فإن التوجيه الحقيقى للسياسة كان في أيدي الحزب الذى ادعى لنفسه الحق وحده في ممارستها ، باعتباره الممثل الحقيقى للطبقة الصناعية العاملة ، وباعتباره صاحب الحق في الإفصاح عن وجهة نظر البروليتاريا .

ومنذ اللحظة التى أبعد فيها الثوريون الاشتراكيون اليساريون عن الحكومة لمعارضتهم معاهدة برست - ليتوفسك ، كان الحزب البولشفى هو الحاكم الحقيقى ، واستئصت العناصر المعارضة في السوفييتات على وجه السرعة . وهكذا لم تعد السوفييتات منظمات جاءت بمقتضى الانتخابات الشعبية ، حتى بين العمال الصناعيين ، بل أصبحت مجرد انبعاث صادر عن الحزب ، تتقبل دون سؤال قيادة الحزب في شؤون السياسة . والحقيقة انها كانت مجبرة على ذلك ، لأن الحزب كان منظما تنظيميا دقيقا ، وكان قوة تمارس نشاطها على مستوى الامبراطورية الروسية كلها . لقد كان هذا التكوين الموحد للحزب في البلاد كلها ، ضروريا لسلطة الحزب ، بل كان للدعامة الرئيسية لديكتاتوريته . وقد اضطر الحزب ازاء الحرب الأهلية في داخل البلاد ، وازاء الصراع ضد التدخل الأجنبى ، أن يلجأ الى مزيد من المركزية والحكم البيروقراطى .

وعندما كان لينين على رأس الحزب ، كانت هناك فرصة للمناقشة الحرة في نطاق نخبة من رجال الحزب ، ولكن عندما تخلى عن الزعامة بسبب المرض ، حانت الفرصة لستالين .

وقد هاجم تروتسكى النمو المطرد للبيروقراطية داخل الحزب ، فأنهى الامر الى تنحيته جانباً في معارضة واهنة ، ثم لم يلبث أن نفى بعد قليل . وقد استفحل ستالين مركزه كسكرتير للحزب ، كى يصبح السيد الكامل للبيروقراطية ، ثم ليرفع من قدره فيصبح ديكتاتورا . ولم تحقق ديكتاتورية طبقة البروليتاريا ، لأن الحزب وليست الطبقة ، هو الذى أمسك بمقاييد الأمور ، ومضت ديكتاتورية الحزب الى أيدي قلة من زعماء الحزب ، ثم الى يد فرد واحد ، استعمل سلطته بلا ضمير في التخلص من زملائه القدامى .

وبعد موت ستالين فقط ، ظهر استنكار لما كان يسمى « عبادة الفرد » وظهر معه الاتجاه الى القيادة الجماعية ، ولكنها مع ظلت محصورة في نطاق عدد صغير من الزعماء ، اترفعت بينهم الوية الصراع حول السلطة والنفوذ ، ولو انها اقل حدة من تلك التي كانت على عهد ستالين .

وفي خلال كل هذه التغييرات ، بقيت الاهداف الكبيرة للسياسة السوفيتية كما هي ، باستثناء هدف واحد . ففي السنين الاولى للثورة البولشفية ، كان زعمائها على يقين من ان ثورتهم لن تعيش ، اذا لم تحصد الدول الغربية حذو السوفيت ، اي ان تتحول الثورة الروسية الى ثورة عالمية ، على النمط الروسي . وكانت الدولية الثالثة عام ١٩١٩ ترى هذا الرأي ، واستمرت في رايها هذا ، حتى وضع عدم امكان ذلك عمليا . ثم بنى ستالين شعار « الاشتراكية في بلد واحد » وحول الدولة الى وكالة تقوم لا من اجل الثورة العالمية ، بل من اجل اثاره الاضطرابات العالمية في الدول غير الشيوعية ، وفي الاهابة بالعمال في كل مكان ، ليضعوا مصالحهم العاجلة في تبعية اهداف الاتحاد السوفيتي ، بوصفه الرائد للاشتراكية في عالم منسأهض لها . وقد ادى انتصار النازية في المانيا ، الى تغيير في الجهة اخيرا ، بحيث اضطر الشيوعيون الى ان يحاولوا خلق جبهة ضد الفاشية . ولكن ازاء فشل هذه الجهود ، غير ستالين طريقه واتفق مع النازيين ، ليعود بعد ذلك الى تغيير الجهة مرة ثانية بحكم الوضع ، عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ .

وعلى ضوء هذا الاعتبار . مرت السياسة السوفيتية بتغييرات عصبية ، مع انها لم تتخل عن اهداف الثورة العالمية ، ولكنها تاجلت فحسب . أما في المجالات الأخرى ، فان اهداف السياسة قد بقيت كما هي بصفة أساسية عبر كل التغييرات . وكانت مهمة البلاشفة . هي الارتفاع بمستوى روسيا بأسرع ما يمكن من تخلفها الاقتصادي والاجتماعي ، الى مقام الصدارة بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حتى تهزم الرأسماليين في دعوى تفوقهم . وقد وضعت أسس هذا الاتجاه في أيام لينين . وذلك عندما وضعت الخطة العظيمة لكهربة البلاد .

ولكن لينين ابدى تقديره للحاجة الى التقدم في حذر ، عندما أقر السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ ، وبسلوكه ازاء البرامج التي خططها أصحاب المشروعات العظيمة للتقدم الصناعي . أما بعد أن نجح ستالين في تصفية أغلب الزعماء الباقيين لثورة ١٩١٧ ، أو اقصاصهم عن الحكم ، فقد حدث عندئذ فقط ، ذلك التغيير الكبير في السياسة التي تضمنتها خطة السنوات الخمس ، وفي فرض نظام المزارع الجماعية برغم المقاومة العنيفة للفلاحين . ومع ذلك ، فان هذه التغييرات الاقتصادية الكبيرة ، لم تتضمن أي تغيير في الاهداف الأساسية

للتنمية الاقتصادية ، ولكنها زادت من ضخامتها فحسب . وبعد النكسة التي أحدثتها المجاعة ، تقدم الاتحاد السوفيتى بسرعة أكثر في تنمية الصناعات الثقيلة ، وأرجشت الصناعات الخفيفة التي تسد احتياجات المستهلكين ، واستمرت هذه السياسة على نهج الخطط المتتابة للسنوات الخمس . وفي الوقت نفسه ، كان هناك تقدم زراعى بعد المجاعة ، ولكن ذبح الماشية على نطاق واسع ، وهو ما صاحب عملية تنفيذ الزراعة الجماعية ، لم يكن من الممكن إصلاحه على وجه السرعة .

والحقيقة أن جانباً من آثاره لا يزال قائماً حتى اليوم . وقد تأخر نمو الإنتاج الزراعى عن الإنتاج الصناعى بصورة عامة ، على الرغم من الريادة الكبيرة في المساحة المزروعة ، بواسطة اقتحام « الأراضي البكر » تمثيلاً مع انتشار مزارع الدولة .

ومما لا شك فيه ، أن التغييرات التي طرأت في نهاية العشرينيات ، قد احتوت على زيادة كبيرة في صرامة التنظيم الاقتصادى المفروض من قبل الدولة ، واشتملت على الإغراء المادى للإنتاج الفردى المرتفع ، الذى سار على عكس الاتجاهات السابقة نحو الإقلال من عدم التكافؤ الاقتصادى .

لقد نصب ستالين نفسه زعيماً لهذه الحركة ، وأقام في غضون ثلاثينيات القرن العشرين حكمه الديكتاتورى على أساس شخصى ، بمزيد من التصفية للذين انتقدوه ، وبتحويل جهاز الحزب الشيوعى الضخم الى أداة تخضع لحكمه الشخصى . وهكذا كان النظام الذى انتهى بوفاة ستالين في عام ١٩٥٣ ، واستكره خروشوف أخيراً في مؤتمر الحزب عام ١٩٥٦ .

ولكن على الرغم من تصفية بيريا ، واتجاه النظام الى شيء من اليسر بعد موت ستالين ، فإنه لم يكن هناك أى تغيير جذرى في الهدف أو حتى في الأسلوب . فقد حلت سياسة السيطرة الجماعية الى حد ما ، في محل الحكم الشخصى لستالين ، ولكن ظلت الأهداف والأساليب على نحو ما كانت عليه من قبل ، وإن تكن الأساليب قد تراخت الى قدر محدود . فلم يحدث تغيير في شكل الحزب الواحد في المجتمع السوفيتى ، بل أصبحت قوة الحزب أكبر . صحيح أن مولوتوف ومالينكوف قد أبعدا عن الزعامة ، ولكنهما لم يصفيا ، الأمر الذى يظهر شيئاً من الملائنة في النظام . ولكن قهر الاتحاد السوفيتى لثورة المجر في عام ١٩٥٦ ، حتى ولو دون اعدام ناجى وماليتير في يونيو ١٩٥٨ ، قد أظهر أنه لم يكن هناك تغيير جذرى . ثم إن الهجوم المتجدد على « سياسة تيتو » عام ١٩٥٨ ، قد أشار بوضوح الى أن زعماء الاتحاد السوفيتى ليسوا على استعداد لارخاء قبضتهم عن الدول التي تدور في الفلك السوفيتى ، بالرغم من التنازلات التي اضطروا الى منحها لبولندا عام ١٩٥٦ .

وبعبارة موجزة ، فقد ظل الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٥٨ ، دولة الحزب الواحد بصفة جوهرية ، يحكمه زعماء الحزب الشيوعى ، ولا يسمح

بأى تعبير انفصالي أو رأى مخالف . وقد تبعت الصين الشيوعية الاتحاد السوفيتى فى هذا الميدان ، بعد الآمال الكبيرة التى أتعشها ماوتسى تونج ، بتشجيعه الظاهر لسياسة « دعوا مائة من الزهور تتفتح » فى بستان الأيدولوجية . لقد وقف ماوتسى تونج الى جانب الاتحاد السوفيتى فى مسألة المجر ، بل ذهب أبعد مما ذهبت اليه موسكو فى هجومها على التيتوية عام ١٩٥٨ ، وفيما عدا مسألة بولندا ، لم يظهر أى تسامح أو أى دليل على التراخى فى شأن الدول الدائرة بالغلك .

ومع ذلك ، فطوال هذه الفترة بالذات ، ظل الاتحاد السوفيتى يعمل غاية جهده ، ليظهر فى صورة الدعاية الأكبر للسلام والتعايش السلمى ، ويعارض ما زعمه بالسياسات المثيرة للحروب ، التى تنتهجها الولايات المتحدة والدول القريبة على وجه العموم . وآننى لملى يقين ، من أن الزعامة السوفيتية ترغب مخلصاً فى تحاشى حرب يهلك فيها الجانبان ، على نحو لا يمكن تصور فظاعته ، وتفضل كثيراً أن تترك لتتابع أهدافها بوسائل أخرى غير الحرب . ولكن هذا لايعنى مع الأسف ، أنهم على استعداد لتغيير أهدافهم أو حتى تعديلها ، ولا قبول أية شروط يرون أنها تضعهم فى وضع سيئ بالنسبة للولايات المتحدة .

أما عن الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من أن معظم شعبها وزعمائها ، يأملون دون شك فى إمكان تحاشى الحرب ، إلا أن كثيرين منهم ليسوا على استعداد للرضى بأى وضع لا يضمن لهم التفوق العسكرى ، كما لا يعتقدون الأمل بأى وضع لا يحقق لهم هزيمة الشيوعية ، والعمل على الإطاحة بأنظمة الدول الشيوعية القائمة بأى شكل .

وفى مثل هذه الظروف ، يستمر الصراع من أجل السيادة العسكرية وخاصة فى ميدان الأسلحة النووية ، وتتكسد أسلحة الدمار بين الجانبين ، الى الحد الذى تصبح فيه حماقة مجردة ، بقدر ما تصبح كارثة اقتصادية ، لآى دولة أقل ، كبريطانيا العظمى ، التى تحاول أن تنافسهما فى هذا الميدان .

والحقيقة أن الشروط الوحيدة التى يمكن بها إحراز التقدم ، تتضمن تخطى الجانبين عن كل الآمال ، فى إمكان هزيمة أحدهما للآخر فى حرب يحيا من بعدها . وهذا يعنى الرغبة الحقيقية فى التعايش السلمى ، برغم الفروق الحادة بينهما ، وهو يتضمن تخطى الاتحاد السوفيتى عن الأمل فى أن تنتصر الشيوعية كنظام على بقوة السلاح ، كما يتضمن تخطى الأمريكيين عن آمالهم فى التفوق العسكرى ، والتحول عن طموحهم فى الإطاحة بالشيوعية فى كل بلد بالقوة المسلحة ، الأمر الذى يبدو أنهم لا يزالون مترددين فى الإقدام عليه .

ان علينا إذن ، أن نترك الحركة الإشتراكية العالمة فى حالة ضعف كبير ، وقد أصابها الخوف على ذلك الحين فى إيطاليا وألمانيا والنمسا وأسبانيا وأغلب

الدول الشرقية ووسط أوروبا ، وبأقل من ذلك قسوة في الولايات المتحدة ، حيث قامت حركة المد للطبقة العاملة ، التي ارتبطت بسياسة اليتوديل لروزفلت ، ثم فشلت في أن تأخذ صبغة اشتراكية ، في الوقت الذي مزقت الشيوعية فيه نفسها ، بين حروب طائفية ، ليس لها الا أقل القليل من الأثر على الجانب الرئيسى من الطبقة العاملة .

اننى لاترك القصة هناك ، في منتصفها ، لأن المراحل الأخيرة في رأى ، لم تصل الى نهايتها ، أو لم تتضح بعد ليتناولها قلم المؤرخ . صحيح اننى لم استطع حقا ، أن اتحاشى مواصلة القصة ، في نقط معينة منها الى ما بعد عام ١٩٣٩ ، ولكننى لم أحملها أى ادعاء في هذه المناسبات الخاطفة للأحداث الأخيرة ، باننى أورد قصة كاملة أو شاملة ، أو حتى اننى اعطى تقريراً نظرياً للأحداث .

اننى اعتقد ان موقفى الذاتى ، قد بدا بما فيه الكفاية عبر هذه المجلدات . فانا لست شيوعياً ، ولا انا اشتراكى ديموقراطى ، لاننى انظر الى كليهما ، بوصفهما عقيدتين للتركيز والبيروقراطية ، في حين اننى اشعر عن يقين ، ان المجتمع الاشتراكى الذى يخلص لمبادئه الخاصة بالمساواة فى الأخوة الانسانية ، يجب أن يركز على أوسع نطاق ممكن من تشمع السلطة والمسئولية ، حتى تندرج فيهما المشاركة النشطة لأكبر قدر ممكن من المواطنين ، فى مهام الحكم الذاتى الديموقراطى .

انتهت الترجمة العربية للنص الانجليزى الكامل



(الثمن : ١٩ قرشا)

مطابع شركة الإعلانات الشرقية